

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨	القياس الصغير هو الميزان	٢٨	ذكر جذاب القبر	١٢	يعرض كمر بابك لالفاظ التصديق كما من
٢٩	ألا قيسة ثلاثة قياس علة وقياس لالة	٢٩	قوله تع ومن يشرك بالله فكأنه خر بالهوى	٢٥	عومها الخ
٣٠	وقياس شبهة	٣٠	قوله تع يا أيها الناس ضرب مثل	٣٠	الشرط يخرج من اليسر
٣١	قياس العلة وامثلة من القرآن	٣١	فأستعملوا له ان الذين تدعون من	٣١	كل ما بين الحق فهو بيعة
٣٢	قياس للدلالة وامثلة من القرآن	٣٢	دون الله لن يخشوا ذكرا ولا رجعا له	٣٢	أصحاب الرأي والقياس حملوا معاني النص
٣٣	المادة بالصلب والترائب	٣٣	قوله تع مثل الذين كفروا كمثل الذي يبيع	٣٣	فوق أهلها الشارع وأصحاب الالفاظ والظواهر
٣٤	قياس الشبه	٣٤	بما لا يسمع الا دعاء ونداء	٣٤	فصر ولأعجابها عن مرادها
٣٥	الامثال في القرآن	٣٥	مثل نفقة الخلع للزاني	٣٥	بحث في نقطة وجه المرأة المحرمة بغير النكاح
٣٦	ذكر المثاليين المائي والناري	٣٦	إن عرض الصداقات المنذرة وخبرها بطلانها	٣٦	كون الخلع ذرا وليس بطلاق
٣٧	مثل الحيوة الدنيا	٣٧	مثل ما ينطق في غير طاعة الله	٣٧	لحقائق لا تتغير بتغير الالفاظ
٣٨	مثل الفريقين كالاعى الاصم	٣٨	ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء	٣٨	الواجب فيما علق عليه الشارع الاحكام من
٣٩	مثل الذين اتخذوا من دون الله اولياء	٣٩	ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة فوجروا	٣٩	الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ بما لا
٤٠	مثل أعمال الكفار كسراب او كظلمات	٤٠	امرأة لوط	٤٠	يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى حقه
٤١	انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا	٤١	الثلاث الذين آمنوا من المؤمنين	٤١	اذا تأملت قوله تع انه لقرآن كريم فكتاب
٤٢	بيان قوله تع ضرب لكم مثلا من انفسكم	٤٢	بيان الرؤيا وتعبيرها	٤٢	تكون كالمسألة المظهر من وجوه الآية
٤٣	بيان قوله تع ضرب الله مثلا عبدا مملوكا	٤٣	كليات التعبير	٤٣	من اظهر الآية على نوع النبي صلى الله عليه وآله
٤٤	مثل ضرب الله لنفسه ولم يعبد من	٤٤	أصول التعبير اخذت من القرآن	٤٤	القرآن جاء من عند الله الخ
٤٥	الوصف بالعدل وصف بغاية الكمال	٤٥	ملك الرؤيا	٤٥	قوله تع لنبي وما كان الله ليعذبهم وانت
٤٦	تشبيه من اعرض عن كلامه	٤٦	حروف التعليل التي بها يتبين القياس	٤٦	فيهم يفهمه من ان وجوب سر السب والايان
٤٧	قوله تع مثل الذين حملوا التوراة	٤٧	ترتيب الجزاء على الشرط يعيد العلية	٤٧	به وعجته ووجوه ما جاء به اذا كان في
٤٨	قوله تع واتل عليهم نبأ الذي آتيناها اياتنا	٤٨	حديث معاذ بن جبل في الاجتهاد	٤٨	قم او كان في شخص فمر العذاب عنهم
٤٩	ذكر خبائث الكلب	٤٩	اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم	٤٩	بطريق الأولى
٥٠	قوله تع احب احب احب ان يا كل لحم اخيه	٥٠	استعمال القياس	٥٠	فصول نافذة واصول جامعة في تقرير القليل
٥١	ميتا فكرهني	٥١	الاجتهاد مثلا للوقائع بنظائرها وشبهها	٥١	والاجتهاد
٥٢	قوله تع مثل الذين كفروا يوم يحاسبهم الله	٥٢	بما مثابها	٥٢	اجماع المسلمين ان الرد الى الله هو الرد الى
٥٣	قوله تع المتركيب ضرب الله مثلا كائنا	٥٣	الالفاظ لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة	٥٣	والرد الى الرسول هو الرد اليه في حياته وعلى
٥٤	طبيعة	٥٤	للمعاني	٥٤	مسندته بعد مائة
٥٥	مثل الكلمة الخبيثة	٥٥	العلم بمراد المتكلم يعرض تأخر مرسوم	٥٥	الامثال التي ضربها رسول الله صلى الله عليه وآله
٥٦	ذكر التثنية والقول الثابت	٥٦	لفظه وتأخر من عموم علة	٥٦	الاحاديث

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٣	الفرقة الثالثة قوموا بالحكمة والتعليل والأسباب اقرءوا بالقياس كالأشعر وأبو ومن تأمل كلام السلف رآه ينكر قول الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	٩٤	يبين فساد القياس تناقض أهله فيه اضطرارهم تاصيلاً وقصيلاً	٨٣	الأنفس تأنس بالنظائر والأشياء الأخرى الأمثال والتشبيهات التي تنكر
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١٠١	الحكاف للطلاق لا يلزم الطلاق الخلف جمعهم بين ما فرق الله وفرقهم بين ما جمع الله	٨٨	بيان كل ما سكنت عنه فهو عطف لم يجز لنا قط أن نورد ما تنازعنا فيه إلى شيء
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١٠٥	أشد الط العربية في النكاح أضد من تزوج على أن يحجر بها	٨٨	ولا قياس ولا تقليد إنما هو لا مناهة ولا كنف ولا الهام ولا حديث قلب الخ
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٣	بحث في النكاح الأب ابنته البالغة بمن أشد الناس كراهة له	٨٩	ذكر الأحاديث التي تركوها بألفاظ أحكام صلح على محض القياس
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٣	أذا شرطت الزوجة أن لا يجزها الزوج من بلدها	٩٠	أقول الصحابة في نفي القياس العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة وأصية
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٣	كلام على عدم لزوم شرط الناظر والواقف كان غيره أفضل منه	٩١	ولا ادعى
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٥	الوصية تحجر في غير قرينة الوقف عقد قرينة يناقضه خطأ فاعلمها	٩٢	دفع الناهين للقياس كلام جعفر بن محمد مع أبي حنيفة في القياس
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٦	الوقف عقد قرينة يناقضه خطأ فاعلمها بحث متعلق بالشروط	٩٣	وذمه وبيان فساد تعارض الأقيسة ومعارضة بعضها
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٦	بحث متعلق بالشروط	٩٣	بعضاً
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٦	رد قول الخنفية والشافعية والمالكية أنه لا قصاص في اللطمة والضربة	٩٣	كون القياس سبباً للتفرق المنهي عنه لوم جماعة من الصحابة على عثمان في مسائل
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٨	معنى لفظ القصاص جواز قرض الحيوان ورد مثله	٩٤	ثم صار الاختلاف في زمن علي بن أبي طالب فالاختلاف مناف لما بعث الله به رسولاً
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٨	حكم داود وسليمان عليهما السلام في الحرث الذي نفشت فيه غنم القوم	٩٤	أعمل بجديش عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١١٩	هذا اغبيض من فيض وقطر من بحر من تناقض القياسين	٩٥	تفسير جوامع الكلم الاسماء التي لها حرد في كلام الله عز وجل
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١٢١	تناقض القياسين	٩٥	ثلاثة أنواع كون كل مسكون ثابت بالنص
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١٢٢	كلام المتوسطين بين الفريقين كيفية تقسيم الأيتام وبيان كيفية دخول أفراد كل نوع مما لا يتناهي تحتية كلية وهو مفيد جداً	٩٥	البناء سارق بالنص الشرعية استغنت بالنصوص عن القيل
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١٢٢	كيفية تقسيم الأيتام وبيان كيفية دخول أفراد كل نوع مما لا يتناهي تحتية كلية وهو مفيد جداً	٩٥	والرأي
١٢٣	الطائفتين المخزومين عن الوسط المعترض والجهمية	١٢٣	الفرقة الثانية قابلت هذه الفرقة وصائر من خربدة ببدعة	٩٥	والرأي

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٦٣	حكم على مريض الله عند في قضية الزنية	١٥٠	من اصول احمد ان الكناية مع الزنية كالنكاح	١٢٩	قصة النصوص فوعان حقيقة وانما
١٦٤	قضية اخرى نظير قضية الزنية	١٥٢	البحث في تغيير المعدوم	١٣٠	تألفا في الصداق
١٦٥	قضية عمر في الاعطى والبصير خزا في البئر	١٥٣	المستثنى بالشرط اقوى من المستثنى بالبر	١٣١	أحدث تتعلق بالفرانض
١٦٥	حكم على شفي ثلاثة وقعوا على امرأة	١٥٣	كانه اوسع من المستثنى بالشرع	١٣٢	ث ولان الامر
١٦٦	الحاق الولد بمن صارت له القرعة	١٥٤	الواجب بالنذر اوسع من الواجب بالشرع	١٣٥	ث الامر
١٦٦	حديث القافه	١٥٤	بيع المتاني والمباذخ والمباذخ	١٣٥	ث الاخرات مع البنات
١٦٦	العدل يقتضى ان من تسب الى تلاف	١٥٤	البحث في ضمان الحداث والبساتين	١٣٦	ن قوله فعلا ليس ولد له اخت
١٦٦	مال شخص او تفرجه انه يضمن ما غرمه	١٥٤	الكلام على جارة الظاهر	١٣٦	وبقوله صلح فلاولى رجل ذكر
١٦٦	كما تضمن ما اقلقه	١٥٤	الكلام في حل العاقلة الدية	١٣٦	ث البنات
١٦٦	اتفق المسلمون على النسب للاب	١٥٥	حديث المصرة	١٣٨	ث بنت الابن
١٦٦	تبعية الولد بخير ابويه في الدين	١٥٥	الحرام بالضم	١٣٩	ث الجرم مع الاخوة
١٦٦	تبعية الطفل لسايبه في الاسلام وان كان	١٥٥	الصلوة فذا خلف الصنف	١٣٩	ث على قول الصديق ومن معه من
١٦٦	معه ابواه	١٥٥	الكلام في ركوب الرهن وحلبه	١٣٩	ث فانه القرآن ويوضح الوجهة
١٦٦	الحكموا اسلام الطفل من الشركين اذا	١٥٥	حديث الواقع على جارية امرأة	١٣٩	ث الشريعة شتى على خلاف القياس
١٦٦	علم من هذا كله	١٥٥	ضمان المتلفات بالجحس بحسب المكان	١٣٩	ث الاخر
١٦٦	ليس في الشريعة شئ يخالف القياس	١٥٥	من مثل بعبدة عتق عليه	١٣٩	ث في القرض
١٦٦	الاعراضات على هذا	١٥٥	الكلام في الاكره على الوطى	١٣٩	ث في ازالة النجاسة
١٦٦	الاجوبة عنها	١٥٥	جلد من اتى جارية امراته فانه انا حلتها	١٣٩	ث الحرام بالاستحالة على وفق القياس
١٦٦	الفرق بين بول البهي وبول الصبي	١٥٥	له ويرجى ان لم يخلها	١٣٩	ث من يحرم الاكل
١٦٦	البحث في قصر الرباعية ووزن الثلاثية والثلاث	١٥٥	كون التعريف لا يتقد بقدر معلوم بل هو	١٣٩	ث بالحجامة
١٦٦	ايجاب الصوم على الحائض ووزن الصلوة من	١٥٥	بحسب الجيرة في جنسها وصفتها	١٣٩	ث ان اذ على خلاف القياس باب التيمم
١٦٦	تعام محاسن الشريعة	١٥٥	حديث لا تضرب فوق عشرة الا في حد	١٣٩	ث تيمم في المضروبين في غاية الموافقة
١٦٦	تحريم النظر الى الزينة والحركة	١٥٥	الفرق بين الحد في لسان الفقهاء و	١٣٩	ث في بيع العبد
١٦٦	قطعة يد السارق في ثلاثة دراهم وتزك قطع	١٥٥	لسان الشارع	١٣٩	ث في الكتابة
١٦٦	القتل من حكم الشريعة	١٥٥	الحكمة في المضي في الحج الفاسد	١٣٩	ث الجارة
١٦٦	قطعة اليد في مربع دينار وجعل يدها الخمسة	١٥٥	من اكل في صومه فاسيا	١٣٩	ث والعقود باى لفظ عرف به المتعاقدان
١٦٦	دينار من اعظم المصالح	١٥٥	تزوج امرأة المفقود	١٣٩	ث هما
١٦٦	حكمه تخصيص القطع بهذا	١٥٥	مسئلة الذراح وسقوط المتراحمين في	١٣٩	ث لم يجد لفظ العقوق حلا
١٦٦	القدر	١٥٥	البئر وتسمى مسئلة الزنية	١٣٩	ث عن النكاح بلفظ

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
آيحاء صدر الفرية على من قد ف غير	١٤٦	أباحة استمتاع الرجل من امته بالوطي	١٨١	سبب جعل شهادة خزيمة بشهادتين	١٩٣
بالزنا دون الكفر في غاية المناسبة	١٤٦	دون المرأة من كمال الشريعة	١٨١	غيره	١٩٣
الاكتفاء في القتل بشاهدين دون الزنا	١٤٦	الفرق بين الطلقات من حكمه الشريعة	١٨١	سبب تخصيص ابى برقة باجزاء التعجية	١٩٣
في غاية الحكمة	١٤٦	الفرق بين لحوم الابل وغيره في نقص الوضوء	١٨١	بالعناق	١٩٣
جعله قاذف الحجر ومن العبد	١٤٦	على وفق الحكمة	١٨١	حكمه التفريق بين صلوة الليل والنهار في	١٩٣
البحث في تفريق عدة الموت وعدة الطلاق	١٤٦	الفرق بين الكلب الاسقى وغيره في قطع	١٨١	الحجوة الاسلام	١٩٣
وعدة الحرة والامة	١٤٦	الصلوة على وفق الحكمة	١٨١	توريت ابن العم وان بعدت درجة دوى	١٩٣
اجناس العدة خمسة	١٤٦	الفرق بين ريح الدبر وريح الحشفة في	١٨١	الحالة التي هي شقيقة الام من كمال الشريعة	١٩٣
البحث في تقليل عدة الطلاق	١٤٦	نقص الوضوء من محاسن الشريعة	١٨١	حكمه تشريع الشفاعة مع ان اخذ مال الغني	١٩٣
اختلاف الناس في عدة المختلعة	١٤٦	ايجاب الزكاة في خمس من الابل اسقاطها	١٨١	في طيب نفسه حرام	١٩٣
حكمه تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق	١٤٦	في الارز من الخيل من محاسن الشريعة	١٨١	ان باء الشريك ولم يوفن شرهيه فهو حق	١٩٣
الثلاث	١٤٦	زكوة الذهب والفضة والنفقة ربع العشر	١٨١	بالمبيع	١٩٣
حكمه ايجاب غسل المواضع التي لم يخرج	١٤٦	وزكوة الزرع والثمار نصف العشر والعشر	١٨١	اثبات الشفاعة بالجوار	١٩٣
منها الرقيم الخ	١٤٦	وفي المعدن الخمس من مصالح الشريعة	١٨١	رمة من ينفع الشفاعة على من يشتمها	١٩٣
اعتبار رتبة المحارب قبل القدره عليه	١٤٦	حكمه قطع يد السارق التي يشر بها الجنائية	١٨١	القول الوسط الجامع بين الأدلة التي	١٩٣
دو وغيره	١٤٦	دون فروع الزاني	١٨١	لا يحتل سواه	١٩٣
الميزان العادل قبول شهادة العبد فيما	١٤٦	الحقوق المالية	١٨١	حكمه تحريم صوم يوم الفطر	١٩٣
تقبل لشهادته المحر	١٤٦	من تمام حكمته ان لم ياخذ الجنابة بغيره	١٨١	حكمه تحريم نكاح بنت الاخر والاخت و	١٩٣
ايجاب الشارح الصدقة في السائمة و	١٤٦	ليس مقتضود الشارع مجرد الامن	١٨١	اباحة نكاح بنت اخي الابل وبنت اخي	١٩٣
اسقاطها عن العوامل	١٤٦	من المعاودة الخ	١٨١	حكمه جعل العاقلة جناية الخطا في النفوس	١٩٣
ليس حلى المرأة التي تلبس تعيره زكوة	١٤٦	حكمه جعل الرقيق نصف ما من حر الحر	١٨١	دون الاموال	١٩٣
اعتبار الاصل في كمن من محاسن الشريعة	١٤٦	اسقاط الحد باللعان في الزوجة دون	١٨١	حكمه تحريم وطى الحائض اباحة وطى	١٩٣
حكمه نقص الوضوء بمس الذكر ومن سائر	١٤٦	الاجنبية من محاسن الشريعة	١٨١	المستحاضة	١٩٣
الاعضاء	١٤٦	جواز الفطر والقصر للساقر المهر فردون	١٨١	حكمه تحريم بيع مدحضة يمل وحفنة و	١٩٣
ايجاب الحد في القطر الواحدة من الحجر و	١٤٦	المقيم الجهم وفي غاية المشقة من كمال	١٨١	جواز بيعه بغيره بغير مدحضة يمل وحفنة و	١٩٣
الارطال الكثرية من البول من كمال الشريعة	١٤٦	حكمه الشارح	١٨١	الدبا نوعان جلى وخفى	١٩٣
قصر المنكوحات على اربع وعدم قصرها على اربع	١٤٦	حكمه ايجاب الوفاء بالنذر دون الكفارة	١٨١	الحريم والفضل من باب سد لذاتهم	١٩٣
من تمام نعمته	١٤٦	وجواز ترك الحلف بالكفارة	١٨١	حكمه تحريم ربا الاجناس لاربعة المطعونة	١٩٣
اباحة الزنا وابع الاربع للرجل والمرأة من تمام	١٤٦	تحريم كل ذي ناب من السباع والضبع داخل في الاكل	١٨١	اول من ضرب الداهم في الاسلام	١٩٣

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٣٣	فضائل الصحابة	٢٣٦	العالم قد ينزل ولا بد أن ليس بمعصوم	٢٠٥	حكمة منع إحداء المرأة على أمها فوق ثلث
٢٣٦	ليس أحد بعد رسول رسول الله صلعم	٢١٤	فلا يخفى قول كل ما يقوله	٢٠٥	وايضا به عليهم اذا مات نروح بالربعة
٢٣٦	الاوقد حتى عليه بعض امرء	٢١٤	الفرق بين القاضي والفتي	٢٠٥	وعشر امرءه اجنيد
٢٣٨	معن حديث لا تزال طائفة من امة علي	٢١٤	قال بن مسعود لا يقلد ان احدكم دينه	٢٠٥	حكمة التسوية بين الرجل والمرأة في
٢٣٨	ذكر ما يخفى على الصحابة من المسائل و	٢١٤	رجلان امن امن وان كفر كفرانه لا	٢٠٥	الغداوات البدنية والمحروود وجعلها
٢٣٩	الزام المقلدين بها	٢١٤	اسوق في الشر	٢٠٥	النصف منه في الدية والشهادة وتوالمير
٢٤١	رد من قال انسب باب الاجتهاد	٢١٤	قال عبد الله بن المعتز لا فرق بين جبهة و	٢٠٥	حكمة تخصيص بعض الامور والامكنة
٢٤١	تجرد رأس المال	٢١٤	انسان يقلد	٢٠٥	الشرعية جمعت بين المختلفات
٢٤٢	قياس المحدثين	٢١٤	الجهة على المقلدين	٢٠٥	اجمع الشريعة بين امرء والفاقة في الطهر
٢٤٣	تحريم الا فتاء بما يخالف النصوص	٢١٨	حد العلم	٢٠٨	في غاية الحكمة
٢٤٣	فتي الشافعي عن التقليد	٢١٨	حر التقليد والاتباع	٢٠٨	اجمع الشريعة بين الميتة وفيه غير الكتاب
٢٤٥	كان ابن خزيمة اما مستقلا	٢١٨	تقرير معقول وخطاب لمقلد	٢٠٨	في التحريم وبين ميتة الصيد وفيه غير
٢٤٥	طبقات اهل الحديث خمسة	٢١٨	تفسير حديث طوبى للفرباء وهم الذين	٢٠٩	اجمع الشريعة بين الماء والتراب في التطهير
٢٤٥	مسئلة ترفع اليد عن الركون	٢١٩	يجوبون السنة	٢٠٩	الرجوع الى شرح باقي كتاب عمر
٢٤٥	ترداه ثلاثة عشر رجلا	٢١٩	فتي الا فتاء امرءة عن تقليد هم	٢١٠	شرح قول عمر اياك والنضوب القلق في الشجر
٢٤٨	الآيات الدالة بوجوب اتباع الرسول صلى	٢١٩	الفرق بين التقليد والاتباع	٢١٠	شرح قول عمر فخرجت نيتي في الحق ولو
٢٤٩	امثلة شرح النصوص المحكية بالمتن	٢١٩	المناصرة بين مقلد وبين صاحب	٢١٠	على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس
٢٤٩	رد الجهمية النصوص المحكية في الصفات	٢١٩	جدة منقاد الحق حيث كان	٢١٠	من تزين باليس فيه شأنه الله
٢٤٩	رد الجهمية النصوص المحكية في الاستواء	٢١٩	ايراد المقلد الدلائل على ثبات التقليد	٢١٠	شرح قول عمر فان الله لا يقبل من العباد
٢٤٩	ذكر هذا جملأ وسياتي مفصلا	٢١٩	جواب صاحب الجبهة باحدى ثمانين	٢١١	الاما كان خالصا
٢٤٩	رد القدسية النصوص المحكية في قدس	٢٢١	وجها وهي مفيدة جدا	٢١١	شرح قول عمر فما ظنك بثواب عند الله
٢٤٩	الله على خلقه	٢٢٢	حدثت يد عبد التقليد في القرن الرابع	٢١٢	في عاجل زرقه وخراش رجعت
٢٤٩	رد الجهمية النصوص المحكية في ثبات كذا	٢٢٢	تفسير اهل الذم	٢١٢	ذكر تحريم الاقناء في دين الله بغير علم
٢٤٩	العبد قادر على اختياره فانما المشيئة	٢٢٢	خلاف عمر لا في بكر في مسائل	٢١٢	ذكر الامام علي لك
٢٤٩	رد الخواج والمعتزلة النصوص المحكية	٢٢٢	تفسير اولى الامر	٢١٢	اذا استل علم لا يعلم يقول لا اعلم
٢٤٩	في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم	٢٢٢	ضعف حديث اصحابي كالجموع	٢١٢	تقصير القول في التقليد انفسا
٢٤٩	من الباب	٢٢٢	تكنيب احمد من ادعى الاجماع	٢١٢	الى ما يحرم القول فيه والى ما يجب
٢٤٩	رد الجهمية النصوص المحكية في رؤية	٢٢٢	اصول الاحكام خمسة حديث وتفصيلها	٢١٢	الى ما يسوغ من غير ايجاب
٢٤٩	المؤمنين في عرصات القيمة وفي الجنة	٢٢٢	خوارقة الاف	٢١٥	الفرق بين التقليد والاتباع

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨١	من لكم فيها جاهلاً أو فاسقاً	٢٨٥	بحث الزيادة على القرآن نسخاً	٢٩٠	رد النصوص الدالة على ثبوت الافعال
٢٨٢	رد السنة المحكمة في اشتراط البائع منفعة	٢٩١	الاحاديث الزائدة على القرآن	٢٩١	الاختيار لمصلحة الرب سبحانه وتعالى
٢٨٢	المبيع مدع معلومة	٢٩٢	حديث الشاهد واليمين	٢٩١	رد النصوص الدالة على ان الرب انما
٢٨٢	رد السنة المحكمة في تغيير النيب صلواته	٢٩٢	الكلام في الزيادة المغيرة	٢٩١	يفعل ما يفعله الحكمة وغاية محوذة و...
٢٨٢	بين ابوي	٢٩٢	الجواب باثنين وخمسين وجهاً وهي مفيدة	٢٩١	لادم التعليل في شرع اكثر من ان يعد
٢٨٢	رد السنة الصحيحة المحكمة في جمل الزاينين	٢٩٢	جداً	٢٩١	رد النصوص الدالة على ثبوت الاسباب
٢٨٢	الكتابيين	٢٩٢	كان السلف اذا سمعوا الحديث وجلوا	٢٩١	شراً وقد مر
٢٨٢	رد السنة المحكمة في وجوب الوفاء بالشروط	٢٩٢	تصديقهم في القرآن	٢٩١	طرق الناس في الاسباب ثلاث
٢٨٢	رد السنة الصحيحة في دفع الارض بالثلث	٢٩٢	البيان من النبي صلى الله عليه وسلم عشرة اقسام	٢٩١	رد الجهمية النصوص الدالة على ان الله
٢٨٢	والربيع	٢٩٢	رد الحكم الصريح من التسوية بين الاولاد	٢٩١	تكلم ويتكلم وكلم ويكلم وقال ويقول
٢٨٢	رد السنة الصحيحة المحكمة في ان المدينة	٢٩٢	في العتبة	٢٩١	اخبر ويخبر الخ
٢٨٣	حرم	٢٩٢	رد الحكم الصريح في مسئلة المصراة	٢٩١	رد الجهمية حكم قولهم ان الله الخالق والامر
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة في تقدير مضاب	٢٩٢	رد السنة الصحيحة الصريحة في العرايا	٢٩١	وقوله ولكن حتى القول مني وقوله وكلم الله
٢٨٣	المعشرات خمسة اوسق	٢٩٢	رد الحديث الصحيح الحكم في القسافة	٢٩١	موسى تكليماً
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة في جواز النكاح	٢٩٢	رد السنة الثابتة المحكمة في النوى عن بيع	٢٩١	رد الجهمية النصوص المحكمة الدالة على علو
٢٨٣	ما قل من المهر ولو خاتماً من حديد	٢٩٢	الربط بالتمهر	٢٩١	الله على خلقه وكونه فرق عباده ذكرهم ههنا
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة فيمن اسلم و	٢٩٢	رد الحكم الصريح من السنة بالافراخ	٢٩١	مفصلاً في ثمانية عشر نوعاً
٢٨٣	تحق اختان ان يخيّر في امساك من شاء	٢٩٢	بين الاعبد السنة الموصى بهتفهم	٢٩١	رد الرافضة النصوص الصحيحة في صلح النكاح
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة ان رسول الله	٢٩٢	رد السنة الصريحة في تحريم الرجوع	٢٩١	والثناء عليهم ورضاه الله عليهم وصغيرهم
٢٨٣	صلحهم لم يكن يفرق بين من اسلموا بين	٢٩٢	في الهبة	٢٩١	رد الحكم الصريح من وجوب الطائفة و
٢٨٣	امراته اذا لم تسلم مع بل متى اسلم الاخص	٢٩٢	رد السنة المحكمة في القضاء بالقافة	٢٩١	توقف اجزاء الصلح وحضتها عليها
٢٨٣	فالنكاح حلال ما لم يتزوج	٢٩٢	رد السنة المحكمة الثابتة في جعل الالة فرساً	٢٩١	رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول
٢٨٣	رد السنة الصحيحة بان زكاة الجنين ذكاة	٢٩٢	ذكر النظائر التي خالفوا فيها الحق	٢٩١	في الصلح
٢٨٣	رد السنة الصحيحة في اشعار الرهك	٢٩٢	رد السنة الصريحة في ان من ادرك ركعة	٢٩١	رد النصوص المحكمة في تعيين قراءة فاتحة
٢٨٣	رد السنة الصحيحة في عدم اثم من فتعابى	٢٩٢	من الصبر قبل ان تغلم الشمس فقل ادرك	٢٩١	الكتاب فرضاً
٢٨٣	من اطعم بغير اذن	٢٩٢	الصبر	٢٩١	رد الحكم الصريح من توقف اجرهم من
٢٨٣	رد السنة الصحيحة في وضع الجواشر	٢٩٢	رد السنة الثابتة في دفع اللقطة الى من صنف	٢٩١	الصلوة على التسليم
٢٨٣	رد السنة الصحيحة في وجوب الاعادة على	٢٩٢	غفصها ووعاءها ووعاءها	٢٩١	رد الحكم الصريح في اشتراط النية لعبادة
٢٨٣	من صلب خلف الصنف وحده	٢٩٢	رد السنة الثابتة المحكمة في صحة صلوة	٢٩١	الوضوء والغسل

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٨٨	رد السنة الصحيحة في جواز اذان المغرب قبل دخول وقتها	٢٩٨	رد السنة الصحيحة في الوتر بها احداً مفصولة	٢٩٨	رد السنة الصحيحة في جواز اذان المغرب قبل دخول وقتها
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الصلوة على القبر	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في التكليج والتنفل	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الصلوة على القبر
٣٠١	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر	٢٩٥	إذا أقيمت صلوة الفرض	٢٩٥	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠١	رد السنة الصحيحة في خوض الثمار في الزكاة	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في الجهر بالقراءة في صلوة الكسوف	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الخلا الذي لم يطعم بالنخ	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الخلا الذي لم يطعم بالنخ	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الخلا الذي لم يطعم بالنخ	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الخلا الذي لم يطعم بالنخ	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر
٣٠٢	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الخلا الذي لم يطعم بالنخ	٢٩٦	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٢٩٦	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجحوش على فراش الحر

فهرس الجلد الثاني لأعلام الموقعين عزرب العلمين

٩	رد السنة الثابتة في سجد الشكر	٥	ثلاث ضفائر	٢	نقل الأعيان
٩	رد السنة الصحيحة في جواز ركوب المرقن للذابة المهرقة وشرب لبنها بنفقتها عليها	٥	ترك السنة الصحيحة في وضع اليمنى على اليسرى	٢	نقل العمل المستقر
٩	اجرى العرف مجرى المنطق في أكثر من آية موضع	٦	تفسير على رض قوله تعالى فصل لربك العز	٣	يحت عمل أهل المدينة الذي طريقه الدخ
٩	من ذبح شاة غيره يموت	٦	رد السنة الصحيحة في تحمیل الفجر	٣	هل هو حجة أم لا
٩	الشرط العرفي كاللفظ	٦	رد السنة الثابتة في امتداد وقت المغرب	٣	تسائل من مذهب مالك يخالف في السنة
٩	مسألة الظفر بغیر اختیار من عليه الحق	٦	رد السنة الثابتة في وقت العصر إذا صابأ ظل	٣	ترفع المدين في الصلوة عند الركوع والرفع منه
٩	حديث لا تخن من خانتك	٦	كل شيء مثله	٣	صلوة الجنازة في المسجد
٩	رد السنة الثابتة في صحة ضمان يرب المبيت الذي لم يظف وفاء	٦	رد السنة الصحيحة في المنع من تحمیل الخمر	٣	ترك السنة الصحيحة في الجهر بأمر
٩	ترك السنة الصحيحة في جمع التقديم والتأخير بين الصلواتين لا يزال الاعتذار	٦	رد السنة الصحيحة في تسبيح المصلی اذا نابه شيء في صلوة	٣	في الصلوة
٩	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس صلوة وتسبيح	٦	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات	٣	ترك القول بالسنة الصحيحة في ان الصلوة الوسطى صلوة العصر
٩	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس صلوة وتسبيح	٦	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات	٣	ترك السنة الصحيحة في قول الامام ربنا
٩	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس صلوة وتسبيح	٦	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات	٣	ولك الحمد
٩	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس صلوة وتسبيح	٦	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات	٣	رد السنة الصحيحة في اشارة المصلی
٩	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس صلوة وتسبيح	٦	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات	٣	رد السنة الصحيحة في وضع أسرار المنة

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
بجث الحلالة التي لعن رسول الله صلعم	١٨	قوت بلدهم كأنما مكان	١٨	قصر في تغير الفتوى اختلافا	١٨
فأعلمها	١٨	أجزاء الفطرة بأخراج طعام ومصنوع من	١٨	بحسب تغير الأزمنة والأمكنة	١٨
تجرح الحبل لم يجر في ملة من الملل قط	١٨	أهل بلدك أذ المقصود اغناؤهم في هذا اليوم	١٨	والأحوال والنيات والعوائد هذا	١٨
أذا عرض على البصير مسئلة كون الثلاثة	١٨	عن المسئلة	١٨	فصل عظيم المنفع جد	١٨
واحدة ومسئلة الحلالة تبين للتفاوت	١٨	المثال الخامس في أجزاء مرد صاع في المصير	١٨	المثال الأول ترك أكل المذكر الذي يسلف	١٨
هما يتغير به الفتوى لتغير العرف موجبا	١٨	من قريب البلد ثم كان أو غيره من البر	١٨	ما هو إنكر منه	١٨
الإيمان والأقرار والنذور	١٨	أو الأثر أو الزبيب أو التين	١٨	اتكامل المذكر أربع درجات	١٨
من تكلم بلا قصد فلا حكم للفظ لعدم	١٨	حكم ما نص عليه الشارع من الأعيان التي	١٨	لا يبنى أهل الفجور عن منكر إذا انتهوا	١٨
نيتة	١٨	يقوم غيرها مقامها كنصه على الإجماع في	١٨	عنه نفعه أو الفعل ما هو إنكر منه	١٨
تفسير الطلاق في الأغلاق بال غضب	١٨	الاستيحاء ومن المعلوم أن الحرق وغيرها	١٨	المثال الثاني نفي قطع الأيدي في الغزو	١٨
الغضب عول العقل يغتال كما يغتال الخمر	١٨	أولى منها	١٨	في أرض العدو وخشية أن يترتب عليه	١٨
بجث الإيمان بال طلاق والعقاق والأقفاء	١٨	المثال السادس في جواز طواف الخائض	١٨	ما هو بغض إلى الله	١٨
بألزام الخالف بها إذا حثت بطلاق زوجة	١٨	بالبيت في زمان يتغير إقامة الركبة لاجلها	١٨	سقوط الحجر عن فعل بعد موجه ما	١٨
حدث بعد انقراض الصحابة	١٨	ويلحق الضرر الفساد في إقامتها وأجرها	١٨	بغيره من الحسنات	١٨
أقضاء على غيره وغيره في أنه لا يلزم ذلك	١٨	جواز قراءة القرآن للخائض	١٨	القول بأن الحد وده لا تقام على من تأب	١٨
شيء	١٨	القول بأن الطهارة خير شرط في الطهارة	١٨	قبل القدرة عليه	١٨
المستعزى والهائل يقع طلاقها	١٨	بالبيت	١٨	اعتبار القرآن والأخذ بشئ أحد	١٨
عن راء الله المذكور بالكفر ولم يعد الهائل	١٨	المثال السابع في أن الطلاق الثلث كانت أحده	١٨	الأحوال في النهم	١٨
صحة التقييد بالنية	١٨	نزه من النبي صلعم والصدديق وثلاث سنين	١٨	الأحكام الظاهرة تابعة للأدلة الظاهرة	١٨
أخلف بال طلاق لصيغتان	١٨	من خلافة عمر رضي الله عنه قلما طلقوا على ما شرعه	١٨	من البينات والأقارير بشرأه الأحوال	١٨
بجث في قوله الحرام يلزم أن لا يفعل كما	١٨	الله وركبوا الأحقوة الزمهم ذلك عقوبة	١٨	المثال الثالث في سقوط الحجر عن المأثر	١٨
المن أهب الخمسة عشر في قوله أنت	١٨	لهم وكانوا أحقاء بها	١٨	عام المجاعة	١٨
على حرام	١٨	أقضاء أن الثلاث واحدة تجري في كل قرن	١٨	أضاعاف الغرم على من درى عند أحد	١٨
الصحيح مذهب الخوارج وأهأ وهو أنه	١٨	لي يومنا هذا	١٨	والقوة	١٨
أن أوقع التحريم كان ظهرا ولولوى به	١٨	النسخ لا يثبت بالأحتمال ولا ترك الحديث	١٨	أذا كان بالسارق ضرورة تدعى إلى	١٨
الطلاق وأن حلف به كان يمينا مكفرة	١٨	الصحيح المعصوم بخالفته ولو به	١٨	ما يسد به رفق وجب على صاحب المال	١٨
ألفاظ البيعة النبوية	١٨	والذي يدين الله به أن لا نترك الحديث	١٨	بذل ذلك له مجافا لأهواء النفس مع	١٨
إيمان البيعة الحجازية	١٨	الصحيح خلاف أحد كأنما كان لا ريب	١٨	القدرة عليه	١٨
الأقرار بأكتانية مع النبوة ليس بأقرار	١٨	ولا غيره	١٨	المثال الرابع في صمدية الفطر صاع من	١٨

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٧	النية روح العمل ولبه وقيامه وهو تابع لها يصير بصحتها ويفسد بفسادها	٢٩	شرط التعزب والترهب مضاد لشرع الله ورسوله	٢١	من لم يعرف شيئا لم يصح ان ينويه
٥٨	توابعها اجنبية يظنها زوجه لم يأت بذلك وبأنهم بعكس ذلك لنيته	٣٠	لو انما البشرية تنقاد لها الطباع اتم تقاوم فاذا سدد عنها مشرعها فحقت له منوعها ولا بد	٢٢	الاختلاف في الحنث بالطلاق
٥٩	الافرق في التحيل على المحرم بين الفعل المحرم بنقسه وبين الفعل للموضوع لغيره اذا جعل ذريعة له	٣١	اذا شرط الواقف القراءة على القبر كانت القراءة في المسجد اولى واجاب الى الله رسول وانفع للميت	٢٣	الاختلاف في الوالحف بايمان المساهين او بالايان اللازمة
٦٠	لا يتغير الحكم بتغيير الهيئة وتبديل الاسم	٣٢	شرط الواقفين اربعة اقسام	٢٤	قد يصير الصريح كناية يقتضي الى النية وقه نصير الكناية صريحا تستغنى عن النية
٦١	اذا كان في المحرم اكله منفعة غير الاكل كان التمس مقابلا لم يدخل في هذا	٣٣	حديث من تزوج امرأة بعد ايقاع ينوي ان لا يزوج يدها فهو زنا ومن ادان دينها ينوي ان لا يقضيه فهو سارق	٢٥	حكم الحلف بالايان المبتدعة التي لا تحل في الجملة
٦٢	حديث ياتي على الناس من ان يستحلون الحرام باسم يسمونها ياءه والحنث بالهنة والقتل بالرهبة والزنا بالشك الربا بالبيع	٣٤	الا عتراضات بالآيات والا حديث على مسئلة القصص في العقوق	٢٦	الا التزامات المتأرجحة خضر اليمين انما فيها كفاية يمين بالنص والقياس
٦٣	الظن والعود والبربط من العتارف	٣٥	التجواب عنها والقول العادل فيه	٢٧	وجوب كفارة واحدة ولو تعدد الحلوف
٦٤	تسمية المذنب بالقاتل والمطرب القاتل من التحيل	٣٦	الآلفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلمين	٢٨	الصدق في التوخي لا يطالب به الا بقرينة او قرينة
٦٥	التقسيم النافذ الجامع في باب القصص في العقود	٣٧	ثلاثة اقسام	٢٩	مرسالة الليث بن سعد الى مالك بن انس المشتملة على مسائل
٦٦	التمكيد ياتي باللفظ مقتضى الحكم لم يثبت عليه حكم لكونه غير قاصد له	٣٨	احدها ان تظهر مطابقة القصد للفظ الثاني ما يظهر ان المتكلم يريد معناها	٣٠	مسئلة من سمي في العلانية بمهر اكثر من مائة قد في السر للمعتر
٦٧	طلاق المأجل يقع وكذلك نكاح صحيح بالنص	٣٩	الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتمل عدم ادادة المتكلم له	٣١	كتاب ابطال التحليل لشيوخ الاسلام بن تيمية
٦٨	دليل الفرائض في دليل الشبهة	٤٠	الواجب حمل كلام الله ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره	٣٢	اذا اتفقا في السر على ان من المبيع الفاظهم في العلانية ان ثمة الفان
٦٩	التعلل بالقرائن في الاحكام	٤١	انما النزاع في التحل على الظاهر كغيره	٣٣	اذا اتفقا في عقد البيع على ان يتبايعا شيئا بشئ ذكره على انه بيع تلجئة لاحقيقة له
٧٠	لم يسلم من خلاف التنزيل والسنة	٤٢	مراد المتكلم بخلاف ما ظهر	٣٤	اذا اظهر النكاح تلجئة لاحقيقة له في اختلاف
٧١	اتفق الناس على انه لا يجوز للمحاكم ان يحكم بخلاف علمه ان شهد عند ذلك العدل	٤٣	لظاهرت ادلة الشرع على ان القصد في العقود معتبرة	٣٥	حكم حلف الرجل على شئ في الظاهر قصه ونية خلاف ما حلف عليه هو غير ظاهر
٧٢		٤٤		٣٦	اذا اشترى او استأجر مكوها لم يصح
٧٣		٤٥		٣٧	اهل الظاهر اعذر من المقلدين الظاهر
٧٤		٤٦		٣٨	افضل من القياس التقليد
٧٥		٤٧		٣٩	انما ينفذ من شرط الواقفين ما كان الله طاعة والمكلف مصلحة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٣	بيان بطلان الحيل على التفصيل	١٠٢	لا يعرف بل الذي يعرفه ولا يريد بل يريد الخبر	٦٢	فصل في سد الذرائع
٤	أبطال حيلة الوقف على نفسه	١٠٣	الحيلة والمكر والحيلة تنقسم الى مجموعتين	٦٣	ذكر تسعة وتسعين مثالا من الشاذ
٥	أبطال حيلة الوقف ملكا لبعض من يتفق به ثم يقفه ذلك الملك عليه بحسب اقتراحه	١٠٤	وهي قسم الرجل من القدرة على الطلاق البتة	٦٤	في منع الذرائع للفضية الى المفاسد
١٢٣	أبطال التخييل على إيجار الوقف مائة سنة مثلا وقد شرط الواقف ان لا يوجر أكثر من سنتين	١٠٥	لا يجوز تأخيرها عن الشرط	٦٥	فصل في ان يجوز الحيل بناقض سد الذرائع من أفضة ظاهرة
١٢٣	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يفعل شيئا فامر غيره ان يفعل ذلك	١٠٦	صور الدور التي يقضى ثبوتها الى البطلان	٦٦	تتأخر الصالح على ابطال الحيل
١٢٣	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يفعل شيئا فامر غيره ان يفعل ذلك	١٠٧	مسئلة ايقام طلاق في زمن ما مضى	٦٧	فصل وما يدل على بطلان الحيل بغيرها
١٢٣	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يفعل شيئا فامر غيره ان يفعل ذلك	١٠٨	كلام اخر في هذه المسئلة	٦٨	ان الله تعالى انما اوجب الواجبات الخ
١٢٣	هذا الرغيف فاكل الرغيف وتلك لفظة الحيلة الباطلة في اسقاط حضنة الام	١٠٩	الحق واحد من الاقوال المختلفة	٦٩	أكثر هذه الحيل لا تنفي على اصول الائمة
١٢٣	الحيلة الباطلة في جعل امرأة محرومة الميراث	١١٠	الكلام في تملك الرجل امرأته الطلاق بسبعة وجوه	٧٠	بل تنافضها اعظم منافضة
١٢٣	الحيلة الباطلة في بيع الدينار الدرهم	١١١	الكلام في قوله كل عبد وامه امك	٧١	ذكر الدلائل من راي ابي الحيل
١٢٣	الحيلة الباطلة في اسقاط حق الشفعة	١١٢	فصوره	٧٢	على تقريرها واشتقاقها من الكتاب والسنة واقوال الصحابة وائمة الاسلام
١٢٣	الحيلة الباطلة في ابطال حق الشريك	١١٣	التشريع العامة لم تبين على الصور النادرة	٧٣	الجواب عن المبتدئين للحيل في
١٢٣	الحيلة الباطلة في تخصيص بعض الزرع بالوصية	١١٤	من الحيل الباطلة الحيلة على التخاصص	٧٤	رح استدلال ارباب الحيل في
١٢٣	الحيلة الباطلة في حيازة الوارث في حصة	١١٥	الحث بالخلع	٧٥	فصول هذه الفصول مفيدة جدا
١٢٣	الحيلة الباطلة في اسقاط بعض الدين	١١٦	التناخرون احرفوا حيلهم بغير القول	٧٦	الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى اخذ
١٢٣	الحيلة الباطلة في اسقاط حيل السارق	١١٧	بما عن احدهم من الائمة ونسبوا الى الائمة	٧٧	بيدك ضغنا فاضرب به ولا تحث
١٢٣		١١٨	لا بد من امرين احدهما النصيحة لله	٧٨	الجواب عن الاستدلال بجعل يد شيف
١٢٣		١١٩	رسوله وكتابه ودينه والثاني معرفة	٧٩	صواعه في رجل فيه يتوصل اليك الى اخذ
١٢٣		١٢٠	فصل ائمة الاسلام ومراهم	٨٠	وكيد اخوته
١٢٣		١٢١	أقوال العلماء في ذم التقليد	٨١	الجواب عن الاستدلال بحدوث بيع
١٢٣		١٢٢	قال سليمان التيمي ان اخذت برخصة	٨٢	الحجج بالدرام
١٢٣		١٢٣	كل عالم اجتماع فيك الشكره	٨٣	الجواب عن الاستدلال بجواز المعاريض
١٢٣		١٢٤	الرجوع الى المقصود وهو	٨٤	ليس كل ما يبيح حيلة حراما لقوله تعالى
١٢٣		١٢٥		٨٥	لا يستطيع حيلة
١٢٣		١٢٦		٨٦	القلب السليم ليس هو الجاهل بالشكر

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٣٢	أذا خاف رب الدار ان يعوقها عليه المستاجر بعد المدة فيتميل في امته الخ	١٣٢	الحيلة الباطلة التي تعنى حيلة العقار	١٣٨	الحيلة الباطلة في استأجار الزنا
"	عشره جواز استيجار الشئ لمصلحة له	١٣٥	الحيلة الباطلة في جواز مسئلة العينة	"	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يأكل من هذا القمح فيطعمه ويحجزه يأكله
"	عين للمستاجر فالحيلة في تجويز الخ	"	الحيلة الباطلة في رد المبيع بغير عيب	"	الحيلة الباطلة فيما لو حلف انه لا يأكل هذا الشئ فيمنه ثم يأكله
١٣٣	ان شترط المرأة دارها وبلدها وان لا يتزوج عليها فالحيلة الخ	"	الحيلة الباطلة في وطئ الحارمة من غير استدراء	"	الحيلة الباطلة في نكاح الامة وهرقاده
"	أذا خاصمته امرأته وقالت قل كل جائز اشترى بها فبي حرة فالحيلة الخ	١٣٦	من العيب تجويز قراءة القرآن بالآذان ومنه رواية الحديث بالمعنى	"	الحيلة الباطلة في تجويز تعلية الكافر بناء على بناء السلم
١٣٣	لا تعجز اجارة الارض للمشغولة بالزراعة فان امر اذ ذلك فله حيلتان الخ	"	من العيب التشديد في المياه حتى يجبس القنطرة للمقنطرة بقطر بول وقطرة	"	الحيلة الباطلة في البراعة عن النصب بخلاف اعلام ما لك المال
"	لا تعجز اجارة الارض على ان يقوم المستاجر بالخروج مع الاجرة والحيلة في جواز الخ	"	ومن تجويز الصلوة في ثوب بعد مضى بالخياصة فان كانت مغلفة فبقدر راحة الكف	"	الحيل الباطلة التي يفتى بها من حلف لا يفعل الشئ ثم حلف ليفعله
"	لا يعمر ان يستاجر الدابة بعلمها لانه مجهول والحيلة في جوازه الخ	"	احتج بحج ارباب الحيل بقوله ومن يتق الله يجعل له مخرجا والخيل غفار من المضائق والجواب عنه	١٣٩	الحيل الباطلة التي تبطل الظاهر والاولاء والطلاق
"	أذا استاجر دارا ولا يدري مدة مقامه فان استاجر خمسة فقد يجتاز على التحول قبلها فالحيلة ان يستاجر كل شهر يكن وكذا	١٣٤	اتقاء اهل البدع اهل السنة في البدعة	"	الحيلة الباطلة في اخذ الدين عن الغريم المفلس باعطاء الزكوة
"	لو وكله ان يشتري له جارية معينة فلما رآها الوكيل اعجبته يجوز له اشتراؤها	"	بأنواع الحيل	"	الحيلة الباطلة في بيع الثمرة قبل بل صلاحها
١٣٥	أذا قال لامرأة الطلاق يلزم من لا تقولي شيئا الا قلت لك مثله فقالت لانت طالق ثلاثا فالحيلة في التخلص من الخ	١٣٥	البحث النفي في تفسير الحيل	١٣٥	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيعه هذه الجارية ثم اراد ان يبيعها منه
"	أذا خاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم بالحج فيفوت فيلزمه القضاء ودم الفوات فالحيلة الخ	١٣٦	امثلة الحيل الجائرة	"	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيع هذه السلعة بمائة دينار فلم يجد من يشتريها
"	أذا خاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم بالحج فيفوت فيلزمه القضاء ودم الفوات فالحيلة الخ	١٣٦	أذا استاجر منه دارا مدة سنين باجرة معلومة فخاف ان يغدر به المالك في آخر المدة فالحيلة الخ	١٣١	بذل الخ
"	أذا خاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم بالحج فيفوت فيلزمه القضاء ودم الفوات فالحيلة الخ	"	أذا خاف رب الدار غيبة المستاجر ويحتاج الى داره فلا يسلمها لاهل اليه فالحيلة الخ	"	الحيلة الباطلة في ان يبطأ امته واذا حبلت منه لم تصره وولد الخ
"	أذا اجاز الميقات غير محرم فالحيلة في سقوط الدم عنه الخ	"	أذن رب الدار للمستاجر ان يكون في الدار ما يحتاج اليه وخاف ان لا يجتنب له فالحيلة الخ	"	الحيلة الباطلة في رد امرأته بعد ان بان منه هي لا تشعر بذلك
"	أذا سرق له متاع فقال لا امرأتان لم	"		١٣٢	الحيلة الباطلة في وطئ المكاتبه قبل ان يكتبه

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٩	عليه بالبيع ثم مضى الى البيت ليأتيه بالثمن فأقر بجميع ما في يده لولده فلا يصل البائع الى اخذ الثمن فأحيلة الخ	١٢٩	أذا كان له عليه الف درهم فأراد ان يصالحه على بعضها فأنها ثمان صور فأحيلة الخ	١٢٩	تخبرني من اخذه فأنتم طائق فلاق والهرأة لا تعلم من انصرف فأحيلة الخ
١٣٠	أذا تحيل المكار على سقوط نفقة القريب	١٣٠	أذا أوكله في شراء جارية بالف فأشتراها الوكيل وقال اذنت لي في شراءها بالقين	١٣٠	أذا ادعت المرأة النفقة والكسوة لمدة ماضية الخ
١٣١	بالمطلة الخ فأحيلة الخ	١٣١	وقد فعلت الخ فأحيلة الخ	١٣١	لا يعتد على اصل يكن بها العرف العادة
١٣٢	أذا استنبط في ملكه عين ما وصله لم يملك بيعه لمن يسوقه الى ارضه لوجه بدل ما فضل له بها ثم خيره في سائر الحيلة	١٣٢	أذا أودعه ودعيته وشهد عليها فقلت من غير تقييده لم يضمن فان ادعى عليه قبض الوديعة الخ فأحيلة الخ في سقوط الضمان	١٣٢	بحث سقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان
١٣٣	على جواز المعاوضة الخ	١٣٣	أذا أرحه عنده رهنا ولم يبق بأمانته وخاف ان يدعى هلاكه وينهب به فأحيلة الخ	١٣٣	أذا اشترى ربوا بمثله فتعيب عذره ثم وجد به عيبا فانه لا يمكنه رده فأحيلة الخ
١٣٤	أذا باع عبدا من رجل وله عرض ان لا يكون الا عند ارحته فأحيلة الخ	١٣٤	أختلف الناس في العارية هل يجب الضمان اذا لم يضره المستعير صل أربعة احوال الخ فأحيلة الخ في سقوط الضمان الخ	١٣٤	أذا اشترى ربوا بمثله فتعيب عذره ثم وجد به عيبا فانه لا يمكنه رده فأحيلة الخ
١٣٥	أذا كان للوكيل عند فكيكه شهاة وتلقوا بما هو وكيل فيه ثم تقبل فان اراد قبولها فله بغيره الخ	١٣٥	أختلف الناس في تجميع القرض العادة اذا جعلها الخ فأحيلة الخ في لزوم التاميل الخ	١٣٥	أذا اشترى ربوا بمثله فتعيب عذره ثم وجد به عيبا فانه لا يمكنه رده فأحيلة الخ
١٣٦	أذا أوصاؤا لس احدى خفيه قبل غسل رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى وادخلها جاللا المسح على اصغر القولين في قول لا يجوز فأحيلة الخ	١٣٦	أذا أرحه رهنا بدين وقال ان وفدت الدين الى كذا او كذا فلا ارضى لك بما عليه صح ذلك الخ فأحيلة الخ	١٣٦	أذا اراد ان يعتق عبدا وخاف ان يجهل الورثة المال ويرقوا فالتنية فأحيلة الخ
١٣٧	أذا اختلف على شيء واجب ان يختلف ولا يحنث فأحيلة الخ	١٣٧	أذا كان عليه دين مؤجل فادعى به صاحبه فأقر به فالصحيح انه لا يولخن به قبل اجله الخ فأحيلة الخ	١٣٧	أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واحب ان يوفيه اياه ولا يئنه لرفاه اقرله به ابطلنا اقراره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلبا في الورثة مرده فأحيلة الخ
١٣٨	أذا حرك لسانه بالقراءة كان قارئا وان لم يسمع نفسه	١٣٨	أذا كان عليه دين فاعسره فادعى عليه به فان انكره كان كاذبا الخ فأحيلة الخ	١٣٨	أذا زوج عبدا من ابنته صح فان خشا من انفساخ النكاح بموته حيث تملكه او بعضه فأحيلة الخ
١٣٩	كان بعض السلف يطبق شفتيه فيحرك لسانه بل الله الا الله ذا كذا	١٣٩	أذا اتد اعيانا في يد احدهما فهي لصاحب اليد فان اقامه الاخر بينة حكم له ببيئته فان اقام كل واحد منهما بينة الخ فأحيلة الخ	١٣٩	أذا كان مولاة سفيها ان زوجها طلق وان شراه اعتق وان اجملاه فن فأحيلة الخ
١٤٠	أذا لاعن امرأته وانتق من ولدها فمات قتل الولد لزمه القصاص فأحيلة الخ	١٤٠	له بينته فان اقام كل واحد منهما بينة الخ فأحيلة الخ	١٤٠	أذا اطلب عبدا منه ان يزوجه جارية فخلف بالطلاق لا يزوجه اياها فأحيلة الخ
١٤١	وفي جواز هذه الحيلة نظر	١٤١	أذا اشترى المالك من رجل راوا شهد	١٤١	تصحيح الشركة بالعروض والفائس بالحيلة
١٤٢	أذا كان له عليه حتى قول برأه منه لا يئنه ثم عاد فادعاه الخ فأحيلة الخ	١٤٢	أذا اشترى المالك من رجل راوا شهد	١٤٢	أذا اشترى المالك من رجل راوا شهد

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٧	عنه وهو استيثاق بمأزلة الرهن الخ قد تدعو الحاجة الى ان يكون الاجارة	١٥٨	باربعة عشر ضربا من الحمل يصير تعليق الوكالة بالشروط وقال الشافعي	١٥٨	اذا خاف المضارب ان يسترجع المال
١٤٨	غير معين الخ فالحيلة الخ يجوز بيع المقاتي والباذنجان ونحوها بعد	١٥٩	لا يصح فادعت الحاجة الى ذلك فالحيلة اذا رضى الى الامام وادعى عليه ان يرضى	١٥٩	منه المال فقال قد رجحت الفاكه يكون
"	ان يبدوا وصلاهما فان لم يكن لا يقول فالحيلة الخ تجوز قسمة الدين المشترك بدار الخ وما	"	ان انكر ان تقوم عليه البينة فيحل فالحيلة في ابطال شهادتهم الخ	"	الاسترجاع لانه قد مضى بها الخ فالحيلة
١٤٩	من منها فالحيلة الخ يجوز بيع المغيبات في الارض من البصل	"	فاذا احلف لتأديره ان لا يضر به احدا فاراد التخلص من هذه اليدين وان لا يخفيه	"	اذا وقف وقفنا وجعل النظر فيه لنفسه
"	والثوم والجوز وغيرها الخ فان بليت من لا يقول به فالحيلة الخ	"	فالحيلة الخ الحيلة المروية عن ابي حنيفة رحمه الله	"	صدرا حيوته ثم من بعدا لغيره صح عنه
"	يقول البصر بما ينقطع به السعر من غير تقدر التمن وقت العقد الخ فان بليت من لا	١٥٠	في امرأة قال لها زوجها انت طالق ان سألتني الخلع ان لم اخلعك وقالت للمرأة	"	الجمود فان احتاج الوقت الى ذلك في
١٥٠	يقول به فالحيلة الخ اذا كان له عليه دين وله وقف من غلة	"	كل مملوك لي حر ان لم اسألك الخلع اليوم كتاب الحمل لرحم الله	"	موضعه لا يتحكم فيه الا يقول من يبطل
"	الخ فالحيلة الخ اذا كان له عليه دين فقال ان مت قبلي	"	الحيلة للمرأة عن ابي حنيفة رحمه الله انه اخوان قد تزوجا باختين فزفت كل	"	هذا الوقت فالحيلة الخ
"	فانت في حل وان مت قبلك فانت في حل صح وبرئ في الصبي دين فان لم يكن يقول	"	امرأة منها الى زوج اختها فدخل بها ولم يعلم ثم علم الحال لما اجتمع فسأله للشيخ	"	اذا وقف على نفسه ثم على غيره صح في
١٥١	به فالحيلة الخ لو خلط المضارب او الشريك وقال رجعت	"	فقال الخ اذا تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها	"	احدى الروايتين الخ
"	الفأخر اراد الرجوع لم يقبل منه الخ فالحيلة اذا استغرت الدين ماله لم يجر تبصر	"	الزوج وبينهما الخ فالحيلة الخ يصح ضمان ما لم يجب عند الاكثرين وعند	"	لوازم غيره داروا استثنى منفعة البصير
"	بما يضر ارباب الدين فان لم يكن في بلد حاكم يتحكم ببطلان هذا التبصر فالحيلة	"	الشافعي رحمه الله لا يجوز والحيلة الخ اذا سبق لسانه بما يوافق به في الظاهر	"	مدق معلومة تجاز فان خاف ان يرضه
"	لم تبصر غيره الخ اذا كان له دين ولا يئنه له به يخاف الخ	١٥١	لم يرد معناه الخ فالحيلة في الخلاص الخ اذا باع جارية معيبة وخاف من ردها	١٥٩	الى حاكم يرى بطلان هذا الشرط فالحيلة
١٤٢	اوله بينة ويخاف ان يبطله فالحيلة الخ اذا خاف العنت ولم يجد طول حرة وكفر	١٥٢	عليه بالعيب فليتبين له من عيبها الخ اختلف الفقهاء في ضمان هل هو نعمة	"	الاطلاق الباتة لا تنفذ لها ولا يسكن
"	اولاده فالحيلة في عتقهم الخ	"	لحل الحق وقيام للضمين مقام للمضمون	"	بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فان خاف
"				"	بالمطلق ان ترفع الى حاكم يرى وجوب
				"	النفقة والسكنى فالحيلة الخ
				"	اذا اشترى سلعة من رجل غريب فخاف
				"	ان تظهر معيبة ولا يعرف فالحيلة الخ
				"	اذا دفع اليه مالا لا يشتري به متاعا من
				"	بلد غير بلده فاشتره واراد تسليم اليه
				"	واقامته في تلك البلدة فان اودعه غير
				"	ضمن الخ فالحيلة الخ
				"	اذا اراد الدعي ان يسلم وعند اخر فخاف
				"	ان اسلم يصيب عليه اراقها فالحيلة الخ
				"	اذا اشترى دارا قد قمت الحرد وفقر
				"	الطريق فلا شفعة فيها فان خاف المشترك
				"	ان يرضه الشجار الى حاكم يرى الشفعة
				"	وان صرفت الطريق فله التحيل على ابطالها

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
ما اشترأها به ولا تسهر نفسه ان يبيعها		فانت طالق ثلاثا فلم تفعل فأتى بأب حقيقته		إذا لم تكنه امته من نفسها حتى يبعها	
بما اشترأها به فالحيلة الخ	١٤٣	فقال الخ وهذا من احسن الحيل		تزوجها وهو يريد اخراجها عن ملكه	
إذا اشترى منه دارا وخاف احتيال		الحيلة المنقولة عن أبي حنيفة رحمه الله	١٤٢	الخ	
البائع الخ فالحيلة الخ		في رجل اراد التزوج بأمرأة فطلبوا منه		إذا ارادون لا يمكن زوجه على بيع جارية	
إذا اشترى العبد نفسه من سيده بماله	١٤٥	المهر فوطأ قتله		منه فالحيلة الخ	
يؤديه اليه فادى اليه مطلقه ثم سجد السيد		إذا كان رجل على رجل الف درهم فباعه		إذا اراد ان يبيع الجارية من رجل بعينه	
الخ فالحيلة الخ		منها على ما تدرهم يؤومها اليه في شهر كذا		ولم تطب نفسه بان تكون عند غيره	
الظمان والكفالة من العفو اللازمة		فان لم يفعل واخرها الى شهر اخر فعلى		فالحيلة الخ	
ولا يمكن الضامن والكفيل ان يتخلص حتى		ما تئان فهو جائز وبطله قوم اخرون الخ		إذا اطلب منه ولزخ او عبد ان يزوج	
شاء وطريق التخلص من وجوه الخ		إذا اشترى رجل من رجل دارا بالثمن		وخاف ان يلحقه ضرر بالزوجة يأمروا	
إذا كان له داران فاشترى منها احدهما		فجاء الشفيع يطلب الشفعة فصالحه	١٤٣	بظلام فلا يقبل فالحيلة الخ	
على ان استخفت فالدراى اخرى بالثمن		المشترى على ان اعطاه نصف الدراى نصف		إذا بر عبد جازله ببعده وبطل ثمنه	
فمن اجاز الخ		الثلث جاز الخ		فان خاف ان يرفع العبد الى حاكم لا	
رجل اراد ان يشتري جارية من رجل		يجوز المغارسة عند ناعلي شجر الخ وغيره		يرى بيع المدي فالحيلة الخ	
عريب فالحيلة في التوثيق الخ		بان يدض اليه ارضه ويقول اغرسها		لوان رجلين فمنا رجل بنفسه فرفع	
رجل قال لغيره اشتر هذا الدار وانا		من الامتياز كن او كذا والغرس بيننا		احدهما الى الطالب برى الذي لم يدض	
ارحك فيما تخاف الخ فالحيلة الخ	١٤٦	نصفين الخ	١٤٣	وربما ارض بعض القضاة فالحيلة الخ	
إذا اشترى منه سلعة ثم اطعم عريب		إذا اخرج المتبايعان في النضال معا		إذا كان لرجلين على امرأة مال وهما	
فخاف انكار البائع قبض الثمن الخ فالحيلة	١٤٤	جاز في احد القولين الخ		شريكان فتزوجها احدهما على نصيبه	
إذا كان له عليه مال فأتى ان يقر له به		يجوز اشتراط الخيار في البيع فثلاث		لم يضمن لصاحبه شيئا من المهر وربها	
حتى يصالحه على بعضه الخ فالحيلة الخ		على الاحد فان انا الجاز على قول الجمهور الخ		ضمنه بعض الفقهاء فالحيلة الخ	
اختلف هل يملك البائع حبس السلعة		إذا اراد ان يقرض رجلا مالا ياخر منه		لو حلف رجل بالطلاق انه لا يضمن عن	
والمختار ان يملك الخ		رهنها فخاف ان يهلك الرهن فيسقط		احدا شيئا خلف اخرا بالطلاق ابدان	
اقتر للمريض لوارثه بدين باطل عند		من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك		نضمن عنى فالحيلة الخ	
الجمهور للثمة فلو كان له عيسدين فالحيلة		فالحيز له الخ		شريكان شراكة عنان فمنا عن رجل	
على وجوه		إذا ابد الصالح في بعض الشجوة جاز بيع		مالا بامر الخ فالحيلة الخ	
إذا حاله بدينه على رجل فخاف ان	١٤٨	جميعها وبعضهم قال لا يجوز فالحيلة الخ		لا بأس للظواهر ان يتجمل على نسبة الدنا	
يتوى ماله على الحال عليه فلا يمكن من		إذا وكله ان يشتري له بضاعة وتلك		لظالمه الخ	
الرجوع على الحيل فله ثلاث حيل الخ		عند الوكيل وهي رخيصة تساوى أكثر		قال رجل لامرأته ان طلع المهر ولم تكلمني	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	تجوز الفتن بالأنا والسلفية والفتاوى		الفرج الثاني ان يطلق ويحلف في حال		اذا كان له عليه دين حال فالتفاد على
	الصحيحة وقاوى الصحابة اولى ان يؤخذ		عقبه شديد قد حال بينه وبين كمال		فالحيلة وخاف ان لا يفي له بالتاجيل
	بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين	١٨٨	تصديقه وتصويه فهدا لا يقع طلاقه الخ	١٨٧	فالحيلة في لزومه الخ
٢١٧	اولى من فتاوى تبع التابعين هلم جرا	١٨٩	الخبر الثالث ان يكون مكرها على الطلاق		يخون المريض الذي لا وارث له ان
	لا يحفظ المصديق خلاف نصه ولا حكمه		الخبر الرابع ان يستثنى في طلاقه الخ		بعضه بجميع امواله في ابواب البرهان
٢١٤	ماخذها ضعيف	١٩٠	في فصول		خاف ان يبطل ذلك حاكمه لا يراه
	ان اشتهر قول الصحابي ولم يخالفه صحاب		الخبر الخامس ان يفعل المحلف عليه اهلا		فالحيلة الخ
	اخرها كهايدى اذ اجام وجهه وان لم		او فاسيا او غثطا او جاهلا او كرها او		من اجل يكون له الدين وعليه الدين و
	يشتهر ما لم يعلم انه اشتهر ام لا فخير		متاوكا او معتقلا انه لا يبحث به تقبلا	١٨٥	يتولى عريه فالحيلة الخ
	الامة على انه حجة	٢٠١	لمن افناه وذكر لكل واحد نصها على		من اجل له على رجل مال فتاب الذي عليه
	الحرفات من الوضريان		الخبر السادس اخذ بقول من يقول ان		المال فارد ان يثبت ماله عليه والحكم
٢١٨	قال الشافعي العلم طبقات الاول الخ		الانكاح والطلاق لا يلزم ولا يقع به طلاق		لا يرى الحكم على الغائب فالحيلة الخ
	قول الصحابي ليس بحجة عند البعض	٢٠٢	اذا حث		ليس للمهرق ان ينفق بالرهن الا اذا
	ذكر الادلة الدالة على وجوب الصحابة		الخبر السابع اخذ بقول اشهب وهو		الرهن وله الرجوع فالحيلة اصلا من الرجوع
	فيما ليس فيه نص هي ستة واربعون دليلا		ان الرجل اذا قال لامرئ ان كملت		اذا كان له على رجل مال وبالمال رهن فادعى
٢٢٤	الا تكاد على الولاة والاصراع		زيدا فانت طالق فكلمت زيدا لقصه		صاحب الرهن بعند الحاكم فافاد الرهن
	تفسير الصحابي اصوب فيما ليس فيه نص		الطلاق لم يطلق		ان يقرب بالرهن الخ فالحيلة الخ
٢٣١	مرفوع		الخبر الثامن اخذ بقول من يقول ان		اذا قال لامرئ ان كملت فانت طالق فانت
٢٣٢	تفسير التابعين اذ لم يخالفه صحاب ولا تابع	٢٠٨	الحلف بالطلاق كالحلف		طالق فلا فقلت ان وطنتي الليلة
	قول الصحابي اقوى من القياس		الخبر التاسع اخذ بقول من يقول ان	١٨٦	فامتن حرة فالتخلص الخ
	فصل في فوائد تتعلق بالفتوى	٢٠٩	الطلاق المعاق بالشر لا يقع الخ		اذا اراد الرجل ان يخالف امرأته الحاط
٢٣٣	وهي سبعون	٢١١	الخبر العاشر عجز ن وال سبب الخ		على سكنها ونفقهم اذ ان ذلك الخ
	الفائدة الاولى في انواع اسئلة السائلين	٢١٣	الخبر الحادي عشر خلع الماين عند زوجه	١٨٤	اذا وقع الطلاق الثالث بالمرأة فالحيلة
	وهي خمسة والمسئول حالتان		الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول		رجل قال انت طالق ان اجماعك الخ
	يجوز للمفتي ان يعدل عن جواب المستفتي		الحلف بالطلاق من الايمان الشرعية التي		وانت طالق ان اغسلت منك اليوم
	عما سأل عنه الى ما هو انفع له منه الخ		تدخلها الكفارة وذكر فيه شي من الاسلام		فيعلى العصر فحيا معها الخ
	يجوز للمفتي ان يجيب السائل بانك عا سأل عنه	٢١٢	وعنا فيه في هذه المسئلة		الخامس من الوقوع في التقابل الخ
	من فقه المفتي ونفعه اذا سأل له المستفتي		لم ينزل في الاسلام من عصر الصحابة الى		لن فاعله والطلاق للحلل له
	عن شيء فنع منه ان يدل على ما هو عرض منه	٢١٥	الآن من يقفه في هذه المسئلة بعد دم الزور		الخبر الاول ان يكون للطلق زائل العقل الخ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٣٧	مات وجعل طلب الاب ميراثه ولم يعلم الورثة غيره كره يعطى الاب فيه تفصيل	٢٣٨	السائل اما ان يكون قصده معرفة حكم الله ورسوله او معرفة ما قاله امام الله	٢٣٩	اذ ائتمنى المفتي للسائل بشئ يبيح له ان يتيه على وجه الاحتراز بما قد يذهب اليه الوجه منه بخلاف الصواب
٢٣٨	المقصود التنبيه على وجوب التفصيل في الجواب اذا كان يحسن السؤال محتلا	٢٣٩	شهر المفتي نفسه بتفصيل او معرفة ما تخرج عن ذلك الفتية الخ	٢٣٩	يبيح للمفتي ان يذكر دليل الحكم وما عدا ذلك اذا كان الحكم مستغنيا جذا ما لم تالفه النفوس انما الفت خلافه فينبغي للمفتي ان يوضح قبله ما يكون مؤذنا بذكر دليل عليه
٢٣٩	اكثر الناس نظرهم قاصر على الصور والاشياء الى الحقائق فهم محبوسون في بعض الانفاظ فتى شيخ الاسلام في زى اهل الذمة	٢٣٩	لا يجوز للمفتي تحميل السائل والفاضة في الاشكال	٢٣٩	يجوز للمفتي والمنظر ان يحلف على شئ الحكم عند وان لم يكن حلفه موجبا للثبوت عند السائل المنازع الخ
٢٣٩	اكثر الناس انما هم اهل ظواهر في الكلام واللباس الاضال واهل النقل منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقته لا يبلغون عشر محشأ وغيرهم الخ	٢٣٩	اذا اسئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزمه بالعمل به بل لا يفتى على الاطلاق حتى ينظر الخ	٢٣٩	قد كان الصحابة يحلفون على الفتاوى والرواية
٢٣٩	اذا اسئل عن مسئلة من الفرائض لم يجب عليه ان يذكر موانع الارث فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا مرققا ولا قاتلا	٢٣٩	القرائة تصل الى الميت امر لا	٢٣٩	ينبغي للمفتي ان يفتي بلفظ المضرب كانه بحث نفيس
٢٣٩	اذا اسئل عن فريضة فيها امر وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله كذا	٢٣٩	اذا شرط الامام وغيره على القاضي ان لا يقض الامم معين بطل الشرط ولم يجز له الترامص	٢٣٩	ينبغي للمفتي اللفظ اذا ازلت به المسئلة ان ينبعث من قلبه الا فتاوى الى ملهم الصواب ان يلهمه الصواب
٢٣٩	لا يجوز للمقلد ان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوى انه قول من قلده دينه هذا الاجماع من السلف كلهم	٢٣٩	كثيرون يقول بعضهم مشروط الواقف كمنصوص الشارع	٢٣٩	اذا ازلت بالحكم او المفتي المنازلة فاما ان يكون عالما بالحق فيها او غالبا على ظنه او لا وعلى الثاني لم يحل له ان يفتي بالحكم والراوى والشاهد متى كتبوا الحق عشت مبركة دينهم ودينائهم ومتى يبتدعوا بولك لهم فيها
٢٣٩	اذا اتفق الرجل لكنه قاصر في معرفة الكتاب والسنة وانما السلف الخ فهل يسوق تقليد في الفتوى فيه تفصيل	٢٣٩	اذا انكر القضاة التوشيح اقر هل يستحق اجرة القضاة ام لا فيه تفصيل	٢٣٩	لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بان احد كذا ورحمة او وجه او كرهه كما لا يعلم فيه نص الله ورسوله
٢٣٩	اذا لم يحسن السلطان من يولية اة قاضيا عاديا عن شروط القضاء لم يعطل البطلان قاض ولى لا مثل فالا مثل	٢٣٩	اقراره فيه تفصيل	٢٣٩	نصر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضاء وغيرهم يحكم احدهم يقول ان فضل ما هذا الحكومة فقال هذا الحكم والى هذا الحكم
٢٣٩	اذا عرف القاضي حكمه كذا تدبر ليها فهل له ان يفتي به ويسوغ لتغيره تقليد فيه ثلاثة اجرة	٢٣٩	اقراره فيه تفصيل	٢٣٩	اقراره فيه تفصيل

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢١٢	فتى ثلاث صور الخ	٢١٩	من افق الناس ليس بأهل الفتوى	٢١٩	لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال
٢١٢	أد الفتي في واحدة ثم وصفت مرق أخرى وما تغير فيها اجتهاده افق بها من غير نظر ولا اجتهاد	٢٢٠	على ذلك فهو أشم أيضا	٢٢٠	الناس في الافق أربعة اقسام
٢١٢	لا يجوز ان ينسب الى الشافعي ما خالفه	٢٢٠	أد أنزلت بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجوز من يسأله عن حكمها فحينها طريقا للناس الخ	٢٢٠	تفسير السكينة وهي عامة وخاصة
٢١٢	الحديث أنه قال اذا اجمعت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربوا بقرى الخاطئ الخ	٢٢٠	فتيا العبد الخ	٢٢٠	كان لسيان الثوري شيء من مال كان لا يهوى في بدله ويقول لو كان ذلك لتبذل بها هؤلاء
٢١٢	اذا كان عند الرجل الصيغتين واحدا	٢٢٠	لا فرق بين القاضى وغيره في جواره	٢٢٠	في كتابات حفظت عن الامام محمد في امر الفتيا سكا ما تقدم
٢١٢	او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٢٠	الا فتيا بما يجوز الفتيا به ووجوبها اذا تعبدت	٢٢٠	دلالة العالم للمستفتي على غيره هو
٢١٢	ما فيه فهل ان يفتي بما يجب عليه	٢٢٠	فتيا الحاكم ليست حكما منه فلو حكمه	٢٢٠	موضع خطر جلد الخ
٢١٢	الشيخ الواقفي في الاحاديث الذي اجتمع عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شرطها	٢٢٠	اذا سأل المستفتي عن شيء لم تقع فيه التحجرات الخ	٢٢٠	حكمه كذا لكذا المفتي فان علمه صواب الجواب فله ان يكون لك الخ
٢١٢	هل المنتسب الى تقليد ماموعين ان يفتي بقول غيره الخ	٢٢٠	لا يجوز للمفتي تتبع اهل الحق والخ	٢٢٠	يجوز للمفتي ان يفتي اباه وابنه ومن لا يقبل شهادته له الخ
٢١٢	جاء شيخ الامام بعض الفقهاء من الحنفية واستشاره في الانتقال من المذهب فقال الخ	٢٢٠	ارجوعه الخ	٢٢٠	يجوز للمفتي ان يفتي نفسه
٢١٢	هل المفتي المنتسب الى مذهب امام معين ان يفتي بمذهب غيره اذا ارجع عنده الخ	٢٢٠	لوتغير اجتهاد المفتي فهل يلزمه احوال المستفتي الخ	٢٢٠	لا يجوز للمفتي ان يعمل بما يشاء من القول والوجه من غير نظر في الترجيح الخ
٢١٢	اذا اعتدل عند المفتي قولان ولم يترجم له احدهما الى الآخر الخ	٢٢٠	أد عمل المستفتي بفتيا مفت في خلاف نفس او مال ثم بان خطأ الخ	٢٢٠	الفتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى اربعة اقسام الخ
٢١٢	اتباء الامة يفتون كثيرا باقر الصم القنن التي رجوا عنها الخ	٢٢٠	ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد او جوع مفراط وهم مقلون الخ	٢٢٠	أد اكان الرجل مجتهدا في مذهبه لم يكن مستقلا بالاجتهاد فهل له ان يفتي بقول ذلك الامام الخ
٢١٢	يجوز على المفتي ان يفتي بضد لفظ النصر	٢٢٠	لا يجوز له ان يفتي في الافاري والامان والوصايا وغيرها مما يتعلق بالا لفاظ الاما اعتادوه وعرفوه الخ	٢٢٠	هل يجوز للمفتي تقليد الميت والعلم بفتوى من غير اعتبارها بالدليل الموجب لاعتد العمل بها
٢١٢	بعض امتثالة النصوص التي لا يجوز ان يفتي بضد لها	٢٢٠	على اسقاط واجب ان يعين للمستفتي فيها الخ	٢٢٠	الا اجتهاد حالة تقبل التجريح الانفسا فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره الخ
٢١٢	اذا سئل عن تفسير آية او سنة فلا يرد ان يخرجها عن ظاهرها وجوه التاويلات الفاسدة	٢٢٠	في اخذ الجرة والهدن والرق على الفتوى		

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٧	سئل صلعم عن المرأة تزوج الرجلين الثلاث معهم تكون منهم يوم القيامة	٢٤٨	عمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فهل ان يعمل بذلك القوم الا في اميرهم	٢٤٩	قد اتفقت الائمة الاربعة على عدم الكلام واهلها
٢٤٨	سئل صلعم عن عيون من اطفال المشركين قواه صلعم في مسألة الهمزة	٢٤٩	الا يستفتا مرة ثانية فيه وجهان الخ هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان	٢٥٠	لا يجوز له العمل بخلاف فتوى المفتي اذا لم تطعن نفسه وحاله في صدره الخ
٢٤٩	سئل صلعم نساء الدنيا افضل ام الحور العين قراءة الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة	٢٥٠	المفتين ويسأل الامة ولا دين اهل يلزمه ذلك فيه مذهبان	٢٥١	اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزا ترجمه واحد
٢٥٠	بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف سئل صلعم اهل الله من هم	٢٥١	البحث في مذهب العاصي وقوله انا شافه او حيله او غير ذلك	٢٥٢	بينها
٢٥١	لا يجوز اخذ الحجة على تبليغ السلام والقرآن سئل صلعم اين الله	٢٥٢	للعاصي ان يستفتي من شاء من اتباع الائمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على	٢٥٣	اذا كان السؤال محتملا لمصدرين فان لم يعلم الصورة لم يتناول عنها لم يجب
٢٥٢	تفسير حديث اشترط لهم الولاء الامام احمد لم يجوز ان يكون الرجل زوجة	٢٥٣	المفتي ان يتقيد بأحد من الائمة الاربعة باجماع الامة لكن ليس ان يتبع شخص	٢٥٤	عن صورة واحدة منها وان علم بآفاه ان يضمنها بالجابوب ولكن يقيد
٢٥٣	ويعصم مذهبها بضعة وعشر وولدا القاء صلعم طلق ثلاثا بالرجعة	٢٥٤	المذاهب اخذ غرضه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان	٢٥٥	ان رأى المفتي خلال السطور بياضا يحتل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيجوز
٢٥٤	فتاويه صلعم في العدة	٢٥٥	ان اختلف المفتيان واكثر فيقول لهم ياخذ اذا استفتي فاقاه المفتي فهل تصير	٢٥٦	ان كان عنده من يقن بعمله ودينه فيشفي ان يتاوره
٢٥٥	قواه صلعم في نفقة المعتدة	٢٥٦	فتواه موجبة الخ	٢٥٧	حقيق بالمفتي ان يكثر الدعاء بالخير الصحيح المصريح
٢٥٦	فتاويه صلعم في الحضنة وهي خمس	٢٥٧	يجوز له العمل بخط المفتي اذا عرف بالقرائن او الشهادة	٢٥٨	ذكر الادعية التي كان السلف يدعون بها عند الافتاء
٢٥٧	فتاويه صلعم في الداء والجنايات	٢٥٨	اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء و	٢٥٩	لا يجوز للمفتي ان يمسك عن الجواب الحق الخالف لغرض السائل ولا ان يدل
٢٥٨	فتاويه صلعم في حر الزنا	٢٥٩	الحكم ام لا الا بعد الجواز بل لا يستحب عليه الحاجة واهلية المفتي	٢٦٠	على مفت يكون غرضه عنده عاب بعض الناس ذكر الاستدلال والفتوى
٢٥٩	الكلام على السياسة	٢٦٠	للقول وان التسم غاية الاشياء لا يفي بوقايم العالم جميعها	٢٦١	وهذا العيب اولي بالعيب بل جال الفتوى وروحها والدريل
٢٦٠	الاخذ بالقرائن بيان بعض امثلتها	٢٦١	فتاوى امام المفتين ورسول رب العلمين هي في شرح هذه الكتاب كرها	٢٦٢	هل يجوز للمستفتي تقليد الميت اذا علم عدله وانه مات عليها من غير ان يسأل
٢٦١	ذكر طرف من فتاويه صلعم في الاطعمة	٢٦٢	في خصوص ان يسعها هذا الفهم سرفند بعضها منها	٢٦٣	الحق فيه وجهان الخ
٢٦٢	ذكر طرف من فتاويه صلعم في النذور	٢٦٣		٢٦٤	اذا استفتاه عن حكم حادثة فاقاه و
٢٦٣	ذكر طرف من فتاويه صلعم في الطب	٢٦٤		٢٦٥	
٢٦٤	ذكر طرف من فتاويه صلعم في ابواب متفرقة	٢٦٥		٢٦٦	
٢٦٥	ذكر الكباش	٢٦٦		٢٦٧	
٢٦٦	ذكر بقية فتاويه صلعم في ابواب متفرقة	٢٦٧		٢٦٨	
٢٦٧	ثم الفهرس	٢٦٨		٢٦٩	

بِكَ الْوَكِيلِ كَيْفَ تَكُونُ الْأَنْفُسُ فِي الْقُبُورِ قَضَىٰ بِهَا ١٣٥
فَلَا تَرَوْهُمْ وَلَا تَكُونُ فِيكُمْ عِلْمٌ إِلَّا ذِكْرًا وَمَنْ يَسْمَعْ أَصَاتًا

أَيَّاهُ نَحْنُ عَلَى مَا أَعْلَمْنَا بِتَوَقُّعِ أَهْلِ الْحَقِّ الْمُبِينِ فَوَقَّتْنَا بِطَبْعِ سَفَرِكَا نَتِ الثَّرِيَادُونَ فَضْلًا عَنِ الصَّبْرِ نَعُوذُ

كتاب الموضعين

عبد القدوس

من تأليف الشيخ الإمام الحجة الحافظ للثقن الحورث الفقه المحمدي سيف الله على عناق المبتدع الزاهد
الورع شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القتيبي الحوزي الحنبلي
الدمشقي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ بامر السيد أبي الليث عبد القدوس بن السيد الشريف إمام
المتقين سيد العارفين قاصم المبتدعين رئيس الموحدين الزاهد المهاجر أبي محمد عبد الله
رحمه الله الغزنوي سائر القوي في المطبع

الموسم المطابع الواقعة في دار الكتب في القاهرة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

فلم يفرق لأحد إلا من طريقه . فهو الميزان الرابع الذي على اختلافه وأقواله وإعماله توهم من الأخلاق والأقوال والأعمال . والفرقان للبين الذي
 باتباعه يراجل الهدى من أهل الضلال ولهم من صلى الله عليه وسلم في كل مثل في ذات الله تعالى كثيره عنه مراد مراداً بأمره لا يصدر عنه صواباً إلا أن
 بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وحججهم في الحق بالبرهان والبرهان بالبرهان . وتلفت به بالقلب بعد شتاتها . ولست أريد
 بالأرض نوراً وإنما بها جاء . ودخل الناس في دين الله أفواجا . فلما اكمل الله تعالى الدين وأتم به النعمة على عباده المؤمنين استأثر به ونقله إلى الرفيق
 الأعلى . وللحل لا ينه . وقدرته امتد على النجاة البيضاء . والطريق إلى النجاة الغراء . **فصل في** الله وملائكته وأنبياءه ورسله والصالحين من
 عباده عليه وآله كأولئك الله وعزهم به ودعاليه وسر تسليمه اختياراً **أما بعد** فإن أولى ما يتناض به المتناضون . وأجرب ما يتناقض في
 حلبة سياحة المتسابقين . ما كان بسعادة العبد في معاشه ومعاذ كفتيله . وعلى طريق حنة السعادة دليل . وذلك العلم النافع والعمل الصالح
 الذين لا سعادة للعبد إلا بهم . ولا حاجة له إلا بالتعلق بسيدهم . فمن رزقها فقد فاز غنم . ومن حرمتها فالحيز كله حرم . وهما من انقسام العلم إلى
 مرجح ومحرور . وبهما يتبين البين من الفاجر والتقى من الغوي والظالم من المظلوم . **ولما** كان العلم للعمل قربياً وشافها . وشرفه لشرف معلوم
 تأبها . وكان اشرف العلوم على الاطلاق علم التوحيد . وانفعها على احكامها وافعال العبيد . ولا سبيل إلى اقتباس هزين النورين . وتلقى هذين
 العلمين . الا من مشكاة من قامت الأدلة القاطعة على عصمتهم وصحة الكتب السماوية بوجوب طاعته ومتابعته . وهو الصواب والمصدر الذي
 لا ينطق عن الهوى . ان هذا لا وحى يؤتى **ولما** كان التلقي عن صلى الله عليه وسلم على نوعين نوع بوساطة ونوع بغيب واسطة وكان
 التلقي بولا واسطة خطأ اصحابه الذين جازوا قضيبات السباق واستولوا على الامم فلا طمع لاحد من الامة بعدهم في المحاق ولكن الذين من
 اتبع صراطهم المستقيم وافقه منهم القويم . والتخلف من عدل عن طريقهم ذوات اليمين وذات الشمال ذلك المنقطع التام في بيلهم للملك
 والضلال . فأي خصلة خير لو يسبق اليها أو أي خلة رشيد لو يستلوا عليه بما تالله لقد وردت من الماء من عين الحيقي عن باصاً فإشرا لا . و
 اتد واقفاً على الاسرار في كل عصر على ما كان . فحق القلوب بعد لمحها للقرآن والإيمان والقرى بالجهاد بالسيف والسنان والفتوى إلى
 التابعين ما تلتقى من مشكاة النبوة خالصاً صافياً . وكان سندهم فيه عن بنينهم صلى الله عليه وآله في حد عن جبريل عن رب العالمين سنداً
 صحيحاً عالياً . وقالوا هذا عهد نبينا لنا وقد عهد نأليكم . وهذه وصية ربنا وفرضه علينا وحى وصيته وفرضه علينا **فخرى** التابعين
 الصغار يأتون على منهاجهم القويم . واقضوا على آثارهم صراطهم المستقيم **ثم سأل** تابعوا التابعين هذه المسالك الرشيدة وهذه إلى
 الطيب من القول وهذه إلى صراط الحميد . وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال اصدق القائلين . ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين **ثم جاء**
 الاشعة من القرن الرابع المفضل في احكام الروايتين . كما ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد ان رجلاً من بني عكران بن حصين فسلوا
 على آثارهم اقتصاصاً . واقتبسوا هذه الامور عن مشكاة هذه اقتباساً . وكان دين الله سبحانه اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يقدر
 عليه رأياً او معقولاً او تقليداً او قياساً . فطار هذه الشئاء الحسن في العالمين . وجعل الله سبحانه له لسان صدق في الآخرين **ثم سأل**
 على آثارهم الرصيل الاول من ائمتهم ووجه على منهاجهم الموفقون من اشيا عظمهم من اهل بيت في التعصب للرجال . واقفين مع الحق والعدل
 يسرون مع الحق اين سارت ركائبه . ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربهم اذ ابدى الهدى الدليل بأخذ طاروا اليه نردا في
 رجل آتاه وادعاهم الرسول إلى امر الله به واليه ولا يسألون على ما قال برها نأفي نفوسهم اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يقدر
 عليهم اقوال احدهم الناس اذ يجارهم هو ابري او قياس **ثم خلف** من بعدهم خلف فخرنا بينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون
 يقطعوا امرهم بينهم حزباً وكل إلى زعيمهم راجعون فجلوا التعصب للذي احدث ياتهم القوم يأتون في رؤس اموالهم التي بها يتجرون **واخرو**
 منهم ففعلوا بالتقليد وقالوا انا وجدنا آباءنا على آفة وانا على آفة وانا على آثارهم مقتدون **والفرقان** بمغزل عاين في اتباعه من الصواب
 لسان الحق يتلو عليهم ليس بامانكم ولا امان في اهل الكتاب **قال** الشافعي قدس الله تعالي روحه اجمع المسلمون على ان من استبان له

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن له ان يدعها القول احد من الناس **قال** ابو عمر وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معذوراً من اجل العلم والاعلم معرفة الحق بدليله وهذا كما قال ابو عمر رحمه الله تعالى فان الناس لا يختلفون ان العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل وامان دون الدليل فاما تقديره **فصل** تضمن هذان الاجماعان اخراج المنتصب بالهوى والمقلد الاصح عن نزعة العلماء ومقوله بما يستكمال من فرقها الفرق من وزائرة الانبياء فان العلماء هم ورثة الانبياء فان الانبياء لم يولدوا ديناً ولا دهرهم ولا دهرهم اوردوا العلم فمن اخذ بحظ وافرو كيف يكون من ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم من يحسن يدرك في دماء جاء به الى قول مقلدة ومقبول عدو ويضيق ساعته في التعصب الهوى ولا يشعر بضيقه تأله انها فتنه عمت فاعمت ثورت القلوب فاصمت بكميلها الصغير وهم فيها الكبرياء واخذوا لاجلها القرن معجزة له وكان ذلك بنضرة الله وقدره في الكتاب مسطوراً ولما عمت بها البلية وعظمت بسببها الرزية بحيث لا يعرف اكثر الناس سواها ولا يعدون العلم الا اياها فطالب الحق من ضلالتهم لم يفرح مفتون وموثق على اسوأه عندهم مغبون ونصبوا لمن الغم في وطنهم الحباثل ويغولوا الغوائل وهرع عن قوس الجحاح البغى العناد وقالوا لاهلهم اننا نخاف ان يبدلوا يكونوا ان يظهروا في الارض الفساد فحققوا في انفسهم عند قدرهم ان لا يلتفت الى هؤلاء ولا يرضى لها بالديهم واذا رضع له علم السنة النبوية شمر اليه ولو حبس نفسه عليهم في احوالهم حتى يبعث في القبور ويحصل في الصلوة وتساوق اقدام الخلائق في القسامة ويظهر كل عهد ما قدمت بداهة وقبح التمييز بين المحققين والمبطلين ويعمل العرضي عن كتابهم وسنة نبينهم انفسهم كانوا كاذبين **فصل** ولما كانت الدعوة الى الله والتبليغ عن رسول شعاع خزنة المفلحين واتباعه من العلمين كما قال تعالى قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين وكان التبليغ عنه من عيني تبليغ المفاضة وما جاء به وتبليغ شيعته كان العلماء من اصنافه منفسرين في قمين احدهم كحفاظ الحديث وجهاً بذهن والقادة الذين هم ائمة الانام ومن واصل الاسلام الذين حفظوا على الامانة معاهد الدين ومعاقلة وجهاً من التغيير والتكدير موارد ومناخلة حتى رز منسبقت له من الله المحنة تلك الناهل صافية من الادناس لو يشيها بالاراء تغييرا ووردوا فيها عينا يشرب بها عباده الله فيخرج بها تغييرا وهم الذين قال فيهم الامام احمد بن حنبل في خطبته الشهيرة في كتابه في الرد على الزنادقة والمجسمة الجمل الله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحيون بكتاب الله تعالى الموقى ويصرون بنو الله اهل الحق فكروا قتل لا يلبس قد احيوه فكم من ضال فاته قد هدرت فاحسن اثرهم على الناس ما اتبعوا اثر الناس عليهم ينفعون عن كتاب الله فخره الغالي في انحال المبطلين وتاويل الجاهلين الذين عقدوا الوبة البدعة واطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم يكلمون بالمشابيه من الكلام ويخوضون في حال الناس يشبهون عليهم فغضب الله من فتنة المضلين **فصل** القسم الثاني فها هو الاسلام ومزاور الفتية على اقل الهم بين الامام الذين خصوا باستنباط الحكماء وعرضوا بضبط حق الحلال والحرام ثم في الارض بمنزلة النجس في السماوات يهتدى الخيران في الظلمات وحاجة الناس اليهم اعظم من حاجتهم الى الطعام والشراب طاعتهم افرض عليهم طاعة الاموات والاباء بنصر الكتاب **قال** الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمن ذى الية الى الله والرسول ان كنتم توثقون بالله والحق الاخر ذلك خير واحسن فاوبلا **قال** عبد الله بن عباس اخى الرواة عن وجابر بن عبد الله والحسن البصري وابو العالية وعطاء بن ابى رباح والفخاكي وعجاء بن ابي ايوب عن ابيهم عن الامام احمد **قال** ابو هريرة وابن عباس الرواية الاخرى وزيد بن اسلم والسنن ومقاتلهم الامراء وهو الرواية الثانية عن احمد **والتحقيق** ان الامراء انما يطاعوا اذا امروا بمقتضى العلم فطاعتهم تبع طاعة العلماء فان الطاعة انما تكون في المعروف وما اوجبه العلم فكما ان طاعة العلماء تبع طاعة الرسول فطاعة الامراء تبع طاعة العلماء **ولما كان** قيام الاسلام بطائفة العلماء والامراء وكان الناس كلهم لهجة واحدة كان صلواتهم العالم يصلونها تدين الطائفتين فساد بضادها كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف صنفان من الناس اذ اصلى اهلهم للناس واذا افسد افسد الناس قيل من هم قال الملوك والعلماء كما قال عبد الله بن المبارك رايبت الذنوب قيمت القلوب وقد يوثق الذل دما نهما وترك الذنوب حيوت القلوب وخير لنفسك عصيانها واهل الفساد الذين اكلوا الملوك واجار سوء وورهبانها **فصل** ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يبعد العلم عابلق والصلح فيه لو تضمن مرتبة

التبليغ بالرأية والفتيا الا ان تصنف بالعلم والصدق فتكون عالما بما يليخصه اذ فيه وتكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة عرفت في حق الله
اصالة متشابهة للسر العلانية في حوزة وعجزه واحواله **واذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالحل الذي لا ينكر فضله ولا يجعل قدره** وهو من اعلى المراتب
السياسة **فكيف ينصب التوقيع عن رب الارض السموات فحقيق** عن اقيم في هذا المنصب ان يعد له عزة + وان يتأهب له اهبة + وان يحل قن
المقام الذي يقف فيه + ولا يكون في صدره من قول الحق والصدق به فان الله ناصر وهاديه وكيف وهو المنصب الذي توكفه بنفسه رب الارباب فقال
يستفتونك في النساء قل الله يفتيكهن وما ينطق عليكم في الكتاب وكفى بما توكله الله بنفسه تعلوا في اوجلاه + اذ يقول في كتابه يستفتونك قل الله يفتيكهن
في الكلاله + وليعلم الفتى عن نبوب في فقهه + وليوقر له مستول خرا وموقوف بيزيد الله **وفصل** واول من قام هذا المنصب الشريف سبيل الشريف
وامام المتقين + وخاتم النبيين + عبد الله وسول وامينه على جميعه + وسفير بينه وبين عباده + فكان يفتي عن الله بوجه المبين + وكان كما قال الحكم الخ
قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلفين + فكانت فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم حوامع الاحكام ومشتمة على فضائل الخطاب وهي في وجوب اتباعها
وتحسينها والتحاكم اليها ثمانية الكتاب والميراث من المسلمين العدل عنها كما وجب اليها سبيل + وقد امر الله عباده بالاداء اليها حيث يقول فان تراءى عثم في شئ فذكر
الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير لحسن تاولي **وفصل** ثم قام الفتى بعد ذلك بركة الاسلام وعصاة الامان + وعسكر الشرف
وجبر الخزعبل + اولئك اصحاب الله عليه وآله وسلم ابرار قلوبا واعية اعدا واقلا نكفوا واحسن ما يائنا واصدقها ايمانا واعلم انفسهم + وافر بها الى الله تعالى
وكانوا بين مكارمها ومقل ومتوسط والذين ضلقت عنهم الفتى من اصحاب سول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة وثيف وثلاثون نفسا ما بين رجل امرأة
وكان المشرك ومنهم سبعة عشر من الخطاب على بن ابي طالب عبد الله بن مسعود وعائشة ام المؤمنين وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن
قال ابو محمد بن حزم وعين ان جميع من فتوا كل واحد منهم سفر ضخم قال قد جعه ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي المؤمنين المأمون فتابعه الله بن عباس
الله عنهما في عشر نكاحا وابو بكر محمد المذكور احداثة الاسلام والعلم والحديث قال ابو محمد القوسطون منهم في اربعة عشر من الفتيا ابو بكر الصديق وام سلمة ونفس
مالك وابو سعيد الخدري والزهري وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن العاص عبد الله بن الزبير ولهم في الاسعمر وسعد بن ابوقاص سلمان الفارسي وعامر بن
عبد الله وسعد بن جليل فتوا في ثلثة عشر يمكن ان جميع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير جدا وايضا في اليوم طلحة والزبير عبد الرحمن بن عوف وعمر بن الخطاب
وابو بكر وعبد الله بن الصامت ومعاوية بن النسيان واكثر من فيهم في الفتيا لا يراعى الواحد منهم الا المسئلة والسئلان والزيادة اليسيرة على ذلك
يمكن ان جميع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقص والبحث وهم ابو الدرداء وابو اليسر ابو سلمة الخضر بن ابو عبيدة بن الجراح وسعيد بن زيد والحسن
الحسين ابنا علي والنعمان بن بشير ابو مسعود وابي بكر عبد الواسع وابو الواسع وابو الواسع وابو الواسع وابو الواسع وابو الواسع وابو الواسع
جعفر بن ابیطالك البزاز بن عازب وقرطبة بن كعب وناظر اخو ابى بكره الملقب بدين الاسود وابو السنا بل والحارود والعجل ولي بنت قانف وابو محمد ورة و
ابو شريك الكعبي وابو زرقة الاسدي واسماء بنت ابى بكر وام شريك والحولا بنت قيس واسيد بن الحضير والضحاح بن قيس حبيب بن مسلمة وعبد الله بن النضير
حنيفة بن ابي نائل وغانم بن اثال وعامر بن ياسر وعمر بن العاص ابو الغاذية السلمي وام الدرداء الكعبي والضحاح بن حنيفة المتخلف والحكم بن عمرو الغفاري وابصة
ابن معبد الاسدي وعبد الله بن جعفر البرمكي وعوف بن مالك وعبد بن حاتم وعبد الله بن ابي اوفى وعبد الله بن سلام وعمر بن عتبة وعتاب بن اسير
عثمان بن ابي العاص عبد الله بن سرج بن عبد الله بن زواحة وعقيل بن ابي طالب عاتق بن عمرو وابوقنادة عبد الله بن ممر العددي وعمر بن سعدة وعبد الله
ابن ابي بكر الصديق وعبد الرحمن اخوه وعاتكة بنت زيد بن عمرو وعبد الله بن عوف الزهري وسعد بن سعد وسعد بن عباد وابو منبه قيس بن سعد
وعبد الرحمن بن سبل سمرة بن جندب سبل بن سعد الساعدي وعمرو بن مقرن وسويد بن مقرن ومطوعة بن الحكم وسهلة بنت سهيل بن جهم بن
عتبة وسهلة بن اكرم وزيد بن ارقم وجبر بن عبد الله الجعفي وجابر بن سلمة وجويرية ام المؤمنين حسان بن ثابت حبيب بن عتبة وقناة بن مطعون وعثمان بن
مطعون وميمونة ام المؤمنين ومالك بن الحويرث وابو امامة البلخي ومحمد بن مسلمة وخباب بن الارت وخالد بن الوليد وضمر بن الفيض حان
ابن شهاب وظهر بن رافع ورافع بن خديج وسيدة نساة العالمين فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة بنت قيس هشام بن

فقال يا اهل الكوفة اجتمعتم ان فطمت اهل الشام عليكم بعد شتمهم وقد افرقكم بين ام عبد **وقال** عقبه بن عمر وما ادى احد العلم انزل
 على محمد صلى الله عليه وآله وسلم من عبد الله فقال ابو موسى ان نقل ذلك فانه كان يسمع حين لا نسمع ويدخل حين لا ندخل **وقال** عبد الله
 ما انزلت سورة الا وانا اعلم فيها انزلت ولواني اعلم ان رجلاً اعلم بكتاب الله مني ببلغه الابل لا يتيت **وقال** نريد من وهب كنت جالساً
 عند عمر فاجل عبد الله فذمناه فاكب عليه وكلمه بشئ ثم انصرف فقال عمر كئيف مريض علينا **وقال** الانعش عن ابراهيم انه كان لا يعد
 بقول عمر وعبد الله اذ اجتمعوا فاذا اختلفا كان قول عبد الله اعجب له لانه كان الطف **وقال** ابو موسى لمجلس كنت اجلسه عبد الله اوثنى نفسه
 من عمل سنة **وقال** عبد الله بن بريدة في قوله تعالى حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اوتوا العلم ما ذا قال انما قال هو عبد الله بن مسعود
وقيل لمسروق كانت عائشة تحسن الفرائض قال والله لقد رايت الاحبار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلونها من الفرائض
وقال ابو موسى ما اشكل علينا اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم حديث قط فسالناه عائشة الا وجدنا عند هامة طلياً **وقال** ابن
 سيرين كانوا يريدون ان اعلمهم بالناساك عثمان بن عفان ثم ابن عمر **وقال** شهر بن حوشب كان اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا اخذوا فيهم معاذ لظهور اليه حيلة له **وقال** علي ابو ذر واخي عمار اذ كنت عليه فلم يخرج منه شيئاً حتى قبض **وقال** مسروق
 المدينة فوجدت زيد بن ثابت من اهل المدينة في العلم **وقال** الجريري عن ابي عتبة قد منا الشام فاذا الناس يجتمعون يطبقون برجل قال قلت
 من هذا قالوا هذا الفقه من بقي من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا عمرو البكالي **وقال** سعيد قال ابن عباس هو قائم على قبر
 زيد بن ثابت هكذا يذهب العلم **وكان** ميمون بن مهران اذ ذكر ابن عباس ابن عمر عنده يقول بن عمر اورعها وابن عباس علمها
وقال ايضاً ما رايت افقه من ابن عمر لا اعلم من ابن عباس **وكان** ابن سيرين يقول للمهادني ما اقيمت ابن عمر اقدى به **و**
قال ابن عباس ضمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال اللهم علمه الحكمة وقال ايضا ما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع
 علي ناصيتي **وقال** محمد بن علي الحكمة وقاويل الكتاب **ولما** مات ابن عباس قال محمد بن الحنفية مات ربنا في هذه الامة **وقال** عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة ما رايت احداً اعلم بالسنة ولا اجله راياً ولا انقب نظراً حين ينظر مثل ابن عباس ان كان عمر بن الخطاب يقول له قد
 طرأت علينا عظمى قطيبة انت لها ولا مثالا **وقال** عطاء بن ابي رباح ما رايت مجلساً اظلم من مجلس ابن عباس كثر فقهها واعظم ان
 اصحاب الفقه عنده واصحاب القرآن واصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم في واد واسم **وقال** ابن عباس كان عمر بن الخطاب يسالني
 الا كما به من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وقال** ابن مسعود لو ان ابن عباس درك اسنانا ما عثر منا رجل **وقال** يحول
 قيل لابن عباس اني اصبحت هذا العلم قال بلساكن ستول وقلب عقول **وقال** عمار كان ابن عباس يحنى الجهم من كثرة علمه **وقال**
 طاووس دركته نحو من خمسين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ ذكر ابن عباس شيئاً فخالقوه لم يزل يهضح حتى يفرهم **و**
قيل لطاوس ادر كنت اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم انقطعت الى ابن عباس فقال دركته سبعين من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم اذ اندر اوا في شئ انتهوا الى قول ابن عباس **وقال** ابن ابي نعيم كان اصحاب ابن عباس يقولون ابن عباس علم من عمر من
 علي ومن عبد الله ويعدون ناساً فيثبت عليهم الناس فيقولون لا تقبلوا علينا انه لم يكن احداً من هؤلاء الا وعنده من العلم ما ليس عند
 صاحب وكان ابن عباس قد جمع كله **وقال** الاعمش كان ابن عباس اذ رايت قلت اجعل لنا سفاذا اكلم قلت افصح الناس فاذا حدثت
 قلظم الناس **وقال** عمار كان ابن عباس اذ فتر الشئ رايت عليه النور **فصل** قال لشعبي من ستر ان ياخذ بالوثيقة في القضاء
 فليأخذ بقول عمر **وقال** عمار اذ اختلفت الناس في شئ فانظروا ما صنع عمر فخذوا به **وقال** ابن السيب ما اعلم احداً بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اعلم من عمر بن الخطاب **وقال** ايضاً كان عبد الله يقول لو سلك الناس ادياً وشعباً وسلك عمر ادياً وشعباً سلكت
 وادعى وشعبه **وقال** بعض التابعين دعت الى عمر فاذا الفقهاء عند مثل الصبيان قد استعمل عليهم في فقهه وطلعه **وقال** محمد بن جريح

اذ اقبل من في العلم سبعة اجر	روايتهم ليست عن العلم خارجة
فقتلهم عبد الله عزة قاسم	سعيد ابن بكر سليمان خارجة

وكان من اهل الفتوى ابا ن عثمان وسالو وناظم وابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وحلي بن الحسين وبعد هؤلاء ابو بكر بن محمد بن
عمر بن حرم وابناه حمزة وعبد الله وعبد الله بن عمر بن عثمان وابنه محمد وعبد الله والحسين ابنا محمد بن الحنفية وجعفر بن محمد بن
علي وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابى بكر ومحمد بن المنكدر ومحمد بن شهاب الزهري ومحمد بن نوح فتاوي في ثلاثة اسفا وفتا

على ابواب الفقه وخلق سوى هؤلاء **فصل** وكان المفتون بمكة عطاء بن ابى رباح وطاؤس بن كيسان ومجاهد بن جبر وعبيد بن
عمير وعمر بن دينار وعبد الله بن ابى مليكة وعبد الرحمن بن سابط وعكرمة ثم بعدهم ابو الزبير المكي وعبد الله بن خالد بن اسيد وعبد الله
ابن طاؤس ثم بعدهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وسفيان بن عيينة وكان اكثر فتاواهم في الناسك وكان يتوقف في الطلاق وبعدهم
مسلم بن خالد النخعي وسعيد بن سالم القحطاني وبعدهم الامام محمد بن ادريس الشافعي ثم عبد الله بن الزبير الحميدي وابراهيم بن محمد الشافعي بن

عمر بن موسى بن ابى الجارود وغيرهم **فصل** وكان من المفتين بالبصرة عمر بن سلمة الجرجي وابو بصير الحنفي وكعب بن سفيان والحسن
البصري وادرك خمس مائة من الصحابة وقد جمع بعض العلماء فتاوي في سبعة اسفا وفتاوى قال ابو محمد بن حرم وابو الشعثاء جابر بن زيد و
محمد بن سيرين وابو قلابة عبد الله بن زيد الجرجي ومسلم بن يسار وابو العالية وحديد بن عبد الرحمن ومطرف بن عبد الله الشامي وزرارة
ابن ابى اوفى وابو هريرة بن ابى موسى ثم بعدهم ابواب السجستاني وسليمان التيمي وعبد الله بن عوف ويونس بن عبد القاسم بن ربيعة و
خالد بن ابى عمران واشعث بن عبد الملك الجرجي وقائدة وحفص بن سليمان واياس بن مغوية القاضى وبعدهم سوار القاضى وابو بكر العتيق

وعثمان بن سليمان البجلي والطيقة وعبد الله بن الحسن العتيق واشعث بن جابر بن زيد ثم بعدهم هؤلاء عبد الوهاب بن
عبد المجيد الثقفي وسعيد بن ابى عروة وسعيد بن سلمة وسعيد بن زيد وعبد الله بن داود الحرشي واسماعيل بن عتبة بن الفضل معاذ
ابن معاذ العتيق ومعم بن راشد والضحاك بن مخلد ومحمد بن عبد الله الانصاري **فصل** وكان من المفتين بالكوفة علقمة بن قيس النخعي
والاسود بن يزيد النخعي وهو عم علقمة وعمر بن شرجيل الهمداني ومسروق بن الاعرج الهمداني وعبيدة السلماني وشريح بن الحارث القاسم

وسليمان بن ربيعة التماري وزيد بن صهوان وسويد بن غفلة والحارث بن قيس الجعفي وعبد الرحمن بن يزيد الفخري وعبد الله بن عتبة بن
مسعود القاضى وخيثمة بن عبد الرحمن وسلمة بن صهيب ومالك بن عامر وعبد الله بن شعبة وزر بن حبيش وخلد بن عمرو وعمر بن عثمان
الاودي وهام بن الحارث والحارث بن سويد بن غفلة والحارث بن قيس الجعفي وعبد الرحمن بن يزيد الفخري وعبد الله بن عتبة بن
مسعود القاضى وخيثمة بن عبد الرحمن وسلمة بن صهيب ومالك بن عامر وعبد الله بن شعبة وزر بن حبيش وخلد بن عمرو وعمر بن عثمان

وابن اثل شقيق بن سلمة وعبيد بن فضالة **وهؤلاء اصحاب علي وابن مسعود** واکابر التابعين كانوا يفتون في الدين
ويستفتيهم الناس اکابر الصحابة حاضر من يجازون لهم ذلك وأكثرهم اخذ عن عمر وعائشة وعلى ولقي عمر بن ميمون الاودي معاذ
ابن جبل وصحبه واخذ عنه واوصاه معاذ عند موته ان يلقي بأبن مسعود فيضربه ويطلب العلم عند ففعل لك ويضاف الى هؤلاء ابى
عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن ابى ليلى واخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ويعسر وزاد ان والضحاك

ثم بعدهم ابراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبيل والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وابو بكر بن ابى موسى وحارث
ابن دثار والحكم بن عتيبة وجبل بن سحير وصحبه بن عمر **ثم بعدهم** حاد بن ابى سليمان وسليمان بن القيس وسليمان بن الاعرج وسعد
بن كدام **ثم بعدهم** محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى وعبد الله بن شعبة وسعيد بن اشوع وشريك القاضى والقاسم بن معن وسفيان
الثوري وابو حنيفة والحسن بن صالح بن يحيى **ثم بعدهم** حفص بن غياث ووكيع بن الجراح واصحاب ابى حنيفة كابي يوسف القاضى وزفر
ابن الهذيل وحاد بن ابى حنيفة والحسن بن زياد اللؤلؤي القاضى ومحمد بن الحسن قاضى الرقة وعافية القاضى واسد بن عمر ونوح بن

در ايج الفقيه واصحاب سفيان الثوري كالايجي المعاني بن عمران وصاحب الحسن بن حي الزوني ويحيى بن ادم **فصل** وكان من المفتين
 بالشام ابو ادراس الخوافي وشرجيل بن السمط وعبد الله بن ابي نكر الخزازي قيصة بن ذويب الخراسي وجبان بن امية وسليمان بن حبيب
 الحاربي والحارث بن عيسى الزبيدي وخالد بن معدان وعبد الرحمن بن غفران الشعمري وجبريل بن تغلب بن جبريل بن تغلب
 ومكحول وعمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة وكان عبد الملك بن حمران يعد في المفتين قبل ان يلى ما حلى وخدير بن كرهب ثم كان بعده
 يحيى بن حرق الظاهري وابو جعفر وعبد الرحمن بن عمر الاوزاعي اسمعيل بن ابي الهيثم وسليمان بن موسى الاموي وسعيد بن عبد العزيز
 ثم محمد بن الحسين والوليد بن مسلم والعباس بن يزيد صاحب الاوزاعي وشعيب بن السجتي صاحب ابي حنيفة وابو اسحق الثوري
 ابن المبارك **فصل** في المفتين من اهل مصر يزيد بن ابي حبيب ويكنى بن عبد الله الاشعث وعبد الله بن كهرت وقال بن وهب عاش
 لنا عمر بن كهرت ما احتجنا معه الى مالك ولا الى غيره واليث بن سعد وعبد الله بن ابي جعفر وعبد الله بن مالك كعب الله بن وهب غفاد
 ابن كنانة واثناجب وابن القاسم على خليفة قتلوه لما لك الا في الاقل ثم اصحاب المشافعة كالزني واليوطي وابن عبد الحكم شاذل عليهم
 تقدير ذلك وتقدير الشافعي الا قوما قليلا لهم اختلافات كعبد بن حلي بن يوسف وابي جعفر الطائفي كان بالقير وان سحنون بن سعيد
 وله كثير من الاختيار وسعيد بن عجل الحدا وكان بالاندلس ومن له شيء من الاختيار يحيى بن يحيى وعبد الملك بن حبيب وبقي بن مخلد و
 قاسم بن محمد صاحب الوثائق تحفظ له فتاوى يسيرة وكان له مسلم بن عبد العزيز القاضي ومحمد بن سعيد قال ابو جعفر وعمر بن كهرت
 من اهل العلم والصفة التي من بلغها السجتي الاعتداد به في الاختلاف مسعود بن سليمان ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
فصل وكان باليمن مطرف بن مازن قاضي صنعاء وعبد الزريق بن هارم وهشام بن يوسف ومحمد بن قورم مالك بن الفضل **فصل** كان
 بمدينة السارد من المفتين خلق كثير وما بناها المنصوري اقدم اليها من الائمة والعقبة والحرثين بشر كثير فكان من اعيان المفتين بها ابو
 جليل القاسم بن سلام وكان جبلا فخر فيه الروح علما وجمالا ونبل وادبا وكان منهم ابو ثور ابراهيم بن خالد الكلي صاحب الشافعي وكان قد
 جلس الشافعي واخذ عنه وكان احمد يظلمه ويقول هو في سلاح الثوري **وكان** بها امام اهل السنة على الاطلاق **احمد بن حنبل**
 الذي ما الا ارض ملأها وصدقا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة عدهم اتباعا الى يوم القيمة وكان ضوا الله عنه بشري الكرامة والتصنيف
 للكتب وكان يجب تحريم الحديث ويكره ان يكتب كلامه ويشهد عليه جلا افعلا الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفقوا اكثر من ثلثين
 سقرا ومن الله سبحانه علينا بالذخا فلو فتننا منها الا القليل وجمع الحلال فوضوه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سقرا واكثر ومرتبت
 فتاويه ومسائله وحديثها قرا ثانيا بعد قرن فصارت اماما وقد رقا لاهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى ان الخلفين لم يذهبوا بالاجتهاد و
 المقلدين لغيره ليعظموا نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقها وقربها من النصوح وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة
 رأى مطابقة كل منها على الاخرى وداي الجميع كانوا يخرجون من مشكاة واحدة ان الصحابة اذ اختلفوا على قولين جاءه عن في المسئلة
 روايتان وكان تحريم فتاوى الصحابة كتحريم اصحابه لفتاويه ونصوصه بل اعظم حتى ان ليقديم فتاواه على الحديث المرسل قال شيخنا بن ابراهيم
 ابن حبان في مسائله قلت لابي عبد الله حديث عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مرسل به حال ثبت احب اليك او حديث عن الصحابة
 والتابعين فتصبل به حال ثبت قال ابو عبد الله رحمه الله عن الصحابة اعجب الي **وكان** فتاويه مبنية على خمسة اصول **احد**ها ان
 فاذا وجد النص اثنى ببوجه ولم يلفظ الى ما خلفه ولا من خالفه كما كان ولما لم يلفظ الى خلاف عمر في المبسوكة لم يثبت فاطمة بنت
 قيس لا الى خلافه في التيمم لم يثبت حديث عمار بن ياسر لا خلافه في استلامه المحرم الطيب الذي تطيب به قبل اجماعه لصحة حديث عائشة
 في ذلك ولا خلاف في منه المخرج والفران من الفسح الى التيمم لصحة احاديث الفسح وكذلك لم يثبت الى قول علي وعثمان وطلحة وابي ابي
 ابي بن كعب في ترك الغسل من الاكمال لصحة حديث عائشة انها فعلته هي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاعتسلا ولم يلفظ الى قول

ج

له احوال يفتي في خلاف من جاز في غير الجواز

ابن عباس في الروايتين عن علي بن علقمة المتوفى عنها الحال قصى الاجلدين لصحة حديث سبيعة الاسلمية ولم يلتفت الى قول معاوية في تويريث المسلمين من الكافر لصحة الحديث المانم من التوارث بينهما ولم يلتفت الى قول ابن عباس في الصحة الحديث بخلافه ولا الى قوله باحة نحو المحي كذا لك وهذا كثير جد ولا يمكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب كاصم علمه بالخالف الذي يحميه كثير من الناس اجماً ويقرونه على الحديث الصحيح وقد كذب احسن من ادعى هذا الاجماع ولم يفرق في الحديث الثابت كذا ان الشافعي ايضا في رسالته المحررة على ان ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له اجماع ونظيره ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجماعاً وقال عبد الله بن احمد بن حنبل سمعت ابي يقول ما يدعى فيه الرجل الاجماع فهو كاذب من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس ختلفوا ما يدريه ولم يذنه اليه فليقل لا يعلم الناس ختلفوا هذه دعوى يشر المرئسي والاصم ولكنه يقول لا يعلم الناس ختلفوا او لم يبلغني ذلك هل الفظه ونصوحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام اجل عند الامام احمد وسائر ائمة الحديث من ان يقدموا عليه ما تقدمهم اجماع مضى عدم العلم بالخالف ولو ساءم لتطلت النصوص ساءم لكل من لم يعلم بخالف في حكمه مسئلة ان يقدم بحمله بالخالف على النصوح فهذا هو الذي انكره الامام احمد الشافعي من دعوى الاجماع الا ما يظنه بعض الناس انه استبعاد لوجوده **فصل الاصل الثاني** من اصل فتاوى الامام احمد ما فقه به الصحابة فانه اذا وجد بعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعد لها الى غيرها ولم يقل ان ذلك اجماع بل من ورعه في العبارة يقول كذا اجماعاً يدفعه ويحصى هذا كما قال في روايته في مطالب العلم شيئاً يدفعه عن قول ابن عباس ابن عمر احد عشر من التابعين عطاء وعجابه اهل المدينة على تسريح العبد هكذا قال نس بن مالك لا اعلم احداً رده شهادة العبد حكاة عنه الامام احمد واذا وجد الامام احمد من النعم عن الصحابة لم يقدم عليه عملاً ولا رأياً ولا قياساً **فصل الاصل الثالث** من اصول اذا اختلفت الصحابة تحريم اقوالهم مكان اقر بها الى الكتاب والسنة ولم يخرج عن اقوالهم فان لم يثبت له موافقة احد الاقوال حتى الخلاف فيها لم يخرجهم بقول قال الحق بن ابراهيم بن هاني في مسأله قيل لابي عبد الله يكون الرجل في قوله فيسأل عن الشيء فيه اختلاف قال يبقى بها وافق الكتاب والسنة وما روي في الكتاب السنة امسك عنه قيل له افيجاب عليه قيل لا **فصل الاصل الرابع** الاخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيئاً فيه وهو الذي رجه على القياس ليس المراد بالضعيف عند الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به بالحديث الضعيف عند فسد الصحيح وقدم من اقسام الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف والضعيف عند مراتب فاذا وجد في الباب اثر يدفعه ولا قول صاحب الاجماع على خلافه كان العمل به عند اولى من القياس ليس احد من ائمة الاثر موافقه على حل الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس **فقد لم** ابو حنيفة حديث القوقعة في الصلوة على محض القياس واجمع اهل الحديث على ضعفه وقدم حديث الوضوء بنسب القر على القياس اكثر اهل الحديث يضعفون حديث اكثر الحديث عشرة ايام وهو ضعيف بانفاقهم على محض القياس فان الذي تراه في اليوم الثالث عشر مسأوف في المحس والحقيقة والصفة لهم اليوم العاشر وقدم حديث لامر اقل من عشرة دراهم واجمعوا على ضعفه بل بطلانه على محض القياس فان بذل الصداق معاوضة في مقابلة بذل البضع فيما تراضيا عليه بجاز قليلا كان او قليلا **وقدم** الشافعي خبر تخريم صيد وجر مع ضعفه على القياس وقدم خبر جواز الصلوة لمكة في وقت النحر مع ضعفه ومخالفته لقياس غير حاصن البلاد وقدم في احد قوليه حديث من قاء او رعف فليتبضاً وليبين على جلافة على القياس مع ضعف الخبر ورساله **واما** مالك فانه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس فاذا لم يكن عند الامام احمد في المسئلة نص ولا قول الصحابة او واحد منهم ولا اثر مرسل او ضعيف عدل الى **الاصل الخامس** وهو القياس فلم يستعمله الضرورة **وقد** قال في كتاب الخلال سألت الشافعي عن القياس فقال لما يهيار اليه عند الضرورة **واما** هذا معناه فانه الاصول الخمسة من اصول فتاويه وعليها ما راجع وقد يتوقف في الفتوى التعارض لادلة عندنا ولا خلاف الصحابة فيها ولعدم اطلاق

حتى آخر

فيما ذكره في قولنا وحسن الصواب والتابعين وكان شديد الكراهة وللمع للافتاء بمسئلة ليس فيها اثر عن السلف كما قال لبعض اصحابه اياك ان تسلك
 في مسئلة ليس ان فيها امر وكان يسوق استفتاء فيها الحديث واصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من بعرض عن الحديث ولا يفتي فيها
 علي ولا يسوق لعل يفتيها قال بن حبان سمعت ابا عبد الله عن الزري جاء في الحديث اجزأك على الفتيا اجزأك على النار قال ابو عبد الله رحمه الله يفتي في
 الريس قال وسأله عن زافتي يفتي بغيرها قال فانه ما على من انماها قلت على اي وجه يفتي حتى يعلم ما فيها قال يفتي بالبحث لا يدرك الاصل
 وقال ابو داود في مسائلها ما احصى ما سمعت احد سئل عن كثير ما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا ادري قال وسمعه يقول ما رايت مثل ابن عيينة
 في الفتى احسن فيما منه كان احد عليه ان يقول لا ادري وقال عبد الله بن احمد في مسائله سمعت ابي يقول وقال عبد الرحمن بن محمد سال رجل
 من احل لعرب مالك بن ابي عن مسئلة فقال لا ادري فقال يا ابا عبد الله تقول لا ادري قال نعم فابلق من وراءك اني لا ادري وقال عبد الله
 كنت اسمع الى كثير يسأل عن المسائل فيقول لا ادري يفتي اذا كانت مسئلة فيها اختلاف وكثيرا ما كان يقول سل غيري فان قوله من نسألك
 سئل العلماء ولا يكاد يفتي جلا عيونه قال وسمعت ابي يقول ان ابن عيينة لا يفتي في المطلق ويقول من يحسن هذا **فصل** وكان السلف من
 الصابة والتابعين يكرهون الشرح في الفتوى وبود كل واحد منهم ان يكفه اياها غيره فاذا راى انها قد غيبت عليه بذل جهته في معرفة حكمها
 من الكتاب والسنة او قول الخلفاء الراشدين ثم افتى وقال عبد الله بن المبارك حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 قال ادركت عشرين وصات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادركه قال في السجود فيما كان منهم محثت الاوقات اخاه كناه الحديث
 ولا مفي الاوقات اخاه كناه الفتيا وقال لا ما احمل حدثنا جابر عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال ادركت عشرين وصات من
 الاضمار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منهم رجل يسأل عن شيء الا ودان اخاه كناه ولا يحدث حديثا الا ودان اخاه كناه
 وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان بكير بن الازهر اخبره عن معاوية بن ابي عباس انه كان في السجود عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر فجاءه
 محمد بن اياس بن البكير فقال ان رجلا من اهل البادية طلق امرأته فلما فادما ذرا تريان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر ما يفتي به فاذن
 عبد الله بن عباس بن ابي هريرة قال تركتها عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم تراها فاحبرنا فذهبت فسالتهما فقال بن عباس
 لا يهرق افته يا ابا هريرة فقد جاءه تلك معصلة فقال ابو هريرة ان احدا بينهما والثلاث خرمه لحتى تسكن زوجا غيره وقال مالك عن يحيى بن
 سعيد قل قال ابن عباس ان كل من اقرق الناس في كل ما يسألونه عنه يخون قال مالك وبلغني عن ابن مسعود مثل ذلك رواه ابن وضاح عن
 يوسف بن عدي عن عبد بن حميد عن الاعشى عن شقيق عن عبد الله ورواه حبيب بن ابي ثابت عن ابي وائل عن عبد الله وقال سخون بن
 سعيد اجسر الناس على الفتيا اقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلويين ان الحق كله فيه **قلت** الجرة على المفتي تكون من
 قلة العلم ومن غلظه وسعته فاذا قل علما افتى عن كل ما يسأل عنه بغير علم واذ اشعر علمه اشعت فتياه ولما كان ابن عباس من زاويع
 الصحابة فتياه وقد تقدم ان فتواه جمعت عشرين سفلا وكان سعيد بن المسيب ايضا واسم الفتيا وكانوا يسمونها كما ذكر ابن وهب عن محمد بن
 سلمان المرادي عن ابي اسحق قال كنت اركب الرجل في ذلك الزمان وانريد ليدخل يسأل عن الشيء فيدفعه الناس عن مجلس الى مجلس حتى يفتي
 الى مجلس سعيد بن المسيب كراهية للفتيا قال وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجري وقال سخون اني لاحظت مسائل منها ما فيه ثمانية
 اقوال من ثمانية اثمة من العلماء فكيف ينبغي ان يعجل بالجواب قبل التحير فلما علم على حبس الجواب وقال ابن وهب حدثنا اشهر بن جهم
 عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال قال حذيفة انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم ما نسئله من القرآن او ما لا يجد بكا او احق
 متكلف قال فرمها قال ابن سيرين فليست بواحد من هذين ولا احب ان اكون الثالث **قلت** مرادة ورواية السلف بالناظر والمنسوخ في
 الحكم بجلته تارة وهو اصطلاح للمتأخرين ورفضه كالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة اما بتخصيص او بتقييد وحل مطلق على مقيد و
 تفسيره وتبيينه حتى نهم ليسمون الاستثناء والشرط والصفة فتى المتضمن ذلك رفضه كالة الظاهر وبيان المراد فالنظم عند هم في ساقهم

ج

هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بامر خاص عنه ومن تأمل كلامهم رأى من ذاك فيه ما لا يحصى من زلال عنه به الشكالات واجبهما على كلامهم على
 الاصل ملاحم الحوادث المتأخر وقال هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال قال حذيفة انما يفتى الناس احد ثلاث رتب رجل يعلم فاسم القرآن ومشق
 وامير لا يجيب بذا واحق متكلف قال ابن سيرين فانما لست احد هذين واربع الا اكون احق متكلفا وقال ابو عمر بن عبد البر في كتاب جامع فضله
 العلم حد ثنا خلف بن القاسم ثنا يحيى بن الربيع ثنا محمد بن حماد المصيصي ثنا ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد قال حدثني جعفر بن حسين
 امامنا قال رايت ابا حنيفة في النوم فقلت ما فعل الله بك يا ابا حنيفة قال غفر لي فقلت له بالعلم فقال ما ضاع البغيتا على اهلها فقلت فبدر
 قال يقول الناس في ما لم يعلم الله انه مني قال ابو عمر وقال يصفون يوما ان الله ما شقى للمفتي والحاكم ثم قال ها انا ذا ايتعلم مني ما تضرب به
 الرقاب وتوطاه الفرجيم وتوخن به الحقوق لما كنت عن هذا اغنيا قال ابو عمر وقال ابو عثمان الحداد القاضي اسير ما ثاروا اقرب الى السلافة من
 الفقيه يري يد المفتي لان الفقيه من شأنه اصد ارماء عليه من سلكته بما حصر من القول والقاضى مثانه الالة والتثيت من تاني وثبت فتايله
 الصواب ما لا يتبها الصاحب البديعة انتهى وقال غيث للمفتي اقرب الى المسالمة من القاضى لانه لا يلزم بفتواه وانما يجبر بها من استفتاه فاما
 شاء قبل قوله وان شاء تركه واما القاضي فانه يلزم بقوله فنيشركه هو المفتي في الاجابة عن الحكم ويتميز القاضي بالالزام والقضاء فممن
 هذا الوجه خطم اشهد **ولهذا** جاء في القاضى من الوعيد والغنى في مال مرات نظير في المفتي كما مره ابو داود الطيالسي حديث عائشة
 رضى الله عنها انها ذكرت عندها القضاة فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يثني بالقاضى العدل يوم القيمة فيلقى
 من شدة الحساب ما يمتنى انه لم يقض بين اثنين في مرة قط وروى الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن ربيعة ما من حاكم يحكم بين الناس الا
 وكل به ملك اخذ بفتاه حتى يقف به على شفير جهنم فيمر راسه الى الله فان امره ان يقذفه فن فنى مهوى اربعين خريفا وفي السنن
 من حديث ابن بريدة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف
 الحق فضى به فهو في الجنة ورجل قضى بين الناس بالجهل فهو في النار ورجل عرف الحق فجار فهو في النار وقال عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه ويل لذيئان من في الارض من ديان من في السماء يوم يلقى الامن امر بالعدل وقضى بالحق ولو يقض على هوى ولا على قرابة ولا
 على رغب ولا رهيب وجعل كتاب الله مرآة بين عبيده وفي سنن ابن داود من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 طلب قضاء المسلمين حتى يناله خم غلب عدله جورة فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار وفي سنن البيهقي من حديث ابن جريج
 عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله مع القاضى ما لم يجبر فاذا اجابته رضى الله منه ولزمه الشيطان وفيه من
 حديث حسين المعلم عن الشيباني عن ابن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله مع القاضى ما لم يجبر فاذا اجابته
 الى نفسه وفي السنن الاربعة من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قد قاضى بين المسلمين فقد ذبح نفسه بغير سكين
 وفي سنن البيهقي من حديث ابى حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قاضى بين المسلمين فقد ذبح نفسه بغير سكين
 اقوام يوم القيمة ان نواصيرهم كانت معلقة بالثرى يتجملون بين السماء والارض وانهم لم يلبوا اعلا **واما المفتي** ففي سنن ابى داود
 من حديث مسلم بن يسار قال سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال على ما اقل فليتبوا بيتا في جهنم
 ومن افتى بغير علم كان الله على من افتاه ومن اشار على اخيه بامر يعلم الرشيد في خيرة فقد خانه فكل خطر على المفتي فهو على القاضى عليه
 من زيادة النظر ما يخص به ولكن خطر المفتي اعظم من جهة اخرى فان فتواه عامة تتعلق بالمستفتى وغيره واما الحاكم فكم جزم
 خاص لا يتعدى الى غير المحكوم عليه ولما لم يفتى حكما عامما كذا ان من ضل كذا ارتب عليه كذا ومن قال كذا الرضا كذا والقاضى يقض قضاء
 عينا على شخص معين فقضاؤه خاص ماله وفقى العالم عامة غير مازمة فكلاهما اجرة عظيم وخطره كبير **فضل** وقد حرر الله
 سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من اعظم المحرمات بل جعله في المرتبة العليا منها فقال تعالى قل انما حرم الله الفواحش

ما ظهر منها وما بطن والاشهر لا يغير الحق وان شتركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا فان يقولوا على الله ما لا تعلمون فربما لم يعلموا انهم حرمان
 عند آبائهم لها وحرفوا وحشتم حتى يماضوا شد تحريمه منه وهو الاثم والظلمة ثم ذلك بما هو اعظم تحريمه ما منها وهو الشك برب سبحانه ثم ربح
 بما هو اشد تحريمه من ذلك كله وهو القول عليه بلا حجة وهذا اعم القول عليه سبحانه بلا حجة في اسمائه وصفاته واضعاله وفي دينه وشريعته
 وقال تعالى لا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا احرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يتفكرون على الله الكذب لا يعظمون
 مقام قليل ولهم عذاب اليم فقد قدم اليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في احكامه وقولهم ما لم يحرمه هذا احرام وما لم يحمله هذا احلال
 وهذا بيان منه سبحانه انه لا يبيح للمعبد ان يقول هذا حلال وهذا احرام الا بما علم ان الله سبحانه احله وحرمه وقال بعض السلف ليقولوا
 ان يقول احل الله كذا وحرم كذا فيقول الله كذب لم احل كذا ولم احرم كذا فلا ينبغي ان يقول لما لا يعلم ورد الروح للمؤمن بتجليه
 وتخرجه احله الله وحرمه الله مجرد التقليد او بالتأويل وقد عني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح امير بهريرة ان ينزل جلا
 اذا احرمهم على حكم الله وقال فانك لا تدري انصيب حكم الله فيه ام لا ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك فتأمل كيف خرق بين حكمه
 وحكم الامير للجهل ونحو ان يبيح حكم المجتهد بن حكم الله ومن هذا المأكلت الكاتب بين يدي امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 حكما حكمه فقال هذا ما ارى الله امير المؤمنين عمر فقال لا تقل هكذا ولكن قل هذا ما ارى امير المؤمنين عمر بن الخطاب وقال ابن وهب
 سمعت ما لم يقول لم يكن من امر الناس الا من مضى من سلفنا ولا ادركت احدا اقتدى به يقول في شيء هذا حلال وهذا احرام ما كانا
 يجتهدون على ذلك وانما كانوا يقولون نكح كذا وزنى هذا حراما فبني هذا ولا نرى هذا ورواه عنه عتيق بن يعقوب زائدة لا يقولون
 حلال ولا حرام اما سمعت قول الله تعالى قل افرأيت ما انزل الله لكم من رزق فجعلته منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ان الله تقرر
 الحلال ما احله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله **قلت** وقد غلط كثير من المتأخرين من اقبلهم الائمة على ائمتهم بسبب ذلك
 حيث تورع الائمة عن اطلاق لفظ التحريم واطلقوا لفظ الكراهة فحق المتأخرون التحريم عما اطلق عليه الائمة للكراهة ثم سهل عليهم لفظ
 الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمل بعضهم على التفرقة ونحوه اخرون الى كراهة ترك الاولى وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحصل بسببه
 غلط عظيم على الشريعة وعلى الائمة وقد قال الامام احمد في الجمع بين الاختين ملك اليمين اكرهه ولا اتولى هو حره ومذهب حنيفة وآنها
 تورع عن اطلاق لفظ التحريم لاجل قول عثمان وقال ابو القاسم المحرر في فيما نقله عن ابى عبد الله ويكره ان يتوضأ في انية الذهب الفضة
 ومن خبر انه لا يجوز وقال في رواية لبي داود يستحب ان لا يدخل الحمام الا يميز له وهذا الاستحباب جوب وقال في رواية الحسن بن منصور
 كان اكثر مال الرجل حراما فلا يجزئ ان يוכל ماله وهذا اعلى سبيل التحريم وقال في رواية ابنه عبد الله لا يجزئ اكل ما ذبح لغيره ولا
 الكواكب ولا الكنيسة وكل شيء ذبح لغير الله قال الله عز وجل حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الغيبة الله به خفاص كيف قال لا
 يجزئ فيما انزل الله سبحانه على شريعته واجهره ايضا تحريم الله له في كتابه وقال في رواية اكثر لحم الحلالة والباية وقد صرح بالتحريم في
 رواية حنبل وخيرة وقال في رواية ابنه عبد الله اكره اكل لحم الحية والعقرب لان الحية لها ناب والعقرب لها حمة ولا يختلف مذهب في
 شريعته وقال في رواية حرب اذا صاد الكلب من غير ان يرسل فلا يجزئ لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مرسلت كلبك وسمت
 فقد اطلق لفظه لا يجزئ على ما هو جرم عندنا وقال في رواية جعفر بن محمد النسائي لا يجزئ المكحلة والمرء يعنى من الفضة وقد صرح بالتحريم
 في عدة مواضع وهو مذهب بالخلاف وقال جعفر بن محمد ايضا سمعت ابا عبد الله سئل عن رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها او جارية
 اشتريها للوطى انت حية فلما ربي حرة والمرأة طالق قال ان تزوج لم امر ان يفارها والعق اخشى ان يلزمه لانها خالف للطلاق قبل
 له يجب له رجل جارية قال هذا طريق الحيلة وكرهه من مذهب حنيفة والحيل وانها لا تجلص من الايمان ونص على كراهة البطالة من
 جلود الحمر وقال تكون ذكبة ولا يختلف مذهب في التحريم وسئل عن شعر الخنزير فقال لا يجزئ في هذا على التحريم وقال بكرم القدر من جلود

له بقاء الشجر والار
 المجلد في شرحه

في بيان حكمه
 في بيان حكمه

ج
 عن ابى عبد الله
 من القاسم الصالح
 البينة والحد بالادب
 من القاسم

المحرم ذكيا وغير ذكي لانه لا يكون ذكيا واكرهه لمن يعيل والمستعمل وسئل عن رجل حلف لا ينتفع بكذا فباعه واشترى به غيره فكم ذلك وهذا
عنده لا يجزئ وسئل عن البان الاتن فكرهه وهو حرام عندنا وسئل عن الخمر يتخذ خلا فقال لا يجزئ في هذا على التخييم عندنا وسئل عن بيع الماء
فكرهه وهذا في اجوبته اكثر من ان يستقصى كذلك غيرة من الائمة **وقل** نص محمد بن الحسن ان كل مكروه فهو حرام الا انه لما لم يجز فيه نصا
قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام فروي محمد ايضا عن ابي حنيفة وابي يوسف والي يوسف والي حنيفة والي يوسف والي حنيفة والي يوسف والي حنيفة والي يوسف
والفضة للرجال والنساء ومراده التحريم وكذلك قال ابو يوسف ومحمد يكره النوم على فرش الخمر والتوسد على وسائده ومراده التحريم
وقال ابو حنيفة وصاحبه يكره ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والخمر وقد صرح اصحابه انه حرام وقالوا ان التحريم لما ثبت في
حق الذكور وطهر به اللبس يحرم الالهة كل الخمر لها حرم شرها حرم سقمها وكذلك قالوا يكره منديل الخمر الذي يتخطفه ويتيمم من الرضوخ ومرا
د التحريم وقالوا يكره بيع العذرة ومرادهم التحريم وقالوا يكره الاحتكاك في افواه الادميين والبهائم اذا اضربهم وضيق عليهم ومرادهم التحريم
وقالوا يكره بيع السلاح في ايام الفتنة ومرادهم التحريم وقال ابو حنيفة يكره بيع ارض مكة ومراده التحريم عندهم قالوا ويكره اللعب بالشطرنج
وهو حرام عندهم قالوا ويكره ان يجعل الرجل في عنق عبده او غيره طوق الخمر الذي يمنع من الشرب وهو الغل وهو حرام وهذا اكثر في
كلامهم مجدا **واما اصحاب** مالك فالكراهة عندهم مرتبة بين الحرام والمباح ولا يطلقون عليه اسم الجواز ويقولون ان اكل كل شيء
من السبع مكروه غير مبطل **وقل** قال مالك في كثير من اجوبته انه كان اذا كان او حرم من فيها ان مالك انص على كراهة الشطرنج وهذا عند اكثر اصحابه
على التحريم وحله بعضهم على الكراهة التي هو من التحريم **قال** الشافعي في اللعب بالشطرنج انه لو شبه الباطل اكرهه ولا يتبين لي تحريمه
فقد نص على كراهته وتوقف في تحريمه فلا يجزئ ان ينسب اليه والى مذهبه ان اللعب بها جائز وأنه مبطل فانه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه
والحق ان يقال ان كراهتها توقفت في تحريمها فان هذا امن ان يقال ان مذهبها جواز اللعب بها واباحتها ومن هذا ايضا انه نص على كراهة تزوج
الرجل بنته من ماء الزنا ولم يقل قط انه مبطل ولا جائز والذي يليق بجلالته وامانته ومنصبه الذي اجله الله به من الدين ان هذه الكراهة
منه على وجه التحريم واطلق لفظ الكراهة لان الحرام يكرهه الله ورسوله وقد قال تعالى عقيب ذكر ما حرمه من الحرامات من عند قوله وقصص
ان لا تعبدوا الاياه الى قوله ولا نقل لهما آية ولا نضرهما الى قوله ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق الى قوله ولا تقربوا الزنا الى قوله ولا تقتلوا
النفس التي حرم الله الا بالحق الى قوله ولا تقربوا مال اليتيم الى قوله ولا تقف مالمس لك به علم الى اخر الايات ثم قال كل ذلك كان سيئ عند ربك
مكروها وفي الصحيح ان الله عز وجل كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت
فيه كلامه ورسوله ولكن المتأخرون اصططحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بجحيم وتركوا راجح من فعله ثم حمل من حمل منهم كلامه لانه على
الاصطلاح الحادث فغلط في ذلك واقبح غلطا منه من حمل لفظ الكراهة او لفظ لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد
اورد في كلام الله ورسوله استعمال لا ينبغي في الخطي شرعا اودرا وفي المستعمل المتبع كقوله تعالى وما ينبغي لرجل ان يتخذ ولدا وقوله وما علينا
الشعر وما ينبغي له وقوله وما تنزل به الشهابين وما ينبغي لهم وقوله على لسان نبيه كذبي ابن ادم وما ينبغي له وشتمني ابن ادم وما ينبغي له وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لا ينال ولا ينبغي له ان ينال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في لباس الخمر لا ينبغي هذا للمتقين وامثال ذلك
والمقصود ان الله سبحانه حرم القول عليه بلا علم في اسمائه وصفاته وافعاله واحكامه والمغنى يخبر عن الله عز وجل عن دينه فان لم يكن
خبره مطابقا لما شرعه كان قاتلا عليه بلا علم ولكن اذا اجتمعوا واستفرغ وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يحقه الوعيد وعفله عن ما اخطأ به و
اثيب على جهلاده ولكن لا يجزئ ان يقول لها اداه اليه جهلاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرم كذا واوجب كذا وانما كذا وانما كذا
هو حكم الله قال ابن وضاح ثنا يوسف بن عدي ثنا عبيد بن زياد عن عطاء بن السائب قال قال الربيع بن خثيم اياكم ان يقول الرجل شيئا ان الله
حرمه ولا يخفى عنه فيقول الله كذبت لم احرمه ولما داه الله عنه اوقى قال ان الله احل هذا وامره فيقول الله كذبت لم احله ولم امر به قال ابو جعفر قد

الشم

عن مالك انه قال في بعض ما كان يذلل به فيسأل عنه فيجتهد فيه رايه ان نطق الاطباء وما نحن بمستيقنين **فصول** في كلام الائمة في احوال
 الفتيا وبشر وطحا ومن ينبغي له ان يبقى واين يسير قول لعنني لادري قال الامام ارحم في رواية ابنه صاخر عنه ينهى للرجل اذا حل نفسه على الفتيا
 يكون عالما بجوه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما بالسنة واقفا جاء خلاف من خالف الفتاة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله
 وقلة معرفتهم بصحيحهم فمن سقيمها وقال في رواية ابنه عبد الله اذا كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واختلاف الصحابة والتابعين ولا يجيئ ان يعمل بما شاء ويخيار فيفضي به ويعمل بحسب ما يسأل اهل العلم ما يؤخذ به فيكون يعمل على امر صحيح وقال
 في رواية ابي الحرث لا يجيئ الاقاء الرجل عالما بالكتاب السنة وقال في رواية حنبل بن ابي اسحق لمن افق ان يكون عالما بقول من تقدم والافق
 يعني وقال محمد بن عبد الله بن المنادي سمعت رجلا يسأل الرجل اذا حفظ الرجل ما تالف حديث يكون فتيها قال قال غنائم الف قال لا قال غنائم
 الف قال لا قال فاربع مائة الف قال سيدا هكذا وحريه قال ابو الحسين وسالت جدي محمد بن عبيد الله قلت فكم كان يحفظ احمد بن حنبل قال
 اخذ عن سماعة الف قال ابو حفص قال لي ابي اسحق لما جلست في جامع المصنوع للفتيا ذكرت هذه المسئلة فقال لي اجل فانت هذا لا تحفظ هذا
 المقدار حتى تقى الناس فقلت له عافاك الله ان كنت ان لا احفظ هذا المقدار فاني هو افق الناس بقول من كان يحفظ هذا المقدار واذا كان
 قال القاضي ابو يعلى وخاف من الكلام انه لا يكون من اهل الاجتهاد اذ لا يحفظ من الحديث هذا القدر الكثير الذي ذكره وهذا هو الحق والاحتياط
 والتعليل في الفتوى ذكره حكاية ابي اسحق لما جلس في جامع المصنوع قال وليس هذا الكلام من ابي اسحق مما يقتضى انه كان يقول احمد بن حنبل
 به لانه قد مضى في بعض تعاليفه على كتاب العلل على الالة على منع الفتوى بغير علم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم **قلت** هذه
 المسئلة فيها ثلاثة اقوال الاحباب احمد **ها** انه لا يجوز الفتوى بالتقليد لانه ليس بعلم والفتوى بغير علم حرمة ولا خلاف بين الناس
 ان التقليد ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم وهذا قول اكثر الاحباب وقول جمهور الشافعية **والثاني** ان ذلك يجوز زيدا
 يتعلق بنفسه فيحيى له ان يقول غيره من العلماء اذا كانت الفتوى لنفسه ولا يجيئ ان يقول العالم فيما يقضى به غيره وهذا قول ابن بطه وغيره
 من اصحابنا قال القاضي ذكر ابن بطه في مكاتباته الى البرص لا يجيئ له ان يقضى بما يسير من يقضى انما يجيئ ان يقول لنفسه فاما ان يتقلد لغيره
 ويقضى به فلا **والقول الثالث** انه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم الجتهد وهو علم الاقوال وعليه العمل قال القاضي ذكر ابو حفص
 تعاليفه قال سمعت ابا علي الحسن بن عبد الله البخاري يقول سمعت ابا الحسين بن بشران يقول ما عيب على رجل يحفظ عن احمد خمس مسائل
 استند الى بعض سوادى المجيئ يقضى بها وقال الشافعي في رواه عنه الخطيب في كتاب القبية والمنفعة له لا يجيئ لاحد ان يقضى في دين الله الا
 رجلا عارفا بكتاب الله بآياته ومنسوخه وحكمه ومشاخه وقاويله وتاويله وكيفية ومزاياه وما اراد به ويكون بعد ذلك بصيرا بحد يث
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناظر والمنسوخ ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ويكون بصيرا باللغة بصيرا بالشعر
 وما يحتاج اليه السنة والقرآن ويستعمل هذه اجمع النضات ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل الامصار وتكون له قريحة بعد هذا
 فاذا كان هكذا فله ان يتكلم ويقضى في الحلال والحرام واذا لم يكن هكذا فلا يبرأ ان يقضى وقال صاحب ابن حجر قلت لا يمتنع في الرجل يسأل
 عن الشيء فيجيب عاقل المحديث وليس بعالم في الفتاة فقال ينبغي للرجل اذا حل نفسه على الفتيا ان يكون عالما بالسنة عالما بجوه القرآن
 عالما بالاسانيد الصحيحة وذكر كلام المتقدم وقال علي بن شقيق قيل لابن المبارك متى يقضى الرجل قال اذا كان عالما بالاشعر بصيرا بالراى
 وقيل يجيئ بن اكثر من يجب للرجل ان يقضى فقال اذا كان بصيرا بالراى بصيرا بالاشعر **قلت** يريد ان بالرأى القياس الصحيح والمعاني والعلل
 الصحيحة التي علق الشافعيها الاحكام وجعلها مأثرة فيها طردا وعكسا **فصل** في حريم الافشاء في دين الله بالرأى المتضمن للخالفة المصنوع
 والرأى الذي لم تشهد له المصنوع بالقبول قال الله فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعوا هواهم ومن اضل من اتبع هواه بغير علم من الله
 ان الله لا يهدي القوم الظالمين فقم الامر الى امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل عالم يات به الرسول فاقول

ج
 خلافاً بين الناس في التقليد ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم

من الهوى وقال تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب فقسم سبحانه طرق الحكم بين الناس الى الحق وهو الوحي الذي انزله الله على رسوله والى الحق وهو ما خالفه وقال تعالى النبيه صلعم فمصلناك على شريعة من الامم فاتبعها ولا تتبع هوا الذين لا يعلمون انهم لن يغنى عنك من الله شيئا وان الظالمين بعضهم اولياء بعض الله ولى للمؤمنين فقسم الامم بين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها وادعى اليه العمل بها وامر الله بها وبين التام امم الذين لا يعلمون فامر بالاول ونهى عن الثاني وقال تعالى فاعلموا انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون فامر بالتأيم المثل منه خاصة واعلموا ان اتبع غير فدايع من دونه اولياء وقال تعالى لا يها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اولى الا منكم فان تنازعتم في شئ فمنوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن قايلا فامر تعالى بطاعته وطاعة رسوله والاعاد الفعل اعلاما بان طاعة الرسول يجب استقلا لامر غير عرض ما امر به على الكتاب بل اذا امرت طاعته مطلقا سواء كان امره في الكتاب ولم يكن فيه فانه اولى الكتاب مثله معه ولم يامر بطاعة اولى الامر استقلا لابل حذرت للفصل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول يذا بانهم اتوا بطاعون تبع الطاعة الرسول فمن امرهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمعه ولا طاعة كما حرم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال انما الطاعة في المعروف وقال في ولافة الامور من امركم منهم يعصية الله فلا سمعه ولا طاعة وقد اخبر صلى الله عليه وآله وسلم عن الذين ارادوا دخول النار لما امرهم اميرهم بدخولها انهم لم يدخروا الاخرى من امرهم انما كانوا يخلون بها طاعة لا ميرهم وظنان ذلك واجب عليهم ولكن لما اقتضى وفي الاجتهاد وبادر الى طاعة من امر يعصية الله وسجلوا هم الامر بالطاعة بما لم يره الامر صلى الله عليه وآله وسلم وما كسبوا من دينه ارادة خلافه ففهم في الاجتهاد وادقوا على تعذيب انفسهم واهل الكفا من غير تثبت وتبين هل ذلك طاعة لله ورسوله ام لا فاما الظن بمن اطاع غيره في صبر مخالفة ما بعث الله به رسوله فامر على بهر ما تنازع فيه المؤمنون الى الله ورسوله ان كانوا موثقين واخبرهم ان ذلك خير ليه في العاجل واحسن تأويلا في العاقبة **وقل تضمن** هذا القول **منها** ان اهل الايمان قد يتنازعون في بعض الاحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الاحكام وهم سادات المؤمنين واكمل الامة ايمانا ولكن يحل الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الاسماء والصفات والافعال بل كلهم على اثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلية واحدة من اولهم الى اخرهم لم يسووها تأويلا ولم يخرجوها عن مواضعها تأويلا ولم يبدوا الشئ منها الباطل ولا ضروها امثالا ولم يبدوا في صدورهم او اعجازها ولم يقل احد منهم يجب صرفها عن حقائقها وسجلها على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم قابلوها بالايان والتعظيم وجعلوا الامر فيها امرا واحدا وجرعوا على سائر واحدا ولم يفعلوا كما فعل اهل الاهواء والبدع حيث جعلوها عصبين وادعوا ببعضها وانكروا بعضها من غير فرق بين مبين مع ان الامر لهم فيها انكروا كل الامر فيها اقرارا وبالثبوت **والمقصود** ان اهل الايمان لا يخرجهم تنازعهم في بعض مسائل الاحكام عن حقيقة الايمان اذ اردوا ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما شره الله عليهم بقوله فرموا الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ولا ريب ان الحكم المعلق على شرط يتحقق عند انتقائه **ومنها** ان قوله فان تنازعتم في شئ تكرو في سياق الشرطية كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دق وجله جليلة وخفيه ولولم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لمراميرهم الى الله اذ من المتيقن ان الامر على ما شره الله عليه وآله وسلم لم يزل يذمهم ان الناس اجمعون ان الشر الى الله سبحانه هو الر الى كتابه والامر الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الر ليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته **ومنها** انه جعل كل الامور من صوجبات الايمان ولوازمه فاذا انتفى هذا الشر انتفى الايمان ضرورة انتفاء الضرورة لا انتفاء الاسم لا سيما للامور بين هذين الامرين فانه من الطرفين وكل منهما ينبغي بانتقائه الاخر فتم اخبرهم ان هذا الر خير لهم وان عاقبته احسن عاقبة فتم اخبرهم ان من تخاكم واحاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاعة وتخاكم ليه والطاعة كل ما نطقا وزبه العبد حدة من معبود او متبع او طاع

فما شئت كل قوم من يتكلمون اليه غير الله ورسوله او يعبدونه من دون الله او يتبعونه على غير بصيرة من الله او يطيعونه فيما لا يعطون انطاعة
 لله فانه طواغيت العالم اذا قام لهم احوال الناس مع ما رايت اكد من عبادة الله الى عبادة الطائفت وعن التواكل الى الله والى رسول
 الى التواكل الى الطائفت وعن طاعتهم وصداقة رسول الله الى طاعة الطائفت ومتابعة وهو لا يريد ليوصلوا طريق الناجين الغافلين من طاعة
 الاثمة وهم الصلابة ومن تبعهم ولا قصدوا قصدهم بل خالفهم في الطريق والقصد مما ثم اخبروا قلبي عن ذلك بانهم اذا قيل لهم فقالوا
 الى ما امر الله والى الرسول اعرضوا عن ذلك ولم يستجيبوا للداعي ورجعوا بحكم غيرهم ثم عودهم بانهم اذا اصابتهم مصيبة في عقولهم و
 ادبائهم وصبا ثمر وادب انهم واموالهم بسبب اعتراضهم عما جاء به الرسول وتغييره وتواكل اليه كما قال تعالى فان قولوا فاعلموا انما يريد
 الله ان يصيبهم ببعض نوبهم اعتذروا بانهم انما قصدوا الاحسان والتوفيق ان يفعل ما يرضى الفريقين ويوفق بينهم كما يفعل من يروى
 التوفيق بين ما جاء به الرسول وبين ما خلفه وينعم الله بذلك حسن قاصد الاصلاح والتوفيق والايمان انما يقتضي الفتاة الحروب بين اهل
 للرسول بين كل ما خلفه من طريفة وحقيقة وعقيدة وسياسة ورأي فخص الايمان في هذا الحرب في التوفيق وبالله التوفيق ثم
 استشهدوا على انهم ينفصلون عن الامكان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل ولم يكف في ايمانهم بهذا
 الحكم غير ما حتى ينفصل عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه ولم يكف منهم ايضا بذلك حتى يسلموا تسليمًا ويقادوا القادة او قال
 فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امران ان يكون لهم الخيرة من امرهم فاخذوا بما نزل الله لمؤمن من ان يختار بعد قضائه
 وقضاء رسولهم ومن تخير بعد ذلك فقد ضل ضلالًا مبينًا وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بين ايدي الله ورسوله اتقاء الله ان الله
 مهيم عليهم ولا تقولوا حتى يقول ولا تأمروا حتى يأمر ولا تقولوا حتى يقول ولا تقضوا امرًا حتى يكون هو الذي يحكم فيه ومضيه روي عن
 ابن طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما انما نقول لو اختلف الكتاب السنة وروى العوفي عنه قال هو ان يتكلموا بين ايدي كلامه والرسول
 الجامع في معنى الآية لا تجلوا يقول ولا قبل ان يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يفعل وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترضوا
 لصواتكم فوق صوت النبي كما يخبر الله بالقول كجهر بعضكم لبعض في تحيط الامور وانتم لا تفتنون فاذا كان رفع اصواتهم فرفع صوت نبيها
 محبوب اعمالهم فكيف تقدم اراهم وعقولهم واذا وافقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورضيها طيعه ليس هذا الا ان يكون حبط
 لاعمالهم وقال تعالى انما المؤمنون للذين امنوا بالله ورسوله واذا كانوا مع على امرهم لم يذبوا حتى يستاذنوه فاذا اجل من لوانهم لان
 انهم لا يذبوا من هبوا اذا كانوا معه الا باستئنه فاولى ان يكون من لوانه ان لا يذبوا الى قول ولا مذهب على الا بعد استئنه
 وادنه يعرفه بدلالة ما جاء به على انه اذن فيه وفي عجم البخاري من حديث ابى الاسود عن عروة بن الزبير قال حج علينا عبد الله بن عمر بن
 العاص فسمعته يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله لا يرفع العلم بعد اذ اعطاكموه انتزاعًا ولكن يرفعهم في غير
 العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأهم فيضلون ويضلون وقال وكيع بن شاذان عن عروة عن ابيه عن عبد الله بن
 عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع الله العلم من صدر الرجال ولكن يرفع العلم بموت العلماء فاذا
 لم يبق عالما اتخن الناس نورا كما قالوا بالارأى فضلو واضلوا وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال قالت عائشة يا ابن اخي
 بلغني ان عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا كثيرًا قال فليقتلوا العلم فليقتلوا العلم فليقتلوا العلم
 يذكركم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عروة فكان فيما ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله لا يرفع العلم من الناس
 انتزاعًا ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في الناس رؤس جهال يقتلونهم بغير علم فيضلون ويضلون قال عروة فلما حدثت عائشة
 بذلك اعظمت ذلك وانكرته قال احد ثقات انهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هذا قال عروة نعم حتى اذا كان عام قبل
 قالت لي ان ابن عمر وقد قرأه فلقته ثم فلتحت حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره في العلم قال فلقته فمناكته فذكر لي نحو ما حدثني

من

ج

في المرة الاولى قال عروة فلما اخبرتهما بذلك قالت ما احسبه الا قد صدق اراة لم يزد فيه شيئا ولم ينقص وقال الخاضى في بعض طرقه
يفتقون برأيهم فيفضلون ويضلون وقال فضالت عائشة والله لقد خطف عبد الله وقال نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك ثنا ابي بصير بن يونس عن جرير
ابن عثمان الزنجي ثنا عبد الرحمن بن جابر بن نفيذ عن ابيه عن عوف بن مالك الاشبجي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفتن
امتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون به ما احل الله ويحلون ما حرم الله قال ابو عمر بن عبد البر هذا
هو الشياس على غير اصله والكلام في الدين بالخير في الظن الا ترى الى قوله في الحديث يحلون الحرام ويحرمون الحلال ومعلوم ان الحلال ما
في كتاب الله وسنة رسوله تخليله والحرام ما في كتاب الله وسنة رسوله تحريمه فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه فخير علم وقاس
برأيه ما يخرج منه عن السنة فقد انزل الذي قاسه لا مورد برأيه فضل واضل ومن رد الفروع الى اصولها فلم يقل برأيه وقالت طائفة من اهل
العلم من اذا اجتهاده الى رأي رآه ولم يقر عليه حجة فيه بعد فليس بملوما بل هو معذور وخالفنا كان اوسا لغا ومن قامت عليه الحجة فخانك
فما دى على الفيا كبر رأى 1 سناب عينه فهو لا يلقى يلحقه الوعيد وقد روي في مسند عبيد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثوري عن
عبد الرضا عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال في القرآن برأيه فليتبوا مقعده من النار
فصل فيما روى عن صديق الامة واعلمها من انكار الرأي روي عن عبد بن حميد ثنا ابو اسامة عن ناهض عن عمر الجمحي عن ابن ابي
مليكة قال قال ابو بكر رضي الله عنه اتى ارض نعلني ان قلت في آية من كتاب الله برأى وبما لا اعلم وذكر الحسن بن علي
الحلواني ثنا عاصم بن حماد بن زيد عن سعيد بن ابى مديقة عن ابن سيرين قال لو يكن احدا هيب بما لا يعلم من ابى بكر رضي الله عنه و
لو يكن احدا بعد ابى بكر اهاب بما لا يعلم من عمر رضي الله عنه وان ابا بكر نزل به قضية فلم يجد في كتاب الله منها اصلا ولا في السنة اثرا
فاجتهد برأيه ثم قال هذا رأي فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني واستغفر الله **فصل** في المنقول من ذلك عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال ابن وهب ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر يا ايها الناس ان
الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصيبا ان الله كان يرزقه وانما هو من الظن والتكلف قلت مراد عمر رضي الله عنه قوله قال
انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما ارسلنا الله فلم يكن له رأي غيرهما اراه الله اياه وامام اراى غيره فظن وتكلف قال سفيان الثوري
ثنا ابو اسحق الشيباني عن ابى الضحى عن مسروق قال كتب كاتب لعمر بن الخطاب هذا ما رأى الله ورأى عمر فقال بشرا قلت قل هذا ما رأى عمر فان
يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني وعمر وقال بن وهب اخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن ابى جعفر قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
السنة ما سنه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتجملوا خطأ الرأي سنة الامة قال بن وهب واخبرني ابن لهيعة عن ابى الزناد عن محمد
ابن ابراهيم التيمي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال صبر اهل الرأي اعداء السنن اعيتهم ان يعوها وتقلنت منهم ان يرووها فاستبقوها
بالرأي قال بن وهب واخبرني عبد الله بن عباس عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن عمر بن عمر بن الخطاب قال تقول الرأي في دينكم
وذكر ابن عجلان عن صدقة بن ابى عبد الله ان عمر بن الخطاب كان يقول اصحاب الرأي اعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها وتقلنت
منهم ان يعوها واستبقوا حين سئلوا ان يقولوا لا نعلم فعارضوا السنن برأيهما فياكم واياهم وذكر ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم التيمي قال
قال عمر بن الخطاب يا اكرم الرأي فان اصحاب الرأي اعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يعوها وتقلنت منهم ان يحفظوها فقالوا في الدين برأيه
وقال الشعبي عن عمر بن الخطاب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا اكرم واصحاب الرأي فانهم اعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها فقالوا
بالرأي فضملوا واضلوا واسايند هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة وقال محمد بن عبد السلام الخشفي ثنا محمد بن بشار ثنا يونس بن عبيد العمري
ثنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر بن ناهض عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب انه قال يا ايها الناس اتقوا الرأي في الدين فقلد رأيي و
ان كاد امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأى فاجتهد ولا اواز ذلك يوم الى جندل والكتاب يكتبك قال كتبوا بسم الله الرحمن الرحيم

نما الحسن بن عمر والفقير عن أبي خزيمة قال قال ابن عباس ما هو كتاب الله ومنته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فلا ادري الى حسنة يعبد ذلك ام في سيئاته وقال عبد بن حميد ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن ليث عن بكر عن سعيد بن جبير عن ابن

عباس قال من قال في القرن رأيت فيلينا مقعدا من النار **قول سهل بن حنيف** رضي الله عنه قال البخاري حدثنا موسى بن أبي عمير

ثُمَّ ابْرَعُوا نَفْسَكُمْ عَنِ الْإِعْشَاءِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ سَهْلٌ خُفِيفٌ يَهْمُهَا النَّاسُ تَهْمُهَا أَرْكَامُكُمْ وَدَيْكُمْ لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ ابْنِ جَدَلٍ وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ لَأَدْرَسَ

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لودته **قول عبد الله بن عمر** رضي الله عنه قال بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث ان عمر بن زيد

قال أخبرني طائوس عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا لم يجد في الأرض يسأل عنه شيئا قال إن شئتم أخبركم بالطن وقال البخاري قال لمصدقة

عن الفضل بن موسى عن موسى بن عقبة عن الصادق ع قال قال لقيني ابن عمر فقال يا جابر انك من فقهة البصر وسنتي فلا

تفتين لا بكتاب ناطق اوسنة ماضية وقال مالك عن ناضر عنه العلم ثلاث كتاب الله الناطق وسنة ماضية ولا ادهرى قول زيد بن

ثالث رضى الله عنه قال البخارى حدثنا اسد بن داود ثنا يحيى بن زكريا مولى ابن ابي زائدة عن اسمعيل بن خالد عن الشعبي قال ان زيدا

ابن ثابت قوم فسألوه عن أشياء فأخبرهم بها فكتبوا حاشة قالوا واخبرناه قال فأتوه فأخبروه فقال اعز الله كل شيء حدثكم خطأ إنما أخبردت

كثيراً يقول معاذ بن جبل رضي الله عنه قال حماد بن سلمة ثنا أيوب السخيتي عن أبي فلابة عن يزيد بن أبي عريقة عن معاذ بن جبل

قال تكون فتن فيك في ما المال ويفقر القري أن حق بقره الرجل والمرأة والصغير والكبير والمناضق والمؤمن فيقره الرجل فلا يتبع فيقول الله

لا قراءته علانية فيقرأ ولا يبيع مفتاح سجود ويبين كلام المير من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله والروايات في آخرها

فإنه بدعة وهذالة قاله معاذ ثلاث مرات فقل **أبي موسى الأشعري** قال البغوي ثنا يحيى بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن

حميد عن ابى رجا العطاردى قال قال ابو موسى الاشعري من كان عندك علم فليعلمه الناس ان لم يعلمه فلا يقول ماليس له به علم فيكون من

للمتكلمين ويمر من الدين قول معنى **يدين إلى سفينة** قال البخاري حدثنا أبو الهيثم ثنا شعيب عن الزهري قال كان محمد

ابن جبير بن معظّم يحدث أنّه كان عند مغربيّة في وادي من قرش فقام مغربيّة فحزّ الله وانثى عليه بما هو اهله ثم قال أما بعد فأنّه قد بلغني أنّ

رجلاً فيكم يخبرون بأحاديث ليست في كتاب الله ولا نؤمن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنكم جعلكم فحولاً من الصحابة أي

أصديق وعمر بن الخطاب عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر بن الخطاب ثابت وسهيل بن حنيفة

مُتَّعَيْنَ جَلٍّ وَمَعُونَتِ خَالِ التَّوَّابِينَ وَالْبُؤْسَى الْأَشْعَرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيُخْرِجُونَ الرُّأْيَ عَنِ الْعِلْمِ وَيُنْهَوْنَ بِهِ وَيُجْنَدُونَ مِنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْ التَّجْنِيسِ

وَمِنْ أَضْطَرِّهِمْ إِلَيْهِ أَخْبَرْنَا أَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى ثِقَةٍ مِنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ الشَّيْطَانِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ يُبْهِتُ مِنْهُ وَإِنْ غَايَتِهِ

من يسوغ الأخذ به عند الضرورة من غير لزوم ولا تبع ولا العمل به فهل تجد من أحسنهم قطا أنه جعل رأى رجل بعينه دينا ترك له السنن

من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويدين ويضلل من خالفه إلى اتباع المسنن فهو كالمسلمة الأسلم وعصاة الإيمان وأئمة الهدى

صالح للرجى والنصح الأئمة اللازمة واعلمهم بالاحكام وادلتها وافقههم في دين الله واعلمهم علما وافهمهم تكلفا واعلمهم دارت الفتيا وعنه انشتر

علموا وأعلمواهم هم فقهاء الأمة ومنهم من كان مقيماً بالكويت فكل على وابن مسعود وبالكوفة كعمر بن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت وبالكوفة

ابن موسى الأشعري وبالشام كمعاد بن جبل وصعوبة بن أبي سفيان ومكة كعبد الله بن عباس ومصر كعبد الله بن عمرو بن العاص وعن

هذه الإمصار انتشر العلم في الأفاق وأكثر من روى عنه التحزير من الرأى من كان بالكوفة ارهاصا بين يدي ما علم الله سبحانه اني سجد

فصل قال هل الرأي وهو لا الصواب ومن بعدهم من التابعين والأئمة فإن دفع الرأي وجد رومانه وهو ما عن النبي والقضاة

اخرجوه من جملة العلم فقد روى عن كثير منهم القضاة والدلالة عليه والاستدلال به يقول عبد الله بن مسعود في المفضلة التي

بما رأيي وقول عمر بن الخطاب لكاتبه قل هذا ما رآه عمر بن الخطاب وقول عثمان بن عفان في الأمر يا شراذم البرية عن الحجاز غاصروني رأيتهم قتل

الترمذي مرضيا انفق افراسة للمؤمن فانه ينظر بنور الله ثم قرآن في ذلك لايت للمؤمنين وقال بوجه تها عبد الوارث بن سفيان
 قاسم بن ابيهم ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا ابراهيم بن ابي الفياض البرقي الشيخ الصالح ثنا سليمان بن بزيح الاسكندراني ثنا مالك بن
 عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن علي قال قلت يا رسول الله الامر ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن ولم تمض فيه منك سنة
 قال اجعلوا له العالمين اوقال العابدين من المؤمنين فاجعلوا شوقكم اليكم ولا تقضوا فيه برأي واحد وهذا غريب جدا من حديث مالك
 وابراهيم البرقي وسليمان بن يسار من يعجز بها وقال عمر بن الخطاب وزيد لو رايتكم لاجتهد رأيي ورأي ابي بكر كيف يكون بابي ولا يكون اياه يعني الجح
 وعن عمر انه لقي رجلا فقال ما صنعت قال قضى علي وزيد بكذا قال لو كنت انما لقصصتك بكذا اقال فما صنعتك والامر اليك قال لو كنت اردك الى
 كتاب الله اولى سنة نبية صلى الله عليه وآله وسلم لفعلت ولكني اردك الى رأيي والرأي مشترك فلو ينقض ما قال علي وزيد وذكر الامام احمد
 عن عبد الله بن مسعود انه قال ان الله اطعم في قلوب العباد فرأى قلب عمر صلى الله عليه وآله في كل خير فلوب العباد فاختره لمرساته ثم
 اطعم في قلوب العباد بعدة فرأى قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لخصبته فماداه للؤمنون حياء فهو عند الله عز وجل له المؤمنين قلوبا
 الله قبيح وقال ابن وهب عن ابن جبر بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمرو بن محمد السعدي عن علي بن ابي طالب وكان من صالحه حال عمر انه كتب الى عمر يسأله عن شيء
 من امر القضاء فكتب عليه عمر لستم ما انابا الشبهة على الفتيا ما وجدت منها بيا وما جعلت الا لتكفيني وقد حلتك ذلك فاض فيه براك
 وقال محمد بن سعد اخبرني روح بن عبادة ثنا جابر بن سلمة عن ابي جبر ان ابا سلمة بن عبد الرحمن قال للحسن ارايت ما لقيت به الناس شيء
 سمعته ام برأيك فقال الحسن لا والله ما كل ما نفق به سمعناه ولكن رأينا لهم خيرا من رأيهم لانفسهم وقال محمد بن الحسن من كان عالما
 بالكتاب والسنة ويقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما استحسن ففهماء المسلمين وسعده ان يجتهد رأييه فيما ابتلى به ويقضيه
 به ويقضيه في صلاحه وصياحه وحجه وحججه ما اصابه وفي عنه فاذا جهل ونظر وقاس على ما اشبهه ولم يرأى وسعه العمل بذلك وان اخطأ
 الذي ينبغي ان يقول به **فصل** ولا تعارض بغير الله بين هذه الاثار عن السادة الاخبار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا غاية تبين بالقرآن
 بين الرأي الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندرج عنه لاحد من المجتهدين **فثبت قول** وبالله المستعان الرأي في
 الاصل مصدر لرأي الشيء اياه رأيك ثم غلب استعماله على المرقى نفسه من باب استعمال المصدر في المفعول كالقول في (الصل مصدر هو به هو
 هو ثم استعمل في الشيء الذي هو فيقال هذا هو فلان والعرب تفرق بين مصدر فعل المروية بحسب حالها فتقول رأي كذا في الشيء وكذا
 ورأه في اليقظة رؤيته ورأي كذا الماعول بالقلب ولا يرى بالعين رأيك ولكنهم خصوه بما يراه القلب بعد فكر وقامل وطلب لمعرفة واليقظة
 ما تتعارض فيه الامارات فلا يقال لمن رأي بقلبه امر اذ انما عنه مما يحسن به انه رأي ولا يقال ايضا الامر العقول الذي لا تختلف فيه العقول
 ولا تتعارض فيه الامارات انه رأي وان احتاج الى فكر وتامل كذا قلنا الحجاب خواها واذا عرف هذا **فالرأي ثلاثة اقسام**
 رأي باطل بل اريب ورأي صحيح ورأي هو موضح الاشتباه والاقسام الثلاثة قد اشار اليها السلف فاستعملوا الرأي الصحيح وعملوا به واقتوا به
 وسوخوا القول به وضموا الباطل ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به واطلقوا السننهم بن مذهبهم واهله **والفهم الثالث** سوخوا
 العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطراب اليه حيث لا يوجد منه بد ولا يلزموا اصل العمل به ولم يجزوا مخالفته ولا جعلوا مخالفة مخالفا
 للدين بل غابت عنهم خيرة وادبين قبوله وورده فهو من ذلك ما يبيح للمضطر من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة اليه كما قال
 الامام ابو جهم سألني الشافعي عن القيلاس فقال لي عند الضرورة وكان استعمالهم لهذا النوع بقدر الضرورة لم يفرطوا فيه ويفرغوا ويولدوا
 ويوسعون كما صنع المتأخرون بحيث اعتاضوا به عن النصوص ولا فادوا كان اسهل عليهم من حفظها كما يوجد كثير من الناس يضبط قوايه
 الا فتاء لصعوبة النقل عليه ويقسم حفظه فلم يتعدوا في استعماله قديم الضرورة ولم يبقوا بالعدل اليه مع تمكنهم من النصوص في الاثار
 كما قال تعالى في المضطر الى الطعام للضعف من اضطر غير جائز ولا عافلا ثم عليه ان الله عفو رحيم فالباغي الذي ينبغي للميتة مع

قد رتبنا الى التوصل الى المنقذ والعاذ الذي يتعدى قدر الحاجة باكملها **والرأي الباطل انواع** احدها الذي الخلف للنص من ادراك
يعلمه بالاضطرار من دين الاسلام ضياء وبطلانه ولا اختلاف للفتيا به ولا القضاة وان وقع فيه من وقع غيره من تأويل تقليد **النوع الثاني** هو الذي
في الدين بالحرص والظن مع التقريط والتقصير في معرفة النصوص وفيها واستنباط الاحكام منها فأتى من جعلها وقاس بها أي فعاصل عنه
بغير علم بل بجور وقد راجعهم بين الشيئين الحق احدهما بالآخر وبجور قدر فارق بيناهما فبفريق بينهما في الحكم من غير نظر الى النصوص والآثار
فقد وقع في الرأي للنوع **فصل** واصل **النوع الثالث** الرأي المتضمن لتعطيل أسماء الرب وصفاته وفعاله بالمقاييس الباطلة
التي وضعها اهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدريه ومن ضالها هم حيث استعملوا هذه قياسا تمام الفاسدة واداء هم الباطل في شيعتهم
الراحنة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فرددوا لاجلها الفاظ النصوص التي وجدوا السبيل الى تكذيب ربها ثم تخطت بهم ومعاني النصوص
التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فطالبوا النوع الاول بالتكذيب والنوع الثاني بالتحريف والتأويل فانكروا ذلك رغبة المؤمنين لهم في ذلك
وانكروا كراهية وتكليفه لعباده وانكروا ما يثبت للعالم واستواءه على عرشه وعلوه على الخلق وعسوم قدرته على كل شيء بل اخرجوا الخلق عن
من الملائكة والانبياء والجن والانس عن تعليق قدرته وشيئته وتكوينه لها ونفىوا لاجلها حقائق ما أخبر بها عن نفسه واخبر بها رسله من صفات
كماله ونفوت جلالة **وحرر** لاجلها النصوص عن مواضعها واخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقته انه زبالة الا ذهاب
تخالدة الافكار وعقارة الآراء وسوا من لصود رضادوا به الاوراق سوادا والقلوب شكوكا والعالم ضادا وكل من له مسكة من عقل يعلم انه
ضاد العالم وخارج عما نشأ من تقديم الرأي على الوحي والوحي على العقل وما استحكم هذان الاصلان الفاسدان في قلبه لا استحكم هلاك
وفي امة الا وفسد امرها ثم ضاد فلا اله الا الله كم نفى هذه الآراء من حق واثبت بما منطوق واميت بها من هوى واجبي بما من ضلالة
وكم هدم بها من معقل الايمان وعمر بها من دين الشيطان واكثر اصحاب التحجيم هم اهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الجحيم
الذين يقولون يوم القيمة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعد **النوع الرابع** الرأي الذي احدث به البدع وغثرت به السنن ونم
به البلاء وتربى عليها الصغير وهو فيه التكبير فخره الانواع الاربعه من الرأي الذي اتفق سلف الامة واقمتها على دمه واخرجهم من الدين
النوع الخامس ما ذكره ابو جعفر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأي الذي في هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
وعن اصحابه والتابعين رضي الله عنهم انه القول في احكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون والاستغفال بحفظ العضلات والاغلو طيات
ووه الفروم بعضهم على بعض فيما سادوا من ردها على اصولها والنظر في طلالها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي قبل ان ينزل وفرغت وشقت قبل ان
تقع وتكلم فيها قبل ان تكون بالرأي المضاع للظن قالوا وفي الاستغفال بهذا الاستغراق فيه تعطيل السنن والبعض على جعلها وتزوير الوقوف
على ما يزيروا الوقوف عليها منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه احتجوا على ما ذهبوا اليه باشيء ثم ذكر من طريق اسد بن موسى ثنا شريك عن
ليث عن طاووس عن ابن عمر قال لا تسألوا عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول لا تسألوا عما لم يكن ثم ذكر من طريق اسد بن موسى ثنا شريك عن
الرازي ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن معاوية بن النخعي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الاغلو طيات فقال
ابو بكر بن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي باسناده مثله وقال فيه الاوزاعي يعص صواب المسائل وقال الوائلي بن مسلم عن الاوزاعي
عن عبد الله بن سعد عن عباد بن قيس الصنابحي عن معاوية بن ابي سفيان انهم ذكروا المسائل عن فقال لعلي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم عن عضل المسائل قال ابو جعفر واخبرني ايضا بحديث سهل وغيره ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذكر المسائل وعابها وبأنه
صلى الله عليه واله وسلم قال ان الله يكره لكم قبل وقال وكثرة السؤال وقال ابن ابي خيثمة ثنا ابى شعيبه الرحن بن مهدي ثنا مالك بن
الزمري عن سهل بن سعيد قال لعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المسائل وعابها قال ابو بكر هكذا ذكره احمد بن حنبل في هذا
الاسناد وهو خلاف لفظ الموطأ قال ابو عمر في سننهم اشهب سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما كره عن قبل

صله
عصا

ج

وقال وكثرة السؤال فقال لما كثرة السؤال فلا تدري اهو ما انت فيه فيما انما عنه من كثرة المسائل فقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعلمها وقال الله عز وجل لا تسالوا عن اشياء ان تبدلكم بشئ فكلما لا تدري اهو هذا السؤال في مسألة الناسخ الاستعطاء وقال لا تسالوا عن عبد بن ابي لبابة وودت ان احظى من اهل هذا الزمان ان لا اسالهم عن شئ ولا يسالوني بيكاثرن بي المسائل كما يكثر اراهل لذرهم بالذرهم قال واجتنبوا ايضا باكر واده ابن شهاب عن عامر بن سعد بن ابي وقاص انه سمع اباة يقول قال رسول الله عليه وآله وسلم اعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شئ لم يحرم على المسلمين فخص عليهم من اجل مسالته وروى ابن وهب ايضا قال حدثني ابن ابي عمير عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذروني ما تركتكم فانما هلال كذا وكذا وكثرة سؤالي وما اختلفتم على البياض فاذ انهيتم عن شئ فاجتنبوه واذا امرتكم بشئ فخذوا منه ما استطعتم وقال سفيان بن عيينة عن عمر عن طاوس قال قال عمر بن الخطاب هو على المنابر احرم بالله على كل امرئ سأل عن شئ لم يكن فان الله قد بين ما هو كائن وقال ابو عمرو روى جري بن عبد الحميد وعبد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ما ليت قوم اخيرا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما سألوا الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض صلى الله عليه وآله وسلم كلهم في القرآن يسألونك عن النجس يسألونك عن الشهر الحرام يسألونك عن النياح ما كانوا يسألون الا عن ما ينفعهم قال ابو عمرو ليس في الحديث من الثلاث عشرة مسألة الا ثلاث **قلت** ومروا بن عباس يقول ما سألوا الا عن ثلاث عشرة مسألة المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم والا فالمسائل التي سألوا عنها وبين لهم احكامها بالسنة لا تكاد تصى ولكن انما كانوا يسألون عما ينفعهم من الواضحات ولم يكونوا يسألون عن المقدرات والاعلوات وعضل المسائل ولم يكونوا يشتغلون بتفريع المسائل وتوليدها بل كانت لهم مقصودة على تنفيذ ما امرهم به فاذا وقع بهم امر سألوا عنه فلما بهم وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تسالوا عن اشياء ان تبدلكم بشئ فكلما تسالوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم عفا الله عنها والله غفور حلیم قد سألها قوم من قبلكم ثم اصبحت ايمانها كافرين وقد اختلف في هذا الاشياء المستول عنها هل هي احكام قد رتبة او احكام شرعية على قولين فنبهنا احكاما شرعية عفا الله عنها اي سكت عن تحريمها فيكون سؤاليهم عنها سبب تحريمها ولو لم يسالوا لكانت عفوا ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن الحج افي كل عام فقال لو قلت نعم لوجبت فخرني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على انبيائهم ويبدل على هذا التاويل حديث ابي ثعلبة المذكوران اعظم المسلمين في المسلمين جرما الحديث ومنه الحديث الاخر ان الله فرض فرائض فلا تصيبوها وحداد فلا تغتدوها وحرموا اشياء فلا تنتهكوها وسكت عن اشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها وفهرت بسؤالهم عن اشياء من الاحكام القدرية كقول عبد الله بن حذافة من ابي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال اخرين ابي يارسول الله قال في النار والتحقيق ان الآية نعمت النعمين وعلى هذا لفق له تعالى ان تبدلكم بشئ فكلما تسالوا عن احكام الخلق والقدر فانه يسألونهم ان يبدل لهم ما يكرهون فاسألوا عنه واما في احكام التكليف فانه يسألونهم ان يبدل لهم ما يشق عليه تكليفه فاسألوا عنه وقوله تعالى وان تسالوا عني احسين ينزل القرآن تبدلكم فيه قوله **أصل** هي ان القرآن اذا نزل بها ابتداء بغير سؤال فسالتم عن تفصيلها وعلمها ابدى لكم وبين لكم والمراجحة النزول ضمنه المتصل به لا الوقت المقارن للنزول وكان في هذا اذا نزلت في السؤال عن تفصيل المنزل ومعرفته بعد نزاله فخصه برفع لغوهم المنع من السؤال عن الاشياء مطلقا **والقول الثاني** انه من باب النهي والتحذير اى ما سألتم عنها في وقت نزول الوحي جاءكم بيان ما سألتم عنه ما يسوكم وللغنى لا تنقصوا السؤال عما يسوكم بانه وان تعرضتم له في زمن الوحي ابدى لكم وقوله عفا الله عنها اي عن بيانها خبر او امر ايل طوى بيانها عنكم رحمة ومغفرة وحلما والله غفور حلیم **قلت** القول الاول عفا الله عن التكليف بما لا سعة عليكم وعلى القول الثاني عفا الله عن بيانها لئلا يسوكم بيانها وقوله قد سألها قوم من قبلكم ثم اصبحت ايمانها كافرين اراد نوع تلك المسائل لا عيانها اى قد تعرض قوم من قبلكم لا مثال هذه المسائل فلما بينت لهم كبريها فاحذروا مشاهيرهم والعرض في انفسهم له ولم ينقطع حكم هذه الآية بل لا ينبغي للعبد ان ينبغى للسؤال عما كان دبر له ساعة بل يستعفف ما امكنه ويأخذ بعفو الله ومن هاهنا قال عمر

واشأخروا وقرروا الاحتياط بذات السند ودلائله فاذا اجاز ذلك السند بعينه او اقوى منه ودلائله كدلالة ذلك او اقوى منه في خلاف
 قولهم وضع ولم يقرروا وسند كثر من هذا ان شاء الله طرفا عند ذكر غائلة التقليد وفشاده والفرق بينه وبين الاحتياط وقال بقى من غلظة
 ثناء سحنون والحديث بن مسكين عن القسّم عن مالك انه كان يكثر ان يقول ان نظن الاخطا وما نحن بمستيقنين وقال القسّم دخلت
 على مالك بن انس في مرضه الذي مات فيه فسلمت عليه ثم جلست فرائيته يبكي فقلت له يا ابا عبد الله ما الذي يبكيك فقال لي يا ابن
 قنبر وسألي لا ابكي ومن احب بالبكاء منى والله لو دوت اني صُيرتُ بكل مسألة افيتت فيها بالرائى سوطا وقد كانت لي السعة فيما تفتت
 اليه وليست لي لفت بالرائى وقال ابن ابي داود ثنا احمد بن سنان قال سمعت الشافعى يقول مثل الذي ينظر في الرأى شريشوب منه مثل
 الجنون الذي يعلج حتى يترأ فاعقل ما يكون قد هاجره وقال ابن ابي داود ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت ابا يقول لا تكاد ترك
 احدا انظر في الرأى الا وفي قلبه دغل وقال عبد الله بن احمد ايضا سمعت ابا يقول الحديث الضعيف احب الي من الرأى فقال عبد الله لست
 ابي عن الرجل يكون يبذل لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيته واصحاب رآى فتأمل به النازلة فقال لي يسأل اصحاب
 الحديث ولا يسأل اصحاب الرأى ضعيف الحديث اقوى من الرأى واصحاب ابي حنيفة رحمهم الله يفتن على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف
 الحديث عنده اولى من القياس الرأى وعلى ذلك بنى مذهبهم كما قدم حديث الفقهية مع ضعفه على القياس الرأى وقدم حديث الوضوء
 بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأى والقياس مع قطع السارق بسرقة اقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف وجعل الذكر المحض شرعا
 ايام والحديث فيه ضعيف وقسط في اقامة الجمعة المصر والحديث فيه كذلك وترك القياس المحض في مسائل الأبارك لا يفرقها عنهم في عدة
 فتقدم الحديث الضعيف وأثار الصواب على القياس الرأى قوله وقال الامام احمد وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو
 الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا كما تقدم بياؤه والمقصود ان السلف جميعهم علم
 قدر الرأى والقياس الخالف للكتاب والسنة وانه لا يحل العمل به لا في اقل ولا في كثر وان الرأى الذي لا يعلم مخالفته للكتاب السنة ولا موافقته
 فغاية ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابو عمر بن عبد البر ثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا احمد بن سعيد
 ابن حمزة ثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى عن ابيه انه كان يأتى ابن وهب فيقول له من اين فيقول له من عند ابن القسّم فيقول له ابن وهب
 اتق الله فان أكثر هذه المسائل رأى وقال محافظ ابو عمر ثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا احمد بن خليل ثنا خالد بن سعيد اخبرني محمد بن
 عمر بن كنانة ثنا ابان بن عيسى بن دينار قال كان ابي قد اجمع على ترك الفتيا بالرأى واحب الفتيا بما روى من الحديث فاجلته المنية عن ذلك
 وقال ابو عمر وروى الحسن بن واصل انه قال انما هلك من كان قبلكم حين تشعب بهم السبل وحادوا عن الطريق وتركوا الأثر وقالوا في
 الدين برأيهم فضلوا واضلوا قال ابو عمر وذكر يغيد بن حماد عن ابي معوية عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن برأيه عن امرائه
 يصلح ذكر ابن وهب قال اخبرني بكى بن نصر عن رجل من قرش انه سمع ابن شهاب يقول وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأى
 وتركهم السنن فقال ان اليهود والنصارى انما السلخ من العلم الذي كان بايديهم حين استنقوا الرأى واخذوا فيه وذكر ابن جرير في كتاب
 تهذيب الآثار له عن مالك قال قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يقيم آثار رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا يتبعه الرأى فانه من اتبع الرأى جاز الرجل اخر اقوى منه في الرأى فاتبعه فانت كما جاء رجل غلبك اتباعته وقال نعيم بن
 حماد ثنا ابن المبارك عن عبد الله بن وهب ان رجلا اجاز الى القسّم بن محمد فسأله عن شئ فاجابه فلما اولى الرجل دعاه فقال له لا تقل في القسّم
 نعم ان هذا امر الحق ولكن اذا اضطررت اليه عملت به وقال ابو عمر قال ابن وهب قال لي مالك بن انس هو ينكر كثرة الجواب للمسائل يا ابا
 عبد الله ما علمته فقل به ودل عليه وما لم تعلمه فاسكت واياك ان تتقلد للناس قلادة سوء قال ابو عمر وذكر محمد بن حازم بن اسد بن الحسن
 ان ابا عبد الله محمد بن عباس النخاس قال سمعت ابا عثمان سعيد بن محمد بن محمد بن احمد بن ابي يقول سمعت سحنون بن سعيد يقول ما ذكره ما ذكر الرأى

الحق

سكنت به الدنيا واستقلت به الفروج واستحقت به الحقوق غير انارايها جلاصا لها فقلنا ه وقال سلمة بن شبيب سمعت احمد يقول اني
الشافعي رأى مالك ورأى ابي حنيفة كلهم عندي رأى وهو عندي سواء وانما الحجة في الآثار وقال ابن عمر بن عبد الله انشدني عبد الله بن
ابن يحيى انشدنا ابو علي الحسن بن المحضر الاسدي بكارة انشدنا محمد بن جعفر انشدنا عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه

دين النبي محمداً	نعم المطية للفتى الخبير
لا تغد عنك عن الحريته امله	فالرأى ليل والحديث غماز
وارتيا جمل الفتى طرة الفد	والشمس طالعة لها انوار
ولبعض أهل العلم	
العلم قال الله قال رسوله	قال الصحابة ليس خلف فيه
ما العارضيات للخلاف سفاة	بين النصوح وبين رأى سفيه
كلا ولا نصب الخلاف جهالة	بين الرسول وبين رأى فتية
كلا ولا ردة النصوص تعدياً	حذر من التجسيم والتشبيه
حاشى النصوح من التكبريت	من فرقة التطويل والتعدي

ج

فصل في الدلائل المحصنة وهو انواع النوع الاول

رأى فقه الامامة وابراما قلوبا واعظمهم علما واقامهم تكلفا واحصهم قسرا
واكملهم فطرة واتمهم ادراكا واصفاهم اذا قال الذين شاعروا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول فنسبة آياتهم وعلومهم
وقصودهم الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كنسبتهم الى حجة الله والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم
الفضل فنسبة رأى من بعدهم الى رأيهم كنسبة قدرهم الى قدرهم قال الشافعي رحمه الله في رسالته البغدادية التي رواها عنه الحسن بن
محمد الزعفراني وهذا القوله وقد اتى الله تبارك وتعالى على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن والتوراة والانجيل وسبق
لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضل ما ليس لاجل بعدهم فمنهم من الله وهما هم بما آتاهم من ذلك يبلوغي اعلى
منازل الصديقين والشهداء والصالحين ادوا اليها لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشاهدوه والرجى ياتل عليه فعلوا
اداء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عاموا خاصا وعزما وارشادا وعرفوا من سنته ما عرفنا ووجدنا وهم في كل علم واجتهاد
وورع وعقل وامر استدرك به علموا واستنبط به ادراكهم لنا الحمد والولى بنا من رايها عند انفسنا ومن ادركنا من رضى او حكى لنا عن رايها
صاروا في علمهم يعلموا الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنة الى قولهم ان اجتمعوا او قول بعضهم ان تفرقوا وهذا القول والى
خبرهم عن اقاويلهم وان قال احدكم ولم يخالفه غيره اخذنا بقوله ولما كان رأى الصحابة عند الشافعي بهذه الثابتة قال في التجديد في
كتاب الفرائض في ميراث الجور والآخره وهذا مذهب تلقينا عن زيد بن ثابت وعنه اخذنا اكثر الفرائض وقال والقياس عندي قتل
الراهب لو ما جاء عن ابى بكر رضى الله عنه فترك صريح القياس لقول الصديق وقال في رواية الربيع عنه والبدعة ما خالف كتابا او سنة
او اثر او عن غير اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمل ما خالف قول الصحابي بدعة ومسا في انشاء الله تعالى الشبان الكرام في
المسئلة وذكر نصوص الشافعي عند ذكره فيهم الفتوى بخلاف ما اتفق به الصحابة ووجوب اتباعهم في فتاويلهم وان لا يخرجهم من جملة
اتباعهم وان الائمة متفقون على ذلك والمقصود ان احدا من بعدهم لا يساوونهم في رأيهم كيف يساوونهم قد كان احد من الراى في ذلك
القرآن بموافقة كما رأى عمر في اسارى بدر ان تضرب اعناقهم فزال القرآن بموافقة ورأى ان يحجب نسبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فزال القرآن بموافقة ورأى ان يتخذ من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن بموافقة وقال نسبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما اجتمعوا في

والثقة فيه **وقوله** القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة يري بها ان ما يحكم به الحاكم نوعان احدهما فرض محكم غير منسوخ كالاحكام الكلية التي احكمها الله في كتابه والثاني احكام رسنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا النوعان هما المذكوران في حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة فها سؤ ذلك فهو فضل آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة رواه ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن رافع عنه رواه بقبية عن ابن جريح عن عطاء عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فرأى جمعا من الناس على رجل فقال ما هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا اعلم الناس بانساب العرب واعلم الناس بعمرية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف فيه العرب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا علم لا ينفع وجهل لا يضر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة وما خلا فهو فضل علم آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة و **قوله** فافهمه اذا دلى اليك حجة الفهم وحسن القصد من اعظم نعم الله على عبده بل اعطى عبد عطاء بعد الاسلام افضل ولا اجل منها بل هاسا قال الاسلام وقيامه عليهم ما يما من العبد طريق للغضوب عليهم الذين قد قصد هم وطريق الضالين الذين قدسدت ففهمهم ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت افهامهم وقصودهم وهم اهل الصراط المستقيم الذين امرنا ان نسأل الله ان يهدينا صراطهم في كل صلاة وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد يميز بين الصميم والفساد والحق والباطل والهدى والضلال واللعن والرشاد ويمده حسن القصد ويحرق الحق وتقوى الزهد في السر والعلانية ويقطع ما دنته اتباع الهوى وابتعاد الدنيا وطلب محبة الخلق وترك التقوى ولا يتكبر المفتي ولا الحاكم من التقوى والحكم بالحق اكانى عين من الفهم احدهما فم الواقع والثقة فيه واستنبط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات والعلامات حتى يحيط به علما والنوع الثانى فم الواجب للواقع وهو فهم حكم الله الذى حكم به في كتابه او على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق احدهما على الآخر فمن بذل جهده واستغفر وسعه في ذلك لم يعد عاجزا او جارا فالعلم من يتوصل به معرفة الواقع والثقة فيه الى معرفة حكم الله ورسوله كما توصل شاهد يوسف بنشق القبيص من دهر الى معرفة براءته وصدقه وكما توصل سليمان صلى الله عليه وآله عليه بقوله ايتوني بالسكين حتى اشق الولد بينكما الى معرفة عين الامم وكما توصل امير المؤمنين على عليه السلام بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما انكرته لتخرجن الكتاب او لتجوزن الى استخرج الكتاب منها وكما توصل البربر بن العوام بتعذيب احد ابني ابى الحقيق بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى دلهم على كنز جنى لما ظهروا له كنز به في دعوى ذهبا به لا تفارق بقول المال كثير والعبد اقرب من ذلك وكما توصل النعمان بن بشير بضرب المتهمين بالسرقة الى ظهور المال المسروق عندهم فان ظهروا الاضرب من اثمهم كما ضربهم واخبر ان هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **ومن تامل** الشريعة وقضايا الصحابة وجعلها طائفة بهذا ومن سلك غير هذا اضاع على الناس حقوقهم ونسبه الى الشريعة التي بعث الله بها رسوله **وقوله** فنادى اليك الى ما توصل به اليك من الحكم الذى يحكم به بين الخصوم ومنه قولهم ادلى قلان بجهته وادلى بنفسه ومنه قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقد نواها الى الحكماء تضييقا ذلك الى الحكم وتوصلوا بحكمهم الى اكلها **فان قيل** لو ريد هذا المعنى لم يقبل وتدلوا بالحكم اليها واما الادلاء بها الى الحكم فهو التوصل بالبر طيل بها اليهم فترشوا الحاكم لتعلق صوابا بر شئته الى اكل كل بالباطل **قيل** الآية تناول للنوعين فكل منهما الادلاء الى الحكم بسميها فاللهي عنهما معا **وقوله** فانه لا ينفع تكلو حتى لا تفادله ولاية الحق نفوذ فاذ لم ينفع كان ذلك عز له عن ولايته فهو هائلة الى العدل الذى في قلوبهم مصلح العباد في معاشهم ومعادهم فاذا عزل عن ولايته لم ينفع ومرا دهم بذلك التحريض على تنفيذ الحق اذا فهمه الحاكم ولا ينفع تكلمه به ان لم يكن له قوت في تنفيذ فهو شريك من على العلم بالحق والقوت على تنفيذ وقد مدح الله سبحانه ادى القوت في امره والبصائر في دينه فقال واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدي والابصار فاذا بدى القوى على تنفيذ امر الله وآله بصائر البصائر في دينه **وقوله** واس لنا في مجلسك وفي وجهك مقضاك

حتى لا يطبع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك في هذا اذا عدل الحاكم في هذا ابين المحضين فهو عنوان عدله في الحكومة
 فتخرج احد المحضين بلادخل عليه او القيام له او يصدر المجلس الاقبال عليه وللشاشة له والنظر اليه كان عنوان حيفه وظلمه قد رايت
 في بعض التواريخ القديمة ان احد قضاة العدل في بني اسرائيل وصاهمه اذ افق ان ينشوا اقبل بعد مدة فينظر اهل تغيره من شئ امره وقال
 اني لم اجر قط في حكم ولم احاب فيه غير انه دخل على خصمان كان احدهما يقاتل في جعلت اصغى اليه بالحق اكثر من اصغى الى الاخر ففعلوا
 ما اوصاه به فراء والله قد اكلمها التراب ولم يتغير جسده وفي تخصيص احد المحضين بمجلس اقبال او اكرام مفسدان احدها طبعه ان
 تكون الحكومة له فيقوى قلبه وجنانه والثانية ان الاخر يباس من عدله ويضعف قلبه وتكسر حجة **وقوله** البينة على المدعى
 واليمين على من انكر البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصالحين اسم لكل ما يبين الحق في اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خففوا
 بالشاهدين او الشاهد واليهين ولا يجوز في الاصطلاح ما لم يتضمن حل كلام الله ورسوله عليه فيبقى بذلك الغلط في فهم النصوص من جهلها
 على غير مراد المتكلم منها وقد حصل بذلك المتأخرين اغلاط شديدة في فهم النصوص من ذلك من ذلك مثلاً واحداً وهو ما نحن فيه لفظ
 البينة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وقال وما ارسلنا من قبلك الا رجالاً يحكيون
 فامثلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعقلون بالبينات وقال وما تقرق الذين او قوا للكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال قل في حجة البينة
 من ربى وقال فمن كان على بينة من ربه وقال ما اتيناكم كتاباً فهم على بينات منه وقال ولولا انهم بينة ما في الصحف الاولى وهذا لكثير
 لم يختص لفظ البينة بالشاهدين بل ولا يستعمل في الكتاب فيها البينة اذا عرف هذا اقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم المدي على انك بينة
 وقل عمر البينة على المدعى وان كان هذا قد روى مرفوعاً للرد به انك ما بين الحق من شهود او دالة فان الشارح في جميع المواضع يقصده
 ظهور الحق بما يمكن ظهريه به من البينات التي هي ادالة عليه وشواهد له ولا يرد حقاً ظهريه ليله ابل فبنيتم حقوق الله وعبادة عظماء
 ولا يفت ظهري الحق على امر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهري الحق او رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن حجة ودفعه كترجيح شاهد
 الحال على مجرد البين في صورة من على راسه عامة وبينة عامة واخر خلفه مكشوف الرأس يدور اشر ولا مائدة له بكشف راسه فيينة الحال ذلك ان
 هنا نقدر من ظون جدوى المدعى اضعاف ما يفيد مجرد البين عند كل احد فالشارح لا يهل مثل هذه البينة ولا يله ويضيق حقاً ليعمل على اعم
 ويحتمل بل لما ظن هذا من ظنه صيبي اطلق الحكم فضاء كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عند مدعى على طريق معين وصار الظاهر الفاجر حكماً
 من ظلمه ونجرت فيفعل ما يريد ويؤخر لا يقوم على بديك شاهد ان اتان فضاحت حقوق كثيرين لله وعبادة وحينئذ اخبر الله
 امر الحكم العاقل من لا يريهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخرى ويحصل به العدل وان تارة والعدل
 اخرى ولا يعرف ما جاء به الرسول على وجهه ككان فيه تمام للصحة الغنية عن التفريط والعدوان وقد ذكر الله سبحانه انضاب الشهاد في القرآن
 في خمسة مواضع فذكر نضاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النور كما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين
 في الاموال فقال في آية اللذين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فهذا في التعلل والوثيقة التي
 يحفظ بها صاحب المال حقه في طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا اشئ وهذا اشئ وامر في الرجعة يشاهدان عدلين وامر في الشهادة
 على الوصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين او اهل من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار والانية صريحة في قبول شهادة الكافرين
 على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحة بتبعية ولم يحجج بعد ما يسمي فان الله
 من اخر القرآن نزولاً وليس فيها منسوخ وليس لهذه الاية معارض البتة ولا يجهل ان يكون المراد بقوله من غيركم من غير قبيلةكم وان الله
 سبحانه مخاطب بها للمؤمنين كافة بقوله يا ايها الذين امنوا اشهادوا بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او اخرون من
 غيركم ولم يجزط بذلك قبيلة معينة حتى يكون قول من غيركم ايتها القبيلة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفهم من الآية

له من المائدة قال في المائدة
 ما جاء به ما جاء به وجعلوا
 بخصه وقال في المائدة
 فزخص المائدة والكيفية
 ج
 فتعاليهم بالمدعى وكذا
 بظن البينة كالبينة
 لمعاً وبينة وكذا
 فاعوان على كذا
 ويقصوب وان كذا
 وانما في بينة من البينة

بل انما فهم منها ما هي صريحة فيه وكذلك اصحابه من بعده وهو سبحانه ذكر ما يحفظه الحق من الشبهة ولم يذكر ان الحكم لا يكون الا
 بذلك فليس في القرآن في الحكم بشايد وعين ولا بالشكول ولا باليمين المرحودة ولا بآيمان القسامة ولا بآيمان اللعان وغير ذلك مما يدين
 الحق ويظهره ويدل عليه وقد اتفق المسلمون على انه يقبل في الاموال رجل وامرأتان وكذلك توابعها من البيوع والايجل فيه والمخيار فيه
 والرحن والوصية للمعتين وهبة الوقف عليه وضمان المال واتلافه ودعوى رقب مجموعا للنسب وتسمية للمهر وتسمية عور الخلم قبل ذلك
 رجل وامرأتان وتنازعا في العتق ولو كالتد في المال ولا يصح عليه فيه ودعوى قتل الكافر لا يستحق سلبه ودعوى الاسير لا سلام السابق
 للمدعى وجناية الخطأ والعذر التي لا توفى فيها والنكاح والرجعة هل يقبل فيها رجل وامرأتان ام لا بد من رجلين على قولين وهما وايتان عن احمد
 فالاول قول ابي حنيفة والثاني قول مالك والشافعي والذين قالوا لا يقبل الا رجلان قالوا انما ذكر الله الرجل والمرأتين في الاموال دون
 الرجعة والوصية وما معها فقال لهم الآخرون ولم يذكر بجماعة وصف الإيمان في الرقبة الا في كفارة القتل ولم يذكر فيها اطعام ستين مسكينا وقلم
 خمل المطبق على المقيد اما بياضا او اما قيسا وقالوا ايضا فانه سبحانه لما قال واشهد واذنى عدل منكم وفي الآية الاخرى اثنان واعدل منكم او
 اخران من غيركم خلافا لآية اللذين فانه قال واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان من ترهون من
 الشهود وفي الموضوعين الآخرين لما لم يقبل رجلان لم يقبل فلن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فان قيل للفظ مذكر فلا يتناول الاثنا
 قيل قد استقر في عرف الشارع ان الاحكام المذكورة بصيغة المذكرين اذا اطلقت ولم تقتصر بالمؤنث فانما تتناول الرجال والنساء لان
 يغلب المذكر عند الاجتماع كقولهم فان كان له اخوة فلا مه السدس في قوله ولا ياب الشهود اذا ما دعوا وقوله يا ايها الذين امنوا كتب عليكم
 الصيام وامثال ذلك وعلى هذا فتقوله واشهد واذنى عدل منكم يتناول المصنفين لكن قد استقرت الشريعة على ان شهادة المرأة نصف
 شهادة الرجل فالمرأتان في الشهادة كالرجل الواحد بل هن الاولى فان حضت النساء عند الرجعة ايسر من حضت عند كتابة الوثائق بالترتيب
 وكذلك حضت عن الوصية وقت الموت فاذا جاز للشايع استشهاده النساء في وثائق الديني التي كتبها الرجال مع انها لا تكتب في جميع
 الرجال فلان يسوغ ذلك فيما تشهد النساء كغيرها كالمصيبة والرجعة الى يوحى انه قد شرع في الوصية استشهاده الآخرين من غير المسلمين عنه
 الحاجة فلان يجوز استشهاده رجل وامرأتين بطريق الاولى والاخرى بخلاف الديني فانه لم يصر فيها باستشهاده الآخرين من غير ذلك كانت
 دلالة المسلمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون والوصية في السفر قد يشهد بها الا اهل الذمة وكذلك الميث قد لا يشهد بها الا النساء وبغير
 فانما امر في الرجعة باستشهاده اذنى عدل لان المستشهد هو المشهود عليه بالرجعة وهو الزوج لذلك يكتفى بما امر به استشهاده اكل النصاب ولا
 يلزم اذا لم يشهد هذا الاكمل ان يقبل عليه شهادة النصاب الا نقص فان طرق الحكم اعم من طرق حفظ الحقوق وقد امر النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم للملقط ان يشهد عليه اذنى عدل ولا يكتفى ولا يغيث لو شهد عليه باللقطة رجل وامرأتان قبل بالاتفاق بل يحكم عليه بمخرج صنف
 صاحبها لو قال تعالى في شهادة المال من ترهون من الشهود وقال في الوصية والرجعة اذنى عدل منكم لان المستشهد هناك صاحب
 الحق فهو ياتي بين برهانه لحفظ حقه فان لم يكن عدلا كان هو المضيف لحقه وهذا المستشهد يستشهد به حتى ثابت عند فلا يكفي برهانه
 بل لا بد ان يكون عدلا في نفسه وايضا فان الله سبحانه وتعالى قال هناك من ترهون من الشهود لان صاحب الحق هو الذي يحفظه له
 بمن برهانه واذا قال من عليه الحق ان اراض بشهادة هذا اعل في قبوله نزاع والاية تدل على انه يقبل بخلاف الرجعة والطلاق فان فيها
 حقا لله وكذلك الوصية فيها حق لغائب وما يوحى ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المرأة اليس شهدا تها بنصف شهدا
 الرجل فاطلق ولم يقيد ويوحى ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجعي لما قال هذا اغصبتى ارضي فقال شاهدك او عيني
 وقد عرف انه لو اتى به رجل وامرأتين حكم له فعلم ان هذا اتفق مقام الشاهد وان قوله شاهدك او عيني اشارة الى الحجة الشرعية
 التي يشعنها الشاهدان فاما ان يقال لفظ شاهدين معناه دليلان يشهدان واما ان يقال رجلان او ما يقوم مقامهما والمرأتان

دليل بمنزلة الشاهد **يحيى** له ايضاً انه لو لم يأت المدعى بحجة خالف للمدعى عليه فيبينة كتمهادة الخ فبشهادة دليلان يشهدان احدهما بغيره
والثاني البين وان نكل عن البين فمن قضى عليه بالكل قال النكول قال اقرارا وبدا وهذا جيد اذا كان المدعى عليه هو الذي يعرف الحق دون
المدعى قال عثمان ابن عمر خالف ذلك بعنه ومناه عيسى بن علي فلما لم يحلف قضى عليه وأما الأكثرون فيقولون اذا نكل فرد البين على المدعى
نكول لما نكل دليلان للمدعى دليلان أيضاً فبشهادة الحكم بالبين شاهد وعين والشام انما جعل الحكم في الخصومة بشاهدين لان المدعى لا يحكم
له بغير قول له والختم منكر وقد يحلف البين فكان احص الشاهدين فيقارن الخصم المنكر فان انكاره وبينه كشاهد عيسى الشاهد الآخر خبره عن لا
معارض له فهو حجة شرعية لا معارض لها وفي الرواية انما يقبل خبر الواحد اذا لم يعارضه اقوى منه فاطور القياس الاعتبار في الحكم لا
يحيى له ايضاً ان المقصود بالشهادة ان لا يعلم بها شئ من الشهادة به وان حق وصديق فانه خبر عنه وهذا لا يختلف يكون المشهور به ما لا
او طلاقاً واعتقاً او وصية بل من صدق في حد احده في هذا اذا كان الرجل مع امرأتين كالجليلين يصدقان في الاموال فذلك صدقهما في هذا
وقد ذكر الله سبحانه حكمة تعدد الاتيان في الشهادة وهي ان المرأة قد تنسى الشهادة وتضل عنها فتذكرها الاخرى ومعلوم ان تذكيرها بالوجه
والطلاق والوصية مثل تذكيرها بالبائدين واولى وهو سبحانه امرها بشهادة امرأتين لتأكيد الحفظ لان عقل المرأة وحفظها يقوم مقام عقل
رجل وحفظه ولهذا اجعلت على المنهك من الرجل في الميراث والدية والعقيقة ولتقتضى امرأتين يقوم مقام عتق رجل صحيح
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق امرأ مسلماً اعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار ومن اعتق امرأتين مسلمتين
اعتق الله بكل عضو منهما عضواً منه من النار ولا ريب ان هذه الحكمة في التعدد هي في التحمل فاما اذا اعتلت المرأة وحفظت وكانت عزيمت
بدينها فان المقصود حاصل خبرها كما يحصل باخبار الدريانات ولهذا تقبل شهادة تها وحدها في مواضع ويجوز بشهادة امرأتين ويمنع الطالب
احص القوابل وهو قول مالك واحص الوجهين في مذهب احمد قال شيخنا قدس سره روى في قول يحكم بشهادة امرأة وعين الطالب كذا
متوجهاً قال لان المرأتين انما اقيمتا مقام الرجل في التحمل الثلاث تنسوا احداً من الثلاث لا اداء فانه ليس في الكتاب ولا في السنة انه لا يحكم
الا بشهادة امرأتين ولا يلو من الامر باستناده بالمرأتين وقت التحمل لا يحكم باقل منهما فانه سبحانه امرها باستناده بالمرأتين في الدين
فان لم يكن لرجلين رجل وامرأتان ومع هذا فيحكم بشاهد واحد وعين الطالب ويجوز بالنكول والزوج وغير ذلك فالطريق التي يحكم بها
تأكدوا وسع من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل عتبة
ابن الحريث فقال اني تزوجت امرأة فجاءتني سوداء فقالت انها ارضعتنا فامرو بغراق امرأته فقال انها كاذبة فقال هما عنك في هذا قول الله
الواحدة وان كانت امة وشهادتها على فعل نفسها وهو اصل في شهادة القاصم والمخارص واللذان والكيال على فعل نفسه **فصل** وهذا
اصل عظيم فيجب ان يعرف غلط فيه كثير من الناس قال الله سبحانه امرها بحفظه الحق فلا يجتنب معه الى يمين صاحبه هو الكتاب والشهادة
الثلاثي الحق وينبغي يحتاج صاحبه الى تذكير من لم يذكرها محجة او ما نسبنا ولا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يؤيد على الحق لم يقبل
الا هذه الطريق التي امرت ان تحفظ حقه بها **فصل** وانما امر الله سبحانه بالعد في شهود الزنا لانه مأمور فيه بالسنة ولهذا غلط فيه النصارى
فانه ليس هناك حق يضيق وانما هو عقوبة والعقوبات تدبر بالشبهات بخلاف حقوق الله وحقوق عباده التي تضيق اقلهم يقبل فيها قول
الصديقين ومعلوم ان شهادة العدل رجلاً كان وامرأة اقوى من استصحاب الحال فان استصحب الحال فان استصحب الحال من اضعف البينات ولهذا
يرغم بالنكول تأخره وبالبين المردودة والشاهدين والبين ودلالة الحال وهو نظير رغم استصحاب الحال في الادلة الشرعية بالعموم للمنفرد
والقباس فيه رغم اضعف الادلة فهكذا في الحكماء رغم باقى النصاب ولهذا قدم خبر الواحد في اخبار الرأية على الاستصحاب مع ان دليل
جميع المكلفين كلف لا يقدم عليه فيأخوه وفيه كان الصحيح ان يثبت عليه السنة التي لا معارض لها ان اللقطة اذا وصفتها واصفها
تدل على صدقة دفعت اليه بغير الوصف فقام وصفها مقام الشاهدين بل وصفها بآية تبيين صدقه وصحة دعواه فان البينة ام

لله ان يرفع كل من
الصلوات على النبي وآله
الذين هم رؤس الناس
على وجه كنهه فيهم
بني جن

ج

عليه فائدة في الحديث
دفعوا اصحاب البغية
فعلت بائناً في المسألة
فامرو

لما بين الحق وقد اتفق العلماء على ان مواضع الحاجات يقبل فيها من الشهادات ما لا يقبل في غيرها من حيث الجملة وان تنازعوا في بعض
التفاصيل وقد امر الله سبحانه بالحل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بدينك على نظيره وما هو اولى
منه لقبول شهادة النساء منفردات في الاعراض والحجرات والمواضع التي تنفر النساء بالخص في فيها ولا ريب ان قبول شهادة خن خنا اول
من قبول شهادة الكفار على الوصية في السفر وكذلك عمل الصحابة وفتها للبرية بشهادة الصبيك على نجاص بعضهم بعضا فان الرجال
لا يحضرون معهم في لعبهم ولو لم يقبل شهادتهم وشهادة النساء منفردات لصاعت الحقوق وتعلت واهلت مع غلبة الظن او القطع ^{فهم} بصدق
ولا سيما اذا جازوا عجمين قبل تفرقهم ورجوعهم الى بيوتهم ونواظروا على خبر واحد وفرقوا وقت الاداء وانفقت كلمتهم فان الظن ^{صل} الحق
حينئذ من شهادتهم اقوى بكثير من الظن الخاويل من شهادة رجلين وهذا مما لا يمكن دفعه وحده فلا نطق بالشرعية الكاملة الفاضل المستطاع
لمصالح العباد في المعاش والمعاد انها مثل هذا الحق وتضيق مع ظهور ادلته وقوتها وتغلبه مع الدليل الذي هو من ذلك **وقل روي**
ابو داود في سننه في قضية اليه يبين للذين زنيا فلما شهدوا رجة من اليه في علمها امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجمهم واودعهم حكم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة الامة الواحدة على فعل نفسها او هو يضمن شهادة العبد وقد حكى الامام احمد عن انس بن مالك اجماع
الصحابة على شهادته فقال ما علمت احدا ردة بشهادة العبد وهذا هو الصواب فانه اذا قبلت شهادته على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حكم
يلزم الامة فلا نطق لقبول شهادته على واحد من الامة في حكم جزئي اولى واخرى واذا قبلت شهادته على حكم الله ورسوله في الفروج والدلاء
والاموال في الفتوى فلا نطق لقبول شهادته على واحد من الناس اولى واخرى كيف وهو داخل في قوله واشهد واذا في حد منكروا فانه متا
هو عدل وقد عدله النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله يحل هذا العلم من كل خلف عدوله وعدلته الامة في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم والفتوى وهو من رجالنا فيدخل في قوله واستشهدوا بشهيدين من رجالكم وهو مسلم فيدخل في قول عمر بن الخطاب المسلمين
عدول بعضهم على بعض وهو صادق فيجب العمل بخبره وان لا يرد فان الشريعة لا تزجر الصادق بل تعجل به وليس بفاسق فلا يجب التعنت
في خبره وشهادته وهذا اكل من قامة رجة الله وعنايته بعباده واكمال دينهم واثبات نعمته عليهم بشر يبعثه لتلاصيح حقوق الله وحق
عباده مع ظهور الحق بشهادة الصادق لكن اذا امكن حفظ الحقوق باعلى الطريقين فهو اولى كما امر بالكتاب الشهير لانه ابلغ في حفظ الحقوق
فان قيل امر الاموال اسهل فانه يحكم فيها بالانكول وباليامين المردود وبالشاهد واليمين بخلاف الرجعة والطلاق قيل هذا فيه نزاع والحجة
انما تكون بنص او اجماع واما الشاهد واليمين فالحديث الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالنكاح
واليامين ليس فيه انه في الاموال وانما هو قول عمر بن دينار ولو كان مرفوعا عن ابن عباس فليس فيه اختصاص الحكم بدينك في الاموال وحدها
فانه لم يخبر عن شرع عام شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاموال وكذلك سائر ما روي من حكمه بدينك انما هو في قضايا معينة
قضى فيها شاهد ويمين وهذا كما لا يدل على اختصاص حكمه بتلك القضايا لا يقتضي اختصاصه بالاموال كما انه اذا حكم بدينك في الدين لم يدل
على ان الاعيان تليست كذلك بل هذا يحتاج الى تقييد لما في نظره ما حكم لاجله ان وجد في غير محل حكمه عدى اليه وفي حديث عمر بن شعيب
عن ابيهم حتى جرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة اذا اقامت شاهدا واحدا على الطلاق فان حلف الزوج انه لم يطلق لم يقض عليه
وان لم يحلف حلفت المرأة ويقضى عليه وقد اجمعت الامة الاربعة والفتية قاطبة بضعيفة عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ولا يعرف
اشء الفتوى الا من احتاج اليها واجتبرها وانما طعن فيها من لم يتجمل بعبادة الفتوة والفتوى على حاتم البستي وابن خزيمة وغيرها وفي هذه
الحكومة انه يقضى في الطلاق بشاهد وما يقيم مقام شاهد اخر من النكول بين المرأة بخلاف ما اذا اقامت شاهدا واحدا وحلف الزوج
انه لم يطلق فيبين الزوج عارضته بشهادة الشاهد وترجم جائته يكون الاصل معه واما اذا انكح الزوج فانه يجعل نكول مع يمين المرأة كشاهدا
اخر ولكن هذا لم يقض بالشاهد ويمين المرأة ^{انما} لان الرجل علم بنفسه هل طلق ام لا وهو اعظم ما وقع منه فاذا انكح وقام للشاهد الواحد

وحلفت المرأة كان ذلك دليلا ظاهرا جازعا على صدق المرأة **فان قيل** ففي الاموال اذا قام شاهد واحد وحلف للمدعى حكم له ولا تعذر اليقين على المدعى عليه وفي حديث عمر بن الخطاب اذا شهد الشاهد الواحد وحلف الزوج انهم يطلق لم يحكم عليه **قيل** هذا من قام حكمة هذه الشريعة وجعلت ان الزوج لما كان اعلم بنفسه هل طلق ام لا وكان احتظما وقع منه واعتقل له والعلم بيئته وقد يكون تكلم بلفظ مجمل او بلفظ يقيد الشاهد طلاقا وليس بطلاق والشاهد يشهد بما سمع والزوج اعلم بقصد ومراعاة جعل الشارع عين الزوج معارضة لمهادة الشاهد الواحد ويقوى جانبه الاجملي واستصحاب النكاح فكان الظن المستفاد من ذلك اقوى من الظن المستفاد من مجرد الشاهد الواحد فاذا انحل قوي الا في صدق الشاهد فتقوم ما في جانب الزوج فنقاه الشارع بين المرأة فاذا حلفت مع شاهد واحد وكول الزوج قري جانبه ما جاز فلا شيء احسن ابين ولا اعدل من هذه الحكومة واما المال للمشهود فان المدعى اذا قال اقرضته او بيعته او اعترى او قال عصبني او اخذت ذلك هذا الامر لا يختص بمعرفة المطلوب ولا يتعلق بيئته وقصده وليس مع المدعى عليه من شواهد صدقه ما مع الزوج من بقاء عصمة النكاح وانما معجزة براءة الذمة وقد عهد كثرة اشتغالها بالمعاملات فتوى الشاهد الواحد والتكول وعين الطالب على بغيره فحكم له في كل ما يبره حكمة الشارع وان يقضى بالبينة التي يتبين الحق وهي الدليل الذي يدل عليه والشاهد الذي يشهد به يتجسس الامكان بالحق ان الشاهد لو افاظه صدر حكم بشهادته وحده وقد اجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الشاهد الواحد لا في قيادة بقتل المشرك وفتح اليه سبيله بشهادته وحده ولم يحلف ابا قتادة فجعله بينة تامة واجاز شهادة خزيمة بن ثابت وحده بمدايعة للاعرابي وجعل شهادته بشهادتين لما استندت الى تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة للضمة تصديقه في كل ما يجزى به فاذا شهد المسلمون بانهم صادق في خبره عز الله ضميرهم الاول يشهدون انه صادق عن رجل من امته ولهذا كان من تراجم بعض الآية على صحتها الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا عرف **صدقه فصل** والذي جاء به الشرع ان اليمين تشرع من جهة اقوى للتداعيين فاي الخصم من ترجح جانبه جعلت اليمين من جهة وهذا مذهب الجمهور كاهل المدينة وضميمة الحديث كالا امام احمد والشافعي ومالك وغيرهم واما اهل العراق فلا يثبتون الا المدعى عليه وحده فلا يجعلون اليمين الا من جانبه فقط وهذا قول ابي حنيفة واصحابه والجمهور يقولون قد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قضى بالشاهد واليمين وثبت عنه انه عرض الايمان في القسامة على المدعين اولاد فلما ابوا جعلها من جانب المدعى عليهم وقد جعل الله سبحانه ايمان اللعان من جانب الزوج اولا فاذا انكحت المرأة عن معارضة ايمانها بما عاينها وجب عليها العذاب بالحد وهو العذاب المذكور في قوله تعالى عذابي مما طائفة من المؤمنين فان المدعى لما ترجح جانبه بالشاهد الواحد شرعت اليمين من جهة ذلك واولية الدم ترجح جانبه بالثبوت عن اليمين من جهة ذلك واكدت بالعدد تعظيم الخطر النفس كذلك الزوج في اللعان جانبه ارجح من جانب المرأة قطعا فان اقدمه على التلافة فرأى ربه بها بالفاحشة على رؤس الاشهاد وقهر بعض نفسه لعقوبة الدنيا والآخرة وفضيحه اهلها ونفسه على رؤس الاشهاد فاما يابا به طمطم العقاب وتنفذ عنه نفوسهم لولا ان الرخصة اضطرته عاراه وقيضه منها الى ذلك فحجابه اقوى من جانب المرأة قطعا شرعت اليمين من جانبه ولهذا كان القتل في القسامة واللعان وهو قول اهل المدينة فاما فقهاء العراق فلا يقتلون الا بهن اولا ولا يثبت اواحد يقتل بالقسامة دون اللعان والشافعي يقتل باللعان دون القسامة وليس بشيء من هذا ما يعرض الحديث الصحيح وهو قول صلى الله عليه وآله وسلم لو يعطى الناس بدعواه لم ادعى قوم دماء قوم ومالهم ولكن اليمين على المدعى عليه فان هذا اذا لم يكن مع المدعى الا مجرد الدعوى فانه لا يقضى له بخير الدعوى فاما اذا ترجح جانبه بشاهد ولو لم يقر ولم يقض له بحجج دعواه بل بالشاهد للجمع من ترجيح جانبه ومن اليمين وقدره سليمان بن داود عليه السلام لاحكام المراتين بالولد ليرجح جانبها بالشفقة على الولد وايضا لو احميا ترويض اخرى بقتله ولم يلتفت الى اقرارها الاخرى به وقولها هو انهما ولهذا كان من تراجم الامة على هذا الحديث التوسعة للحاكم ان يقول للشيء الذي لا يفعله افضل ليستبين به الحق ثم ترجع عليه بغير اخرى احسن من هذه وافقه فقال الحكم خلاف ما يعتزم به المحكوم له اذا تبين للحاكم ان الحق غير ما اعترف به فحكمه يكون فم لا يثبت

من النصوص استنباط الاحكام التي تشهد العقول والفظن بها منها ولعمري ان هذا هو العلم النافع لا الخرس الزاير وتجب الفطن فان قيل ففي القسامة تقبل مجرد ايمان المدعين ولا تجعل بيان المدعى عليهم بعد ايمانهم دافعة للقتل وفي اللعان ليس كذلك بل اذ حلف الزوج مكنت المرأة ان تدفع عن نفسها بايمانها ولم تقبل مجرد ايمان الزوج فالفرق قيل هذا من كمال الشريعة وقام عرها ومحاسنها فان المحلوف عليه في القسامة حتى لا يذمي وهو استحقاق الدم وقد جعلت الايمان للمكرمة بيعة تامة مع اللوث فاذا قامت البيعة لم يلتفت الى ايمان المدعى عليه وفي اللعان المحلوف عليه حتى لله وهو حر الزنا ولم يشهد به اربعة شهود وانما جعل الزوج ان يحلف ايماناً مكررة ومؤكدة باللعنة انما جنت على فراشه وافسدت فليس له شاهد الا نفسه وهي شهادة ضعيفة فكنت المرأة ان تعارضها بايمان مكررة مثلها فاذا حلفت ولم تعارضها صارت ايمان الزوج مع نكولها بيعة قوية لا معارض لها ولهذا كانت الايمان اربعة لتقوم مقام الشهود الاربعة واكدت بالخامسة هي الدعاء على نفسه باللعنة ان كان كاذباً ففي القسامة جعل اللوث وهو الامانة الظاهرة الدالة على ان المدعى عليهم قبلوا شاهد وصدت المحسنين عينا شاهد اخر وفي اللعان جعلت ايمان الزوج كشاهد وتكولها كشاهد اخر والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الشقوق البتة على شهادة ذكرين لاقى المرأة ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في المحرود بل قد حذا الخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم في الزنا بالحبيل وفي الخمر بالرائحة والقى وكذلك اذا وجرا سرق عند المسار وكان اولى بأحد من ظهور الحبيل والرائحة في الخمر وكل ما يمكن ان يقال في ظهور المشرق اصح ان يقال في الحبيل والرائحة بل اولى فان الشبهة التي تعرض في الحبيل من الاكراه وطول الشبهة وفي الرائحة لا يعرض مثلها في ظهور العين المسروقة والخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم لم يلتفتوا الى هذه الشبهة التي تجوز غلط الشاهد وهمه وكذلك اظهرتها بكثير فلو عطل الحبيل ما كان تقطيعه بالشبهة التي تكسر شهادة الشاهدين اولى فهذا اعرض الفقه والاعتبار ومصالح العباد وهو من اعظم الادلة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد وحكمة الرب وشرعه وان التفاوت الذي بين اقوالهم واقوال من بعدهم كالنفاوت الذي بين القائلين والمقصود ان الشاهد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يخرجه العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل وضع اخبر به كما قبل شهادته لا في قيادة بالقتيل وقيل شهادة خزيمة وحده وقبل شهادة الاعراب وحده على رايته هلال رمضان وقبل شهادة الامام السواد وحدها على الرضا عنه وقبل خبر تميم وحده وهو خبر عن امر حصى شاهدة ورأه فقبله ورواه عنه ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلامهم ما عن امر مستند الى الحسن والمشاهدة فتميزت بهما رآه وعائنه واخبر به النبي صلى الله عليه واله وسلم فصدقه وقبل خبره فاي فرق بين ان تشهد العدل الواحد على امر رآه وعائنه بتعلق تشهد له وعليه وبين ان يخبر بما رآه وعائنه ما يتعلق بالعموم وقراهم المسلمون على قبول اذ ان المؤمن الواحد وهو شهادة منه بدخول الوقت وخبر عنه يتعلق بالخبر وغيره وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم شرعي نعم المستفتي وغيره **وغيره**

المسئلة ان لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب الفعل وحفظ الحق الامر بالتعدد في جانب الحكم والاثبات فالحبر الصادق لا تأتي الشريعة برده ابراً وقد رخص الله في كتابه من كذب بالحق ورد الخبر الصادق تكذيب بالحق وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا ما هو مثلها او اقوى منها والله سبحانه لم يأمر بخر الفاسق بل بالتنبيه والتبيين فان ظهرت الادلة على صدقه قبل خبره وان ظهرت الادلة على كذبه رده خبره وان لم يتبين واحد من الامرين وقف خبره وقد قبل النبي صلى الله عليه واله وسلم خبر الركب المشرك الذي استأجر ليلته على طريق المدينة في هجرة لما ظهر له صدقه وامانته فعلى المسلم ان يتبع هدى النبي صلى الله عليه واله وسلم في قبول الحق ممن جاء به من وحد وحبيب وبغض وبر وفاجر ويرد الباطل على من قاله كاثماً من كان قال عبد الله بن صالح ثنا الليث بن سعد عن ابن عجر عن ابن شهاب ان معاذ بن جبل كان يقول في مجلسه كل يوم فلما يخطئه ان يقول لك الله حكم فتنط هلك المرتابون ان وراءكم فتناً يكثر فيها المال ويفترق فيها القرن حتى يقره للؤمن والمناق والمراة والصبوي السود والاحمر فوسك احدهم ان يقول شرأت القرآن فما اظن

الى الصلح بين الطائفتين في الدماء فقال وان طائفتين من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما وذب الزوجين الى الصلح عند التقاتل
 في حقهما فقال وان امرأة خافت من بعلها اشوقا او عراضا فلا جناح عليهم ان يمتصحا بينهما صلحا والصلح خير وقال تعالى لا خير
 كثير من نجواهم الا من امر بهدية او معروف او اضلح بين الناس الصلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين بني عوف بن عوف لما وقع بينهم
 ولما تنازع كعب بن مالك وابن ابي حرم في ديرة ابن ابي حرم الصلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين والده وسلم بين بني عوف بن عوف لما وقع بينهم
 غيرهم بقضاء الشطر وقال لرجلين اختصما عنده اذ هما فاقصما ثم تقصيا الحق ثم استهما ثم ليحل كل منهما صاحبه وقال من كانت عنده
 مظلمة لاختيه من عرض او شيء فليتحلله منه البقي قبل ان لا يكون دينار ولا درهم وان كان له عمل صالح اخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن
 له حسبات اخذ من سيئات صاحبه فجل عليه وجوز في ذم العمد ان ياخذ اولياء القتيل ما هو نحو عليه ولما استشهد عبد الله بن
 حرام الا نصارى والدجاهر وكان عليه دين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عزما ان يقبلوا ثم خاضه ويحللوا اياه وقال عطاء عن
 ابن عباس انه كان لا يرى بأسا بالخارجة بمعنى الصلح في الميراث وسميت الخارجة لان الوارث يعطى ما يصالح عليه ويخرج نفسه من
 وصوحت امرأة عبد الرحمن بن عوف من نصيبها من ربع الثمن على ثمانين الفا **وقد روى** مسعر عن اذهر عن عمار قال قال
 عمر ودوا الخصى حتى يصطلي فان فصل القضاء يحدث بين القوم الضعفاء وقال عمر ايضا ردوا الخصى لعاصم بن بصطلي فاذا اراد الصلح
 واقل الخيانة وقال عمر ايضا ردوا الخصى اذ كانت بينهم قرابة فان فصل القضاء يورث بينهم الشنآن **فضل** والحقوق فوعان حق
 الله وحق الادب في لا مدخل للصلح فيه كالحرد والركوات والكفارات ونحوها واما الصلح بين العبد وبين ربه في اقامتها لا في اهلها
 ولهذا لا يقبل بالحدود واذا بلغت السلطان فلعن الله الشافع والمشفع واما حقوق الاذميين فهي التي تقبل الصلح والاستسقاط والمعاضة
 عليها والصلح العادل هو الذي امر الله به ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم كما قال فاصلحوا بينهم بالعدل والصلح الجائر هو الظلم بعينه
 وكثير من الناس لا يعتمد العدل في الظلم بل يظلم صليحا ظالما جائرا فيصالح بين الغريمين على دون الطيف من حق احدهما والنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صلح بين كعب بن عجرة وصالح اعداء الصلح فامروا ياخذن الشطر ويدع الشطر كذلك لما عزم على طلاق
 سودة رضيت بان تهب له ليلتها وتبقى على حقها من النفقة والكسوة فهذا العدل الصلح فان سبها انه اباح للرجل ان يطلق زوجته و
 يستبدل بها غيرها فاذا رضيت بترك بعض حقها واخذ بعضه وان يمسكها كان هذا من الصلح العادل وكذلك ارشد الخصى في الله
 كانت بينهما الموارث بان يتوخيا الحق بحسب الامكان ثم يجل كل منهما صاحبه وقد امر الله سبحانه بالاصلاح بين الطائفتين المقتتلتين
 اولا فان دعوا احداهما الى الاخرى فحينئذ امر بقتال الباغية لا بالصلح فانها ظالمة ففي الاصلاح مع ظالمها هضم حتى الطائفة المظلمة
 وكثير من الظلمة للمصلحين بصلح بين القادر الظالم والخصم الضعيف المظلوم بما يرضى به القادر صاحب الجاه ويكون له فيه المخطو
 يكون الانعاض الحيف فيه على الضعيف ويظن انه قد اصلح ولا يمكن المظلوم من اخذ حقه وهذا اظلم بل يمكن المظلوم من استيفاء
 حقه ثم يطلب اليه برضا ان يترك بعض حقه بغير حجة او لصلح الجاه ولا يشبهه بالا كراهة للاخر بالمحابة ونحوها **فصل** والصلح
 الذي يحل الحرام ويحرم الحلال كالصلح الذي يتضمن تحريم بضع حلال او حل بضع حرام او ارقاق جوارق ونسب او ولا عن عمل الى عمل
 او اكل ربا او اسقاط واجب او تعطيل حل وظلمة ثالث وما اشبه ذلك فكل هذا صلح جائر مردود فالصلح الجائر بين المسلمين هو الذي
 يعقل فيه رضو الله سبحانه ورضي الخصمين فهذا العدل الصلح واحقه وهو يعتمد العدل فيكون المصلح عالما بالواقعة عارفا
 بالواجب قاصدا للعدل فدرجة هذا الفضل من درجة الصائم القائم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا انبئكم بافضل من درجة
 الصائم والقائم قالوا بلى يا رسول الله قال صلاح ذات البين فان فساد ذات البين هي الحالفة اما اني لا اقول بخلق الشعر ولكن بخلق
 الدين وقد جهل في اثر الصلح بين الناس فان الله بهم بين المؤمنين يوم القيمة وقد قال تعالى اما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين

مشهور معه في تلك العقوبة فليس كذلك بل هو متهم معد في الحياطة ومع ذلك فلا يوجب ذلك البطاها ولهذا الواسع في مرض موثق ولم يجابه له
 يبطل البيوع ولو جابه بطل في قدر الحياطة فعلق البطاها بالثمة لا بمظنتها **قالوا** واما قل صلى الله عليه وآله وسلم انت وما لك لا بيك فانه
 شهادة الا لا يبيها فان الاب ليس هو وما له لا يبي ولا يدين الحديث على قبول شهادة احدى الاخر والذى دل عليه الحديث اكثر من ادعينا لا يقبل
 به بل عندهم ان مال الابن لا يبي حقيقته وحكم الاب لا يملك عليه منه شيء والذى لم يدين عليه الحديث حلقه في اياه والذى دل عليه لم تقبلوا به
 ونحن نتلقى احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلها بالقبول والتسليم ونستعملها في وجوبها ولو دل قوله انت وما لك لا بيك
 على ان لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولد له فكنا اول اذهب الى ذلك وما سبقه في الآية فليس هو منهم الدلالة والامر في الحديث ليس الملك
 قطعاً واكثرهم يقول ولا الاباحة اذ لا يبيح مال الابن لابيه ولهذا فرق بعض السلف فقال تقبل شهادة الابن لا يبيها ولا تقبل شهادة الاب لا يبيها
 وهو اصل الروايتين عن الحسن والشعير ونص عليه احمد في رواية عنه ومن يقول هي الاباحة اسعد بالحديث ولا تقطعت فاندتموه ولا تله
 ولا يلزم من اباحة اخيه ما شاء من ماله ان لا تقبل شهادة ابيه بحال مع القطع او ظني التمسك بالثمة كالوشعير لا ينكر اوجه او ماله لتحققه به
 ثمة قالوا واما كون لا يعطى من زكوة ولا يقاد به ولا يحصى به ولا يثبت له ذمت دين ولا يحبس به فلا يستدل انما يكون لهما ثبت بنحو اوجه
 وليس معكم شيء من ذلك فهذه مسائل نزع لا مسائل اجماع ولو سلطت الحكر فيها او في بعضها لم يلزم منه عدم قبول شهادة احدى الاخرين
 تنفي الثمة ولا تدر في قبول الشهادة وجريان القصاص وشيئ الدين له وذمته لا عقاب ولا شرعاً فن تلك الاحكام اقضت بالابوة التي تنفع
 من مسائل الاجماع في حداد براداد منه وحسنه برينه فان نصب ابوه باؤ ذلك وقبحه ركوز في فطر الناس وماراه المسلمون حسناً فهو على
 حسن وماراه قبيحاً فمن عند الله قيم واما الشهادة فهي خير بعد الصدق والعدالة فاذا كان الخبر به صادراً مبرئاً في العدل غير متهم في الكتمان
 فليس قبول قوله قبيحاً عند المسلمين ولا تاذ الشريعة بر خير للخبريه واجنامه قالوا او الشريعة منها على تصديق الصداق وقبول خبره وتكرارها
 والتوقف في خبر الفاسق المتهم فهو لا تدر حقا ولا تقبل باطلا قالوا واما حديث عائشة فلو ثبت لم يكن فيه دليل فانه لا يدل على عدم قبول
 شهادة المنه في قرابته او ذى ولا يدر ونحوه لا تقبل شهادته اذا ظهرت ثمة ثم من ادعوا لا يقولون بالحديث فانهم لا يدر من شهادة كل قرابة
 والحديث ليس فيه تخصيص لقرابة الا بالاب والابن وانما فيه تعليل المنع بجهة القرابة الغنية وصف الثمة وخصصتم وصف القرابة بغير منها
 فكنا نحن اسعد بالحديث منكم وبالله التوفيق وقد قال محمد بن الحكر ان اصحاب مالك يحرمون شهادة الاب والابن والاخ والزوج ولا رجعة على منكر
 فلا نأكل بحديثهم ان فلا نأكله لان الذي يوكل لا يمتان عليه في شيء واما شهادة الاخ لا يبيها فالحديث يحيزونها وهو الذي في الخبرين
 من حديثين القسم عن مالك ان الابن تكون في حيا له وقال بعض المالكية لا تجوز الاعل شرط ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم هو ان يكون مبرئاً في
 العدالة وقال بعضهم اذ لم تناله صلته وقال الشيباني في السير دوز الكثير فاكان مبرئاً لجان في الكشف قال بعضهم تقبل مطلقاً الا فيما
 تصح فيه الثمة مثل الزني بل له بما يكسبه به الشاهد ثم قاجاها **والصحيح** ان تقبل شهادة الابن لا يبيها ولا يبيها الاب لا يبيها فاما ثمة فيه ونص
 عليه احمد فعنه في المسئلة ثلاث روايات المنع والقبول فيما لا ثمة فيه والتفريق بين شهادة الابن لا يبيها فتقبل وشهادة الاب لا يبيها فلا تقبل
 واختار ابن المنذر القبول لا لاجنبه واما شهادة احدى من اهل الآخر فصاحبها واحد على قولها وقد دل عليه القران في قوله تعالى كونوا قرامين
 بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقرابين وقد حكى بعض اصحاب احمد عنه رواية ثانية انها لا تقبل قال صاحب الغفر لم
 اجل في الجامع يعجز جامع الحلال خلافاً عن احمد انها لا تقبل وقال بعض الشافعية لا تقبل شهادة الابن لا يبيها وفيها من لا يدر في قولهم
 لا يقبل بقتله ولا يحل بقره وهذا قياس ضعيف جداً فان الحكر والقتل في حصة المنع لكونه المستحق هو الدين وهذا المستحق اجنبه وتمايز
 على ان احتمال الثمة بين الولد والوالد لا يمنع قبول الشهادة ان شهادة الوارث لمورد جائرة بالمال وضيق ومعلوم ان طرق الثمة اليه مثل
 تطرق الى الولد والوالد وكذلك شهادة الابن على ابيه ما يلاقى ضرورة انها حكمة مع انها شهادة لا يدر ويتفرع عنها من الميراث ويجعلها

فصل وقوله

وجهر الزور ولم ترد حجة الشهادة باحتمال التهمة فتمادة الولد لو ولد وعكسه بحيث لا تهمة هناك انما بالقبول وهذا هو القول المنزني
 الله به وبالله التوفيق **فصل وقوله** الا يجزيك عليه شهادة زور بعدل على الزور الواحدة من شهادة الزور فتستقل به الشهادة وقوله
 الله سبحانه في كتابه بين الاشرار وقول الزور وقال تعالى واجتنبوا قول الزور وخلفاء الله غير مشركين به وفي الصحيحين ايضاً عن النبي صلى
 عليه وآله وسلم، الا انبئكم باكبر الكبائر قلنا بلى يا رسول الله قال للشرك بالله ثم عقوق الوالدين وكل من مكنا ففسد ثم قال لا وقول الزور
 الا وقول الزور فما زال يكره ما حتى قلنا ايته سكنت وفي الصحيحين عن انس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكبر الكبائر الاشرار لا شرك بالله و
 قتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور ولا خلاف بين المسلمين ان شهادة الزور من الكبائر واشتد في الفقهاء في الكذب في غير الشهادة حل
 من الصغائر او من الكبائر حتى يقولونها وايتان عن الامام احمد بن حنبل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل الا اذنا من الكبائر بان الله سبحانه جعل في
 كتابه من صفات شر البرية وهم الكفار والمنافقون فلم يصف به الا كافراً او منافقاً وجعل على اهل النار وشعارهم وجعل الصدق على اهل الجنة
 وشعارهم وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فانه يوصل الى البر وان البر يوصل الى
 الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً واياكم والكذب والكذب يوصل الى الفجور ولا الفجور يوصل الى النار وان الرجل يكذب
 حتى يكتب عند الله كذاباً وفي الصحيحين مرفوعاً ايضاً ان المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا اوعده خلف واذا اؤتمن خان وقال حمزة بن ابي عبد الله
 ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان خلق ابغض الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من الكذب ولقد كان الرجل يكذب
 عند الكذبة فما انزال في نفسه حتى يعلم انه قد احدث منها ثوبه وقال مروان الطاطمي ثنا حماد بن عمار ثنا ايوب عن ابن ابي مليكة عن عائشة
 قالت ما كان شئ ابغض الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الكذب وما كبر على احد كذباً فرجع اليه ما كان حتى يعرض منه ثوبه حتى
 حسروا له المحاكم في المستدرج من طريق ابن وهب عن حماد بن مسلم عن ايوب عن ابن سيرين عن عائشة رضي الله عنها وتوفي عبد الله
 عن معمر بن موهب بن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابطل شهادة رجل في كذبه كذبها وهو مرسلة وقد اخرجها احمد في احتكاك
 الروايتين عنه وقال قيس بن ابي حازم سمعت ابا بكر الصديق رضي الله عنه يقول ياكم والكذب فان الكذب مجانبك ايمان يترك موقفاً
 ومرفوعاً وتروى شعبة عن مسلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد عن ابيه قال لما سار يطعم على كل طبيعة غير الخيالة والكذب ويرد مرفوعاً ايضاً
 وفي المسند والترمذي من حديث خزيمة بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى جلع الصبر فلما انصرف قام قائماً
 قال عدلت شهادة الزور والشرك بالله ثلاث مرار ثم تلا هذه الآية فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وخلفاء الله غير مشركين
 به وفي المسند من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بين بيني وبين الساعة تسليم الخاضعة وفشوا التجار حتى تقع
 المرأة وزوجها على التجارة وقطع الارحام وشهادة الزور وكما ان شهادة الحق وقال الحسن بن زياد اللؤلؤي ثنا ابو حنيفة قال كنا عند محارب بن
 دثار فقدم اليه رجلان فادعى احدهما على الاخر ما لا يخفى المدعى عليه فساله البيهقي فجاء رجل فشهد عليه فقال للمدعى عليه لا والله
 الذي لا اله الا هو ما شهد على بحق وما علمت الا حراماً غير هذه الزلة فانه فعل هذا الحقد كان في قلبه على وكان محارب مستأثراً
 جالساً ثم قال ياذا الرجل سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لياتين على الناس يوم تشيب في الولدان
 وتضع المحرمات في بطونهم وتضرب الطير يادنا بها وتضع ما في بطونهم من شدة ذلك اليوم ولا ذنب عليها وان شاهر الزور لا تنار قداه
 على الارض حتى يقذف به في النار فان كنت شهيدت بحق فائق الله واقم على شهادتك وان كنت شهيدت بباطل فاتق الله وعتد اسن
 اخبر من ذلك الباب قال عبد الملك بن عمار كنت في مجلس عمار بن دينار وهو في قضائهم حتى تقدم اليه رجلان فادعى احدهما على الاخر
 فأنكره فقال لك بينة فقال نعم ادع فلانا فقال ادر على عليه انا لله وانا اليه راجعون والله اني شهد على ابي شهد زور وقلت من سألني عنه
 لا زكيت فاجاء الشاهد قال محارب بن دينار حدثني عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الطير لتضرب بمن اقرها

وتقدمت ما في حواصلها وتحركت اذناها من حول يوم القيمة وان شاهد الزور لا تقارن ما على الارض حتى يقذف به في النار ثم قال للرجل
 بما تشهد قال كنت اشهدت على شهادة وقد نسبتهما اليهم فأتذكرها فانصرف ولم يشهد عليه بشئ ورواه ابو يعلى الموصلي في مسنده فقال ثنا محمد بن
 بكر ثنا زعفران بن علي قال كنت عند محارب بن دثار فاختصم اليه رجلان فشهد عليهما شاهد فقال الرجل لقد شهد علي بزور ولاث
 سئلت عنه لئلا يكون وكان محارب متكئا فجلس ثم قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزول قدمي
 شاهد الزور من مكانه حتى يوجب الله له النار والحديث طرق في العار **فصل** واقرى الاسانيد في الشهادة والفتيا والرواية الكذب لا يتم
 فساد في نفس الله الشهادة والفتيا والرواية فهو بمثابة شهادة الاصح على رؤية الهلال وشهادة الاصح ان لا يسمع على اقرار المقر فان اللسان لا يسمع
 بمنزلة العضو المتحرك فلو تعطل لشفعه بل هو شرط منه فشهد ما في المرء لسانا كذب ولهذا يجعل الله سبحانه شعاير الكاذب عليه بهيمة البقرة وشعاير الكاذب
 على رسول سواد وجوههم والكذب له تأثير عظيم في سواد الوجه ويكسوه برقعاً من المقت يراه كل صاعد ونسبها الكاذب في وجهه يتأكد عليه من
 له عينان والصادق يرى قه الله حلاوة ومهاجرة فمن رآها به واجب والكاذب يتركها عذراً ومقتاً فمن رآه مقتداً واخترق وبالله التوفيق
فصل وقول امير المؤمنين رضي الله عنه في كتابه او مخلوذاً في حدي المراد به القاذف اذا حصل للقذف لم تقبل شهادته بعد ذلك وهذا
 متفق عليه بين الامة قبل التوبة والقذف فيه وآما اذا تاب فبقول شهادته قولان مشهوران للعلماء اחדها لا تقبل وهو قول ابي حنيفة
 واحمد به واهل المراق والثاني تقبل وهو قول الشافعي واحمد ومالك وقال ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابي عيسى اس شهادته الفاسق لا
 تجوز وان تاب وقال القاضى اسمعيل ثنا ابو الوليد ثنا قيس بن سالم عن قيس بن عاصم قال كان ابو بكر اذا اراه رجلاً يشهد قال اشهد
 عديراً فان المسلمين قد تشقوا وهذا ثابت عن مجاهد وعكرمة والحسن ومسلم والشافعي في احدى الروايتين عنهم وهو قول شريح **واحد**
 ارباب هذا القول بان الله سبحانه ابد المنع من قبول شهادتهم بقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وحكم عليهم بالعسق ثم استثنى المتأتمنين
 من الفاسقين وفي المنع من قبول الشهادة على اطلاقه وتأييده قالوا وقد روى ابو جعفر الرازي عن ادم بن خالد عن عمر بن شعيب عن ابيه
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا حن ولا حن في الاسلام ولا حن في ولا ذي غم على اخيه وله
 طرق للحكم ورواه ابن ماجه من طريق عجاج بن اطاة عن عمر ورواه البيهقي من طريق المشي بن الصبيح عن عمر وقالوا وروى يزيد بن
 ابي زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة ترفضه لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا حن ولا حن ولا ذي غم ولا حن ولا حن عليه
 شهادة زور ولا ظن في ولاه وقرأ ابنه وروى عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سداق الواو لان المنع من قبول شهادته
 جعل من عام عقوبته وهذا لا يربط المنع الا بعد الحن فلو قذف ولم يجد من حرم شهادته ومعلوم ان الحن انما اذاه طهرته ونخف عنه اثم القذف او
 رفضه فهو بعد الحن خير منه قبله ومع هذا فانما ترفض شهادته بعد الحن فرفضه عام عقوبته وحرمه ومكان من الحن ورواه ما فانه لا يقطع بالتوبة و
 طعن الروايات القاذف لم تمنع توبته اقامة الحن عليه فكل من اتى شهادته وقال سعيد بن جبير تقبل قوته فيما بينه وبين الله من العذاب العظيم ولا تقبل
 شهادته وقال شريح لا تجوز شهادته ابداً وقوته فيما بينه وبينه **وسر المسئلة** ان زعم شهادته جعل عقوبته هذا الذنب فلا يسقط كما حلف
 الاخرى واللفظ للشافعي وايتنا في سياق الكلام على اول الكلام واخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه الا ان يفرق بين ذلك واثبات ابي حنيفة
 قال سمعت الزهري يقول نعم اهل العراق ان شهادة الحن ولا تجوز واشهد لا خبر في فلان ان ابن عمر قال لا يكره تب اقبل شهادته قال سفيان
 نسب اسم الذي حدث الزهري فلما قلنا سالت من حضر فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت لسفيان فهل شككت فيما قال قال لا ولا
 سعيد غير مثلك قال الشافعي وكثيراً ما سمعته يحدث فيمنع سعيد وكثيراً ما سمعته يقول عن سعيد انشاء الله واخبرني من اتق به من اهل الحديث
 عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان عمر بن الخطاب الثلاثة استنابهم فخرج اثنتان فقبل شهادتهما وابي ابو بكر ان يرجع فرفض شهادته ورواه سليمان بن كثير
 عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر قال لا يكره وشبل وناقم من تاب منكروا قبل شهادته وقال عبد الرزاق ثنا محمد بن فضال عن ابراهيم بن مسيرة

عن ابن السيب ان عمر قال للذين شهدوا على المغيرة توبوا لقبول شهادتهم اثنان والى ابو بكر ان يوجب فقال عمر لا يقبل شهادته
قالوا والاستثناء عائد على جميع ما تقدم سوى المحدف للمسلمين مجموع على انه لا يستعظم القاذف بالتوبة وقد قال ثمة اللغة ان الاستثناء
الماتقدم كله قال ابو عبيد في كتاب القضاء وجماعة اهل الحجاز ومكة على قبول شهادته واما اهل العراق فياخذون بالقول الاول ولا يقبل ابدا
وكلا الفريقين انما تاولوا القرآن فيما يرى والذين لا يقبلون ما يدينهون الى ان اللغة انقطع من عند قوله ولا تقبلوا لم شهادته ابدا انه استأنف فقال
واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فجعلوا الاستثناء من الفسق خاصة دون الشهادة واما الآخر وفتا واولان الكلام تيم بعضه بعضا على نسق
واحد فقال ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فانظم الاستثناء كل مكان قبله قال ابو عبيد وهذا عندك
هو القول المعقول ببلان من قال بركا اكثر وهو اصح في النظر ولا يكون القول بالشئ اكثر من الفعل وليس يختلف المسلمون في الزاني المجلود ان شهادته تقبل
اذا تاب **قالوا** واما ما ذكره عن ابن عباس فقد قال الشافعي بلغني عن ابن عباس ان ذلك لا يجزى شهادة القاذف اذا تاب وقال على بن ابي حمزة
في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ثم قال الا الذين تابوا فمن تاب اصله فشهادته وكتاب الله تقبل وقال شريك عن ابي بصير عن
الشعبي يقبل الله توبته ولا يقبلون شهادته وقال مطرف عند اذ فرغ من ضربيه فاكذب نفسه ورجع عن قوله قبلت شهادته قالوا واما تلك الاثبات
التي رويها فهي باضعة فانهم بنى في فائد غير معروف ورواه عن عمر قمان ثقات وضعفاء الفئات لم يذكر احد منهم او مجلودا في حد
واما ذكر الضعفاء كالمثني في الصباح وادم والحليم وحديث عائشة فيه يزيد وهو ضعيف ولو صححت الاحاديث لمحت على غير الثابت فلا الثابت
من الذنب كمن لا ذنب له وقد قبل شهادته بعد التوبة عمر وبن عباس ولا يعلمهما في الصحابة يخالف قالوا واعظم موانع الشهادة الكفر والسحر و
القتل وعقوق الوالدين والربا ولو تاب من هذه الاشياء قبلت شهادته اتفاقا فالتائب من القذف اول بالقول والواو ايجازية قتله من قذفه
قالوا والمحد يد راعنه عقوبة الآخرة وهو طهره له فان الحد ودطهره لاهلها فكيف تقبل شهادته اذا لم يتطهر بالحد ويراد طهره ما يكون فانه بالح
والتوبة قد يطهر طهره كاملا قالوا وارج الشهادة بالقذف انما هو مستند الى العلة التي ذكرها الله عقيب هذا الحكم وهي الفسق وقد ارتفع الفسق
بالتوبة وهو سبب الرد فيجب ارتفاع ما ترتب عليه وهو المنع قالوا والقاذف فاسق بقذفه حد او لم يحس فكيف تقبل شهادته في حال فسقه وتر
شهادته بعد زوال فسقه قالوا ولا عهد لنا في الشرعية بدين واحد اصلات ابان منه ويبقى اثر المترتب عليه من رج الشهادة وهل هذا الاخلاق
المعهود منها بخلاف قوله صلى الله عليه وآله وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وعند هذا فيقال توبته من القذف تنزله منزلة من لم
يقذف فيجب قبول شهادته او كما قالوا **قال المانعون القذف** متضمن للجناية على حق الله وحق الادعي وهو من اوفى الجرائم فاستغليظ
الخرور والشهادة من اقوى اسباب الضرر لما فيه من ايلام القلب الكناية للنفس اذ هو عزل كولا يترسانه الذي استطال به على عرض اخيه و
ابطال لسانه هو عقوبة في محل الجناية فان الجناية حصلت بلسانه فكان اول العقوبة فيه وقد رايانا الشارع قد اعتبر هذا حيث قطع بلسانه
فانه حد مشروع في محل الجناية ولا ينقض هذا بانه لم يجل عقوبة الزاني بقطع العضو الذي جنى لوجه احدها انه عضو حي مستور لا تراه العيون
فلا يحصل الاعتراف للقضي من الحد بقطعه الثاني ان ذلك يقتضي ابطال الالات التناسل انقطاع النوع الانسان الثالث ان لذة البدن جميعه
بالزنا كذات العضو المخصوص فالذي نال القذف من اللذة العامة ليس مثا نال الفرج ولهذا كان حد الحز على جميع البدن الرابع ان قطع هذا
العضو مفض الى الهلاك وغير العصب لا يستوجب جرميته الهلاك والمحصن انما يناسب جرميته اشتم القتلات ولا يناسبها قطع بعض اعضا
فاقرقا قالوا ولما قبل شهادته قبل الحد ورجحها بعد ما تقدم ان الشهادة جعل من تمام الحد وتحتله فهو كالصفة والعتمة المحد فلا يتقدم
عليه ولا اقامة الحد عليه يقتصر حاله عند الناس قتل جرمته وهو قبل اقامة الحد قاتل الحرمه غير مستهكما قالوا ولما التائب من الزنا والكفر
والقتل فانما قبلنا شهادته لا رد لها كان نتيجة الفسق وقد زال جلال مسئلتنا فانا قد بينا ان رد هان منته الحد فاقرقا **قال لقائلون**
تغليظ الزجر لضا بطاله وقد حصلت مصلحة الزجر بالحد وكذلك سائر الجرائم جعل الشارع مصلحة الزجر عليه بالحد والا فلا تطلق نساؤه ولا

الاولى في الامكان وجعل النشأة الاولى اصلاً والثانية فرعاً عليها وقاس حجة الاموات بعد الموت على حجة الارض بعد موته بالبنات وقاس الخلق المجرد الذي انكره اهل آله على خلق السموات والارض حمله من قياس احدى كمال جعل قياس النشأة الثانية على الاولى من قياس الاولى وقاس المخلوق بعد الموت على البقعة بعد النوم وقهر الهمثال وصرفها في الانواع المختلفة وكلها اقيسة عقلية ونبته بمعباده على حكم الشيء حكم مثله فان الامثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به وقد اشبه القرآن على بضعة واربعين مثلاً تضمن تشبيه الشيء بغيره والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى وتلك الامثال نضرب للناس ما يفتعلونها الا يعلمون فان القياس ضرب الامثال من خاصية العقل وقد جعل الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفرق بينهما والتفرق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما قالوا ومدرك الاستدلال جميعه على التسوية بين المتماثلين والتفرق بين المختلفين فانما استدلال بمعين على معين او بمعين على عام او بعام على معين او بعام على عام فلهذا الربعة هي مجاميع ضرورية الاستدلال بالاستدلال بالمعين على المعين هو الاستدلال بالملزوم على لازمه فكل ملزوم دليل على لازمه فان كان التنازع من الجانبين كان كل منهما دليلاً على الآخر ومدركاً له وهذا النوع ثلاثة اقسام احدها الاستدلال بالملزوم على الاثر والثاني الاستدلال بالاثار على الملزوم والاستدلال بالآخر فالاول كالاستدلال بالنار على المحرق والثاني كالاستدلال بالحرق على النار والثالث كالاستدلال بالحرق على الدخان ومدرك ذلك على التنازع والتسوية بين المتماثلين هو الاستدلال ببشوت احد الطرفين على الآخر وقياس الفرق هو استدلال بانتفاء احد الطرفين على انتفاء الآخر وانتفاء اللازم على انتفاء ملزومه فلو جاز التفرق بين المتماثلين لاستدراك الاستدلال وغلقت ابوابه قالوا وما الاستدلال بالمعين على المعين فلهذا الاستدلال بالمتماثلين اذ لو جاز الفرق لكان هذا المعين دليلاً على الآخر المتماثل المشترك بين الاخرين ومن هذا ادلة القرآن بتعذيب المعصين الذين عذبهم على كتابهم رسله وعصيان امره على ان هذا الحكم عام شامل على سائر سبلهم وانصف بصفتهم وهو سبحانه قد نبه عباده على نفس هذا الاستدلال وقد رتب هذا الموضوع الى العموم كما قال تعالى لعقوب اخبار من عقوبات الامم المذكورة لرسولهم وما حل بهم اكثارهم خيراً من اذلتهم امرهم براءة في الزبر فخذلوا عن تقديت الحكم الى من عد المذكورين بعموم العلة والافلوله يكن حكم الشيء حكم مثله لما رتب التعدية ولا تمت الحجة ومثل هذا قوله تعالى لعقوب اخبار عن عقوبة قوم عاد حين راوا العارض في السماء فقالوا ان هذا عارض ممطرنا فقال تعالى بل هو ما يستعجلونه يريد فيها كذاب الذين تدرك كل شيء بامر ربها فاصبح الاثر الامساكهم كمن لا يخبر القوم بالخيرين ثم قال ولقد سكتاهم فيها ان مكناك فيه وجعلنا له سمعاً وبصيراً واخذت في الغنى عنهم سمعهم ولا ابصارهم ولا اذنهم من شيء اذ كانوا ينجحون وبآيات الله وحاق بهم كآوابه يستمعون فتاملوا ولم يفتقدوا سمعاً فلهذا مكناك فيه كيف يحفل المعصين حكمهم حكمهم وانا اذا كنا قد اهلكناهم بمعصية ورسلاً ولم يدعهم من مآكنهم فيه من اسباب العيش فانتقم كل ذلك تسوية بين المتماثلين من ان هذا احضرت الله بعباده ومن ذلك قوله تعالى افلم يسيروا في الارض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم ثم لكانوا امثالها فخذلوا حكم الشيء حكم مثله وكذا كل موضع امر الله سبحانه فيه بالسيرة في الارض سواء كان السيرة المحمودة على الاقدام والذرائع السيرة المعنوية بالتفكير والاعتبار او كان اللفظ بهما وهو الصواب فانه يد على الاعتبار والحذر ان يحل بالخطاطين ما حل بالوليك ولهذا امر سبحانه اولي الابصار بالاعتبار ما حل بالمكن بين بكونه الحكم النظير حكم نظيره حتى تعذر العقول منه اليه ما حصل له اعتبار وقد نفى الله سبحانه عن حكمه وحكمته التسوية بين المختلفين في الحكم فقال تعالى افجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون فخذلوا هذا حكم باطل في لفظه والعقول لا تليق بنسبته اليه سبحانه وقال تعالى ام حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وقال تعالى ام يجعل الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ام يجعل المتقين كالفجار اذ لا تراه كيف ذكرنا العقول ونسبنا لفظها بما اوجع فيها من اعطاء النظير حكم نظيره وعدم التسوية بين الشيء ومخالفه في الحكم وكل هذا من الميزان الذي انزل الله مع كتابه وجعله قرينة ووزيرة فقال تعالى الذي انزل الكتاب بالحق والميزان وقال لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم

وكان لك الاموال والاكلا وتلك القوة والاموال والاواراد هي الخلافة فاستمتعوا بقوتهم واموالهم واكلاهم في الدنيا ونفس الاعمال التي عملوها
 بهذه القوة من الخلاق الذي استمتعوا به ولواواد وابدا لك الله ولادار الاخرة كان لهم خلاق في الاخرة فمتعهم بها اخذ حظوظهم العاجلة وهذا
 حال من لم يعمل الا الدنيا سواء كان عمله من جنس العبادات واغيرها ثم ذكر سبحانه حال الفروع فقال فاستمتعوا بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم
 بخلافهم فدل هذا على ان حكمهم وحكمهم وانما لهم ما نالههم لان حكم النظار حكم نظير ثم قال وحضرتك الذي خاضوا فضل الله كصفة لمصدا عند
 اي كالمخوض الذي خاضوا وقيل لموصوف عند و اي كخوض القوم الذي خاضوا وهو فاعل المخوض وقيل لك مصدا لية كاي كخوضهم وقيل
 في موضع الذين والمقصود انه سبحانه يجمع بين الاستمتاع بالخلاق وبين المخوض بالباطل لان فساد الذين اما ان يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم
 به وهو المخوض او يقع في العمل بخلاف الحق والصواب وهو الاستمتاع بالخلاق والاول البدع والثاني اتباع الحق وهذا انما اصل كل شر وفتنه وبلاؤه
 بما كذبت الرسل وعصى الرب ودخلت النار وحلت العقوبات فالاول من جهة الشبهات والثاني من جهة الشهوات وهذا كان السلف يقولون احذروا
 من الناس صنفين صاحب حق فتنته هوانه وصاحب نفاق عجبته دنياه وكانوا يقولون احذروا فتنه العالم الفاجر العابد الجاهل فان فتنتهما فتنه لكل
 مفتون فخذ انشبه للغضوب عليهم الذين يعلمون الحق ويعملون بخلافه وهذا يشبه الضالين الذين يعملون بغير علم وفي صفة الامام محمد الله عن
 الدنيا ما كان اصبره وبما خاض ما كان يشبهه اتته البدع ففهاها والدنيا فهاها وهذا حال ثمة المتقين الذين وصفهم الله في كتابه بقوله وجعلناهم
 ائمة يهدون بامرنا لئلا يصيبك سخطنا يوم تكلف الصلابات وتكون الامم يومئذ في الصلابة وترك الشهوات وبما يقين فثم الشبهات كما قال تعالى وقوا صوابا الحق وتواصوا بالصبر
 وقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولي ايمان لا يملكون الا بصار وفي بعض المراسيل ان الله يجب البصر الناقد عند ورود الشبهات ويجب
 العقل الكامل عند حلول الشهوات فتق المعالي فاستمتعوا بخلافكم اشارة الى اتباع الشهوات وهو داء العصاة وقوله وحضرتك الذي خاضوا
 اشارة الى الشبهات وهو داء المبتدعة واهل الاوهام والخوض ما وكنوا ما يجتمعان فقل من خذوا فاسدا لا اعتقاد الا فسادا واعتقاد بغيره فعمله للقصود
 الله اخبر ان فتنه الاممة من يستمتع بخلافه كما استمتع الذين من قبله بخلافهم ويخوض كخوضهم وانهم لهم من الذم والوعيد كما للذين من قبلهم
 ثم حضهم على القياس الاعتبار من قبلهم فقال لربا لهم من قبلهم قوم نوح وعاد وثمود وقوم ابراهيم واسحاق بن والموت فكات اتهم
 رسالهم بالبينات فكان الله ليطهرهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون فاما ملحة هذا القياس وافادته لمن علق عليه من الحكم وان
 الاصل والفرع قد تساوى في المعنى الذي علق العقاب واكد كما تقدم بضر من الاولى وهو شدة القوة وكثرة الاموال والاكلا فاذا لم يتعد
 الله عقاب الاقوى منهم دينه فكيف يعذب عليه عتاب من هو دونه ومنه قوله تعالى وربك الفتنة ذو الرحمة ان يشاء يذهبكم ويستخلف من بينكم
 ما يشاء انما انشأكم من ذرية قوم آخرين فهذا القياس يقول سبحانه ان الشئ اذ هبتم واستخلفتم غيركم كما اذ هبتم من قبلكم واستخلفتم
 فذكر اركان القياس الاربعة صلة الحكم وهي عين مشيئة وكما لها الحكم وهو اذ هابهم وايضا بغيرهم والاصل وهو من كان من قبل والفرع وهو الخاطبون
 ومنه قوله تعالى بل كل بواها لم يخطوا بعلمه ولما ياتهم تاويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين فاجز من قبل
 المكذبين اصل يعذبهم والفرع نفوسهم فاذا اساءوه في المعنى ساووه في العاقبة ومنه قوله تعالى ان ارسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم كما
 ارسلنا الى فرعون رسولا فصر فرعون الى رسول الله فاذ اخذ اوبلا فاذ اخبر سبحانه انه ارسل محمدا صلى الله عليه واله وسلم اليكما كما ارسل موسى الى
 فرعون وان فرعون عصى رسوله فاخذ اخذ اوبلا فاذ اخذ من عصى منكم محمدا صلى الله عليه واله وسلم وهذا في القرآن كنز جبارا فقد فتم لك بابه
فصل واما قياس الدلالة فهو الجمع بين الاصل والفرع بدليل العلة وملزوما ومنه قوله تعالى ومن ياتك انك ترى
 الارض خاشعة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذي احياءها لحي لحي انك على كل شئ قدير فاولا سبب عبادته بما ارادهم من الالهة التي تصفون وشاهد على احياء الله
 استبعده وذلك قياس على احياء الماء اهتزت وربت واعتبار التفسير العلة التي هي قوتها في سبب احياء الارض دليل العلة ومنه قوله تعالى يخرج الحي من الميت
 ويخرج الميت من الحي ويحيي الارض بعد موتها وكذلك تخرجون فاولا سبب احياء الارض دليل العلة ومنه قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويحيي الارض بعد موتها

يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي **ومنه** قوله تعالى يحسب الانسان ان يترك سلكا الهيك نطفة من ممي ثمى ثم كان علقه في خلق فسحق فجعل منه الزوجين الذكر والانثى البين ان يقاد على ان يحيى الموتى وذلك امامرة وجود صانع قادر على ان ينفخ فيه سبحانه عبادا وعباد الحق في النطفة المهمة الخفية من الاطوار وسوقها في مراتب الكمال من مرتبة الى مرتبة اعل منها حتى صارت بشرا سويا في احسن خلقه وتقوم على ان لا يحسن ان يترك هذا البشر سلك مهمل لا يعطى الا يامر ولا ينه ولا يقهر ولا يعبود وقد ساق في مراتب الكمال من حين كان نطفة الى ان صار بشرا سويا فكذلك يسوقه في مراتب كماله طبقا بعد طبق وحالا بعد حال الى ان يصير جارية في داره يتمتع بانواع النعيم وينظر الى وجهه ويبسم بكلامه **ومنه قوله سبحانه** وهو الذي يرسل الرياح ينفخ في رحمة حتى اذا اقتلت سحابا ثقا لا سقناه لبلد ميت فانزلنا به الماء فانزلنا به من كل الثمرات كذلك نفخهم الموتى ليحكون ذكرى والبلد الطيب يخرج نباته فاخرجه والذي خبث لا يخرج الا نكدا كل ذلك نصرفه الى ايات لقوم يشكرون فاتخرج سبحانه انما احيانا وان اخرجهم معتبرا بالآخر فيسب عليه ثم ذكر قسا للآخران من الارض ما يكون ارض طيبة فاذا انزلنا عليها الماء اخرجت نباتا ما بدر بها ومنها ما تنوزل ايضا حبيثة لا تخرج نباتا الا نكدا اي قليل لا يخلو منتقم به فهدا اذا انزل عليه الماء لم تخرج ما اخرج الارض الطيبة فتنبه سبحانه الوحي الذي انزل من السماء على القلوب بالهدا الذي انزل على الارض بمحصول الحياة فجزا وهذا وشبه القلوب بالارض اذ هي محل الاعمال كان الارض محل النبات وان القلب الذي لا يتنغم بالوحي لا يزكو عليه ولا يؤمن به كالارض التي لا تتنغم بالمطر ولا تخرج نباتا به الا قليلا لا ينغم وان القلب الذي آمن بالوحي وزكاه عليه وعمل بما فيه كالارض التي اخرجت نباتا ما بالمطر فالقوى من اذ اسمع القرآن وعقله وتذكر بان اثر عليه فنبه بالبلد الطيب الذي يثمر ويخضب ويحسن اثر المطر عليه فينبعث من كل زوج كريم والمعرض عن الوحي عكسه والله الموفق **ومنه قوله تعالى** يا ايها الناس ان كنتم في ريب مما نزلنا من البعث فاخلفناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقه ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر في الاوتار ما نشاء الى اجل مسمى ثم نخرجكم طفلا ثم لتبلغن الشداكم ومنكم من يتوفى فكم من يموت الى اذل العمر لم يعلم من بعد علم شيئا **يقول سبحانه** ان كنتم في ريب مما نزلنا من البعث فلست تر بالقلب في انكم مخلوقون ولست تر بالابصار في مبدأ خلقكم من حال الى حال الحيز الموت والبعث الا ان كنتم به نظير النشأة الاولى فما نظيران في الامكان والوقوع فاعاد تكرار بعد الموت خلقا جديرا كالنشأة الاولى التي لا تهابون فيها فكيف تنكرون احكام النشأتين مع مشاهد تكرار نظيرها وقد اعاد سبحانه هذا المعنى وادلى في كتابه باويز العبارات وادها وافصها واظفها للعدن والافها للجنة كقولنا انما افر ايتهم ما اتقوا انتم خلقونهم ام غن الخلقون نحن قد رآنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين على ان نبدل امثالكم وننشئكم في ما لا تعلمون ولقد علمت النشأة الاولى وقوله لا تذكرون فدلهم بالنشأة الاولى على الثانية وانهم لو تذكروا العلموا الاخر فيبينها في تعلق القصة بكل واحدة منها وقد جمع سبحانه بين النشأتين في قوله وانما خلق الزوجين الذكر والانثى من نطفة اذ انمى وان عليه النشأة الاخرى وفي قوله الميك نطفة من ممي ثمى ثم كان علقه فسحق الى قول البين ذلك بقادر على ان يحيى الموتى وفي قوله وصرب لنا من نطفة خلقه قال من نطفة العظام وهي من نطفة قلبه الحي الذي انشاها اول مرة وهو كل خلق عليه الله جعل لكم من الشجر الاخر نارا فاذا انتم منه نور فدون اليس الله خالق السموات والارض يقدر على ان يخلق من نوره من هو الخلق العليم انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فيجاء الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون **فتضمنت** هذه الايات عشرة ادلة **احدها** قوله اولم يرا الانسان انما خلقنا من نطفة وذكر مبدأ خلقه ليد له به علم النشأة الثانية ثم اخبر ان هذا الجاهل لو ذكر خلقه لما ضرب المثل بل لما صنع خلقه ضرب المثل فثبت قوله ونشئكم في ما لا تعلمون والطف جوابا وابتدأ دليل وهذا كما نقل المرحوم في ان تكرار اعطيه شيئا فلا يجد الا احسان اليه ونسب الثياب التي عليه والمال الذي معه والدار التي هو فيها حيث لا يمكنه حمل ان يكون ذلك منك ثم لجيب عن سؤاله بما تضمنه البسم الذي دليل على ثبوت ما جحد فقال فاجيبها الله انشاها اول مرة فهذا جواب واستدلال قاطع ثم ذكر هذا المعنى بالاخبار بعون علمه جسيم الخلق فان قدرنا الاحادة عليه انما يكون بقصوه علمه او قصوه في قدرته ولا قصوه في علمه من هو بكل خلق عليه ولا

ج
له قوله تعالى فاعاد
قوله فاعاد
من البعث
تخرج الوردى مثلثه
دما من الوردى
الذي من القلوب

ولا قدرة فوق قدرة من خلق السموات والارض واذا اراد شيئا قال له كن فيكون وبه ملكوت كل شيء فكيف تجوز قدرته وعلمه على ما كنتم
 بعد ما كنتم ولم تجز عن النشأة الاولى ولا عن خلق السموات والارض ثم ارشد عباده الى ليل واضمحمتهم للجواب عن شبه المنكرين بالظن
 الوجوه وابينها واقرها الى العقل فقال الذين جعلوا من الشجر الاخشب نارا فاذا انتم منه توقدون فانه لما دليل على تمام قدرته واخراج الاموات
 من قبورهم كما اخرج النار من الشجر الاخشب وفي ذلك جواب عن شبهة من قال من منكر المعاد الموت بما روي في الحيوة طبعها الرطوبة والحرارة
 فاذا حل الموت بالجسم لم يكن ان يتخلل فيه الحيوة بعد ذلك لمتناه ما بينهما وهذه شبهة نالقي بقول المكذبين الذين لا سمع لهم ولا عقل
 فان الحيث لا اجتماع الموت في الحال الواحد يلزم ما قالوا بل اذا وجد الله فيه الحيوة وطبعها ارتفع الموت وطبعه وهذا الشجر الاخشب طبعه الرطوبة
 والبرودة فخرج منه النار الحارة اليابسة ثم ذكر ما هو اوضح للعقول من كل دليل وهو خلق السموات والارض مع عظمها وسعتها وان
 لا نسبة للخلق الضعيف اليها وما من لم تجز قدرته وعلمه عن هذا الخلق العظيم الذي هو اكبر من خلق الناس كيف تجز عن اجسامهم بعد موتهم
 ثم قرر هذا المعنى بذكر وصفين من اوصافه مستلزمين لما اخبر به فقال بني وهو الخلق العليم فكونه خلافا عليها يقتضي ان يخلق ما يشاء
 ولا ينجح ما اراده من الخلق ثم قرر هذا المعنى بان عموه ارادته كمالها لا يقصر عنه ولا عن شيء ابدا فقال انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له
 كن فيكون فلا يمكنه الاستعصاء عليه ولا يتعن عليه بل ياتوا ناعا منقادا المشيئة وادارته ثم زاده تأكيدا وايضا كما بقوله فيمن اراد الذي بين
 ملكوت كل شيء فنزله نفسه عما يظن به اعداؤه المنكرين للمعاد معظمها بان ملك كل شيء بيده يتصرف فيه تصرف المالك الحق في ملوكه الذين
 لا يمكنه الامتناع عن اى تصرف شاء فيه ثم ختم السورة بقوله واليه ترجعون كما انهم ابتدوا وامنه هو فكل ذلك مرجعهم اليه فانه المبدأ
 واليه المعاد وهو الاول والاخر وان الى ربك المنتهى **ومنه قوله تعالى** ويقول لاسنان انك اصامت لسق اخرج حيا او لا يذكرك
 الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا فنامل تضمن هذه الكلمات على اختصارها واجازها وبالاعتناء بالاصل والفرع والعلة والحكم **ومنه**
قوله تعالى وقالوا انكنا عظما ورفاءا انما لمبعوثون خلقا جديرا فم عليهم سبحانه ثم انما يتضمن الدليل القاطع على قدرته على اعادة خلق
 جديرا فقال قل كونوا احجارة او احديدا او خلقا مما يكبر في صدوركم فسيقولون من بعد ذلك لذي فطرهم اول مرة فلما استبعد وان بعيدا
 الله خلقا جديرا بعد ان صاروا عظما ورفاءا قيل لهم كونوا حجارة او احديدا او خلقا مما يكبر في صدوركم وسواء كان الموت او السماء والارض
 او اى خلق استعظمتم وكبر في صدوركم ومضمون الدليل انكم مريوبون مخلوقون مقهورون على ما يشاء خالقكم وانتم لا تقدرون على
 تغيير احوالكم من خلقه الخلق لا تقبل الاضطرار كالحجارة والحديد ومع ذلك فلو كنتم على هذه الخلقة من القوة والشدرة لمقذبت احكامي وقدي
 ومشيتي ولم تسبقوني كما يقول القائل لمن هو فوق قبضته اصعد الى السماء فاذي حقت اى لوصعدت الى السماء لحقتك وعلى هذا
 فصحتي الاية لو كنتم حجارة او احديدا او اعظم خلقا لا تضلل ولا تتخلل فاننا اسميتكم ثم غيبيكم ونفيعكم خلقا جديرا وبين للعنيين في رطيق
 فان العن اول يقتضيه انكم لو قدرتم على نقل خلقكم من حال الى حال هي اشد منها واقرى لمقذبت مشيتنا وقد رتبنا هيكم ولم تجزونا فكيف
 وانتم عاجزون عن ذلك وللمعنى الثاني يقتضيه انكم صرور وانفسكم وانزلوها هذه للذلة ثم انظر والقوتون وقبحوا انا قد رتبنا ومشيتنا عظمت
 بكم ولو كنتم كن ذلك وهذا من ابلغ البراهين القاطعة التي لا تعرض فيها شبهة البتة بل لا تجد العقول السليمة عن الانخداع ولا نقيا دها
 بن اقلها علم القوم صحة هذا البرهان وانه ضروري انتقلوا الى المطالبة بمن يعيدهم فقالوا من يعيدنا وهذا سواء كان سواكم منهم عن
 تعيين المعيد وانكار انهم حله فهو من اقيم التعنت وابينه ولهذا كان جوابه قل انك فطرهم اول مرة ولما علم القوم ان هذا اجواب قاطع
 انتقلوا الى ما باخر من المقنت وهو السؤال عن وقت هذه الاعادة فانغصوا اليه رؤسهم وقالوا متى هو فقال تعالى قل عسى ان يكون قريبا
فليتأمل اللبيب لطف موقع هذا الدليل واستلزامه بل لوله استلزاما لا يحيد عنه وما تضمنه من السوالات والجوابات ابلغ
 جواب واصحها ووضحه فله ما يفوت المعرضين عن تدبر القرآن المتعوضين عنه بهالة الادهان ومخاللة الافكار **ومنه قوله تعالى**

سبحانه يخلق السموات والارض على الاعادة والبعث واكد هذا القياس بنضرب من الاولى هو ان خلق السموات والارض اكبر من خلق النمل
 فالقادر على خلق ما هو اكبر واعظم منكم اقدر على خلقكم وليس اول الخلق باهو عليه من اعادته خليس مع الملكدين بالقيامة الاجرة وتكرار
 الله ورسوله وتجزئ قدرته ونسبة طوله الى القصور والقدح في حكمته وهذا ليخبر الله سبحانه عن من انكره لك بانكافر بربه جاحل للم
 يقرب العالمين فاطر السموات والارض كما قال تعالى والاقرب فحب قولهم اننا كنا من انباء الله ان خلق خلقا جديدا وتلك الذين كفروا بهم
 وقال لقوم الكافرين الذي قال ما اظن الساعة قائمة ولان زودت الذي لا يجد خيرا منكم ما منقلباً فقال له انكفرت بالخلق خلقك من تراب
 ثم من نقطة ثم سواك رجلا فمنكر المعاد كما فر برب العالمين وان زعم انه مقرب ومنه قوله تعالى قل سيدو في الارض فانظروا كيف
 بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الاخرى يقول تعالى انظروا كيف بدأت الخلق فاعتبروا الا عادة بالابتداء ومنه قوله تعالى يخرج
 المحن الميت ويخرج الميت من المحي يجي الارض بعد موتها وكذلك تخرجون وقوله تعالى فانظروا الى شرحة الله كيف يحيي الارض بعد
 موتها ان ذلك للحي المتو وهو على كل شيء قدير وقوله وزينا من السماء ماء مباركا فانبتنا نباتا رجوت وجب الحصيد للخل باسقاء طالع
 فضيل رزق المعباد واحييناه ببلدة ميتا كل ذلك الخبز وقول تعالى يوم نطوق السماء كطي السجل للكتاب كما بدأنا اول خلق نفيعك وعدن
 علينا والسجل الورق المكتوب فيه والكتاب نفس المكتوب والامر من ان على اي نطق السماء كطي السجل للكتاب كما بدأنا اول خلق نفيعك
 على النظر في النظر فقال كما بدأنا اول خلق نفيعك **فصل** واما قواسم الشبه فليحكه الله سبحانه الاعان المبطلين فمنه قوله تعالى اخبروا عن
 اخوة يوسف انهم قالوا لما وجدوا الصوامع في رمل اجيرهم ان يسرق ففقد سرقة له من قبل فلم يجحوا بين الاصل الفروع بعللة ولا دليلها وانما
 الحقوا احدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى كجرح الشبه اجماع بينه وبين يوسف فقالوا هذا مقيس على اخيه بينهما شبه من وجوه
 وذلك قد سرق فكن لك هذا وهذا هو الجرح بالشبه الفارغ والقياس الصورة للجرح عن العلة المقتضية للتساوي وهو قياس فاسد للتساوي
 في قرابة الاخوة ليس بعللة للتساوي في السرقة لو كانت حقا ولا دليل على التساوي فيما فيكون الجرح لموع شبيه خال عن العلة ودليها **ومنه**
قوله تعالى اخبروا عن الكهان انهم قالوا ما نزل الا بشرا مثلنا فاعتبروا صوة جرح الادمية وشبه الجانسة فيها واستدلوا بذلك على
 ان حكم احد الشبهين حكم الاخر كما لا يكون نحن وسائر الكائنات انخر فاذننا في هذا الشبه فانتم مثلنا لامر بركم علينا وهذا من ابطال القياس
 فان الى اخر من التخصيص التفضيل وجعل بعض هذا النوع شريفا وبعضه دنيا وبعضه مرقشا وبعضه رئيسا وبعضه ملكا وبعضه سوقة
 يبطل هذا القياس كما اشار سبحانه الى ذلك في قوله اهم يقيمون رحمة ربك نحن ضمنا بينهم معيشتهم في الحقيق الدنيا ورفنا بعضهم
 فوق بعض درجات ليخذه بعضهم بعضا اخيرا ورحمة ربك خير مما يجمعون **واجابت الرسل** عن هذا السؤال بقولهم ان نحن
 الا بشرا مثلكم ولكن الله عين على من يشاء من عباده واجاب الله سبحانه عنه بقوله الله اعلم حيث يجعل رسالته **وكل لك قوله**
سبحانه قال الذين كفروا واكلوا ابلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشرا مثلكم ياكل مما تاكلون منه ويشرب مما
 تشربون ولئن اطعمتم بشرا مثلكم انكم اذا انفسا واكلوا في البشرية وما هو من خصائصها من اكل الكلال والشرب هذا الجرح
 قياس شمه وجمع صوره ونظير هذا قوله ذلك بانكر كانت تاتيهم رسلهم بالبينات فقالوا ابشر ايها وزنا ومن هذا قياس التكرار الربا
 على البيع بجرح الشبه الصورة ومنه قياسهم الميتة على الذك في اباحة اكل جرح الشبه وبالجولة فلم يجي هذا القياس في القرآن الا موقدا
 مذمورا **ومن ذلك قوله تعالى** ان الذين تدعون من دون الله عبادا انكم فادعوه فليس يستجيبوا لكم ان كنتم صديقين
 الهما رجل يشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم
 خالية عن صفات الالهية وان المعنى المعتبر معدوم فيها وانما الذي عيت لم يحجب عن صواب خالية عن اوصاف ومعان تقتض عبادتها زار
 هن انقرا بقوله الهما رجل يشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم اي يبطشون بما امرهم

الاصنام من الاعضاء التي ختمتها ايديكم انما هي صور عاطلة عن صفاتها لان المعنى المراد المختص بالرجل هو مشيها وهو مع
 في هذه الرجل والمعنى المختص باليد هو بطشها وهو معدوم في هذه اليد والمراد بالعين ابصارها وهو معدوم في هذه العين ومن اذن سمعها
 وهو معدوم فيهما والصوت في ذلك كله ثابتة موجبة وكلها فارغة خالية عن الاوصاف والمعاني فاستمعوا وحيها وعدوها وكلها صخر
 لقياس الشبه الخالي عن العلة المؤثرة والوصف المقتضى للحكم والله اعلم **فصل** ومن هذا ما وقع في القرآن من الامثال التي لا يعقلها
 الا العالمون فانها تشبه شئ بشئ في حكمه وقريب العقول من السوسر واحد المحسوس من الآخر واعتبروا من هذا قوله تعالى
 في حق المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون صم بكم عن سمعكم وبكم
 او كصعب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر للونع الى قوله ان الله على كل شئ قدير فخصم
 للناس فقيان بحسب جهلهم مثل ذلك فانما في النار والماء من الاضياء والاشراق والحيوة فان النار مادة النور والماء مادة الحيوة
 وقد جعل الله سبحانه الوحي الذي انزل من السماء متضمنا لحيوة القلوب واستنارها ولهذا اسماء رزقا ونورا واجل قابلية احياء في النور
 لم يبرح به راسا موانعا في الظلمات واخبر عن حال المنافقين بالنسبة الى حظهم من الوحي وانهم بمنزلة من استوقد نارا القضي له وينتفع بها
 وهذه الامم دخلوا في الاسلام فاستضاءوا به وانتفعوا به وامروا به وخاطوا المسلمين ولكن لما لم يكن نصيبهم من مادة من قلوبهم من نور
 الاسلام طغى عنهم وذهب الله بنورهم ولم يقل بنارهم فان النار فيها الاضياء والاشراق فذهب الله بما فيها من الاضياء والبقى عليهم ما فيها
 من الاشراق وتركهم في ظلمات لا يبصرون فهذا حال من ابصر نور عي عرف ثم انكره دخل في الاسلام ثم فرقه بقلبه فهو لا يرجع اليه ولهذا
 قال فهو لا يرجعون ثم ذكر حالهم بالنسبة الى النور المائي فشبهم بهم راحما بصيب وهو المطر الذي يصبوب اي ينزل من السماء فيه ظلمات و
 رعد وبرق فاضعف بصائرهم وعقولهم اشتدت عليهم زواج القرآن ووعيدته وتهديده واوامره ونواهيته وخطابه الذي يشبه الصواعق
 في الهم كحال من اصابه مطر فيه ظلمة ورعد وبرق فاضعفه وخسر جعل اصبعيه في اذنيه وعمض عينيه خشية من صاعقه تصيبه قد
 شاهدنا نحن وغيرنا كثيرا من مخائيل تلاميذ الجمعية والمبتدع اذا سمعوا شيئا من آيات الصفات واحاديث الصفات الدانية لم يدرتهم
 رايته عنهم ما عجزت قلوبهم عن مستغفرة فرت من قسوة وتقول مخنثهم سدوا عنك الباب اقر اشيا خير هذا وترى قلوبهم مولية هم
 ليحسبوا لتقل معرفة الرب سبحانه وتعالى واسماؤه وصفاته وعقوله وقلوبهم وكذا المشركون على اختلاف شجرهم اذا جرد لهم التوحيد و
 تليت عليهم النصوص المبطله لشركهم اثنارت قلوبهم وثقلت عليهم ولو وجب السبيل الى سدا ذانهم لفعول وكذا كحال اهل الحق
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سمعوا بضمير الشقاء على الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل
 ذلك عليهم جدا وانكرت قلوبهم وهذا كله شبه ظاهر ومثل محقق من اخوانهم من المنافقين في المثل الذي ضرب به الله لهم بالمداء فانهم لما اتوا
 قلوبهم تشابهت اعمالهم **فصل** وقد ذكر الله للملائكة المائي والنار في سورة الرعد ولكن في حق المؤمنين فقال تعالى انزل من السماء
 ماء فسالوا اودية بقدرها فاحمل السيل زبدا رابيا ومما اتق قدون عليه في النار البغاة حلية او متاع زبد مثله كن لك يضرب الله الحق
 فاما الزبد فيزدحمها واقما ما ينفع الناس فيمكن في الارض كن لك يضرب الله الامثال تشبه الوحي الذي انزله لحيوة القلوب والاسماء والالوان
 بالمداء الذي انزله لحيوة الارض والكنبات وشبه القلوب بالادوية فقلب كبير يسع صلا عظيما كواكب كبير يسع ماء كثير وقلب صغير انداس
 بحسبه كالوادى الصغير فضالت اودية بقدرها واحتلت قلوب من الهدى والعلم بقدرها وكما ان السيل اذا خالط الارض ومز عليها
 احتل غشاؤه وزهدا فكذلك الهوى والعلم اذا خالط القلوب اثار ما فيها من الشهوات والشبهات ليقلعها ويدهيها كما يشيئ الله في وقت
 شربه من المدين اخلاطه فيتكدر بها شارب وهو من تمام نفع المدا فاندثارها ليزهبا بها فانه لا يجامعها ولا يستمتعها وهكذا يضرب الله
 الحق والباطل ثم ذكر المثل الناري فقال وما اتق قدون عليه في النار البغاة حلية او متاع زبد مثله وهو الخبث الذي يخرج عن عند سبك الد

ج

والفضة والنحاس الحديد فتخرج النار وتنفذ وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيخرج ويطرح ويلهب حنكاً تلك ذات الشهوات والشميات يرهبها قلب المؤمن ويطرحها ويحفظها كما يطرح السيل والنار ذلك الزهد والغناء والخير ويستقر في قرار الوفاء الماء الصافي الذي يسقى منه الناس يزرعون ويسقون انما هو كذلك يستقر في قرار القلب وجزره الايمان الخالص الصافي الذي ينتفع بها كبر ينتفع به غيره ومن لم يفقه هذين المثاليين ولم يدركهما ويعرف ما يراد منهما فليس من اهلها والله الموفق **فصل** ومنه ما قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض كما ياكل الناس الاغنام حتى اذا اخذت الارض خرفها وارانت واهلها انهم قد اخرجوا منها اثمها فليكنها اوصافها كما هي في الارض التي ياكل الغيث عليها فتعشب فيخرج نباتها ويرى ورق منظرها للناس فظنوا به ويظن انه قادر على ما ملك لها فياتها امر الله فتدارك نباتها الافة بغتة فتصيرهم كان لم تكن قبل فغيب ظنه وتطمح يده صفر امنها فكلما حال الدنيا والواقع بها سوء وهذا من ابلغ التشبيه والقياس **لما كانت الدنيا عرضة طرفة الافات** والمحنة سليمة منها قال والله يدعوا الى دار السلام فمناها ها هنا دار السلام لسلاستها من هذه الافات التي ذكرها في الآية فم بالدرج اليها وحسن بالهداية من يشاء فذلك صده وهذا فضله **فصل** ومنه ما قوله تعالى مثل الفريقين كالا حصى الصم والبصير والسميع هل يستويان مثلاً افلا تذكرون تانه سبحانه فكفر الكفار ووصفهم بالجهل ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ثم ذكر المؤمنين ووصفهم بالايمان والعمل الصالح والاخبارات التي بهم فوصفهم بصودية الظاهر والباطن جعل احد الفريقين كالاحصى والاخر من حيث كان قلبه اعشى عن روية الحق اصم عن سماعه فشبهه بمن بصير اعشى عن رؤية الاشياء وسمعه اصم عن سماع الاصوات والفريق الاخر بصير القلب سميعه كصير العين وسميع الاذن فضمنت الآية قياساً وتشبيهاً للفريقين ثم نفى التسوية عن الفريقين بقوله هل يستويان مثلاً ومنه ما قوله تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون قد ذكر سبحانه انهم ضعفاء وان الذين اتخذوا من دون الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وهما اوهن والبرضعف باوحت هذا المثالان هؤلاء المشركين اضعف ما كانوا حين اتخذوا من دون الله اولياء فالرستفيد واين اتخذوا من دون الله اولياء الا ضعفاء كما قال تعالى واتخذوا من دون الله الهة لعلهم ينصرون لا يستطيعون نصرهم وهم جند محضون وقال بعد ان ذكر اهالك الاصنام المشركين وما ظنناهم ولكن ظلموا انفسهم فما اعنت عنهم الهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء امر ربك وما زادهم غير تنقيب **فصل** اربعة مواضع في القرآن تدل على من اتخذ من دون الله ولياً يتعز به ويتكبر به ويستنصر به لم يحصل له به الاخذ مقصودة وفي القرآن اكثر من ذلك وهذا من احسن الامثال وادها على ابطال الشك وخضاعة صاحبها وحصوله على ضد مقصودة فان قيل فهم يعلمون ان الله الباق بيت العنكبوت فكيف نفى عنهم علم ذلك بقوله لو كانوا يعلمون فالجواب انه سبحانه لم ينفع عنهم علمهم بجهل بيت العنكبوت وانما نفى عنهم علمهم بان اتخذوا من دون الله اولياء من دون الله كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً فلو علموا ذلك لما فعلوه ولكن ظنوا ان اتخذوا من دون الله اولياء من دون الله فيفعلهم عزاً وقدرة فكان الامر بخلاف ما ظنوه **فصل** ومنه ما قوله تعالى والذين كفروا اعلمهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا اجهاء لم يجدوا شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب او كظلمات في بحر عي يشاء موج من فوق موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فخاله من نور ذكر سبحانه للكافرين مثلاً بالسر بالظلمات المتراكمة وذلك لان المعرضين عن الهدى والحق نوحاً من يظن انه على شيء فيبتلى له عند

سبحانه والى الذين امنوا يخضعون للظلمات الى النور وفي المسند من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
خلق خلقه في ظلمة فمن اراد هدايته جعل له نورا وجودا ويحييه به قلبه ووجهه كما يحييه به بدنه بالروح التي ينفخ فيها فمما احيا كان حياة البدن بالروح
وحياة الروح والقلب بالنور ولهذا سمي سبحانه الوحي روحا لتوقف الحجة الحقيقية عليه كما قال تعالى يذل الملائكة بالروح من امره على من يشاء
من عباده وقال يلقى الروح من امره على من يشاء من عباده وقال وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الملائكة ولا الايمان ولكن
جعلناه نورا نأخذي به من نشاء من عبادنا فجعل وجهه روحا ونورا فمن لم يحيه به الروح فهو ميت ومن لم يجعل له نورا منه فهو في الظلمات
من نور فهم بل ومنهم من يقول له تعالى ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا فاستب أكثر
الناس بالانعام والجوامع بين النوعين المشايخ في عدم قبول الهوى والاقتياد به وجعل الاكثرين اضل سبيلا من الانعام لان الهيمية يهدي بها
ساقتها فتتهدى وتتبع الطريق فلا تجد عنها اميما ولا شملا ولا كثرون يدعوهن الرسل ويهدنهم السبيل فلا يستجيرون ولا يعتدون
ولا يفرقون بين ما ينصرون وبين ما ينفعهم والانعام تفرق بين ما يضرها من النبات والطريق فيجتنبه وما ينفعها فتقترب والله تعالى لم يخلق
للانعام قلوبا تعقل بها ولا السنة تنطق بها واعطى ذلك لولا فلم ينتفعوا بها جعل لهم من العقول والقلوب والاسنة والاسماء والاصدار
فهم اضل من الباطن فان من لا يعتدى الى الرشيد والى الطريق مع الدليل اليه اضل واسوأ حالا من لا يعتد بحيث لا دليل معه **فصل**
وهم ما فرق له تعالى ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم من ما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء تخافونهم كخيفة
انفسكم كذلك تفصل الايات لقوم يعقلون وهذا دليل قياس احقر الله به على المشركين حيث جعلوا له من عباده ومملكته شركاء فافاء عليهم
حجة يعرفون صحتها من نفوسهم لا يحتاجون فيها الى غيرهم ومن ابلغ التحجج ان ياخذ الانسان من نفسه ويحتم عليه ما هو في نفسه مقر عند
معلومها فقال هل لكم من ما ملكت ايمانكم من عبديكم واما شركاءكم في المال والاهل الى هل يشاركونكم عبديكم في اموالكم واهليكم في
وهم في ذلك سواء تخافون ان يقاسمواكم اموالكم ويشاطركم اياها ويستأثرون ببعضها عليكم كما يخاف الشريك شركه وقال ابن عباس في
ان يهتوك كما يهت بعضكم بعضا والغنى هل يغير احدكم ان يكون عبدا لشريكه في ماله واهله حتى يساوي في التصرف في ذلك فهو يخاف
ان ينفرد في ماله بما يريد يتصرف فيه كما يخاف غيره من الشركاء والاعراض اذا لم ترضوا ذلك لانفسكم فلم عدلتم في من خلقه من مخلوق فان كان
هذا الحكم باطلا في فطرهم وعقولهم ثم انه جائز عليكم ممكن في حكمكم ان ليس عبيداكم ملكا لكم حقيقة وانما هم اخوانكم جلاهم الله تحت ايديكم
وانتم وهم عباد فكيف تستبزون مثل هذا الحكم في حق من ان جعلتموه في شركاء عبيدكم وملككم وخلقهم فهذا يكون تفصيل الايات الاولى
العقول **فصل** وهم ما فرق له تعالى ضرب الله مثلا لعبداك لا يقر على شيء ومن رزقناه منازقا حسنا فهو ينفق منه
سرا وجهرا هل يستويون الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون وضرب الله مثلا رجلا من اعدائكم لا يقر على شيء وهو كل على مولاة ايماء يوجهه
لايات بخير هل يستوي هو ومن يامر بالعدل وهو على صراط مستقيم هذا ان مثالا من متضمنان قياسين من قياس العكس هو نفى الحكم
لنفى علته وموجبه فان القياس لو كان قياس طبع يقتضي اثبات الحكم في الفرع لثبوت علة الاصل فيه وقياس عكس يقتضي نفى الحكم عن الفرع
لنفى علة الحكم فيه فالتمثال **الاول** ما نرى الله سبحانه لنفسه والاوثان فانه سبحانه هو المالك لكل شيء ينفق كيف يشاء على عبده سرا
وجهرا وليلا ونهارا يمينه ملائكة لا يغيضها نفقة سقاء الليل والنهار والاوثان مملوكة عاجزة لا تقدر على كل شيء فكيف يجعلونها شركاء في
ويجوزونها من دوني مع هذا التفاوت العظيم والفرق المبين هذا اقول مجاهد وغيره وقال ابن عباس هو مثل ضربه الله للمؤمن والكافر مثل
المؤمن في الخير الذي عنده ثم رزقه منه رزقا حسنا فهو ينفق منه على نفسه وعلى غيره سرا وجهرا والكافر يمانع عبدا مملوكا عاجزا لا يقدر على
شيء لانه لا خير عنده فهل يستوي الرجلان عند احد من العقلاء والقول لا وال شبه بالمراد فانه اظهر في بطلان الشرك واوضح عند المتأ

واعظم في اقامة الحجّة واقرّب نسباً بقوله يعبدون من دون الله مالا يملك لهم من قاصم السموات والارض شيئاً ولا يسطيعون الا ان يقرضوا
 لله الامثال لان الله يعلم وانذر لا تعلمون ثم قال ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شئ ومن لوازم هذا المثل واحكامه ان يتبعن للمؤمن
 للوجود كمن رزقه منه رزقاً حسناً والكافر المشرك كالعبد المملوك الذي يقدر على شئ فله انما يئتم عليه للمثل وارشد اليه فذكر ابن عباس
 منها على ارادته ان الآية اختمت به فاما له فانك تجد في كلام ابن عباس غير من السلف في فهم القرآن فيظن الظان ان ذلك
 هو معنى الآية التي لا معنى لها غير في حكمة قوله **فصل واما المثل الثاني** فهو مثل ضرب به الله سبحانه وتعالى لنفسه ولما يعبدون
 من دونه ايضاً فالصبر الذي يعبدون دونه هزلة رجل بكرك لا يعقل لا ينطق بل هو ابكم القلب واللسان قد علم النطق القلب واللسان في
 هذا فهو عاجز لا يقدر على شئ البتة وعلى هذا فافهمنا رسالة لا يأتك بخير لا يقضي لك حاجة والله سبحانه في قادر على كل امر لا يدور
 على صراط مستقيم وهذا وصفه بفاية الكمال والخير فان امره بالعدل وهو الحق يتضمن انه سبحانه عالم به مع العلم راض به امره بالعدل
 محب لاهله لا يامر بوجاهة بل تنزه عن ضده الذي هو الجور والظلم والسفاهة والباطل بل امره بشرع عدل كله واهل العدل هم اولياؤه
 واجباؤه وهم الخياطون له عند عيونه على منابر من نور و امره بالعدل يتناول الامر الشرعي الذي لا امر القدر الكوني وكلاهما
 عدل لا جور فيه بوجه كما في الحديث الصريح اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امك ابن ابيك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك وانفض
 هو امره الكوني فانما امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون فلا يامر الا بحق وعدل وقضاؤه وقدره انما هو بقوله وان كان
 في المقضي للقدر ما هو جود وظلم فالقضاؤه غير للمقضي والقدر غير المقدّر ثم اخبر سبحانه انه على صراط مستقيم وهذا نظير قول رسول
 شعيب اني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وقوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها
 نظير قوله ناصيتي بيدك وقوله ان ربي على صراط مستقيم نظير قوله عدل في قضاؤك فالاول ملكه والثاني جملة وهو سبحانه له الملك في
 الجبر وكونه سبحانه على صراط مستقيم يقتضي انه لا يقول الا الحق ولا يامر الا بالعدل ولا يفعل الا ما هو صحيح ورحمة وحكمة وعدل فهو الحق
 في اقراله واضاله فلا يقضي على العبد بما يكون ظالماً به ولا ياخذ به غير ذنبه ولا ينقصه من حسنة شيئاً ولا يجعل عليه من سيئات غيره التعلّم
 يعلمها ولم يتسبب اليها شيئاً ولا يواخذ احد اذنب غيرك ولا يفعل قط ما لا يحسن عليه ويشتد به عليه ويكون له فيه العواقب الحميدة والنايات
 المطلوبة فان كونه على صراط مستقيم ياتي لك كله قال مجاهد بن جبر الطبري وقوله ان ربي على صراط مستقيم يقول ان ربي على طريق الحق يحسن
 الحسن من خلقه بالحسنة والسيئ بساوءه لا يظلم احد منهم ولا يقبل منهم الا له اسأله والى ان ثم كنز عجايب من طريق شبل بن ابي يحيى عن
 ربي على صراط مستقيم قال الحق وكذا لك رواية ابن جرير عنه وقالت فرقة هي مثل قوله ان ربك لم يصاحبك وهذا الخلف عبارة فان
 كونه بالمرصاد هو مجازاة الحسن بالحسن والسيئ بالساء ثم وقالت فرقة في الكلام حذف التقدير ان ربي يحسنكم على صراط مستقيم ويحسنكم
 عليه وهو كما ان اراد وان هذا المعنى الآية التي اراد بها فليس كما زعموا ولا دليل على هذا المقدّر وقد فرّق سبحانه بين كونه امراً بالعدل
 وبين كونه على صراط مستقيم وان ارادوا ان يحسنوا على الصراط المستقيم من جملة كونه على صراط مستقيم فقد صابوا وقالت فرقة اخرى معنى
 كونه على صراط مستقيم ان مريد العباد والاهل هو كل ما الى الله لا يفتونه شئ منها وهو كما ان ارادوا ان هذا المعنى الآية فليس كذلك وان ارادوا ان
 هذا من لوازم كونه على صراط مستقيم ومن مقتضاه وهو جبر فهو حق وقالت فرقة اخرى معناه كل شئ تحت قدرته وقهره وفي ملكه وقبضته
 وهذا وان كان حافليس هو معنى الآية وقد فرّق شعيب بين قوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها وبين قوله ان ربي على صراط مستقيم فاما
 معنيان مستقلان فالقول قول مجاهد وهو قول ثمة التفسير ولا تختم العربية غيره الا على استكراه وقال جرير بن عبد العزيز
 امير المؤمنين على صراط اذا اعجز الموارد مستقيم وقيل قال تعالى من يشأ الله يضلله ومن يشأ الله يجعله على صراط مستقيم ولذا
 كان سبحانه هو الذي جعل رساله والتابعهم على الصراط المستقيم في احوالهم وافعالهم فهو سبحانه احق بان يكون على صراط مستقيم في

قوله وفعله وان كان صراط السبل واتباعهم هو موافقة امره فصراطه الذي هو سبحانه عليه هو ما يقتضيه حجة وكلامه وجدده
من قول الحق وفعله وبالله التوفيق **فصل** وفي الآية قول ناز مثل الآية الاولى سواء انتم مثل ضرب الله للمؤمن والكافر وقد تقدم
ما في هذا القول وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى في تشبيهه من اعرض عن كلامه وتدبر فالحق عن التذكرة ضل
كانهم جهرة مستنفرة فرت من قسوة شربهم في اعراضهم ونفوقهم عن القرآن بحجرات الاسد والرماة ففرت منه وهذا من بديع النقياس
والتشليل فان القوم في جهلهم يابعد الله به رسوله كالجمهر في لا تغفل شيئاً فاذا سمعت صوت الاسد او الرأى ففرت منه اشد المنفق
وهذا غاية الهم لطفه فانهم نفروا عن الهدى الذي فيه سعادتهم وحياتهم كنفوس الجمهر عن ما يهلكها ويعقرها وتحت المستنفرة مغنى
من النافرة فانها لشدة نفورها قد استنفرت بعضها وبعضها وحده على النفوق فان في الاستفعال من الطلب قدر زائد على الفعل المجزأ عنها
تواصت بالنفوق وتواطأت عليه من قرأها بفتح الغاء فالمعنى ان القسوة استنفرت بعضها وبعضها على النفوق بآسؤه وشدة **فصل**
منها حق له تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا يشتم مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله
لا يهدي القوم الظالمين فقام من تخلف سبحانه كتابه ليؤمن به ويتدبره ويعمل به ويدعو اليه ثم خالف ذلك ولم يحمله الا على ظهر قلب
فقرأته بغير تدبر ولا تفهم ولا اتباع له وتكليم له وعمل بموجب كحمار على ظهره زاملة اسفارا لا يدرى ما فيها وحظه منها احملها على ظهره ليس
الا خطئه من كتاب الله كخط هذا الحمار من ان كتب الحق على ظهره ففهم المثل وان كان قد ضرب اليه فهو متناول من حيث المعنى من حمل
القرآن فترك العمل به ولم يؤد حقه ولم يبرعه حق رعايته **فصل** ومنها قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي اتينا آياتنا فانسلخ
منها فاتبعت الشيطان فكان من الغاوين ولو شئت لرفعنا عنها وكنته اخلا الى الارض واتبع هواه ففهم كمثل الكلب ان تحمل عليه يهث
او تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون فتشبه هؤلاء من اتاه كتابه وعلمه العلم الذي
منعه طيرة فترك العمل به واتبع هواه وان شخط الله على رضاه ودينه على آخرته والخلق على الخلق كالكلب الذي هو من اخبت الحيوانات
واوضحها قدراً واختمها نفساً وهيئة لا تتعدى بطنه واشدها شرها وحرماً ومن حرصه الله لا يمشى الا وخطه في الارض ينشتم ويلزج حماراً
وشرها ولا يزال ينشتم دبره ووزناً من اجزائه واذا رصيت اليه يحجر حجر اليه ليعضه من فرط نفوسه وهو من امهم الحيوانات واحملها للهوان
وارضاً ما بال دنيا واتجيف القنطرة المروحة احب اليه من اللحم الطرى والعذرة احب اليه من الخلق واذا طفر به ميتة تكف مائة كلب يدع
كلباً يتناول معه منها شيئاً الا هز عليه وهو يحرسه وبخله وشرهه ومن يحجب امره وحرصه ان ارى ذاهية رقة وثياب دنية وطال
رزية فيحه وحمل عليه كاذن يصرخ مشاكته له ومنازعتته في قوته واذا رأى ذاهية حسنة وثياب جميلة ورئاسة وضع له خطمه بالاذن
وخضع له ولم يرفع اليه رأسه وفي تشبيهه من اثر الدنيا وعاجلها على الله والدار الآخرة مع وفوق علمه بالكلب في حال لهثه سر بديع وهو
ان هذا الذي حاله ما ذكره الله من انسلخه من آياته واتباعه هواه انما كان لشدة لطفه على الدنيا لا لقطايم قلبه عن الله والدار الآخرة فهو
شديد اللهف عليها ولطف نظيره لطف الكلب الدائم في حال ازعاجه وتركه واللهم شقيقان واخوان في اللفظ والمعنى قال ابن جرير
الكلب منقطع الفؤاد لا فؤاده ان يحتل عليه يلهث وان تركه يلهث فهو مثل الذي يترك الهدى لا فؤاده انما فؤاده منقطع قلت مراد
بالفؤاد فؤاده انه ليس له فؤاد يحمله على الصبر ويترك اللهت وهكذا الكلب انسلخ من آيات الله لم يبق معه فؤاد يحمله على الصبر عن الدنيا
ترك اللهف عليها فهذا اللهف على الدنيا من قلة صبره عليها وهذا يلهث من قلة صبره عن الماء فالكلب من اقل الحيوانات صبراً
عن الماء واذا عطش اكل الثرى من العطش وان كان فيه صبر على الجوع وعلى كل حال فهو من اشد الحيوانات لهثاً يلهث قائماً وقاعاً
بما يشاء ووافقاً ذلك لشدة حرصه محرارة الحرص في كبدته فوجب له دوام اللهث في هذا مشبهه بشدة الحرص حرارة الشهوة في قلبه فوجب له
دوام اللهف فان حملت عليه بالوعظ والنصيحة فهو يلهف وان تركته ولم تقظه فهو يلهف قال عجاهد وذلك مثل الذي اوى الكتاب

ولم يجعل به وقال ابن عباس ان محمدا عليه الحكمة لم يجعلها وان تركته لم يجد الى خير كالكلب ان كان رابضا كحذو وان طمط لحث وقال الحسن
هو لما نفى لا يثبت على الحق حتى اولى ولم يدم وعظا ولم يخط كالكلب يلهث طرد او ترك وقال عطاء بن رباح ان سميت عليه ادم فخل عليه وقال
ابو محمد بن قتيبة كل شئ يلهث فانما يلهث من اعياء او عطش الا الكلب فانه يلهث في حال الكلال وحال الراحة وحال الصحة وحال المرض
والعطش فضمه الله مثلا لمن كذب باياته وقال ابن عطاء وعظته هو صال وان تركته فهو ضال كالكلب ان طردته طردت وان تركته ضل حذو
لحث ولظن قول سبانه وان تدعوهم الى الحق لا يتبعوكم سواكم عليكم اوصوتموهم اذ انتم صامتون **وقال** ما في هذا المثل من الحكمة
وللعنى فنهى بقوله ايتنا ايتنا فاخبر سبانه الله هو الذي اناه اياته فانها نعمة والله هو الذي انعم بها عليه فاصفا الى انفس ثم قال فاسلم
منها يخرجه منها كما تسلم الحية من جلدها وفارقها فراق الجمل يسلم عن الكرم فيل فنهى عنها لانه هو الذي تسبب الى انفسه فنهى
بانه يحرم هواءه ومنها قوله سبحانه فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين وقال في قوله فنهى عن فاعلموا فنهى عن مشركين وكان حضورا وحوشا بايات الله
عسى الجانب بجان الشيطان كايال منه شيئا الا على غرة وخطفة فل الشيطان طغى الاسد لغيره يستنه فكان من
الغادين الغاملين بخلاف عليهم الذين يعرفون الحق ويعلمون بخلاف كماله السوء ومنها انه سبحانه قال ولوشنا الرضا بها فاخبر سبانه
الرفعة عنده ليست بغير العلم فان من اكل من العلم واذا جى باتيها الحق واينارة وقصد مرصاة الله فان هذا كان من اكل اهل
منه ولم ير فيه الله بعلمه ولم ينفعه به فغوى بالله من علمه لا ينفع واخبر سبانه الله هو الذي يرهم عبده اذا اشتد بما اناه من العلم وان لم يغير
فهو موضوع كغيره احد به راسا فان الخاضع للرافض سبي كنه خضعة ولم ير فيه ولوشنا فضله وشرقا ودرضا قد مره ومنزلة
بالايات التي اتيها قال ابن عباس ولوشنا الرضا بعلمه ما وقالت طائفة الضمير في قوله لم يفسد كنه على الكفر والمعنى ولوشنا الرضا
عنه الكفر بما معه من اياتنا قال مجاهد وعطاء لرفضا عنه الكفر باليمان وعصمناه وهذا المعنى حق والا اول شورا
الاية وهذا من لوازمه لمراد وقد تقدم ان السلف كثيرا ما ينهون على انهم صنف الاية فيض الظان ان ذلك هو المراد منها **وقال**
وكنه اخذ الى الارض قال سعيد بن جبير ركن الى الارض وقال مجاهد سكن وقال مقاتل رضى بالدين وقال ابو عبيدة لزمها او ابطاها
للخلة من الرجال هو الذي يبط مشيته ومن اللزب التي تبقى ثباتا الى ان يخرجه برأعيته وقال الزبيدي خلد اصله من الخلق وهو الراد
وقبعا يقال اخذ ظان بالمكان اذا اقام به قال مالك بن نويرة صا بابنا حتى من قبل مالك وعرف من يربوهم اقاموا فاحلوا بالبيت
ومنه قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون اي قد خلقوا للبقاء لذلك لا يغيرون ولا يكرهون وهم على سن واحد ابد وقيل لهم المقطوع
في اذانهم والمقروون في ايديهم واحصا هذا القول فسر الانتظة ببعض لوازمها وذلك اشارة الى التخليد على ذلك السن فلا يتاخر في
القولين **وقوله** واتبع هواه قال الكلبي اتبع مساقاة الامور وترك معالمها وقال البرزوقي اخذ الرضا على الاخرة وقال عطاء اراد الدنيا
اطاع شيطانه وقال ابن زيد كان هو مع القوم يعني الذين حاربوا موسى وقوله وقال يمان اتبع امرأته لا يراها التي حملته على ما فعل
فان قيل الاستمراك بلكن فيضون يثبت بعد خالف ما قبلها وايضا ما اثبت كما تقول ولوشنا لا عصيته لكن لم اعطه ولوشنا
لما فعلت لكن الكفر فعلته فالاستمراك يقتضى ولوشنا لم يفسد بها وكنا لم نشأ او لم نرض وكنه اخذ كيف استمرك بقوله وكنه اعطاه
الى الارض بعد قوله ولوشنا الرضا بها **فيل** هذا من الكلال والمخاض في جانب اللغز المدول فيه عن حرارة اكل الغنالى المعاني
ذلك ان مضمون قوله ولوشنا الرضا بها انه لم يمتططط اسباب التي يقتضيه رضى بالايات من ايتا الله ورضاه على هواه وكنه اكل
واخذ الى الارض واتبع هواه وقال الزمخشري اللغز ولولا اياتنا لرفضا بها فذكر المشية والمراد ما هي تالفة له ومسببة عنه كانه قد اكل
لرفضا بها قال الاخرى الى قوله وكنه اخذ فاستمرك للمشية باخذ الرضا الذي هو ضله فوجب ان يكون ولوشنا في مضمون ما هو ضله ولو
كان الكرم على ارضه وجب ان ياكل ولوشنا لرفضا وكنا لم نشأ فنهى عنه شنة تهرقها من قدس نافع المشية العامة بعد البصيرة

ج

الشيء بذكر الطبيعة والعادة

كلام الله معتزليا قد رآه من قوله ولو ضمتا من قوله ولولزمنا ثم اذا كان اللزوم لها صوفى على خشية الله وهو الحق بطلان صله وقوله ان
 خشية الله تابعة للزومه الايات من اخذ الكراه وبطله بل لزومه لا يات تابع لمشية الله خشية الله سبحانه منبى عن لا تابعة وسببا
 مسبب وموجب مقتضى لا مقتضى فما شاء الله وجب وجوده وما لم يشأ امتنع وجوده **فصل ومنها قوله تعالى** يا ايها الذين
 امنوا اجتنبوا كثير من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا يحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكره حق وانقل
 الله ان الله تواب رحيم وهذا من احسن القياس التمثيل فانه شبه تزيق عرض الاخ بتمزيق لحمه ولما كان للفتاب يمزق عرض اخيه في
 غيبته كان بمنزلة من يقطع لحمه في حال غيبته ووجه عنه بالموت ولما كان للفتاب عاجزا عن دفعه عن نفسه بكون غائبا عن ذمه كان
 بمنزلة الميت الذي يقطع لحمه ولا يستطيع ان يدفع عن نفسه ولما كان مقتضى الاخوة للترحم والتواصل وللتناصر فضلا عن علمها بالفتاب بفساد
 مقتضاها من الذم والعيب الظن كان ذلك نظير تقطيع لحم اخيه والاخرة تقتض حفظه وصيانته والذب عنه ولما كان المقتاب مقتضا
 بعرض اخيه متفكها بعينته وذمه تمثيلا بين ذلك شبه ياكل لحم اخيه بعد تقطيعه ولما كان للفتاب مجبيا لذاتك صحبا به شبه بمن يجبر كل لحم
 اخيه ميتا ومحبته لذاتك قدر فائد على جرح اكله كما ان اكله قدر فائد على تمزيقه **فما مل** هذا التشبيه والتمثيل وحسن موقعه ومطابقة
 المعقول فيه المحسوس تأمل خبارة عنهم بكمراة اكل لحم الاخ ميتا ووصفهم بذاتك في اخرا لا يبر ولا نكلر عليهم في اولها ان يجب احدهم ذلك
 فكما ان هذا اكره في طبكهم فكيف يجب ما هو مثله وتظير ما هو عليه على ما اوجب وشبه لهم ما يحبون بما هو اكره شئ اليهم وهو
 اشد شئ نفرة عنه فلهذا يوجب العقل والفتوة والحكمة ان يكونوا اشد شئ نفرة عما هو نظيره ومشبهه وبالله التوفيق **فصل ومنها**
قوله تعالى مثل الذين كفروا بربهم واعمالهم كسواء اشتدت الريح في يوم ما صوف لا يتدرون عما يسوا على شئ ذلك هو الضلال البعيد
 فشبه تعالى اعمال الكفار في بطلانها وعدم الانتفاع بها برما ومرت عليه ريح شديدة في يوم عاصف فشب بهما ان اعمالهم في جوصها وذخايبها
 كلها المندثرة لكونها على غير اساس من الإيمان والاحسان وكونها بالنذر الله عز وجل وعلو ضلالتها برما وطيرة الرجم المعاصف فلا يقبل صاحب
 على شئ منه وقت شدة حاجته فلذلك قال لا يتدرون ما يسوا على شئ لا يتدرون يوم القيمة ما يسوا من اعمالهم على شئ فلا يدرون له اثر
 من ثواب ولا فائدة ناضة فان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا لوجهه فما فائده والاعمال اربعة فواحد مقبول وثلاثة مردودة فالمقبول
 الخالص الصواب فالخالص ان يكون لله لا لغيره وللصواب ان يكون ما شرع الله على لسان رسوله وللاثر لثلاثة لزم دودة ما خالف ذلك وفي تشبيهها
 بالرماد سر بديع وذلك للتشابه للذي بين اعمالهم وبين الرماد في احراق النار واذهابها بالاصل هذا وهذا فكانت الاعمال التي لغير الله وعلى غير مرادة
 طعمة للنار وبما تستعر النار على اصحابها وينشئ الله سبحانه ام من اعمالهم للباطلة نارا وعن ابا كاسية لاهل الاعمال الموافقة لامر الله التي هي خالصة
 لوجه من اعمالهم فغيا وحرما فانثرت النار في اعمال ولذلك حتى جعلها رماذا هم واعمالهم وما يعبدون من دوز الله وقرع النار **فصل ومنها**
قوله تعالى الر كرم ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى اكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله
 الامثال للناس لعلهم يتذكرون فشب بهما الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة لان الكلمة الطيبة تنمو العلى الصالحين والشجرة الطيبة تنمو العلى النافع
 وهذا ظاهر على قول جمهور المفسرين الذين يقولون الكلمة الطيبة هي شهادة ان لا اله الا الله فانهما ثم جميع الاعمال الصالحة الظاهرة والباطنة
 فكل عمل صالح عرض الله ثمرة هذه الكلمة وفي تفسير على بن ابي طلحة عن ابن عباس قال كلمة طيبة شهادة ان لا اله الا الله كشجرة طيبة وهو المؤمن
 اصلها ثابت قول لا اله الا الله في قلب المؤمن وفرعها في السماء يقول برفعها على اللزوم الى السماء وقال الربيع بن انس كلمة طيبة هذا امثل
 الايمان فالإيمان الشجرة الطيبة واصلها الثابت الذي لا يزول الاخلاص فيه وفرعها في السماء خشية الله والتشبيه على هذا القول احو
 واظهر واحسن فانه سبحانه شبه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة التابعة الاصل الباسقة الفرع في السماء علوا التي لا تزال تؤتى
 ثمرةا كل حين واذا قاملت هذا التشبيه رايته مطابقا للشجرة التوحيد الثابتة الراسخة في القلب التي فروعا من الاعمال الصالحة

إذا دبر ابن هند عن أبي نصر عن أبي سعيد قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فقال يا أيها الناس إن هذه الأمة
 تبتلى في قبلي كما فاذ لا انسان دفن ونفرت عنه اصابه جاءه ملك بيده مطرقة فاقمده فقال ما تقول في هذا الرجل فان كان مؤمنا قال
 اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله فيقول له صدقت فيفخر له باب الى النار فيقال له هن امنك
 لو كفرت بربك فاما اذا امنت فان الله ابد لك به هذا ثم يفخر له باب الى الجنة فيريد ان ينهض له فيقال له اسكن ثم ينضم له في قبر
 واما الكافر والمنافق فيقال له ما تقول في هذا الرجل فيقول لا ادري فيقال لا ادريت ولا اهتديت ثم يفخر له باب الى الجنة فيقال له
 هن امنك لو امنت بربك فاما اذا كفرت فان الله ابد لك به هذا ثم يفخر له باب الى النار ثم يقمعه للملك بالمطراق فتعته ليمعه خلوا له
 كلهم الا الثقلين قال بعض اصحابه يا رسول الله ما من احد يقرب من الله على اية ملك بيده مطرقة الا هيل عند ذلك فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والاخرة ويضلل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء وفي المسند
 عن من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض
 روح المؤمن فقال يا بته ايت يعنى في قبره فيقول من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد صلى الله
 عليه وآله وسلم قال فينزهه فيقول ما ربك ما دينك ومن نبيك فيقول ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 بالقول الثابت في الحياة الدنيا والاخرة فيقول ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيقال له صدقت وهذا حديث صحيح وقال جابر بن
 عن محمد بن عمرو عن ابى سفيان عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في
 الحياة الدنيا وفي الاخرة ويضلل الله الظالمين قال اذا قيل الله في القبر من ربك وما دينك فيقول ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد
 جاءه فابايبنا من عند الله فامنت به وصدقت فيقال له صدقت على هذا اعشت وعليه مت وعليه تبع وقال لا عيش عن النار
 ابن عمر وعن زاذان عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض روح المؤمن قال فيرحم روحى
 جسده ويبعث اليه ملكا شديدا الانهار فيجلسه وينزهه انه ويقولان من ربك فيقول الله وما دينك فيقول الاسلام فيقولان له ما
 هذا الرجل والنبي الذى بعث فيكم فيقول محمد رسول الله فيقولان له وما يدريك قال فيقول قرأت كتاب الله فامنت به وصدقت
 فن لك قول الله تبارك وتعالى يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة رواه ابن حبان في صحيحه والا ما راجع
 وفي صحيحه ايضا من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال ان الميت ليسمى خلقا لم حين ينزل روحه من ربه فاذا كان مؤمنا كانت الصلوة
 عند راسه والزكوة عن يمينه وكان الصيام عن يساره وكان فعل الخيرات من الصدقة والصلوة والمروءة والاحسان الى الناس
 رجله فيؤتى من عند راسه فتقول الصلوة ما قبل من دخل فيؤتى عن يمينه فتقول الزكوة ما قبل من دخل فيؤتى عن يساره فيقول الصيام
 ما قبل من دخل فيؤتى من عند رجله فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلوة والمروءة والاحسان الى الناس ما قبل من دخل
 له اجلس فيجلس قد مثلت الشمس قد مثلت الضروب فيقال له اخبرنا عن ما سألت عنه فيقول دعوني حتى اصلى فيقال ذلك ستفعل فاجربنا
 عن ما سألت فيقول وعمر تالوف فيقال له امرأت هذا الرجل ان كان فيكم ما اذا تقول فيه وماذا اشتهى به عليه فيقول محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فيقول نعم فيقول شهد انه رسول الله وانه جاءه بالبينات من عند الله فصدقناه فيقال له على ذلك حبيت وعلى ذلك مت وعلى
 ذلك تبعث ان شاء الله ثم يضمه في قبره سبعون ذراعا وينور له فيه ثم يفخر له باب الى الجنة فيقال له انظر الى ما اعد الله لك فيما فيزاد غبطة
 وسرورا ثم يجعل نائمة في النعم الطيب وهو طير خضر رقيق يشرب الجنة ويعد الجسد الى ما ابد منه من اللزباب قوله الله تعالى يثبت الله الذين
 امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة ولا نستطيع هذا الفصل العريض في المعنى والشاهد والحكم بل وكل صليبه اشده خيرة
 اليه من الطعام والشراب والشرع بالله التوفيق اللهم صل وضا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حفظ الله خير

ج

مشاركين به وعن يشرك بالله فكانا خرم السماء فتخطفه الطير وتقوى به الريح في مكان يتحقق فقامل هذا اللثل ومطابقتها لحال من اشرك بالله
وقلوعه بغيره ويجوز لك في هذا التشبيه امران احدهما ان تجعله تشبيها مركبا ويكون قد شبه من اشرك بالله وعبد معه غيره به رجل قد تسبب
الى هلاك نفسه هلاكه لا يرجي معه نجاة فصبى حاله بصورة حال من خرم السماء فاخفظته الطير في الهوى فتمزق من قافي حواصليها واخضعها
به الريح حتى هوت به في بعض المظاهر البعيدة وعلى هذا لا ينظر الى كل فرد من افراد المشبه ومقابلته من المشبه به والثاني ان يكون من
التشبيه المفرق فقابل كل واحد من اجزاء المثل بالمثل وعلى هذا فيكون قد شبه الايمان والتوحيد في علوه وسعته وشرفه بالسماء التي هي
مصعده ومهبطه فنهى بها يهبط الى الارض اليها يصعد وشبه تارك الايمان والتوحيد بالساقط من السماء الى اسفل سا فلين شحشا للتضييق
الشديد والا لزم المتركة والطير الذي يخطف اعضائه ومترقة كل مترق بالشياطين التي يرسلها الله سبحانه وتعالى عليه نوره اذا وترجمه
وتقلقه الى مظان هلاكه فكل شيطان له مزرعة من دينه وقلبه كما ان لكل طير مزرعة من لحمه واعضائه والريح التي تقوى به في مكان يتحقق
هو هواء الذي يحمله على الفكا نفسه في اسفل مكان والعبدة من السماء **فصل ومنها قوله تعالى يا ايها الناس ضرب مثا لستمعوا**
له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا دينا با ولو اجتمعوا له وان يسلمهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب قولوا
الله حق قد ربنا ان الله لقوى عزيز تحقيق على كل عبد ان يستمع قلبه لهذا المثل يتدبره حتى تدبره فانه يقطع مواد الشرك من قلبه وذلك ان
المعنى اقل درجاته ان يقدر على ايجاد ما ينفع عابده واعدا وما يضره والالهة التي يعبد ها المشركون من دون الله لن تقدر على خلق ذباب
ولو اجتمعوا كالحمة كخلق فكيف ما هو اكبر منه ولا يقدر على الانتصار من الذباب اذا اسلمهم شيئا ما عليهم من طيب وخوف فيستنقذ
منه فلا هم قادرين على خلق الذباب الذي هو من اضعف الحيوانات ولا على الانتصار منه واسترجاع ما لا يسلمهم اياه فلا اعجز من هذه
الالهة ولا اضعف منها فكيف يستحسن عاقل عبادتها من دون الله وهذا المثل من ابلغ ما انزل الله سبحانه في بطلان الشرك وتجهيل اهل
وتقيهم عقوباته والشهادة على ان الشيطان قد تلاعب بهم اعظم من تلاعب الصبيان بالكرة حيث اعطوا الالهة التي من بعض لوازمها
القدرة على جميع المقدورات والاحاطة بجميع المعلومات والغنى عن جميع المخلوقات وان يصعد الى الرب في جميع الحاجات وتقرير الكبريات
واغاثة اللهفات واجابة الدعوات فاعطوها صوراً وتماثيل يتنعم عليها القدرة على مخلوقات الاله الحق واذلوا واصغروا واحقرها ولو اجتمعوا
لذلك وتعاونوا عليه وادل من ذلك على عجزهم وانقضاء الهتهم ان هذا الخلق الاقل الاذل العجز الضعيف لو اخطف منهم شيئا واستلبه
فاجتمعوا على ان يستنقذوه منه لجزوا عن ذلك ولم يقدر واعيه ثم سوى بين العابد والمعبود والعجز بقوله ضعف الطالب
المطلوب قيل الطالب العابد والمطلوب المعبود فهو عاجز متعلق بعاجز وقيل هو تسوية بين السالك المسلوب وهو تسوية بين الاله والذباب
في الضعف والعجز وعلى هذا انقبيل الطالب الاله المأطل والمطلوب الذباب يطلب منه ما استلبه منه وقيل الطالب الذباب والمطلوب
الاله فالذباب يطلب منه ما يأخذه ما عليه والصحيح ان اللفظ يتناول الجميع فضعف العابد والمعبود والمستلب من اجل هذا الحكم
القوى العزيز فما قدره حق قدره ولا عجزه حق عجزه ولا عظيمه حق عظيمه **فصل ومنها قوله تعالى** **ومثل الذين كفروا**
كمثل الذن ينقون بئس ما يسمعون الادعاء ونداءهم بكبر على فهمهم لا يعقلون فتمن هذا المثل ناعقا اي مصوتا بالغمر وغيرها وصعوبة
وهو الدواب فقيل الذنق العابد وهو الداعي الصمد والصمد هو المنعوق به للدعوة ان حال الكافر في دعائه كحال من يئقن بالاله
هذا قول طائفة منهم عبد الرحمن بن زيد وفيه واستشكل صاحب الكشاف وجماعة معه هذا القول وقالوا قوله الادعاء ونداء الاله
يساعد عليه لان الاصنام لا تسمع دعاءه ولا ندائه وقد اوجب عن هذا الاشكال ثلاثة اجوبة احدها ان الاكثر نداء المعنة بالاله يسمع دعاءه
ونداء قالوا وقد ذكرنا لك الاصم في قول الشاعر **حراحم ما تنفك الا مناخدة** اي ما تنفك مناخدة وهذا جواب فاسد فان الاكثر نداء
في الكلام الجواب الثاني ان التشبيه وقع في مطلق الدعاء لا في خصوصيات المدعوين **الثاني** ان المعنة ان مثل هؤلاء في دعائهم انهم

لا تقف دعاءهم كمثل الناقع بغيره، فلا تستعج بغيره بشي مغير لانه هو في دعاءه وذن او وكذا لك المشرق ليس لاهن من دعائه وعبادته لا اله الا هو
وقيل المعنى ومثل الذين كفروا كما بهائم التي لا تفقه ما يقول الراعي اكثر من الصوت فالراعي هو داعي الكفار والكفار هم البهائم للتعريف
بها قال سيبويه الخ ومثلك يا عيسى ومثلك الذين كفروا الناقع والمنقوب وعلى قوله فيكون للنعز ومثل الذين كفروا وادعيهم كمثل
الخنزير والناحق بها وانك ان تجعل هذا من التشبيه للركب وان تحصله من التشبيه للمفرق فان جعلته من المركب كان تشبيها للكمية
عند عدم قوتهم وانتفاعهم بالنعز التي ينفع بها الراعي فلا تفقه من قولهم شيئا غير الصوت المجرد الذي هو الدعاء والنداء وان جعلته من
التشبيه للمفرق فالذين كفروا وعزلوا البهائم ودعاهم الى الطريق والهدى بمنزلة النعيق ولما كفروا جردوا الدعاء والنداء كما ذكرنا البهائم جرد
صوت الناقع والله اعلم **فصل ومنها قوله تعالى** مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع
سنابل في كل سنبل مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسم عليه تشبه سبحانه تفقه المنفق في سبيله سواء كان للراد الجهاد او
جميع سبل الخير من كل رجل بن رجل فانبتت كل حبة منه سبع سنابل اشبهت كل سنبله على مائة حبة والله يضاعف ذلك بحسب
حال المنفق واما انه واخلاصه واحسانه ونفع نفقته وقد رجا وقوعها موقعها فان ثواب الانفاق يتفاوت بحسب ما يقوم بالقلب من
الاجتناب واخلاص والعديد عند النفقة وهو اخرج المال بقلب ثابت قد انشهر صفة بخرجه وبتحت به نفسه وخبر من قلبه قبل
خروجه من بيده فهو ثابت القلب عند اخرجه غير خرم ولا علم ولا متبوع نفسه ترجح يده وفوادة ويتفاوت بحسب نفع الانفاق ونفعها
بواقع وبحسب طيب المنفق وزكاته وتحت هذا المثل من الفقه انه سبحانه شبه الانفاق بالهدى والطيب ماله الطيب لله لا لغيره باذر
ماله في ارض زكية فمغله بحسب بزره وطيب ارضه وتعاهد الهدى بالسقي ونفى الدغل والنبات الغريب عنه فاذا اجتمعت هذه
الامور ولم خربت الزرع نادر ولا لحقت جاحة امثال الجبال وكان مثله كمثل حبة مبروق وفي المكان المرتفع الذي تكون الحبة فيه
نصب الشمس الرياح فيرتي الاشجار هناك انتم تربية فزل عليها من السماء مطر عظيم القطر متتابع رذاها وغناها فانت اكبر اضعف
ما يوقبه غيرا بسبب ذلك الواابل فان لم يصيبها وابل فطل مطر صغير القطر يكفيها لكره ومنتهما يركو على الطل ونفى عليه مع ان في ذكر
نفع الواابل والطل اشارت الى نفع الانفاق الكثير والقليل فمن الناس من يكون انفاقه وابل ومنهم من يكون انفاقه مالا لا يفي
مثقال ذرة فافترق بهذا العامل ما يفرق اعماله وبطل حسنة كان بمنزلة رجل له حبة من خيل واسنان خبزي من تحتها اكتماله فيها
من كل الثمرات واصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فاصابها اعصار فيه نار فاحترقت فاذا كان يوم استيفاء الاعمال واحراز الاجور وجد
العامل عمله قد اصابه ما اصاب صاحب هذه الحبة فخرته حينئذ اشد من حسرة هذا على حنته فخذ مثل ضرب الله سبحانه في الحق
لسبب النعمة عند شدة الحاجة اليها مع عظم قدرها ومنفعةها والذي ذهبت عنه قد اصابه الكبر والضعف فهو احوج ما كان الى نعمته
ومع هذا فله ذرية ضعفاء لا يقدر ان على نفقة والقيام بمصالحه بل هو في عياله في حاجة الى نعمته حينئذ اشد ما كانت الضعفة في
ذريته فكيف يكون حال هذا اذا كان له يستأن عظيم فيه من جميع الفواكه والثمار وساطان ثمر اجل الفواكه وانفعها وهو ثمر الخيل و
الاعشاب فمغله يقوم بكفايته وكفاية ذريته فاصبح يوما وقد وجد عتقا كاله كاله الصبر في حيرة اعظم من حسرة قال ابن عباس
هذا مثل الذي يختره بالفساد في اخر عمره وقال مجاهد هذا مثل المفرط في طاعة الله حتى يموت وقال لسكندر امثال المرائي في
نفقته الذي ينفق لغير الله فينظم عنه نفعا احوج ما يكون اليه وسأل عمر بن الخطاب الصحابة يوما عن هذه الآية فقالوا والله اعلم
تغضب عمر وقال قتلوا فلان ولا تعلم فقال ابن عباس في نفسه منها شئ يا امير المؤمنين قال قل يا ابن اخي ولا تحقر نفسك قال
يخرب مثل لعل قال لعل قال لعل غنى بعل بالحسنات ثم بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى احرق الله كاهن قال الحسن هذا
مثل قل والله من يعمله من الناس شيخ كبير ضعيف جسمه وكثر صبيبا ذافقرا ما كان الى جنته وان احل الله اوفر ما يكون الى عمله

اذا انقطعت عنه الدنيا **فصل** فان عرض هذه الاعمال من الصدقات ما يبطلها من المن والاذى والرياء فالرياء ينفع انفعدها سبيلا
 للشراب والمن والاذى يبطل الثواب الذي كانت سببا له فمثل صاحبها وبطلان عمله كمثل صفوان وهو الحجة الامس عليه ثوابها به
 وابل وهو المظهر الشديدين فتركه صلبا لا شئ عليه وتامل اجزاء هذا النمل البليغ والظبا قها على اجزاء الممثل به تعرف عظمة القرآن
 وجلالته فان الحجة في مقابلة قلب هذا المرأى والمات والمؤدى فقلبه في فسق عن الايمان والاخلاص بمنزلة الحجر والعمل الذي عمل
 لغير الله بمنزلة القرب الذي على ذلك الحجر ففسوة ما تحتته وصلابته تمنعه من الثبات والثبات عند نزول الوابل فليس له مادة متصلة
 بالارض تتبل الماء وتنبت الكلاو وكذلك قلب المرأى ليس له ثبات عند وابل الامر والنهي والقبض والقدرا فاذا نزل عليه وابل الوحى
 انكشف عنه ذلك التراب اليسير الذي كان عليه فبرز ما تحتته حجر اصله الا انبات فيه وهذا مثل ضرب الله سبحانه لعمل المرأى و
 نفقته لا يقدر يوم القيمة على قواب شئ منه اخرج ما كان اليه وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى ان الذين كفروا
 لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا واولئك اعطيت النار هم فيها خالدون مثل ما ينفقون في هذه الحجة الدنيا كمثل
 ربح فيها اصابته حرق قوم ظلموا انفسهم فاهلكته وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون هذا مثل ضرب الله تعالى لمن انفق ماله
 في غير طاعته ورضيانه تشبه سبحانه ما ينفق هؤلاء من اموالهم في المكارم والمفاخر وكسب الثناء وحسن الذكر لا ينفقون به وجهه الله
 وما ينفقونه لاصد واعز سميل الله واتهام رساله بالزرع الذي زرعه صاحب به رج نفعه وخيره فاصابته ربح شديدا البروج الحرق
 بردها ما يبر عليه من الزرع والثمار فاهلكت ذلك الزرع وايسته واختلف في الصر فقيلا لبرد الشديدين وقيل النار قاله ابن عباس
 قال ابن الانباري وانما وصفت النار بما هي لتصيرتها عند الانتهاء وقيل الصر الصوت الذي يصعب السرج من شره هيجها واكافوال
 الثلاثة متلازمة فهي ربح شر يد حرق يسه الحرق كما حرقه النار وفيه صق شديد وفي قوله اصابته حرق قوم ظلموا انفسهم تشبيهه
 على ان سبب اصابتهما حرقهم هو ظلمهم فهو الذي سلب عليهم الخير المذكورة حتى اهلكت زرعهم وايسته فظلمهم هو الذي اهلك
 اعمالهم ونفقاتهم واتلفها **فصل** ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سليما رجلان
 مثلا الحق لله بل اكثرهم لا يعلمون هذا مثل ضرب الله سبحانه للمشرك وللوحيد فالمشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون
 متشاكسون والرجل المتشاكس الضيق الخلق فالمشرك لما كان يعبد الهة شتى يشبه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدامته لا
 يمكنه ان يبلغ رضاهم اجمعين وللوحيد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد لرجل واحد قد سلم له وعلوم مقاصده وعرف الطرق
 الى رضاه فهو في راحة من تشاؤن الخلق فيه بل هو سالم لما لكه من غير متنازع فيه مع رافة مالكه به ورجحته له وشفقته عليه واحسانه
 اليه وقوليته لمصالحه فهل يستوي هذا العبدان وهذا من ابلغ الامثال فان الخالص لما لك واحد متحقق من معرفته واحسانه
 والتفاته اليه وقيامه بمصالحه مالا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون **فصل** ومنها قوله
 تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبيادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما
 من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين امنوا امرأة امنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في
 الجنة وبخني من فرعون وعمله وبخني من القوم الظالمين ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجا فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلامنا
 ربها وكتابنا وكانت من القانتين فاشتملت هذه الايات على ثلاثة امثال مثل الكفار ومثالي المؤمنين فتنضم من مثل الكفار ان
 الكافر بيقا قلب على كفره وعدا وتدينه ورسوله واوليائه ولا ينفعه مع كفره ما كان بينه وبين المؤمنين من حجة نسب ووصلة
 صهر وسبب من اسباب الاتصال فان الانساب كلها تنقطع يوم القيامة الا ما كان منها متصلا بالله وحده على ايدي سلمه
 فلو نفعت وصلة القرابة والمصاهرة والنكاح مع عدم الايمان لنفقت الوصلة التي كانت بين نوح ولوط وامرأتهم فاعلم ان يغنيا

عنهم من الله شيئا وقيل لها ادخلا النار مع الداخلين فقطعت الآية حينئذ طعم من ركب معصية الله وخالف امره ورجا ان ينفعه
 صلاح عبده من قريب او اجنبى ولو كان بينهما في الدنيا اشد الاتصال فلا اتصال فوق اتصال البتة والبقوة والزوجة ولم يكن نوح
 عن انه ولا ابراهيم عن ابيه ولا نوح ووطعن امرأتها من الله شيئا قال الله تعالى ان تنفعوا احصاكم ولا ادرك يوم القيمة بفصل
 بينكم وقال تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا وقالوا قلوبنا لا تجزي نفس عن نفس شيئا وقالوا قلوبنا لا تجزي والد عن
 ولده ولا مولود هجرا عن ولده شيئا ان وصا الله حق وهذا كله تكذيب لاطمأن المشركين الباطلة ان من تغلقوا بومن دون الله من
 قرابة او صهر او نكاح او حبة تنفعهم يوم القيمة او يجيرهم من عذاب الله ويستغفر لهم عند الله وحذ الضل ضلال بنى اده وشركهم وهو الضل
 الذى لا يغفر الله وهو الذى بعث الله جميع رسلا وانزل جميع كتبه بالباطل وحقا بطله ومعاد اتم **فصل** واما المثلان اللذان
 للمؤمنين فاحدهما امرأة فرعون ووجه المثل ان اتصال المؤمنين بالكافرين لا يضر شيئا اذا انفردوا في كفره وعمله فصبيبة الغيرة لا تقهر
 للطبع شيئا في الآخرة وان تصور بها في الدنيا بسبب العقوبة التى تحمل باهل الارض اذا اضاعوا امر الله فتأتى حادثة فلم يضر امرأة فرعون
 اتصالها به وهو من الكفار ولم ينفع امرأة نوح ووطو اتصالهما بهما وهما رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين آمنوا به من المؤمنين
 لها الامن من ولا كافر فذكر ثلاثة اصناف النساء للمرأة الكافرة التى لها وصلة بالرجل الصالح والمرأة الصالحة التى لها وصلة بالرجل
 الكافر والمرأة الغريبة التى لا وصلة بينهما وبين احد فالاولى لا تنفعها وصلتها وسببها والثانية لا تنفعها وصلتها وسببها والثالثة لا يضرها
 عدم الوصلة شيئا ترى في هذه الامثال من الاسرار والبديع ما يأسب سبب سباق السورة فانها سبقت في ذكر اذواج النبي صلى الله عليه وسلم
 والتحذير من نظائره عليه وانهم ان لم يطفن الله ورسوله ويردون الدار الآخرة ينفعهم اتصالهم برسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم
 كما لو ينفع امرأة نوح ووطو اتصالهما بهما وهذه المناصب في هذه السورة مثل اتصال النكاح دون القرابة قال يحيى بن سلام ضرب الله المثل
 الاول بحذر عائشة وحصة ثم ضرب لها المثل الثاني بغيرهما على التمسك بالطاعة وفي ضرب المثل للمؤمنين بغيرهم ايضا اعتبار اخر
 وهو انها لم يضرها عند الله شيئا فذم اعداء الله اليهود لها وسببهم اياها وابنائها الى ما برأهم الله عنه كونها الصديقة الكبرى المصطفاة على
 سائر العالمين فلا يضر الرجل الصالح فزت الفجار والفساق فيه وفي هذا تسلية لعائشة ام المؤمنين ان كانت السورة نزلت بعد قصة الاول
 وتوطين نفسها علم ما قال فيها الكاذبون ان كانت قبلها كما في ذكر التمثيل بامرأة نوح ووطو خزيها وحصة ما اعتمدت به في حق النبي صلى
 الله عليه وسلم وقصصت هذه الامثال التحذير من التعريف والتعرض لمن على الطاعة والتجديد والتسلية وتوطين النفس لمن
 اودى منمنه فكذب عليه واسرار التنزيل فوق هذا واجل منه ولا سيما اسرار الامثال التى لا يعقلها الا العالمون **قالوا** وهذا بعض اشتغال
 عليه القرآن من التمثيل والقياس والحجج والفرق واعتبار العلل والمعانى والارتباط باحكامها وتأثيرها واستدل **قالوا** وقد ضرب الله سبحانه
 الامثال وصرحها قدرها وشرحها ويظن منا ما ودل عبادة على الاعتبار بذلك وعيوبهم من الشئ الى نظيره واستدل لهم بالنظير على النظر
 بل حل اصل عبارة الرواى التى هي جزء من اجزاء البتة ونوع من انواع الوحي فانها مبعية على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالاحسوس
 الا ترى ان الثياب في التأويل كالقمص تدل على الدين فما كان فيها من طول او قصر او نظافة او دنس فهو في الدين كما اود النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم القميص بالدين والعلم والقدر المشترك بينهما ان كلا منهما ليس بمتصاحبة ومجمله بين الناس فالقميص يستقر به والعلم
 والدين يستقر به وقلبه ومجمله بين الناس **ومن** هذا تاويل الدين بالفطرة لما في كل منها من التغذية الموجبة للحياة وكما ان الشاة
 وان الطفل اذا خلا وفطرته لم يعمل عن الملاين فهو مضطور على اشارة على ما سواه **وكذلك** فطرة الاسلام التى فطر الله عليها
 الناس **ومن** هذا تاويل البقر باهل الدين والخير الذى بهم عامرة الارض كما ان البقر كذلك مع عدم شربهم كذا خبوا واصابة الارض
 واهلها اليها ولحن المار اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقرا نعم كان ذلك خيرا فى محراب **ومن** ذلك تاويل الزرع والحراث بالعمل

ج

السورة نزلت بعد الايات طوية وفي محرم الحرام من سنة ثمان من الهجرة النبوية

لان العامل بذراع الخير والشرا يدان يجزى له ما بذره كما يجزى للبذر زرع ما بذره فالدينيا مزرعة ولا عمل البلدان ويوم القيمة يوم طلوع
 الزرع وحصاده **ومن** ذلك تاويل الحشب المقطوع للثمانى بالثمانى فحقن والحكام بينه ان المناق لا روح فيه ولا ظل ولا ثمر فهو جنازة الحشب
 الذى هو كذا لك وهذا شبه تعالى المناق بين الحشب السندرة لانهم اجسام خالية عن الايمان والخير وفى كونها مسندة نكتة اخرى وهى ان
 الحشب اذا انتفع به جعل فى سقف اوصد او غيرها من مظان الانفاق وما دام متروكا فارغا غير منتفع به جعل مسند لبعضه الى بعض فشب
 المناق بين الحشب فى الحالة التى لا ينتفع فيها بها **ومن** ذلك تاويل الماد بالفتنة والافساد وكل منها يضر بما يمر عليه ويتصل به فحقن
 الاثام والمتكلم والادبان وهذه حرق القلوب والاديان والايمان **ومن** ذلك تاويل النجوم بالعلم والاشراف حصول هداية اهل الارض بك
 منها ولا ارتفاع الاشراف بين الناس كارتفاع النجوم **ومن** ذلك تاويل الغيث بالرحمة والعلم والقرآن والحكمة وصح كل حال الناس **ومن**
 ذلك خروج الدم فى التاويل يدل على خزيه للال والتدبر المشترك ان قوام البدن بكل واحد منهما **ومن** ذلك الحداث فى التاويل يدل
 على الحداث فى الدين فالحداث الاصغر ذنب صغير والا كبر ذنب كبير **ومن** ذلك ان اليهودية والنصرانية فى التاويل بدعت فى الدين
 فاليهودية تدل على فساده المقصد واقتباس غير الحق والنصرانية تدل على فساد العلم والنجيل والقبال **ومن** ذلك الحداث فى التاويل و
 انواع السكاح يدل على القوة والنصر بحسب جوهر ذلك السلام وصيرته **ومن** ذلك الراحة الطبية تدل على اللثاء الحسن وطيب القول
 العمل والراحة الحبيثة بالعكس والميزان يدل على العدل والجراد يدل على الجحى والعسكرة والغزاة الذى يوجب بعضهم فى بعض و
 النحل يدل على من ياكل طيبا ويعمل صالحا والديك رجل على الهمة بعين الصب واللحية عدو او صاحب بدعة يهلك بسببه والحشرات
 اوصاف الناس والحلج رجل اعنى يتكلف الناس بالسؤال والذباب رجل غشوم وظلم غلام فاجر والشب رجل غلام رحيم كذا مراد من الحيات
 والكلب عدو وضعيف كثير الضحك والشر فى كلامه وسبابه او رجل مبتدع متبهر به مؤثر له على دينه والسود العبد والحامد الذى يطفى على
 اهل الدار والفارة امرأة سوء فاسقة فاجرة والاسد رجل قاهر مسلط والكبش الرجل المنيع المتبوع **ومن** كليات التبعيض كل
 مكان وماء الماء فهو ال على الاثام وكل مكان وماء الماء كالصندوق والكيس والجراب فهو ال على القلب وكل من دخل بعضه فى بعض و
 فمتزج ومختلط فال على الاشتراك والتعاون والالتكاف وكل سقوط وخروج من علو الى سفلى فذموم وكل صعود وارتفاع فمحمود او المبحى
 العادة وكان من يلبس به وكل ما احرقته النار فالحاجة وليس يرحى صلاحه ولا حياته وكذلك ما انكسر من الاوعية التى لا تستعمل مثلها وكل
 ما خطف وشرق من حيث لا يرى خافطه ولا سارق فانه ضايق لا يرحى وما عرف خافطه وسارقه وما كان اولم يجب عن عين صاحبه فانه يرحى
 عوده وكل زيادة محقة فى الجسم والقامة واللسان والذكر واللحية واليد والرجل فزيادة خير وكل زيادة عتية او زلة للبدن فى ذلك فزوم
 وشرف وفضيلة وكل ما راقى من اللباس فى غير موضع المختص به فمذكورة كالعامة فى الرجل والحشف فى الرأس والعتد فى الساق وكل من استغفر
 او استغفر او استغفر او خطب من لا يليق به ذلك نال بهلا من الدنيا وشرف وفضيلة وشرف قبيحة وكل مكان مكروه ما من
 الملابس فخلقه اهن على لباسه من جديده والجوز مال مكثور فان تقطع كان قبيحا وشرا ومن صار له ريش او جناح صار له مال فان
 طار سافر وخروج المريض من داره شاكنا يدل على موت وموتكم يدل على حياته والخروج من الابواب الضيقة تدل على النجاة والسلامة
 من شرهوفه وعلى قوة ولا سيما ان كان الخروج الى قضاء وسعة فهو خير محض والسفر والثقل من مكان الى مكان انتقال من حال الى
 حال بحسب حال المكانين ومن عاد فى المنام الى حال كان فيها فى اليقظة عاد اليه ما فارقه من خير او شر وموت الرجل مراد على
 تقبيله ورجوعه الى الله لان الموت رجوع الى الله قال تعالى ثم رددوا الى الله مولاهم الحق والمهون ما سوسى بين اوتى عليه الله او لصيقة
 وداع المريض امله او توديعهم له دال على موته **وبالجملة** فدا تقدم من امثال القرآن كلها اصول وقواعد لعلوم التعبير لمن احسن
 الاستدلال بها وكذلك من فهم القرآن فانه يعبر به الرؤيا احسن تعبير واصول التعبير الضميمة انما اخذت من مشكاة القرآن فالسنية

الفصل

م

العلماء من علم على ابن الخطاب

ج

كرم الله وجهه في الجنة الذي هو كرم الله

أشهر

تعتبر بالبقاء لقوله تعالى فاجتنبوا واحشوا السفينة وتعبوا بالجماعة واخشوا بكمنا فقيظوا والجماعة بقسوة القلب والبعض بالنساء
 للباس ايضا جن وشرب الماء بالفتنة واكل لحم الرجل بغيته والفتنة بالكسب الخزان والاموال والفرقة مرة بالبدعة ومرة بالنسوة
 كالمالك يتر في حيلة لاعادة له بدخولها يعتبر باكل اهلها وطسها والجمل يعبر بالهدم والحق والعصاة والنحاس قد يعبر بالهمن والبقول
 البصل والشم والعدس يعبر من الخفة بانه قد استبدل شيئا دينا بما هو خيره منه من مال امرزق او علم او زوجة او دار المرض يعبر
 بالشفاء والاشك وشهوة الزنا والطفل الرضيع يعبر بالعدو لقوله تعالى فانقطة آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا والكنكاح بالنساء
 الرمد بالعل الباطل لقوله تعالى مثل الذين كفروا به رجاء لهم كما اشتدت به الرجى والنور يعبر بالهتك والظلمة بالضلال ومن
 ههنا قال عمر بن الخطاب لحابس بن سعد الطائي وقد رآه القضاء فقال يا امير المؤمنين اني رايت الشمس القمريتين والشمس بين يديهما
 فقال عمر معهما انما كنت قال مع القمر على الشمس قال كنت مع الاله الحق اذهب فاستعمل لي عملا ولا تقتل الا في لبس من اكره تقتل يوم صبيحته
 لعابهم ايت الشمس القمر وخلا في جنى فقال نعموا واحتمل بقوله تعالى فاذا بر البصر وخسف القمر جمع الشمس القمر يقول الانسان يومئذ ان للشرق
 قال رجل لا يسرين رايت معي اربعة اظفعة خبز فطلعت الشمس فقال نعموا الى اربعة ايام ثم قرأ قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا ثم قضناه
 اليها فضايسيرا واخذ هذا التاويل لندجل رزقا ربعة ايام وقال له اخبريت كيسي ملوا الضمة فقال انت ميت ثم قرأنا قضينا عليه الموت ما مله
 على صوته الا دابة الارض والخنزة تدل على الرجل المسلم وعلى الكلمة الطيبة والخنزة تدل على من ذكرك والصلوة يدل على العبد السائل الذي لا ينع
 والبستان يدل على العمل واحتراف يدل على جوده لما تقدم في امثال القرآن ومن رأى انه يفتقر غزلا او شوايا يعبر مرة ثانية فانه يفتقر
 ويكتفه والشمس سوبا في طريق مستقيم يدل على استقامته على الصراط والاخذ في ثنيات الطريق يدل على عدوله عنه الى ما خالفه واذا حضرت
 له طريقان ذات عين وذات شمال فاسلك احدهما فانه من اهلها وظهور عورة الانسان له ذنبه نكبه ويقضيه به وهو به وقراره من شى نجاة ونظر
 وعرق في الماء فتنة في دينه ودنياه وتعلقه جبل بين السماء والارض تسلكه بكتاب الله وعنده واعتصامه بحبله فان انقطع به فارق العصاة الا ان
 يكون ولي امره فانه قد قتل او يمت في الرويا امثال مضرورة يضرب بالملك الذي قد وكاله الله بالرويا ليسندل الى الرأى بما ضرب له من المثل على نظيره و
 يعبر منه الى شبهة تغذ استبى ويلها تعبيرا وهو تفعيل من العبي كان الاتعاظ يسمى اعتبارا وصورة لعبي المتعظم من النظر الى نظيره ولولا
 ان حكم الشى حكم مثله وحكم النظر حكم نظيره لطل هذا التعبير والاعتبار ولما وجد اليه سبيل **وقل** اخبر الله سبحانه انه قد ضل الهمال
 لعباده في خير موضع من كتاب الله وامر بما مع اعناله ودعا عباده الى تعقلها والتفكر فيها والاعتبار بها وهذا هو المقصود بها واما الحكم بالامرية
 الشرعية فكذلك اجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين والحق النظر في نظيره واعتبار الشى بمثله والتفريق بين المختلفين وصورتونه
 احدها بالآخر وشريعتة سبحانه وصورة ان تمنع عن شى مفسدة فيه ثم يبيح ما هو مشتمل على تلك المفسدة او مشابها او اذا تمنعها فمن جوز ذلك على
 الشريعة فذا عرفها حق معرفتها ولا قد رها حق قدرها وكيف يظن بالشريعة انها شى شيا الحاجة للكلف اليه ومصلحته ثم حرم ما هو لوجوب اليه و
 للصحة في اباحتها اظهر وهذا من اجل الحال ولذلك كان من السخيل ان يشترع الله ورسوله من الحيل ما يسقطه ما وجبه او يبيح ما حرمه
 عن فاعاله واذا نحر به وحرب رسول وشهد فيه الوعيد لما تضمنه من المفسدة في الدنيا والدين ثم بعد هذا يسوغ التوصل اليه باذني حيلة
 ولوان المريض اعتمر هذا في افيجيه منه الطبيب وينتفع منه لكان معينا على نفسه ساعيا في ضربه وعد سفيها صغرا وقد فطر الله سبحانه عباده
 على ان حكم النظر حكم نظيره وحكم الشى حكم مثله وعلى انكار التفريق بين المتماثلين والجمع بين المختلفين والعقل والميزان الذي انزل الله
 سبحانه شرعا وقد راى في ذلك وان كان الجراهما مثلا للعدل من جنس في الخير والشر فمن ستره الله ومن يستر على محرمه يستر الله
 عليهم في الدنيا والآخرة ومن نفس عن كربة من كرب الدنيا نفس الله عن كربة من كرب يوم القيمة ومن قال ناديا قال الله عز وجل ومن
 مسلما ضار الله ومن شاق شاق الله عليه ومن خذل مسلما في موضع يجب نصرته فيه خذله الله في موضع يجب نصرته فيه ومن سخط الله

والراحمون يرحمهم الرحمن فأنشأ يرحم الله من عباده الرحماء ومن أفق أفق عليه ومن أدعى أدعى عليه ومن عفا عن حقه عفا الله عن حقه ومن عفا عن حقه عفا الله عنه ومن استغنى استغنى الله عليه **فقد** شرع الله وقدره ووجبه وقوابه وعقابه كله قائم عند الأهل وهو الحاق النظر بالنظر واحتمار المثل بالمثل **وهذا** يذكر الشارح العلل والأصناف للنفقة والمعاني للعبادة في الأحكام القدرية والشرعية والجزئية ليدل بن لك على تعلق الحكم بها أين وجدت واقصتها بما لا يحكمها وأصلها من غير ما فيها إلا ما لا يفيها من اقتضاها ويوجب تخلفا عنها كقول تعالى ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله وقوله ذلك بأنهم إذا دعوا إلى الله وحده كفروا وإن ينزلهم به ذكورا نكروا أن ينزلهم آيات الله هروا ذلك بأنهم كفروا في الأرض بغير الحق وبما كانوا مقررون ذلك بما هم اتبعوا ما انضطوا الله وكروا رضوانا فاحبطوا عملهم ذلك بأنهم قتلوا الذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمور ذلك ظنكم الذي ظننتم من ربكم أركموا قلوبكم على السمع الغي والكتاب العزيز بالباء تارة وباللام تارة وباء تارة وبجمعيهما تارة ومن أجل تارة وترتيب الجزاء على الشرط تارة وبالفاء المؤنة بالسببية تارة وترتيب الحكم على الوصف المقضي تارة وباء تارة وبأن الشدة تارة وبجعل تارة وبالمفعول له تارة فالأول كما تقدم والأخر كقول ذلك لتعلموا أن الله يعلم ما في السجرات وما في الأرض وأن كقولنا ان تقبلوا انما اتزل للكتاب على طائفتين من قبلنا ثم قيل التقدير لتلا تقبلوا وقيل كراهة ان تقولوا أو لا كقولنا لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وغالب ما يكون هذا النوع في النفي فتأمله وفي كقولنا لا يكون دولة والشرط والجزاء كقولنا وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا واللغات كقولنا فكذلك فاعلموا أنهم كانوا من سواد من قوم فرعون فأخذوا حذوا رابية فصلى فرعون الرسول فأخذناه أخلا وبهنا ترتيب الحكم على الوصف كقولنا يدري به الله من اتبع رضوانه وقوله يرض الله الذين امنوا منك والذين اتوا العلم درجات وقوله انا لا نضيق الحصر المصلحين ولا نضيق اجر المحسنين والله لا يهدي كيد الخائنين ومما كقولنا فلما اسفونا انتقمنا منهم فلما اعتوا عما هموا عنه فلما لهم كوفوا قررة خاسئين ولان المشرك كقولنا انهم كانوا قوم سوء فاعرفناهم اجمعين انهم كانوا قوم سوء فاسقين ولعل كقولنا لعل يذكر ويخشي لعلكم تعقلون لعلكم تدكرون وللقول له كقولنا وما لاجر عندنا من نعمة بخيرى الا ابتغاء وجه ربك الا على ولشئ رضى اى لم يفعل ذلك جزاء نعمة احد من الناس فاما فعله ابتغاء وجه ربك الا على ومن اجل كقولنا من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل **وقد ذكر النبي صلى** عليه وآله وسلم علل الاحكام والاصناف المتفرقة فيها ليدل على ارتباطها بها وتعدىها بتبعها او ضاهاها وعللها كقولنا في نبين انذر نذرة طيبة وما طهور وقوله انما اجل الاستين ان من اجل البصر وقوله انما تخفيتم من اجل المرافة بكم وقوله في المرة ليست بجيش انما هو الطواغيت عليكم والطواغيت وخفية عن تقطيع راس الحوض اللثام وقصته ناقته ومخرجه الطيب وقوله انذ بعثت يوم القيمة ملبيا وقوله انكم اذا اضلتم ذلك قطعتم ارحامكم ذكره تعليلا لنهيهم عن تكاح المرأة على عمتها وخالتها وقوله تعالى ويسألونك عن الخيض قل هو اذى فاعزلوا النساء في الخيض وقوله في الحمر واللبس انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر واللبس يصيدكم عن ذكر الله وعن الصلوات فبذل انتم منه ومن وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن بيع الرب بالقر ينقص الرب اذ جف قالوا نعم فمنه وقوله لا يتنبح الحيثا دون الثالث فان ذلك بجزءه وقوله اذا وقع للزباب في اناء احدكم فامقلوه فان في اصل جناحيه داء وفي الفخذ وآء وان يلقى بالجناح اللثام فيه الذاء وقوله ان الله ورسوله ينهيكم عن محرم الحمر فاذا رجس قال وقد سئل عن مس الذكر هل يفتق الوضوء فقال هل هو الاضغطة منك وقوله في بسة حرق انها كمثل لى انها ابنة اخي من الرضاكة وقوله في الصدقة انها لا تغل لال يحمل انما هو واساخ الناس **وقد قرب** النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحكام الى امته بذكر نظائرها واسبابها واضرب لها الامثال فقال له عرضت اليوم يا رسول الله امر اعظميا قبلت وانا صائر فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايت لوقض مضت بماء وانت صائم فقلت لا بأس بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضعم قولوا لان حكم المثل حكمه وان المعالي والعلل مؤثرة في الاحكام فبقيا وانما تأله يكن للذكر من التشبيه معنى فذكره ليدل به على ان حكم النظم حكم مثله وان نسبة القنبلة التي هي وسيلة الى الرمي كنسبة وضع الماء في النعم الذي هو وسيلة

للعين

ج

له العرق في الكلاز وراة العين

دم عرق

الى شربه فكان هذا الامر لا يضير فكذلك الآخر **وقل** قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأله فقال ان ابى امره ان لا يسلم
وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والجم مكتوب عليه افاجع عنه قال انت اكبر ولدك قال نعم قال ارايت لو كان على ابنتك دين فقتلته بعد
اكان يجزئ عندك قال نعم قال فاجع عنه ففرب المحكوم من المحكم وجعل دين الله سبحانه في وجوب القضاة اوفى قوله بمنزلة دين الامم والحق النظم
بالنظم واكد هذا المعنى يضرب من الاول وهو قوله اقتصوا الله فالله احق بالقضاة ومنه الحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله
قال وفي بضع احدكم صدقة قالوا يا رسول الله ياتي احدنا شهوة ويكون له فيها اجر قال ارايت لو وضعها في حرام اكان يكره عليه وزفوا
فهم قال كذا ان اذا وضعها في الحلال يكره له اجر وهذا من قياس العكس المحل البين وهو اثبات نقيض حكم الاصل في الفرع لقنوت ضد علم
فيه ومنه الحديث الصحيح ان امرأته اتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى ولدت غلاما اسود والى انكرته فقال يا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فمالوا فقال هل فيها من امر قال ان فيها لورقا قال فاني ترى ذلك جاكها
قال يا رسول الله عرق نزعها قال ولعل هذا عرق نزعها ولم يخرص له في الانتقاء منه ومن تراجم البخاري على هذا الحديث باب من شبه اصلا
معلوماً باصل مبين قديين الله حكمه كاليفهم السائل ثم ذكر بعده حديث ابن عباس ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ان اى نذرت ان تجزئ فذات قبل ان تجزئ افاجع عنها قال نعم حتى عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيتها قالت نعم فقال
اقتصوا الله فان الله احق بالوفاء وهذا الذي ترجم البخاري هو فصل النزاع في القياس لا كما يقرر المفردون فيه ولا المفردون فان
الناس فيه طرفان ووسط **فاصل** الطرفين من بنى العلال والمعاين والاوصاف المقتضى وروى الشريعة
بالفرق بين المسايدين والجمع بين المختلفين ولا يثبت ان الله سبحانه شرع الاحكام لعل مصالكم وربطها باوصاف مؤثرة فيها مقتضية
هاطرها وعكسا وان قد يوجب الشئ ويحرم نظيره من وجه ويحرم الشئ ويبير نظيره من كل وجه ويحرم عن الشئ لا يفسد فيه ويامر به المصلحة
بل لخص المشيئة المحيطة عن الحكمة والمصلحة **وبان** هذه قوم افراطية وتوسعا جدا واجمعوا بين الشيتين اللذين فرق الله بينهما
بادنى جامع من شبه اوطر او وصف يتخيلون عليه يمكن ان يكون صلتها وان لا يكون فيجعلن هو السبب الذي خلق الله ورسوله عليه السلام
بالخصص الظن وهذا هو الذي اجمع السلف على ما كاسيا في انشاء الله تعالى **والمقصود** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يذكر في
الاحكام العلال والاوصاف للتشريع فيها طرأ وعكسا كقول المستحاضة التي سالت هل نزع الصلوة من استحاضتها فقال لا انما ذلك عرق وليس
بالحيضة فامرها ان تصلي مع هذا الدم وصل الى ندم عرق وليس بدم حيض هذا اقياس يتنصص الجمع والفرق **فان قيل** فطرطحة القبا
ذكر الاصل المقيس عليه ولم يذكر في الحديث **قيل** هذا من حن الاختصار والاستغناء بالوصف الذي يستلزم ذكر الاصل المقيس
عليه فان المتكلم قد يجعل بعله يغني ذكرها عن ذكر الاصل ويكون ترك ذكر الاصل بلغم من ذكره فيعرف السامع الاصل حين يسمعه ذكر
فلا يشك عليه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علل عدم وجوب الصلوة مع هذا الدم بان عرق صار الاصل للتشريع البير هذا
الكلام معلوماً فان كل سامع سمع هذا فيهم منه ان دم العرق لا يوجب ترك الصلوة ولو قال هو عرق فلا يوجب ترك الصلوة كسائر دم العرق
لكان حبيبا ومن الكلاز الركيك ولم يكن له تعاقبا احتاجه وانما يلبق هذا الجعرة المتأخرين وتكلفهم وتطويلهم ونظيره ان اقول صلى الله
عليه وآله وسلم من سأل عن من ذكره هل هو الا بضعة منك فاستغنى عن احن تكلف قول كسائر البضعة ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم
للأمة التي سالت هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم فقالت امه سليمان وختم المرأة يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انما النساء شقائق الرجال فيبين ان النساء والرجال شقيقان ونظيران لا ينفقان ولا يبتليان في ذلك وهذا يدل على
ان من المعلوم الثابت في فطرهم ان حكم الشقيقين والنظيرين حكم واحد سواء كان ذلك تعليلا منه صلى الله عليه وآله وسلم في المقتدر
او لشرح اولها فحق ليل على تساوي الشقيقين وقساو للفر بين واعطاء احدهما حكم الآخر **فصل** وقد امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

معاً على اجتهاد رايه فيما روي فيه فنهأ عن الله ورسوله فقال شعبة حدثني ابي عيون عن الحرث بن عمر عن اناس من اصحابك معاً
عن معاذ بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه الى اليمن قال كيف تصنع ان عرض لك قضاء قال اقضي بما في كتاب الله
قال فان لم يكن في كتاب الله قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال اجتهد رايي لا اتر قال ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدره ثم قال المجل لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد احدث ومن كان عن غير مهين فم اصحاب معاذ فلا يضر ذلك لا يدل على شهرته الحديث
وان الذي حدث به الحرث بن عمرو عن جماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا البطل في الشهرة من ان يكون عن واحد منهم لم يوسى
كيف وشهرته اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح بل
اصحابه من افاضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث
اذا رأيت شعبة في اسناد حديث فاستد يدريك به **قال** ابي بكر الخطيب وقد قيل ان عباد بن بنى رواه عن عبد الرحمن بن غنم
عن معاذ وهذا الاسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد نقلوه واجتنبوا به فوقنا بذلك على محضه عندكم كما وقفنا
على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته وقوله اذا اختلف
للتبايعان في الثمن والسلمة قائمة فاعطوا وتزاد البيعة وقوله الدية على العاقلة وان كانت هذه الاحاديث لا تثبت من جهة الاسناد
ولكن لما نقلها الكافة عن الكافة فترغوا بصحتها عندهم عن طلب الاسناد فلما فذلك حديث معاذ لما اجتنبوا جميعاً غشوا عن طلب
الاسناد له انتهى كلامه **وقد** جاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحاكم ان يجتهد رايه وجعل له على خطا في اجتهاد الرأي اجراً واحداً
اذا كان قصده معرفة الحق واتباعه **فصل** وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجتهدون في النوازل وقضايا
بعض الاحكام على بعض ويعتبرون بالنظير بنظير **قال** اسد بن موسى ثنا شعبة عن زيد الياسمي عن طلحة بن مصرف عن مرة
الطيب عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة كل قوم على بيعة من امرهم ومصلحة من انفسهم يزيرون على من سواهم ويعرف
الحق بالمقايسة عند ذوي الالباب وقد رواه الخطيب وغيره مرفوعاً ورضه غير صحيح **وقد** اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امرهم يوم الخراب ان يعملوا العصص في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلاها في الطريق وقال
يرد منا التأخير وانما اراد سرعت النهوض فنظر الى المعنى واجتهد اخرون واخروها الى بني قريظة فوصلوها لئلا ينظر الى اللفظ وهو كلاء
سلف اهل الظاهر والآنك سلف اصحاب المعاني والقياس **ولما** كان على رضوانه عنه باليمن اتاه ثلاثة نفر يختصمون في غار فقال
كل منهم هو ابني فاقرع على بينهم فجعل الولد للقارع وجعل عليه للجلين ثلثة الدية فلم ينس النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ولم ننكح حتى بدت
نواحدة من قضاء على رضوان الله عنه **واجتهد** سعد بن معاذ في بني قريظة وحكم ففهموا باجتهاده فصوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وقال لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات **واجتهد** الصحابي ان اللذان خريا في سفر فحضرت الصديق وليس
ماء فضليا ثم وجد الماء في الوقت فاعاد احدهما ولم يعين الآخر فوضعهما وقال الذي لم يعدها صحت السنة واجزا تلك صلواتك قال الاخر انك الجرا
مرتين **ولما** قاس مجزئ المد بجي وقاف وحكم بقياسه وقيافته على ان اقرام زيد واسامة ابنيه بعضهما من بعض سمر بذلك رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى برقت اساري وجهه من صحة هذا القياس وما وفقته للحق وكان زيد ابيض وابنه اسامة اسود
فالتحق هذا القائف الفرع بنظيره واصله والغنى وصف السواد والبياض الذي لا تاثير له في الحكم **وقد** تقدم قول الصديق رضي
الله عنه في الكلالة اقول فيها رأي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان اراه ما خلا الولد والولد فلما
استخلف عمر قال اني لا استحيي من الله ان ارداد شيئا قاله ابو بكر **وقال** الشعبة عن شريك قال قال لي عمر اقض بما استبان لك من

كتاب الله فان لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وان لم تعلم قضاه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقض بما استبان لك من ائمة المهتدين فان لم تعلم كل ما قضت به ائمة المهتدين فاجتهد
برأيك واستشر أهل العلم والعلماء **وقال جتهل** ابن مسعود في الغرضة وقال اقول فيها رأي ووقف الله للصواب **وقال**
سفيان بن عبد الرحمن الاصبهاني عن عكرمة قال رسلنا ابن عباس الى زيد بن ثابت اسأله عن زعيم وابوين فضل المزوج النصف الم
ثلاث ما بقى وللاب بقية المال فقال جتهل في كتاب الله اوتقوا به رأيك قال اقر له برأي ولا افضل أمك عذاب **وقال** يس على زياد
كرم الله وجهه وزيد بن ثابت في المكاتب وقايسه في الجرد والاخرة وقاس ابن عباس الاخراس بكاه صابع وقال عقلها لسوء اعتبر و
بها **قال** المزني الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا وهذا جزأ الاستعملوا المقاييس في الفقه في جميع الاحكام
في امر ونهيهم قال واجمعوا بان نظير الحق ونظير الباطل باطل فلا يجزى لاحد انكار القياس لانه التشبيه بالأمم والقتيل عليها
قال ابو عمر بعد حكاية ذلك عنه ومن القياس للجم عليه صيد ما عند المكلب من الجوارح قياسا على الكلاب بقل وما علمت من
الجوارح مكلبين وقال عز وجل والذين يرمون المحصنات فدخل في ذلك المحصن قريسا وكذلك قوله في الاماء فاذا احسن فان
اثنين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدخل في ذلك العبد قياسا عند الجمهور الا من شذ من لا يكاد يبعث
فهو له خلافا وقال في جزاء الصيد المقتول في الاحرام ومزقته منكم متعمدا فدخل فيه قتل الخطايا قياسا عند الجمهور الا من شذ وقال
الذين امنوا اذا نكحت المؤمنات ثم طلقوهن من قبل ان تمسوهن فانا لكم عليهن من عدة تعتدونها فدخل في ذلك الكتابيات قيا
وقال في الشهادة في المداينات فان لم يكن راجلين فجل وامرأتان من توفين من الشهداء فدخل في معنى اذا تد ايتم بدين الى اهل
صحتي قياسا للمواثيق والوعايم والنصوب وسائر الاموال واجمعوا على توريث البننتين الثلثين قياسا على الاختين وقال عن من اعسر
بثاقي عليه من الربا وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة فدخل في ذلك كل معسر بدين حلال وثبت ذلك قياسا ومن هذا الباب قول
الكرخي ميراث الاثني منفرءا وانما ورد النص في اجتماعها بقل يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقال وان كانوا
اخرى رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن هذا الباب ايض قياس النظار على النظر بالام وقياس الرقبة في الظم بالظ
الرقبة في القتل بشرط الايمان وقياس شرهم الاختين وسائر القرابات من الاماء على الحرام في الجمع في التبري قال وهل الوتة نصيبته
الطال به الكتاب **قلت** بعض هذه المسائل فيها نزاع وبعضها لا يعرف فيها نزاع بين السلف وقد راجع بعض نفاة القياس ادخال هذه المسائل
الجمع عليها في العمومات اللفظية فادخل قذف الرجل في قذف المحصنات وجعل المحصنات صفة للفروج كاللستاء وادخل صيد الجوارح
كلا في قوله وما علمت من الجوارح وقول مكلبين وان كان من لفظ الكلب فعنه مغرب لها على الصيد قاله جاهد والحسن وهو ثمرة
عن ابن عباس وقال ابو سليمان اللادشقي مكلبين معناه معلمين وانما قيل لهم مكلبين لان الذالك من صيدهم انما يكون بالكلاب
وهؤلاء وان امكنهم ذلك في بعض المسائل كما جزموا بجرم اجزاء الخنزير لادخل في قوت فانه رجس واعاد الضمير الى المضاعف لانه لا
يمكنهم ذلك في كثير من المواضع وهو يضطرون فيها ولا بد الى القياس او القول بما لم يقل به غيرهم من تقديمهم فلا يعلم احد من ائمة
الفتوى يقول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن فارة وقعت في بين العنقا وما حولها وكلوا ان ذلك مختص بالسن
دون سائر الادهان والمناغات هذا مما يقطع بان الصحابة والتابعين وائمة الفتوى لا يفرقون فيه بين العنق والسن والذئب والذئب
كما لا يفرق بين الفأر والهرق في ذلك وكذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الربط بالتمر لا يفرق عالم بفهم عن الله ورسوله
بين ذلك وبين بيع العنب بالزبيب **ومنه** ان الله سبحانه قال في المطلقة ثلاثا فان طلقها فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ظنا ان يقيما حد ودالله اي ان طلقها الثانية فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول ان يتراجعا

عن

ج
١٢

له بالكلية على الفروج

و المراد به جحد يد العقد وليس ذلك عن نصها بالصيغة التي يطلق فيها الثاني فقط بل متى تعاقبوا موت او خلع او فسخ او طلاق حلت الاول
 قياساً على الطلاق **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تاكلوا في آنية الذهب والفضة ولا تشربوا في صحاؤها فانها لهم في
 الدنيا ولكم في الآخرة وقوله الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما يصح في بطنه ناسجهم وهذا التحريم لا يختص بالاكل والشرب بل
 يعم سائر وجوه الانتفاع فلا يجلان يغتسل بهما ولا يتوضأ بهما ولا يدين من فيها ولا يكتحل منها وهذا امر لا يشك فيه عام **ومن ذلك** نهي
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحق عن لبس القميص والسرويل والعمامة والخفين ولا يختص ذلك بهذه الاشياء فقط بل يتعدى
 النهي الى الجباب والدلو والمبطانات والفراشي والاكبية والعرقشينات والى القبع والطاقيّة والكوفية والكوفة والطيلسان والقلنسوة
 والى الجبى بين والجهر صوبين والزريعوى الساق والى الثبائن ونحوه **ومن هذا** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذهب احدهم
 الى الغائط فليذهب معه مثلاً فتراى ارجاءه فودى ذهب معه بخرقة وتنظف اكثر من الاجار او قطن او صوف او خر وغيره ونهى ذلك جازوا ليل الشارح
 غرض في غير التنظيف والانزاله فما كان ابلغ في ذلك كان مثل الاجار في الجواز اولى **ومن ذلك** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 نهى ان يبيع الرجل على بيع اخيه او يخطب على خطبته ومعلوم ان المفسدة التي نهي عنها في البيع والخطة موجودة في الاجارة فلا يجل له
 ان يوجع على اجارة وان قدر دخول الاجارة في لفظ البيع العام وهو بيع المناضغ حقيقة بما غير حقيقة البيع واحكامها غير احكامه **ومن ذلك**
 قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كنتم جنتاً فاطمروا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لمستوا النساء
 فلم يجزوا ماء فميتوا صعيداً طيباً **والحققت** الامة انواع المحرث الاصغر على اختلافها في لفظها بالغائط والآية لوتنص من انواع
 المحرث الا صغرها اعلية او على التمسك من فسه جاد وزلجهم **والحققت** الاحتلام بملاسة النساء **والحققت** واجد من الماء بواجب
والحققت من خاف على نفسه او جأته من العطش اذا توفراً بالعدم فخرزت له التيمم وهي اهل للماء **والحققت** من خشي المرض
 من شدة برح الماء بالمرض في العدول عنه الى البدل اذ خال هذا الاحكام وامثالها في العمومات المعنى التي لا يستريب من لفهم
 عن الله ورسوله في قصد عمومها وتعليل الحكم به وكونه متعللاً بمصلحة العبد اولى من اذلالها في عمومات لفظية بعيدة التناول ليست
 تحريم الغرم مما لا ينكر تناول العمومين لها فمن الناس من يثبت له هذا او منهم من يثبت له هذا او منهم من يثبت له هذا او منهم من يثبت له هذا
ومن ذلك قول تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا ماء فاجتنبوا ما لعلكم ترحمون واكتبوا ذهاباً مقبوضاً **وقالست** الامة الرهن في الحضر على الرهن في السفر ولله
 مع وجود الكاتب على الرهن مع عدله فان استدلى على ذلك بهان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورهن درعه في الحضر فلا يجرى في ذلك ما
 رهنها على شعير استقرضه من يقرى فلا بد من القياس اما على الآية واما على السنة **ومن ذلك** ان سرقة بن جندب لما باع خمر اهل
 الزمة واخذ في العشوى الذي عليهم قبله عمر فقال قاتل الله سمرق اما علم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود
 حرمت عليهم الشوم فملوها وباعوها واكلوا اثمها وهذا الحش للقياس من عمر رضي الله عنه فان تحريم الشوم على اليهودي كتحريم الخمر على
 المسلمين وكما يحرم من الشوم المحرم كذلك يحرم من الخمر المحرام **ومن ذلك** ان الصحابة رضي الله عنهم جعلوا العبد على النصف من
 الحر في النكاح والطلاق والعدة قياساً على ما نص الله عليه من قوله فاذا احصى فأتين بها حشة فغيره من نصف ما على الحصينات
 من العذاب قال عبد الرزاق اناسفين بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن عن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بينكم العبد اثنتان وقال عبد الرزاق اناسفان الثورى وابن جريج قال فثنا جعفر بن
 محمد عن ابيه ان على بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة قال بينكم العبد اثنتان وذكر الامام عن محمد بن سيرين قال سأل عمر بن الخطاب
 الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقة ثنتين وهذا كان محض من الصحابة فلم ينكره احد وقال محمد بن
 عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المنذر ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن ليث بن ابي سليم عن عطاء قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

اخافيا بين وبين ستة فاعطاه السدس وبلغني ان علياً كرم الله وجهه حين سألته عن جعله سنبلاً قال فان الشعب منه شعبة ثم انشعبت شعباً
 فقال ارأيت لو ان هذه الشعبة التي على نبيس اما كان ترجع الى الشعبين جميعاً قال للشعبى فكان يزيد يجعله اخا حتى يبلغ ثلاثة هم ثلثهم فان
 زاد واعلى ذلك اعطاه الثلث وكان على يجعله اخاً ما بينه وبين ستة وهو سادسهم ويعطيه السدس فان زادوا على ستة اعطاه السدس
 وصار ما بقي بينهم وقال القاضي اسمعيل بن اسحق ثنا اسمعيل بن ابي اويس حدثني عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه اخبني خارجة بن
 يزيد بن ثابت عن ابيه ان عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث الجحد والافرة قال زيد وكان رأي يومئذ ان الافرة احق بميراث اخيم
 من الجحد وعمر بن الخطاب يومئذ ان الجحد ميراث ابن ابنه من اخوة فتجاوزت انا عمر حجة او شدة فضررت له في ذلك مثلاً فقلت
 لو ان شجرة تشعب من اصلها فخص ثم تشعب في ذلك الغض فخطان ذلك الغض يجمع الخوطين دون الاصل وينزوحها الزمى يا امير المؤمنين
 ان احد الخوطين اقرب الى اخيه منه الى الاصل قال زيد فانا اعدله واضرب له هذه الامثال وهو يأبى الا ان الجحد اولى من الافرة ويقول
 والله لو انا في قضيتي اليوم لبعضهم لقضيت به للجحد كله ولكن لعل لا اخيب منهم احداً ولعلهم ان يكونوا كلهم ذوى حق وضرب على ابن
 عباس لعمر يومئذ مثلاً معناه لو ان سيلاً سال فخلج منه خيل ثم خلج من ذلك الخيل شعبتان ورأى الصديق اولى من هذا الرأي واصح في
 القياس لعشرة اوجه ليس هذا موضع ذكرها والجواب عن هذه الامثلة اذ المقصود ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يستعملون القياس في
 الاحكام وغير فوجها بالامثال والاشباه والنظائر ولا يلتفت الى من يقدر في كل سيد من هذه الاسانيد واثمن هذه الآثار فنه في تعدد
 واختلاف وجوهها وطرفها جارية عن التواتر المعنوي الذي لا شك فيه وان لم يثبت كل فرع فرع من الاخبار به وقال عبد الرزاق ثنا
 ابن جريج قال اخبرنا عمر قال اخبني حنيفة بن يعلى عن امية انه سمع اباها يقول وذكر فضة الذي قتلته امرأة ابنته وحكيما ان عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه كتب الى ان اقتلها فلما شارك فيه اهل صنعاء كلهم لقتلتهم قال ابن جريج فاجابني عبد الكريم وابو بكر الانصاري
 ان عمر كان يشك فيها حتى قال له علياً يا امير المؤمنين ارأيت لو ان نفرًا اشتركوا في سرقة خمر فافخذوا هذا العضو وهذا العضو اكدت عليهم
 قال نعم قال وذلك حين استخرج له الرأي وقال عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج عن حنيفة عن ابن عباس قال
 على الى الحوذية لا كلهم فلما قالوا لا حكم الا لله قلت اجل صدقتم لا حكم الا لله وان الله قد حكم في رجل وامرأته وحكم في قتل الصيد
 فالحكم في رجل وامرأة والصيد لفضل ام الحكم في الامة يرجع بها يحق دماؤها ويليم شعنها وقال عبد الله بن المبارك ثنا عكرمة بن عمار
 ثنا سفيان الثوري قال سمعت ابن عباس يقول قال علي لا تقا تلومهم حتى يخرجوا فانهم سيخرجون قال قلت يا امير المؤمنين ابرء بالصلوة
 فاني اريد ان ادخل عليهم فاسمع من كلامهم واكلهم فقال علي اخشى عليك منهم قال وكنت رجلاً احسن الخلق لا اؤذي احداً قال فليست
 احسن ما يكون من اليمينية وترجلت ثم دخلت عليهم وهم قائلون فقالوا لى ما هذا اللباس فتلوت عليهم القرآن فلمن حرمة زينة الله
 التي اخرج لعباده والطيبات من الزرق ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يلبس احسن ما يكون من اليمينية فقالوا لا بأس
 فمأجأة بك فقلت اتيتكم من عند صاحبكم وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجببته واصحاب رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم اعلموا بالوحى منكم وعليهم نزل القرآن ابلفكم عنهم وابلغهم عنكم فمنا الذي نقمتم فقال بعضهم ان قريشاً قوم خصمون قال الله عز
 وجل بل هم قوم خصمون فقال بعضهم كلقي فالتقى الى رجلان منهم او ثلاثة فقالوا ان شئت تكلمت وان شئت تكلمنا فقلت بل تكلموا
 فقالوا ثلاث فتمنا من عليه جعل الحكم الى الرجال وقال الله ان الحكم الا لله فقلت قد جعل الله الحكم من امره الى الرجال في ربه ودرهم
 الزنوب وفي المرأة وزوجها فابتغوا حكماً من اهلها وحكماً من اهلها فخرجت من هذه قالوا نعم قالوا واخرى محي نفسه ان يكون امير المؤمنين
 فان لم يكن امير المؤمنين فامير الكافرين هو فقلت لهم ارأيت ان قرأت من كتاب الله عليكم وجئتكم به من سنة رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم اترجعون قالوا نعم قلت قد سمعتموا واراها قد بلغكم انما كان يوم الحديبية جاء سميل بن عمرو الى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي اكتب هذا امامهم عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وآله
فقال يا رسول الله لم نقابلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقم يا علي الغنيمت من هذه قالوا نعم قال واما فكم
قتل ولم يسب ولم يغمر فاستسبواكم ونسبوا من غيرها فان قلتم نعم فقد كفرتم بكتاب الله ونقضتم الاسلام
فانتم دين ضلالتين وكلما اجتمعتم بشئ من ذلك اقل الغنيمات منها فيقولون نعم قال فخرج منهم الشان وبقي ستة آلاف وله طريق
ابن عباس قياسه المدكور من احسن القياس واوضحه وقد انكر ابن عباس على زيد بن ثابت مخالفته للقياس في مسألة الجدر والاخرة
فقال لا يتفق الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب اباً وهذا بعض القياس كما خص الصديق اما الامام بالميراث دون ام الار
قال له بعض الاضرار لقد ورثت امرأة من ميث لو كانت هي الميتة لم ترها وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورثت جميع ما تركت فترك
بينهما وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القسم بن محمد قال جاء جدتان الى ابى بكر فاعطى الميراث اما الام
دون اما الاب فقال له رجل من الاضرار من بني حارثة يقال له عبد الرحمن بن سهل يا خليفة رسول الله قد اعطيت الميراث التي لو
لم ترها فجعل الميراث بينهما ولما شهد ابو بكر واحبا على الميراث بين شعبة بالحد ولم يكسوا النصاب حدهم عرفيا سألوا القاذف ولم
يكسوا اذن قبل شهود او قال عثمان لعمران نعيم رايت فراك اشد وان نعيم راى من قبلك فلنعم ذاك راى كان وقال على اجمع راى
راى عمر في بيع امهات الاكادان لا يعين ثم رايت بيعهن فقال له قاضي عبيدة السلمي يا امير المؤمنين رايتك مع راى عمر في الجماعة
احب اليك من رايتك وحدك في الفرقة ولما ارسل عمر الى المرأة فاسقطت جنبها استشار الصحابة فقال لعبد الرحمن بن حنبل وعثمان
انما انت مؤدب ولا شئ عليك وقال له على اما لدايم فارحان يكون عوطا عنك وارى عليك الدرية فقايسه عثمان وعبد الرحمن
على مؤدب امرأته وعلامه وولده وقايسه على قاتل الخطأ فاتبهم عمر قياس على ولما احتضر الصديق رضي الله عنه اوصى بالخلافة
الى عمر رضي الله عنه وقاس لا يته من بعده اذ هو صاحب الحل والعقد على ولاية المسلمين له اذ كانوا هم اهل الحق والعقد وهذا من
احسن القياس قال على كرم الله وجهه سألني امير المؤمنين عمر عن الخيار فقلت ان اختارت زوجها فهي واحدة وهو احق بها واذا اختارت
نفسها فهي واحدة بامانة فقال ليس كذلك ان اختارت نفسها فهي واحدة وهي احق بها وان اختارت زوجها فلا شئ فانبعته
على ذلك فلما اخلص الامر اتي وعلمت اني اسأل عن الفروج عدت الى ما كنت ارى فقال له اذا كان الامر جاء معك عليه امير المؤمنين
رايتك احب اليك من امر الفروج ففتحوا وقال اما الله قد ارسل الى زيد بن ثابت وخلفه وآياه وقال ان اختارت زوجها فهي واحدة
وزوجها احق بها وان اختارت نفسها فهي ثلاث وهذا راى منهم كلهم رضي الله عنهم وراى عمر رضي الله عنه اقوى واجم وقال عمر
لعلني قد رايت في الجدر رايا فالتفتي فقال على رضي الله عنه ان نعيم رايتك فراك رشيد وان نعيم راى من قبلك فنعم ذاك راى كان
مع زيد بن ثابت في مسائل الجدر والاخرة والمعادة والاكثرية يرض من القرآن او سنة او اجماع العجمي الراى ومن ذلك اختلاف
في قول الرجل لامرأة انت على حرام فقال شيخ الاسلام وبصر الدين وسعه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وخير الامة وترجم القرآن ابن
عباس وقال سيف الله على كرم الله وجهه وزيد هو طلاق ثلث وقال ابن مسعود طلاق واحدة وهذا من الاجتهاد والراى **فالصحيح**
رضي الله عنهم مثلوا الوقت بنظرها وشبهوها بما مثالا وردوا بعضها الى بعض في احكامها وفتحي العلم باب الاجتهاد وفتحي لهم طريقه
وبينهم سبيله وهل يستريب عاقل في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لا يقض الفاضل بين اثنين وهو غضبان انما كان
ذلك لان الغضب يشوش عليه قلبه وذهنه ويمنعه من كمال الفهم ويجعل بينه وبين استيفاء النظر ويجمع عليه طريق العلم والفضا
فمن قصر النبي على الغضب وجد دون الهم المزيج والحق المقلق والجور والظلم الشديدين وشغل القلب المنافع من الفهم فقد قل
فقيهه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والالفاظ لم يقصد لنفسها وانما هي مقصودة للمعاني المتوصل بها الى معرفة

ثبت

ترتبا

ج

واتا

مراد للتكلم ومراد به يظهر من عموم لفظة تأخر ومن عموم المعنى الذي فسد تأخر وقد يكون فهمه من المعنى القوي وقد يكون اللفظ القوي
وقد يتقاربان كما إذا قل الدليل لغيره لا تسلك هذا الطريق فان فرباً من يقطع الطريق اوحى معطشة شخوفة علم هو كل سامع ان
اعم من لفظة وان اراد عليه عن كل طريق هذا شأنها فلو جازها لفسد وسلك طريقاً آخر عطف بها كحسن لوجه ونسب الى مخالفة ومعصية
ولي قال الطبيب للعليل وعنده لحم صان لا تأكل الضأن فانه يريد في مادة المرض لفهم كل عاقل ان لحم الابل والبقر كذلك ولو اكل
منها لم يعد مخالفاً والتحاكى في ذلك الى فطر الناس عقولهم ولو من عليه غير باحسانه فقال والله لا اكلت له لقمة ولا شربت له ماء يريد
خلاصه من منته عليه ثم قبل منه الدرهم والذهب والنثار والاشاة ونحوها لعله العقلاء واضاف فيما حذر اعظم ما حلف عليه ومركباً
لنزوة سنامه ولولا ما عاقل على كلامه لمن لا يليق بمحاوثة من امرأة او صبي فقال والله لا كلمته ثم رآه خالياً به يواكله ويشربه
يعاشره ولا يكلمه لعدوه مركباً لا شدة ما حلف عليه واعظمه وهذا ما فطر الله عليه عباده ولقد افهيت الامة من قوله تعالى ان الله
يا كلون اموال اليتامى ظلماً جميع وجوه الافتقار من اللبس للركوب والمسكن وغيره واهتمت من قوله تعالى ولا تقل لما آتتكم الزينة
جميع انى اعم الاذى بالقول والفعل وان لم يرد نصوص اخرى بالنهي عن عصى الاذى فلو يصدق به في وجه والديه وضربهما بالمثل قال
الى لم اقل لما آتت لعدو الناس في غاية الخفاة والحاجة والجهل من مجرد تفرقه بين التأليف المسمى عنه وبين هذا الفعل قبل ان يبلغه
نفي غيره ومنع هذا ما كثر للعقل والفهم والفطرة فمن عرف مراد المتكلم يدل على من الادلة وجب اتباع مراده والا فلفظ لم يقتصر
لذاتها وانما هي ادلة يستدل بها على مراد المتكلم فاذا ظهر مراده ووضح ما يلى طريق كان عمل بمقتضاها سواء كان بأشارة او كناية او اشارة
او دلالة عقلية او قرينة حالية او عادة له مطردة لا يخل بها او مقتضى كماله وبحال اسمائه وصفاته وانيت نعم منه ارادة ما هو معلق
الفساد وتلك ادادة ما هو متيقن مصححه وان لم يستدل على ارادته للنظير بارادة نظيره ومثله وشبهه وعلى كراهة الشئ بكراهة مثله و
نظيره وشبهه فقطع العارف به وحكمته واوصافه على ان يريد هذا او يكره هذا او يحب هذا ويبغض هذا وانت تجد من له اعتناء
شد يد بهذا رجل واقواله كيف يفهم مراده من نصه ومن اصابه ونحوه بما يفتي بكذا او يقول والله لا يقول بكذا ولا يدب اليه
لما لا يوجد في كلامه صريحاً وجميع اتباع الامة مع ائمتهم بهذه المتابعة وهن المريجيم اهل الحق والباطل لا يمكن دفعه فاللفظ الخاص قد
ينتقل الى معنى العموم بمرادة العام وقد ينتقل الى الخصوص بالارادة فاذا دعى الى غنى فقال والله لا اغذى او قيل له ثم فقال والله لا انا
او اشرب هذا الماء فقال والله لا اشرب فهذه كلها الفاظ عامة فنقلت الى معنى الخصوص بمرادة المتكلم التي يقطع السامع عن سماعها بان لم
يرد النفي العام الى آخر العصر والافاظ ليست تعجز وتعارض يقول ماذا اراد اللفظ يقول ماذا قال كما كان الذين لا يفقهون اذا خرجوا
من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقولون ماذا قال انما وقد انكر الله سبحانه عليهم وعلى امثالهم بقوله فقال هو لاه القوم لا يكادون
يفقهون احدياً فزمن من لم يفقه كلامه والفقه احض من الفهم وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قد رآني على حجج فهم وضع اللفظ
في اللغة وحسنه بقاء الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كان النبي يستدلون على ان الرب تعالى واباحته باقراره
وعده انكاره عليهم في زمن النوح وهذا استدلال على المراد بغير لفظ بل بما عرف من موجب اسمائه وصفاته وان لا يفكر على باطل حتى يبينه
وكذلك استدلال الصديقه الكبرى ام المؤمنين خديجة بما عرفت من حكم الرب تعالى وكمال اسمائه وصفاته ورحمته انه لا يخفى على احد اصل الله
عليه وآله وسلم فانه يبعث الرحم ويحل الكل ويقري الضيف ويبين على نوائب الحق وان من كان بهذه المتابعة فان العزيز الرحيم الذي
يواحكم الحكاميين والدة العالمين لا يخفى ولا يسلط عليه الشيطان وحل استدلال منها قبل ثبوت النبوة والرسالة بل استدلال على صحتها
فيكون تأني حق من هذا شأنه فهذا معرفتهم بما مرده الرب تعالى بما يفعل من اسمائه وصفاته وحكمته ورحمته واحسانه وعجازه الحسنات
ان لا يضيع اجر المحسنين وقد كانت النبي اذ فهم الامتلاء بنعمها واتباعه وانما كانوا يدنون من معرفته مراده ومقتضيه ولم يكن احسنهم

يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدل عنه إلى غيره البتة والعلوم بما دللنا عليه يعرف تأخره من عمى لفظه وتأخره
من عمى علمته ونحو الله على الأول أو نحو ذلك باب الالفاظ وعلى الثاني ادخله لآداب المعاني والفهم والتدبير وقد يعرض لكل من الذين
ما يغفل بغيره مراد المتكلم فيعرض لآداب الالفاظ للتقصير بها عن معنى ما وهضمها تأخره وتعميدها أو ما يريد بها تأخره ويعرض لآداب
المعاني فيها نظير ما يعرض لآداب الالفاظ فبذلك ادخلنا في منشأ غلط الفريقين ونحن نذكر بعض الأمثلة لأن ذلك ليعتبر به غيره
فتقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والرافضات الانكسار من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فلفظ
الخمر ما في كل مسكر فخرج بعض الاشربة السكر عن شمول اسمها لتقصير ايضاً به وهضم لمعناه فما الذي جعل للزنا الحائل عن الخمر
من الميسر واخرج الشطرنج عنه مع انهم اظهروا انواع الميسر كما قال غير واحد من السلف انه ميسر وقال على كرم الله وجهه هو ميسر
الجمجم واما تحصيل اللفظ فما يحتمله فكما حمل لفظ قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن
تر ارض منكم وقوله في آية البقرة الا ان تكون تجارة حاضرة تدبر وتعاين بينكم مسئلة العينة التي هي ربا جملة وجعلها من التجارة ولعمري الله
ان الربا الصريح تجارة للمرابي وادى تجارة وكما حمل قوله تعالى فلا تدخل له من بعد حتى تنكروا وجا غير مسئلة التخليل وجعل التيسر المستعار
للمعنى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واختلف في اسم الزوج وهذا في التفاضل يقابل الأول في التقصير وطناً كان معناه حراً
ما انزل الله على رسوله اصل العلم وقائمة واخيه الله فيهم اليها فلا يخرج شيئاً من معاني الالفاظ عنها ولا يدخل فيها ما ليس منها بل يعطى
حقها ويقيم المراد منها ومن هذا لفظ الايمان والحلف اخرجت طائفة منه الايمان لا التزامية التي بالزعم صاحبها ايها ايجاب شيء او تحريمه
وادخلت طائفة فيها التعليل المحض الذي لا يقتضيه حقاً ولا منعاً والأول نقص من المعنى والثاني تحصيل له قوة معناه ومن ذلك لفظ الربا
ادخلت فيه طائفة ما لا دليل على تناول اسم الربا له كبيع الشيوخ بالتسليم والربح بالغرب والزيت بالزيتون وكذا استخيره من ربح وعلمانه
يا صلبه وان خرج عن اسمه ومقصوده وحقيقته هذا لا دليل عليه بوجوب التصدير اليه لامن كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا ميزان صحيح واودع
فيه من مسائل مدحجة ما هو ابعد شيء عن الربا واخرجت طائفة اخرى منه ما هو من الربا الصحيح حقيقة فحصل ان شرها كالحيل الربوية التي هي
اعظم مفسدة من الربا الصحيح ومفسدة الربا البحت الذي لا يوصل اليه بالسلايل اقل بكثير واخرجت منه طائفة بيع الربح وان كان كونه
من الربا اخفى من كون الحيل الربوية منه فان التماثل موجود فيه في الحال دون المال وصيغة الربا في الحيل الربوية اكمل وانتم من باي العقد الربوي
الذي لا حيلة فيه ومن ذلك لفظ البيعة فضرربها طائفة فاخرجت منه الشاهد واليهين وشهادة العبيد العدل الصادقين الموقوف على القول على
الله ورسوله وشهادة النساء منفردات في المواضع التي لا يحضرهن فيه الرجال كالأعراس والحجومات وشهادة الزوج في اللعان اذا اكلت المرأة وادان
للدعين الذم اذا ظهر اللوث ونحو ذلك ما يبين الحق اعظم من بيان الشاهدين وشهادة القاذف وشهادة الاعمي على ما يتيقنه وشهادة اهل الذم
على الوصية في السفر اذ لم يكن هناك مسلم وشهادة الحال في تداعي الزوجين متاكم البيت وتلادعي النجار والخياط التماثل واخرجت فيه
طائفة ما ليس منه كشهادة جهول الحال الذي لا يعرف بعد الله ولا نسق وشهادة شجرة او حجر ومعاقلة القطط ونحو ذلك والصلوات ان كل ما
بين الحق فهو بيعة ولم يحط الله ولا هو لوجاهة ما تبين بطريق من الطرق اصل دليل حكم الله ورسوله الذي لا يحكم له سواء انتم في ظهر الحق
ووضح باي طريق كان وجب تقبيله وانصت وحرم تعظيمه وابطاله وهذا باب يطول استقصاؤه ويكفي المستبصر التنبيه عليه واذا هم
هذا في جانب اللفظ فهم نظيره في جانب المعنى سواء وانحجاب الرأي وتقياس حملو المعاني النصوص فوق ما حملها الشارع واصحاب الالفاظ
والظواهر فقصر واجمعنا ما عن مرادة فاولئك قالوا اذا وقعت قطرة من دم في البحر فالتقياس انه يجف ويحسبوا بها الماء بكثير مع انهم يتفهمون
منه شيء البتة بتلك القطرة وهو لا قالوا اذا بالجرة من بول وصبيها في الماء لم تجف منه واذا بال في الماء نفسه ولو ادنى شيء نجسه ونحو هذا
الرأي والمقاييس القناطير للقطرة ولو كانت الف الف قطرة من من اوزيت او شيريم بمثل رأس الابرة من البول والدم والشعر الواحد

قوله

ج

الآن
له جمل من غير السبب
الذي لا يثبت في الكلام
الذي لا يثبت في الكلام

شبه

من النكاح والخير عند من يتبع شعرا واحجاب نظر امر والافاظ عند من لم يرقم النكاح ونحوه كماله ولي ميتة كانت في حي ذائب كان
من ذيت او شريح او خلد او دبر او ذك غير السن القيت للميتة فقط وكان ذلك لما انفرد خلا طاهر كله فان وقع ما على الفارق في السن من
او خنزير او اوى نجاسة كانت فهو طاهر لاجل ملكه يتغير ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنقب المرأة ولا تنقب الثياب
يعني في الزنا من فموي بين يديها ورجلها في النهي عما صنع على قدر العضو ولم يمتنع من تغطية وجهها ولا من كشفها لميتة وبشأوه صلى الله
عليه وآله وسلم اعلم الامة بحد و للمسئلة وقد كن يسد ابن علي وجهه من اذا احاد من الركبان فاذا جاء وزعن كشف وجهه ووجهه ووجهه ووجهه
شعبة عن زريد الرشك عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة ما تلبس للحرمة فقالت لا تنقب ولا تملأ وتسدل الثوب على وجهها فلما جازت
طائفة ذلك ومنعتها من تغطية وجهها جملة قالوا واذا سددت على وجهها فلا تملأ الثوب على وجهها فان مسه افترت ولا دليل على هذا البتة وحيث
قول هؤلاء انها اذا غطت يديها افترت فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل بينهما في النهي وجعلها مكيد للحرمة فنهى عن لبس التمهيط للثياب
والفقهاء من الذين وهذا الوجه وخذ الليدين واليمين ستر البهائم فكيف يحرم ستر الوجه في حق المرأة مع امر الله لها ان تدي عليها من جلبها
لئلا تعرف ويقتن بصوتها ولولا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الحر ولا يخر رأسه لكان تغطية بغير العمامة وقد روى الامام احمد عن خمسة
من الصحابة عثمان وابن عباس عن عبد الله بن الزبير بن ثابت وجابر انهم كانوا يخرجون وجوههم وهم محرمون فاذا كان حد في حق الرجل وقد
امر بكشف رأسه فالمرأة بطريق الاولى والصحاح وقصر طائفة اخرى فلم تمنع الحرمة من البرقع واللائم قالوا لان يبدل في راسه الثياب فتمنع
منه وتعد رهولا ان للرجل ما نهي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في لفظ المنهي عنه فقط والصواب النهي عما دخل في معنى لفظه
وعوم معناه وصلته فان البرقع واللائم وان لم يسميا نقابا فلا فرق بينهما وبينه بل اذا اخفيت عن النقاب فالبرقع واللائم اولى ولذا لا ينقضها
ام لثمين من اللثام ومن ذلك لفظ الفدية اذ لم يفسد في ما طائفة خلع المحيلة على فعل المحلوف عليه ما هو عند الفدية اذ المراد بقاء النكاح لا
من الحنث وهي انما شرعت لزوال النكاح عند الحاجة الى زواله واخرجه من طائفة ما فيه حقيقة الفدية ومعناها واستطرت له لفظا معينا
وزعمت انه لا يكون فدية وخلع الابره واكثر تلك تجاوز ابره وحق لا قصه ابره والصواب ان كل ما دخله المال فهو فدية بآي لفظ كان والافاظ لم
ترو لذ واقبالا لا تعبد نأبها وانما هي وسائل الى المعاني فلا فرق قط بين ان تقول اخلعني بالث او فارقه بالث لا حقيقة ولا شرعا ولا لغة ولا عرفا
وكلام ابن عباس والامام احمد عام في ذلك لم يقيد احداهما بلفظ ولا استثنى لفظا دون لفظ بل قال ابن عباس عامة طلاق اهل اليمن الفداء
قال الامام احمد الخلع فرقة وليس بطلاق وقال الخلع مكان من جهة النساء وقال ما اجازته المال فليس بطلاق وقال اذا اخلعها بعد فطلمقتين
فان شاء زوجها فتكون معه على واحدة وقال في رواية ابى طالب الخلع مثل حديث سهيلة اذا كرهت المرأة الرجل وقالت لا ابر لك قسما ولا اطيع لك
امرا ولا اغتسل لك من جابة فتدخل له ان يأخذ منها ما اعطاها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تزويج عليهما يفته قلت وقد قال
في الحديث اقبل الجديقة وطلعتها تطليقة وجعل احمد ذلك فداء وقال ابن حبان في مسند ابو عبد الله عن الخلع اخرج امر طلاق هوامتن حب الى
حديث ابن عباس سكن يقول فرقة وليس بطلاق فقال ابو عبد الله كان ابن عباس سأل هذه الآية الطلاق من ثمان فامساك به عرف او تسريحه باحثا
ولا جعل لكران تالخن واما انية من شيئا الا ان يخاف ان لا يقيم احد ودالله فان ختم ان لا يقيم احد ودالله فلا جناح عليهم ما قويا افترت به وكان
ابن عباس يقول هو فداء قال ابن عباس في كراهة الطلاق في اول الآية والفداء في وسطها وذكر الطلاق بعد فالفداء ليس هو بطلاق وانما هو
فداء فيل ابن عباس في كراهة الفداء في المعناه لا اللفظه وهذا هو الصواب فان الحقائق لا تتغير بتغير اللفاظ وهذا باب يطول تتبعه
والمقصود ان الواجب فيما خلق عليه الشارح الاحكام من اللفاظ والمعاني ان لا يتجاوز بالفاظها ومعانيها ولا يقتصر بها ويغفل اللفظ
حقه والمعنى حقه وقد عجز الله تعالى اهل الاستنباط في كتابه واخبر اهل العلم ومعلوم ان الاستنباط انما هو استنباط المعاني واللفظ
ونسبته بعضهم الى بعض فيعتبر ما يجر منها بصحة مثله ومشبهاه ولفظ ويبلغ ما لا يصح هذا الذي يقتضيه الناس من الاستنباط قال ابو حنيفة

ولا الباطل
ع

هذا ولا يقال الرد إلى القياس هو من الرد إلى الله لأنه لا كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام كما تقدم تقريره **لان** الله سبحانه أنما نزلنا إلى كتابه وسنة رسوله ولم يردنا إلى قياس عقولنا وأرائنا قاطب بل قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وإن احكم بينهم بما أنزل الله وقال أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراهم الله ولم يقل بما رأيت أنت وقال ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون وقال تعالى اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم وقال تعالى وأنزلنا إليك الكتاب تبياناً لكل شيء وقال أولم يكن منكم أناسٌ يعلمون أن الله أنزلنا إليكم الكتاب ليتلى عليهم من ذلك لعلهم يذكرون لقى يومئذ من وقال قل إن ضللت فأنما أضلحلى لقبي وإن اتدبى فبأي حوى للبدى فلو كان القياس حكماً لم يخص الله في الوحي وقال فلا ضربك لأني منى حتى يحكموك فيما شجر بينهم ففي الإيمان حتى يؤخذ بحكمه وحده وهو حكيمه في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد وفاته وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله أي لا تقولوا حتى يقول **قال** فناء القياس الخبر عنه بأنه حرم وما سكنت عنه إذا وجه قياً ما على ما تحكيم تحريمه وإيجابه تقدمه بين يديه فإنه إذا قال حرمت عليكم الربا في البر فقلنا ومن نفيس على قولك البطلان فهذا الحضي تقدم قالوا وقد حرم سبحانه أن نقول عليه ما لا نعلم وإذا فعلنا ذلك فقد وافقنا هذا الحرم يقيناً فأننا غير علمين بأنه إذا لم يحرّم الربا في الذهب والفضة حرمه في الفضة من اللحم وهذا أقوم بما ليس لنا به علم ونفي لما نحن لنا ومن يتعد حدّ الله فقد ظلم نفسه والواجب أن نقف عند حدّ وده ولا نتجاوزه ولا نقصر **ولا يقال** فإبطال القياس من تحريمه والنهي عنه تقدمه بين يدي الله ورسوله وتحريمه ما لم ينص على تحريمه وقضوا منكم ما ليس لكم به علم **قالوا** لا نقول الله سبحانه وتعالى أمرنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً وأنزل علينا كتابه وأرسل إلينا رسوله يعلمنا الكتاب الحكمة فبما علمنا وبينه لنا فهم من الدين وما لم يعلمناه ولا بين لنا أنه من الدين فليس من الدين ضرورة وكل ما ليس من الدين فهو باطل فليس بعد الحق إلا الضلال وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فالذي أحله الله سبحانه وبينه هو ديننا لا دين لنا سواه فإن فيما أحله لنا قبولاً ما سكت عنه على ما تكلمت بإيجابه وشرعه وأباحتها سواء كان الحرام بين ماله أو دليل حله أو وصفاً شبيهاً فاستعملوا ذلك كله وانسحب إلى دلي ربه وإلى ديفي وحكموا به على **قالوا** وقد أخبر سبحانه أن الظن لا يفرض من الحق شيئاً وأخبر رسوله أن الظن أكذب الحديث ونهى عنه ومن اعظم الظن ظن القبايسيين فإنهم ليسوا على يقين أن الله سبحانه حرم بيع السمسم بالشئير والحلوى العنب والنشأ بالبر وأما هي ظنون مجردة لا يفرض من الحق شيئاً قالوا وإن لم يكن قياس الضراط على السلام عليكم من الظن الذي هيئنا عن اتباعه وتحكيمه وأخبرنا أنه لا يفرض من الحق شيئاً فليس في الدنيا ظن باطل وإن لم يكن قياس الماء الذي لا في الأعضاء الطاهرة الطيبة عند الله في إزالة الحدث على الماء الذي لا في أخبث العذائ والميتات والخجاسات ظناً فلا ندري ما الظن الذي حرم الله سبحانه القول به ورومه في كتابه وسننه من الحق وأن لم يكن قياس عداء الله ورسوله من عباد الصلبيان واليهود الذين هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا وولياؤه ونجار خلفه وسادات الأمة وعلمائهم وأصلحائهم في تكافي دماهم وجريان القصاص بينهم فليس في الدنيا ظن يرد اتباعه **قالوا** ومن العجب أنكم قستموا عداء الله على أوليائه في جريان القصاص بينهم فقتلتم ألف ولى لله قتلوا ضريراً وآباءاً وأحراراً أيها هم سبب الله ورسوله وكتابه علانية ولم تقيسوا من ضرب رأس رجل بدبوس فتروا ما غيب بين يديه على من طعنه مسلماً فقتله قالوا وسنبه لكم من تنافض أقيستكم واختلافها وشرها اضطرابها ما بين أنهما من عند غير الله **قالوا** والله تعالى لم يكل شر بعينه إلى أرائنا وأقيستنا واستنبأنا وأما وكلها إلى رسوله المبين عنه فبما بينه عنه وجب اتباعه وما لم يبينه فليس من الدين ونحن نناشدكم الله هل اعتمادكم في هذه الأقيسة الشبهية والأوصاف المحدسية التخمينية على بيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى إذا حرمت شيئاً أو أوجبه أو أباحتها فاستخرجوا وصفاً ما شبهتاً جامعاً بين ذلك وبين جميع ما سكنت عنه فالحق به وقيسوا عليه **قالوا** والله تعالى قد نفي عن ضرب الرأس فكما أن ضرب له الأمتان لا تضرب لدينه وتمثيل ما لم ينص على حكمه بما نص عليه كتشبيه ما ضرب الإمتان لدينه وهذا بخلاف ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الإمتان في كثير من الأحكام التي سئل عنها كما أمرهم بقضاء الصلوة التي ناموا عنها قالوا لا تضلهم بالوقتها

من العدا فقال ايها كرم الربا وقبيله ملكهم وشجعنا قال لهم وقد سألنا عن النبيلة المصاهرة ارايت لو ترضعتم بماء ثم نجحت وكما قال ابن مسعود
عن ابن عمر عن ابيهم ارايت لو كان على ابيك دين وكما قال ابن مسعود سألته عن رجل يبيع زوجه او ابنته او وضعها في الحرام ومن احسن هذه
الامثال وابلغها واعظمها فقري بالابن الا انه امره بانه لا يبيعها ولا يزوجها ولا يملكها الا ان يزوجها من غير ما يملكها الا ان يزوجها من غير ما يملكها
قال ان الله سبحانه امر يحيى بن زكريا بنحو خمس كلمات ليعمل بها ويؤمن بها وانما ان امرهم فقال يحيى اخبرني ان سبقتني ان يخسف لي واذ يذهب فحجر ابا
كلمات لتعمل بها وتؤمن بها اسر ائيل ان يعملوا بها فاما ان تأمرهم واما ان امرهم فقال يحيى اخبرني ان سبقتني ان يخسف لي واذ يذهب فحجر ابا
في بيت المقدس فامتلا وقد واعي الشرف فقال ان الله امرني بخمس كلمات ان اعمل بجن وامرهم ان يعملوا بجن او لهن ان تعبدوا الله في
تشركا بغير شيئا وان مثل من اشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب او ورق فقال هذه داري وهذا اعلى فاعمل ولو لم يكن
لك ان يعمل ويؤذي غيره سيداه فايكم رضى ان يكون عبدا كذا وان الله امركم بالصلوة فاذا اصابتم فلا تلتفتوا فان الله ينصب وجهه
لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت وامرهم بالصيام فان مثل ذلك كمثل رجل في عصا به مصرة صك وكلمه بجمعه وان رضى
الصائم اطيب عند الله من رضى المساك وامرهم بالصدقة فان مثل ذلك كمثل رجل اسرع العدو فاولف يديه الى عنقه وقدمه ليعرض بوقته
فقال انا افترى منكم بكل قليل وكثير ففقد نفسه منهم وامرهم ان تذكروا الله فان مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو في اثره سرا عاصي اذا
اتى على حصن حصين فاحرق نفسه منهم كذا ان العبد لا يحجز نفسه عن الشيطان الا بدكر الله قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانا امركم
بخمس الله امرني بحسن السمع والطاعة والجماع والحق والجماعة فاذ من فارق الجماعة فبشر بحد من ربه ولا يملك من نفسه الا ان يرجع
ومن ادعى دعوى الجاهلية فانه من جثا جهم قالوا يا رسول الله وان صلا وان صام وان صام قال ان تصلي وان صام فادعوا بدعوى الله سمعوا المسلمون
المؤمنين عباد الله حديث صحيح وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ارايت لو ان فخر ياب
احدكم يغتسل منه خمس مرات هل يبقى من درنه شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحجز الله بها عن الناس الا ما بين يديه صلى الله عليه وآله
المؤمن القارئ للقرآن بالالتزام في طيب النظم والريح وضده بالحنطة والنوثر الذي لا يفر بالتمتع في طيب الطعم وصدور الدرع والفاجر القارئ
بالريح لا يفرح طيب وطعمها مؤثرا ومقتل المؤمن بالخماسة من الزرع لا تزال الريا تميلها ولا يزال المؤمن يصيبه البلاء وتسل المناق بشجرة الارز
الصنوبر لا يترك ولا تنهل حتى تقطع مرة واحدة ومقتل المؤمن بالخلة في كثرة خديها ومناقبها وحلجتها الناس اليها ولما هم بها منافعهم بها وقبيل
امته بالمطهر نفق اوله واخوه وصحابة الوجوه به ومقتل امته والامتين الكتائبتين قبلها بما حاض بدامته واكرمها به باجر لعلوا باجر موسى ارجل
يؤمن على ان يؤفهم اجورهم فلم يكوا ببقية يومهم وتركوا العمل من انشاء لهم ارضعت امته ببقية النهار فاستكملوا اجر الموثقين وضربوا له والتمته
جبريل عيسى ائيل مثل ذلك اخذ دارا ثم استنزه بها بيتا ثم جعل مأثرا ثم بعث رسولا يدعو الناس الى طعامه فبينهم من اجاب الرسول ومنهم من
تركه فانه هو لذلك والرسول حجر والدار الاسلام والبيت الجنة فمن اجاب فدخل الاسلام ومن دخل الدار فدخل الجنة ومن لم يجيب لم يدخل داره ولم
ياكل منها وفي السنن والترمذي من حديث النور بن سمعان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ضرب مثالا لثلاثة مستقيم
على كنفى الصراط سوران لها ابواب مفتحة وعلى الابواب ستور مبرخاة وعلى باب الصراط رادع يقول يا ايها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تقربوا
وداع يدعو من فرق الصراط فاذا اراد ان يقرب شيئا من تلك الابواب قال ويحك لا تقرب فانك ان تقرب تجرح فالصراط الاسلام والرسولان حد والله
والابواب المفتحة محاربه الله فلا تقرب احد في حق من حد والله حتى يكشف الستور والاداعي على راس الصراط كتاب الله والاداعي من فراق الصراط واخط
الله في قلبك مسرورا فليست العارف قد رزق هذا المشل وليتدبره حتى تدبره وترن نفسه به وينظر اين هو منه وبالله التوفيق **وقال** مثل رجل دخل
الانبياء قبل كمثل رجل بنى دارا كلها واحسنها الامم لم يبنه فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها ويقولون لولا موضع تلك اللبنة فكنت
نا موضع تلك اللبنة رواه مسلم وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة وابى سعيد عده صلى الله عليه وآله وسلم انما مثل رجل دخل

فيما كان
سكن في الاصلين
لكن في الحديث
لفظ قاذبة مكان
ما في قوله

ج

نقل

محمد الداعي

ويك

لو

استوى قد نازل فجعل الدواب والفراسخ يقعون فيها فانما اخذ يخرجكم من النار وانتم تقتسمون فيها ومثل من وقف في الشهات بالاراعي ربح
الحج يوشك ان يقع فيه وقال الحافظ ابو محمد بن خلاد الرازي عن منى حدثنا ابو سعيد الخدري ثنا يحيى بن عبد الله البجلي ثنا صفوان بن يحيى قال
ثني سليمان بن عامر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربت بالربيع مسيرة شهر واوتيت جو امم الكلم واوتيت الحكمة وضرب لي
من الامثال مثل القرآن واني بينا انا فاشم اذا اناني مكان فقام احدنا عند راسي وقام الاخر عند رجلي فقال للذي عند راسي اضرب مثلاً
وانا اضرب فقال للذي عند راسي واهي الى ثلث عيناك ولتسمع اذنك وليم قلبك قال فكنت كذلك اما الاذن فتسمع واما القلب فيحس
واما العين فتنام قال فضرب مثلاً فقال بركة فيها ثجرة قائمة وفي الثجرة غصن خارج فجاء ضارب فضرب الثجرة فوقع الغصن ووقع
ومر في كثير كل ذلك في البركة لم يعد لها ثم ضرب الثانية فوقع وفي كثير كل ذلك في البركة لم يعد لها ثم ضرب الثالثة فوقع وفي كثير
لا ادرى ما وقع فيها اكثر او ما خرج منها قال ففسر الذي عند رجلي فقال اما البركة فهي الجنة واما الثجرة فهي الامة واما الغصن فهو النبي
صلى الله عليه وآله وسلم واما الضارب فذلك الموت فرب الضارب الاول في القرن الاول فوقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته
وضرب الثانية في القرن الثاني فوقع كل ذلك في الجنة ثم ضرب الثالثة في القرن الثالث فلا ادرى ما وقع فيها اكثر لما خرج منها في
المسند من حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اضطجعت عينااه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كان نذير جيش يقول
صبيكم ومساكم ثم يقول بعثت انا والساعة تكافين ويقرن بين اصبعيه السابعة والوسطى وفي حديث المستور بعثت في نفس الساعة
سبعتهما كما سبقت هذه هرة واشكر واصبره وفي المسند عنه ان مثلي ومثلي ما يفتنه الله كمثلي رجل في قومه قال يا قوم ارايت
يعين واذا النذير العريان فالتجاء فاطاع طائفة منهم فادخلوا على مهلبهم فخر اذ كتبت طائفة فاجبى امكانهم فضربهم بالجيش فاهلكهم و
لبسهم كذلكت امن اطاعه واتبعهم ما جئت به ومثلي من عصياني وكذب ما جئت به من الحق وفي الصحيحين ومثلي ما بعث الله به من
الطري والعلم كمثلي غيث اصحاب ارض ما كانت منها طائفة قبلت الماء فانبثت الكلا والعشب الكثير وكان منها اجلاب امسكت الماء ففزع
الله بها الناس فشر بواذر عوا وسقوا واصحاب طائفة اخرى منها انما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاء فذلكت مثل من فقه في دين الله
ونفعه ما بعث الله به ففعلوا وعلموا ومثلي من لم يرفع بينك رؤسا ولم يقبل هدي الله لا ادرى اوصلت به وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه خطب الناس فقال والله ما القى اخي على كره وانا اخي عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا فقال رجل يا رسول الله اويأى الخير
بالشر فضمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال كيف قلت فقال يا رسول الله اويأى الخير بالشر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الخير لا ياتي الا بالخير ان مما بينت اليه ما يقتل حطا او يملأ الاكلة الخضر اكلت حتى اذا امتدت خاضرها ما استقبلت الشمس فطفت
وبالت ثم اجترت وعادت فمن اخذ ما لا يحقه به ارك له فيه ومن اخذ ما لا يغير حقه فمثل كمثلي الذي يأكل ولا يشبع **وقالت** ميمونة
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن العاص الدنيا خضرة حلوة فمن اتقى الله فيها واصبر ولا فهو كالذي يأكل ولا يشبع وبين
الناس في ذلك كبعض الكوكبين احدهما يطوع في الشرق والاخر يفيق في المغرب **ومثلي** نفسه صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا امر اكبر
من ارض فلا فراى شجرة فاستظل تحتها ثم راح وزكها وفي المسند والترمذي عنه ما الدنيا في الاخرة الا كما يضيع احدكم اصبغ في البير
فلينظر يربيع ومتر مع الصبا بة بخله منيرة فقال اترون هذه هانت على اهلها فلان الذي فقه به الدنيا الهوان على الله من هرة على اهلها
وقال ابن ابي عمير ومثلي كمثل قوم سلكوا مفازة فراء لا يرون ما قطعوا منها اكثر او ما بقي منها فخرت ظمئهم ونزل ادمهم
وسقطوا بين ظمئهم المفازة فايقنوا بالهلكة فبينا هم كذلك اذ خرج عليهم رجل في حلة يقطر رأسه فقالوا ان هذا الحديث محمد بن حبيب فانهي
اليهم فقال يا هؤلاء ما شأنكم فقالوا ما ترى كيف حشرت ظمئهم فلو اننا وجدنا ظمئهم هذه المفازة لا ندرى ما قطعنا منها اكثر او ما بقى
فقال ما يتعللني ان اردتكم ماء رواء ويا ضا خضر اقلوا احكم قال فطوبى لغيركم ومواثيقكم ان لا تقصروا ففعلوا فقال لهم فادودهم

ب

ان يحفظ في العفو خير له من ان يحفظ في العقوبة ان من عقد على امه او ابنته او اخته ووطيها فلا حرج عليه وان هذا صفة من قوله
 ادرى بالثبوت بالشبهة في هذا ان معنى الشبهة التي تدرى بها الحرد وهي الشبهة في الحلل او في الفاعل او في الاعتقاد ولو عرض هذا على
 فهم من فرض من العالمين لم يفهمه من هذا اللفظ بوجه من الوجوه وان من يطأ خاتمه او عنته يهلك الدين فلا حرج عليه مع علمه بانها
 خالته او بنته وعزيم الله لذلك ويفهم هذا من ادرى بالثبوت بالشبهة واضعاف اضعاف هذا امه الا كما ينبغي **فهذه التمثيل**
 والشبهة هو الذي ننكره وننكر ان يكون في كلام الله ورسوله دلالة على فهمه بوجه ما **قالوا** ومن اين يفهم من قوله تعالى وان لكم في
 الا ندم لعبدق ومن قوله فاعتبدوا من حرمكم بيع لاكتنك بالدين وبيع الحلل بالعنق نحو ذلك **قالوا** وقد قال تعالى وما اختلفتم فيه من شيء
 فحكمه الى الله ولم يقل الى قيا سأنكم ورائكم ولم يجعل الله اراء الرجال واقبيستها حاكمة بل الاية ابن اقاوا وقد قال تعالى وما كان منكم
 ولا مؤمنين اذ اقصى الله رسوله امر ان يكون لهم الخيرة من امرهم فانما منهم من الخيرة عن حكمه وحكمه رسول الله لا عند اراء الرجال التي
 وظنوه قد امر سبحانه رسوله باتيهم ما اوصاه اليه خاصة وقال ان اتبع الا ما يؤتى الى وقال وان احكم بينكم امرا لى الله وقال تعالى ان
 لم شركاء شيعوا لهم من الدين ما لم يؤذن به الله قالوا في هذا النص على ان ما لم يؤذن به الله من الدين فهو شرع غيره للباطل **قالوا**
 وقد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ربه تبارك وتعالى ان كل ما سكت عن ليحاجب او يحضر يحرم عفو عفا عنه لعمارة يباح اباحة
 العفو فلا يجوز تحريمه ولا ايجابه قياسا على ما روي به او حرمه بجامع بينهما فان ذلك يستلزم من هذا القسم بالكلية والفاء اذا المسكوت
 عنه لا بد وان يكون بينه وبين المحرم شيئا ووصفا جامعاً او بينه وبين الواجب فلما جاز الحاقه به لم يكن هناك قسم قد عفا عنه ولم يكن
 ما سكت عنه قد عفا بل يكون ما سكت عنه قد حرمه قياساً على ما سكت عنه وحرمه وهذا لا سبيل الى دفعه ومجتنبه فيكون تحريم ما سكت عنه
 تبدل بالحكمه وقد ذم بقا من بدل غير القول الذي امر به فمن بدل غير المحرم الذي شرع له فهو اولى بالذم وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان من اعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم على الناس من اجل مسأله فاذا كان هذا فيمن سبب تحريم الشارب من سبب
 عن حكم ما سكت عنه فكيف بمن حرم للمسكوت عنه قياساً وبرأيه **يوضحه** ان المسكوت عنه لما كان عفو عفا الله لعباده عنه كان
 البحث عنه سبباً لتحريم الله اياه لما فيه من مقتضى التحريم لا يخرج السؤال عن حكمه وكان الله قد عفا عن ذلك وسأجبه عباده كما يعفو
 عما فيه مفسدة من اعمالهم واقوالهم فمن المتصور ان سكوت عن ذلك لفظ عام لم يحرمه يدل على انه عفو عنه فمن حرمه بشئ الله عن
 علة التحريم وقياسه على المحرم بالنسبة الى اصل في الذم من سأل عن حكمه لحاجة اليه فحرم من اجل مسأله بل كان الواجب عليه ان لا
 يبحث عنه ولا يسأل عن حكمه اكتفاء بسكوت الله عن عفو عنه فكل الواجب عليه ان لا يحرم للمسكوت عنه بغير النص الذي حرم الله
 اصله الذي يلحقه بالواو قد دل على هذا كتاب الله حيث يقول يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم التي اتيكم من الله ولعلكم تتقون وان فساقوا
 حين ياتوا بقران تبين لكم عفا الله عنها والله غفور رحيم قد سألها قوم من فكم ثم اصبحوا بكافرين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحديث الصحيح ذروني ما تركتكم فانما اهلك من فكم بكثرة سائلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا اغضبتمكم عن شيء فاجتنبوه و
 اذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم فامرهم ان يتكلموا من السؤال ما تركتكم ولا فرق في هذا بين حياته وبعد مماته ففمن ما موروا
 ان ترككم صلى الله عليه وآله وسلم وما نص عليه فلا تقول له لم حرمت كذا الخلق به ما سكت عنه بل هذا البغ في المعصية من ان نسأله
 عن حكمه شيء لم يحكم فيه **فما مله فانه واظه** ويدل عليه قوله في نفس الحديث واذا اخبرتكم عن شيء فاجتنبوه واذا
 امرتكم بما فأتوا منه ما استطعتم فجعل الامور ثلاثاً لا ريب لها ما صوبه فالفرض عليهم فعله بحسب الاستطاعة ومنه عفا الله
 عليهم اجتناب بالكلية ومسكوت عنه فلا يعرض للسؤال والتفتيش عنه وهذا حكم لا يخص بخاصة فقط ولا يخص بالخاصة دون من
 بل فرض علينا نحن امتكالات امره بحسب الاستطاعة واجتناب فيه وفي البحث والتفتيش عما سكت عنه وليس ذلك التارك جهلاً ولا جهلاً

له قوله سأل عن شيء لم يحرم فحرم على الناس من اجل مسأله فاذا كان هذا فيمن سبب تحريم الشارب من سبب
 عن حكم ما سكت عنه فكيف بمن حرم للمسكوت عنه قياساً وبرأيه
 يوضحه ان المسكوت عنه لما كان عفو عفا الله لعباده عنه كان
 البحث عنه سبباً لتحريم الله اياه لما فيه من مقتضى التحريم لا يخرج السؤال عن حكمه وكان الله قد عفا عن ذلك وسأجبه عباده كما يعفو
 عما فيه مفسدة من اعمالهم واقوالهم فمن المتصور ان سكوت عن ذلك لفظ عام لم يحرمه يدل على انه عفو عنه فمن حرمه بشئ الله عن
 علة التحريم وقياسه على المحرم بالنسبة الى اصل في الذم من سأل عن حكمه لحاجة اليه فحرم من اجل مسأله بل كان الواجب عليه ان لا
 يبحث عنه ولا يسأل عن حكمه اكتفاء بسكوت الله عن عفو عنه فكل الواجب عليه ان لا يحرم للمسكوت عنه بغير النص الذي حرم الله
 اصله الذي يلحقه بالواو قد دل على هذا كتاب الله حيث يقول يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم التي اتيكم من الله ولعلكم تتقون وان فساقوا
 حين ياتوا بقران تبين لكم عفا الله عنها والله غفور رحيم قد سألها قوم من فكم ثم اصبحوا بكافرين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحديث الصحيح ذروني ما تركتكم فانما اهلك من فكم بكثرة سائلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا اغضبتمكم عن شيء فاجتنبوه و
 اذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم فامرهم ان يتكلموا من السؤال ما تركتكم ولا فرق في هذا بين حياته وبعد مماته ففمن ما موروا
 ان ترككم صلى الله عليه وآله وسلم وما نص عليه فلا تقول له لم حرمت كذا الخلق به ما سكت عنه بل هذا البغ في المعصية من ان نسأله
 عن حكمه شيء لم يحكم فيه
 فما مله فانه واظه
 ويدل عليه قوله في نفس الحديث واذا اخبرتكم عن شيء فاجتنبوه واذا
 امرتكم بما فأتوا منه ما استطعتم فجعل الامور ثلاثاً لا ريب لها ما صوبه فالفرض عليهم فعله بحسب الاستطاعة ومنه عفا الله
 عليهم اجتناب بالكلية ومسكوت عنه فلا يعرض للسؤال والتفتيش عنه وهذا حكم لا يخص بخاصة فقط ولا يخص بالخاصة دون من
 بل فرض علينا نحن امتكالات امره بحسب الاستطاعة واجتناب فيه وفي البحث والتفتيش عما سكت عنه وليس ذلك التارك جهلاً ولا جهلاً

قَالَ لَوْ اَخَذَ اللهُ المِيثَاقَ عَلَى اَهْلِ الكِتَابِ وَصَلِينَا بِهِمْ اَنْ لَا يَقُولَ عَلَى اللهِ الْاَلْحَقَّ فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْاَقْيِسَةُ الْمُتَعَارِضَةُ الْمُتَنَاقِضَةُ
الَّتِي يَنْقُصُ بَعْضُهَا بَعْضًا بَحِثْ لَا يَدْرِي النَّاطِقُ فِيهَا اِيَّهَا الصَّوَابُ حَقَّ كَمَا كَانَتْ مُتَّفَقَةً يَصْدُرُ عَنْ بَعْضِهَا كَالسَّنَةِ الَّتِي يَصْدُرُ عَنْ بَعْضِهَا وَقَالَ
تَعَالَى وَيَحْيَى اَلْحَقَّ كَلِمَةً لَا بَارَئًا وَلَا مَقَامًا بَيْنَنَا وَقَالَ وَهُوَ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ فَهَلْ يَمْلِكُهُ سِحْرًا وَلَا يَهْدِي إِلَيْهِ فَلَيْسَ مِنَ الْحَقِّ
وَقَالَ تَعَالَى فَاَنْ لَمْ يَسْجُدْ لِيْكَ فَاعْلَمْ اَنْمَا يَتَّبِعُونَ اَهْوَاءَهُمْ فَتَقَسَّمُ الْأُمُورَ قَبْلَ اَنْ تَأْتِيَ لَهَا اَنْتَابُهَا لَمَّا دَامَ إِلَيْهِ الرُّسُولُ وَانْتَبَاهُ اَهْوَاءُهُمْ
فصل والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع امته الى القياس بل قد روي عنه انه اذ ذكر على عمر واسامة حضرة القياس في شأن الحلائل
المتين ادس لهم اليها فليس بها اسامة قياسا للباس على التماثل والالتفات والبيع وكسوتها لغيره ورجع ما عرف قياسا لتماثلها على لباسها فاسأله اهل
وعمر حمير قياسا فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد من القياسين وقال لعمر لما بعثت بها اليك لتستقيم بها وقال لا سامة
اني لم اعمها اليك لتلبس بها ولكن بشتمها اليك لتشتتكم خوار الشاكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تقدم اليهم في الحرير بالنص على حرهم ليلبس
فقط فقا ساقيا ساقيا خطأ فيه فاحدحها قاس اللبس على اللباس واللباس على التماثل على اللباس والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بين ان ما حرمه
من اللبس لا يتعدى الرجز وما باحه من التماثل لا يتعدى الى اللبس وهذا عين ابطال القياس ورواه ابو ثعلبة الخنسي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله فرض فرأى فلا تنبجها وصل حدودها فلا تقتدوها ونهى عن أشياء فلا تنهكوها وسكت عن أشياء
رحمة لكم غير ينهان فلا تقتضي عنها وهذا الخطاب كما يحرم اوله المصالح ولم يعذرهم فذكر الخيرة فلا يجزى ان يبحث عما سكت عنه ليعبروا بآثاره
وقال عبد الله بن المبارك ثنا عيسى بن يونس عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك الانصاري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترقوا صحتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها فائدة على الصلة قوم يقيسون الامور بمرأهم فيخلون الحرام
ويحرمون الحلال قال قاسم بن اصبغ ثنا عجل بن اسمعيل التميمي ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد الله بن فضال وهو كذا كلهم ائمة ثقات حفاظ الاجرة
عثمان فان كان مخفعا عن علي ومعه هذا فاجتبه به الجماعة في صحيحه وقد روي عنه انه تبرا ما انشبه اليه من الاخراف عن علي ونعيم بن حماد
اما ما حليل وكان سيفا على الجهمية روى عنه الجاهل في صحيحه وقد روي عنه حجة تقرب من القواد ان قال ذكر وفي ما تركتم فانما هلك الذين
من قبلكم بكثرة مسا فلهم واختلافهم على انبيائهم ما هتكتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فأتوا منها استطعتم فضمن جن الحديث انما
امرهم من ايجاب فهو واجب وما عفى عنه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وما سكت عن ذلك والقياس خارج عن هذه الوجوه الثلاثة
فيكون باطلا والقياس مسكوت عنه بالارباب فيكون عفو بالارباب فالحاقه بالحرم تحريم لما عفا الله عنه وفي قوله ذكر وفي ما تركتم بيان جلي
ان ما كان نص فيه فليس بحرام ولا واجب ودل الحديث على ان اوامره على الوجوب حتى يجي ما يرفع ذلك او يبيح ان مراده الترتيب انما لا يستطيعه
فما فطعنا وقد ترى ابن المغلس ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ثنا ابو قلابة الرقاشي ثنا ابو الربيع الزهراني ثنا سيف بن هريرة البرقي
عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن سليمان بن رضى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اشياء فقال الحلال ما احل
الله والحرام ما حرم الله وما سكت عنه فهو مباح فاعنه وهذا السناد جيد مرفوع والله المستعان وعليه التكلان **فصل** واما الصائبة
مرضى الله عنهم فقد قال ابو هريرة لا ين عباس اذا جاءك الحلائل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تضرب له الامثال في صحيح
من حديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احب الحلال الى الله عز وجل ربيع ذكر الحديث وفي آخره لا تسمين
خلعك يسارا ولا رباحا ولا ينجي الا اظلم فانك تقول ثم هفوا لا انما هن اربع فلا تريد على **قال** فلم يجز سمرة ان ينهى عما دال الاربعة قيا
عليها وجعل ذلك زيادة فلم يرد على الاربعة بالقياس التسمية بسعد وفرج وخيرة وبركة وخوها ومقتضى قول القياسيين ان الاسماء التي سكت
عنها النص اولى بالنهي فيكون الحاقها بقياس الاولى او مثله **فان قيل** فلعل قوله انما هن اربع فلا تريد على مرفوع من نفس كلام
النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل البصرة اذ ادبه انما حفظ هذه الاربعة فلا تريد على في الرواية **فيل** اما السؤال الاول فانه

نحو

الحرى

بعضها

ج

صحة

في ابطال القياس فان المعنى واحد ومع هذا انحصر النبي بالاربع واما السؤال الثاني فقولنا انما هي اربع يقتضي تخصيص الرواية بالحكم بها
وفي الزيادة عليها رواية وحكما فلا تنافي بين الامرين وقال متعبة سمعت سليل بن عبد الرحمن قال سمعت عبد بن فيروز قال قلت
للإمامين ما زبني ما كره او نهي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اربع لا يخبرني في الاضاحي فذكر الحديث قال فاني اكثر ان تكون
ناقصة القرن والاذن قال فما كرهت منه فزعمه ولا ختمه على احد ولم يأذن له في القياس على الاربع ولم يقض عليها هو ولا احد من الصحابة
رضى الله عنهم وقال عمر بن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس قال كان اهل الحجاز هلية يأكلون اشياء ويتركون اشياء تعزذا فبعث الله
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وانزل عليه كتابه واحل حلاله وحرم حرامه فما احل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو
وقال عمر بن الخطاب قد وضعت الامم وسلت السنة ولم يترك لاحد منكم متكررا الا ان يفضل عبد وقال ابن مسعود ومن اتى امر على وجهه
فقد بقى له والا فله اننا طاعة بكل ما يحل ثوب ولو كان القياس من الدين لكان له ولغيره طاقة بقياس كل ما يرد عليهم على نظيره في دين
جامع شهيد واذ كان القياسيون يخرجون عن ذلك فكيف الصحابة ولو كان القياس من الدين لكان الجميع مبيحا وما قدم ابن مسعود وغيره
ما يرد عليهم الى ما بينه الله والى ما بينه فان الله على قومه قد بين الجميع بالنعى القياس **فان قيل** فقد انقلب عليكم فانك تقول
ان الله سبحانه قد بين الجميع قلنا ما بينه الله سبحانه نطقا فقد بين حكمه وما لم يبينه نطقا سكنت عنه فقد بين لنا عفو واما القياسون
فيقولون ما سكنت عنه فقد بين ان حكمه حكم ما تحل به وفرع عليه بين الامرين ونحن اسعد بالبيان للنطق والسكوت منكم لتعبيها
اليانين وعدم تناقضنا فيها وبالله التوفيق وقد تقدم قول ابن مسعود ليس عامر ولا الذي بعده شر منه لا قول عامر امطر من عامر ولا عامر
اخضب من عامر ولا امير خير من امير ولكن ذهاب حياكم كما انكم تمانون ثم حدث قوم يقيسون الامور بما اثم فيها من الاسلام وينشأون قد
قول عمر العلو فلا تتركاب ناطق وسنة ما ضية ولا ادري وقوله لا في الشغف لا تقتين الا بكتاب ناطق او سنة ما ضية وقال سفيان الثوري
عن ابي النضر الشيباني قال سمعت عبد الله بن ابي اذني يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نبي الجحرا لا خضر قلت فالابيض
قال لا ادري ولم يقل واني فخر بين الاخضر والابيض كاتبادر اليه القياسون وقال الزهري كان حماد بن جبير بن مطعم حدث ان كان
عند مغوية في فوف من قرين فقام وحمل الله واثني عليه ما هو اذله ثم قال ما بعد فانه بلغني ان رجلا منكم يفترون احاديث ليست في
كتاب الله ولا توثق من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاولئك جهالكم ومعلوم ان القياس خارج عن كليهما وتقدم قول معاذ بن
فان يكثر فيها المال ويفتر القرآن حتى يقرأ الرجل والمرأة والصغير والكبير والمؤمن والمنافق ويقرأ الرجل فلا يسمع فيقول والله لا قرأته
علانية فقرأه علانية فلا يسمع فيفتن مجرأ ويبتدع فكل ما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله فايكم وايها فانها بدعة وضلالة
وقال عبد العزيز بن المطلب عن ابن مسعود انكم ان علمتم في دينكم بالقياس احل لكم كثيرا ما حرم عليكم وحرمتم كثيرا ما احل لكم وقال لا تخرج
عن عبدة بن ابي لبابة عن ابن عباس عن احداث ابا اليس في كتاب الله ولم ترض به سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع عليا
هو منه اذ قال الله عز وجل وقال ابو حنيفة حدثنا جابر عن جابر قال قال عمر اياك ولكيالية يعصم المقايضة وقال لا نرم ثنا بكم بكن شيئا
ثنا اخض بن غياث عن الاعشى عن جبيب عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عبد الله يا ايها الناس انكم ستخونون ويجري نكر فاذا رايتكم
تحدثون فاعلموا بالامر الاول **فصل** وكذلك ائمة التابعين وقابعهم يصحون بدم القياس وابطاله والنهي عنه قال الطحاوي في كتابه
حدثني عمر بن ابي عمران ثنا يحيى بن سليمان الطائفي حدثني داود بن ابي هند قال سمعت محمد بن سيرين يقول القياس شوم واول من قاس
ابليس فويلك وانما عبت الشمس القمر بالمقاييس وقال ابن وهب اخبرني مسلم بن علي ان ترميها الكندري هو القاض قال ان السنة هي
قياسك وقال ابن ابي حاتم ثنا محمد بن اسمعيل الاحمسي ثنا وهب بن اسمعيل عن داود الكندي قال قال الشعبي احفظ عني فلا تالها يا
اذ استقلت عن مسئلة فاجبت فيها فلا تقم مسألتك ارايت فان الله قال في كتابه ارايت من اخذ اليه دواة حتى فرغ من الاية الاولى

ج

القياسيون

انظر في من الكمال

والثانية اذا سئلت عن مسئلة فلا تقس شيئا بشئ فربما حرمت حلالا او احللت حراما واذا سئلت عما لا تعلم فقل لا اعلم وانا اشرك بك
وقال ابن وهب اخبرني يحيى بن ايوب عن عيسى بن ابي عيسى عن الشعبي انه سمعه يقول يا كرم والمقايسة في الذي نفسي بيد ان اخذتم
بالمقايسة لتحل الحرام وتحرم الحلال ولكن ما بلغكم عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضطرب وقال الطحاوي ثانيا
بن زيد القرطبي ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن المعوية بن مقسم عن الشعبي قال للسنة لم توضع بالمقاييس وقال الحسن
ثنا عن بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال قال لي عامر الشعبي يومئذ هو اخذ بيدى انما هلكتم حين تركتم الاثار و
اخذتم بالمقاييس وقال عباس بن الفرج الرباعي عن ابي بصير انه قيل له ان التحليل بن احمد يبطل القياس فقال اخذ هذا عن ايما بن مغيرة
وقال علي بن عبد العزيز البغوي ثنا ابو الوليد القرشي اخبرنا محمد بن عبد الله بن بكير القرشي ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الربيعي عن
ابن شبرمة ان جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال لا في حنيفة اتق الله ولا تقس فانما تقف عند اخن ومن خالفنا بين بين الله فقل
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ونقول انت واصحابك ربنا وقتنا في فعل الله بنا وبكم ما يشاء وهذا الا سناد الى ابن
قال دخلت انا وابو حنيفة على جعفر بن محمد بن الحنفية فسلت عليه وكنت له صديقا ثم اقبلت على جعفر وقلت متع الله بك هذا الرجل
من اهل العراق وله فقه وعقل فقال لي جعفر لعله الذي يقس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان قال له ابو حنيفة نعم اصحابك
الله فقال له جعفر اتق الله ولا تقس الدين برأيك فان اول من قاس بليس اذا امر الله بالسجدة كادم فقال انا خير منه خلقتني من نار و
خلقتني من طين ثم قال لا في حنيفة اخبرني عن كلمة اوها اشرك واخرها ايمان فقال لا ادري قال جعفر هي لا اله الا الله فلو قال لا اله الا
اسمك كان مشركا فلهذا كلمة اوها اشرك واخرها ايمان ثم قال له ويحك لهما اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا
قال بل قتل النفس فقال له جعفر ان الله قد ذلك في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم لك قياس ثم قال لهما
اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال بل الصلوة قال ضا بال المرأة اذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا
نفس فانا نقف عند اخن وانت بين يدي الله فنقول قال الله عز وجل قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقول انت واصحابك ثنا
ورأينا في فعل الله بنا وبكم ما يشاء وقال ابن وهب سمعت مالكا بن انس يقول لزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة
الوداع امران تركهما فيكم كن تضلوا ما تمسكن بهما كتاب الله وسنة نبيه قال ابن وهب وقال مالكا كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم امام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتية الوحي من السماء فاذا كان رسول رب العالمين لا يجيب الا بالكتاب
والا لم يجيب فمن اجر آفة العظيمة احابة من اجاب برأيه او قاييس او تقليد من يحسن به الظن او عرف او زيادة او سياسة او ذوق او كشف
او منام او استحضار او غرض والله المستعان وعليه التكلان وقال ابو ذرعة عبد الرحمن بن عمر ثنا يزيد بن عبد ربه قل سمعت
ابن الجراح يقول يحيى بن صالح الوصاخي يا ابا ذكريا احذر الرأي فاني سمعت ابا حنيفة يقول يقول البول في المسجد احسن من بعض قياسهم
وقال عبد الرزاق قال لي حماد بن ابي حنيفة قال لا يفتق من لم يدع القياس في موضع الحاجة اليه وهو مجلس القضاء قالوا فابتنوا كل
شي لا يفتق المرء الا بتركه وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة ما عبت الشمس والقمر الا بالمقاييس وقال داود بن الزبير قال
عن مجاهد بن سعيد قال ثنا الشعبي يومئذ قال لي شك ان يصير الجبل علما والعلوم جهلا قالوا وكيف يكون هذا يا ابا عمر وقال ثنا نثبته الا انار
وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فاخذ الناس غيرة ذلك وهو القياس وقال وكيع ثنا عن الحياط عن الشعبي قال لان اتقن بغنية اجب
الى من ان اتقن في مسئلة برأى قلت مرواه ابو محمد بن قتيبة بالعين المعجمة وعنية بوزن غنية ثم فسره بان العناية اخلاط يقع في
ابوال ابل حينئذ تظلم بها الا بل من الجرب وقال الاثرم ثنا قبيصة ثنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال لا اقيس شيئا بشئ
قال لم قال اخشى ان تزل رجلك وستل عن مسئلة فقال لا ادري فتقبل له نفس لنا برأيك فقال خاف ان تزل قدى وكان يقول يا كرم

انا

ج

قال ابو حنيفة رحمه الله في المسجد احسن من بعض قياسهم

وا

بانتفاذه بل تعليق الحكم بالاسم تعليق بهما لما طرقت الى العلم به طرأ وعكسا بخلاف تعليقه بالوصف الشبهى فانه خرض خرض وما كان
هكذا لم يرد به الشريعة قالوا وان الاصل من العمل بالظنون لا فيما يتيقن ان الشرح واجب علينا العمل به للادلة الدالة على تحريم اتباع الظن
فمعنا منع يمتنع من اتتام الظن فلا نذكره الا بيقين يوجب اتباعه قالوا وان تشابه الفرع والاصل يقتضى ان لا يثبت الفرع الا بما ثبت
به الاصل فان كان القياس حقا لم يوقف الفرع في ثبوته على التصحى للاصل والقول بالقياس من ادين الادلة على بطلان القياس قالوا وان
الحكم لا يخلو اما ان يتعلق بالاسم وحده او بالوصف المشترك وحده او بما فان تعلق بالاسم وحده او بما بطل القياس وان تعلق بالوصف
المشترك بينهما لم يضر امران محذوران احدهما الغاء الاسم الذى اعتبره الشارع فان الوصف اذا كان اعم منه وكان هو المستقل بالحكم كان
الاحض وهو الاسم عن غير التأثير الثاني انه اذا كان الاسم عن طريق التأثير لم يكن جعل ما دل عليه اصلا لا سكت عنه اولى من العكس اذ الثاني
للو وصف وحده بل يلزم ان لا يكون هناك فرع واصل بل تكون الصورتان فردين من افراد العموم المعنوي كما يكون افراد العام لفظا كذا كذا
بعضها اصلا لبعض قالوا لا يهيب ان البيان بالالفاظ العامة اولى من البيان بالقياس فكيف يعدل الشارع مع حال حكيمته عن البيان بالالفاظ
الى البيان الاخرى قالوا ويحال القياسون عن تحيل القياس ايجب في الشبهتين اذا اتشابهتا من كل وجه لمراد الشبهتين من بعض الوجوه
وان اختلفتا في بعضهما فان قال بالاول ترك قوله وادعى حكايا اذ ما من شبهتين الا وبهما جامع وفارق وان قال بالثاني قيل له فلهذا حكمته
للفرع بهذا حكم الاصل من اجل الوجه الذى خالفه فيه فان كانت تلك جهة وفارق تدل على الايدلاف فلهذا جهة افتراق تدل على الافتراق
فليس الحاق صريح النزاع بموجب الوفاق اولى من الحاقه بموجب الافتراق قالوا لا ينفعه الاحتراز بان مقتضى الاتفاق في المعنى الذى
ثبت الحكم من اجله صريح الحكم والا فلا قيل له اذا كان في الاصل حرة اوصاف فتعين ان هذا الوصف الذى من اجله شرع الحكم قول
بلا علم وقد عارضك فيه منازعوك فادعوا ان الحكم شرع لغير ما ذكرت مثاله ان الشارع لما نص على ربا الفضل في الاعيان المذكورة في
الحديث فقال فائلا ان المصير الذى حرم المتفاضل لاجله هو الكيل في المكيلات والوزن في الموزونات قال له منازعه لا بل هو كونهما
مطعونا فقال لا بل هو كونهما مقتان من ذرة فقال اخر لا بل كونهما جارى فيها الزكوة فقال اخر لا بل كونهما جنسا واحدا وكل فريق يبرهن ان
الصواب ما ادعاه دون منازعه ويقدر فيما ادعاه الاخر لا ينهايه ففرح في قول منازعه الا وشبهها لمنازعه مثله او اكثر منه او دونه
فلو ظن آخرون فقالوا العلة كونهما تشبهت الارض واسحق بان الله سبحانه امتن على عباده بما تشبهت لهم الارض وقال يا ايها الذين آمنوا
انفقوا من طبقات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض وقال ان من تمام النعمة فيه ان لا يبلغ بعضه متفادلا لكان قولوا واحتج
من جنس قول الآخرين واحتجنا بهم وما هذا سبيله فكيف يكون من الرب سبيل **قالوا** وايضا فاذا كان النص في الاصل قد دل على
شبهتين ثبوت الحكم فيه لفظا وتعديته الى ما في معناه بالعلة فاذا انتم الحكم في الاصل هل يبقى الحكم في الفرع او يزول فان قلتم يبقى
فهو محال وان قلتم يزول تناقضتم اذ من اصلكم ان نسخ بعض ما يتناول النص لا يوجب نسخ جميع ما يتناول كالعامة اذا نسخ بعض
افرادها لم يوجب ذلك تخصيص غيره فاذا كان حكم الاصل قد دل على شبهتين فارتفع احداهما فما الموجب لارتفاع الثاني وان قلتم ثبتت القياس
ويزعم بالقياس قيل انما انتم قائلون بوجود العلة الجامعة عندكم والعلة لم تزل بالنسخ وهي سبب ثبوتها واما السبب قائما فالسبب كذا
ولولت العلة بالنسخ لا يمكن تصحيح قولكم فان قلتم نسخ حكم الاصل يقتضى نسخ كون العلة علة قيل هذا دعوى لا دليل عليها فان النص
اقتضى ثبوت حكم الاصل ويكون وصف كذا علة مقتضى للتعديد على قولكم فما حكم ان متغيرا من فزول احدها لا يستلزم زوال الاخر قالوا
ولو كان القياس من الدين لنقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا منه اذا امرتكم بامر او نهيتكم عن شئ فقيسوا عليه ما كان مثله وشبهه
وكان هذا اكثر شئ في كلامه وطرق الادلة عليه متنوعة لنشأ الحاجة اليه ولا سيما عند غلاة القياسيين الذين يقولون ان النصوص
لا تقي بعشر معشار العادى وعلى قول هذا الغالى المجاف عن النصوص فالحاجة الى القياس اعظم من الحاجة الى النصوص فلهذا جاء

القياسيين

بطل الاصل

ج

غسله اوله يكن به نجاسة ومن ذاك انكم قسمتم الماء الذي حركت عليه النجاسة فلم تغير له لونه ولا طعمه ولا ريحها على الماء التي غير النجاسة لونه او طعمه او ريحها وهذا من اربعة القياس عن الشرع والحس وتركة قياسا اعظم منه وهو قياسه على الماء الذي حركه وهو على النجاسة خيلاس الورد على الورود مع استوائهما في الحرك والحقيقة والادوصاف اعظم من قياس ما تدرج من ماء وقم فيه شعرة كلب على ما تدرج على طعمها مثلهما بولا وعلامة حتى غيرهما ومن ذلك فرقته بين ما يجازي قدر طرف المخصر تقعر فيه النجاسة فلا تغتفر وبين الماء العذب المتجر اذا وقع مثل رأس الابرة من النول فنجسته الثاني ومن الاول تركه خضر القياس فلم تنيسوا الجانب الشرقي من الكلب في غريب نجاسته على الجانب الشمالي الى الجنوبي وكل ذلك مما قد تجسس عندكم ماسة مستوية وقاسوا باطن الانف على ظاهره في غسل الجنابة فاوجبوا الاستنشاق ولم يفتيسوا عليه في الوضوء الذي امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به بالاستنشاق ففرقوا بينهما واسقطوا الوجوب في غسل الارميد ووجوب في غيره والارميد غسل الناق في الوضوء كالارميد يغسل الميدين في الجنابة سواء ومن ذلك انكم قسمتم النسيان على العمدة في الكلام في الصلوة وفي فعل الخوف عليه فأسأنا فيها بوجب المقدور من مخطئات الاحرام كالطليق والباس والحلق والعميد وفي حمل النجاسة في الصلوة ثم فرقتم بين النسيان والعمد في الساقط قبل تمام الصلوة وفي الاكل والشرب في الصوم وفي ترك التسمية على الذبيحة وفي غير ذلك من الاحكام وقسمتم الجاهل على الناس في عدة مسائل وفرقتهم بينهما في مسائل اخر ففرقتهم بينهما فيمن نسوا نداءهم فاكلوا وشربوا لم يبطل صومهم ولو جهل فظن وجود الليل فاكل او شرب فسد صومهم مع ان الشريعة تعدن الجاهل كما تعدن الناسى او اعظم كما **عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم** المتخلف صلاته بجهله بوجوب الطمأنينة فلم يأمره بالعادة لما مضى وعذر الحامل المستحاضة بجهلها بوجوب الصلوة والصوم عليها مع الاستحاضة ولم يأمرها بالعادة ما مضى **عذر** عدى بن حاتم بأكلمه في رمضان حين قيل له ان خيطان اللذان جعلهما تحت وساده ولم يأمره بالعادة **عذر** بجهله بوجوب الصلوة اذا عذر الماء فامره بالتيمم ولم يأمره بالعادة **عذر** الذين تمكروا في التراب كتمكع الدابة لما سمعوا في التيمم ولم يأمرهم بالعادة **عذر** مغوية بن الحكم بكلامه في الصلوة عامدا للجملة بالتحريم **عذر** اهل قباء بصلاتهم الى بيت المقدس بعد شهر استقبلوا بجهلهم بالناسم ولم يأمرهم بالعادة **عذر** الصحابة والامم من ارتكب محرما جاهلا بالتحريم فلم يجدوه **وفرقتهم بين قليل النجاسة في الماء** وقليلها في الشرب والبدن وطهارة الجميع شرط لصحة الصلوة وترك الجميع صريح القياس في مسئلة الكلب فطائفة لم تقس عليه غيره وطائفة قاست عليه الخنزير وحل دون غيره كالذئب الذي هو مثله او شربه وقياس الخنزير على الذئب اعظم من قياسه على الكلب وطائفة قاست عليه البغل والحمار وقياسهما على الخيل التي هي قريبتهم في الذكر وامتنان الله سبحانه على عباده لما يركونها واتخاذها ربة وما لمسة الناس لها اعظم من قاس البغل على الكلب فقد علم كل احد ان الشبه بين البغل والفرس اظهر واقوى من الشبه بينه وبين الكلب وقياس البغل والحمار على السنور يشترط ملائمتها والحاجة اليها واشربها من انية البيت اعظم من قياسها على الكلب وقسمتم الخنازير والزنابير والعقارب والصرعات على الذباب في انها لا تجسس بالبول لعدم النفس السائلة لها وقلة الرطوبات والفضلات التي لا توجب التجسس فيها ونجس منكم العظام بالموت مع تعريضها من الرطوبات والفضلات جملة ومعلوم ان النفس السائلة التي في تلك الحيوانات المقيسة اعظم من النفس السائلة التي في العظام وفرقتهم بين ما شرب منه الصقر والبشاش والحداة والعقارب الخنازير وسبأهم الطير وما شرب منه سبأهم الماشي من غير فرق بينهما قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الفرق في هذا بين سبأهم الطيور وسبأهم ذوات الاربع فقال اما في القياس فما سواهما ولكني استحسن في هذا تركه صريح القياس في التسوية بين نبيذ التمر والزبيب العسل والمخضرة ونبيذ العنب وفرقتهم بين العتاة ثلثين ولا فرق بينهما البتة مع ان الصمغ من الصمغية قد سوت بين الجميع وفرقتهم بين من معه لنا اظهر ونجس قلته برقيقها ويديم ولا يخرى فيها ولو كان معشيانا كان ذلك يخرى فيها بالوضوء بالماله نجس كالصلوة في الثوب النجس ثم قلته ولو كان الاية ثلاثه يخرى فرقتهم بين الاثنين والثلاثة وهو فرق بين متاثلين وهذا على اصحاب الرأي واما اصحاب الشافعي

ج

ولا يستهوا
الاصحاب من ذلك الاستهوا

سألت

له مشاق الحق القياس ١١٢

ج

تشرط ان يجرى الميزان

ففرقوا بين الزكاة التي على البول وبين الزكاة التي تضعه فأكثروا البول فجوزوا الاجتهاد بين الثاني والاثناء الظاهر من الاول وتركوا بعض القياس في التسوية بينهما **وقسمتم** التي على البول وماله كالاخصاطعام واشتراب خمر من الجوف ولم تقيسوا الجشوة المحبشة على الفسوق ولم تقولا كلاهما يخرج خارجة من الجوف **وقسمتم** الوضوء وغسل الجنابة على الاستنجاء وغسل النجاسة في صحته بلا يديته ولم تقيسوها على التيمم اشبه به من الاستنجاء ثم تناقضتم فقلتم لو انفس جنب في البئر لاخذ الدلو ولم ينو الغسل لم يرفع حذقه ما قاله ابو يوسف ونقض اصله في ان من الماء ليدن الحجب يرفع حذو ان لم ينو وقال محمد بل يرفع حذو ولا يفسد الماء فقطض اصله في هناد الماء الذي يرفع الحذو **وقسمتم** التيمم الى المرفضة على غسل اليدين اليها ولم تقيسوا السجدة على الخدين الى الكعبين على غسل الرجلين اليها ولا فرق بينهما البتة **واهل الحديث** اسعدوا بالقياس من غير كراه اسعدوا بالنصر **وقسمتم** ازالة النجاسة عن الثياب بالماء على ازالة النجاسة بالماء ولم تقيسوا ازالة النجاسة من القنبر بها على الماء فما الفرق ثم قلتم نزال من الخمرين بكل من يزل جامد ولا نزال من سائر البهائم الا بالماء وقلتم نزال من الخمرين بالروث اليابس لا نزال بالرجيع اليابس مع تساوئها في النجاسة **وقسمتم** قليل التي على كثرة في النجاسة ولم تقيسوه عليه في كونه حذو **وقسمتم** نوم للتورك على الضبط في نقض الوضوء ولم تقيسوا عليه في السجدة وتركتم بعض القياس المثل بالسنة للسنة في مسح العادة اذ هي ملبس معتاد سائر محل الفرض ويشق نزعه على كثير من الناس اما الحناك او الكلاب او البرد على السجدة على الخفين والسنة قد سبق بينهما في المحركها سواء في القياس بسقوط فرضهما في التيمم **وقسمتم** مسح الوجه واليدين في التيمم على الوضوء في وجوب الاستيعاب الفعل والباب ولا فرق في الموضوعين سواء **وقسمتم** وجود الماء في الصلوة على وجوب خارجها في بطلان صلاوة التيمم به ولم تقيسوا الفقه في الصلوة على الفقه في خارجها **وقسمتم** بين تقديم الركعة قبل وجوبها فاجزئوه وبين تقديم الكها قبل وجوبها فمنعوه **وقسمتم** وجه المرأة في الاحرام على رأس الرجل وتركتم قياس وجهها على يديها او على يدي الرجل هو محض القياس وموجب السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى بين يديها ووجهها وبين يدي الرجل ووجهه حيث قال لا تلبس القفازين ولا النقاب وكذلك قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا تنقب المرأة فانكم بعض القياس من وجوب **وقسمتم** المزاينة والمساواة على الاجارة الباطلة فابطلتموها وتركتم بعض القياس موجب السنة وهو قياسها على المضاربة والمساواة فانهما اشبه بهما منها بالاجارة فان صاحب الارض والشجر يدين فمراضيه وشجره لمن يعمل عليه ما وصار ذلك من ماء فهو بينه وبين العامل وهذا كالمضاربة سواء فلو لم تأت السنة الصحيحة بجوازها لكان القياس يقتضي جوازها عند القياسين واشترطوا اكثر من جوازها كون البدن من ريب الارض وقياسها على المضاربة في كون المال من واحد والعمل من واحد وتركوا محض القياس وموجب السنة فان الارض كالمال في المضاربة والبدن يجري مجرى الماء والعمل فاندعوت في الارض ولهذا لا يجزئ ان يزرع الى ربه مثل بدنه ويقسمها الباقي ولو كان كرأس المال في المضاربة لجاز بل اشترط ان يزرع اليه مثل بدنه كما يزرع الى رب المال مثل مال ذكركم القياس كما تركوا موجب السنة الصحيحة الصريحة وعمل الصحابة كلهم **وقسمتم** اجارة الحيوان لا تتعلق بلبنه على اجارة الخبز للاكل وهذا من اخذ القياس وتركتم محض القياس موجب القرآن فان الله سبحانه قال فان ارضعن لكم فآلهن اجورهن فقياس الشاة والبقرة والناقة لا تتغذى بلبنه على الظن اصح واقرب الى العقل من قياس ذلك على اجارة الخبز للاكل فان الاعيان المختلفة شيئا بعد شيء تجري مجرى المضاف كاجرة عجرها في النخيلة والعارية والضمان بالاثلاث فانكم تركتم بعض القياس **وقسمتم** على ما اخفاء بالفرق بينه وبينه وهو ان الخبز والله يذهب جلته بالاكل لا يختلف غيره بخلاف اللبن ولقح البئر وهذا من اجل القياس **وقسمتم** الصداق على ما يقطع فيه يد السارق وتركتم محض القياس موجب السنة فانه عقد معاوضة فيجوز بما يراضى عليه للتعاوضان ولو خاتم من حديد **وقسمتم** الرجل يسرق العينين ملكهما بعد ثبوت القطع على ما اذا ملكها قبل ذلك وتركتم بعض القياس موجب السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسقط القطع عن سارق الرداء بعد ما وهبه اياه صفوان وفرقه بين ذلك وبين الرجل يربى بالامة ثم يملكها فلم يرد ذلك مسقطا للحمل مع انه لا فرق بينهما

وقسم قيساً بعد من هذا فقلنا اذا قطع بسرقة ما لم يقطع بها ثانياً وتركتها على القياس على ما اذا رزق بأسرة مخدوماً
ثم رزقها ثانية فان الحسد لا يسيطر عنه ولو رزق في حقه ثم قذفه ثانياً لم يسيطر عنه الحسد **وقسم** نذر صوم يوم العيد في الانقضاء
وجوب الوفاء على نذر صوم اليوم القابل له شرعاً وتركتها على القياس موجب السنة ولم تقيس على صوم يوم الحيز وكلها غير محل للقبول
شرعاً فهو بمنزلة الدليل وقسمه وجعلته المختص بالبحر كشأنها في الفطر بالقياس ولم يجعل كذا رزقاً في الحسد **وقاسوا** الكافر الذي لم يملك
على المسلم في قتله به ولم تقيسه على الحرب في اسقاط القتي ومن المعلق قطعاً ان الشبهة الذي يبين المعاهد والحرف اعظم من الشبهة الذي يبركها
والمسلم والله سبحانه وتعالى قد سوى بين الكفار كلهم في ادخالهم نار جهنم وفي قطع المأكلة بينهم وبين المسلمين وفي عدم التوارث
بينهم وبين المسلمين وفي منع قبول شهادتهم على المسلمين وغير ذلك وقطع المساواة بين المسلمين والكفار فتركتها على القياس وهو
التسوية بين أسواق الله بين من يدين بآخرة الله وبينه **ومن العجيب** انك قسمت للمتم على الكافر في جريان القصاص بينهما في النفس الطرف لم تقيس العبد الموثق
على كافر في جريان القصاص بينهما في الاطراف فجعلته حرمة على الله الكافر في اطراف اعظم حرمة ولي المؤمنين وكان نقص المؤمن العتق للموثرين عن الله انقصه عن كافر
نقص الكفر وقلة يقتل الرجل بالمرأة ثم ناقضتهم فقلنا لا يؤخذ طرف بطرفها وقلة يقتل العبد بالعبد وان كانت قيمة احدهما مائة
درهم وقيمة الاخر مائة الف درهم ثم ناقضتهم فقلنا لا يؤخذ طرف بطرف الا ان تساوى قيمتهما وتركتها على القياس فان الله سبحانه بالغ في التفاوت
بين النفوس والاطراف في الفضل لمصلحة المكلفين ولعدم ضيق التساوي فالعبد ما اعتبر الله سبحانه من الحكمة والمصلحة واعتبرتها الله
من التفاوت **وقسم** قوله ان كلمت فلا ناو بايعته فامر ان طلق وعبد حر على ما اذا قال ان اعطيتني العاقبة طلق ثم عتق ذلك
الى قوله والطلاق يلزم من لا اكلم فلا نا ثم كلمه ولم تقيسه على قوله ان كلمت فلا نا فاعلم صور سنة اوجع لايبت الله او فمالي صدقة وقدم هذا
حتى لا تغلب المقصود فانك تركت محض القياس فان قوله الطلاق يلزم من لا اكلم فلا نا غير لا يغلق وقد اجتمع الصحابة على ان قصد اليمين في العتق بمن
من وقهره وحكي خبر واحد اجماع الصحابة ايضا على ان الحالف بالطلاق لا يلزمه الطلاق اذا حثت ومن حكاها ابو عجم بن حزم وحكاها ابو الشيم
عبد العزيز بن ابراهيم بن احمد بن علي السجستاني المعروف بابن بريدة في كتابه المسمى بمصالح الانبياء في شرح كتاب الاحكام في باب ترجمته الباب
الثالث في حكم اليمين بالطلاق او الشك فيه وقد قدمنا في كتاب الايمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والشرط وغير ذلك هل
يلزمه ام لا فقال علي بن ابي طالب وشرحه طراز لا يلزم من ذلك شيء ولا يقضي بالطلاق على من حلف به فحلفت ولم يعرف لعلي كرم الله وجهه
الحجة في ذلك مخالف من الصحابة قال وصح عن عطاء بن قيس قال لا امرأة انت طالق ان لم تزوج طلق قال ان لم يزوج طلق عليه حتى يموت او قوت
فانها يموتان وهو قول الحكم بن عبيدة ثم حكى عن عطاء بن قيس حلف بطلاق امرأته ليس بزوجاً فماتت احدها او اماناً فلاحثت عليها
بين ارقان وهذا امر صحيح في ان يمين الطلاق لا يلزم ولا يطلو الزوجة بالحكم فيها ولو حثت قبل موته لم يتوارثا لحثت اثبتت التوارث دل على انها
زوجة عندك وكذلك عكرمة مولى ابن عباس ايضا عنده يمين الطلاق لا يلزم كذا ذكره عنه سعيد بن داود في تفسيره في سورة النور عند قوله
يا ايها الذين امنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان **ومن العجيب** انك قلنا اذا قال ان شاء الله مريض فعلى صوم شهر او صلاته او حجة لزمه لانه قاصد
للنذر فاذا قال ان كلمت فلا نا فاعلم صور او صلاته لم يلزمه لانه نذر الحلف وغضب فهو يمين فيه كهاكة اليمين مجملته قصده لعدم الوقوع ما عاين
ثلاثة اشياء ليجاب ما التزم وجوب عليه وقهره وقلة لو قال ان فعلت كذا ففعل الطلاق وفعله لزمه ولم يمنع قصد الحلف من وقهره وهو انقض
الحلال الى الله ومنع من وجوب قربات التي هي حسب شئ الى الله في الفقه صريح القياس المنقول عن الصحابة والتابعين باصح اسناد يكون ثم
ناقضهم القياس من وجبه آخر فقلنا اذا قال الطلاق يلزم من لا فعل كذا ان شاء الله ثم لم يفعله لم يبحث لانه اخرج من حيز اليمين وقد قال النبي
صل الله عليه وسلم لم من حلف فقال ان شاء الله فافشاء فعل وان شاء ترك ففعل لم يميناً ثم قلنا يلزمه وقوع الطلاق لانه تغليق فليبين
ثم ناقضهم من وجبه آخر فقلنا لو قال الطلاق يلزم من لا اجامها سنة فهو مؤول فيدخل في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربصا ربعة

اشهر والالية والاول هو المكلف بعينه كما في الحديث تألي على الله ان لا يفعل خيرا وقال تعالى ولا ياأكل اولو الفضل منكروا للسلعة ان يؤثروا اولو
 القربى وقال الشافعي نفي الا لا يا حافظا ليمينه + وان بدلت منه الالية يترتب + ثم قلتم وليس بيني وبينه فدخل في قوله قدر فخره
 كونه له ايمانكم **فيا لله الحب** ما الذي احله عائدا وحرمه عائدا وجعله يمينيا وليس بيني ثم ناقضتم من وجه اخر قلتم ان
 ان فعلت كذا افانكا فو فعله لم يكفر لانه لم يقصد الكفر وانما قصد منع نفسه من الفعل بمنعها من الكفر وهذا حق لكن نقضتموه في الطلاق
 والعنا مع انه لا فرق بينهما البتة في هذا المعنى الذي كنتم من وقوع الكفر ثم ناقضتم من وجه اخر قلتم لو قال ان فعلت كذا فعلت ان اطلق امرأتي
 فحنت لم يلزمه ان يطلقها ولو قال ان فعلت كذا فطلقها فحنت وقم عليه الطلاق ولا تنقروا اللغة والشريعة بين المصدر والفعل فان قلتم الفرق
 بينهما انه التزم في الاول للتطبيق وهو فعله وفي الثاني وقوع الطلاق وهو اثر فعله قيل هذا الفرق الذي لا يجزى شيئا فان الطلاق هو
 التطبيق بعينه وانما ذكره طالقاً وهذا خبر الطلاق فنهنا ثلثا ثم امر بصيغة التامر للتطبيق وهذا خبر الطلاق بلا شك والثاني ايضاً
 التطبيق وهو الطلاق بعينه الذي قاله الله فيه الطلاق مرتان وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطلاق لمن اخذ بالساق الثالث صيغة المرأة
 طالقاً وبينتها فالتاثل ان فعلت كذا ففعل الطلاق لم يرد هذا الثالث قطعاً فانه ليس اليه ولا من فعله وانما هو على الشافعي والمكلف انما يلزموا
 بدخل تحت مقدمته وهو انشاء الطلاق فلا فرق اصلياً بين هذا اللفظ وبين قوله فعلت ان اطلق فالمتفرق بينهما تفريق بين متصليين وهو قول
 عن بعض القياس من غير رض ولا اجماع ولا قول صاحب **يو ضله** ان قوله بالطلاق لا يترتب اليه انما هو فعله الذي يلزمه بالتراتبية ولا يترتب
 طالقاً فنهنا اوصفها فليس هو لا زواله وانما هو كذا لزمها فليتنظر اللبيب للنصف الذي العلم احب اليه من التقليد الى مقتضى القياس المحض
 واتهم الصحابة والتابعين في هذه المسئلة ثم لم ينجز لنفسه مناشاء والله الموفق ثم ناقضتم ايضاً من وجه اخر قلتم لو قال ان حلفت بطلاق
 او وقع معنى بين بطلاقك او لم يقل بطلاقك بل قال حلفت او وقعت عينا فانت طالق ثم قال ان كلمت فلا تأثرت طالقاً وقد وقع
 عليه الطلاق لانه قد حلف ووقع اليمين فادخلته الحلف بالطلاق في اسم اليمين والحلف في كلام المكلف ولم تدخلوه في اسم اليمين والحلف في
 كلام الله ورسوله ورحمته انكم اتبعتم في ذلك القياس والاجماع وقد اريناكم مخالفتكم لصريح القياس مخالفة لا يمكن التمسك
 عنها بوجه ومخالفتكم للمقول عن الصحابة والتابعين كما صحاب ابن عباس فظهر عن المنصفين اننا اولى بالقياس الاتباع منكم في هذه
 المسئلة وبالله التوفيق وقلتم لو شهد عليه اربعة بالزنا فصدق الشهود سقط عنه الحد وان كان كذلك بهم اقيم عليه الحد وهذا من اضر القياس
 في الدنيا فان تصديقهم انما زادهم قوة وزاد اكدادهم في ما هم فيه من العلم بالحاصل بالشهادة وتكذيبه ونقضكم بان البيعة لا يعمل
 بها الا بعد الاقرار فادعوا ليعمل البيعة والاقرار ضرورة لا يكون فيسقط الحد بقبح باطل فان العمل بها بالبيعة لا بالقرار وهو انما قصد
 تصديق البيعة التي وجب الحكم بها بعد الشهادة فلو اقرام لم يقرب العمل انما هو بالبيعة **وقلتم** لو وجد رجل امرأة على فراشه
 فظن انها امرأته فوطئها فوطئ الزنا ولا يكون هذا شبهة مسقط للحد ولوعقد على ابنته او امه ووطئها كان ذلك شبهة مسقط للحد
 ولو جعلت امرأة لا زوج لها ولا سيد ولو لم توطئها لم يوطئ ولو توطئها لم يوطئ فلو توطئها لم يوطئ فلو توطئها لم يوطئ فلو توطئها لم يوطئ
 لا شك فيه من الحد بالحمل ورائحة الخمر **وقلتم** لو شهد عليه اربعة بالزنا فقطع في عدلهم حبس الا ان تركي الشهود ولو شهد
 عليه اثنان بمال فقطع في عدلهم لم يحبس قبل التزكية فتركهم محض القياس **وقلتم** دعوى المراتين الولد والحاقه بهما او
 جعلهما أمين له على دعوى الرجلين وهذا من اضر القياس فان خروج الولد من أمين معلوم الاستحالة وتقليبه من ماء الرجلين
 ممكن بل واقم كما شهد به القاطن عند عمر مودة وقلتم لو قال لا يجزي طلاق امرأتي فله ان يطلق في المجلس وبعد ولو قال لامرأته طلاق ففعل
 ان يطلق نفسها ما دامت في المجلس ثم فرقت بينهما بان يطلق نفسه كالتوكيل الاستحالة ان يكون وكيلاً في التصريح لنفسه فيخير بالمجلس
 واما بالنسبة الى لا يجزي فتوكيل فلا يتقيد دعوى مجودة لم تذكرها حجة على ان قوله طلاق نفسه كالتوكيل لا يتصرف لنفسه بطلاقها

ج

ان يتصرف لنفسه ولم يكله ولهذا كان الشريك وكذا بعد بقدر المال والصرف وان كان متصرفا لنفسه فان تصرفه لا يختص به ثم ناقضتم
 هذا الفرق فقلتم لو قال برئ نفسك من الدين الذي عليك فانه لا يثبت له الجلس يكون توكيلا مع انه تصرف مع نفسه ففرقتم بين طاعة
 نفسك وبرئ نفسك مما عليك من الدين وهو تصرف يوجب ضمانا لغيرك فتركتم محض القياس **وقالوا** من اقام مشهود زور على ان يئول
 طلق امره تخمركم احكامكم بنك فهي حلال لمن تزوجها من المشهود ولكن لك لو اقام مشهود زور على ان لا تزوجه بنك فزوجه بنك فزوجه فقلتم
 بنك فزوجه له حلال ولكن لك لو شهدوا عليه بالزنا اعتق جارية هذه ففرضي القاضي بنك فهي حلال لمن تزوجها من بين من اطلق امره فتركوا
 محض القياس وقواص الشريعة ثم ناقضوا فقالوا لو شهدوا له بالزنا وبأنه وهب له مملوكا ففرضي القاضي بنك فهي حلال لمن تزوجها من بين من اطلق امره فتركوا
 ثم ناقضوا اعظم منها قضية فقالوا لو شهدوا بانتهزها بعد انقباض صلتها من المطلق وكانا كاذبين فافلحوا لا تخلو جسد على زوجه اعظم
 من جسد على عترة فاحلوا في اعظم العصمتين وحرموا في اقلها وحرموا النكاح اعظم من حرمة العترة **وقلتم** كيف لا يحل الذي اذا
 زنى بالسلامة ولو كانت قرشية علوية او عبا سبية ولا يثبت الله ورسوله كتابه وحينه جهرته في اسواقنا وجمعا معناه لا ينجيب مجالس المسلمين
 ولو انها الساجل الثلاثة ولا يفتقض عهده بنك وهو معصوم البال والدم حتى اذا منع دينارا واحدا مما عليه من الجزية فقال اعطيتكم
 انقض بنك عهده وصل حاله وحده ثم ناقضتم من وجه آخر فقلتم لو سرق المسلم عترة دراهم لقطعت يده ولو قذفه حد بقذفه
فيا للقياس الفاسد الباطل المناقض للدين والعقل اللوجب هذه الاقوال التي يكتفي في ردها بتطبيق كيف استبحر السجدة يفتكرك
 على السنن والاثر والله المستعان واجزم شهادة الفاسقين والمخربين في القذف والاعيين في النكاح ثم ناقضتم فقلتم لو شهد
 فيه عبدان صالحان عالمان يفتيان في الحلال والحرام لم يصح النكاح ولم تنقض شهادتهما فنبهتم على ان هذه شهادة من عدله الله عز وجل
 صلى الله عليه واله وسلم وعقدت بشهادة من فسقه الله ورسوله ومنع من قبول شهادته وقلتم لو شهد شاهد على زيد انه غصب
 مالا او شيئا او قذف وشهدا اخر بانكر ذلك لم يقره النصاب ولم يقض عليه بشئ ولو شهد شاهد بانطلق امرأته او اعتق عبدا او باع
 وشهدا اخر انكر ذلك لم يقره النصاب ولم يقض عليه بغيره وقلتم لو قال له بعتك هذا العبد بالثمن فاذا هو جارية او بالعكس فليعلم باطل فلو قال
 بعتك هذه البعثة بعشرة فاذا هي كبش او بالعكس فليعلم بصحح ثم فرقتم ان قلتم المقصود من الجارية والعبد مختلف والمقصود من البعثة
 والكبش متقارب وهو الحكم وهذا غير صحيح فان الدرو والنسل المقصود من الاثنين لا يوجد في الذكر وعصب الفحل وضرب المقصود منه
 لا يوجد في الاثنين ثم ناقضتم بغير مناقضة بان قلتم لو قال بعتك هذا القم فاذ هو شعير وهذه الكالية فاذا هي شعير لم يصح البيع مع تقارب
 المقصد **وقلتم** لو باع ثوبا من ثوبين لم يصح البيع لعدم التبيين فلو كان اثلاثة اشواب فقل بعتك واحدا منها صح البيع في الله
 كيف ابطلتموه مع قلة الجهالة والغرر وصحتموه مع زيادتهما اقوى فزيادة الثوب الثالث خففت الغرر ورفعت الجهالة وتفرقكم
 بان العقد على واحد من اثنين يرضى من الجهالة والتفرع لا يقدح فيكون احدهما مرتفعا والاخر ديا فيفرض الى التنازع والاختلاف فاذا
 كانت ثلاثة فالثلاثة تضمن الجبر والروي والوسط وكان قال بعتك اوسطهما وذلك اقل غرر من بيع واحد من اثنين روي وجبر
 ذا امكن حمل كلام المتعاقدين على الصحة فهو اولى من الغائبة وهذا الفرق ما زاد المسئلة الا غررا وجهالة فان النزاع كان يكون في ثوبين
 فقط وما كان فصا ثلثة واذا قال انما وقع العقد على الوسط قال الاخر بل على الادنى او على الاعلى وقلتم لو اشترى جارية ثم اراد طبعها بقاء
 الاستبداد لم يجز ولو طبعها فاعزجها بان كانت بكر او كانت باعتهما امرأة معه في الدار بحيث يقطن انهما غير مشغولة بالرحم او باعها وقد
 اتزلت في المحبضة وخوذلك ثم قلتم لو طبعها السيد الباهرة ثم تزوجها منه الغن جازله وطبعها ورجعها مشغلة على ماء الوحي فتركتم محض القياس
 والمصلحة وحكمة الشارع لغيره فيتحيل لا يوجد شيئا وهو ان النكاح لما عجز كان ذلك حكما بقران الرحم فاذا حكم بقران رحمها جازله وطبعها
فيقال يا الله العجب كيف يحكم بقران رحمها وهو حديث عهد بطبعها وهل هذا الا حكم باطل يحال المحسن العقل والشرع

تقدیرها
 لك كما في الأصلين
 انفسا الى منقولين بل
 ج
 وسمعت ان فتاة من
 النصارى قالوا من من
 كذا في قال الجهر في النصارى
 انزل النبي فليأخذوا في النصارى
 منه وحضه عليه بعض
 والاشعة فليأخذوا في النصارى
 التي روي عن النبي في النصارى
 من جنته العارضة

يكون

الواضح

نعم لو انكم قلتم لا يحل له تزويجها حتى يستبرئها ويحكم بغيرها كان هذا فراقا صحيحا وكلاما متوجها ويقال حينئذ لا معنى
 لاستبراء الزبير فله ان يطأها عقيب العقدة فهذا انحصر القياس بالله التوفيق **وقلت** من طاف اربعة اشواط من السبع فلم يركبها حتى
 يرجع الى اهله انه يجبره بدمه وصححه اقامة الاكثر مقام الكل فخرجتم عن محض القياس لان الزمان لا يدخل الدم في تركها وما
 اسره الشارح لا يكون المكلف مستنابا حتى يأتي بجيده ولا يقوم اكثره مقام كله كما لا يقوم الاكثر مقام الكل في الصلوة والصيام والزكاة
 والوضوء وغسل الجنابة فهذا هو القياس الصحيح والمأمور ما لم يفعل ما امر به فالحطاب متوجه اليه بعد وهو في عهدة النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يسلم المتوخى بتركه لمعة في محل الفرض لم يصيرها الماء ولا اقام الاكثر مقام الكل والذي جاء به الشريعة هو الميزان العادل
 لا هذا الميزان العادل وبالله التوفيق **وقسم** الادهان بالخل والزيت في الاحرام على الادهان بالسك والعنبر في وجوب
 الفدية ويأبى ما بينهما ولم تقيسوا نبيين التمر على نبيين العنب مع قرب الزخوة التي بينهما **وقلت** لو افطر في غار رمضان فكثر
 الكفارة ثم سافر لم تسقط عنه لان سفره قد يتخذ وسيلة وجيلة الى اسقاط ما اوجب الشرع فلا تسقط وهذا اجلاد ما اذا مرض
 او حاضت للمرأة فان الكفارة تسقط لان الحيض للوض ليس من فعله ثم ناقضتم اعظم مناقضة فقلت لو اخطأ اسقاط الزكاة عند
 آخر الحول فملك ماله لزوجته لحظة فلما انقضى الحول استردته منها واعتذر لكم بالفرق بان هذا تخيل على ضمير الوجوب وذلك التخييل
 على اسقاط الواجب بعد ثبوته والفرق بينهما ظاهر اعتدالا يجوز شيئا فانه لا يجوز التخييل لاسقاط ما اوجبه الله ورسوله لا يجوز التخييل
 لاسقاط احكامه بعد انقضاء اسبابها ولا تسقط بذلك واذا انعقد سبب الوجوب لم يكن للمكلف لاسقاطه بعد ذلك سبيل
 وسبب الوجوب هنا قائم وهو الخلق ملك النصاب هو لم يخرج عن الغنى بهذا التخييل ولا يدرى الله ولا رسوله ولا احد من خلقه ولا نفسه
 فقير ام مسكينا بهذا التخييل يستحق اخذ الزكاة ولا يجب عليه الزكاة هذا من انتم المخدع والمكر فكيف يروى عن علي من يعلم خفايا الامور خفايا
 الصدور ورواين القياس الميزان والعدل الذي بعث الله به رسوله الى التخييل على المحرمات واسقاط الواجبات وكيف يتخبر بحيلة الله
 التي في العقول لم يختركم انفسكم كيف يقبلها مصلحتكم محض ومن العلوم ان المفسد يزيد بالحيلة ولا يزال وتفتقا والتفتق كيف تزل المفسدة العظيمة
 التي اقضت لعنة الله ورسوله للحل والحلل له بان شرطا ذلك قبل العقد ثم يعقد البنية ذلك الشرط ولا يشترطه في صلب العقد فاذا
 اخليا صلب العقد من التلفظ بشرطه حسب والله ورسوله والناس هم يعلمون ان العقد انما عقد ذلك **فيا الله العجب** كانت
 هذه اللعنة على مجرد ذكر الشرط في صلب العقد فاذا تقدم على العقد انقلب العنة رحمة وفواها وهل لا اعتبار في العقود الخفية
 ومقاصدها وهل الا لفاظا المقصودة لغايتها قصد الوسائل فكيف يضاهك المقصود ويعدل عنه في عقد مسافر ولغيره من كل وجه
 لاجل تقديم لفظ او تاخير له او ابداله بغيره والحقيقة واحدة هذا ما تارة عنه الشريعة الكاملة المشتملة على مصالح العباد في دنياهم
 ودنياهم واصحاب الجحيم تركوا محض القياس فان ما احتملوا عليه من العقوبة المحرمة مسافر ومن كل وجه طاقى القصد الحقيقة والمفسدة
 والفارق امر صريح او لفظي لا تاثير له البتة فاي فرق بين ان يبيعه تسعة دراهم بشرة ولا تسعة معها وبين ان يضم الى احد الفوائد
 خرة تساو فلسا او عود حطب او اذن شاة وغير ذلك فبحان الله ما العجب حال هذه الضميمة الحقة التي لا تقصد كيف جاءت
 الى المفسدة التي اذن الله ورسوله بحرب من توسل اليها بعقده الربا فالزلة ما وعظمتها بالكلية بل قلبتها مصلحة وجعلت حرب الله و
 رسوله سلة ادرى كيف جاءت محل الربا المستعار للربا هو اخرج محل المتكاسر الى تلك المفاسد العظيمة فكسفتها كسطا الجحيم عن العلم
 بل قلبها مصلحا بادخال سلعة بين المرابين تعاقدا عليه بصورة ثم اعيدت الى ما كتمها وذلك ما افقه ابن عباس في الدين واعلمه
 بالقياس الميزان حيث سئل عما هو اوب من ذلك بكبير فقال دراهم بدرهم دخلت بينهما جريرة **فيا الله العجب** كيف
 احدثت هذه الجريرة لقلب مفسدة الربا مصلحة ولعنة اكله رحمة وتحرير اذنا واباحة ثم اين القياس والميزان في اباحة العينة

في هذا

ج

ق

سبعة

لا تعرض للمرابيين في السلعة فقلوا انها غرضها ما يعلم الله وسر سوله وهما والمخاطرون من اخذ مائة حالة وبذل مائة وعشرين من موجب ليس
لها غرض ويرا ذلك البتة فكيف يقول الشارح الحكيم اذا اردتم حل هذا فتحيوا عليه باحضار سلعة يشتريها اكل الربا فمن مؤجل في
ذمته ثم يبيعها بالمرابى بقدر حاضره فينصر فان حل مائة مائة وعشرين والسلعة حرة جاء لمعنى في غيره وهل هذا الاصل من محضر القياس
وتفريق بين متماثلين في الحقيقة والقصد والمفسدة من كل وجه بل مفسدة الحيل الربوية اعظم من مفسدة الربا الخلل عن الجملة فالويل لثالث التفرقة
بحريم هذه الجملة كان محضر القياس الميزان العادل يوجب مخرجهما وهذا عاقب الله سبحانه من احتال على استباحة ما حرمه بما لم يعاقب به من
ارتكب ذلك المحرم عاصيا فمنه من جنس الذنوب التي يتاب منها وذلك من جنس البدع التي يظن صاحبها ان من المحسنين وللقصود ذكر تناقض
اصحاب القياس الرأي فيه وانهم يفرقون بين المتماثلين ويجمعون بين المختلفين كما فرقتهم بين مال وكل رجلين معاً في الطلاق فقلتم لاجلها
ان ينفرد بالقياس ولو وكلما معاً في الحكم لم يكن لاجلها ان ينفرد به وفرقتهم بين ما لا يحدث شيئاً وهو الحكم كالبيع وليس لاجل الوكيلين التفرقة
به لانه اشرك بينهما في الرأي ولم يخرجهما بغيره لاجلها وانما هو تنفيذ قوله وامتناع امره فهو كما لو اوصى ببيع
الرسالة وهذا قولنا تأخيره للتمتع بل هو باطل فان احتياجه الطلاق ومعارضة الزوجة الى الرأي والحدية والمشاورة مثل احتياجه الخلع
واعظم ولهذا امر الله سبحانه ببعث الحكمين معاً وليس لاجلها ان ينفرد بالطلاق مع انهما وكيلان عند القياسيين والله تعالى جليل الحكمين
ولم يجعل لاجلها التفرقة فما بال وكيل الزوج لاجلها ان لا ينفرد وهذا الخروج عن محضر القياس وموجب النص وقلتم لو قال امرأتك طلق نفسك
ثم نفاها في المجلس ثم طلقت نفسها وقهر الطلاق ولو قال ذلك لاجلها ثم غاها في المجلس ثم طلق لم يقع الطلاق في جديتين موجب القياس وفرقتهم بان
قوله لها فليك وقوله لاجلها توكيل وقد تقدم بطلان هذا الفرق قبيحاً **وقلتم** لو وصى العبد غيره فالوصية باطلة وان اجاز
سيده ولو وكل عبد غيره فالوكالة جائز وان ردها السيد ولكن تكره بدون اذنه **وقلتم** اذا وصى بان يعق عنه عبداً
بعينه فاعتقه الوارث عن نفسه وقهر عن الميت ولو اعتقه الوصي عن نفسه لم يخرج عن نفسه ولا عن الميت وفرقتهم بان تصرف الوارث
كحق الملك فقلتم تصرف الوارث وان خالف الوصي وتصرف الوصي كحق الوكالة فلا يصح ما خالف الوصي وهذا فرق لا يصح فان تعيين الوصي بالتعاق
في العبد قطع ملك الوارث له فهو كما لو وصى الى اجنب بعتقه سواء وانما ينتقل الى الوارث من القرعة ما زاد على الدين والوصية اللازمة
وقلتم لو قال ثلث ما لفلان وفلان واحد ما ميت فالثلث كله للحي ولو قال بين فلان وفلان واحد ما ميت فالحى نصفه وهذا فرق
بين متماثلين لفظاً ومعنى وقصدوا قضاء الواو بالتشريك كما قطناء بين وهذا استويا في الاقرار وفي استحقاق كل واحد منهما النصف لو كان
حيين **وقلتم** لو وصى له بثلث ماله وليس له من المال شيء ثم اكتسب مالا فالوصية لازمة في ثلثه ولو اوصى له بثلث غنمه ولا
غنمه لم يكتسب غنماً فالوصية باطلة فتركت محضر القياس فرقته بغيره ولا تأخيره ولا يحصل منه عند التحقيق شيء والله المستعان وعليه
التكليف **فصل** وجهه بين ما فرق الله بينه من الاعضاء الطاهرة والاعضاء نجسة فحسم الماء الذي يلاقى هذه وهذه عند في
الحديث وفرقتهم بين ما جمع الله بينه من الرضوء والتيمم فقلتم يجمع احدهما بلا مية دون الاخر وتجمع بين ما فرق الله بينهما من الشعو ولا
فحسم كليهما بالمرء **وفرقتهم** بين ما جمع الله بينهما من سبائك البهائم فحسم منها الكلب والخنزير دون سائرهما وجمعتهم
بين ما فرق الله بينه وهو الناسي والعامد والخطي والذاكر والعالم والجاهل فانه سبحانه فرق بينهم في الاثم فجعلهم بينهم في الحكم في كثير من
المواضع كمن صلى بالخامسة ناسياً او عامداً وكمن فعل المحلوف عليه ناسياً او عامداً فهو بينهم **وفرقتهم** بين ما جمع الله
بينه من الجاهل والناسي فوجبتم للقياس على من اكل في رمضان جاهلاً لا يبقاؤه النهار دون الناسي في غير ذلك من المسائل **وفرقتهم**
بين ما جمع الله بينه من عقود الاجارات كاستيجار الرجل لطحى الحب بنصف كرمه من دقيق واستيجاره لطحى بنصف كرمه فحسم الاول دون
الثاني مع استوائهما من جميع الوجوه وفرقتهم بان العمل في الاول العوض الذي استأجره به ليس مستحقاً عليه وفي الثاني العمل مستحق عليه

فرق صحيح بالنسبة الى ازالة النجاسة فانه صير لها بطبعة واما رفع الحدث فانه ليس انما له بطبعة اذا حدث ليس جسا عسقا ريفه
 الماء بطبعة بخلاف النجاسة وانما يرفعها بالنية فاذا لم تقارنه النية بقي على حاله فهذا هو القياس **وجمعت** بين ما فرق
 الله بينه فهو يتبين بين طيب الخلوقات وهو في الله اللوثر وبين بدن اغتث الخلوقات وهو صوره الكافر فتمسك كمالها بالبول
 ثم فرقه بين ما جمع الله بينه فقلته لو غسل المسلم ثم وقع ماء لم ينجسه ولو غسل الكافر ثم وقع ماء نجسه ثم ناقضت في الفرق
 بان المسلم انما غسل ليصل عليه فظهر بالفضل لاستحالة الصلوة عليه وهو نجس بخلاف الكافر وهذا الفرق ينقض ما اصلته من
 ان النجاسة بالموت نجاسة عينية فلا نزول بالفضل لان سببها قائم وهو الموت وزوال الحكم مع بقاء سببه عمنه فاي القياسين
 هو المعتبر في هذه المسئلة **وفرقتم** بين ما جمعت السنة وهو القياس بين ما فقلته لو طلعت عليه الشمس وقد صلى من الصبح
 ركعة بطلت صلوة ولو غربت عليه الشمس قرأ صلى من العصر ركعة صحت صلوة والسنة الصحيحة الصريحة قد سوت بينهما وتفرقتكم
 بان في الصبح خروج من وقت كامل الى غير وقت كامل ففسدت صلوة وفي العصر خروج من وقت كامل الى وقت كامل وهو وقت صلوة
 فافرقا ولولا ذلك في هذا القياس لا تخالفه لصريح السنة لكفر في بطلان في كيف وهو قياس فاسد نفسه فان الوقت الذي يخرج
 اليه في الموضوعين ليس وقت الصلوة الاولى فهو ناقص بالنسبة اليها ولا ينعف كماله بالنسبة الى الصلوة التي هو فيها **فان قيل**
 لكه خرج الى وقت غي في الصبح وهو وقت طلوع الشمس لم يخرج الى وقت غي في المغرب **قيل** هذا فرق فاسد لانه ليس بوقت
 غي عن هذه الصلوة التي هو فيها بل هو وقت امر بتمامها بنص صاحب الشرح حيث يقول فليتم صلاته وان كان وقت غي بالنسبة
 الى التطوع فظهر ان المميز ان الصبح مع السنة الصحيحة وبالله التوفيق **وجمعت** بين ما فرق الله بينه فقلته المختلعة البائنة لل
 قد ملكت نفسها بالتحتم بالطلاق فهو يتبين بينهما وبين الرجعية في ذلك وقد فرق الله بينهما بان جعل هذه مفترقة لنفسها ما أكله تلك الرجعية
 وتلك زوجا حتى يقاتم فرقتهم بين ما جمع الله بينه فاقعتم عليهم ما مرسل الطلاق دون معلقه وصريحه دون كتابته ومن للعلوم ان من
 ملكه الله احد الطلاقين ملكه الآخر ومن لم يملكه من الم ملكه هذا **وجمعت** بين ما فرق الله بينه فسنعت من
 اكل الضب وقد اكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ينظر قليل له احرام هو فقال لا ففسقوه على الاحشاش والفتور
وفرقتم بين ما جمعت السنة بينه من محرم الخيل التي اكلها الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع محرم الابل
 واذن الله تعالى فيها فجمع الله ورسوله بينهما في المحل وفرق الله ورسوله بين الضب والحش في التحريم **وجمعت** بين ما فرق السنة
 بينه من محرم الابل وغيرها حيث قال توضعوا من محرم الابل ولا توضعوا من محرم الغنم فقلته لا يتوضأ الا من هذا اوله من هذا وفرقتم
 بين ما جمعت الشريعة بينه فقلته في القى ان كان ملا الفم فهو حلال وان كان دون ذلك فليس حلال ولا يعرف في الشريعة شيء يكون
 كذا به حلالا دون قليله وانما النور فليس حلالا وانما هو مظنة وهو الكثير وفرقتم بين ما جمع الله بينه فقلته لو قم على الامام في قراة
 لم تبطل صلاته ولكن كره لان فتحه قراة منه والقراة خلف الامام مكرهه ثم قلته فلو فتح على قارئ غير امامه بطلت صلاته لان
 فتحه عليه مخاطبة له فابطلت الصلوة ففرقتهم بين مما اثلين لان الفتح ان كان مخاطبة في حق غير الامام فهو مخاطبة في حقه وان لم يكن
 مخاطبة في حق الامام فليس مخاطبة في حق غيره ثم ناقضتم من وجه اخر اعظم مناقضة فقلته ما تولى الفتح على غير الامام خرج عن كونه
 قارئا الكونه مخاطبا بالنسبة ولونوى الربا الصريح والتخيل الصريح واسقاط الزكوة بالتعليك الذي التحريم حيلة لم يكن مرادها الاستسقا
 للزكوة ولا محلا لهذه النية **فيا الله العجب** كيف انزلت نية الفتح والاحسان على القارئ واخرجه عن كونه قارئا الى كونه
 مخاطبا ولم تقرر نية الربا والتخيل مع اساءته بما وقصده نفس محرم الله فجعله مرادها محلا وهل هذا الاخر خرج عن محض القياس جميع
 بين ما فرق الشارع بينهما وتفرقت بين ما جمع بينهما وقلته لو اقتدى المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت لا يجر اعتداه ولو اقتدى بالمسافر

المتن

ج

لجميع من حركه
 الباب والحيمة وكل
 ما يصعد من الطير والوحوش
 وشتمت الاقارب وما
 اشبهه والامر بالبر والعدل
 وانما هو مظنة فان لم يكن
 حراما فانه حلال

بعد خروج الوقت حكم اقتداؤه وحذ القريق بين متماثلين ولود ذهب ذاهب العكسه كمان من جنس قولكم سواء ولا يمكنه تعليل
 بنحو ما علمه به وجهه الفرق بأن من شرط صحة اقتداء المسافر بالمقيم ان ينتقل فرضه الى فرض امامه ويخرج الوقت استقر
 عليه استقر اذا لا يتغير بتغير حاله فبقى فرضه ركعتين فليجوز ناله اقتداؤه بالمقيم بعد خروج الوقت جواز اقتداؤه من فرضه ركعتين
 من فرضه اربع وهذا لا يصح كصلى الفجر اذا اقتدى بمصلى الظهر وليس كذلك للمقيم اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت اذ ليس من
 شرط اقتداء المقيم بالمسافر ان ينتقل فرضه الى فرض امامه بل ليل على انه لو اقتدى به في الوقت لم ينتقل فرضه الى فرض امامه بخلاف
 للمسافر فانه لو اقتدى بالمقيم في الوقت انتقل فرضه الى فرض امامه ثم ناقضتموه وقلتم اذا كان الامام مسافرا وخلفه مسافرا ومن
 فاستخلف الامام مقيما فان فرض الامام لا ينتقل الى فرض امامه وهو فرض المقيمين مع ان الفرق في الاصل مدخل ذلك ان
 الصلاتين سواء في الاسم والحكم والموضع والوجوب وان اختلفا في كون الامام يصلى فاذا صلى الامام اربعاً وجب على المأموم ان يصلى
 بصلاته كما لو كان في الوقت وخروج الوقت لا اثره في ذلك فان الذي فرضه الله عليه في الوقت هو بعينه فرضه بعد الوقت وكه اسم اذا كان
 قائماً او ناسياً فان وقت اليقظة والذكر هو الوقت الذي شرع الله الصلوة فيه وعند السفر قائم وارتباط صلاته بصلاته الامام
 حاصل فبما الذي فرق بين الصلوتين مع اتحاد السبب الجامع وقيام الحكمة الجوزة للمقصر والمراجعة لمصلحة الاقتداء عند الانفراد
وفرقتهم بين ما جمعت الشريعة بينهما وهو الحيض والنفس فجلدوا اقل الحيض وحداً اما بثلاثة ايام او يومين وليلة او يوم
 ولم تحددوا اقل النفس كراهية ما خرج من الفرج بمنتهى انشياء ويوجب انشياء وليسا اسميين شرعيين لم يعرفا الا بالشرعية بل هما اسمان
 لغويان مرد الشارح امته فيهما لا يتعارفان النساء بعضهما ونفساً قليلاً كان او كثيراً وقد ذكرتم هذا بعينه في النفس وما التفت فرقا
 بينه وبين الحيض ولم يأت عن الله ولا عن رسوله ولا عن الصحابة تحديداً اقل الحيض بخلاف اوله في القياس يقضي به **والجواب**
 انكم قلتم للرجم فيه الى الوجوه حيث لم يجدوا الشارح ثم ناقضتموه فقلتم حد اقله يوم وليلة واما الصحابة الثلاثة فانما اعتدوا على حد
 نقه هو صحابي وهو غير صحيح بانقاف اهل الحديث فهم اعذر من وجوه قال للفرقون بل فرقنا بينهما بالقياس الصحيح فان القياس عليهما
 ظاهراً يدل على خروج وجه من الرحم وهو تقدم الولد عليه فاستوى قليله وكثيره ولو وجد علمه الدال عليه وليس مع الحيض علم يدل على
 على وجه من الرحم فاذا امتد منه صباراً امتداده علماً وولياً على انه حيض معتاد واذ لم يمتد لم يكن معناه ما يدل عليه انه حيض
 فصاركهم الرعاى ثم ناقضوا في هذا الفرق نفسه اي من ناقضه فقالوا الصحابة الثلاثة لو امتد يومين ونصف يوم دائماً لم يكن حيضاً
 حتى يمتد ثلاثة ايام وقالوا الصحابة اليوم لو امتد من غدوة الى العصر واثم لم يكن حيضاً حتى يمتد الى غروب الشمس فخرجوا بالقياس
 عن محض القياس وقلتم اذا صلى جالساً ثم تشبه في حال القيام سهواً فلا يصح عليه وان قرأ في حال التشبه فعليه السجود وهذا فرق بين
 متساويين من كل وجه وقلتم اذا افتتم الصلوة في السجود فظن انه قد سبق الحدث فانصرف اليتمضاً ثم علم انه لم يسبق الحدث وهو
 في المسجد جائز له المضى على صلاته وكان ذلك لو ظن انه قد اتم صلاته ثم علم انه لم يمتد ثم قلتم لو ظن ان على نوى به نجاسة او انه لم يكن متوضئاً
 فانصرف اليتمضاً او يغسل ثوبه ثم علم انه كان متوضئاً او طاهر الثوب لم يجز له البناء على صلاته ففرقتهم بين ما لا فرق بينهما او ترك
 محض القياس فرقتهم بانه ما ظن سبق الحدث فقد انصرف من صلاته انصرف استيناف لا انصرف رفض فانه لو تحقق ما ظنه جائز له
 المضى فلم يصرف فاصل التوضي من الصلوة فلم يمتنع البناء وكذا لو ظن انه قد اتم صلاته فلم يمتنع البناء فرفضوا واذ لم يقبلوا
 لم يضر الصلوة مرفوضة كما لو سلموها ساهياً وليس كذلك اذا ظن انه لم يتوضأ او على قربة نجاسة لانه انصرف منها انصرف رفض ونوى
 الرفض مغايراً لانصرافه فطلت كالرسالة عامداً وهذا الفرق غير محجج بشيئ بل هو فرق بين اجمعت الشريعة بينهما فانه في الموضوعين انصرف
 انصرفاً ماذوناً فيه او مأموراً به وهو معذور في الموضوعين بل هذا الفرق حقيقاً باقتضائهم ما ذكرتم فانه اذا ظن انه لم يبق منها

القياس ج

حقيق

فانصرف ما سوره وهو ما سوره بتركه بخلاف ما اذا نظر انه قل انتم صلاته فانصرف فيه ما دون له فيه فكيف نعم الصلوة مع هذا
 الانصراف وتبطل بالانصراف للمأجور به ثم انه ايضا في انصرفه ظن انه قد اتم صلاته فيصرف انصرف ترك حقيقة لا يدعى انه قد
 فرغ منها فتركها ترك من قد اكملها ومن ظن انه عودت فانما تركها تركا قاصدا لتكتمها ففي اولها الصحة وقيل لو قال الله على ان اصيل
 ركعتين وقال اخروا ناله على ان اصيل ركعتين لم يجز لاحصائهم ان يأتوا بصاحبه لانها اوضاعا تسببين وهون كل واحد منهما ولا يؤتى
 فرض خلف فرض آخر ثم ناقضتم فقلتم لو قال الاخروا ناله على ان اصيل الركعتين للركعتين اوجب على نفسك جازا لاصحابهم ان يأتوا
 بالآخر لانه اوجب على نفسه عين ما اوجب به الآخر على نفسه فصارت تلكا لظهور الواحدة وهذا ليس بجواب شيئا فان سبب الوجوب مختلف
 كما في الصلوة الاولى سواء وهو ان ذكر كل واحد منهما على نفسه وليس الواجب على احدهما هو عين الواجب على الآخر بل هو مثله ولهذا
 لا يتأدى احد الواجبين باداء الآخر ولا فرق بين المسألتين في ذلك البتة فان كل واحد يجب عليه ركعتان نظير ما اوجب على الآخر
 بمنزلة فالسبب مماثل والواجب مماثل والتعدد في الجاهلين سواء فالتفريق بينهما تفريق بين متماثلين وخروج عن محض القياس
فرقت بين ما جمع النص والدين بينهما فقلنا اذا اختلف بركان ضلبيه فيه الحسن ثم يجوز له صرفه الى اولاده والى نفسه اذا احتج الى
 واذا اوجب عشر الخارج من الارض لم يكن له صرف الى ولده ولا الى نفسه وكلهما واجب عليه اخراجا نحو الله وشكر النعمة بما
 انعم عليه من المال ولكن لما كان الرضا مالا مجموعا لم يكن غاوة وكما به فعله والمؤنة فيه ليس بركان الواجب فيه اكثر مما كان
 الزهر فيه من المؤنة والكلفة والعمل اكثر مما في الرضا كان الواجب فيه نصفه وهو العشر فان اشتدت المؤنة بالسقي
 بالكلفة حط الواجب الى نصفه وهو نصف العشر فان اشتدت المؤنة في المال غيرة بالتجارة والبيع والشراء كل وقت وحظله
 وكما عجزه ونقله خفف الى شطره وهو ربع العشر فهذا من كمال حكمة الشارع في احتساب كثرة الواجب وقلته فكيف يجوز له ان يبطل
 الواجب الاكثر الذي هو اقل مؤنة وتعبا وكلفة لا لولادة وتمسكه لنفسه وقد اضغفه عليه الشارع اكثر من كل واجبة الزكاة
 وخروج الجهم والعبادة واحدا نظرا واعتبارا فالتفريق بينهما تفريق بين ما جمعت الشريعة بينهما حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الزكاة الحسن وفي الرقة ربع العشر وقلتم لو ادع من لا يعرفه ما لا ضاب عنه سنين ثم عرفه فلا تركوة عليه لانه لا يقدر على ارجاع
 منه فهو كالودفنه بمغارة فليس له ثم ناقضتم فقلتم لو ادع من يعرفه ففسده سنين ثم عرفه ضلبيه زكاة تلك السنين المأخوذة كلها
 والمال خارج عن قبضته ونصرفه وهو غير قادرا على ارجاعه في الصلواتين ولا فرق بين ما عرفه من حق في مسئلة للمغارة انه لو دفنه بغير
 منها ثم نسبه فلا تركوة عليه اذا عرف بعد ذلك ولا فرق في هذا بين المغارة وبين الموضع بوجود ثم ناقضتم من وجب آخر وقلتم لو دفنه
 في دارة وخفى عليه موضعه سنين ثم عرفه وجبت عليه الزكاة **قلتم** ولو وجبت عليه اربع شياه فخرج ثنتين سميتين
 لتساوى الامر بغيره فقياسا ساء هذا انه لو وجب عليه عشرة افقره برفا خرج خمسة من بهر رفعه يساوى قيمة العشر التي هي
 عليه جاز وطردة لو وجب عليه خمسة البقر فخرج بغيرها يساوى قيمة الخمسة انه يجوز ولو وجب عليه صاع في الفطرة فخرج ربع صاع
 يساوى الصاع الذي لو اخرج ليقادى به الواجب انه يجوز فان طردتم هذا القياس فلا يفيده ما فيه من تغيير المتأدير الشرعية والعقل
 عنها ولزمكم طردة في ان من وجب عليه عتق رقبة فاعتق عشرة رقبة تساوى قيمة رقبة غير هاجار ومن نذر الصدقة بمائة شاة
 فصدق بعشرين شاة يساوى قيمة المائة جاز ثم ناقضتم فقلتم لو وجب عليه اضيحة ثان فذبح واحدا سميا يساوى وسطين لم يجز ثم فرقت
 بان قلتم المفقود في الاضحية الذبيح وارقة الدم وارقة دم واحدا لاقوم مقام اراقته ومن والمقصود في الزكاة سد حاجة الفقير
 وهو يحصل بالاجرة الاقل كما يحصل بالاكثر اذا كان دونه وهذا فرقان بين الحكم في الاضحية لم يعم وما ذكرناه من الصلوة فكيف
 ولا يعم في الاضحية فان المقصود في الزكاة امداد من سدا حاجة الفقير ومنها اقامة عبودية الله بفعل بغير امر به ومنها ما

ليكنها

متماثل

ج

نعمته عليه في المال وقنيتها احرار المال وحفظه باخراج هذا المقدار منه ومنها اللباسية بهذا المقدار لما علم الله فيه من معصية رب
 المال ومصحة الاخذ ومنها التعبد بالوقوف عند حدود الله وان لا يتقصص منها ولا يغير هذه المقاصد ان لم تكن اعظم من مقصود
 اراقة الدم في الاضحية فليست بدنة فكيف يجوز الغاؤها واعتبار حرق اراقة الدم ثم ان هذا الفرق يعكس عليهم من وجه آخر
 وهو ان مقصود الشارع من اراقة دم الهنك والاضحية التقرب الى الله سبحانه باجل ما يقدر عليه من ذلك النوع واعلاؤه واعلاؤه ضمنا
 وانفسه عند اهله فانه لا يناله سبحانه كحياتها ولا دماؤها وانما يناله تقوى العبد منه ومحبتة له واينارة بالتقرب اليه باحش
 الى العبد وانزه عنه وانفسه لديه كما يتقرب المحب الى محبوبه بانفس ما يقدر عليه وافضله عنده ولهذا افطر الله العباد على ان يقر
 الى محبوبه بافضل حريه يقدر عليها واجلها واعلاها كان احق لديه واجب اليه من تقرب اليه باللف واحل ذوقه من ذلك النوع
 وقد نبه سبحانه على هذا بقوله يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخراكم الله من الارض ولا يمتثلوا الحديث منه تنقروا
 وسلمت ياخذون الا ان تعضوا فيه واعلموا ان الله غني عن جميع وقال تعالى ولكن الذين امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب و
 النبيين واتوا المال على حبه وقال ويطعمون الطعام على حبه وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الرقاب فقال اغلاها
 ثنا وانفسها عند اهلهما وتزعم بغير نجاسة فاعطىها نجستين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذها بها ويخرجها قال
 لا بل اخرها يا ايها فاعتبر في الاضحية عين المذود وورما يقوم مقامه وان كان اكثر منه فلان يعتبر في الزكاة نفس الواجبة
 ما يقوم مقامه ولو كان اكثر منه اولى وحري وطرح قياسكم انزلو وجب عليه اربع شياء جياد فخرج عشرة من ارضي الشياخ و
 اخرها وقيمة ثمن قيمة الاربع اوجب عليه اربع حقاك جياد فخرج عشرة بن لبون من ارضي الابل واخرها انه يجزى فان منعتم
 ذلك فقتله القياس وان طرحتموه بقيمة الحديث منه تنفقون وسلطكم رب المال على اخراجه رديه ومعاقبة عن حيلة والمخرج
 في التقويم الى اجتماعه وفي هذا من مخالفة الكتاب والميزان ما فيه وفرقة بين مجتمع الشارع بينه وجمعه بين ما فرقه بينه
 اما الاول فقلته يصح صوم رمضان بنية من النهار قبل الزوال ولا يصح صوم الظهار وكفارة الوطى في رمضان وكفارة القتل
 الا بنية من الليل وقرئتم بينهما بان صوم رمضان لما كان معينا بالشرع اجزا بنية من النهار بخلاف صوم الكفارة وبنيت
 على ذلك ان لو قال الله على صوم يوم فضامه بنية قبل الزوال لم يجز له ولو قال الله على ان اصوم عن افضامه بنية قبل الزوال جاز وهذا تفريق
 بين مجتمع الشارع بينه من صوم الفرض واخرانه لا يصح لمن لم يبيت منه من الليل وهذا في صوم الفرض واما النقل فصح عنه ان كان ينشئه بنية
 من النهار ففسد بنية بنية من النهار وقد فرقه الشارع بينهما وفرقه بين بعض الصوم للفروض وبنية في اعتبار النية من
 الليل وقد سوى الشارع بينهما والفرق بالتعريف ومعه صميم التأثير فانه وان تعين لم يضر عبادة الا بالنية ولهذا الواسل عن النقل
 والشرب من غير نية لم يكن صائما فاذا لم تقادرن للنية تجسيم اجزاء اليوم فقد خرج بعضه عن ان يكون عبادة فلم يرض ما امر به
 وتعينه لا يزيد وجوبه الا تأكيد واقصاه فلو قيل ان للعين اولى بدوي وجوب النية من الليل من غير المعين لكان اهم في القياس في القياس
 الصحيح في التاكيد برب السنة من الفرق بين الفرض والنفل فلا يلزم الفرض الا بنية من الليل والنفل لا يلزم بنية من النهار لانه يتسامح
 فيه مالا يتسامح في الفرض كما يجوز ان يصل النفل قاعدا او راكبا على ركبته الى القبلة وغيرها وفي ذلك كثرة النقل وتيسير الدخول فيه
 والرجل لما كان غائبا عن الدخول فيه وعدمه وبغير بين الخروج منه واتمامه خاير بين التيسير والنية من النهار فهذا القياس في
 موجب السنة والله الحمد وفرقه بين مجتمع بينهما من جملة الصائم والمعتكف فقلته لوجامع في الصور ناسيا لم يفسد صومه ولو وقع
 للمعتكف ناسيا ففسد اعتكافه وفرقه بينهما بان الجماع من عظومات الاعتكاف ولو لا ان يباح له ولا غارا وليس من محظورات الصوم
 لانه يباح ليله وهذا فرق فاسجد لان الليل ليس محلا للصوم فلم يحرم فيه الجماع وهو محل الاعتكاف فحرم فيه الجماع فصار الصائم

ج

يسام

كليل المعتكف في ذلك ولا فرق بينهما وانما يحظر في الوقتين ووزان ليل الصائم اليوم الذي يخرج فيه للمعتكف من اعتكافه فهذا هو
القياس الحضر واجمع يلزمنا جمع الله بينه والتعريف يلزمنا فرق الله بينه وبالله التوفيق **وقلتم** ودخل عرفة في طلب بعير لرجل
ولم ينو الوقوف اجزأه عن الوقوف ولود ادخل البيت في طلب في سقط منه ولم ينو الطواف لم يخرج منه وهذا يخرج عن محض القياس فرفعتم
نفيها فسادا فقلتم المقصود المحض بعرفه في هذا الوقت وقد حصل بخلاف الطواف فان المقصود العبادة ولا تحصل الا بالنية فيقال
للمقصود بعرفة العبادة ايضا فكلاهما ركن ما موربه ولم ينو المكلف امتثال الامر في هذا ولا في هذا الا الذي صح هذا وابطل هذا ولما
تلبه بعض القياسين بفساد هذا الفرق عدل الى فرق اخر فقال الوقوف ركن يقع في نفس الاحرام فنية الحج مشتملة عليه فلا يفتقر الى النية
نية كاجزاء الصلوة من الركوع والجموع ينسحب عليها نية الصلوة واما الطواف فيقع خارج العبادة فلا تستعمل عليه نية الاحرام فافتقر الى
النية ونحن نقول لاحباب هذا الفرق ودوننا الى الاول فاذ اقل فسادا وتناقضا من هذا فان الطواف والوقوف كلاهما جزء من اجزاء العبادة
فكيف تضمنت جزءا من اجزاء العبادة لهن الركن دون هذا وايقظ فان طواف المعتمر يقع في الاحرام وايضا طواف الزيادة يقع في نية
الاحرام فانه انما حل من احرامه قبله بخلاف الاول ناقضا والقتل الكامل موقوف على الطواف وفرق بين ما جمعت السنة والقياس بينهما
قلتم اذا احرم الصبي ثم بلغ خجرا واحرامه قبل ان يقف بعرفة اجزأه عن حجة الاسلام واذا احرم العبد ثم عتق فحجده احرامه لم يخرج عن
حجة الاسلام والسنة قد سوت بينهما وكن القياس في احرامهما قبل البلوغ والعتق صحيح وهو سبب للشباب وقد صار من اهل وجوب الحج
قبل الوقوف بعرفة فاجزأها عن حجة الاسلام كالولي يوجد منها احرام قبل ذلك فان غاية ما وجد منها من الاحرام ان يكون وجوده
كعدمه فيجوز الاحرام السابق على العتق لم يضر شيئا بحيث يكون عدله انفع له من وجوه وتفرقة كسر بان احرام الصبي احرام مخلوق وقيل
وبالبلوغ يعدم ذلك فضع منه الاحرام عن حجة الاسلام واما العبد فاحرامه احرام عبادة لانه مكلف فضع احرامه موقفا فلا يتأثر بالحر
منه حتى يأتي بموجبه فرق فاسد فان الصبي مثاب على احرامه بالنسبة احرامه احرام عبادة وان كانت لا تستقل الفرض كاحرام العبد سواء
وفرقتهم بين ما جمع القياس الصحيح بينه فقلتم لو قال اخرجوا فلانا حجة قلنا ان يأخذ النفقة ويأكل مما ويشرب ولا يخرج ولو قال اخرجوا
عني لم يكن له ان يأخذ النفقة الا بشرط الحج **وفرقتهم** بان في المسئلة الاولى اخرج كلامه محرم الايضا بالنفقة له وكأنه اشار عليه
بالحج ولا حق للموصى في الحج الذي يأتي به فخصه الوصية بالمال ولم تلزم الموصى له بما لا حق للموصى فيه واما في المسئلة الثانية فانما قصد
ان يعود نفقته اليه بثبوت النفقة في الحج فان لم يحصل له غرضه لم تنفذ الوصية وهذا الفرق نفسه هو المبطل للفرق بين المسئلةين فانه
بتعين الحج قطع ما توهمة قوه من دفع المال اليه يفعل به ما يريد وانما قصد اعانته على طاعة الله ليتمكن من شريكه في الشرائع بالمال
وهذا بالمال ولهذا عين الحج مصرفا للوصية فلا يجوز الغاء ذلك وتكليفه من المال يصرفه في ملاذة وشهواته هذا من افسد القياس وهو
فان اعطوا فلانا الف الف ليني بها مسجرا او سقاية او قنطرة لم يخرج ان يأخذ الف ولا يفعل ما اوصى به كذا لك الحج سواء **وفرقتهم** بين ما
جمع محضر القياس بينهما فقلتم اذا اشترى عبدا فم قال له انت حرام من عتق عليه ولتزوجها ثم قال له انت طالق امس لم تنطق **وفرقتهم** بان
لما كان حراما امس اقتضه تحريم شرأته واسترقاقه اليوم واما الطلاق فيكون مطلقا امس لا يقتضيه تحريم نكاحها اليوم وهذا فرق صريح
لا تأثير له البتة فان الحكم ان جاز تقديره على سببه وقم العتق والطلاق في الصبيتين وان امتنع تقدمه في الموضوعين على سببه لم يقع
واحد منهما فاما بالاحرام وقدر دون الاخر فان قيل عن لم نفرق بينهما في الاشياء وانما فرقنا بينهما في الاقرار والاختار فاذا اقر بان العبد
حر بالامس فقد بطل ان يكون عبدا اليوم فمقتضى باعترافه واذا اقر بانها طالق امس لم يلزم بطلان النكاح اليوم لحوال ان يكون المطلق
الاول قد طلقت امس قبل الدخول فتزوج هو باليوم قلنا اذا كانت المسئلة على هذا الوجه فلا بد ان تقول انك طالق امس من غير
اوسو ذلك فينفعه حيث تدبر فاما اذا طلق فلا فرق بين العتق والطلاق **فان قيل** يمكن ان يطلقها بالامس ثم يتزوجها اليوم

الاحرام

فان قال ان لا يفسد

ج

بشواب

لو

حرف في

قيل

هذه هي في الطلاق الذي لم يستوف اذ كان مقصوده الاخبار فاما اذا قال انت طالق اس ثلاثا ولم يقل من زوجه كان قيل
 ولا نواه فلا فرق اصل بين ذلك وبين قوله للعبد انت حر اس فحين التخصيص هو محض القياس وبالله التوفيق **وجمعتم** بين
 ما فرقتم السنة بينهما فقلتم يجب على الباشن الاحداد كما يجب على المتوفى عنها زوجها الاحداد لم يكن من ذلك لاجل العدة وانما كان لاجل متى
 الزوج النسي يصل الله عليه وناله وسلم نفق واشتت وخشك الاحداد بالمتوفى عنها زوجها فقل فارتقت المبتوتة في وصف العدة وقرها
 وسبها فان سبها الموت وان لم يكن الزوج دخل بها وسبب عدة الباشن الغراق وان كان الزوج حيا ثم فرقه بغير جمع السنة بينهما
 فقلتم ان كانت الزوجة ذمية او غير بالغة فلا احداد عليها والسنة تقتضي التسوية كما يقتضيه القياس **وفرقتهم** بين ما جمع القياس
 المحض بينهما فقلتم لو ذبح المحرم صيد ان هو ممتة لا يصح كسكه ولو ذبح الحلال صيد احرم صيد فليس بممتة واحكه حلال وفرقتهم بان
 المانع في ذبح المحرم فيه فهو كمن ذبح الجوزي الوثنى فالذبح غير اهل وفي المسئلة الثانية الذبح اهل والمذبح محل للذبح اذا كان صائما
 وانما منع منه حرمة المكان الا ترى انه لو ذبح من المحرم حل ذبحه وهذا من افسد فرق وهو ما اقتضاه عكس الحكم اولى فان المانع في الصيد
 الحريم في نفس المذبح فهو كمن ذبح ما لا يؤكل والمانع في ذبح المحرم في الفاكهة فهو كمن ذبح الغاصب قلتم لو ارسل عليه على صيد في الحقل فطرو
 حتى ادخله المحرم فاصابه لم يضمنه ولو ارسل منه على صيد في الحقل فطرو اريد الرمي حتى قتل صيد في الحرم ضمنه وكلاهما قول القائل فيه
 عن فعله وفرقتهم بان الرمي حصل بمباشرة تدفق تادى امتد السهم فهو محض ضله بخلاف مسئلة الكلب فان الصيد فيه يضاق
 الى ضل الكلب وهذا الفرق لا يصح فان ارسال السهم والكلب كلاهما من فعله فالذي تولد منه تولد عن ضله وجريان السهم عن كل كلب
 كلاهما هو السبب فيه ويكون الكلب له اختيارا والسهم لا اختيارا لفرق لا تائيد له اذا كان اختيار الكلب بسبب ارسال صاحبه له **وقلتم**
 لو رهن ارضا من روصة او بقر او شاة او دخل الزرع والثمر في الرهن ولو باعها لم يدخل الزرع والثمر في البيع وفرقتهم بينهما بان الرهن متصل بغيره وانما
 الرهن بغيره بمنحه لا لا شاة فلو لم يدخل في الزرع والثمر لبطل بخلاف البيع فان اتصاله بغيره لا يطله اذا لا شاة لا متافيه وهذا قياس
 في غائته الضعيف لان الاتصال هنا اتصال مجاورة لا اشتراك فهو كمن زرع في ظم فزروا ماش في احد له ونحوه **وقلتم** لو ادرك على حبة
 جارية رجل فزها له ملاكها فاعتقها الوهاب له فزعتقه ولو باعها لم يصح بيعه وهذا خروج عن محض القياس **وتفريقتم**
 بان هذا اعتق صدر عن اكره والاكره لا يمنع صحة العتق وذلك بيم صدر عن اكره والاكره لا يمنع صحة البيع لا يصح لانه انما اكره على التملك
 ولو كان اكره على العتق في الاعتاق والتملك لم يصح والعتق لو كره عليه فلا ينفذ كالبيع سواء هل امع انكر تركه القياس في مسئلة اكره
 على البيع والعتق فصحت العتق دون البيع وفرقتهم بان العتق لا يدخله خيار ضمن مع الاكره وهذا فرق لا تائيد له وهو فاسد في نفسه فان
 الاقرار والشهادة والاسلام لا يدخلها خيار ولا يصح مع الاكره وانما امتنع عقود المكره من النسخ لعدم الرضى الذي هو محجج العقد وهو
 مستقوى فيه عقودها كلها معاوضتها وتبرعها وعتقه وطلاقه وخلافه وهذا هو محض القياس الذي ان فان المكره محمول على ما
 اكره عليه غير مختار له فاقى الله كافي ال النائم والناسي باعتبار بعضها والغاء بعضها بخروج عن محض القياس وبالله التوفيق **وقلتم**
 لو وقع في الغدير العظيم الذي اذا حرك احد طرفيه لم يتحرك الطرف الاخر فطرة دمرا وخسر او بول الدمي بخسه كله واذا وقع في ابار الغلوات
 وكامصار البعر الروث والاخبار لا يتخسها مالم يأخذ وجب دمع الماء وثلاثة وقيل ان لا يخلو لو عن شئ منه ومعلوم ان ذلك الماء انما
 الى الطيب والطبارت حسا وشرعا من هذا ومن العجب انكره بخصلة الادهان والالبان والحلل والمائعات باسرها بالقطرة من
 البول والدم وعقروا عمادون ربيع الثوب من الخجاسة الخفيفة وعما دون ذلك من المغاظة وشدته العفون ربيع الثوب على نحو
 من ربيع الرأس وجوب حق ربيع في الاحرام واين من الرأس من غسل الخجاسة ولم تقيس الماء ولما تم على الثوب مع عدم ظهور ان الخجاسة
 فيها البتة وظهور عينها في الثوب ولا سيما عند غسل حيث يعفون قدر ذراع في ذراع وعند ابى يوسف عن قدر شبر في شبر

فقلتم

من

ح

وبكل حال فلعنوا عما هو دون ذلك بكثير فالنسبة له اليه في الماء وللماء الذي لا يظهر اثر النجاسة فيه بوجه بل يحيلها ويذهب
عنها وارثها الى اخرى **وجعلتم** بين ما فرقه الشرع والحس بينهما فقسمتم المني الذي هو اصل الأدميين على البول والغزير و
وقتم بين ما جمعه الشرع والحس بينهما فزفتهم بين بعض الاشرية المسكرة وغيرهما مما استواءها في الاسكار فجعلتم بعض النجس
كالبول وبعضها طاهرا طيبا كاللبن والماء وقتلتم ووقعتم في البثر نجاسة تنجس ما عدا وطيبها فان نزع منها دلو فترش على حيطانها
تنجست حيطانها وكلما نزع منها شيء نبع مكانه شيء فمكاد شيء فيها ماء نجسا وطيبا نجسا فاذا وجب نزع اربعين دلو مثلا فزح سعة
وثلاثون كان المزوج والباقي كله نجسا والمحيطان اللذان اصابها الماء والطين الذي في قرا البثر حتى اذا نزع الدلو الاربعون قشتم
النجاسة كلها فظهر الطين والماء وحيطان البئر وظهر نفسه فما رأى اكرم من هذا الدلو ولا اعتقل ولا اخبر **فصل** وقالوا لو
تزوجها على ان يخرج بها لرفع التسمية ووجب مهر المثل وقالوا هذه التسمية على ما اذا تزوجها على شيء لا يدري ما هو ثم قالت الشافعية
لوتزوج الكتابية على ان يعلمها القرآن جاز وقاسوه على جواز اسمائها ايها فقاسوا بعد قياس وتركوا محض القياس فانهم صرحوا
بان لو استأجرها ليحلمها الى الحج جاز ونزلت الجارة على العرف فكيف يحرم ان يكون مورد العقد الجارة ولا يحرم ان يكون صدا قائم
ناقضتم ارباب مناقضة فقلتم لوتزوجها على ان يزوج عبد ها الا بق من مكان كن او كذا صحيم من ان قد بقدر على رده وقد يجز عنه الفلتر
الذي في هن الامور اعظم من العرف الذي في حملها الى الحج بكثير وقلتم لوتزوجها على ان يعلمها القرآن او بعضه صحيم وقد قبل التعليم وقد
لا قبل وقد يطاوعها سافرا وقد يأبى عليها وقلتم لوتزوجها على مهر المثل تحت التسمية مع اختلاف لا متناهي شأونها من كل وجه والشرع
وان اتفق شأونها في النسب فادر جاز ان شأونها في الصفات والحوال التي يقل المهر بسببها ويكثر الجحالة التي في وجهها ودون
هذا بكثير **وقلتم** لوتزوجها على عبد مطلق صحيم ولها الوسط ومعلوم ان في الوسط من التفاوت ما فيه **وقلتم** لوتزوجها
على ان يشترى لها عبد زيد تحت التسمية مع انه غر ظاهرا فاستلهم المهر موقوف على امر غير مقدور له وهو رضى زيد ببيعة ضيه
من الخطر ما في رده عبد ها الا بق وكلاهما اعظم خطرا من الحج **وقلتم** لوتزوجها على ان يرضى عنها ما مدة صحيم وليس جمالة حلالا
الى الحج باعظم من جمالة اوقات الرعي ومكانه على ان هذه المسئلة بعيدة من اصول احمد ونصوصه ولا تعرف منصوصة عند بل
على خلافها قال في رواية منها فمن تزوج على عبد من عبده جاز وان كانوا عشرة عبيد يخط من اوسطهم فان شأها اقرع بينهما
قلت وتستقيم القرعة في هذا قال نعم **وقلتم** لو خالها على كفاالة ولدها عشر سنين صحيم وان لم يترك قد الطعام والادام والكسوة
في الله الجب اين جمالة هذا من جمالة حملها الى الحج **فصل** وقالت الشافعية له ان يجبر ابنته البالغة المفدية العا
بدن الله التي نفق في الحلال والحرام على كاحها بمن هي اكبر الناس له واشد الناس عنده لفرقة بغير رضاها حتى لو عينت كفوا شاكبا
جميلا دينيا نجبه وعين كفوا شيئا مشوها دميما كان العبرة بتعيينه دونها فتركوا محض القياس والمصلحة ومقتضى النكاح من
الود والرحمة وحسن للعاشرة وقالوا الوارد ان يبيع لها احبلا او عودا راتك من مالها لم يعم الا بضرها وله ان يرقها مرة العمر عنده من
هي اكبر شيء فيه بغير رضاها قالوا وكما خرجتم عن محض القياس خرجتم عن صريحة السنة فان رسول الله صلى الله عليه وآله
خير جارية بذكر ازوجها ابوها وهي كارهة وخير اخره لثيبا **ومن الجب** انكم قلتم لوتصرف في جبل من مالها على غير وجه
الحظ لها كان مردودا حتى اذا تصرف في بضعها على خلاف حظها كان لا مرد ما ثم قلتم هو اخير حظها منها وهذا يردده الحس فانها اعلم
بماليها وفقرتها وحظها من خب ان تعاشرة وتكون عشرة ته وتقلتم عاروا لا مسلم من حديث ابن عباس يرفعه الايم حتى بنفسها من
ولها والمكر تستأذن في نفسها وادها صامتا وهو حجة عليكم وتركتكم ما في الصحيحين من حديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح الايم حتى
تستأمر ولا البكر حتى تستأذن وفيها ايض من حديث عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في انباضهن قال نعم قلت فانه

لعل في العظم فتن القوم
الرفقشون اى اجوابهم
الرفقشون للرفقشون
وقال انما من فتن القوم
فمن فتن القوم اجابهم

والقراية

ج

مهرها
الشاى عليه
الحجاب

فصل

تتأذن فتستحيي قال اذا صامها فمضى ان تتكبر بدون استيذانها وامر بذلك واخبار انه هو شرع فاتفق على ذلك امره وهيه
 وخبره وهو محض القياس للبدن **فصل** وقالت الحنابلة ولشافعية والحنفية لا يبيع للمقاتل والمبائض والبادخشان الا بغير
 ولو جعل للمعدوم تبعاً للموجود مع شدة الحاجة الى ذلك وجعل للمعدوم ما لا منزلة الموجود في منافع التجارة للحاجة الى ذلك هذا
 مثله من كل وجه لا يستحق كما تستحق المنافع وما يقدر من عرض الخطر له فهو مشترك بينه وبين المنافض وقد جوزوا بيع القرض
 اذا بطل الصالح في واحدة منها ومعلوم ان بقية الاجزاء معدومة في ابيعها تبعاً للموجود فان فروا بان هذه اجزاء متصلة وتلاصق
 اعيان منفصلة فهو فرق فاسد من وجهين احدهما ان هذا لا تاثير له البتة الثاني ان التفرق التي بد اصالها ما يتغير انما امتنع
 كالتفت والتين فهو كالبطيخ والبادخشان من كل وجه فالتفرق خروج عن القياس المصلحة والزام ما لا يقدر عليه الا باعظم كلفة
 ومشقة وفيه مفسدة عظيمة يرد بها القياس فان اللفظة لا ضابط لها فانه يكون في المقاتلة الكبار والمبغضين ذلك فالتشتر
 يرد استنقضا كما والبائع يمنع من اخذ المصغار فيقيم بينهما من التنازع والاختلاف والتشاحن ما لا تأتي به الشريعة فابن حنبل
 المفسدة العظيمة التي هي منشأ النزاع التي من تأمل مقاصد الشريعة علم قصد الشارع لا بطاها واعدادها الى المفسدة اليسيرة التي
 في جعل ما لم يوجد تبعاً لما وجد لما فيه من المصلحة وقد اعتبرها الشارع ولم يأت عنه حرف واحد ننهي عن بيع المعدوم واما
 عن بيع الغرور والغرضي وهذا اشئ ولا يسمى هذا البيع غرراً الا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً **فصل** وقالت الحنفية والمالكية والشافعية
 اذا شرطت الزوجة ان لا يخرجها الزوج من بلدها او دارها وان لا يزوج غيرها ولا يشتر في مهر شرط باطل فتركوا محض القياس بل قبا
 الاول في فائهم قالوا لو شرطت في المهر تأجيلاً او غير نقد البلد او زيادة على مهر المثل لزم الوفاء بالشرط فاي المقتضى الذي لها في الشرط
 الاول الى المقتضى الذي في هذا الشرط واين فوائته الى فوائته وكن ذلك من قال منهم لو شرط ان تكون جميلة نشابة سوية فبانت عجزاً
 شرطاً في حقيقة المنظر ان لا يفترح لاحد من ابقات شرطه حتى اذا فات درهم واحد من الصداق فلما الفسخ بقواته قبل الدخول فان شرط
 المقتضى عليه ودخل بها وقضى وطهر منها ثم فأت الصداق جميعه ولم تقض منه بجملة واحدة فلا فسخ لها وقسم الشرط الذي خلت
 عليه على شرط ان لا يودعها ولا ينفق عليها ولا يوطأها ولا ينفق على اولاده منها وخبر ذلك مما هو من فاضل القياس الذي فرقت الشريعة
 بين ما هو احق بالوفاء منه وبين ما لا يجزئ الوفاء به وجعلت بينهما فرق القياس الشرع بينهما كالحققة احدهما بالآخر وقد جعل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم الوفاء بشروط النكاح التي يستحل بها الزوج امرته اولى من الوفاء بسائر الشروط على الاطلاق فجعلها
 انفراداً دون سائر الشروط واحقها بعدم الوفاء وجعل الوفاء بشرط الواقف الخالف لمقصود الشارع كترك النكاح وكثرة الصلوات
 في المكان الذي شرط فيه الصلوة وان كان وحده والى جانبه المسجد الاعظم وجامع المسلمين وقد اتفق الشارع على ان الشرط في النكاح
 الذي هو قرينة محضنة وطاعة فلا تتعين عنده بقعة عينها الناذر للصلوة الا بالمساجد الثلاثة وقد شرط الناذر في نذر بقرينة
 فالغاة الشارع لفضيلة غيره او مساواته له فكيف يكون شرط الواقف الذي غيره افضل منه واجب الى الله ورسوله لا يجرى الوفاء
 به وتتعين الصلوة في مكان معين لم يرغب الشارع فيه ليس بقرينة وماليس بقرينة لا يجب الوفاء به في النذر ولا يبيع بشرطه في
 الوقت **فان قلت** الواقف لم يخرج ماله الا على وجه تعين فلو لم يتام ما عينه في الوقف من ذلك الوجه والناذر يقصد القرينة و
 القرب متساوية في المساجد غير الثلاثة فتعين بعضها لتعويل فهذا الفرق بعينه يوجب عليكم الغاء ما لا يقر به في شروط
 الواقفين واعتبار ما فيه قرينة فان الواقف انما مقصوده بالوقف التقرب الى الله ففقر به بوقفه كقربه بنذر فان العاقل لا يبدل
 ماله الا لما فيه مصلحة عاجلة او اجلة والمر في حياته قد يبذل ماله في اغراضه مباحة كانت او غيرها وقد يبذل فيما يقرب الى الله واما
 بعد مماته فاما يبذل فيما يقرب الى الله ولو قيل له ان هذا المصروف لا يقرب الى الله عز وجل اذن غيره افضل واصل الى الله منه

منها ما

لله ما يشاء من ماله
 انما يشاء الله وما له
 ملكه يومئذ

ج

البيوع من القاموس
 قال له في الحديث
 بيوع

واعظم اجر البلاء اليه ولا ريب ان العاقل اذا قيل له اذ بدلت ماله في مقابلة هذا الشرط حصل لك اجر واحد وان تركته حصل لك
 اجران فان خذوا فيه اجر الزكاة فكيف لا خذوا فيه اجر الفقه فكيف اذا قيل له خذوا الفقه فخذوا فيه اجر واحد وان تركته حصل لكم
 وتركوا لكم فانه شرط الترك واجب او سنة افضل من صلوه النافلة وصومها او سنة دون الصلوة والصوم فكيف يلزم الوفاء بشرط
 ترك الواجب والسنة اتباعا لشرط الواقف وترك شرط الله ورسوله الذي قضاه الحق وشرطه اوثق **يوضحه** انه لو شرط في وقفه ان يكون
 على الاغنياء دون الفقراء كان شرطا باطلا عند جمهور الفقهاء قال ابو العالى الجويني هو امام الحرمين رضي الله عنه ومعظم اصحابنا فخطوا
 بالبطلان هذا امر ان وصف الغنا وصف مباح وفعمة من الله وصاحبه اذا كان شاكرا فهو افضل من الفقير مع صبره عند طاعة الله تعالى
 من الفقهاء والصوفية فكيف يلغى هذا الشرط ويعم شرط التره في الاسلام الذي ابطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا رهبانية
 في الاسلام **يوضحه** ان من شرط التعرب فانما قصد ان تركه افضل واحب الى الله فقصده ان يتعبد بالموقوف عليه بتركه وهذا هو
 الذي تدبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه فقال من رغب عن سنتي فليس مني وكان قصد اولئك الصلابة هو قصد هؤلاء الواقفين
 بعينه سواء فانهم قصدوا تركه انفسهم على العبادة وترك النكاح الذي يشغلهم ثم رجا الى الله بتركه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فيهم ما قال واخبرنا من رغب عن سنتي فليس مني وهذا في غاية الظهور فكيف يحمل الاوامر بترك شيء قد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ان من رغب عنه فليس منه هذا مما لا يخفى عليه الشريعة بوجه **في الصلوة** لا يستوي الشريعة بغيره عرض بشرط
 الواقفين على كتاب الله سبحانه وصلى بشرطه فمما وافق كتابه بشرطه فهو صحيح ومما خالفه كان شرطا باطلا مردودا ولو كان مائة شرط وليس
 باعظم من رد حكم الحاكم اذا خالف حكم الله ورسوله ومن رد فتوى المفتي وقلب الله سبحانه على رد وصية الجاني في وصيته
 ولا ثم فيها مع ان الوصية تصرف في غير قرينة وهي اوسع من الوقف وقد صرح صاحب الشريعة به كل عمل ليس عليه امر فهو الشرط مردود
 بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحل لاحد ان يتبدله ويعتبره ويصحح ثم كيف يجوز الوفاء بالشرط الذي انما اخرج الواقف
 ماله من قايدها وان لم تكن قرينة ولا للواقفين فيها عرض صحيح فأيقر بهم الى الله ولا يجوز الوفاء بالشرط الذي انما بدلت المرأة بضعها
 للزوج بشرط وفائه لها بما اولها فيها اخرج عرض ومقصود وهي احق من كل شرط يجب الوفاء به بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهل
 هذا الاخر يخرج عن محض القياس السنة **ثم من العجب العجيب** قل من يقول ان شرط الوقف كنصور الشريعة وحقن دماء
 الله من هذا القول ونعتذر عليه سبحانه مما جاء به فائله ولا تعدل بنص الشريعة غير هذا اذ ان احسن الظن بقائل هذا القول
 حمل كلامه على انها كنصور الشريعة في الدلالة وتخصيص ما جاء بها وحمل مطلقها على مقيدها واعتبر مفهومها كما يعتبر منطوقها واما
 ان تكون كنصومه في وجوب الاتباع وياتي ثم من اخل بشيء منها فلا يظن ذلك بمن له نسبة الى العلم فاذا كان حكم الحاكم ليس
 الشريعة بل مرة ما خالف حكم الله ورسوله من ذلك فشرط الواقف اذا كان كذلك كان اولي بالرد والابطال فقد ظهر تناقضهم في شرط الواقفين
 بشرط الزوجات وخروجهم عن موجب القياس الصحيح والسنة وبالله التوفيق **يوضحه** ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قيل
 الاهل حطين والعرب خطا وقال قلالة حتى على الله عونهم ذكرهم منهم الناصح يريد العفاف ومصطفى هذا الشرط عكسوا مقصوده فقالوا
 لغطيعه ما دام غربا فاذا تزوج لم يستحق شيئا ولا يحل لنا ان نعينه لانه ترك القيام بشرط الواقف وان كان قد فعل ما هو واجب الى الله
 ورسوله فالوفاء بشرط الواقف للمنضم لترك الواجب او السنة المقدمة على فعل الصوم والصلوة لا ينحل بحالته ومن خالفه كان
 عاصيا انما خالفه اذا خالف الاحب الى الله ورسوله ولا رضى لكان بارا امتثالا قائما بالواجب عليه **يوضحه** بطلان هذا الشرط وامثال
 من شرط الخالفة لشرع الله ورسوله لكم قلنا كل شرط يخالف مقصود العقد فهو باطل حتى ابطالوا ذلك بشرطه اذ الشرع اوجبها
 وابطلوا اشتراط المباح مع الاتفاق بالبيع ملة معلومة وابطلوا اشتراط الحيوان فوق ثلاثة وابطلوا اشتراط لغة البائع في المبيع وخفيت

لك التولية التوكيد
 ولا فاعدا على الشيء

الحائض
 ج
 ولا ما

تأخير
 صلواته على الخلق

بعض

من الشروط التي صحها النص والأثار عن الصحابة والقياس كما صح عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعمر بن العاص ومعاوية بن إسماعيل
 اشتراط المراءة دارها أو ولدها أو أن لا يزوج عليها وذلك السنة على الوفاء به حتى من الوفاء بكل شرط كما صححت السنة اشتراط
 انتفاع البائع بالبيع من معلومة فأبطلت ذلك وقالت يخالف مقتضى العقد وصحتم الشروط المخالفة بمقتضى عقد الوقت لعقد الوقت
 أو عقد قرينة مقتضاه التقرب إلى الله تعالى ولا يرب أن شرط ما يخالف القرينة يناقضه منافية صريحة فإذا شرط عليه الصلوة في مكان
 لا يصل فيه إلا هو وحده أو واحد بعد واحد أو اثنان ضدوله عن الصلوة في المسجد الأعظم الذي يجتمع فيه جماعة المسلمين مع قلادة
 كثره جماعة فيعده إلى مكان أقل جماعة وانقضضت فضيلة وأقل اجزائاً لثبات الشرط الواجب المخالف لمقتضى عقد الوقت خروج عن مقتضى
 وبالله التوفيق **يوحي** أن المسلمين يجمعون على أن عبادة في المسجد من الذكر والصلوة وقراءة القرآن أفضل منها عند النبي فإذا ستم
 فعلها في بيوت الله سبحانه وأوجبتم على الموقوف عليه فعلها بين المقابر إن أراد أن يتناول الوقف والأركان تناولها حراماً أكثر من الزمان
 بتركه الأحب إلى الله الألف للعبد والعدل إلى بعض المفضول والتمني عنه مع مخالفته لقصد الشاكر تقصيراً وقصد الواقف إكمالاً
 إنما يقصد الأرض لله والأحب إليه ولما كان في ظنه أن هذا رضا الله أنشرطه فمن نظر إلى مقصوده ومقصود الشاكر وانظر إلى الجور
 لفظه سواء وافق رضى الله ورسوله ومقتضى في نفسه أو لا ثم لا يمكنه ترك ذلك أبداً فإنه لو شرط أن يصل وجهه حتى لا يخالف الناس بل
 يتفرع على الخلو والذكر أو شرط أن لا يشغل بالعلم والفقه ليتفرع على قراءة القرآن وصلوة الليل وصيام النهار وشرط على الفقهاء أن
 يحاكموا في سبيل الله ولا يصوموا ونظراً ولا يصلوا للزاد وأمثال ذلك فهل يمكنكم تصحيح هذه الشروط فإن أبطلتموه فضعف النصائح
 أفضل من بعضها أو مأسأله في أصل القرينة وفعل الصلوة في المسجد الأعظم العتيق الأكثر جماعة أفضل وذكر الله وقراءة القرآن في الصحا
 أفضل منه بين القبرين فكيف تلزم هذه الشروط المفضولة وتبطلون ذلك فأقولنا قريين ما يصح من الشروط وما لا يصح ثم لو شرط للمبني
 في المكان الموقوف ولم يشترط التعزيب فاجتحم له التزوير فظالمته الزوجية بعضها من المبني وبالمعنى بشرط الواقف منه فكيف تقصونه
 بينهما أمراً إذا فقد من مآذبه الله ورسوله من المبني والقسم للزوج مع ما فيه من مصلحة الزوجين وصيانة للمرأة وحفظها وحصول
 الأيواء المطلوب من النصائح أمراً بشرط الواقف ويحصلون شرطاً حتى والوفاء به ثم ما يقتضيه من النكاح والشارع والواقف لم ينص
 منه فالحن أن مبنيته عند أهله أن كان أحب إلى الله ورسوله جازله بل استحب ترك شرط الواقف لأجله ولو منعهم فعله ما يحلله ويرى
 من تتناول الوقف فلا نص ولا قياس ولا مصلحة للواقف ولا للموقوف عليه ولا مرضاة الله ورسوله والمقصود بيان بعض ما في الرأي
 القياس من التناقض للاختلاف الذي يبين أنه من عند غير الله لأن مكان من عنده فأنه يصدق بعضها ولا يخالف بعضها
 بالله التوفيق **فصل** وقالت الخفية ولما أئيد والثافيه ومختار أصحاب احمد أنه لا قصاص في السلطة والضرورة وإنما فيه التعزير ويحيى
 بعض المتأخرين في ذلك الإجماع وخبرنا عن بعض القياس من يجب التصوص واجتماع الصحابة فإن ضمان النفوس والأموال مبناه على
 العدل كما قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلاً وقال فمن اعتدى عديك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال وإن عاقبة
 فاقبوا أمثل ما عوقبتم به فأمر بالمماثلة في العقوبة والقصاص فيجب اعتبارها بحسب الأماكن والأمتل هو المأمور به فهذا للمنفعة
 المضروب قد اعتدى عليه فالواجب أن يفعل بالمعتدى عليه كما فعل فإن لم يكن كان الواجب ما هو الأقرب والأمتل وسقطت الجزاء
 عنه العبد من المساواة من كل وجه ولا يرب أن لطمه بلطية وضربه بضرب في عظامه بأداة التي لطمه بها أو مثلهما أقرب إلى المماثلة
 المأمور بها حساً وشرعاً من قهره بغير جنس اعتدى به وقسرة وصفته وهذا هو الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنه
 الراشدين وبعض القياس هو منصوص الإمام احمد ومن خالفه في ذلك من أصحابه فتنحى عن نصر مذهبه وأصوله كما خرم عن بعض
 القياس الميزان قال إبراهيم بن يعقوب البحراني في كتاب المترجم له باب في القصاص من اللطم والضرر من شئ أميعيل

ج

الله
 قال والمتأخرون

وقد يكون لطفه اوضرية بيلا فحين حرارة السوط ويكسب الى لين اليد وقد يزيد وينقص وفي العقوبة بحسب ما فعله من العمل
بحسب الامكان وهذا القرب الى العدل الذي امر الله به وانزل به الكتاب الميزان فانه قصاص بمثل ذلك العضو في مثل العمل
ضرب فيه بقدره وقد يساويه او يزيد قليلا او ينقص قليلا وذلك عقولا يدخل تحت التكليف كما لا يدخل تكليف المساواة والكيل
والوزن من كل وجه كما قال تعالى وادفوا الكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها فامر بالعدل المنقذ وعقاف من غير المنقذ
منه واما التعزير فانه لا يسمى قصاصا فان لفظ القصاص يدل على المماثلة ومنه قص الاثر اذا تبعه وقص الحديث اذا اتى به على
وجهه والمقاصة سقوط احد الذنوبين بمثله جنسا وصفة واما هو تقويم الجنابة فهو قيمة بغير المثلى والعدل اليه كالعديل الى غيره
المتلف وهي ضرب له بغير تلك الآلة في غير ذلك العمل وهو اما زائد واما ناقص ولا يكون مما تلا ولا قريبا من المثل فالاول
اقرب الى القياس والثاني تقويم الجنابة بغير جنسها كعدل المتلف والمزاج ايضا فيه واثم اذا لم يوجد مثله من كل وجه كالحیوان
والعقار والائنة والشباب وكثير من المعدومات والمذنبات فاكثر القياسيين من اتباع الامة الاربعية قالوا الواجب في بدل الفلانة
عند الاتلاف القيمة قالوا لان المثل في الجنس يتعذر ثم طردوا اصحاب الراي فيما سهم فقالوا وهذا الواجب في الصبي في المحرم والحرمان
يجب قيمته لا مثله كما لو كان مسلوبا ثم طردوا هذا القياس في القرض فقالوا لا يجوز قرض ذلك لان موجب القرض رد المثل وهذا المثل
ومنهم من خرج عن موجب هذا القياس في الصيد لدلالة القرآن والسنة واثار الصحابة يضمن بمثله من النعم وهو مثل مقيد بحسب الامكان
وان لم يكن مثلا من كل وجه وهذا قول الجمهور منهم مالك والشافعي واحمد وهو يحل من قرض الحيوان ايضا كما دلت عليه السنة الصحيحة
قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في البعير انه استسلف بكر او قضى جملا دياكيا وقال ان خياركم احسنكم قضاء ثم اختلفوا بعد
ذلك في موجب قرض الحيوان هل يجب رد القيمة او المثل على قولين وهما في مذهب احمد وغيره والذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الصحيحة الصحيحة انه يجب رد المثل وهذا هو المنصوص عن احمد ثم اختلفوا في الغصب الاتلاف على ثلاثة اقوال وهي
مذهب احمد **احد**ها يضمن الجميع بالمثل بحسب الامكان **والثاني** يضمن الجميع بالقيمة **والثالث** ان الحيوان يضمن
بالمثل وما عداه كالجواهر وخشبها بالقيمة واختلفوا في الجمل ويهدم هل يضمن بقيمته او يعاد مثله على قولين وهما للشافعي والجمهور ما دلت
عليه النصوص وهو مقتضى القياس الصحيح وما عداه فمن اقص المنص والقياس ان الجميع يضمن بالمثل تقريرا وقد نص الله سبحانه على ذلك
الصيد بمثله من النعم ومعلوم ان المماثلة بين بغير وبغير اعظم من المماثلة بين النعامة والبعير وبين شاة وشاة اعظم منها بين
وشاة وقد رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين البعير الذي اقترنه مثله ودر قيمته ودر عوض القصعة التي كسر بها بعض ازواجه
بقصعتها فانظروا وقال انا بائنا وطعام بطعام فوسى بينهما في الضمان وهذا عين العدل وعرض القياس تاويل القرآن وقد نص الامام
احمد على هذا في مسائل الشيخ بن منصور قال استخفى قلت لاحد قال سفين من كسر شيئا صحيحا فقيمته صحيحا فقال احمران كان يوجد مثله
فمثله وان كان لا يوجد مثله فقيمة ونص عليه احمد في رواية اسمعيل بن سعيد فقال سألت احمد عن الرجل يكسر قصعة الرجل
او عصاه او شئ ثوبا لرجل قال عليه المثل في العصا والقصعة والثوب فقلت ارأيت ان كان الشئ قليلا فقال صاحب الثوب غير في ذلك
قليلا كان او كثيرا وقال في رواية الشيخ بن منصور من كسر شيئا صحيحا فان كان يوجد مثله فمثله وان كان لا يوجد مثله فقيمة فاذا كسر المثل
فان يبيح له ان كان خاتما وان كان دينارا اعطى دينار اخر مكانه قال الشيخ كما قال قال في رواية موسى بن سعيد وعليه المثل في العصا او
القصعة والقفية اذ كسر في الثوب ولا اقول في العبد والبهائم والحيوان وصاحب الثوب غير ان شاة شق الثوب وان شاة اخذ مثله
واحجر في رواية ابنه عبد الله جديث انس فقال حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فاسلت
احدى امهات المؤمنين بقصعة فيها طعام فصرمت بيدها فكسرت القصعة فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكسرتين فضمهما

الى اخرى وجعل جميع فيها الطعارة ويقال غارت امكم كلوا فاكلوا وحبس الرسول حتى جاءت قصبتها التي هرق بيته اذ فزع المقصبة
الى الرسول وحبس المكسورة في بيته والحديث في صحيح البخاري وعند الترمذي فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم طعم طعموا وانا
بائنا وقال حديث صحيح وعند ابى داود والنسائي فيه قالت عائشة فقلت يا رسول الله ما كنا نرى ما صنعت قال انا مثل انا وطعام مثل
وجد اهل من حبه الصحيح عنه عند ابن ابى مويهى قال في ارشاده ومن استهلك للارضى ما لا يكال ولا يوزن فعليه مثله ان وجد وقبل
عليه قيمته وهو اختيار المحققين من اصحابه وقضى عثمان وابن مسعود على من استهلك لرجل قصداً لا بقصد لان مثله وبالمثل قصه
شهر بن الحارثي وقال به قتادة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي هو الحق وليس مع من اوجب القيمة نص ولا اجام ولا يقر بغيره الا
ولا اكبر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق شركا له في عبد فكان له من المال ما يملك من العبد قوم عليه قية عدل لا وكسر ولا
شطط فاعطى شركاه حصصهم وعق العبد قالوا فوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اتلاف نصيب الشريك القيمة لا المثل فضا
على هذا اكل حيوان ثم عد يناه الى كل غير مثلي قالوا لان القيمة اضبط واحصر بخلاف المثل قال الآخرون اما الحديث الصحيح فعلى الرأس
العين وسماعه وطاحه ولكن فيما عدل عليه لا في كل يد عليه ولا اريد به فلا ينبغي ان يحل عليه وهذا التضمين الذي يضمن ليس
من باب تضمين المتلفات بل هو من باب تلك مال الغير بقيمته فان نصيب الشريك يملك المعتقد ثم يعتق عليه فلا بد من تقدير حوله
في ملكه ليعتق عليه ولا خلاف بين القائلين بالسراية في ذلك وكان الولاء له وان تنازعوا اهل بيتهم عقيب عتقه ولا يعتق حتى
تؤدى القيمة او يكون موقفاً فاذا ادى تبين انه عتق من حين العتق وفي من ذهب الشافعي والمشيوري مذهبه ومن ذهب احمد القول
الاول وفي مذهب مالك القول الثاني وعلى هذا الخلاف يبيته ما لو اعتق الشريك نصيبه بعد عتق الاول فعلى القول الاول لا يعتق وعلى
القول الثاني يعتق عليه ويكون الولاء بينهما ويبيته على ذلك ايضا اذا قال احد الشريكين اذ اعتقت نصيبك فصيدير حر فعلى القول الاول
يصح هذا التعليق ويعتق نصيبه من مال المعتقد وعلى القول الثاني يصح التعليق ويعتق على المعتقد والمقصود ان التضمين هاهنا كالتضمين
الشفعي المثل اذا اخذ بالشفعة فانه ليس من باب ضمان الاتلاف ولكن من باب التقويم للدخول في الملك لكن الشفعي ادخل الشارح في
في ملكه بالثمن باختياره والشريك المعتقد ادخل الشفعي في ملكه بالقيمة بغير اختياره فكلاهما تملك هذا بالثمن وهذا بالقيمة فذا اشترى
وضمان المتلف شيء قالوا وايضا فلو سلم الله ضمان اتلاف لم يدل على ان العبد الكامل اذا اتلف يضمن بالقيمة والفرق بينهما ان الشريك ان
كان بينهما املا يقسم كالعبد والكحول والجوهرة وغرض ذلك حتى كل واحد منهما في نصف القيمة فاذا اتفقا على الحياة جازوا ان تنازعا وتنازعا
بيعت العين وقسم بينهما على قدر تملكهما كما يقسم المتلف فحقهما في المثل في عينه وفي المعتقد عند التشاجر والتنازع في قيمته فلو لا
ان حقه في القيمة بما اوجب الى البيم اذا طلبه واذا ثبت ذلك فاذا اتلف له نصف عبد فلو ضمن له مثله لفات حقه من نصف القيمة
الواجب له شرعا عند طلب البيع والشريك انما حقه في نصف القيمة وهما لو تقاسما تقاسما بالقيمة فاذا اتلف احدها نصيب شريك
ضمنه بالقيمة وعكسه المثل لو تقاسما تقاسما بالمثل فاذا اتلف احدها نصيب شريكه ضمنه بالمثل فهذا هو القياس للميزان الصحيح
طردا وعكسا للموافق للنصوص واذا اثار الصواب ومن خالفه فلا بد له من احد امرين اما مخالفة السنة الصحيحة وان اثار الصواب ان طرد
قياسه واما التناقض البين ان لم يطرد **فصل** وعلى هذا الاصل تبين الحكمة المذكورة في كتاب الله عز وجل التي حكم فيها
النبيان الكريمان داود وسليمان صلى الله عليه وسلم اذ حكما في الحرة التي خشت فيه عظم القوم واخرت هو البستان وقد روى
ان كان بستان عنب وهو المسمى بالكروم والنفس روى الغزالي في كسر داود بتيمة المتلف فاعتبر العنبر فوجدها بقدر القيمة
فرضها الى صاحب الحرة اما لان لم يكن له حردا هم وقدر ببيعها ادر ضوايد فيها ورضي اولئك باخذها بل اعن القيمة واما سليمان
ففضى بالبستان على اصحاب الغزوان يضمنوا ذلك بالمثل بان يعزوا البستان حتى يعود كما كان ولم يضعم عليهم مغفلة من حين الاتلاف

للأشياء

له جمع فصيل

ج

القصة
عنهم

انقلت

ج

فخر

سرى

الى حين العود بل اعطى صاحب البستان ماشية اولئك لياخذوا من ثمارها بقدر مما جاء البستان فيستوفوا من ثماره عنهم نظير
ما فاتهم من ثماره ثم قرأ عبد المطلب قرآنهم اسوأ وهذا هو العلم الذي خصه الله به واشقى عليه باكره وقد تنازع علماء
المسلمين في مثل هذه القضية على اربعة اقول **أحدها** موافقة الحكم السليم في ضمان النقص في المثل وهو الحق وهو احد
القولين في مذهب احمد ووجه المشافهة والملاكية والمشهور عندهم خلافه **والقول الثاني** موافقة في ضمان النقص و
التضمن بالمثل وهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعي واحمد **والقول الثالث** موافقة في التضمن بالمثل دون النقص كما
اذا رهاها صاحبها باختياره دون ما انقلبت ولم يشترجا وهو قول داود ومن وافقه **والقول الرابع** ان النقص لا يوجب الضمان
جاء وما وجب من ضمان الراعي بغير النقص فانه يضمن بالقيمة لا بالمثل وهذا مذهب ابى حنيفة وما حكم به نبي الله سليمان هو الاقرب الى
العدل والقياس وقد حكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على اهل الحراطة حفظها بالثأروا ان ما افسدت الماشية لليل
ضمان على اهلها فحكمه ضمان النقص وصح بالنص من السابقة والقياس الصحيح وجوب الضمان بالمثل وصح بتصحيح الكتاب الشاء
على سليمان بتفصيل من الحكم فصح انه الصواب وبالله التوفيق ومن ذلك المأثلة في القصاص في الجنائيات الثلاث على النفوس
الاموال والاعراض فلهذا ثلاث مسائل **الاولى** هل يفعل بالجاني كما يفعل بالجاني عليه فان كان الفعل محرما حتى الله كالزوط
وتجريبه الخمر لم يفعل به كاضل القفا وان كان ذلك كتحريقه بالثأرو القاتل في الماء ورض رأسه بالحجر ومنعه الطعام والشراب حتى
يموت فذلك وللشافعي واحمد في احدى الروايات عنه يفعلون به كما فعل ولا فرق بين الجرح المزهق وضربه وابو حنيفة واحمد في رواية
يقولان لا يقتل الا بالسيف في العنق خاصة واحمد في رواية ثالثة يقولان كان الجرح مرقعا ففعل به كما فعل والاقتل بالسيف في
رواية رابعة يقول ان كان مرقعا او موجعا للفق بنفسه لو افرد فعل به كما فعل وان كان غير ذلك قتل بالسيف والكتاب لليزان مع
القول الاول وبجاءت السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضى رأس اليهودي بلن حجرين كما فعل بالجارية وليس هذا قتلا لنفسه
العهد لان ناقض العهد انما يقتل بالسيف في العنق وفي اثر مرفوع من حرقه قتله ومن غرقه غرقه وحديث لا تقوم الا بالسيف قاله
احمد ليس اسناده جيد والثابت عن العمارة انه يفعل به كما فعل هذا اتفاق على ذلك للكتاب والسنة والقياس انما العارية واسم
القصاص يقتضيه لانه يستلزم للمأثلة **المسئلة الثانية** اذ لاف المال فان كان حاله حرمة كالحوان في العبيد
فليس له ان يتلف ماله كما اتلف ماله وان لم تكن له حرمة كالنوب يشقه والا نابعكم فالمشهور انه ليس له ان يتلف عليه نظير
ما اتلفه بل له القيمة او المثل كما تقدم والقياس يقتضي ان له ان يفعل بنظيره ما اتلفه عليه كما فعله الجاني به فيشترى ثوبه كما شتر
ثوبه ويكسر عصاه كما كسر عصاه اذا كان مسلما وبين وهذا من العدل وليس مع من منعه نص لا قياس لا اجام فان هذا ليس بحرام
لحق الله ولم يست حرمة المال العظيم من حرمة النفوس والاطراف واذا مكنته الشارح ان يتلف طرفه بطرفه فمكنته من اتلاف ماله في
مقابلة ماله كيف هو ادنى واخرى وان حكمه القصاص من التشفي ودرك الغضا لا يحصل الا بذلك ولا قد يكون له غرض في اذاه واكثر
ثيابه ويعطيه قيمته او لا يشتر ذلك عليه ككثرة ماله فيشفي نفسه منه بذلك ويبقى الجاني عليه بعينه وغيظه فكيف يتم اعطائه
القيمة من شفاء غيظه ودرء تأثره وبه دقله واذا جاني من الذي اذا كان هو محكوم هذه الشريعة الكاملة الباهرة وقاسها بما في ذلك
وقوله فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقراله وخبره سيرة سيئة مغلها وقراله وان عاقبته فاعاقبته ما عاقبته به يقض
حوازه ذلك وقد حرم الفقهاء جوارحه اقرن روح الكفار وقطع اشجارهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا وهذا عين للمسئلة وقد اقر الله سبحانه
الصحة على قطع فضل اليهود لما فيه من خزيهم وهذا يدل على انه سبحانه يحب خزي الجاني الظالم ويشترى عروا اذا جاز يخرق مقام الغال
لكونه تعدى على المسلمين في خيانتهم في شئ من الضمة فلان يحرق ماله اذا حرق مال المسلم المعصوم او في اخرى اذا شرعت العترة

في حق الله الذي مسامحته به أكثر من استيفائه فلان يشترع في حق العبد الشكر إلى وإلى وإلى ولأن الله سبحانه شرع القصاص في حق النفس
 عن العدوان وكان من الممكن ان يوجب الدية استنادا لظلامة الجحيم عليه بالمال ولكن ما شرعها لكل واحدهم للعباد واشتد لفظ الجحيم عليه
 واحفظ النفس من الاطراف والافمن كان في نفسه من الاخر من قتله او قطع طرفه قتله او قطع طرفه واعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة
 تأتي ذلك وهذا بعينه موجود في العدوان على المال فان قيل فهذا يتغير بان يعطيه نظيره ما اتلفه عليه قول اذا رضى الجحيم عليه بذلك
 فهو كما لو رضى بدينه طرفه فهذا هو محض القياس به قال الاحمد ان احمد بن حنبل واحمد بن يمية قال في رواية موصون سعيد وصاحب
 الشيء يشترط ان شاء شق الثوب وان شاء اخذ مثله **المسئلة الثالثة** الجناية على العرض فان كان حراما في نفسه
 كالكذب عليه وقد فقه وسب والديه فليس له ان يفعل به كما فعل به اتفاقا وانسبه في نفسه او سخر به او هزأ به او بال عليه
 او بصر عليه او دأ عليه فله ان يفعل به ما فعل به متى بال العدل وكذلك اذا كسعه او صغقه فله ان يستوفي منه نظيره ما فعل به
 سواء وهذا اقرب الى الكتاب والميزان واثار الصحابة من التعزير لمخالفة الجناية جنسا ونوعا وقد مر اوصافه وقد دلت السنة العجوة
 الصريحة على ذلك فلا عبرة بخلاف من خالف في حجة الجحيم ان شاء الله تعالى صلى الله عليه وآله وسلم ارسل نبيك بلى جحش الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم تكلمه في شأن عائشة فانتهاه فانظمت وقالت ان شاء الله ينشدك العدل في بنت ابن ابي في قاعة فرغت
 صورتها حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فسميتها احقران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى عائشة هل تكلمه فتكلمت ثم عذرت
 حتى اسكتها قالت فظن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عائشة وقال لها بنت ابي بكر وفي الصحيحين هذه القصة قالت عائشة فارسل
 ابن ابي بكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي التي كانت تسامني في المنزلة عند رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت الحديث وقالت ثم وقعت في فاستطالت على وانا ارقب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارقب
 طرفه هل يأذن لي فيها قالت فلم تدرى زينب حتى عرفت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان انتصر فلما رقت به لم انتصمها حتى
 اثخن عليها قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتبسم انها ابنة ابي بكر وفي لفظ في ما لم انتصمها ان اثخنها غلبة وقد حكم
 الله سبحانه عن يوسف الصديق انه قال لا خيرة ان تهرش مكانا والله اعلم بما تصفون لما قالوا ان يسرق ففقه سرق اخ له من قبل
 فاسرها يوسف في نفسه ولم يبرهن عليهم ذلك للمصلحة التي اقتضت كتمان الحال ومن تأمل الاحاديث رأى ذلك فيها اكبر اجدا والله التوفيق
فصل قالوا وهذا اغيظ من فيض ووطرة من بحر من تناقض القياسيين الا رايتهم وقولهم بالقياس وتركهم لما هو نظيره من
 كل وجه واولى منه وخروجهم في القياس عن موجب القياس كما اوجب لم مخالفة الدين والاثار كما اقتضت الاشارة الى بعض ذلك
 فلم يجدوا القياسيون حديثا واحدا صحيحا صحيحا غير منسوخ قد خلفناه لرأي اوقياس او تقليد رجل ولما جحد الى ذلك سبيل فان
 كان مخالفة القياس دينا فقد اربناهم مخالفة صريحا ثم نحن اسعد الناس بخلافته منهم لاننا انما خالفناه للنصوص وان كان حقا
 فماذا ابعد الحق الا الضلال فانظر الى هذين الجرحين اللذين قد تلاطمت اموالهما واخوين اللذين قد ارتفع في معتزك الحرب عجايبهما
 فمر كل منهما بجيشا من الجحيم لا تقوم له ايجال وتتضال له شجاعة الابطال والى كل واحد منهما من الكتاب والسنة والاثار ما خضعت
 له الرقاب وذلك الصعاب والنفاد له علم كل عالم وفن حكمة كل حاكم وكان غاية قدوم الفاضل النجدي في العلم ان يفهم عنهما
 ما قاله ويحيط بهما بما اصابه وفصله فليعرف الناظر في هذا المقام قدرة ولا يتعدي طوره وليعلم ان وراء سويقيته بحار طامية
 وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السهمي عالمة فان من وثق من نفسه ان من فرسان هذا الميدان وحمله هؤلاء الاقران فليجلس
 مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم ما يرضى الله ورسوله بين هذين الخزيين فان للدين كله لله وان الحكم الا لله ولا ينفع في هذا المقام
 فاصرة المذهب كيت وكيت وقطع بجهلهم من الاصحاب من حصل لنا في المسئلة كما اوكدنا وجهنا وصحح هذا القول خمسة عشر صحيحا الاخر

لك منعه كمنعه من
 قتله جرحه كمنعه من
 اوهل من يبيد كمنعه من
 والاصح من ان يقاتل

ج

سبعة وان علا نسب علمه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو ذلك النص في قرن الاجماع والله المستعان وعليه التكلان **فصل** في
 المتوسطين بين الفريقين قد ثبت ان الله سبحانه قد ازل الكتاب والميزان فكلاهما في الازال لخوان وفي معرفة الاحكام متفقان وقد
 لا يتناقض الكتاب في نفسه فالميتر لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والميزان فلا تناقض ودلالة النصوص الصحيحة ولا
 دالة الاقضية الصحيحة ولا دالة النص الصحيح والقياس الصحيح بل كلها متصادفة متعاضدة متساندة بعضها ببعض وبشيء
 بعضها البعض فلا يتناقض القياس الصحيح والنص الصحيح ابدا ونصوص الشارح نوعان اخبارا واوامر فكما ان اخبارا لا يخالف العقل الصحيح
 بل هي نوعان نوع يوافق ويشهد على ما يشهد به جملة او جملة وتقصيرا ونوع يخرج عن الاستقلال باذنه تفصيليه وان ادركه مرجح
 الجملة فيكذلك اذ امره سبحانه نوعان نوع يشهد به القياس والميزان ونوع لا يستقل بالنهاية به ولكن لا يخالفه وكان القسم الثالث في
 محال وهو ورودها بما مره العقل الصحيح فكذلك الاوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح وهذا الجملة انما تفصل بعد تمديد
 فاحدتين عظيمتين احدهما ان الذكر الامري محيط بجميع افعال المكلفين امرا وخيارا واذنا وعقوبا كما ان الذكر القدري محيط بجميع احوالهم
 وكتابته وقد تم اختيارا وكتابه وقد مره قد احصى جميع افعال عبادة الواقعة تحت التكليف وغيرها وامره وخيه واباحته وعقوبه قرا بجميع
 افعالهم التكليفية فلا يخرج فعل من افعالهم عن احكام الحكمين اما الكوفي واما الشريفي الامري فقد بين الله سبحانه على لسان رسول الله
 وكلامه ورسوله جميع ما امر به وجميع ما نهى عنه وجميع ما احله وجميع ما حرّمه وجميع ما خافعه وبعد ان يكون دينه كاملا كما قال تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم واتممت تكميلكم نعمتي ولكن قد يقصر فهم اكثر الناس عن فهم ما دل عليه النصوص وعن وجه الدلالة ووجهها وقد مر
 الامة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصى الا الله ولو كانت الافراد متساوية لتساوت اقدار العلماء في العلم وما خص سبحانه به سليمان
 بهم الحكماء في المحرث وقد اثنى عليه صلى داود بالعلم والحكمة وقد قال عمر بن موسى في كتابه اليه الفقه الفهم في اذني اليك وقال يحيى الا في
 الله عبدا في كتابه وقال ابو سعيد كان ابو بكر احبنا بهول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبدائه بن
 عباس ان يفقه في الدين ويعلمه للتاويل والفرق بين الفقه والتاويل ان الفقه هو فهم المعنى للاد والتاويل ادراك الحقيقة التي يراد
 اليه المعنى التي هي اخبرته واصلة وليس كل من فقه في الدين عرف التاويل ومعرفة التاويل يخص به الرايحين في الظن وليس لزاد به
 تاويل التعريف وتبدل المعنى فان الرايحين في العلم يعلمون بطلانه والله يعلم بطلانه **فصل** في الناس انفسهم في حد الموضوع في
 ثلاث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط باحكام الاحداث وغلب بعض هؤلاء حتى قال ولا بعشر معيارها قالوا فالجاجة الى القياس في
 لاجابة الى النصوص ولهم الله ان هذا مقدار النصوص في فهمه علمه ومعرفة لا مقدارها في نفس الامر واجه هذا القائل بان النصوص
 متناهية وحداث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي منتهى وهذا التحاير فاسد جد من وجوه **احدها** ان المتناهي
 افراده لا يمكن ان يجعل نواتج حكم لكل نوع منها بحكم واحد فتدخل الافراد التي لا تتناهي تحت ذلك النوع **الثاني** ان انواع الافعال بل
 والاجراض كلها متناهية **الثالث** انه لو قدر عدم تنافها فان افعال العباد الموجودة الى يوم القيمة متناهية وهذا كالتكامل الكافي
 نوعين نوعا مباحا وهو بنات العلم والهمة وبنات الحال والحالة وما سوى ذلك حرام وكذلك يجعل ما ينقض الوضوء محسورا وما سوى ذلك لا
 ينقضه وكذلك ما يفسد الصوم وما يوجب الغسل وما يوجب العدة وما يمنع منه الحرام وامثال ذلك واذا كان ارباب المذاهب يضبطون
 مناجهم ويحسرون ونهايهم اجمع حيط بما يحل ويحرم عندهم مع خصوصياتهم فانه ورسوله المبعوث بجوامع الحكم اقدر على ذلك فانه مهي الى الله
 عليه وآله وسلم ياتي بالكملة الجامعة وهي قاعدة عامة وتضمنية كلية تحجم انواعا وافرادا وتدل دلائل دالة طردة دالة لا تكسر هذا
 كما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن انواع من الاشربة كالبيتم والمزهر وكان قد اوفى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكل عمل ليس
 امرنا فهو مرد وكل ترش جرثوم فليس في كتاب الله فهو باطل وكل للسل على المسلم حرام وماله وعرضه وكل

الصحيح

ج

اهل السنة رآه ينكر قول الطائفتين المخرفتين عن الوسط فيذكر قول المعتزلة للكن بين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والسبب والتميز
 فلا يرضون لانفسهم بقول القدرية الجهمية ولا يقول القدرية الجهمية تنفاه الحكم والرحمة والتعليل وعامة البدع المحلقة في اصول
 الدين من قول حاتين الطائفتين الجهمية والقدرية الجهمية رؤس الجهمية واقمتهم انكر واحكمه الله ورحمته وان افروا بلفظ عبود
 فارغ عن حقيقة الحكمة والرحمة والقدرية تنفاه انكروا كمال قدرته ومشيتيه فاولئك اثبتوا نوعا من الملك بلا حصر وهو لا يثبتوا
 من احد بل الملك فانكروا اولئك عموم حمرة وانكروا هؤلاء عموم ملكه واثبت له الرسل واتباعهم عموم الملك وعموم الحمد كما اثبت لنفسه
 فله كمال الملك وكمال الحمد فلا يخرجهم عن كمال فعل عن قدرته ومشيتيه وملكه وله في كل ذلك حكمة وغاية مطلوبة يستحق عليها الحمد وهو
 عموم قدرته ومشيتيه وملكه على صراط مستقيم وهو حمرة الذي يتصرف في ملكه بدو لاجله والمقصود انهم كما انقسموا الى ثلاث فرق
 في هذا الاجل انقسموا في فرجه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم والتعليل وللمناسبات
 الفرقان اخلت النصوص عن تنافيها التحميم احكام المكلفين وانما احالت على القياس ثم قال غلاتهم احالت عليه اكثر الاحكام وقال
 متوسطهم بل احالت عليه كثير من الاحكام لا سبيل الى اثباتها الا به والصواب ولا بما عليه الفرق الثلاث وهوان النصوص محيطة
 باحكام الاحداث ولم يجلنا الله ولا رسوله على رأي ولا قياس بل قز بين الاحكام كلها والنصوص كافة وافية بهما والقياس الصحيح
 حق مطابق للنصوص فهما دليلان للكتاب والميزان وقد تحفظ دالة النص ولا يبلغ العالم فيعمل القياس ثم قد يظهر موافقا للنص
 فيكون قياسا صحيحا وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقته او مخالفته ولكن عند المجتهد قد تحفظ موافقته
 او مخالفته **فصل** وكل فرقة من هذه الفرق الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطرروا الى توسعة طريق اخر
 اكثر مما احتمله تنفاه القياس ماسدا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحكم والمصالح وهو من الميزان والقياس الذي
 الله احتجوا الى توسعة الظاهر والاستصحاب فخلوها فوق الحجة وسعوها اكثر مما سعنا بحيث فهموا من النص حكما اثبتوه ولها لوازم
 ومراءى حيث لم يفهم منه نفوه وحلول الاستصحاب واحسنوا في اعتنائهم بالنصوص ونصرها والمحافظة عليها وعدم تقديم غيرها عليها
 من رأى او قياس او تقليد واحسنوا في الاقيسة الباطلة وبيانهم تناقض احكامها في نفس القياس وتركهم له واخذهم بقياس تركم
 ما هو اول منه ولكن اخطاوا من اربعة اوجه احدها رد القياس الصحيح واسم النصصوص على علته التي يحري النص عليها بحجج النصيب
 على التعيين باللفظ ولا يتوقف عاقل في ان قول النبي صلى الله عليه واله ليس من ملأ عن عبد الله حاد على كثرة شره للمخبر لا تلغنه فانه
 يجب الله ورسوله بمنزلة قوله لا تلغنه كل من يجب الله ورسوله وفي ان قوله ان الله ورسوله ينهيانكم عن حكم الحمر فانما احسنوا
 قوله ينهيانكم عن كل ربح وفي ان قوله تعالى الا ان تكون ميتة او عما سفسحوا او حكم خزير فان ربح في عن كل ربح وفي ان قوله
 في الهر ليس بنجس انما من الطوافين عليكم والطوافات بمنزلة قوله كل ما هو من الطوافين عليكم والطوافات فانه ليس بنجس
 ولا يستريب احد في ان من قال بغيره لا تاكل من هذا الطعام فانه مسموم فحى له عن كل طعام كذلك اذا قال لا تشرب هذا الشراب
 فانه مسكوفى له عن كل مسكوك ولا تزوج هذه المرأة فانها فاجرة وامثال ذلك الخطا الثاني تقصيرهم في فهم النصوص فكروا من حكم
 دل عليه النص لم يفهموا دلالة عليه وسبب هذا الخطا حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون اعماتة وتبيينها واثارة وعرفه عند
 المخاطبين فكيف يفهموا من قوله ولا تقبل لهما آف ضربا ولا سببا ولا اهانة غير لفظه اف تقصروا في فهم الكتاب كما قصر وافي اعتبار الميزان
 الخطا الثالث تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه وجرمهم عوجبه لعدم علمهم بالنقل وليس عدم العلم علما بالعدم وقد تنازع الناس
 في الاستصحاب ونحن نذكر اقسامه ومن رتبها فالاستصحاب استفعال من الصحة وهي استدانة اثبات ما كان ثابتا او نفي ما كان
 منقيا وهو ثلاثة اقسام استصحاب البراءة الاصلية واستصحاب الوصف للثبوت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه واستصحاب حكم الحكم

مواقي

هؤلاء

ج

النسب

في محل النزاع فاما النوع الاول

فقد تنازع الناس فيه فقالت طائفة من الفقهاء والاصوليين انه يصلح للذم لا للإبقاء كما قال بعض
الحنفية ومعنى ذلك انه يصلح ان يدفع به من ادعى تغيير الحال لا لبقاء الامر على ما كان فان بقاءه على ما كان انما هو مستند الى موجب
الحكم لا الى عدم الغيظ له فاذا لم يجد له ايلا فافا ولا منبئا امسكنا لا نشيت الحكم ولا نغيه بل ندفع به بالاستصحاب عوى من اثبت فيكون
حال المنسك بالاستصحاب كحال المعارض مع المستدل فهو يمنع الدلالة حتى يثبت ما لا انه يقيم دليلا على نفي ما دما وهذا غير حال المعارض
فالمعارضون وللعرضون فالحق في دفع دلالة الدليل المعارض ليس له دلالته ويقوم دليلا على نقيضه فذهب الاكثر من اهل الشافعية والشافعية واحد
وغيرهم الى انه يصلح لبقاء الامر على ما كان عليه قالوا له انه اذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن بقاء الامر على ما كان عليه

ثم النوع الثاني

استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه وهو حجة كما استصحاب حكم الطهارة وحكم الحيض
واستصحاب بقاء النكاح وبقاء الملك وشغل الزمة بما تشغل به حتى يثبت خلاف ذلك وقد دل الشارح على تقليد الحكم به في
قوله في الصبي وان وجدته غريبا فلا تأكله فانك لا تدري المدة قبله او بعده وان خالطه كلاب من غيرها فلا تأكل فانك انما
سميت على كلبك ولم تنس على غيره بما كان الاصل في الذبائح التحريم وشك هل وجد الشرط المبهم او لا يبقى الصبي على اصله في التحريم ولما
كان الماء طاهرا فالاصل بقاءه على طهارته تعلم بزها بالشك ولما كان الاصل بقاء الطاهر على طهارته لم يأمروا بالوضوء مع الشك في الحدث
بل قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا ولما كان الاصل بقاء الصلوة في ذمته امر الشاك ان يسب على اليقين ويطرح الشك ولا
يعارض هذا ارضع النكاح المتيقن بقول الامة السوداء انما ارضعت الزوجين فان اصل الاضام على التحريم وانما ابيحت الزوجة بظاهر
الحال مع كونها اجنبية وقد عارض هذا الظاهر ظاهرا مثله اراقى منه وهو الشهادة فاذا عارضها شافعا فبقا اصل التحريم كما عارض له

هذا الذي حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عين الصواب محض القياس بالله التوفيق ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع وانما
تنازعوا في بعض احكامها كاذب للمسئلة اصليين متعارضين مثاله ان مالكاً منع الرجل اذا شك هل احدث ام لا من الصلوة حتى يتوضأ
لاذوان كان الاصل بقاء الطهارة فان الاصل بقاء الصلوة في ذمته **فان قلتم** لا يخرج من الطهارة بالشك قال مالك لا يخرج من الصلوة
بالشك فيكون قد خرج منها بالشك **فان قلتم** يتيقن الحدث قد ارتفع بالوضوء فلا يعود بالشك قال منازعونهم وبقين البراءة الاصلية
قد ارتفع بالوجوب فلا يعود بالشك قالوا والحديث الذي يحتجون به من الكبر حجة فان منع المصلي بعد دخوله في الصلوة بالطهارة المتبقية انما
يخرج منها بالشك فاین هذا من جبر الدخول فيها بالشك ومن ذلك نؤشك هل طلق واحدا او لا فان مالكاً يلزمه بالثلاث لا يتيقن
طلاقاً وشك هل هو جائز ايل اثره الرجعية ام لا وقول المجتهدين في هذه المسئلة احرر فان النكاح متيقن فلا يزول بالشك ولم يعارض
بقين النكاح الا بشك محض فلا يزول وليس هذا نظير الدخول في الصلوة بالطهارة التي شك في انتفاءها فان الاصل هناك شغل الذن
وقد وقع المشك في فراغها ولا يقال هناك الاصل المحرم بالطلاق وقد شككنا في محل فان التحريم قد زال بنكاح متيقن وقد حصل للمشك
في ما به وضع فهو نظير ما دخل في الصلوة بوضوء متيقن ثم شك في زواله **فان قيل** هو متيقن بالتحريم بالطلاق شاك في المحل

بالرجعية فكان جانب التحريم اقوى **قيل** ليست الرجعية بحزمة وله ان يحلوبها ولها ان تترك له وتعرض له وله ان يطأها والوطى حرة
عند الجمهور وانما خالف في ذلك الشافعي وحده وهي زوجته في جميع الاحكام الا في القسم خاصة ولو سلم انها محرمة فتوكلتم انه متيقن بالتحريم
ان اردتم به التحريم المطلق فانه غير متيقن وان اردتم به مطلق التحريم لم يستلزم ان يكون بثلاث فلان مطلق التحريم اهم من ان يكون بواحدة
او يكون بثلاث ولا يلزم من ثبوت الامر بثبوت الاخص وهذا في غاية الظهور **فصل** القسم الثالث استصحاب حكم الجمع في محل النزاع
وقد اختلف فيه الفقهاء والاصوليون هل حجة على قولين احدهما انه حجة وهو قول المزني والصابري وابن شاذان وابن حامد وابن عبد الله
الرازي **والثاني** ليس بحجة وهو قول ابى حامد وابن الطيب الطبري والقاضي ابى يعلى وابن عقيل وابى الخطاب والحلواني وابن الزاغوني

ج

الرجعية

الفرقة

من

لزال

انتفاء

بشيء

يجوز

الح

منها

يكن

وجه من بيان الإجماع انما كان على الصفة التي كانت قبل محل النزاع كالإجماع على صحة الصلوة قبل روية الماء في الصلوة فاما بعد الرؤية
 فلا إجماع للمسلمين هناك ما يستصحب في مقتضى دعوى الإجماع في محل النزاع والاستصحاب انما يكون لا محذور ثابت فيستصحب ثبوت او لا محذور مستصحب
 فيستصحب نفية **قال الاولون** غاية ما ذكرتم ان الإجماع في محل النزاع وهذا حق ونحن لم ندع الإجماع في محل النزاع بل الاستصحاب
 حال الإجماع عليه حتى يثبت ما نريد به **قال الآخرون** الحكم اذا كان انما ثبت بالإجماع وقد زال الإجماع زال الحكم بزوال دليله فلا يثبت
 الحكم بعد ذلك لثبوت بغير دليل **قال المثلثون** الحكم كان ثابتاً وعلينا بالإجماع بثبوته فالإجماع ليس هو صلة بثبوته ولا سبب
 بثبوته في نفس الامر حتى يلزم من زوال العلة زوال معلولها ومن زوال السبب زوال حكمه وانما الإجماع دليل عليه وهو نفس الامر مستند الى نفس
 او معنى نفس فلو علمنا ان الحكم المجمع عليه ثابت في نفس الامر والدليل لا ينعكس في الايز من انتفاء الإجماع انتفاء الحكم بل يجوز ان يكون
 باقياً ويجوز ان يكون مستقيماً لكن الاصل بقاءه فان البقاء لا يقتصر الى سبب حادث ولكن يقتصر الى بقاء سبب ثبوتها وما الحكم الخالف
 فيستقر الى ما نريد الاول والى ما يحدث الثاني والى ما ينفقه فكان ما يقتصر اليه الحادث اكثر مما يقتصر اليه الباقي فيكون البقاء اولى من
 التغيير وهذا مثل استصحاب البراءة ومن لا يجوز الاستدلال به الا بعد معرفة المنزلة فلا يجوز الاستدلال به لمن لم يعرف الأدلة النافذة كالالا
 دليل من جنس استصحاب البراءة ومن لا يجوز الاستدلال به الا بعد معرفة المنزلة فلا يجوز الاستدلال به الا اذا اعتقد انتفاء الناقل فان قطع
 يجوز الاستدلال بالاستصحاب لمن يعرف الأدلة النافذة **وبالحكم** فالاستصحاب لا يجوز الاستدلال به الا اذا اعتقد انتفاء الناقل فان قطع
 المستدل با انتفاء الناقل قطع بانتفاء الحكم كما يقطع بهاء شرعية تحتها صلى الله عليه واله وسلم وانما غير مستوية
 وان ظن انتفاء الناقل او ظن انتفاء دلالة ظن انتفاء النقل وان كان الناقل معنى مؤثراً وتبين له عدم اقتضائه ثبوت
 انتفاء النقل مثل روية الماء في الصلوة لا تنقض الوضوء ولا فم تحريمه كونه ناقضاً للوضوء لا يطمئن ببقاء الوضوء وهكذا كل من وقع النزاع
 في انتفاء ضيقه وجوب الغسل عليه فان الاصل بقاء طهارته كالنزام في بطلان الوضوء بخروج الجائز من غير السبيلين وبالكفا
 النادر منها وبمس النساء بشهوة وغيرها وبكل ما مسه النار وغسل الميت وغير ذلك لا يمكنه اعتقاد استصحاب الحال فيه حتى يتيقن
 له بطلان ما يوجب الانتقال ولا يبقى شاك ان لم يتبين له صحة الناقل كالتواخي في فاسق بخبر فانه ما بقي بالتبني والتثبت لم يؤثر فيه
 ولا يثبت بيه فان كلفه ما يمكن منه وهو مع خبره لا يستدل باستصحاب الحال كما كان يستدل به بدون خبره ولهذا جعل لوثاً وشبهة
 واذا شهد بصحة الحال فانه هناك شك في حال المشاهد ويلزم منه الشك في حال الشهور به فاذا تبين كونه صحيحاً الدليل وعنده
 شهادة المجهولين تضعف البراءة اعظم مما تضعف عند شهادة الفاسق فانه في الشاهد قد يكون دليلاً ولكن لا يعرف دلالة ولما هناك
 فقد علمنا انه ليس بشئ لئلا يمكن وجود المدلول عليه في هذه الصورة فان صدقته **فصل** وعائيل على ان استصحاب حكم
 الاجماع في محل النزاع حجة ان تبدل حال المحل المجمع على حكمه اولاً كتبدل زمانه ومكانه وشخصه وتبدل هذه الامور وتعددها لا يمنع
 استصحاب ما ثبت له قبل التبدل فكذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على ان الشارع جعل ذلك الامور
 الحوادث ناقلاً للحكم مشتبهاً لضرته كما جعل الدائم ناقلاً للحكم غشاً لسهولة الحمل وتحليل الأمر ناقلاً للحكم تخريبها وحدث الاحتداد
 حكم البراءة الاصلية وحينئذ لا يبقى التمسك بالاستصحاب صحيحاً واما مجرد النزاع فانه لا يوجب سقوط استصحاب حكم الاجماع و
 النزاع في روية الماء في الصلوة وحدث العيب عند الشترى واستبدال الامه لا يوجب رفع مكان ثابتاً قبل ذلك من الاحكام فلا
 يقبل قول المعترض انه قد زال حكم الاستصحاب بالنزاع الحوادث فان النزاع لا يرفع ما ثبت من الحكم فلا يمكن المعترض روجه الا
 ان يقدر دليل على ان ذلك الوصف الحوادث جعله الشارع دليلاً على نقل الحكم وحينئذ فيكون معارضة في الدليل لا قادراً في الاستصحاب
 فتامله فانه التحقيق في هذه المسئلة **فصل الخطأ الرابع** لهم اعتقادهم ان عقق المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان

حتى يقوم دليل على الصحة فإلا لم يقم عندهم دليل على صحة شرط وعقد ومعاملة استصحبوا بطلانها فاحذر وأبذل كثيرا من معاملات الناس وعقوبتهم وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل وجهه هو الفقهاء على خلافه وإن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نفي عنه وهذا القول هو الصحيح فإن الحكم بطلانها كحكم بالتحريم والتأثير ومعلوم أنه لا حرمان إلا ما حرمه الله ورسوله أو تأييده إلا ما أشم الله ورسوله به فاحتمل كماله لا واجب إلا ما أوجبه الله ولا حرمان إلا ما حرمه الله ولا دين إلا ما شرع الله في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على لأمرو الأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتحرير والفرق بينهما أن الله سبحانه لا يعبد إلا ما شرعه على السنة رساله فإن العبادة حتى على عبادة وحده الذي أحقه هو رضى به وبشرعه وأما العقود والشروط والمعاملات فهي عفو حتى يحرمها وهذا نفي الله سبحانه على المشركين مخالفة هذين الأصلين وهو تحريم ما لم يحرمه والتقرب إليه بما لم يشركه وهو سبحانه لا يوسك عن أباحه ذلك وتحريمه كتمان ذلك عفو لا يحرم الحكم بتحريمه وأبطاله في المحال ما أحله الله والحرمان ما حرمه وما سكنت عنه فهو عفو لكل شرط وعقد ومعاملة سكنت عنها فأنه لا يحرم القول بتحريمها فأنه عنها رخصة منه غير نسيان وإهمال فكيف وقد صرح النصير بأنها على الإباحة فيما كد ما حرمه وقدم الله تعالى بالقول فاء بالعقود وهو كلها فقال تعالى وأوفوا بالعقود وقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أتيتكم من شيء فآمنوا به وأطيعوا ما أنا وأمر الله تعالى والمؤمنون بهم إذا عاهدوا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وقال للذين هم لا آمنون بالله ولا باليوم الآخر أن تقولوا ما تفعلون وقال بلى من أوفى بعهده وأتقى فإن الله يحب المتقين وقال إن الله يحب الخائنين وهذا كثير في القرآن وفي صحيح مسلم من حديث الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعى ما إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا خاسم فجر وفيه من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من علامات المنافق ثلاث وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا اتهم خان وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرض كل فاجر لو أعوم القيمة بفساد رضى رة فيقال هذه غدر فلان بن فلان وقيل من حديث عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن حق الشروطين أن توفوا بها ما استحلتموه الفروج وفي سنن أبي داود عن أبي رافع قال بعثتني قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأيتهم التقي في قلبي إلا سلام فقلت يا رسول الله والله إنى لأرجع إليهم ابدا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحبس بالعهود ولا أحبس البرود ولكن أرجع إليهم فإن كان في نفسك الذي في نفسك الآن فارجع قال فدنيت ثم أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسلمت وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال ما صنعت أن أشهد بذي الأنا حتى خرجت أنا وبني حنظل فخرجنا كعفار قريش فقالوا الكهتر يدعون شجرا فقتلنا ما نريد ما نريد إلا المدينة فآخذنا وأمانعه الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة والقتال معه فأتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذنا ما نريد ما نريد إلا المدينة فآخذنا وأمانعه الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة والقتال عن عبد الله بن عامر قال حدثني أبي يونس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذنا ما نريد ما نريد إلا المدينة فآخذنا وأمانعه الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة والقتال صلى الله عليه وآله وسلم ما أردت أن نعطيه فقال أعطيه ثم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما إنك لو لم تعطيه شيئا كنتيت عليك كذبة وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاث أنا خيرهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع نفسه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب أن يوفى بالنذر الذي نذر في الحجازية من اعتكاف ليلة عند المسجد الحرام وهذا كان عقد قبل الشراء وقال ابن وهب ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وأى المؤمن أحب قال ابن وهب

ج

النبرد

۱۵ حیل و منفی
و یقال حیل کبیر
سکون ۲۰ تقریب

لکھنؤ

محل

كحلل العزم فحق لاء العوا من شروط المعادين ما لم يبلغه الله ورسوله وقال بهم اخرون من القياسيين فاعتبروا من شروط الواقين ما
 الفاء الله ورسوله وكلا القولين خطأ بل الصواب الفاء كل شرط خالف حكم الله واعتبار كل شرط لم يحرمه الله ولم يمنع منه وبالله
 التعاقب **فصل** واما اصحاب الرأي والقياس فمخالفين لما يعتنوا بالنصوص ولم يمتثلوا وافية بالاحكام ولا شاملة لها ولا يتقيدون
 على انهم لا تف بعشر معشارها في سعي طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه وعلقوا بالاحكام باوصاف لا يعلم ان الشارح علقها
 بها واستنبطوا عللاً لا يعلم ان الشارح علقها بها واضطرهم ذلك الى ان عارضوا بين كثير من النصوص والقياس فاضطروا
 فتارة يقدمون القياس وتارة يقدمون النص وتارة يفرقون بين النص المشهور وغير المشهور واضطرهم ذلك ايضا الى ان اعتقدوا في كثير
 من الاحكام انها شرعت على خلاف القياس فكان خطأهم من خمسة اوجه **احدها** ظنهم قصور النصوص عن بيان جميع الحوادث **الثاني**
 معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس **الثالث** اعتقادهم في كثير من الاحكام الشرعية انها على خلاف الميزان والقياس والميزان
 هو العدل فظنوا ان العدل خلاف ما جاءت به هذه الاحكام **الرابع** اعتبارهم عللاً واوصافاً لم يعلم اعتبار الشارح لها والعارض
 عللاً واوصافاً فاعتبرها الشارح كما تقدم بيانه **الخامس** تناقضهم في نفس القياس كما تقدم ايضاً ونحن نعتقد في هذا ثلاثة فصول
الفصل الاول في بيان شمول النصوص للاحكام والاعتناء بها عن الرأي والقياس **الفصل الثاني** في سقوط
 الرأي والاجتهاد والقياس وبطلانها مع وجود النص **الفصل الثالث** في بيان احكام الشرع كلها على وفق القياس الصحيح وليس
 فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حكم يخالف الميزان والقياس الصحيح وهذه الفصول الثلاثة من اهم فصول الكتاب بما يتبين
 للعالم المنصف مقدار الشريعة وجلالاتها وهنيتها وسعتهما وقضاهما ونشرها على جميع الشرائع وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما هو عام الرسالة الى كل مكلف فمرسلاته عامة في كل شيء من الدين اصوله وفروعه ودقيقه وجليله فكلما لا يخرج احدها عن رسالته فكان ذلك
 لا يخرج حكم يحتاج اليه الامة عنها وعن بيان له ونحن نعلم اننا لو في هذه الفصول حتماً ولا نقاديب وانما اجل من علومنا وفوق ادراكنا
 ولكن ننبه ادنى تبصير ونشير ادنى اشارة الى ما نقتضيه ابوابها ونفجر طرقها والله المستعان وعليه التكلان **الفصل الاول**
 في شمول للنصوص واغنائها عن القياس هذا يتوقف على بيان مقدمة وهي ان دلالة النصوص نوجهاً حقيقية واضافية فالحقيقة
 تابعة لقصد المتكلم وادواته وهذه الدلالة لا تختلف والاضافية تابعة لفهم السامع وادراكه وجوده وذكره وقبحه ومنفاه
 ذهنه ومعرفته لا لفاظ ورائها وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك وقد كان ابو هريرة وعبد الله
 ابن عمر احفظ الصحابة للحديث واكثرهم رواية له وكان الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت افضه منهم ما بل عبد الله بن عباس
 ايضاً افضه منهم ومن عبد الله بن عمر وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عمر بن الخطاب ان يقرأه سورة البقرة في البيت الحرام عام الحديبية فصرط ان
 قوله انك ستأتيه وتطوف به فانه لا دلالة في هذا اللفظ على تعيين العام الذي يأتي منه فيه وانكر على عدي بن حاتم فهمه من الخيط
 الابيض والخيط الاسود نفس العقائين وانكر على من فهم من قول لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردلة من كبر شمول لفظه لحسن
 الثوب وحسن النعل واخبرهم انه بطراحتي وعطيت الناس انكر على من فهم من قوله من لم يلق الله احب الله لقيه ومن كره لقاء الله كره الله
 لقاءه انه كراهة الموت واخبرهم ان هذا لا يكاد اخذوا احضروا وبشرها بالعذاب فانه حينئذ يذكر لقاء الله والله يكره لقاءه وان المؤمن اذا احضر
 وبشر بكرامة الله احب لقاء الله واحب الله لقاءه وانكر على عائشة اذ فهمت من قوله تعالى فسوف يحاسب حساباً يسيراً معارضته لفقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من نوقش الحساب حلب ويبق لها ان الحساب اليسير هو العرض اي حساب العرض لا حساب المناقشة وانكر
 على من فهم من قوله تعالى من يعمل سوءاً يجز به ان هذا الجزء انما هو في الآخرة وانه لا يسير احد من عمل السوء ويبق ان هذا الجزء قد
 يكون في الدنيا بالهم والحزن والمريض والنصب وغير ذلك من مصائبها وليس في اللفظ تعيين الجزاء بيوم القيمة وانكر على من فهم من

له وفي الحديث هنية
 مصنف هذه اصبها هنية
 او شئ يسير كما في هنية
 ابدال الباء هاء كما في
 وقال في باب الفقه والفتنة
 في صحيح البخاري

ج

مصدر ذلك اللفظ هو
 في هوان شأنا الله تعالى
 ثم في باب ما يصدق من الخلق
 في باب الاول

ذرة

متر

بني

الح

موضعها

قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ألباسهم بظلمة أولئك لهم الأمن وهم همزون الله ظلم النفس بالمعاصي وبين الله الشره وذكر قول النبي
لا يبدن ان اشركت لظلمة عظيم مع ان سياق اللفظ عند اعطائه حقه من العمل بين ذلك فان الله سبحانه لو يقول ولو يظلموا انفسهم بل
قال ولو يلبسوا ألباسهم بظلمة وليس فتمشى بتقديته بدوا حاشته به من جسيم جملته ولا يغني الايمان ويحيط به ويلبسه الا الصغر
ومن هذا قوله تعالى بل من كسب سيئة واخطأ به خطيئة فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فان الخطيئة لا تحيط بها المؤمنون بل
فان ايمانهم يمنع من اخطأ الخطيئة به ومع ان سياق قوله وكيف اخاف ما اشركتم ولا تخافون انكوا اشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم
سلطانا فاقم الفرق بين احق بالامن ان كنت تعلمون ثم حكم الله العدل حكمه واصدقه ان من امن ولم يلبس ايمانه بظلمة فهو احق
بالامن والهدى قد دل على ان الظلمة الشرك ومسالمة عمر بن الخطاب عن الكلالة وراجه فيها مرارا فخال بكيفك ايتز الصبيغ ولعزف
عمر بالله خفي عليه فيها ورفها الصديق وقد فني النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن محرم المحرم الاهلية ففهم بعض الصحابة من فيه
ازمكي خاتم خمس وفيهم بعضهم ان النبي لم يكن بها كانت حمولة القوم وظهورهم وفيهم بعضهم انه لم يكن بها كانت حول الشريعة وفيهم على ان
طالب كرم الله وجهه في الجنة وكبار الصحابة ما قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبي وصرح بعلمه من كونه بارجا فغفرت
المراة من قوله تعالى واتيتهم احرارا فتنكحوا ذواتهم فاعترف به وفيهم ابن عباس من قوله تعالى على عمل
وفصله فلا توثق شهرهم مع قول والذوات يرضعن اولادهن حولين كاملين ان المراة قد قلدا ستة اشهر ولو يرضعه عثمان فتم جرم
امراة ولدت حتى ذكوة به ابن عباس فاقربوه ولم يرضعهم عمر من قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو
من دعائهم واموالهم الابحية تأكل ما نفي الزكوة حتى يدين له الصديق فاقربوه وفيهم قدامة بن مظعون من قوله تعالى ليس على
الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا امنوا ورفع الجناح عن الجناح حتى يدين له عمر انه لا يتناول الخمر ولو تأمل سياق
لغيرهم المراد منها ذكوة انما ارضه الجناح عنهم فيما طعموه متقين له فيه وذلك انما يكون باجتناب محرمة من الطعام فالذكوة لا تتناول
المحرمة بوجه ما وقد فهم من فهم من قوله تعالى ولا تلتقوا بأبديكم الى التهلكة ان الناس الرجل في العبد حتى يدين له ابو ايوب الانصاري
ان هذا ليس من الانقاء بيرة الى التهلكة بل هو من بيع الرجل نفسه ابتغاء مرضات الله وان الانقاء بيرة الى التهلكة هو ترك
الجهاد والاقبال على الدنيا وعمرانها وقال الصديق رضى الله عنه انما الناس اكلوا تفرق حرة الآية وتضعونها على غير مواضع بالانها
الذين امنوا عليهم انفسكم لا يضركم من قبل اذا اتحد بيم وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الناس اذا ارادوا
للمعصية فلو يغيروه او شاك ان يعرج الله بالقلب من حنونة فاخبرهم انهم يضعونها على غير مواضعها في فهم منها خلاف ما يريد
واشك على ابن عباس امر الفقرة الساكنة التي لم تتركب ما فحيت عنه من اليهودي رجل عذبا او نحو حتى يدين له مولاة عكرمة ونحوهم
في الذابين دون العذابين وهذا هو الحق لانه سبحانه قال عن الساكنين واذا قالت اممة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم ومعتز
عزبا شديدا فاخبرهم انهم انكروا فاضلهم وغضبوا عليهم وان لم يوافقهم بالنبي فخر واجههم به من ادى الواجب عنهم فان الزموا
والنبي عن المنكر فرض كفاية فلما ظلموه اولئك سقطوا عن الباقيين فلم يكونوا ظالمين بسكوتهم وايضا فانه سبحانه انما عذب الذين
نسوا ما ذكرناه وعتوا عما اخبروا عنه وهذا لا يتناول الساكنين قطعاً فلما بين حكمة لامين عباس انهم لو بدخلوا في الظالمين المغفلين
كساد برة وفيهم بدو قد قال عمر بن الخطاب للصحابة ما تقولون في اذا جاء نصر الله والفتح السورة قالوا امر الله بنيه اذا فقم عليه ان
يستغفر فقال لابن عباس ما تقول انت قال فراجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلم اياه فقال ما علم منها ما
تعلم وهذا امن اذق الغم والطفه ولا يدركه كل احد فانه سبحانه لم يعاقب الاستغفار بعلة بل علقه بالحد منه سبحانه من بنية
فحقه على رسوله ودخل الناس في دينه وهذا ليس بسبب الاستغفار فعلم ان سبب الاستغفار غير وهو حضور الرجل الذي

من دعا مرفعة الله على عبده توفيقه للتوبة النصوح والاستغفار وبين يديه ليلق ربه طاهراً مطهراً من كل ذنب ذنبهم عليه
 مسروراً راضياً مرضياً عند ديدل عليه ايضاً فبهم محمد ربك واستغفرك وهو صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعثهم بجملة دانتها ضلهم
 ان لما مضى يوم ذلك التسبيح بعد الفجر ودخل الناس في الدين امرأ أكثر من ذلك المتقدم وذلك مقدمة بين يدي انتقاله الى
 الرفيق الاعلى وانه قد بقيت عليه من عبودية التسبيح والاستغفار التي ترقية الى ذلك المقام رتبة فأمرو بتوفيقه ما يدل عليه ايضاً
 انه سبحانه شرع التوبة والاستغفار في خواص الاعمال فشرعها في حادثة الحج وقيام الليل وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم
 من الصلوة استغفر ثلاثاً وشرع للتوفيق بعد كل وضوء ان يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فلو لم
 التوبة مشروعة عقيب الاعمال الصالحة فامر رسوله بالاستغفار عقيب توفيقه ما عليه من تبليغ الرسالة والجهاد في سبيل
 حين دخل الناس في دينه افواجاً فكان التبليغ عبادة قد اكملها واذا فشرع له الاستغفار عقيبها **والمقصود** تفات
 الناس في مراتب الفهم في النصوص ولن منهم من يفهم من الآية حكماً او حكيم ومنهم من يفهم منها عشرة احكام او اكثر من ذلك وا
 منهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون ايمائه واشارته وتبيينه واعتباره واضح من هذا والطف صلى الله
 نص آخر متعلق به فيفهم من اقتراحه به قدر ان اذنا على ذلك اللفظ مفردة فحق ابابك عجيب من فهم القرآن لا يقتنبه لئلا لنا
 من احل العلم فان الذين قد لا يشعر بانهم يتأخذون بجزء وتعلقه به وهذا كما فهم ابن عباس من قوله وحمله وفصله ثلاثون شهراً
 مع قوله والولادات يرضعن اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد نالت ستة اشهر وكما فهم الصديق من آية الغرائض في اول السورة
 واخرها ان الكلالة من لا ولده ولا والد واسقط الاخوة بالحج وقد ارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر الى حل الفهم حيث اشار
 عن الكلالة وراجعه السؤال فيما مر ان فقال يكفيك آية الصيف واما اشكل على غير قوله قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرأكم
 ليس له ولد الاية قد دل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما بين له المراد منها وهي الآية الاولى التي نزلت في الصيف فانه صرت فيها
 ولد الام في الكلالة السدس لا ريب ان الكلالة فيها من لا ولده ولا والد وان علا وعن ذكر عدة مسائل منها اختلف فيها السلف
 ومن بعدهم وقد بينتها النصوص وسأئل فدا حجة فيها بالقياس وقد بينها النص اغنى فيها عن القياس **المسئلة الاولى**
 المشتركة الغرائض وقد دل القرآن على اختصاص ولد الام فيها بالتثنية بقوله تعالى وان كان رجل يوفى ثلث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
 فكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهو كذا ولد الام فلو ادخلنا معهم الابوين لم يكونوا شركاء في الثلث
 بل فيما اهتم فيه فغيرهم فان قيل بل ولدا الابوين منهم الغاء لقراءة الاب قيل هذا وهم لان الله سبحانه قال في اول الآية ولما اخ
 او اخت فكل واحد منهما السدس ثم قال فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فذكر حكم واحد منهم وجماعتهم حكماً يختصن اليك
 منهم كما يختص به واحدهم وقال في ولدا الابوين ان امرأ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثان ان لم يكن لهما ولد فان
 كانت اثنتين فلهم الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فذكر حكم ولد الاب والابوين واحدهم
 وجماعتهم وهو حكم يختص به جماعة منكم كما يختص به واحدهم فلا يشتركونهم فيه غيرهم فكل حكم ولد الام وهذا يدل على ان احل الصنفين
 غير الآخر فلا يشتركون احدهما الصنفين الآخر وهذا الصنف الثاني هو ولد الابوين او الاب بالاجماع والاول هو ولد الام بالاجماع كما فسر به
 قراءة بعض الصحابة من ام وهي تفسير وزيادة ايضا والافذ لك معلوم من السياق وعبد اذكر سبحانه ولد الام في آية الزوجين
 وجماعتهم فرض مقدراً لا يخرجون عنه ولا حظ واحد منهم في التعصيب ولم يدر فيما احداً من العصبية بخلاف من ذكر في آية العمى من الآية
 قبلها فان لم يجنسهم حظاً في التعصيب ولهذا قال في آية الاخوة من الام والافذين غير مضمين ولم يقل ذلك في آية العمى فان الانسان
 كتب لما يقصد صدد الزوج وولد الام لانهم ليسوا من عصبته بخلاف اولاده وابائهم فانه لا يعنهم في العادة فاذا كان النص قد اعطى

الاول

سنة

سنة

سنة

ولد الام الثلث لم يصح تنقيصهم منه واما ولدا الابوين فممن جسد اخر وهم عصبية وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا بالفرأض
 باهلها فما بقي فالاولى رجل ذكر وهذه للمسئلة لم يتبق الفرأض شيئا فلا شئ للعصبية بالنص اما قول القاسم هب ان اباها فكان
 حمارا فقول باطل حشا ومشرعا فان الاب لو كان حمارا لكانت الام انا واما قيل لا يقدر وجوده كعدمه قيل هذا باطل فان الموجود لا
 يكون كالعدم واما بطلان شرعا فان الله سبحانه حكم في ولدا الابوين بخلاف حكمه في ولدا الام فان قيل الاب ان لم ينفعهم لم ينفعهم
 قيل بل قد ينفعهم كما ينفعهم فان ولدا الام لو كان واحدا ولدا الابوين مائة وفضل نصف سدس لفرد ولدا الام بالسدس واشترك ولد
 الابوين في نصف السدس فلا قبلته قواهم ههنا ههنا اباها كان حمارا وهلا قدرتم الاب معد ومما خرجتم عن القياس كما خرجتم عن
 النص واذا جاز ان ينقصهم الاب جاز ان يحرمهم وايضا فالقرابة المتصلة الملتزمة من الذكر والانثى لا تعرف احكامها هذه فاحصة النسب
 في الفرأض وغيرها فالأخ من الابوين لا يجعله كآخر من اب وام من امر فخطية السدس فرضا بقراءة الام والباقي تعصيبا بقراءة الاب فقول
 فقد فرقتكم احكام القرابتين فقلتم في ابني عم احد ما أخ لا يعطى الاخر لا بقراءة الام بالسدس ويقاسم ابن العم بقراءة العم قيل نعم هذا قول
 الجهمي وهو الصواب وان كان شريفا ومن قال بقوله اعطى الجهمي لابن العم الذي هو اخ لا مكر لو كان ابن عم لابوين والفرق بينهما على قول الجهمي
 ان كليهما في بنق العم سواء واما الاخوة لأم فمستقلة ليست مقترنة بأبوة حتى تجعل كابن العم للابوين فهنا قرابة الام منفردة عن قرابة العم
 بخلاف قرابة الام في مسائلنا فانها مقترنة بقراءة الاب ومساكين ان عدم التشريك هو الصحيح انه لو كان فيهما اخوات لآب لفرض لهن الثلثا
 وصالت الفريضة فلو كان معهن اخوهن سقطن به ويسمى الاخ المشوم فلما كان بوجوده يصير عصبية صادرة عنهن وتارة ينفعهن وتارة يضرهن ولم
 يجعل وجوده كعدمه في حال الضرر فكذلك قرابة الاب لما صار الاخوة به عصبية صادرة عنهن وتارة يضرهن وتارة يضرهن فان
 العصبية تارة تحوز المال وتارة تحوز اكثره وتارة تحوز اقله وتارة تحجب فمن اعطى العصبية مع استغراق الفروض للمال خرج عن قياس
 الرضوي وعن موجب النص فان قيل هذا استحسان قيل لكنه استحسان يخالف الكتاب والميزان فانه ظاهرا للاخوة من الرضوي يخرج عنهم
 ويعطاه غيرهم وان كانوا يعقلون عن الميت وينفقون عليه لم يلزمهم من ذلك ان يشاركوا من لا يعقل ولا ينفق في ميراثه فعاقلة المرأة
 من اعمامها وابني عمها واخواتها يعقلون عنها وميراثها الزوجا وولدها كخاضع بذل لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يتم ان
 يعقل ولدا لابوين ويكون الميراث لولدا الام **المسئلة الثانية** العسر هتان والقرآن يدل على قول جمهور الصحابة فيها كعسر
 عثمان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ان الام ثلث ما بقي بعد فرض الزوجين وهما طريقتان **أحدهما** بيان عدم دلالة
 على عطاءها الثلث كاملا مع الزوجين وهذا الظاهر للطريقين **والثاني** دلالة على عطاءها ثلث الباقي وهو اذق واخوه من الاول
 اما الاول فان الله سبحانه انما اعطاها الثلث كاملا اذ انفرد الابوان بالميراث فان قوله سبحانه فان لم يكن له ولد وورثته ابواه فلام الثلث
 شرط ان في استحقاق الثلث عدم الولد وتقدمها ميراث **فان قيل** ليس في قوله وورثته ابواه ما يدل على انهما تقدم ابوين ان
قيل لو لم يكن يفرد هاشم طالما يمكن في قوله وورثته ابواه فائدة وكان تطويلا يغني عنه قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث فلما
 قال ميراث ابواه علم ان استحقاق الام الثلث موقوف على امرين وهو سبحانه ذكر احوال الام كلها نصفا وإيماء فذكر ان لها السدس مع الام
 وان لها الثلث كاملا مع عدم الولد وتقدم الابوين بالميراث بقي لها حالة ثالثة وهي مع عدم الولد وعدم تقدم الابوين بالميراث وذلك لا يكون
 الا مع الزوج والزوجة فاما ان تقطع في هذه الحال الثلث كاملا فهو خلاف مفهوم القرآن واما ان يقطع السدس فالله سبحانه لم يجعله فخر
 الا في موضعين مع الولد مع الاخوة واذا استتم هذا وهذا كان الباقي بعد فرض الزوجين هو المال الذي يستحقه الابوان ولا يشاركهما فيه
 مشارك فهو بمنزلة المال كله اذا لم يكن زوج ولا زوجة فاذا تقاسمها اثنان كان الواجب ان يتقاسما الباقي بعد فرض الزوجين كذلك
فان قيل فمن اين تأخذون حكمها اذا ورثته الام من دون الاب كالجهد والعم والاخر وابنه **قيل** اذا كان تأخذ الثلث

بين القرابتين
يقول

فيها

ج

وهو

مع الاب فآخذ هالدهم من دونه من العصبات اولى وهن من باب التنبيه فان قيل اذا كان يأخذ الثلث كاملا اذا كان مع اوص
هذه العصبية الذي هو دون الاب زوج او زوجة والله سبحانه انما يجعل لها الثلث كاملا اذا انفرد الابوان بيزائه على ما قرعوه فاذا كان
جد وامرا وعمر وامرا وامرا بن عم وابن اخ مع احد الزوجين فمن اين اعطيت الثلث كاملا لو انفرد الابوان بالميزان فيل بالتبني
ودلالة الاولى فانما اذا اخذت الثلث كاملا هم الاب فلان تأخذه مع ابن العم لولى واما اذا كان احد الزوجين مع هذا العصبية فانه ليس له
الا ما بقي بعد الفروض ولو استوجبت الفروض للمال سقط كاملا من وجه واحد لا يخالف الاب فان قيل فمن اين تأخذون حكمها اذا
كان مع العصبية ذو فرض غير البنات والزوجة قيل لا يكون ذلك الا مع ولد الامر والاحوات للابوين والاب واحدة واكثر والله تعالى
قد اعطاها السدس مع الاخوة ذل على انها تأخذ الثلث مع الواحد وليس باخرة بقي الاختان والاختان فهذه اما تتأخر فيه الصحابة
بغيرهم اذ دخلوا الاثنين في لفظ الاخوة واي ذل ابن عباس ونظروا اقرب الى ظاهر اللفظ ونظر الصحابة اقرب الى المعنى واولى به فان
الاخوة انما يحسبوا الى السدس لزيادة ميراثهم على ميراث الواحدة ولهذا لو كانت واحدة واخا واحدا لكان لها الثلث مع فاذا كان الاخوة
ولها الامكان فزهم الثلث اثنين كانا او مائة فالالاختان والاختان في ذلك سواء وكذا لو كان اخوات لاب الاب وام فرض البناتين
واما زاد واحد فحجبها عن الثلث الى السدس باثنين كحجبها بثلاثة سواء لا فرق بينهما المنة وهذا الفهم في غاية اللطف وهو من ادق فهم
القرآن ثم طرد ذلك في الذكر من ولد الاب والابوين معنى يقتضيه وهو ان في السدس الذي حجب عنه لزيادة هم على الواحد نظرا اليهم
رعاية لحاجتهم وايضا فان قاعدة الفرائض ان كل حكم اختص به الجماعة عن الواحد اشترك فيه الاثنين وما مضى فيها كولد الامر والبنات و
بنات الابن والاختات للابوين والاب والابوين كحجبهم هنا فاذا اختص به الجماعة فيستوى فيه الاثنين وما زاد عليهم وهذا هو القياس الصحيح للميراث
لما وافق لدلالة الكتاب وفهم اكابر الصحابة وايضا فان الامة مجمعة على ان قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك يدخل في
حكمه المستان وان اختلفوا في كيفية دخولها في الحكم كاسيأتى فهكذا ادخلوا لا حوين في الاخوة وايضا فان لفظ الاخوة كللف الذكر والبنات
والبنات والبنيات وهذا كله قد يطلق ويراد به الجنس الذي جاء من الواحد وان لم يزد على اثنين فكل حكم معلق بالجنس من ذلك دخل فيه الاثنين
كالاقرار والوصية والوقف وغير ذلك فلفظ الجمع قد يراد به الجنس المتكثر اعم من تكثيره بواحد واثنين وكان لفظ الاثنين قد يراد
به المتعدد اعم من ان يكون تعدده بواحد واكثر نحو ارجع البصر كرتين ودالتهما حينئذ على الجنس المتكثر وايضا فاستعملوا الاثنين في
الجمع بقرينة واستعمال الجمع في الاثنين بقرينة جائز بل واقف وايضا فانه سبحانه قل وان كانوا اخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين
وهذا يلتزم الراجح الواحد والاخت الواحدة كما يتناول من فوقهما ولفظ الاخوة وسائر الفاظ الجمع قد يعنى به الجنس من غير قصد التقيد
كقول تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم وقد يعنى به العدد من غير قصد لعد معين بل الجنس المتعدد وقد
يعنى به العدد مع قصد معدود معين فالاول يتناول الواحد ومما زاد والثاني يتناول الاثنين ومما زاد والثالث يتناول الثلاثة ومما زاد
عناطلاقة واذا قيدوا اختص بما يقيد به ومما يدل على ان قوله تعالى فان كانوا له اخوة فلامه السدس ان المراد به الاثنين فصاحبا انه
سبحانه قال وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
فقلنا كما نواضير جمع ثم قال فهم شركاء في الثلث فذكرهم بصيغة الجمع المضمرة وهو قوله فهم والمظهر وهو قوله شركاء ولم يذكر قبل ذلك الا قوله
وله اخ او اخت فذكرهم الواحد وحكم اجتماعهم مع غيره وهو يتناول الاثنين قطعاً فان قوله اكثر من ذلك اى اكثر من اخ واخت ولم يجر اكثر
من مجموع الاخوة واكثر بل اكثر من الواحد فدل على ان صيغة الجمع في الفرائض تقتضي تعدد الزكوة على الواحد مطلقا ثلاثة كان او اكثر منه
هذا نظيره قوله وان كانوا اخوة رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ومما يوضح ذلك ان لفظ الجمع قد يختص بالاثنين مع البنيات
وعدم اللبس كالجمع المضاعف الى اثنين مباحكون المضاعف فيه جزء من المضاعف اليه او كجزء من قوله او ايديهما فكذلك يتناول الاثنين

ج

فما فها

فما فوقها مع البيان بطريق الاولى وله ثلاثة احوال **احدها** اختصاصه بالاثنتين **الثانية** صلاحيته لما **الثالثة**
 اختصاصه بما زاد عليها وهذه الاحوال له عند اطلاقه واما عند تقييده فيجب ما قيد به وهو حقيقة في الموضوعين فان اللفظ يختلف
 دلالة بالاطلاق والتقييد وهو حقيقة في الاستعمالين فظهر ان فهم جمهور الصحابة احسن من فهم ابن عباس فيجب الامر بالاثنتين كما
 ان فهمهم في العريتين اتم من فهمه وقواعد الفرائض تشهد لقولهم فان اذا اجتمع ذكر وانثى في طبقة واحدة كالابن والبنت والجد
 الحجة والاب والام والاخت والام والاخت فاما ان يأخذ الذكر ضعف ما تأخذ الانثى او يساويها واما ان تأخذ الانثى ضعف الذكر فهذا خلاف ما في
 الفرائض التي اوجبه الله وحكمته وقد عهد ناله سبحانه اعطى الاب ضعف ما اعطى الام اذا انفرد البنون ميراث الولد ويساوي
 بينهما في جرد الولد ولو يفضلها عليه في موضع واحد فكان جعل الباقي بينهما بعد نصيب احد الزوجين انما فاهم للذكر يقتضيه الكتاب
 والميزان فان ما يأخذ الزوج والزوج من المال كانه ماخوذ بدين او وصية اذ قرابة بينهما ما يعا تأخذ الابوان يأخذ الله بالقرابة
 فصارهما المستقلين ميراث الولد بعد فرض الزوجين وهما في طبقة واحدة فقسم الباقي بينهما **انثا فان قيل** فهذه تساويان
 احدهما انكره لا اعطيهما ثلث جميع المال في مسألة زوجة وابوين فان الزوجة اذا اخذت الربع واخذت هي الثلث كان الباقي للاب
 وهو اكثر من الذي اخذته فوجب حينئذ بالقاعدة واعطيهما الثلث كاملا **والثاني** انكم هلا جعلتم لها ثلث الباقي
 اذا كان بدل الاب في المستلثين **ج** قد ذهب الى كل واحد من هذين المذهبين ذاهبون من السلف الطيب فذهب
 الأول محمد بن سيرين ومن وافقه والى الثاني عبد الله بن مسعود ولكن ابي ذالك جمهور الصحابة والائمة بعدهم وقولهم اعني الميراث
 واقرب الى دالة الكتاب فانها لو اعطيتاها الثلث كاملا بعد فرض الزوجة كما قد خرجنا عن قاعدة الفرائض وقياسها وعن دلالة الكتاب
 فان الاب حينئذ يأخذ ربعا وسدسا والام لا تساويه ولا تأخذ شطره وهي في طبقة واحدة وهذا لم يشره الله قط ودلالة الكتاب لا تقتضيه
 واما في مسألة الجد فان الجد ابعد منها وهو يجب بالاب فليس في طبقتها فلا يجبهها عن شيء من حتمها فلا يمكن ان نعطى ثلث الباقي ويفضل
 الجد عليها بمثل ما تأخذ فانها اقرب منه وليس في رجبها ولا يمكن ان نعطى السدس فكان فرضها بالثلث كاملا وهذا ما فهمه الصحابة
 الله عنهم من النصوص بالا اعتبار الثلث في معنى الاصل او بالاعتبار الاول او بالاعتبار للثالث فيه الحاق القرع بأشبه الاصلين به او
 تشبيه اللفظ او اشارته ونحوه او بدلالة التركيب وهي ضم نص الى نص اخر وهي غير دلالة الاقتران بل هي الطيف منها وادق و
 احسن كما تقدم فالقياس الحض والميزان الصحيح ان الامر مع الاب كالبنات مع الابن والاخت مع الاخ لانها ذكر وانثى من جنس واحدة
 قد اعطى الله سبحانه الزوج ضعف ما اعطى الزوجة تفضيلا لجناب الذكورية وانما عدل عن هذا في ولدا لمرأتهم يدلون بالرحم
 الجرد ويدلون بغيرهم وهذا الامر وليس لهم تقصيب بخلاف الزوجين والابوين والاولاد فانهم يدلون بأنفسهم وسائر العصبية يدلون
 بذكر كولد البنين وكالاخوة للابوين او لالاب فاعطاء الذكر مثل حظ الانثيين معتبر فيمن يدلون بنفسه او بعصبية واما من يدلي
 بالا مومة كولد المرأة لا يفضل ذكرهم على انثاهم وكان الذكر كالانثى في الاخذ وليس الذكر كالانثى في باب الزوجية وكذا في باب الابوين
 ولا البنت ولا الاخوة فلهذا هو الاعتبار الصحيح والكتاب يدل عليه كما تقدم بيانه وقد تناظر ابن عباس زيد بن ثابت في العريتين فقال
 ابن عباس اين في كتاب الله ثلث ما بقي فقال زيد وليس في كتاب الله اعطاءها الثلث كله مع الزوجين او كما قال بل كتاب الله يمنع
 اعطاءها الثلث مع احد الزوجين فانه لو اعطاها الثلث مع الزوج لقال فان يكن له ولد فلامه الثلث فكانت شقيقه مطلقا فافهم
 الثلث ببعض الاحوال علم انها لا تستحقه مطلقا ولو اعطيت مطلقا لكان قوله وورثته ابواه زيادة في اللفظ وتقصا في المعنى وكان ذكره
 مديما للفائدة ولا يمكن ان نعطى السدس لانه انما جعلها مع الولد والاخوة بدل القران على انها لا تعطى السدس مع احد الزوجين
 ولا تعطى الثلث وكان شعبة ما بقي بعد فرض الزوجين بين الابوين مثل شعبة اصل المال بينهما وليس بينهما خرق اصله لا في القياس

مع

ج

و

ولا في المعنى فان قيل

فهل هذه دلالة خطائية لفظية او قياسية عصبة **قيل** هي ذات وجهين فهي لفظية من جهة دلالة الخطاب ونظم بعضه الى بعض واعتبار بعضه ببعض وقياسية من جهة اعتبار المعنى والجمع بين التماثلين والمفرقين المختلفين واكد دلالات النص من ذلك كما في قوله من اعتق شره في عبده وقوله ايا رجل وجد متاعه بعينه عند رجل قد افلس فهو احق به وقوله من باع شره في ارض او ربعه او حائط حيث يتناول الخواشيث وقوله ان الذين يرمون المحصنات للفسادات الزمناات في اللفظ اذ كن سبب النزول فنض عليهم بخصوصهم وهذا اصح من فهم من قال من اهل الظاهر البراد بالمحصنات الفهم المحصنات فان هذا لا يفهمه السامع من هذا اللفظ ولا من قوله فالتوهن اجورهن بالمعروف عصبة غير مسافحات ولا من قوله والمحصنات النساء ولا من قوله ان الذين يرمون المحصنات الفاسقات اللوم متبادل هذا من عرف الشارح حيث يعبر باللفظ الخاص عن المعنى العام وهذا غير باب القياس وهذا تأثر يكون في اللفظ الخاص صافي العرف عاما فتقوله لا يكون نقيرا وما يمكن من قطعيه ولا يظنون فتبيل وخوة وتأثر يكونه قد علم بالنسبة من خطاب الشارح تعبير المعنى لكل ما كان مماثلا للمذكور لان النعميين في اللفظ لا يرد به التعميم بل التمثيل او الحاجة للخطاب الى تعيينه بالذكر او بغير ذلك من الحكم **فصل المسئلة الثالثة** مبرث الاخوات مع البنات

والنهن عصبة فان القرآن يدل عليه كما اوجبه السنة الصحيحة فان الله سبحانه قال يستفرك فلا لله يستفرك في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد وهذا دليل على ان الاخوات ترث النصف مع عدم الولد وانه هو ميراث المال كله مع عدم ولدها وذلك يقتضي ان الاخوة مع الولد لا يكون لها النصف مما تركه لو كان كذلك لكان قوله ليس له ولد زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى وايها ما لغير المراد دل على انها مع الولد لا ترث النصف والولد اما ذكره واما انثى فاما الذكر فانه يسقط كما يسقط الاخر بطريق الاولى ودل قوله وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد على ان الولد يسقطه كما يسقطها واما الانثى فتدول القرآن على انها انما تأخذ النصف ولا تمتد الاخ عن النصف البات في اذا كانت بنت واخ بل دل القرآن مع السنة والاجماع ان الاخر يفوز بالنصف البات كما قال تعالى ولكل جعلنا مولى مما ترك الوالدان والاقرهون وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم استحقوا الفرائض باهلها فما بق فلا في رجل ذكر وليس في القرآن ما ينف ميراث الاخ مع انثى الولد بغير جهة الفرض وانما يصير به ينفي ان يكون فرضها بالنصف مع الولد ففي ههنا ثلاثة اقسام اما ان يفرض لها اقل من النصف واما ان تحرم بالكلية واما ان تكون عصبة والاول محال اذ ليس للاخت فرض مقدر غير النصف فلو فرضنا لها اقل منه لكان ذلك وضع شرع جدي فحق اما الحرمان واما النصب والحرمان لا سبيل اليه فاذا واخاها فوجبة واحدة وهي اربع البنات فاذ لم يسقطن الا البنات لم يسقطن غيرها ايضا فاذا لم يسقطت البنات لم يسقطوا غيرها اكل اقوى منها واوجب الميت وليك وايضا ولو اسقطت البنات لا تقدر عن غيرها لا يسقطها مع غيرها فان اخا حاله لا يرد هاتوة ولا يحصل لها نفع في موضع واحد بل لا يكون الا مضرا لها فضر نقصا او ضر حرمان كما اذا خلفت زوجا وامراة واخوين لأم واخا لآب واهل فانها يفرض بها النصف مماثلان وان كان معها اخوها سقطت معها ولا تنتفع به في الفرائض في موضع واحد ولو اسقطت البنات اذا انفردت لا سقطت بطريق الاولى مع من يضر بعضها ولا يتور بها وايضا فان البنات اذا لم تسقط البنات الاخ وابن العم وابن عم الاب والجد وان بعد فان لا تسقط الاخ مع من يضرها بطريق الاولى وايضا فان قاعدة الفرائض اسقاط المبيد بالقرىب وتقدم الاقرب على الابعد وهذا عكس ذلك فانه يضمن تقدم الابعد على الذي بينه وبين الميت وسائط كثيرة على الاقرب الذي ليس بينه وبين الميت الا واسطة الاب وحده فكيف يرث ابن عم الميت مثلا مع البنات وبينه وبين الميت وسائط كثيرة وتحرم الاخوات القرىبة التي ركضت معه في صلبه ورحم امه هذا من الحال للممتنع شرعا فهذا من جهة الميزان ومن جهة فهم النص فان الله سبحانه قال في الاخر وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد ولم يمنع ذلك ميراثها منها اذا كان الولد انثى فهذا ان قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك لا ينفي ان ترث ضد النصف مع انثى الولد وترث الباقي اذا كان نصف لان هذا غير

له جبر حاشا لله
وكان الحجاز راقا

ج

اعطاها اياه فرضاً مع عدم الولد فتأمله فانظروا رجلاً وايضاً فالأضمار ثلاثة امان يقال يفرض لها النصف مع البنت او يقال سقط
 معه بالكلية او يقال تأخذ ما فضل بعد فرض البنت او البنات والاول مستعمل بالنصف القياس فان الله سبحانه انما فرض لها النصف
 مع عدم الولد فلا يجوز الغاء هذا الشرط وفرض النصف لها مع وجوده والله سبحانه انما اعطاها النصف اذا كان الميت كلالاً لا ولداً
 ولا ولداً فاذا كان له ولد لم يكن للميت كلاله فلا يفرض لها معه واما القياس فاعلموا فرض لها النصف مع وجود البنت لتعصيب البنت
 عن النصف اذا حالت الفريضة كزوجة او زوجه وبنت واخت واحدة والاخوة لا يترجح الا اذا لا يفرض ولا تعصيب فان الاولاد اولي
 منهم ففرض النصف ويطل سقوطها بما ذكرناه **فتعين** لقسم الثلث وهولن تكون عصبه لها ما بقي وهي اولي بمن سائر
 للعصبات الذين هم ابعد منها وبما جاء في السنة الصحيحة الصريحة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوافي
 قضاً وكتاب ربه والميزان الذي انزل من كتابه بذلك قضى الصحابة بعده كما بن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرها **فان قيل**
 لكن خرجتم عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر فاذا اعطينا البنت فرضها وجب ان
 يعطى الباقي لابن الاخ او العم او ابنه دون الاخت فانه رجل ذكر فانتهم عدل عن هذا النص واعطيتوه الاثني فكمنا اسعدنا بالنسب
 وعلمنا به وبفضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعطى البنت النصف وبنت ابن السدس والباقي للاخت اذا لم يكن لها
 اول رجل ذكر فكانت الاخت عصبه وهذا توسط بين قولكم وبين قول من اسقط الاخت بالكلية وهذا مذهب الصحيحين وهو
 اختيار ابي حنيفة بن حزم وسقطها بالكلية مذهب ابن عباس كما قال عبد الرزاق انبا معمر عن الزهري عن ابى سلمة قبل لابن عباس رجل
 ترك ابنته واخته لابيها وامه فقال لا بنته النصف ولا مه السدس وليس لاخته شئ مما ترك وهو لعصبته فقال له السائل ان عمر
 بن عبد العزيز جعل للبنت النصف والاخت النصف فقال ابن عباس انما علم الله قال معمر فذكرت ذلك لابن طائش فقال لا يخرج
 ابى الله سمع ابن عباس يقول قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فقلنا انما النصف وان كان
 له ولد وقال ابن ابي مليكة عن ابن عباس امر ليش كتاب الله ولا في فضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجد في الناس كلهم
 ميراث الاخت مع البنت **فالجواب** ان نصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها حتى يصدق بعضها بعضاً ويحلل بعضها
 بجميعها ولا يترك له نص الا بنص اخر لا يترك بقيا سقى لا ترى ولا عمل اهل بلل ولا اجماع وتحال ان تحجم الأمة على خلاف نص
 الا ان يكون له نص اخر يبيحه فقول صلى الله عليه وآله وسلم فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر كما قد خص منه قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه اجمع الناس على انها عصبه عتيقها واختها في قولها
 عصبه لقيطها وولدها المنفي بالعان وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفصل بين المتنزهين فاذا خضت منه هذه
 الصورة بالنصف بعضها اجمع عليه خضت منه هذه الصورة لما ذكرناه من الكلاله **فان قيل** قوله فلاولى رجل ذكر انما هو في الافراد
 الوارثين بالنسب وهذا لا تخصيص فيه **قيل** فانتم تقدمون المعتق على الاخت مع البنت وليس من الاقارب في القهر المنصين
 معاً وهو صلى الله عليه وآله وسلم قال فلاولى رجل ذكر فاذكره بالذكورة ليبين ان العاصب بنفسه المذكور هو المذكورون الا انى وانه
 لم يرد بلفظ الرجل ما يتناول الذكر والا نتي كما في قوله من وجرت متاعه عند رجل قد افلس نحوه مما يرد كفيه لفظ الرجل والحكم هو
 النوعين وهو نظير قول في حديث الصدقات فان بنون ذكر يمين ان المراد المذكورون الا نتي ولم يفرض في الحديث للعاصب بغير
 فدل قضاً والثابت عنه في اعطاء الاخت مع البنت وبنت البنت ما بقي ان الاخت عصبه بغيرها فلا تاتي بيننا وبين قوله فلاولى رجل
 ذكر بل هذا اذا لم يكن ثم عصبه بغيره بل كان العصبه عصبه بانفسهم فيكون اولاهم واقربهم الى الميت احقهم بالمال واما اذا اجمعهم
 العصبين فقلنا حديث ابن مسعود الصحيح ان تعصيب الاخت اولي من تعصيب من هو ابعدها فانه اعطاها الباقي ولم يعطها

فانكح

ج

نصف
الميت النصف

الابن

الابن عمه من القطع فلان العرب سبقهم بعضهم لبعض فكريب ويعيد ولا سيما ان كان ما حكاها ابن مسعود من قضاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضاة عاماً كلياً فالأمر حينئذ يكون اظهر واظهر **فصل** وما بين صحة قول الجمهور ان قوله تعالى ليلئلا ولد له اخت فلما انصف ما ترك انما يدل منطوقه على انها ترث النصف مع عدم الولد والمفهوم انما يقتضي ان الحكم في المسكوت ليس ما ذكره الحكم في المنطوق فاذا كان فيه تفصيل حصل بذلك مقصود الخاتمة فلا يجب ان يكون كل صورة من صور المسكوت مخالفة لكل هو المنطوق ومن توهم ذلك فقد توهم باطلا فان المفهوم انما يدل بطريق التعليل وبطريق التخصيص والحكم اذا ثبت لعله فانتهت في بعض المهور اوجبهما جازان خلفها صلة اخرى واما قصد التخصيص فانه يحصل بالتفصيل وحينئذ فما اذا فنيما ثم ما ذكره الولد وينفذ ارضا النصف

فرضاً معاً فانهم وفيما يدل الخطاب **فصل** وما بين ان المراد بقوله فلاولى رجل ذكر العصبية بنفسه لا غيره ان لو كان بعد لفظ اخوة واخوات ابناء ابنة ابن وبنا ابن لم ينفع الذكر بالباقي دون الاناث بالنص والاجماع فتعصب الاخوت بالبنات كتعصبها

بأخيها فاذا لم يكن قوله فلاولى رجل ذكر موجباً لاختصاص اخيهما دونها لم يكن موجباً لاختصاص ابن عم الجدة بالباقي ودوغا **يوضحه** ان لو كان ما انفصل لم يسقط كل الذي بعده من البنات بينهما وبين اخيهما وانما اقرب الى البنات من الاخوة منهم فاذا لم يسقط الاخ فلا بد من ان يكون بطريق الاصل والفرق لا يسقطها ورثت دونها اقرب منه بخلاف الاخر فاما اشتراكه لاستوائهما في القرب من الميت فهذا محض القياس الذي لم يوافق لذلك الا انما ولقضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى هذه الطريق فلا تخصيص في الحديث بل هو على عومه وهذه الطريق افقه والطف **يوضحه**

ذلك ان قاعدة الفرائض ان جلس اهل الفروض فيها مقدّمون على جنس العصبية سواء كان ذا فرض أو كان له مع فرضه تعصيب في حال ما بنفسه واما بغيره والاخوات من جنس اهل الفرائض فيجب نقره من على من هو ابعد منهم عن اليرث الا بالتعصيب المحض لا اعمام وبندهم وبني الاخوة والاستدلال على الحديث على حرمانهم مع البنات كالاستدلال على حرمانهم مع اخوتهم وحرمان بنات الابن بل البنات انفسهن مع اخوتهم وهذا باطل بالنص والاجماع فكذلك الاخر ومما **يوضحه** اننا رأينا قاعدة الفرائض ان البعيد من العصبية يعصب من هو اقرب منه اذا لم يكن له فرض كما اذا كان بنات وبنات ابن واسفل منهم ابن ابن ابن فانه يعصبهم فيحصل لهم الميراث بعد ان كن

صح ومات وامان البعيد من العصبية مع الاقرب من الميراث بعد ان كان وارثاً فهذا مستقيم شرعاً وعقلاً وهو عكس قاعدة الشريعة والله اعلم

وفي الحديث سلبت آخره وان قوله لا يحق للفرائض باهلها المراد به من كان من اهلها في الجملة وان لم يكن في هذه الاحوال اهلها كما في اللفظ الاخر اقصوا المال بين اهل الفرائض وهذا اعم من كونه من اهل الفرائض بالقوة او بالفعل فاذا كانوا اكلهم من اهل الفرائض بالنقل كان الباقي للعصبية وان كان فيهم من هو من اهل الفرائض بالقوة وان حجب عن الفرض بغيره دخل في اللفظ الاول ولم يكن كاولى رجل ذكر معه شيء وانما يكون له اذا كان اهل الفرائض مطلقاً معدومين والله اعلم **فصل المسئلة الرابعة**

ميراث البنات وقد دل صريح النص على ان الواحدة النصف ولا اكثر من اثنتين الثلثين بقول المتن فاشكل لالة القرآن على جمعهم على اثنين من الناس فقالوا انما اثبتنا بالنسبة الصحيحة وقالت طائفة بالاجماع وقالت طائفة بالقياس على الاثنين قالوا والله سبحانه يرضى على الاثنين دون الاخوات ونص على البنات دون البنات فاحذر كل واحد من الصوتين المسكوت عنها من الاخرى وقالت طائفة بل اخذ من نص القرآن ثم تنوعت طرقهم في اخذ فقال طائفة اخذناه من قوله يوصيكم الله في اذكركم للاكثر مثل حظ الانثيين فاذا اخذ الذكر الثلثين والانثى الثلث علم قطعاً ان حظ الانثيين للثلثان وقالت طائفة اذا كان الواحدة مع الذكر الثلث لا الربع فان يكون لها الثلث مع الاخرى اولى واخرى وهذا من تنبيه النص بالادنى على الاعلى وقالت طائفة اخذناه من قوله سبحانه وان كانت واحدة فلها النصف فقيل كيف يكونها واحدة دون ليمهه عزانه لا يكون لها الا في حال وحدتها فاذا كان معها مثلاً فاما ان ينقصها عن النصف وهو محال او يشترك فيها وذلك يبطل الفاتحة في قوله وان كانت واحدة ويصلح له لغواً مع خلاف المراد وهو محال فتعين القسم الثالث وهو انتقال الفرض عن النصف

الطريقة
ج
هو

الثلثان

من

بالثنية

الثنتين

هو

ج

منفرة

الى ما فرقه وهو الثلثان فان قيل فاي فائدة في التقييد بقوله فوق اثنتين والحكمة لا يختص بما فوقهما **قيل** حسن قيل
 وقاليفه ومطابقة مضمرة لظاهره اوجب ذلك فانه سبحانه قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلثا ما ترك فالصغير في كن مجموع بطابق الاولاد اي فان كان الاولاد نساء فذكر لفظ الاولاد وهو جمع وضمير كن وهو ضمير جمع ونساء
 هو اسم جمع فلم يكن بد من فوق اثنتين وفيه تكملة اخرى وهو انه سبحانه قد ذكر ميراث الواحدة نصفاً وميراث البنتين تنبهاً كما فعل في ذكر
 في ذكر السعد الزائد على اثنتين دالة على ان الفرض لا يزيد بزيادة تسع على اثنتين كما زاد في الواحدة على الاخرى وايضاً فان ميراث
 الاثنتين قد علم من النص فلو قال فان كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك فلم يتقدم اسم جمع ولا ضمير جمع يقتضي ان يقول فان كن نساء
 فوق اثنتين وقد ذكر ميراث الواحدة وانه النصف فلم يكن بد من ذكر ميراث الاخنتين وانه الثلثان لثانيتينهم ان الاخرى اذا انضمت اليها
 اخذت نصفاً اخرودل شريكه بل البنات وان كفرن في الثلثين على شريكه بين الاخوات وان كفرن في ذلك بطريق الاولى في البنات
 اقرب من الاخوات وليسقطن فرضهن فجاوباً به سبحانه في كل من اثنتين من احسن البيان فانه لما بين ميراث اثنتين باقردين
 ميراث ما زاد عليهما وفي آية الاخوة والاخوات لما بين ميراث الاخوات والاختين لم يتجه ان يبين ميراث ما زاد عليهما اذ قد علم بان الزيادة
 على اثنتين في من هن اولى بالميراث من الاخوات ثم بين حكم اجتماع ذكرهم وانافهم فاستوعب بيان جميع الاقسام **فصل**
المسئلة الخامسة ميراث بنت الابن السدس مع البنت وسقوطها اذا استكمل البنات الثلثين ودلالة القرآن على ان
 اخي من سائر ما تقدم وبما انها انما قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
 وقد علم ان الخطاب يتناول ولد البنين دون ولد البنات وان قوله اولادكم يتناول من ينتسب الى المهيت وهم ولادة وولد بنته اذ يتناول
 على الترتيب فيدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد الصلب فاذا لم يكن لابنت فلها النصف وبقي من نصيب البنات السدس فاذا كان ابن ابن
 اخن الباقى كله بالنصف بالنصف فان كان معه اخواته شاركنه في الاستحقاق لاهن معه عصبه وهذا احدهما يدل على انه قوله فلاولى
 رجل ذكر لا يمنع ان تاخذ الاثني اذا كانت عصبه بغيرها ولهذا اخذت الاخ من البنت الباقى بالنصف عصبه بها وان لم يكن
 البنت الابن فقد كن بصدر اخن الثلثين لولا البنت فاذا اخذت النصف فالسدس الباقى لا مانع لهن من اخذه فيقرن به الاخرى
 انه اذا استكمل البنات الثلثين لم يكن لهن شئ ولولم يكن بنات اخن جميع الثلثين فاذا قدمت البنت عليهن بالنصف اخن بقية
 الثلثين الذين كن يفرض بهما جميعاً لولا البنت وهذا حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل فمن اين اعطيت بنات الثلثين
 اذا استكمل البنات الثلثين وكان معهن اخوهن والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الباقى لاولى رجل ذكر قيل قد تقدم بيان ذلك
 مستوفى وان هذا حكم كل عصبه معه وارث من جسده في درجته كالاولاد والاخوة بخلاف الامهات وبني الاخوة فان قيل
 فكيف عصب ابن ابن الابن من فوقه وليس في درجته **قيل** ان كان يعصب من هو في درجته مع انه انزل من فوقه لا يسقط تعصيبه
 لمن هو فوقه واقرّب منه الى المهيت بطريق الاولى فاذا كان انزل لا يقربى هو على اسقاطه فكيف يقربى على اسقاطه الاعلى على ابن عبد الله
 مسعود لا يعصب بد من في درجته ولا من فوقه بل يخصه بالباقي ووجه قوله انها لا ترث مفرقة فلا ترث مع اخيهما كالحجوبة برق او كغير بخلاف
 ما اذا كانت وارثة كبنات وبنت ابن معها اخوها فانه يعصبها انفاً قال الامهات وارثه واولادهم فانه وارثه في الجملة وهي من سبيل التعصيب
 باخيها وهما انما سقط ميراثها بالفرض لاستكمال من فوقها الثلثين ولا يلزم من سقوط الميراث بالفرض سقوطه بالتعصيب مع قيام وجه
 وهو وجود الاخ واذا كان وجود الاخ يجعلها عصبه فيمنعها الميراث بالكلية ولو لا ذلك لورثت بالفرض وهو الاخ المشهور فالعدل يقتضي ان يعصبها

عصبة في ثبوتها اذ الترتيب بالعرض وهو الاخ النافع فهذا اعراض القياس والمباين وقد نهضه دلالة الكتاب عليه والنزاع في الاخ
 للاب مع الاخت والاختوات للايوين كسبت الابن مع البنات والبنات سواء وبالله التوفيق **فصل المسئلة السادسة**
 ميراث الجن مع الاخوة والقران يدل لقول الصديق ومن معه من الصحابة كابي موسى وابن عباس بن الزبير واربعة عشر منهم رضى الله
 عنهم ووجه دلالة القران على هذا القول قوله تعالى يستفتونك قال الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلما نصف
 ما ترك وهو رثا كان لم يكن لها ولد الى اخر الآية فلم يجعل للاخوة ميراثا الا في الكلالة وقد اختلف الناس في الكلالة والكتاب يدل على
 قول الصديق انها مسكة الولد والولد فانه سبحانه قال في ميراث ولد لامرؤ كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ واخت فكل
 واحد منهما السدس فسوى ميراث الاخوة في الكلالة وان فرق بينهم في جهة الارث ومقدار وفاقا كان وجود الجن مع الاخوة لانه لا يخلو
 في الكلالة بل يمنعهم من صدق التسم الكلالة على الميت او عليهم اولى القرابة فكيف ادخل ولد للاب في الكلالة ولم يمنعهم وجوده صدق اسمها
 وهل هذا لا تقر به بعض بين ما جمع الله بينه **يوضحه** الوجه الثاني وهو ان ولد الولد ينعم الاخوة من الميراث ويخرج المسئلة عن
 كونها كلاله لدخول في قوله ليس له ولد ونسبة اب الاب الى الميت كشبه ولد وله اليه فكان الولد وان نزل يخرج المسئلة عن الكلالة
 فكل لك اب الاب وان حالوا لفرق بينهما البتة **يوضحه** الوجه الثالث ان نسبة الاخوة الى الجد كشبه الامه الى الجد فان الجن
 بن الاب والعم ابن الجد فاذا اختلف عمه وابا جن فهو كواختلف اخاه وجده سواء وقل اجمع المسلمون على تقديم اب الجد على العم فكذلك
 يجب تقديم الجد على العم وهذا من ابي القياس ان لم يكن هذا قياسا جليا فليس في الدنيا قياس جلي **يوضحه** الوجه الرابع وهو ان
 نسبة ابن الاخ الى النسبة اب الجد الى الجد فاذا اختلف الجد فان اختلف مع الجد كابي ابن اب الميت والجد ابن امية فكلنا في القرب اليه سواء صابح
 ابن الاخ مع اب الجد وقال ان ابن ابن اب الميت فكيف حرمتموه في نعم ابى ابى امية ودرجتنا واحدة وكيف سمعتموه قول ابى مع الجد ولم
 تسمعوا قولهم ابى الجد فان قيل اب الجد جد وان حالوا وليس ابن الاخ اخا قيل فهذا حجة عليكم لا نذا كان ابو الاب ابنا و
 الجد جدا فنيا للاخوة ميراث مع اب الجد **فان قلتم** نحن نجعل اب الجد جد اب الجد لا نجعل اب الجد اب الجد **فان قلتم** هكذا فعلتم
 وفرقتم بين الامهات والبنات وتمازجتم بين تناقض وجعلتم ابى في موضع واخرتموه عن ابوة في موضع **يوضحه** الوجه الخامس
 ان نسبة الجد الى الاب في العمى اولى كنسبة ابن الابن الى الابن في العمى الا اسفل فيز ابو امية وهذا ابن ابنه فهذا يدل على ان للميت باب
 للميت وهذا يدل على اليه بابته فكما كان ابن الابن ابنا فكذلك يجب ان يكون ابو الاب ابنا فهذا هو الاعتبار الصحيح من كل وجه وهذا معنى
 قول ابن عباس لا يفتي الله نريد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب ابنا **يوضحه** الوجه السادس ان الله سبحانه سقى الجن ابنا في قوله
 ملة ابيكم ابراهيم وقوله كما اخبر ابو بكر من الجنة وقوله انتم واباكم لا مومن وقول يوسف واتبع ملة اباى ابراهيم واسحق
 ويعقوب وفي حديث المعراج هذا ابوك آدم وهذا ابوك ابراهيم وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يورث من ابوك قالوا فان قال الكثر
 بل ابوك قالوا صدقت وصحى ابن الابن ابنا كما في قوله يا بنى آدم اني ارسلت اقول للنبي صلى الله عليه واله وسلم لا يورث من ابوك قالوا فان قال الكثر
 اباكم كان راميا والابوة والبنوة من الامور المتناهية في المنهاية فمتهم ثبوت احدها دون الآخر فيمتهم ثبوت البنوة لان الابن الاعم
 ثبوت الابوة لآب الاب **يوضحه** الوجه السابع وهو ان الجد لومات ورثة بنو بنيه دون اخوته بانفاق الناس فهكذا الاب اذا مات
 يرثها بنو امية دون اخوته وهذا معنى قولهم اني كيف يرثي ولا ذهب الله دون اخوتي ولا ارثهم دون اخوتي فهذا هو القياس الجلي والمباين
 الصحيح الذي لا مغش فيه ولا تطفيف **يوضحه** الوجه الثامن ان قاعدة الفرائض واصولها اذا كان قرابة للميت من الواسطة من
 جنس قرابة الواسطة كان اقوى مما اذا اختلف جنس القرابتين مثال ذلك ان الميت يدلى اليه ابنه بقرابة البنوة وابوة يدلى اليه بقرابة
 الابوة فاذا ادلى اليه واحد ببينة البنوة وان بعدت كان اقوى من يدلى اليه ابنه بقرابة بنوة الابوة وان قربت فكان لك قرابة ابوة الابوة

على قول

وارث

ج

اخوة

على وجه مغش فيه وعلة
ان من اهل العلم ما قالوا

الترتيب

وان علت اقوى من قرابة سوة الاب وان قربت وقد ظهر اعتبار ذلك في تقديم جد الجدة وان صلا على ابن الاخ وان قرب وعلى العم لا
 القرابة التي يدلي بها الجدة من جنس واحد وعلى الابوة والقرابة التي يدلي بها الاخ وبنوة من جنسين وهي بنوة الابوة ولهذا اقدمت قرابة ابن
 على قرابة ابن الجدة لانها اقرب ببنوة اب وتلك قرابة بنوة ابى اب فحين ابن ابى الاخ فيها وبين الميت جنس احد وعلى الاخوة فيواسطتها
 وصل اليه بخلاف العم فلن بينه وبينه جنسين احدهما الابوة والثاني بنوفاً وعلى هذه القاعدة بناو باب العصبة **يوضحه الوجه**
 التاسع وهو كمن بنى اب ادنى وان بعدوا عن الميت يقدمون في التعصيب على بنى الاب الا على وان كانوا اقرب الى الميت فابن ابن الاخ
 يقدم على العم القريب ابن ابن ابن العم وان نزل يقدم على عم الاب وهذا صواب بين ان الجنس الواحد يقوم اقصاه مقام ادناه ويقدم الا قصر
 على من يقدم عليه الا في قدم ابن ابن الابن على من يقدم عليه الابن وابن ابن الاخ على من يقدم عليه الاخ وابن ابن العم على من يقدم
 عليه العم فمما بالاب الاب وحده خسر من هذه القاعدة ولم يقدم على من يقدم عليه الاب ويجوز ان يظهر بطلان تمثيل الاخ والجدة بالعم
 خرج منها عصمتان والنفس التي خرج منها ساقيتان فان القرابة التي من جنس واحد اقوى من القرابة المركبة من جنسين وهذه القرابة
 البسيطة مقدرة على تلك المركبة بالاعتبار والسنة والجماع واد اعتبار الصحيح فقياس القرابة على القرابة والا حكم الشرعية على خلافها
 اولى من قياس قرابة الاكابر على الاشجار والاهتمام بالنسب في الاصل حكوا شرعى ثم يقول بل للنفس الا على ابى بالجدة بل بالنفس
 واصل الشجرة اولى بنفسها من النفس الاخرى فان حذاصته ونظيرة الذي يحتاج اليه وذلك اصله وحامله الذي يحتاج اليه واحتمل
 الشيء الى اصله اقوى من احتياجه الى نظيرة فاصله اولى به من نظيرة **يوضحه الوجه** العاشر ان هذا القياس لو كان صحيحاً لوجب
 طرده ولما انتقص فان طرده تقدم الاخوة على الجدة فلما اتفق المسلمون على بطلان طرده علوانه فاسد في نفسه **يوضحه الوجه**
 الحادى عشر ان الجدة يقوم مقام الاب في التعصيب في كل صورة من صورة ويقدم على كل عصبية يقدم عليه الاب فبما الذي اوجب استثناء
 الاخوة خاصة من هذه القاعدة **يوضحه الوجه** الثاني عشر ان كان للزوج استثناءاتهم فوجب تقديمهم عليه وان كان
 مساو انهم له في القرب وجب اعتبارها في بينهم واباثة لا شرأتم في السبب الذي اشترك فيه هو الاخوة وهذا الجواب لم عند
يوضحه الوجه الثالث عشر وهو انه قد اتفق للناس على ان الاخوة لا يستأثر الجدة فان لهم في ابن احدها تقدمه عليه والثاني
 توريشه معه وللورثين لا يحصلونه كما هو مطلق بل منهم من يقاسم به الاخوة الى الثلث ومنهم من يقاسمهم به الى السدس فان نقصت التسمية
 عن ذلك اعطوا اياه فرضاً وادخلوا النقص عليهم او حرموا كزجرهم وامرهم فلو كان الاخ مساوياً للجدة واول منه كما ادعى الورثون
 القياس مساواة في هذا السدس تقدم عليه فلو ان الجدة اقوى ويستثنى فقد اجتمع عصبتان واحدهما اقوى من الاخرى تقدم عليه **يوضحه**
 الوجه الرابع عشر ان الورثين للاخوة لم يقولوا في التوريش فولا يدل عليه نص ولا إجماع ولا قياس مما تقدمهم واما المقدمون له على الاخوة فهم
 اسعد الناس بالنقص والجماع والقياس وعدم التناقص فان من الورثين من يرأى به الى الثلث ومنهم من يرأى به الى السدس وليس في الشرعية
 من يكون عصبية يقاسم عصبية نظيرة الى جدي ثم يفرض له بعد ذلك الجدة فلم يحصلوا معهم عصبية مطلقاً ولا فرض مطلقاً ولا قدم من عصبية
 مطلقاً ولا سادس بهم مطلقاً ثم فرضوا له سادساً او ثلثاً بغیر نص ولا إجماع ولا قياس ثم حسبوا عليه الاخوة من الاب ولم يعطوه شيئاً اذا كان
 هناك اخوة لابوين ثم جعلوا الاخوة معه عصبية الا في صورة واحدة فرضوا فيها الثلث ثم لو فرضوا فيها الثلث او السدس او اقل من ذلك
 واخذوا ما اصابه فخصوه ببنية الذكر مثل الانثيين ثم اداوا هذه المسئلة اجابة من مسائل الجدة واخوة ولم يعطوا شيئاً ردها
 بعد اللول الى التعصيب وسئلوا عن من له على الاخوة من حذاكله مع فوزهم بذلك بالاعتبار والسنة والقياس ثم دونهم في حزب قصد
يوضحه الوجه الخامس عشر ان الميت لم يختلف عليه احد من الصحابة في عصبته انه مقدم على الاخوة قال ابو بكر في صحيحه في باب ميراث الجدة ثم
 وقال ابو بكر وابن عباس بن عمر بن الخطاب وقرأ ابن عباس يا بني آدم واتبع ملة ابي ابراهيم واسحق ويعقوب وميراثك ميراث ابيك

حسن

ج
قوله

توابعات

ابا بكر في زمانه واصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون وقال ابن عباس بن نفخ ابن ابني دون اخوتي ولا اراث انا ابن ابني ويكره عن
 عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت انا اول مختلفه انتهى وقال عبد الرزاق ثنا بن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يحدث ان ابن الزبير
 كتب الى اهل العراق ان الذي قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت مختاراً خليلي لاختي التي الله سقى الله لا تختزن ابابكر خذيل لا كاخيل
 الحمد ابا وقال الدارمي في صحيحه ثنا سالم بن ابراهيم ثنا وهيب ثنا ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال جعله الذي قال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لو كنت خذلاً خليلي لا اتخذته خليلي ولكن اخوة الاسلام افضل يعني ابابكر جعله ابا ثنا محمد بن يوسف عن اسرائيل عن
 ابي اسحق عن ابن بريدة قال لقيت مروان بن الحكم بالمدينة فقال يا ابن ابي موسى ما اخبرك ان الحمد لا يزل فيكم منزلة الا ب و انت لا تنكر
 قال قلت لو كنت انت لم تنكر قال مروان فانا نشهد على عثمان بن عفان انه شهد على اب بكر انه جعل الحمد ابا اذا لم يكن دونه اب ثنا ابن بريدة
 ثنا اشعث عن عروة عن الحسن قال ان الحمد قد مضت فيه سنة ولد ابابكر جعل الحمد ابا ولكن للناس تحذير وا قال حماد بن سلمة ثنا هشام بن
 عروة عن عروة عن مروان قال قال لي عثمان بن عفان ان عمر قال لي في قدر رأيت في الجوز ايا فان رأيت ان تتبعوه فاتبعوه فقال عثمان
 ان نبع رأيك فانه رشد وان نبع رأي الشيخ قبلك فعدم ذوالرأي كان قال وكان ابوبكر يجعله ابا واللقون للاخوة بعدهم عمر عثمان
 وعلى وزيد وابن مسعود فاما عمر فان اخواله اضطربت فيه وكان قد كتب كتاباً في ميراثه فلما طعن دعا به فجاه وقال الخشخاش عن محمد بن زياد
 عن محمد بن ابي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن السيب قال قال عمر بن الخطاب طعن في لما قضى في الحمد شيئاً وقال وكيع
 عن ابي بشر عن سعيد بن جبيرة قال مات ابن ابي عمر بن الخطاب فدعا زيد بن ثابت فقال شيعت ما كنت تشيع في اصله في اولي
 منهم واما علي كرم الله وجهه فقال عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب عن ايوب عن محمد بن جبير عن رجل من مراد قل سمعت علياً يقول من سرة ان
 يفتقر جابر جهنم فليقتض بين الجوز والاخوة واما عثمان وابن مسعود فقال البقر ثنا محمد بن المنهال ثنا حماد بن سلمة اخبرنا علي بن
 ابي سنان عن طاؤس بن عثمان وعبد الله بن مسعود قالوا الحمد بمنزلة الاب فلهذا اقول للمؤرخين كما ترى قد اختلف في اثارهم معهم
 واضطربت في كيفية التورث وخالف دالة الكتاب والسنة والقياس الصحيح بخلاف قول الصديق ومن معه **يوحده** الوجه
 السادس عشر ان الناس اليوم قائلان قائل يقول لا يكره قائل يقول زيد ولكن قول الصديق هو الصواب قول زيد بخلافه فانه يفتقر
 تعصيب الجوز للاخوات وهو تعصيب الرجل جنساً آخر ليسا من جنسه وهذا كاصل للمنفعة الشرعية انما يعرف في الشريعة تعصيب الرجال للمساكين
 اذا كانوا من جنس احد كالبنيين والبنات والاخوة والاخوات ولا ينقص هذا بالاخوات مع البنات فان الرجال لم يعصبواهن واما عصبهن البنات
 ولما كان تعصيب البنات اقوى كان للرجال ان يعصبواهن دون الاخوات بخلاف قول من عصب الاخوات بالجد فانه عصبهن بنات اقوى تعصباً
 منهن وهذا العهد به في الشريعة الستة **يوحده** الوجه السابع عشر ان الجوز الفخوة واجتماعاً في التعصيب كقولنا اما من جنس احد
 او من جنسين وكلاهما باطل اما الاول فظاهر البطلان لوجهين **احدهما** اختلاف جهة التعصيب **والثاني** انهم لو كانوا
 من جنس واحد استوفوا في الميراث والحكمان كالاخوة والاعمام وبنيهم اذا انفردوا وهذا هو التعصيب المعقول في الشريعة واما الثاني
 فبطلان ظاهره اذ قاصرة الفرائض ان العصبية لا يعرفون في المسئلة الا اذا كانوا من جنس احد وليس للعصبية من جنسين يرثان
 مجتمعين قط بل هذا محال فان العصبية حكمه ان يأخذ ما بقي بعد الفروض فاذا كان هذا حكم هذا الجوز يجب ان يأخذ دون الآخر وكذلك
 الجنس الآخر فيضى احد الى حرمانهما واشترائهما مستتم لا خلاف الجوز هذا ظاهر **يوحده** الوجه الثامن عشر ان الجوز
 في باب الشهادة وفي باب سقوط المقصداً ولب في باب المنع من دفع الزكاة اليه ولب في باب وجوب اعتاقه على ولد له ولب في باب سقوط
 القطع في الفرة ولب عند الشافعي في باب الاجابة في النكاح وفي باب الرجوع في العبة وفي باب العتق بالملك وفي باب الاجابة على اللقطة وفي
 باب اسلام ابن ابنه قبيلاً لاسلامه ولب عند الجميع في باب الميراث عند عدم الاب فرهاً وقصبة في غير محل النزاع فلهذا لا يخرج عن

يشهد

الى علمه

عن

ج

ابو له في باب الجحد والآخره وان اعتبرنا تلك الابواب فلا مر في ابنة في عمل الزام ظاهر ولن اجتزأ بآيات الحديث فالأمر ظاهر والظاهر
يوضحه الوجه التاسع عشر ان الذين ورثوا الآخرة معه انما ورثوها بساواة تقصيبه لتعصبيه ثم نقصوا الأصل فقدموا تقصيبهم
 على تقصيبه في باب التولية واستقروا بالآخرة لقوة تعصيبهم عندهم ثم نقصوا ذلك ايضا فقدموا الجحد عليه في باب لا يورث الشك من قبل
 تعصيبهم بتعصيبه وهذا غاية التناقض والخروج عن القياس لا ينص الا بجم **يوضحه** الوجه العشرون وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم
 والله وسلم الحق الفاضل انا في الاول رجل ذكر فاذا خلفت المرأة زوجها وامها واخاها وجدها فلن كان الخرج الى رجل ذكر فهو الحق
 بالباقي ولن كان يسوء في الاولوية وجبا شرا لهما فيه فان الجود الى وحس الحق للزنا لا يرب فيه فهو اولى به واذا كان الجحد الى رجل ذكر
 ان ينفعه بالباقي بالنص وهذا الوجه وحده كاف وبالله التوفيق وليس التقصيص هذه المسئلة بعيدا بل بيان دلالته النص والاكفاء به
 عده وان القياس شاهد وتابع لانه مستقل في اثبات حكمه من الإحكام لو تدل عليه النص **ومن ذلك الاكفاء**
 يقل كل مكرهم عن اثبات التعريم بالقياس في الاسم وفي الحكم كإفصاحه من لم يحسن الاستدلال بالنص **ومن ذلك الاكفاء**
 قوله في السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما عن اثبات قطع النباش بالقياس باسماء اوصاف اذا السارق يعم في لغة العرب وعرف المشارع
 ثياب الإحصاء والأموال **ومن ذلك الاكفاء** بقل قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم في قوله لكل ما بين منعقة فإفصاح
 بها المسمى من غير تخصيص لا ينص اولا بجم وقد بين ذلك سبحانه في قوله لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان
 فكأنما أطعمتم عسرة مساكين فخذوا صبركم في ان كل عين منعقة فهذا كفارة وقد ادخلت الصحابة في هذا النص الحلف بالزنا واليمين
 والحلف بأحب القربات لما لى الله وهو العتق كما ثبت ذلك عن ستة منهم ولا يخالف لهم من أنفسهم وادخلت فيه الحلف باليمين
 الى الله وهو الطلاق كما ثبت ذلك عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يخالف له منهم قالوا يجب تحكيم هذا النص على العمل
 بعمومه حتى يثبت إجماع الأمة إجماعا متيقنا على خلافه فالإجماع على خطأ البتة **ومن ذلك الاكفاء** بقوله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وآله وسلم من عمل عالا ليس عليه امرنا فهو في ابطال كل عقد في الله ورسوله عنه وحرمة والله لعلو يعقد به نكاحا كان او لم
 او غير ما اذا ان جمعة الأمة إجماعا معلوما على ان بعض في الله ورسوله عنه وحرمة من العتق صحيح لازم معتد به غير مردود فهو إجماع
 على خطأ وبالله التوفيق **ومن ذلك الاكفاء** بقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم مع قوله صلى الله عليه وسلم
 وما سكنت عنه فمن معاقبته فكل ما لم يبين الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم تحريمه من اللطائم والمشارب والملاهي والعقوق وغير ذلك
 فلا يجب تحريمها فان الله سبحانه قد فصل لنا ما حرم علينا فما كان من هذه الاشياء محررا فلا بد ان يكون تحريمه مفصلا وكما انه لا يجب تحريمه
 ما حرمه الله فكذلك لا يجب تحريم ما حرم الله ولم يحرمه وبالله التوفيق **الفصل الثاني** في بيان انه ليس في شرعية تحريم
 القياس ان ما يظن مخالفته القياس فاحذر الامرين لازم فيه ولا بد اما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من شرع
 وصالت شيئا فليس الله من حرم ما يقع في كراهية كثير من الفقهاء من قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما
 كان محتملا عليه كقول طائفة الهواة اذا وقعت فيه جماسة خلاف القياس لتطهير النجاسة على خلاف القياس في موضوع من محرم الزنا والنظر في
 والسلم والاجازة والحالة والكتابة والمضاربة والزراعة والمساواة والقرض وحتى يهوى اكل الناس والمضى في النج الفاسد كل ذلك على خلاف
 القياس فهل ذلك هو اب امر لا يقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انا اذكر ما صحبته من جواب يعطيه لفظه وما فهم الله سبحانه في
 بين كراهة ومركبة تعليمه وحسن بيانه وتفهيمه ان اصل هذا ان تعلم ان لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والفساد
 الصحيح من المذاهب ومركبة الشريعة وهو الجمع بين المذاهب والفرق بين المختلفين فالقول قياس الطرم والثاني قياس العكس هو من العدل
 الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فالقياس الصحيح مثل ان تكون العلة التي علن بها الحكم في الاصل موجودة في الفرع

ج

عن

من غير معارض في الفرع يمتنع حكمها ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط وكذلك القياس بالعكس الفارق وهو ان لا يكون بين
 الصور مرتين فرق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس ايضاً لا تأتي الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الاحكام بحكم
 يفارقه نظائرها فلا بد ان يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم وينعم مساواته لغيره لكن الوصف الذي اخص به ذلك
 النوع قد يظهر لبعض الناس قد لا يظهر وليس من شرط القياس الصحيح ان يعلم صوته كل احد فمن رأى شيئاً من الشريعة مخالفاً للقياس
 فانما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفاً للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر حيث علمنا ان النص بخلاف قياسنا
 قطعاً انه قياس فاسد بمعنى ان صفة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن انها مثلهما بوصف اوجب تخصيصاً لشرعها بل ان الحكم
 فلا يفسد الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً ولكن يخالف القياس الفاسد ان كان بعض الناس لا يعلم ضابطه ونحن نبيّن ذلك فيما ذكره في
 السؤال فالذين قالوا المضاربة والمساواة والمزارعة على خلاف القياس فنوا ان هذه العقود من جنس الاجارة لا تجارة لا تجارة
 يشترط فيها العلم بالعروض المعوض فلا رأو العمل والربح في هذه العقود غير معلومين فالواضح على خلاف القياس هذا من ظنهم فان
 هذه العقود من جنس المشاركة لا من جنس المعاوضات المحضة التي يشترط فيها العلم بالعروض والمعوّض والمشاركات من جنس غير المشاركة
 وان كان فيها ثبوت المعاوضة وكذلك المقاسمة من جنس غير جنس المعاوضة المحضة وان كان فيها ثبوت المعاوضة تحت ظن بعض الفقهاء
 انها بيع تشترط فيها بشرط البيع الخاص ايضاً فان العمل الذي يقصده المالك ثلاثة انواع **احدها** ان يكون العمل مقصوداً
 معلوماً مقدراً على تسليمه فبذلك الاجارة الاثرية **الثاني** ان يكون العمل مقصوداً لكنه مجهول او غير فائدة الجمالة وهي عقد
 جائر ليس بالزهر فاذا قال من رد عبدك الا بقرى فله ما نثر فقد يقدّر على حرة وقد لا يقدّر وقد حرة من مكان قريب بعيد فلهذا لم تكن كالأجرة
 لكن هي جائرة فان عمل العمل استحق الجعل والا فلا يجوز ان يكون الجعل في ما اذا حصل بالعمل حرة شائعاً ومجروحاً بخلافه لا يتم التسليم
 كقول امير الغزوين دل على حصين فله ثلث ما فيه او يقول المشرية التي يسيرها كمنه خضوعاً او يوعده وتنازعوا في السبل هل هو منوع
 بالشرع كقول الشافعي او بالشرع كقول ابو حنيفة وما لا يخفى على قائلين وهما روايتان عن احمد فمن جعله مستحقاً بالشرع جعله من هذا الباب
 من ذلك اذا جعل للطبيب جعلاً على الشفاء جاز كما اخذ اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم القطيع من الشاة لازى جعله لهم سمي
 فراقه احد منهم حتى مر او جعل كان على الشفاء على القراءة ولو استاجر طبيباً اجارة اثرية على الشفاء لم يصح لان الشفاء غير مقدور وله فقد
 يشفيه الله وقد لا يشفيه فهذا او نحو هذه الجمالة دون الاجارة الاثرية **فصل** في النوع الثالث وهو ما لا يقصد فيه العمل بل
 المقصود فيه المال وهو المضاربة فان رب المال ليس له قصد في نفس عمل العامل كالتجّار والمستاجر له قصد في عمل العامل ولهذا هو على
 ما عمل ولو ربح شيئاً لم يكن له شيء وإن سمي هذا اجالة بجزء ما يحصل من العمل ان تراعى لفظياً بل هذه مشاركة هذا انفع ماله وهذا
 بنفع بدنه وما قسم الله من ربحه كان بينهما على الاشكالية ولهذا لا يجوز ان يختص احدهما بربح مقدراً لان هذا يخرج عن العدل الواجب في الشركة
 وهذا هو الذي في عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المزارعة فانهم كانوا يشترطون لرب الارض ربح بربعة بعينها وهو ما ثبت
 لما ذيات واقبال الجداول ونحو ذلك فمنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنده وهذا قال الليث بن سعد وفيه ان الذي في عنه النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ان لو نظر فيه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم انه لا يجوز فبين ان الذي من ذلك موجب القياس فان هذا الوشرط في
 المضاربة يتم بجزء فان بين المشاركة على العدل بين الشرطيين فانما حصل احدهما بربح دون الاخر لم يكن ذلك عدلاً بخلاف ما اذا كان
 لكل منهما جزء شائع فانما يشترط في المغنم والمغنم فان حصل بربح اشتركا فيه وان لم يحصل شيء اشتركا في المغنم وذهب نفع بدن
 هذا كما ذهب نفع مال هذا ولهذا كانت الوضعية على المال لان ذلك في مقابلة ذهاب نفع المال ولهذا كان الصواب ان يعجب في المضاربة
 الفاسدة بربح المثل فيعطى العامل ما جرت العادة ان يعطاه مثله اما نصفه او ثلثه فاما ان يعطى شيئاً مقدراً او مضموناً في فتره المال كما

شرب

ج

ما لا يخفى

بعضهم عليه

كالمجّار

بناء

مقدراً

كما يعلو في الاجارة والحالة فهذا غلط من قاله وسبب غلطه انه ان اجارة فاعطاه في فاسد ما عوض المثل كما يعطيه في البيع
 السعي وما يبين غلط هذا القول ان العامل قد يعمل عشر سنين او اكثر فلو اعطى اجرة المثل اعطى اضعافا رأس المال وهو في الحقيقة
 يستحق الاجر آمن الرجوع ان كان هناك ربح فكيف يستحق في الفاسدة اضعافا ما يستحقه في الصحة وكذلك الذين ابطوا المزارعة والمساقاة
 ظنوا انها اجارة بعوض مجهول فابطلوا بها وبعضهم صحح في ما تدرغ اليه الحاجة كالمساقاة على الشجر لعدم امكان اجارة الحرافة الارض فانه
 يمكن اجارته وجوزوا من المزارعة ما يكون تبعاً للمساقاة اما مطلقاً واما اذا كان البياض الثلث وهذا كله بناء على ان مقتضى الدليل بان
 المزارعة وانما اجريت للحاجة ومن اعطى النظر حقاً علم ان المزارعة البعد عن الظلم والغرم من الاجارة بلجرة مسماة مضمة في الزرع والشتاء
 انما يقصد الانعام بالزرع النابت في الارض فاذا الزرع له الاجرة مقصودة من الزرع وقد يحصل وقد لا يحصل كان في هذا حصول اصل المعاوضة
 على مقصود دون الاخر فاحدها غايه ولا بد والاخر متروك لدين الغنم والغرم واما المزارعة فان حصل للزرع اشتراك فيه وان لم يحصل
 اشتراك في الحومان فلا يختص احدهما بحصول مقصود دون الاخر فهذا اقرب الى العدل والبعد عن الظلم والغرم من الاجارة والاصل في الغرم
 كلها انما هو العدل الذي يفتت به النسل انزل به الكتب قال تعالى ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
 الناس بالقسط والشكر في عن الربا ما فيه من الظلم وعن الميسر وما فيه من الظلم والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا وكلها كل المال انما
 وما في عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المعاملات كبيع الغرم وبيع القر قبل بدو صلاحه وبيع السنين وبيع جبل الحجلة وبيع المزارعة
 والمعاولة وبيع الحصاة وبيع الملاقيم والمضامين ونحو ذلك هي اخلة اما في الربا واما في الميسر فلا اجارة بالاجرة المجهولة تمثل ان يكون
 الداراجا كسبه المكترى في حاقه من المال هو الميسر اما المضاربة والمزارعة فليس فيها شئ من الميسر بل هي من اقوم العلم
 وهو ما يبين ان المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل اولى بالاجرة من المزارعة التي يكون فيها البذر من رب الارض ولهذا كان
 صلى الله عليه وآله وسلم يزارعون على هذا الوجه وكذا عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل خيبر يشطرونها من اهل خيبر
 على ان يعملوها من اموالهم والذين اشترطوا ان يكون البذر من رب الارض فاسوا ذلك على المضاربة فقالوا المضاربة فيها المال
 من واحد والعمل من آخر وكذا تلك المزارعة ينبغي ان يكون البذر فيها من مالك الارض هذا القياس مع انه مخالف للسنة الصحيحة
 والاقوال الصحابة فهو من افسد القياس ان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقسمان الربح فحين انظروا الارض في المزارعة واما البذر
 الذي لا يعنى نظيره الى صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاجة بالنفع الذهاب اولى من الحاجة بالاصل الباقي فالعامل اذا
 اخبر البذر فذهب عمله وبذره ورب الارض يذهب نفع ارضه وبذر هذا كارض هذا فمن جعل البذر كالمال في المضاربة كان يبيع
 له ان يعيد مثل هذا البذر الى صاحبه كما قال مثل ذلك المضاربة فكيف ولو اشترط رب الارض عن نظيره لم يجزى واذا كان **فصل**
 واما الحائلة فالذين قالوا انها خلاف القياس قالوا هي بيع دين بدين والقياس بآياه وهذا غلط من وجهين **احدهما** ان بيع الدين
 بالدين ليس فيه ضرر ولا اجماع وانما وجه النهي عن بيع الكالي بالكالي والكالي هو اللئخ الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض كالمال
 اسلم شيئا في شئ في الزمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع كالي بكالي واما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب
 كما ذكرنا وهو متمم وينقسم الى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب وواجب بساقط وهذا فيه نزاع **قلت** الساقط بالساقط في صورة
 المقاصة والساقط بالواجب كالمواضع ديناً له في ذمته بدين اخر من غير جنسه فسقط الدين بالمبيع وجب حوضه وهو بيع الدين
 ممن هو في ذمته واما بيع الواجب بالساقط فكما لو اسلم اليه في كرحضة بعشرة دراهم في ذمته فقد وجب له عليه دين وسقط
 عنه له دين غيره وقد حكي الاجماع على امتناع هذا ولا يجزى فيه **قال شيخنا** واختار جواز وهو الصواب لا يجوز
 فيه وليس بيع كالي بكالي فيتناول النبي بلفظه ولا في معناه فيتناول به بسوم المعنى فان المعنى عنه قد اشتغلت فيه للمتناول

صحت

ج

فائدة فانه لم يتجمل احد ما يايأخذ فينتفع بتبعيله وينتفع صاحب للآخر برهجه بل كلامه اشتغلت ذمته بغير فائدة واما ما عدها من
 الصور الثلاث فكل منها غرض صحيح ومنفعة مطلوبة وذلك ظاهر في مسألة التقاض فان ذمته تأخر من اسرها وبراءة للذمة مطلوبة
 لها وللشاهد فاما في الصورتين الاخرتين فاحدهما يجعل براءة ذمته والاخر ينتفع بما يريعه واذا جاز ان يشغل احدهما ذمته والاخر يحصل
 على الربح وذلك في بيع العيين بالدين جاز ان يفرعها من دين ويشغلها بغيره وانه يشغلها به ابتداء ما يقرض او يعاوضة فكانت
 ذمته مشغولة بشئ فانتقلت من شئ الى شئ وليس مالك بيع كالي بكالي وان كان بيع بين يدين فلم يمتد التنازع عن ذلك لا
 بلفظه ولا بمعنى لفظه بل قواعد الشريعة تقتضي جواز ان الحوالة اقتضت نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فكذا
 المحيل المحتال من دينه بين يدي آخر في ذمته ثابت فاذا عاوضه من دينه على دين آخر في ذمته لمكان اولي بالحجارة وبالله التوفيق وهذا الكلام
 شحيح الاسناد قال **الوجه الثاني** يعني مما بين ان الحوالة على وفق القياس ان الحوالة من جنس ايفاء الحق لا من جنس البيع فان حيا
 الحق اذا استوفى من الدين ماله كان هذا استيفاء فاذا احاله على غيره كان قراستوفى ذلك الدين عن الدين الذي في ذمة المحيل ولهذا
 ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح **مطل الغنى ظلم** واذا اتبع احدكم على ملي فليبتعه فامر المدين
 بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه اذا مطل فامر الغريم بقبول الوفاء اذا اقبل على ملي وهذا كقولنا فالتبكم بالمعروف واداء اليه باصانة
 امر المستحق ان يطالب بالمعروف وامر اللئيم ان يؤخر باحسان ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وان كان فيه شوب للعاوضة و
 قرض بعض الفقهاء ان الوفاء انما يحصل باستيفاء الدين بسبب ان الغريم اذا قبض الوفاء صار في ذمة المدين مثله ثم انه يقاوم
 ما عليه بماله وهذا كالحلف انكرو جمهور الفقهاء وقالوا بل نقيس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة ان يفرض في ذمة المستوفى
 ديناً واولئك قضد وان يكون وفاء دين بدين مطلق وهذا الاحاجة اليه فان الدين من جنس المطلق والكلمة للمعين من جنس المعين فن
 ثبت في ذمته دين مطلق كل ما يقتضيه منه هو الايمان الموجودة واتى معين استوفاه حصل به للتصديق من ذلك الدين المطلق **فصل**
 واما القرض فمن قال انه على خلاف القياس فثبتته ان بيع وقبضه مع تأخر القبض وهذا غلط فان القرض من جنس التبرع بالمنافعة
 كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منيحة فقال ومنيحة ذهب او منيحة ورق وهذا من باب الارفاق لا من باب المعاوضة
 فان باب المعاوضة يعطى كل منهما اصل المال على وجه لا يعق اليه وباب القرض من جنس باب العارية والمنيحة واقفا الظاهر ما يعطى فيه
 اصل المال لينتفع بما يستخلف منه ثم يعيد اليه بعينه ان امكن والا فظيرة ومثله فتارة ينتفع بالمنافعة كما في عارية العقار وتارة يمتدحه
 ما يشبه ليشرب لبنها ثم يعيد لها او شجرة لياكل ثمرها ثم يعيد لها وتسمى العرئية فانهم يقولون اعراض الشئ واعراض المتاع ونحوه النشأة وافقر
 الظاهر واقرضه الدرهم والدين والعلم لها كان يستخلف شيئاً بعد شيء كان بمنزلة المنافعة ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافعة وليس هذا
 من باب البيع في شئ بل هو من باب الارفاق والتبرع والصدقة وان كان المقرض قد ينتفع ايضاً بالقرض كما في مسألة السفينة ولهذا
 اكرها من كرها والصحيح انها لا تكرر لان المنفعة لا تقضى المقرض بل ينتفعان بها جميعاً **فصل** واما ازالة الجحاسة فمن قال انها على
 خلاف القياس فقول به من ابطال الاقوال واقصرها وشبهته ان الماء اذا لاقى نجاسة نجس بها ثم لا في الثاني والثالث كذلك وهله جزاء
 النجس لا يزول بنجاسة وهذا غلط فانه يقال ظم قلتم ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة نجس فان قلتم الحكم في بعض الصور كذلك
 قيل هذا ممنوع عند من يقول ان الماء لا ينجس الا بالتغير فان قيل قياسه ما لم يتغير على ما يتغير قيل هذا من ابطال القياس حجة
 شرها وليس جعل الامر الله مخالفة للقياس باولى من جعل نجس الماء مخالفاً للقياس بل يقال ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة
 لا ينجس كما ان اذا لاقاها حال الازالة لا ينجس فهذا القياس اصح من ذلك القياس لان الجحاسة تزول بالماء حسناً وشرها وذلك معلوم بالقرن
 من الدين بالنص والاجماع واما تنجيس الماء بالملافة فليس في نزاع فكيف يجعل مخرج النزاع حجة على موانع الاجماع والقياس يقتضي دموار ذلك

انتفع
ابتدا
واما

ثبوت

ج

والتم

تم

استثنى في الدليل

خلا عا طبيئا

و ت

ج

من طريق

الى مرقم الاجتماع وايضا فالذي تقتضيه العقول ان الماء اذ لم تغيره النجاسة لا ينجس فانه باق على اصل خلقته وهو طيب فيدخل في
 قول له يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم النجاسات وهذا هو القياس في المائعات جميعها انا وقهر فيها نجاسة فاستحال بحيث لم يظهر لها لون
 ولا طعم ولا رية وقد تنازع الفقهاء هل القياس يقتضي نجاسة لانه ملافة النجاسة الا ما استثناه الدليل في القياس يقتضي انه لا ينجس اذ لم
 يتغير على قولين **والاول قول اهل العراق والثاني قول اهل الحجاز** وقهر في الحديث منهم من يختار هذا ومنهم من يختار هذا وقهر
 اهل الحجاز هو الصواب الذي تدل عليه الاصول والنصوص للعقول فان الله سبحانه ابرح الطيبات وحرر النجاسات والطيب الحبيث ثبتت في محل
 باعتبار صفات قائمة به فادامت تلك الصفة والحكم تابع لها فاذالت وخلفتها الصفة الاخرى زال الحكم وخلفتها فلهذا هو محض القياس
 والمعتقول فهذا الماء والطعام كان طيبا لقيام الصفة للوجبة لطيبه فاذا زالت تلك الصفة وخلفتها صفة الحبيث عاد حبيثا فاذا زالت
 صفة الحبيث عاد الى ما كان عليه وهذا كالعصار الطيب اذا فخر بهار حبيثا فاذا عاد الى الاصل عاد طيبا والدليل على انه طيب بحسب الشرع اما
 صا حبيثا فاذا زال التغيير عاد طيبا والرجل المسلم اذا ارتد صار حبيثا فاذا عاد الى الاسلام عاد طيبا والدليل على انه طيب بحسب الشرع اما
 الحس فالتن الحبيث لم يظهر له فيه اثر بوجه ما لا في لون ولا طعم ولا رائحة في حال صدق الشق وبدون المشتق منه واما الشرع فمن وجوه
احدها انه كان طيبا قبل ملافة ما يتاثر به والاصل فيه ما كان على ما كان تحريثا فبعد هذا لا يتضمن انواع الاستصحاب الثلاثة
 استصحاب براءة الذمة من الاثم ويتاثر له شرعا او طبيئا او عجميا وملافة استصحاب الحكم الثابت وهو الطهارة واستصحاب الحكم الاجتماع
 في محل النزاع **الثاني** انه لو شرب من الماء الذي قطرت فيه قطرة من خمر مثل رأس الذباب لم يجد نقا قالوا بشر به صبي وقد قطرت
 قطرة من لبن لم تنشر المحومة فلا وجه للحكم بنجاسته لا من كتاب ولا من سنة ولا قياس الذين قالوا ان الاصل بنجاسة الماء بالملافة
 تناقضوا الظاهر تناقض ولم يكن لهم طرد هذا الاصل فمنهم من استثنى مقدار القلتين على خلافهم فيها ومنهم من استثنى ما لا يمكن نزحه
 ومنهم من استثنى ما اذا حرك احد طرفيه لم يتحرك الطرف الاخر ومنهم من استثنى النجاسة خاصة وفرقوا بين ملافة الماء في الانزلة او في
 على النجاسة وملافة تماله اذا رجعت عليه بفرق **منها** انه وادع على النجاسة فمضى فاعل واذا رجعت عليه فهو مبرور من دفعه فمضى
ومنها انه اذا كان وادع ان نجاسته قرة **ومنها** انه اذا كان وادع ان نجاسته قرة **ومنها** انه اذا كان وادع ان نجاسته قرة
 على وقرة **والصواب** ان مقتضى القياس ان الماء لا ينجس الا بالتغير لانه اذا تغير في محل التطهير فهو نجس ايضا وهو في حال التغير
 لم يزلها واما خفضها ولا تحصيل الزالة المطلوبة الا اذا كان غير متغير وهذا هو القياس في المائعات كلها ان يسير النجاسة اذا استحققت
 في الماء ولو يظهر لها فيه لون ولا طعم ولا رائحة فهو من الطيبات لا من النجاسات وقد خرج عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الماء لا ينجس
 وجه عنه انه قال ان الماء لا ينجس وهما نصان صحيحان في ان الماء لا ينجس بالملافة ولا تسلبه طهره بانه استغاله في ازالة الخمر ومن
 نجسه بالملافة او سبب طهره بانه بالاستعمال فقد جعله نجس فيجب عليه النبي صلى الله عليه واله وسلم ثبت عنه في صحيح البخاري انه سئل عن
 فارة وقعت في يمين فقال القها وما حولها وكلوه ولم يفصل بين ان يكون جامدا او مائعا قليلا او كثيرا فاما بطريق الاولى فيكون
 هذا حكمه وحديث التفريق بين الجامد والمائع حديث معلول وهو غلط من معمر بن عتبة وجوه بينها البخاري في صحيحه والترمذي
 في جامعهم وغيرهما ويكنى ان الزهري هو الذي روى عنه معمر حديث التفصيل قد روى عنه الناس كلهم خلاف ما روى عنه معمر في سائر
 عن هذه المسئلة فانه ينفق ما حولها ويؤكل الباقي في الجامد المائع والليل والكثير واستدل بالحديث فلهذا فقهنا وهذا استدلال
 وهذه رواية الائمة عنه فقد اتفق على ذلك النص والقياس لا يصح للناس سواه وما عداه من الاقوال فمتناقض لا يمكن صاحبه
 طرده كما تقدم فظهر ان مخالفة القياس في مخالف النص لا فيما جاء به النص **فصل** وعلى هذا الاصل فظهر ان النجس بالاستعمال
 وفق القياس فانما نجسة لو صف النجس فاذا زال الموجب زال الوجوب وهذا الاصل الشريعة في مصايرها ومواردها بل واصل النجاسات

في بيان الاستحالة

والذي

ج

احدنا

بنا

للشيطان

واعقاب وعلى هذا القياس العليم قد يرد ذلك الى سائر النجاسات اذا استحققت وقد ينشئ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله المشركون في موضع مجده ولم ينقل التراب وقد اخبر الله سبحانه عن اللين انه يخرجه من بين فرث ودم وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالطين ثم حبست وعلفت بالطين حلت لبنها ونحوها وكذلك الزهر والثمار اذا استقيت بالماء النجس ثم سقيت بالطين حلت له الاستحالة وصفت النجاسة وقيل له بالطيب وعكس هذا ان الطيب اذا استحال نجسنا صار نجسا كالماء والطعام اذا استحال نجسا وعذرة اقرت بالاستحالة في انقلاب الطيب ولم توثق في انقلاب النجس طيبا والله تعالى يخرجه الطيب من النجس والنجس من الطيب ولا عبرة في الاصل بل بوصف الشيء في نفسه ومن المتع بقا حكم النجس وقد نزل اسمه ووصفه والحكم تابع للاسم والوصف ذاته موجودة او معدومة فالنصوص المتنازلة تحرم الميتة والدم والحمل الخنزير والخنزير لا يتناول الزهر والثمار والرماد والملم والتراب والحمل لا تقطأ ولا معنى لا نصا ولا قياسا والمفروق بين الاستحالة والخروج عنها قالوا الخمر نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة فيقال لهم وهكذا الدم والبول والعذرة انما نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة فظهر ان القياس مع النصوص وانما مخالفة القياس في الاقوال التي يخالف النصوص **فصل** وما قولهم ان الوضوء من نحو الابل على خلاف القياس لانها لحم والحم لا يتوضأ منه فجوابه ان الشارح فرق بين اللحمين كما فرق بين المكائين وكما فرق بين الراعيين رعاة الابل ورعاة الغنم فامر بالصلوة في مريض الغنم دون اعطان الابل وامر بالتوضؤ من نحو الابل دون الغنم كما فرق بين الربا والبهيمة والمذكي والميتة فالقياس الذي يتضمن الشوبة بين ما فرق الله بينه من ابطال القياس افسده ونحن لا ننكر ان في الشريعة ما يخالف القياس الباطل هذا مع ان المفسر بينهما ثابت في نفس الامر كما فرق بين اصحاب الابل واصحاب الغنم فقال الغنم والخنزير في الفداء في الفدايين اصحاب الابل والسكينة في اصحاب الغنم وقد جاء ان على ذريرة كل يعقوب شيطان وجاهل انها من خلقت من جن فيها قوة شيطانية والغاوي شبيهة بالمغتذي وبهذا حرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير لانه دواب كاذبة فلا يختار اهلها يجعل في طبيعته المغتذي من العدو وان ما يضره في دينه فاذا اغتذي من نحو الابل وفيها تلك القوة الشيطانية والشيطان خلق من نار والنار تطفأ بالماء هكذا جاء الحديث ونظيره الحديث الاخر ان الغضب من الشيطان فاذا غضب احدكم فليتوضأ فاذا قوض العبد من نحو الابل كان في وضوء ما يطفئ تلك القوة الشيطانية فتزول تلك المفسدة ولهذا امرنا بالوضوء مما مسست النار اما ايجابا منسوخا واما استحبابا فاخر منسوخ وهذا الثاني اظهر اوجه **منها** ان الشريعة لا يبصر باليه الا عند تقدير اجمع بين الحديثين **ومنها** ان رواية احاديث الوضوء بعضهم متأخر الاسلام كما في هريفة **ومنها** ان المصنف الذي امر بالوضوء على وجه منها هو اكتشافها من القوة الذاتية وهي مادة الشيطان التي خلق منها والنار تطفأ بالماء وهذا المعنى موجود فيها وقد ظهر اعتبار نظيره في الامس بالوضوء من الغضب **ومنها** ان اكثر ما مع من ادعى النجس انه ثبت في احاديث صحيحة كثيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم اكل مما مسست النار ولم يتوضأ وهذا ما يدل على عدم وجوب الوضوء لا على عدم استحبابه فلا تنافي بين امره وفعله وبالحكمة فالنجس انما يبصر باليه عند التنافي وتحقق التأخر وكلاهما منصف وقد يكون الرض من مس الذكر ومس النساء من هذا الباب لما في ذلك من تحريك الشهوة فالامر بالوضوء منها على وفق القياس لما كانت القوة الشيطانية في نحو الابل لازمة كان الامر بالوضوء منها لا معارض له من فعل لا قول ولما كان في مسوس النار عارضة صح فيها الامر بالترك ويدل على هذا انه فرق بينها وبين نحو الغنم وفضل بينهما وبين الغنم في مواضع الصلوة ضوى عن الصلوة في اعطان الابل واذا في الصلوة في مريض الغنم وهذا يدل على انه ليس لك لاجل الطهارة والنجاسة كما انه لما امر بالوضوء من نحو الابل دون نحو الغنم علم انه ليس لك تكوها مما مسسته النار ولما كانت اعطان الابل ماوى الشيطان لم تكن مواضع للصلوة كالخشوش بخلاف مباحاتها في السفر فان الصلوة فيها جائرة لان الشيطان هناك عارض طرد هذا المنع من الصلوة في الحما كما لا يبيت الشيطان وفي الوضوء من نحو الخنثية كلهم السباع اذا ابيحت للضرب روايتان والوضوء منها ابلغ من نحو الابل فاذا علق المصنف لم يكن بدم من تعديته ما لم يمنع منه مانع والله اعلم **فصل** وامت القطر بالحجامة فاما ما اعتقد من قال انه على خلاف القياس

بما

وذلك بناء على ان القياس لا يدخل الا ما خرج وليس كما طنوع بل الفطر، يا محض القياس هذا انما يتبين بذلك قاعدة وهي ان الشارع الحكيم
 شرع الصوم على اكل الوجوه واقومها بالعدل امر فيه بغاية الاعتدال حتى غنى عن الوصال وامر بتجليل الفطر وتأخير السجود وجعل على الصائم
 واضطه صيامه اذ فكان من تأمر الاعتدال في الصوم وان لا يدخل الانسان ما به قوامه كالطعام والتزب ولا يخرج ما به قوامه كالنقى والاستئناس
 وفرق بين ما يمكن الاحتراز منه من ذلك وبين ما لا يمكن فلم يفطر بالاحتياط ولا بالنقى الزايع كما لا يفطر بفنائه الطحين وما يسبق من الماء الى الفطر
 عند الوجوه والغسل وجعل الحيض منافية للصوم دون الجنابة لطول زمانه وكثرة خروج الدم وعدم التمكن من التطهير قبل وقته بخلاف الجنابة
 وفرق بين دم الحائض ودم الحرج فجعل الحائض من جنس النقي والاستئناس والحيض خروج الدم من الجرح والرحا من جنس الاستئناس
 الاختلاف وزعم النقي فتناسبت الشريعة وتناسبت تأصيلها وتفصيلها ونظمها على وفق القياس الصحيح والميزان العادل ولله الحمد **فصل**
 وما يظن انه على خلاف القياس باب التيمم قالوا انه على خلاف القياس من وجهين **احدهما** ان التراب ملوث لا يزيل رداء ولا وضوءا
 ولا يطهر البدن كما لا يطهر الثوب **والثاني** انه شرع في عضوين من اعضائه الوضوء دون بقيةهما وهذا يخرج عن القياس الصحيح ولعمري انه
 خروج عن القياس الباطل المضاد للدين وهو على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه جل من لئلا كل شيء حتى وخلقنا من التراب فلنا ما دنا من الماء
 والتراب فخلق منهما نفاثا واقوا تباوها تطهرها وتعيد نفا التراب اصل ما خلق منه الناس الماء حياة كل شيء وهما الاصل في الطهارة ثم النقي
 ركب الله عليهما هذا العالم وجعل قوامه بهما وكان اصل ما يقيم به تطهير الاشياء من الادران الا قد ارضوا الماء في الامر للاعتدال فلم يخرج العزل
 الا في حال العدم وقدره بمرض او غيره وكان النقل عنه الى شقيقه واجبه التراب اولى من غيره وان لوث ظاهرا فان يطهر باطنه يبق ظاهرا
 الباطن فيزيل دنس الظاهر ويخففه وهذا امر يشهد به من له بصيرة فادى بحقائق الاعمال وارتباط الظاهر بالباطن وتأثير كل منهما بالآخر والتفاعل
 عنه **فصل** واما كون في عضوين ففي غاية الموافقة للقياس والحكمة فان وضع التراب على الرأس مكره في العادات وانما يفعل عند
 للمصابب والنواشب والرجلان محل ملائمة التراب في اغلب الاحوال وفي ترتيب الوجه من الخضوع والتعظيم لله والذل له والاكثار
 لله ما هو من وجوب العبادات اليه وانفها العبد ولذا لا يستحب للمساجدين ان يتراب وجهه لله وان لا يقصد وقاية وجهه من التراب كما قال
 بعض الصحابة لمن رآه قد سجد وجعل بينه وبين التراب قامة فقال تريب وجهك وهذا المعنى لا يوجد في ترتيب الرجلين وايضا فموافقة
 ذلك القياس من وجوه اخرى وان التيمم جل في العضوين المغسولين وسقط عن العضوين الممسوحين فان الرجلين قسمان
 في الخف والراس في العامة فلما اخفف عن المغسولين بالمسح خفف عن الممسوحين بالعقود لوضوحها بالتراب لو يكن فيه تخفيف عنها كما
 كان فيه انتقال من مسحها بالباء الى مسحها بالتراب فظهر ان الذي جاءت به الشريعة هو اعدل الامور واكملها وهو للميزان الصحيح واما كون
 التيمم كالتيمم المحدث فلما سقط مسح الرأس والرجلين بالتراب عن المحدث سقط مسح البدن كله بالتراب عنه بطريق الاولى اذ في ذلك
 من الشفقة والحرج والعسر ما ينافي رخصة التيمم ويدخل كبر المعاققات على الله في شبه اليها ثم اذا تم غنى في التراب فالذي جاءت به
 الشريعة لا مزيد في الحسن والحكمة والعدل عليه والله الحمد **فصل** واما السلام فمن ظن انه على خلاف القياس توهم دخوله تحت قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبع ما ليس عندك فانه يبيع معدوم والقياس يمنع منه الصواب انه على وفق القياس فانه يبيع مضمون في الذقة
 موصوف مقدور على تسليمه غالبا وهو كالمعاوضة على المنفعة في الاجارة وقد تقدم انه على وفق القياس قياس السلام على بيع العين المعذرة
 التي لا يدرك ان يقدر على تخصيصها امرا والبأتم والمشتري منها على غرض من افسد القياس صورة ومغنة وقد فطر الله العقلاء على الفرق بين
 الانسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له وبين المسائل اليه في فعل مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه فالجمع بينهما كما كجم بين الميتة
 والذئب والربا والبيع واما قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبع ما ليس عندك فعمل على معنيين **احدهما**
 ان يبيع عينا معينة وهي ليست عندك بل ملك للغير فيبيع بها ثم يسعى في تخصيصها وتسليمها الى المشتري **والثاني** انه يريد بيع

ج
 ترتب

ما لا يقدر على تسليته وإن كان في الزمة وهذا شبهه فليس عنده حكا ولا ضعف فيكون قد باعته شيئا لا يرى هل يحصل له أم لا وهذا
يتناول أمورا **أحدها** بيع عين معينة ليست عنده **الثاني** السلم الحال في الزمة إذا لم يكن عنده ما يوفيه **الثالث** السلم المؤجل
إذا لم يكن على ثقة من توفيته عادة فأما إذا كان على ثقة من توفيته عادة فهو دين من الديون وهو كالإتيان بغير موجب في فرق بين كون
المعوضين مؤجلين في الزمة وبين الآخر فهذا بعض القياس المصلحة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا أنتم بايعتموه فاعلموا أنكم بايعتموه
يوم الثمن والتمن وهذا هو الذي فيه ترجح القرآن من القرآن عبد الله بن عباس فقال شهدنا السلف للضمي في الزمة حلال في كتاب الله
وقرأ هذه الآية فثبت أن إباحة السلم على وفق القياس المصلحة وشرع على كل الوجوه وأصلها أن شرطه قبض الثمن في الحال أو تأخر قبض
شغل الزمة بغير فائدة وبهذا استي سئل التسليم الثمن فإذا أخر الثمن دخل في حكم الكائي بالكلية بل هو نفسه وكثرة الخطأ ودخلت المعاملة
في حد الغرر وكذلك منع الشارع أن يشترط فيه كونه من حائط معين لأنه قد يخلع فيمتنع التسليم والذين شرطوا أن يكون دأب المحض
منقطع فبعد وإيه إباحة من الغرر بامكان التسليم لكن ضيقوا ما وسم الله وشرطوا ما لم يشترطه وخرج القياس للمصلحة أما القياس فإنه
أحد المعوضين فلم يشترط دأبه ووجوده كالثمن وأما المصلحة فإن في اشتراط ذلك تعطيل مصالح الناس إذا احتاجوا التي لا يجالها شرع الله
ورسوله السلم إلا ارتفاع من الجانبين هذا يرتفع في قبض الثمن وهذا يرتفع برخص الثمن وهذا قد يكون في منقطع الجنس كما قد يكون في متصل
فالذي جاء به الشريعة أكمل شيء واقعه مصالح العباد **فصل** وأما الكتابة فمن قال هي على خلاف القياس قال هي بيع السيد له بماله
وهذا غلط وإنما باع العبد نفسه بماله في ذمة السيد لا في ذمة العبد وإنما حقه في بدنه فان السيق في ماله العبد لا في
إنسانيته وإنما يطالب العبد بما في ذمته بعد عتقه وحينئذ فلا ملك للسيد عليه وإذا عرف هذا فالتكاتب بيعه نفسه بماله في ذمته ثم
إذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له وهو حادث على ملكه الذي استحققه بعد الكتابة ومن تأخر حكمه الشارع إذا خرفها بالعقود حين
الاداء لأن السيد لم يرض بخبره من ملكه إلا بأن يسلم إليه العوض فتسلم يسلم له العوض وعجز العبد عنه كان له الرجوع في البيع فلو
وقم العتق لم يمكن دفعه بعد ذلك فتصل السيد على الحرمان فرأى الشارع مصلحة السيد مصلحة العبد وشرع الكتابة على كل الوجوه وهذا
مطابقة للقياس الصحيح وهذا هو القياس في سائر المعاصيات وجاءت السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها أن المشتري إذا عجز
عن الثمن كان للمبايع الرجوع في عين ماله وسواء حكم الحاكم أم لا والخبير صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط حكم الحاكم ولا إشارته ولا دل عليه
بوجه ما فلا وجوب لاشتراطه وإنما المعنى الوجوب للرجوع هو الفلس الذي حال بين البائن وبين الثمن وهذا المعنى موجود دون حكم الحاكم
فيجب ترتيب أثره عليه وهو محض العدل وموجب القياس فإن المشتري لو اطعم على عيب في السلعة كان له الضيق بدون حكم الحاكم ومعلوم
أن الاعتبار عيب في الزمة لو علم به البائن لم يضر بكون ماله في ذمة مفلس فهذا بعض القياس الواثق للضمي مصالح العباد وبالله التوفيق
وطرح هذا القياس عجز الزوج عن المصداق أو عجز عن الوطي وعجزه عن النفقة والكسوة وطرح عجز المرأة عن العوض في الخلع من الزوج أكثر
وهذا هو المصداق بل لا ريب فأنه لم يخرج البضيع عن ملكه إلا بشرط سلامة العرض وطرحه الصالح عن القصاص فلم يحصل له ما يملكه عليه
فله العتق لطلب القصاص فيز أموجب العدل ومقتضى قواعد الشريعة وأصولها وأبى الله التوفيق **فصل** وأما الإجارة فالذين قالوا
هي خلاف القياس قالوا ببيع معدوم لأن المناقض معدومة حين العقد ثم رأوا الكتاب قد دل على جواز إجارة النظر لرضاع بقوله فإن أضرمت
لكم فأنقهن أجورهن قالوا إنها على خلاف القياس من وجهين **أحدهما** كونها إجارة **والثاني** أن الإجارة عقد على المناقض وهذه
عقد على الأعيان **ومن العجب** اندليس في القرآن ذكر إجارة جائرة الأخذ **وقالوا** هي خلاف القياس والحكم إنما يكون خلاف
القياس إذا كان للنص قد جاء في موضع يشابهه بنقيض ذلك الحكم فيقال هذا خلاف قياس ذلك النص وليس في القرآن ولا في السنة ذكر ضاد
إجارة شبهه هذه الإجارة ومنشأ وهمهم ظنهم أن مورد عقد الإجارة لا يكون إلا منافق في أغراض قائمة بتغيرها لأعيان قائمة بنفسها ثم انصرف

الذين

الحاكم

ملكه

على خلاف

مواضع للشأن

خولاء فرقتين فقالت فرقة انما احتلتنا على خلاف القياس لو ردد النص فلا يتعدى محله وقالت فرقة بل يخرج على ما وافق القياس ولو كان المعقود عليه امر اخير للبل بل هو القام الصبي الذي روضعه في حجر للرضعة وغذو ذلك من المنافع التي هي مقدمات الرضا واللبس يدخل تبعاً غير مقصود بالعقد ثم طردوا ذلك في مثل ماء البئر والعيون التي في الارض المستأجرة وقالوا تدخل ضمننا وتبعاً فذا وقع العقد على نفس العين والبئر ليسقى الزرع والبستان قالوا انما وردت الاجارة على مجرد ادلاء البئر ولو في البئر واخراجها وعلى مجرد اجراء العين على ارضه مما هو قلب احتوائه وجعل المقصود وسيلة والوسيلة مقصودة اذ من العلوم ان هذه الاعمال انما هي وسيلة الى المقصود بعقد الاجارة والا فليست مقصودة ولا مقعود اصلها ولا قيمة لها اصلاً وانما هي كفتح الباب وكفتح الدابة لمن اكرى داراً او دابة ونحن نذكر على هذين الاصلين الباطنين على اصل من جعل الاجارة على خلاف القياس وعلى اصل من جعل اجارة الظئر وغرها على خلاف القياس

فقول

وبالله التوفيق اما **الاصول** **الاول** فقوله ان الاجارة بيع معدوم وبيع المعقود باطل دليل مبني على مقدمتين، جملة من غير مقتضى قد اختلف في كل منهما بالخطأ بالصواب **فاما المقدمة الاولى** وهي كون الاجارة بيعاً ان اردتم به البيع الخاص الذي يكون المعقود على الاعيان لا على المنافع فهو باطل وان اردتم به البيع العام الذي هو معاوضة اما على عين واما على منفعة **فالمقدمة الثانية** باطلة فان بيع المعدوم ينقسم الى بيع الاعيان وبيع المنافع ومن سلب بطلان بيع المعدوم فاندمايسله في الاعيان ولما كان لفظ البيع يشمل هذا وهذا اثنان في الفقه في الاجارة هل تنعقد بلفظ البيع على وجهين **والتحقيق** ان المتعاقدين ان عرفا المقصود انعقدت باي لفظ من الالفاظ وعرف به المتعاقدان مقصودها وهذا حكم شامل لجميع العقود فان الشارع لم يجعل لالفاظ العقود حدّاً بل ذكرها مطلقة فكل انعقدت العقوق بما يدل عليها من الالفاظ الغاربية والرومية والتركيب فانعقدت بما يدل عليها من الالفاظ العربية فالى واحداً ولا فرق بين النكاح وغيره وهذا قول جمهور العلماء كمالك والشافعية وهو احد القولين في مذهب احمد **قال شيخنا** بل بنصوص احمد لا يدل على هذا القول

واما كونه لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج فانما هو قول ابن حامد القاضي واتباعه واما قدامه اصحاب احمد فلم يثبت احد منهم ذلك **وقد**

نص احمد على انه اذا قال انعقت اصق وجعل عنقها صداقاً ان ينعقد النكاح **قال بن عقيل** وهذا يدل على انه لا ينعقد النكاح

بلفظ واما ابن حامد فطرد اصله وقال لا ينعقد حتى يقول مع ذلك تزوجتها واما القاضي فجعل هذا موضع استئذان خارجاً عن القياس فخرج باللفظ في هذه الصورة خاصة بدون لفظ النكاح والتزويج واصول الامام احمد ونصوصه يخالف هذا فان من اصوله ان العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول وفعل ولا يرى اختصاصها بالصبيغ ومن اصوله ان الكناية مع دلالة الحال كالصريح كما قاله في الطلاق والذف وغيرهما ولان اشتراط اللفظ النكاح والتزويج قالوا ما صاها كناية فلا يثبت حكمها بالانسية وهي امر يلحق لا اطلاع للشاهد عليه اذا شهدا بانها تقع على المسموع لا على المقصود والنيات وهذا انما يستقيم اذا كانت الفاظ الصريح والكناية ثابتة بعرف الشارع وفي عرف المتعاقدين

والمقدمتان **اما الاولى** فان الشارع استعمل لفظ التعليل في النكاح فقال ملكها بما معل من القرآن

واعتق صفة وجعل عنقها صداقاً ولو يأت مع بلفظ النكاح والتزويج واباح الله ورسوله النكاح ورج فيه الامامة الى ما تتعارفه نكاحاً على لفظ كان ومعلوم ان تفسير الالفاظ الى صريح وكناية تنسب شرعياً فان لم يقم عليه دليل شرعي كان باطلاً فانما هو الظابط لذلك **واما**

المقدمة الثانية فيكون اللفظ صريحاً او كناية امر يختلف باختلاف عرف المتكلم والمخاطب والزمان والمكان فكم من لفظ صريح عند قوم وليس بصريح عند آخرين وفي مكان دون مكان وزمان دون زمان فلا يلزم من كونه صريحاً في خطاب الشارع ان يكون صريحاً عند كل متكلم وهذا ظاهر **والمقصود** ان قولنا ان الاجارة نوع من البيع ان اراد به البيع الخاص فباطل وان اراد به البيع العام فصح

قوله ان هذا البيع لا يرد على معدوم ودعوى باطلة فان الشارع جاز المعاوضة العامة على المعدوم فان قسّم بيع المنافع على بيع الاعيان فضل القياس في غاية الفساد فان المنافع لا يمكن ان يعقد عليها في حال وجودها البتة بخلاف الاعيان وقد فرّق بينهما المحرر الشيخ

ج

نص

فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يتخذ العقد على الاعيان التي لم تخلق الى ان تخلق كما هي عن بيع السنين وجعل الحيلة والتمس قبل
 بد وصلاحه والحب حتى يشتد وفي عن الملاقيهم والمضامين ونحو ذلك وهذا يستعمل مثله في المناقمة فانه لا يمكن ان تباع الا في حال عدمها
فهذا امران احدهما يمكن ايراد العقد عليه في حال وجوده وحال عدمه ففي الشارح عن بيعه حتى يوجد وجوز منه بيع ما لم
 يوجد تبعاً لما وجد اذا دعت الحاجة اليه وبين الحاجة لم يجزوه **والثاني** لا يمكن ايراد العقد عليه في حال عدمه كالمنافع في هذا الج
 العقد عليه ولم يمنع منه **فان قلت** انا قيس احد النوعين على الآخر واجعل العلة مجردة كونه معدن ما قيل هذا قياس فاسد لا يتضمن
 التسوية بين المختلفين وقولك ان العلة مجردة كونه معدن ما دعوى بغير دليل بل دعوى باطلا فلا يجوز ان تكون العلة في الاصل كونه معدن
 يمكن تأخير بيعه الى زمن وجوده وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدمه خاص في انتم تبين ان العلة في الاصل مجردة كونه معدن فقياسك
 فاسد وهذا اكاف في بيان فساد بالمطالبة ونحن نبين بطلان في نفسه **فنقول** ما ذكرناه علة مطردة وما ذكرته علة منتقضة
 فانك اذا صلت مجرد العدم ورج عليك النقص بالنافع كلها وبكثير من الاعيان واما اعلتنا به لا تنتقص وايضا فالقياس المحض بقواعد الشرع
 واصولها ومناسبتها فشهد هذه العلة فانها اذا كان له حال وجود وعدم كان في بيع حال العدم غاطرة وقمارا ومن لك على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لانهم حيث قال اريدت ان منع الله الثمرة فم يأخذ احدكم مال اخيه يدفعه حتى واما ما ليس له الاحال واحد والغالب فيه
 السلامة فليس العقد عليه غاطرة ولا قمارا وان كان فيه غاطرة يسيارة فلحاجة اليه داعية اليه ومن اصول الشريعة ان اذا انغار
 المصلحة والمفسدة قدم ربحهما والغربا انما هي ما فيه من الضرر بها او باحدهما وفي المنع مما يحتاجون اليه من المبيع الضرر اعظم من ضرر
 الغاطرة فلا يزيل ادنى الضررين باعلاها بل قاعدة الشريعة ضد ذلك وهو دفع اذى الضررين باحتال ادانها ولهذا لما تخاهم عن المزاينة لما فيها
 من ربا وغاطرة اباحها لهم في العرايا الحاجة لان ضرر المنع من ذلك اشد من ضرر المزاينة ولما حرم عليهم الميتة لما فيها من خبث المتعدية
 اباحها لهم للضرورة ولما حرم عليهم النظر الى الاجنبية اباح منه ما تدعو اليه الحاجة للخاطب والمعامل الشاهد والطبيب **فان قلت**
 هذا كله على خلاف القياس **فيل** ان اردت ان الفرع اختص بوصف يوجب الفرق بينه وبين الاصل فكل حكم استند اليه هذا الشر
 العجبر فهو على خلاف القياس الفاسد وان اردت ان الاصل والفرع استويا في مقتضى والماتم واختلف حكم ما قبل باصل فضعف ليس الشريعة
 منه مسئلة واحدة والشي اذا شابه في وصف وفارقة في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفا لاستوائهما باعتبار الوجه
 وهذا هو القياس الصحيح طرزا وعكسا وهو التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين واما التسوية بينهما في الحكم مع افتراقهما فيها يقتضى
 الحكم او ينعى فهذا هو القياس الفاسد الذي جاء الشرع دائما باطلا كما البطل قياس الربا على البيع وقياس الميتة على المذكي وقياس المسير
 عيسى عليه الصلوة والسلام على الاصنام وبين الفارق باذبحنا نعم عليه بعبودية ورسالته فكيف يعزبه بعبادة خيره له مع خيره
 عن ذلك وعدم رضاه به بخلاف الاصنام **فمن قال** ان الشريعة تأتي بخلاف القياس الذي هو من هذا الجنس فقد اصاب وهو
 كالحا واشتملها على العدل والمصلحة والحكمة ومن تسو بين الشبهتين لا شتر اكهما في امر من الامور يلزمه ان يتسوى بين كل موجودين لا شتر لهما
 في معنى الوجود وهذا من اعظم الغلط والقياس الفاسد الذي كرمه السلف وقالوا اول من قاس البليس وما عبت الشمس القدر الا بالمقاييس وهو
 القياس الذي اعترف اهل النار بطلانه حيث قالوا فانه ان كنا في ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين فضع الله اهله بقوله ثم الذين
 كفروا ابراهيم يعز لون اى يقيسون على غيرهم ويسوون بينه وبين غيرهم في الالهية والعبودية وكل بدعة ومقالة فاسدة في اديان الرسل فاصحابها
 من القياس الفاسد فما انكرت المحجبة من صفات الرب وافعاله وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه وكلامه وتجليه لعباده ومزنيته في
 الدار الاخرة الامن القياس الفاسد وما انكرت القدرية عموم قدرته ومشيئته وجلت في ملكه ما لا يشهد انه يستواء ما لا يكون الا بالقياس الفاسد
 وما أصلت الرافضة وما دواخبار الخلق وكفر واصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وسبواهم الا بالقياس الفاسد ما انكرت الزنادقة والرافضة

في القياس

استدرك

صدد

الج

واجب

معاد الأجسام وانتشاق السموات وطى الدنيا وقالت تقدم العالم إلا بالقياس الفاسد وما ضد ما ضد من أمر العالم وخرب منه إلا القياس
 الفاسد وأول ذنب عصي الله به القياس وهو أن يجز على أنه وفريته من صاحب هذا القياس كجواز فاضل شتر الدنيا والآخرة جميعين هذا
 القياس الفاسد هذه جملة لا يدريها إلا من له اطلاع على الواجب والواقع وله فقه في الشرع والقدر **فصل في ما المقدمة الثانية**
 وهي أن بيع المعدل لا يبيح فالكلام عليه ما من وجهين **أحدهما** منع صحة هذه المقدمة اذ ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا في كلام أحد من الصحابة أن بيع المعدل لا يجوز ولا يفتقر عام وإنشأ في السنة النبوية عن بيع بعض الأشياء التي
 هي معدومة تخلفها النبي عن بيع بعض الأشياء الموجودة فليست العلة في المنع لا العلم ولا الوجوه بل الذي ورد فيه السنة النبوية عن بيع
 المزروع وما لا يقدر على تسليمه سواء كان موجوداً أو معدوماً كبيع العبد الأبق والبعية الشارة وإن كان موجوداً أو معدوماً كبيع البعير
 المبيع فإذا كان البائع عاجزاً عن تسليمه فهو غرر وعقارة وقمار فأنه لا يباع إلا بوجس فإن أمكن المشتري تسليمه كان قد قهر البائع وإن لم
 يمكنه ذلك قهر البائع وهكذا المعدل الذي هو غرر في نفسه لا يباع إلا بالعدم كما إذا باعه ما لم يكن له أو هذه الشيعة فالمبيع لا يفر وجهه ولا
 ولا صفته وهذا من الميسر الذي حرم الله ورسوله ونظير هذا في الإحالة أن يكره أن يتكبره أن لا يقدر على تسليمه بأسوأ كانت موجودة أو معدومة
 وكذلك في النكاح إذا تزوج امرأة لا يملكها أو ابنة لم يولد له وكذلك ما شرع عقود المعاوضات بخلاف الوصية فإنها لا تخرج محض فلا غرر في تعلمها
 بالموجود والمعدوم وما يقدر على تسليمه إليه وما لا يقدر وطرحه الهبة إذا أخذ وفي ذلك وقد مر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هبة المساك المجبول في قوله لصاحب الشرحين اخذها من الغنم وسأله أن يهبها له فقال أما ما كان لي ولبيني عبد المطلب فقول
الوجه الثاني أن نقول بل الشرع صحيح ببيع المعدل في بعض المواضع فأنه إجازة بيع الثمر بعد بدو صلاحه والمحب بعد اشتداد
 ومعلوم أن العقد انما يورث على الموجب والمعدل الذي لم يخلق بعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يبيعه قبل بدو صلاحه وإثباته
 بدو الصلاح ومعلوم أنه إذا اشتراه قبل الصلاح بشرط القطع كالحصو وجاز فأنه أفتى عن بيعه إذا كان قصده التيقية إلى الصلاح ومن جاز
 بيعه قبل الصلاح وجعه بشرط القطع أو مطلقاً وجعل موجب العقد القطع وحرم بيعه بشرط التيقية أو مطلقاً لم يكن عنده لظهور الصلاح
 فائدة ولا يمكن فرق بين ما نحن عنده من ذلك وما أذن فيه فأنه يقول موجب العقد التسليم في الحال فلا يبيح شرط تأخير سواء بدا صلاحه
 أو لم يبدأ **والصواب** قول الجمهور الذي دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقياس الصحيح **وقوله** إن موجب العقد
 التسليم في الحال **جوابه** أن موجب العقد أمان يكون ما وجبه الشارع بالعقد أو ما وجبه المتعاقدان أن مما يسوغ لهما أن يبيعا وكذا
 منتهى هذه الدعوى فلا الشارع واجب أن يكون كل مبيع مستحق به التسليم عقيب العقد ولا العاقدان التزموا ذلك بل تأخر ويقدر أن العقدة
 على هذا الوجه وتأخر بشتر طان التأخير إما في الثمن وإما في الثمن وقد يكون للبائع غرض صحيح ومصلحة في تأخير التسليم للمبيع كما كان
 كما يرى الله عنه غرض صحيح في تأخير تسليمه بعينه إلى المدينة فكيف يمنع الشارع ما فيه مصلحة له ولا ضرر على الآخر فيها إذ قد مضى
 بما كان رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جابر بتأخير تسليم البعير ولو لم ترم السنة بهذا كان محض القياس يقتضيه جوازه ويجوز لكل البائع
 أن يستثنى من منفعة المبيع ماله فيه غرض صحيح كما إذا باع عفاً واستثنى سكناء مرة أو دابة واستثنى ظهرها ولا يختص ذلك بالبيع بل
 لو هبه واستثنى نفعه مرة أو اعتق عبداً واستثنى خرمته مرة أو وقف عيناً واستثنى ثمنها لنفسه مدة حياتها وكتب أمة واستثنى
 وطبها مدة الكتابه ونحوه وهذا كله منصوص واحد وبعض أصحابنا يقول إذا استثنى منفعة المبيع فلا بد أن يسلم العين إلى المشتري ثم
 يأخذها ليستثنى في المنفعة بناء على هذا الأصل لما قد تبين فسادوه وإنه لا بد من استحقاق القبض عقيب العقد ومن هذا الأصل
 قالوا أنه لا تنجز الإجارة إلا على مدة تلي العقد وعلى هذا ما إذا باع العين المؤجرة فمنهم من أبطل المبيع كونه المنفعة لا تدخل في
 المبيع فلا يحصل التسليم ومنهم من قال هذا استثنى بالشرع بخلاف المستثنى بالشرط وقد اتفق الأئمة على صحة بيع الأمة المبرورة

لا يبيح بيع المعدل إلا في بعض المواضع
 لا يبيح بيع المعدل إلا في بعض المواضع

كانت

وان كان منفعة البضعة للزوج ولم تدخل في البيع والتفوت على جواز تأخير التسليم اذا كان العرف يقتضيه كما اذا باكم غنزاله فيه متاع كثيرا لا ينقل في يوم ولا ايام فلا يجب عليه جمع وداب البيل ونقله في ساعة واحدة بل قالوا هذا مستثنى بالعرف فقال وهذا من اقرى الحجج عليكم فان المستثنى بالشروط اقرى من المستثنى بالعرف كما انه اوسع من المستثنى بالشرع فانه ثبت بالشروط ما لا يثبت بالشرع كما ان الربيع بالنداء اوسع من الواجب بالشرع وايضا فحق كره ان موجب العقد استحقاق التسليم عقيبته اعتقوا ان هذا موجب العقد المطلق والمطلق العقد فان اردتم الاول فصح وان اردتم الثاني فممنوع فان مطلق العقد ينقسم الى المطلق والمقيد وموجب العقد المقيد ما قيده كما ان موجب العقد المقيد بتأجيل الثمن وثبت خيار الشرط والرهن والضمين هو ما قيد به وان كان موجب عند اطلاق ذلك فذلك موجب العقد المطلق شئ وموجب العقد للمقيد شئ والقبض في الاعيان والمنافع كالقبض في الدين والنسي على الله عليه وآله وسلم جوز بيع الثمر بعد بدو الصلاح مستحقة الا بقاء الى كمال الصلاح ولم يجعل موجب العقد القبض في الحال بل القبض المعتاد عند انتهاء صلاحها ودخل في اذن فيه بيع ما هو معد ولم يخلق بعد وقبض ذلك بمنزلة قبض العين للوجرة وهو قبض يبيح التصرف في احوال فقولوا ان كان قبضا لا يوجب انتقال الضمان بل اذا تلف الببيع قبل قبضه المعتاد كان من ضمان البائع كما هو مذهب اهل المدينة واهل الحديث اهل بلخ واهل سنته وهو مذهب الشافعي قطعاً فانه علق القبول على حصة الحديث وقد صحح حجة لا ريب فيها من غير الطريق التي توقف الشافعي فلا يشترط ان يقال مذهب عدم وضع الجواز وقد قال ان صح الحديث قلته به ورواه من طريق توقف في صحتها ولم تبلغ الطريق الاخرى التي لا صلة فيها ولا مطعن فيها وليس مع المنازع دليل شرعي يدل على ان كل قبض جزو التصرف ينقل الضمان وما لا يجوز التصرف لا ينقل الضمان فقبض العين للوجرة يعني التصرف ولا ينقل الضمان وقبض العين المستأمة والمستعارة والمخصوصة يوجب الضمان ولا يجوز التصرف **فصل** ومن هذا الباب بيع المقاتي والمبايح والباذجان فمن منعه بيعه الا لقطعة لقطعة قال لا نمنع ومنه فموجب كبير الثمرة قبل ثمرها ومن جوز كاهل المدينة وبعض اصحاب احن فقولهم اصح فانه لا يمكن بيعها الا على هذا الوجه لا تميز اللفظة المبيعة من غيرها ولا تقوم للصحة ببيع كذا ذلك ولو كلف الناس به لكان اشق شئ عليهم واعطاه ضرراً والشرعية لا تأتي به وقد تقدم ان ما لا يبيع الا على وجه واحد لا يبيح الشارع عن بيعه وانما في الشارع عن بيع التمار قبل بدو الصلاح لا مكان تأخير بيعها الى وقت بدو الصلاح ونظير ما في عنده واذن فيه تسوية المقاتي اذا بدو الصلاح فيها ودخل الاجزاء والاعيان التي لم تخلق بعد كرجل التمار وما يتلاق في الشجر منها ولا فروعها بالثمة **فصل** وينبوا على هذا الاصل الذي لم يدل عليه دليل شرعي بل دل على خلافه وهو بيع المعدوم بطلان ضمان الحائض والبساتين وقالوا هو بيع الثمر قبل ظهوره او قبل بدو صلاحه ثم منهم من حكي الاجماع على بطلانه وليس مع المانع من كذا ظنهم فلا انص بيتاً اوله ولا مضاه ولم يجز الاجماع على بطلانه فلا انص مع المانع من كذا ظنهم ولا فيما سوا الاجماع وخبر يمين انتفاء هذه الامور الثلاثة اما الاجماع فقد صرح عن عمر بن الخطاب انه ممن حذيفة اسيد بن حنيفة ثلاث سنين وتسلف الضمان فحضى به ديناً كان على اسيد وهذا بمنزلة من الصلابة ولم ينكره منهم رجل واحد ومن جعل مثل هذا الجاعاً فقد اجمع الصحابة على جواز ذلك واقل درجاته ان يكون قول صحابي بل قول الخليفة الراشد ولم ينكره منهم منكر وهذا حجة عند جمهور العلماء وقد جوز بعض اصحاب احمد ضمان البساتين مع الارض للوجرة اذ لا يمكن افراد احدها عن الاخرى اخذ ابن عقيل وجوز بعضهم ضمان الاشجار مطلقاً مع الارض وبدونها اختار شيخنا واقر فيه مصنفنا في مذهب احمد ثلاثة اقوال وجوز ما لا خلاف في بيع الارض في قدر الثلث **قال شيخنا** والصواب ما فعله عمر رضي الله عنه فان الفرق بين البيع والضمان هو الفرق بين البيع (الاجارة) والنسي صلى الله عليه وآله وسلم ففي بيع الحب حتى يشتد ولم ينه عن اجارة الارض للزراعة مع ان المستاجر مقصوده الحب بعينه فحرم الارض ويحرمها ويسقيها ويحرم عليها وهو نظير مستاجر البستان ليحرق شجرة ويسقيه ويقيده عليه الحب نظير الشجر والشجر نظير الارض العمل نظير العمل فما الذي حرم هذا واصل هذا وهذا اجالات المشتري فانه يشتري ثمرها وعلى البائع مؤنة الحدمة والسقي والقيام والشجرة فهو

ج

الاصول

التمر

بمثلة الذي يشتري الحب وعلى البائع مؤنة الزرع والقيام عليه فقد ظهر النقطة القياس النص كما ظهر انتقاء الاجماع بل القياس المعتبر
 فيوزن كما معهم الاجماع القديم **فان قيل** فالتمراعيان وعدا الاجارة انما يكون على المنافع **قيل** الا عيان هنا حصلت
 بعلمه في الاصل المستاجر كما يحصل الحب بعلمه في الارض المستجرة **فان قيل** الفرق ان الحب حصل من بذرة وقطر حصل من
 شجر للرجل **قيل** لا أثر لهذا الفرق في الشرع بل قد الغاه للشام في المساقاة والمزارعة فتشبه بينهما والمساقى يستحق جزأ من الثمرة الناشئة
 من اصل المالك والمزارع يستحق جزأ من الزرع النابت في ارض المالك وان كان البذر رمذه كما ثبت بالسنة الصحيحة الصريحة وابعاد الفقه
 فاذ لم يثر هذا الفرق في المساقاة والمزارعة التي يكون الثمرة فيها مشتركة لم يثر في الاجارة بطريق الاولى لان اجارة الارض لم تختلف فيها
 كالاختلاف في المزارعة فاذ كانت اجارة ثمار عندكم اجرة من المزارعة فاجارة الشجر اولى بالجزء من المساقاة عليها فهذا بعض القياس
 على الصحابة ومصلحة الامة وبالله التوفيق والذين منعوا ذلك وحرموا توصلا الى حوزة بالحيطة الباطلة شرعا وعقلا فانهم يجهلون
 الارض وليست مقصودة له البتة ويسأرونه على الشجر من الفجر على جزء مساقاة غير مقصودة واجارة غير مقصودة فحواجا الى المقصد
 مقصودا وما قصد غير مقصود وحواجا الى المساقاة اعظم عاباة وذلك حرام باطل في الوقف وبشأن المولى عليه من يتيم او سفية او غير
 وهما باتهم اياه في اجارة الارض لا تسوغ لهم عاباة المستاجر في المساقاة ولا يسوغ اشتراط احد العقدين في الاخر بل كل عقدا
 مستقل بحكمه فان هذا من فعل امير المؤمنين وفقهه واين القياس من القياس والفقه من الفقه فبينها في الصحة بعد ما بين
 للمشرقين **فصل** فهذا الكلام على المقام الاول وهو كون الاجارة على خلاف القياس فثبتا منهم على هذا الاصل الفاسد هو ان المستحق بعقد الاجارة
 الاجارة التي اذن الله فيها في كتاب وهي اجارة الظئر على خلاف القياس فثبتا منهم على هذا الاصل الفاسد هو ان المستحق بعقد الاجارة
 انما هو المنافع لا الاعيان وهذا الاصل لم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح بل الذي دلت عليه الاصول ان
 الاعيان التي تحدث شيئا فشيئا مع بقاء اصلها حكمها حكم المنافع كالثمر في الشجر واللبن في الحيوان والماء في البئر ولهذا استوفى القول
 في الوقف فان الوقف تحبب الاصل وتسبيل الفائدة فكما يجوز ان تكون فائدة الوقف منفعة كالسكنى وان تكون ثمرة وان تكون لينا
 كوقف للمأثنية لان انتقاء بلينها وكذا ذلك في باب التبرعات كالعارية لمن ينتفع بالمنافع ثم مردة والعريضة لمن يأكل ثمر الشجرة ثم يرد
 والمنفعة لمن يشرب لبن الشاة ثم يرد هاء القرض لمن ينتفع بالدرهم ثم يرد لها الفاضل مقام عينها فكذلك في الاجارة تارة يكره
 العين والمنفعة التي ليست اعيانا وقارة للعين التي تحدث شيئا بعد شيء مع بقاء الاصل كظئر ونفع البئر فان هذه الاعيان
 لما كانت تحدث شيئا بعد شيء مع بقاء الاصل كانت كالمنفعة وللمسوخ الاجارة هو ما بينهما من القدر المشترك وهو وحده المقصود بال عقد
 شيئا فشيئا سواء كان الحادث عينا او منفعة او كونه جساما او معنويا كما ان الجسم لا اقله في الجواز والمنفعة مع اشتراكهما في المقصود الجواز بل
 هذا النوع من الاعيان الحادثة شيئا فشيئا احق بالجواز فان الاجسام اكمل من صفاتها وطوره وهذا القياس جواز اجارة الحيوان غير الاذى
 لرضاعه فلي الحجة تدعو اليه كما تدعو اليه في الظئر من الاذنين بطعامها وكسوتها ويجوز استئجار الظئر من البهاشم بعلمه ولو المشاة
 اذا عارض على لبها فهو نوعان **احدهما** ان يشتري اللبن مرة ويكون العلف والحزمة على البائع فهذا بيع عرض **والثاني**
 ان يسلمها ويكون علفها وخدمتها عليها ولبنها له مدة الاجارة فهذا اجارة وهو كضمان البستان سواء كان الظئر فان اللبن يستوفى
 شيئا فشيئا مع بقاء الاصل فهو كاستئجار العين ليس به الرضه وقد نص مالك على جواز اجارة الحيوان مدة للبنة ثم من احكامه
 من جوزه ذلك تبعا لنصه ومنهم من منعه ومنهم من شرط فيه شروطا ضيقا بها مخرج النص لم يدل عليها نصه والصواب الجواز
 وهو موجب القياس الحضر والجوزون اسعد بالنص من المانعين وبالله التوفيق **فصل** ومن هذا الباب قول القائل حمل
 العاقلة الدية عن الجاني على خلاف القياس فلهذا لا تحمل العمد ولا العبد ولا على الصلح ولا الاعتراف ولا ما دون الثلث ولا تحمل

ح

للشاة

جناية الاموال ولو كانت على وفق القياس تجلت ذلك كله **والجواب** ان يقال لا ريب ان من اتلف مضموناً كان ضمانه عليه ولا توارى
 وازرة ونهر اخرى ولا تؤخذ نفس بحرية غيره ها وبهذا جاء شرح الله سبحانه وحجته وحمل العاقلة الدية غير ما قضى لشيء من هذا كما
 سنبينه والناس متنازعون في العقل هل تحمله العاقلة ابتداء او تخلا على قولين كما تنازعوا في صدقة الفطر التي يجب ادائها عن الغير
 كالزوجة والولد هل تجب ابتداء او تخلا على قولين وكما ينبغي ما لو اخرجها من تحت عرقته بغير اذن التحمل لها **فمن** قال هي واجبة
 على الغير تخلاً قال يخفى في هذه الصلوة ومن قال هي واجبة عليه ابتداء قال لا يخفى بل هي كاداء الزكاة عن الغير وكذلك القتال اذ لم يكن له
 عاقلة هل تجب الدية في دمة القتال او لا على قولين بناء على هذا الاصل والعقل فارق غيره من الحقوق في اسباب اقتضاها اختصاصه بالحكم
 وذلك اذ دية المقتول مال كثير والعاقلة انما تحمل الخطأ ولا تحمل العمد بالاتفاق ولا تشبهه على الصحيح والخطأ يعذر فيه الانسان فاجاب الذا
 في ماله فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب قتلها واداء دم المقتول من غير ضمان بالكلية فيه اضرار باؤداده وورثته فلا بد من اجاب بل
 فكان من عحاس الشريعة وقيامها بمصالح العباد ان اوجب بدله على من عليه مولاة القتال ونصرت فاجوب عليهم اعانته على ذلك وهذا
 كاجاب النفقات على الاقارب وكسوتهم وكنى اسكنهم اعفا فهم اذا طلبوا النكاح وكاجاب فكاك الاسير من بدل العتق فان هذا السير بالذ
 التي لم يعمد سبب وجوبها ولا وجبت باختيار مستحقها كالتفرض للبيع وليست قبلية فالقاتل في الغالب لا يد على جانيه وهذا بخلاف العمد
 فان الجاني ظالم مستحق للعقوبة ليس اهل ان يحمل عند بدل القتل وخلاف شبه العمد لانه قاصد للمجانية متعمد لها فهو اشم متعمد بخلاف
 بدل المتلف من الاموال فانه قبل في الغالب لا يكاد المتلف يعجز عن حمله وثمان النفوس غير شأن الاموال ولهذا لم يحمل العاقلة ما دون الثلث
 عند الامام احمد ومالك لقتلته واحتمال الجاني تحمله وعند ابي حنيفة لا تحمل ما دون اقل المقدار كاداءش الموضوعة وتحمله ما فوقه وعند الشافعي
 تحمل القليل والكثير طردا للقياس ظهر بهذا كوخا لا تحمل العبد فانه سلعة من السلع ومال من الاموال فلو جلت بدله تجلت بدل الحيوان للثا
 واما الصلح والاعتراف فعارض هذه الحكمة فيما معنى اخر وهو ان المدعى والمدعى عليه قد يتواطأ على الاقرار بالجناية ويشتركان فيما تحمله
 العاقلة وينصاحان على تغريم العاقلة فلا يبرى اقراره ولا صلحه فلا يبرى اقراره في حق العاقلة ولا يقبل قوله فيما يجب عليه من الغرامة و
 هذا هو القياس الصحيح فان الصلح والاعتراف يتضمن اقراره ودعواه على العاقلة بوجوب المال عليهما فلا يقبل ذلك في حقه ويقبل بالنسبة
 الى المعترف كغرامة فبين ان اجاب الدية على العاقلة من جنس ما وجبه الشارع من الاحسان الى المحتاجين كبناء السبيل والفقراء و
 المساكين وهذا من تمام الحكمة التي بها قيام مصلحة العالم فان الله سبحانه هم خلقه الى خفى وفقر ولا تم مصالحهم الا بسخرية للفقير في
 سبحانه في فضول الموال الاغنياء ما ليس خلة الفقراء وحرم الربا الذي يضر بالاحتياج فكان امرة بالصدقة ونهي عن الربا خزين شقيقتين
 ولهذا جمع الله بينهما في قوله ليحقق الله الربا ويرى الصدقات وقوله وما آتيتهم من ربا ليرى في اموال الناس فلا يرى عند الله ما آتيتهم من
 زكاة نريدون وجهه الله فاولئك هم المضطعون وذكر كبريائه احكام الناس في الاموال في اخر سورة البقرة وعلى ثلاثة عدل وظلم وفضل
 فالعدل البيم والمظلم الربا والفضل الصدقة فمنهم المنتصرون ومنهم الغواير ومنهم الرباين وذكر حقناهم وابائهم البيم والرباين الى اجل صفة
والمقصود ان حمل الدية من جنس اوجه من الحقوق لبعض العباد على بعض كحق المملوك والزوجة والاقلية الضيف ليست من
 باب عقوبة الانسان بجناية غيره فلهذا لون وذلك لون والله للوفيق **فضل** ومما قيل فيه انه على خلاف القياس حديث المصراة قالوا
 وهو يخلف القياس من وجه **منها** انه تضمن رد البيع بلا عيب لا خلف في صفة **ومنها** ان الخراج بالضمان فاللبن الذي يحدث عنه
 المشتري غير مضمون عليه وقد ضمنه اياه **ومنها** ان اللبن من ذوات الامثال وقد ضمنه اياه بغير مثله **ومنها** انه اذا انتقل من
 التضمين بالمثل فانها ينتقل الى القيمة والتم لا قيمة ولا مثل **ومنها** ان المال المضمون انما يضمن بقدره في القلة والكثرة وقد ذكرنا
 هذا الضمان بصلح **قال** **نصار الحارثي** كل ما ذكرتموه خطأ والحديث موافق لاصول الشريعة وقواعد ها ولو خالفكم كان اصدرا لنفسه

ومثل ذلك يستحق

عليهم

ج
فيها

عليهم

سببا

ج

توقف

بعض الناس

كما ان غيره اصل بنفسه واصل الشريعة لا يضرب بعضهم ببعض كما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يضرب كتاب الله
بعضه ببعض بل يجب اتباعها كلها ويقر كل منها على اصله وموضعها فأما كلها من عند الله الذي اتقن شرعه وخلقه وما اهل
فوق الخطأ الصريح **فاسمعوا الآن** حرم الاصول الفاسدة التي يعرض بها على النصوص الصحيحة أما قولكم كما انتم تفتنون الذين
غير عيب ولا فساد صفة فإين في اصول الشريعة المتلقاة عن صاحب الشريعة ما يدل على انحصار الرد بحديث الاصرين وتكثيرها هذه المطالبة
لن تجد على اقامة الدليل على المحذور سبيلا **ثم نقول** بل اصول الشريعة توجب الرد بغير ما ذكرتم وهو الرد بالتمليس والعش فانه
والخلف في الصفة من باب واحد بل الرد بالتمليس اولى من الرد بالعيب فان البائم يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فاذا اظهر
انه على صفة فبان بخلافها كان قد غشه وادلس عليه فكان له الخيار بين الامساك والتفريط ولو لم تأت الشريعة بذلك لكان هو خسر القياس
وموجب العدل فان المشتري انما يدل ماله في البيع بناء على الصفة التي اظهرها له البائم ولو علم انه على خلافها لم يرد له فيها ما يدل
فالزامة للببيع مع التدليس والعش من اعظم الظلم الذي تتنازله الشريعة عنه وقد ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخيار للركبان
اذا تلقوا الاشارة منهم قبل ان يهبطوا السواق ويعلموا السعر وليس فيها عيب ولا خلف في صفة ولكن فيه نوع تدليس غش **فصل**
واما في الحكم بالخيار بالظن فان كان قد روي بخديت المصرة احص منه بالتناقض اهل الحديث طائفة فكيف يعارض
به مع انه لا تضلض بينهم اجماع الله فان الخراج اسم للغلة مثل كسب العبد واجرة الالة ونحو ذلك واما الولد والابن فلا يثبت خراجا
خاتمة ما في الباب قياسه عليه بجامع كونهما من الفوائد وهون افسد القياس فان الكسب الحادث والغلة لم يكن موجودا حال البيع
واما حدث بعد القبض واما اللين فهنا فانه كان موجودا حال العقد فهو جزء من المعقوق عليه والشارع لم يجعل الصانع عرضا عن اللين
الحادث وانما هو عرض عن اللين للوجود وقت العقد في الصريح ففهم انه هو محض الغلة والقياس اما تضمينه بغير جنسه ففي غاية الظلم
فانه لا يمكن تضمينه بمثل البتة فان اللين في الصريح محفوظ غير معرض للفساد فاذا حبل صار عرضا كخصه وهما فلو ضمن اللين اللين
كان في الصريح بلين محلوب في الراء كان ظلمًا تتنازه الشريعة عنه **وايضًا** فان اللين الحادث بعد العقد اختلط باللين الموجود
وقت العقد فلم يعرض مقدار حتى يوجب نظيره على المشتري وقد يكون اقل منه او اكثر فيضه الى الباقي اقل الاقسام ان تحمل المساواة
وايضًا فلو وكلناه الى تقديرها او تقدير احدنا لكثير النزاع وانحصار بينهما فنقص للشارع احكام صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
للزاعم وقد مر محذور لا يتعد يانه قطعًا للخصومة وفصلًا للمنازعة وكان تقديره بالتميز اقرب الاشياء الى اللين فاندقوت اهل المدينة كما كانت
قوتهم وهو مكمل كما ان اللين مكمل فكلها مطعم ومقتات مكمل **وايضًا** فكلها مقتاتات به بلا ضنة ولا علاج بخلاف الخطئة
والشعر والارز فاقرب الاجناس التي كانوا يقتاتون بها الى اللين **فان قيل** فانه قوتهم صانع التمر في كل مكان سواء كان
قوتهم اقل ام اكثر **قيل** هذا من مسائل النزاع وموارد الاجتهاد فمن الناس من يوجب ذلك ومنهم من يوجب في كل بلد صاعا من
قوتهم ونظير هذا تبينه صلى الله عليه وآله وسلم الامناف الخمسة في زكاة الفطر وان كل بلد يخرجون من قوتهم مقدار الصاع وهذا
ارجح واقرب الى قواعد الشريعة وان لا يكلف من قوتهم السمك مثلاً والارز والدرنخ الى التمر وليس هذا باول تخصيص قاصر الدليل عليه
بالله التوفيق **فصل** من ذلك نطن بعضهم ان امره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى قد اخلف الصنف بالاعادة على خلاف القياس
فان الامام والمرأة ذنبن وصلاهما صحيحة وهذا من افسد القياس وابطله فان الامام ميسر في حقه التقدم وان يكون وحده ولما مضى
يسر في حقه الاصطفاً فقياس احدهما على الآخر من افسد القياس الفرق بينهما ان الامام انما اجل ليوثهم به وتشاهد افعاله وانتقاله
فاذا كان قد امهم حصل مقصود الامامة فاذا كان في الصنف لم يشاهده الا من يليه ولهذا جاءت السنة بالمقدم ولو كانوا ثلاثاً وحافظه
على التصديق لا يتناهى واما المرأة فان السنة وقوفها فانه اذا لم يكن هناك امرأة تقف معها لانها منهية عن مصافاة الرجال فوقوفها الشريعة

قبل استناده وهو حديث حسن يثبتون بما هو دون في القوم ولكن لا شك له اقد موعلى تضعيفه مع ما في سنده **قال شيخ الاسلام**
 وهذا الحديث يستقيم على القياس مع ثلاثة اصول هي كل منها قول طائفة من الفقهاء **احدها** ان من غلب مال غيره يجب
 فوات مقصوده عليه فله ان يضمه بمثلها وهذا هو المذهب في المعصوم بما ازال اسمه فيه ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره **احدها**
 انه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء عليه في الزيادة كقول الشافعي **والثاني** يمكنه الغاصب تلك ويضمنه
 لصاحبه كقول ابن حنيفة **والثالث** يخير المالك بين اخذه وتضمين النقص وبين المطالبة بالبدل وهذا هو المذهب في الاقوال واقوالها
 فان قوت صفة العنوية مثل ان ينسبه صناعته او يصفه فواتا ويفسد عقله او دينه فحينئذ لا يلزم خيرا للمالك فيه بين تضمين النقص
 وبين المطالبة بالبدل ولو قطع ذهب بغلة القاضى ضمنه مالك يضمها بالبدل ويملكها النقص ومقصودها على المالك في العادة وغير
 للمالك **فصل الاصل الثاني** ان جميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الامكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان فانما اذا
 اقترضه رد مثله كما اقترض النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكرة او ردة خيرا منه وكذلك المهر ويضمن ولدع بمثلهم كما قضت به الصحابة
 وهذا هو القولين في مذهب احمد وغيره وقصة داود وسليمان عليهما السلام من هذا الباب فان الماشية كانت قد اختلفت حوت القوم
 فخصي بالغنم لا يحاسب الحوت كانه ضمنهم ذلك بالقيمة ولم يكن لهم مال الا الغنم فاعطاهم الغنم بالقيمة واما سليمان فحكم بان يحاسب الحوت
 يقومون على الحوت حتى يعوضوا عما كان ضمنهم لهما بالمثل واعطاهم الماشية يأخذون منفعتها عوضا عن المنفعة التي فانت من غلة الحوت
 ان يعوضوا بذلك ان في الزهرى لعمر بن عبد العزيز فيمن اذلف له شجر فقال الزهرى يفرسه حتى يعوض كما كان وقال ربيعة وابو الزناد عليه
 القيمة فغلغله الزهرى القول فيهما وقول الزهرى وحكم سليمان هو موجب الادلة فان الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب الامكان كما قالوا
 وعجزوا سبيته سيئة مثلها وقال من اعتدى على عبيدكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقال والحرمات قصاص وقل وان قاتله
 فقاتله بمثل ما عوقبه به وان كان مثل الحيوان والافنية والثياب من كل وجه متعذر فقد رد الا لمردين شيئين **الضمان** بالدرهم
 المتخلفة للمثل في الجنس والصفة والمقصود والانتفاع وان سارت المضاعف في المادية **والضمان** بالمثل بحسب الامكان المستحق للمتلف
 في الجنس والصفة والمادية والمقصود والانتفاع ولا ريب ان هذا هو الاقرب الى المنصوص والقياس العدل في نظير هذا ما ثبت بالسنة واتفق الصنف
 من القصاص في الظلمة والضريبة وهو ضمنه من احمد في رواية اسمعيل بن سعيد وقد تقدم تقرير ذلك واذا كانت المأثلة من كل وجه
 متعذرة حتى في الماكيل والموزن فيما كان اقرب الى المأثلة فهو اولى بالصواب ولا ريب ان الجنس الى الجنس اقرب مماثلة من الجنس
 الى القيمة فهذا هو القياس وموجب النصوص وبالله التوفيق **الاصل الثالث** ان من مثل بعده عتق عليه وهذا
 مذهب فقهاء الحديث وقد جعلت بذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كعمر بن الخطاب وغيره فهذا الحديث
 موافق لهذه الاصول الثلاثة الثابتة بالادلة المتوافقة للقياس العادل فاذا طوعته الجارية فقد انسدها على سيدتها فانها مع الطور
 تنقص قيمتها اذ تصير زانية ولا تكن سيدتها من استخداها حتى اخذت لغيرها فمها وطعمها في السيد واستشراف السيد لهما
 وتنشأ على سيدتها فلا تطيعها كما كانت تطيعها قبل ذلك والحاق اذا تصرف في المال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل
 فنقص الشارع لسيدتها بالمثل ومكته الجارية اذا لا يجمع لها بين العوض والمعوض وايضا فلورضيت سيدتها ان تنفي الجارية على مكته
 وتفرغه ما نقص من قيمتها كان لها ذلك فاذا لم ترض وعلت ان الامة قد فسدت حينها ولم تنفع بخدمتها كما كانت قبل ذلك كان من
 احسن القضاء ان يفرم السيد مثلها ويملكها فان قيل فاطردوا هذا القياس وقولوا ان الضمان اذا نفي جارية قوم حتى انسدها
 عليهم ان لهم القيمة او يطالبون بهد لها قيل نعم هذا موجب القياس ان لم يكن بين الصوتين فرق مؤثر وان كان بينهما فرق فليقلع
 الاحاق فان الاضداد الذي في وطني الزوج جارية امرأتها بالنسبة اليها اعظم من الاضداد الذي في وطني الزوج وبالحجة **فجواب** هذا

فيها
ج
مكتوب

جواب مركب الا نلص فيه ولا اجماع **فصل**

واما اذا استكرهها فان هذا من باب المشقة فان الاكراه على الواجب مشقة فان الواجب يجري مجرى

الجنابة ولهذا لا يخلو عن عقاب وعقوبة ولا يجري مجرى منفعة الخلة في ما صارت له بافسادها على سيدتها اوجب عليه مثاله كما في المطاوعة

واعتقها عليه لكونه مثلها **قال شيخنا** ولو استكره عبده على الفاحشة عتق عليه ولو استكره امرة الغير على الفاحشة عتقت عليه

وغيرها بمثلها الا ان يفرق بين امرة امرأة وبين غيرها فان كان بينهما فرق شرعي والا فموجب القياس التسمية واما قوله تعالى ولا تكرر هوا

فتيا تكرر على البغاة ان اردن تخصصا لتبغوا عرض الحيوة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكراههن غفر لهن حيم فهذا عن اكراههن

على كسب المال بالبغاة كما قيل ان عبد الله بن ابي راس للمنافقين كان له اماء يكرههن على البغاة وليس هذا استكرها لاهل الامة على ان يبرن في

هوفان هذا بمنزلة التمثيل بها واذ الله امرها بان تذهب هي فتن مع الله يمكن ان يقال العتق بالمشقة لم يكن مشروعا عند نزول الآية ثم

شرع بعد ذلك **قال شيخنا** والكلام على هذا الحديث من ادق الامور فان كان ثابتا فهذا الذي ظهر في توجيهه وان لم يكن ثابتا فلا

يجتاز الى الكلام عليه **قال** وما عرفت حديثا صحيحا الا ويمكن تحريجه على الاصول الثابتة **قال** وتذكرت ما امكن من ادلة الشرع

وصاريت قياسا صحيحا يخالف حديثا صحيحا كان المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح بل متى رايت قياسا يخالف اثره فلا بد من ضعفه حقا

لكن التمييز بين صحيح القياس فاسد مما يخفى كثيرا منه على افضل العلماء فضلا عن هودونهم فان ادراك الصفة المؤثرة في الاحكام على

وجها ومعرفة للعاني التي طلعت بها الاحكام من اشرف العلوم فمنه الجليل الذي يعرف اكثر الناس منه الدقيق الذي لا يعرف الا الخواص

فلما صار اقيسة كثيرة من العلماء تجري على آفة للتخصص بخفاة القياس الصحيح وعمل الخلف على كثير من الناس ما في النصوص من الكلال

للدقيقة التي تدل على الاحكام انتهى **فان قيل** فبب انكروا خبر ذلك على القياس فانصنعون بسقوط الخبر عنه وقد وطئ فرجا

الملك له فيه ولا شبهة ملك **قيل** الحديث لم يتعرض بنفي ولا اثبات وانما دل على العتق وكيفية **فان قيل** فكيف يخرجون حديث

العتق بن بشير في ذلك انها ان كانت احلها له جلد ما تدرج له وان لم تكن احلها له رجم بالحجارة على القياس **قيل** هو محمول على ما

لقياس مطابق لاصول الشريعة وقواعد ما فان احلها له شبهة كافية في سقوط الخبر عنه ولكن ما لم يلزمها بالاحلال كان الخبر محملا

عليه وكانت المائدة تقرير له وعقوبة على ارتكاب فروع حرام عليه وكان احلال الزوجة له وطهرها شبهة دارئة لحد عنه **فان قيل**

فكيف يخرجون التعزير بالمائدة على القياس **قيل** هذا من اسهل الامور فان التعزير لا يتقدر بقدر معلوم بل هو بحسب الجريمة في جنسها

وصفتها وكبرها وصغرها وعمر بن الخطاب قد شيع تقريره في الخبر فانه جازي على الرأس تارة بالثقي وتارة بزيادة اربعين سوطا على الحد الذي

ضربه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابوبكر فانه جازي على حنوت الخمار وكذلك تقرير الغال في جهات السنة بخبر متاعه تعزير

مائع الصدقة باخذها واخذ شرطه معها وتعزير كاتم الضلالة الملتزمة باضعاف التعزير عليه وكذلك عقوبة سارق ما لا قطع فيه بضعف

عليه التعزير وكذلك قاتل الذي جرحه اضعف عليه عمر عثمان وبنته وذهب اليه احمد وغيره **فان قيل** فما تصنعون بقول النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله **قيل** نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة ولا منافاة بينه وبين شيخ

ما ذكرنا فان الحد في سائر الشارح اعم منه في اصطلاح الفقهاء فانهم يريدون بالحد وعقوبات الجنائيات للحدود بالشرع خاصة والحد في

سائر الشارح اعم من ذلك فانه مراد به هذه العقوبة تارة ويراد بنفس الجنابة تارة لقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وقوله تلك حدود

الله فلا تقربوها فالاول حد الحرام والثاني حد ود الاحلال وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حد حد ود فلا تقربوها وفي حديث

النواس بن سمعان الذي تقدم في اول الكتاب والسور ان حد ود الله ويراد به نفس الجنابة تارة جالس العقوبة وان لم تكن مقدرة فحق له صلى الله عليه وآله

آله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله ويراد به الجنابة التي هي حق لله **فان قيل** تكون العشرة فيما دونها

اذا كان للمادة الجنابة **قيل** في ضرب الرجل امرأته وعبده وولده واجاره للتأديب وضوؤه فانه لا يجوز ان يربى على عشرة اسواط

ذلك

ج

بالحد

فصل

فهذا الحسن ما خرج عليه الحديث وبالله التوفيق
 الحج ولعمري فعلى من شرع فيها ان يحضر فيها وان كان متطوعا بالدخول باتفاق الاثمة ومن تنازعوا فيما سواها من التطوعات هل يلزم بالشرع
 ان لا يفقد وجب عليه بالاحرام ان يحضر فيه لا حين يتحلل وجب عليه الامساك عن الوطئ فاذا وطئ فيه لم يسقط عليه ما وجب عليه من
 اتمام النكاح فيكون ارتكابه محرمه الله عليه سببا لاسقاط الواجب عليه ونظير هذا الصائم اذا اظهر عجزا لم يسقط عنه فطره ما وجب عليه
 من اتمام الامساك ولا يقال له قد بطل صومك فان شئت ان تاكل فكل بل يجب عليه المضى فيه وقضاؤه لان الصائم له حد محرم وهو
 غروب الشمس **فان قيل** فهل اطرحتم ذلك في الصلوة اذا افسد اداقتم يحضر فيها ثم يعيد ها **قيل** من هم هنا ظن من ظن ان
 المضى في الحج الفاسد على خلاف القياس والفرق بينهما ان الحج له وقت محدد وهو يوم عرفه كما لا يخفى وما وقت محدد وهو الغروب بل يمكن
 محضه كما يمكن احلال المحرم قبل وصوله اليه كما لا يمكن فطر الصائم قبل وصوله الى وقت الفطر فلا يمكن فعله ولا فعل الحج ثانياني وقد خلا
 الصلوة فانه يمكنه فعله ثانياني وقتها وسر الفرقان وقت الصيام والحج يقدر فعله لا يسع غيره ووقت الصلوة اوسع منها فليس غيرا فيمكن تكرار
 فعلها اذا افسدت في اثناء الوقت ولا يمكن تكرار الصيام والحج اذا افسد الا في وقت اخر نظير الوقت الذي افسد فيها وبالله الصواب **فصل**
 واما من اكل في صومه ناسيا فمن قال عدم فطره ومضيه في صومه على خلاف القياس ظن انه من باب ترك المأمور ناسيا والقياس انه
 يلزمه الاتيان بما تركه كالواحد وثى حتى صلى والذين قالوا بل هو على وفق القياس حجته اقوى لان قاعدة الشريعة ان من فعل عطلا
 ناسيا فلا شام عليه كادل عليه قوله تعالى ربنا لا تأخذنا نسيانا ولا غفلة ولا اثنا عن الشيء صلى الله عليه وسلم سبحان استجاب هذا الدعاء
 وقال قد فعلت واذا ثبت انه غير اثم فلم يفعل في صومه محرما فلم يبطل صومه وهذا بعض القياس فان العبادة انما تبطل بفعل محظور
 وترك ما مود وطرح هذا القياس ان من تكلم في صلاته ناسيا لم يبطل صلاته وطرحه ايضا ان من جامع في احرامه او صيامه ناسيا لم يبطل
 صيامه ولا احرامه وكذلك من تطيب او لبس او غطى رأسه او حلق رأسه او قلظ ظفره ناسيا فلا فدية عليه بخلاف الصيد فانه من باب
 المتلذذات فهو كناية القتل واما اللباس الطيب فمن باب الترفه وكذلك الحلق والتقليم ليس من باب التلاذذ فانه لا قيمة له في الشرع
 ولا في العرف وطرح هذا القياس ان من فعل المحلوف عليه ناسيا لم يحنث سواء حلف بالله او بالطلاق او بالعناق او غيره لك لان الدعاء ان
 فعل النسيان عنه ناسيا لم يحنث عاصيا ولا حنث في الايمان كالعصبة في الايمان فلا يعدها نكاحا من فعل المحلوف عليه ناسيا وطرح هذا ايضا ان من
 باشر النجاسة في الصلوة ناسيا لم يبطل صلاته بخلاف من ترك شيئا من فروض الصلوة ناسيا او ترك الغسل من الجنابة او وضوءه او الركعة
 او شيئا من فروض الحج ناسيا فانه يلزمه الاتيان به لانه لم يؤد ما يؤد في وقت عهده الامر وسر الفرق ان من فعل المحظور ناسيا جعل مع
 كعدمه ونسيان ترك المأمور لا يكون عذرا في سقوطه كما كان فعل المحظور ناسيا عذرا في سقوطه الا شتم عن فاسكه **فان قيل** فهذا الفرق
 حجة عليه كما لان ترك المفطرات في الصوم من باب المأمورات وهذا يشترط فيه النية ولو كان فعل المفطر من باب المحظور لم يجز ان ينكح
 سائر المحظورات **قيل** لا ريب ان النية في الصوم شرط ولو لاها لما كان عبادة ولا انيب عليه لان الثواب لا يكون الا بالنية فكانت النية
 شرطها في كون هذا الترك عبادة ولا يحنث ذلك بالصوم بل كل ترك لا يكون عبادة ولا ثواب عليه الا بالنية ومع ذلك فلو فعله ناسيا
 لم يأتشم به فاذا نوى تركها لله ثم فعلها ناسيا لم يحنث نسيانه في اجرة بل يشأب على نفسه تركها لله ولا يأتشم بفعلها ناسيا وكذلك الصوم ايضا
 فان فعل الناس غير مضاف اليه كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اكل وشرب ناسيا فليتب صومه فانما اطعمه الله وسقاه فاضاف
 فعله ناسيا الى الله كونه لم يردده ولم ينعمه وما يكون مضافا الى الله لم يحنث خذ قدرة العبد فلم يكلف به فانه انما يكلف بفعله كما لا يفعل فيه
 ففعل الناس كفعل الناس والصغير وكذا لو احدث الصائم في منامه او ذرعه القى في الليقة لم يضر ولو استدرج في انظر
 فلو كان ما يوجد بغير قصد كما يوجد بقصد لا فطر هذا وهذا **فان قيل** فانهتم تظنون المحظور كمن اكل فطره ليلان ناسيا

تشبيها

ثانية

ج

كترك

قيل

هذا نزاع معروف بين السلف والخلف والذين فرقوا بينهما فالواقف بالحظ يمكن التحصيص له بخلاف الناسى ونقل عن بعض السلف
 انه يظفر في مسئلة الغريب دون مسئلة الطلوع كما لو استمر الشك **قال شيخنا** وسجدة من قال لا يظفر في الجميع قرى ودلالة الكتاب
 والسنة على قولهم اظهر فان الله سبحانه سوي بين الخطأ والنسيان في عدم المؤاخظة لان فعل محظورات الجحيم يستوفى فيه الحظ والنسيان لا
 كل واحد منهما غير فاصد للخالفة وقد ثبت في الصحيح انهم اظفروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم طلعت الشمس ولم
 يثبت في الحديث انهم امروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من قضاءه وابو عروة اعلم منه وكان يقول القضاء
 عليهم وثبت في الصحيحين ان بعض الصحابة اكلوا حتى ظهر لهم الخطا الاسود من الابيض ولم يأمر احد منهم بقضائه وكانوا محظوظين وثبت عن
 ابن الخطاب انه اظفر ثم تبين النهار فقال لا تقضى لانكم تتجاف لانهم وروى عنه انه قال تقضى واسناد الاول ائتم وحسنه انه قال
 الخطب يسير فتأكل ذلك من تأكله على انه اراد حفة امر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك **قال شيخنا** وبالحيلة فند القول القوي
 اثرًا ونظرًا واشبهه بدلالة الكتاب السنة والقياس **قلت** له فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح على رجل يتجهم فقال اظفر المحاجم
 والمجهم ولم يكن ذلك الملمين بان الحجة تقطع به بل بلغها قبل ذلك قوله اظفر المحاجم والمجهم ولعل السكينة انما اشترع ذلك اليوم **فاجابني**
 بما مضى ان الحديث اقتصى ان ذلك الفعل مظهر وهذا كما لو رأى انسانا ياكل ويشرب فقال اظفر لكل والشارب فهذا فيه بيان السبب
 للقضى للفظ ولا تعرض فيه للمانع وقد علم ان النسيان ما فزع من الفطر بدليل خاف فكذلك الخطأ والجمل والله اعلم **فصل** وما ظن
 على خلاف القياس ما حكى به الخلفاء الراشدون في امرأة المفقوق فانه قد ثبت عن عشرين الخطاب انه اجل امرأته اربع سنين وامرها
 ان تزوج فتدوم المفقود بعد ذلك بخير وعشرين امرأة وبين مهرها فذهب الامام احمد الى ذلك وقال ما أدى من ذهب الى غيره ذلك
 اي شئ يذهب وقال ابو داود في مسائلة سمعت احمد وقيل له في نفسك شئ من المفقوق فقال ما في نفسي منه شئ هذا خمسة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرها ان تترى قل احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في امرأة المفقوق **وقد قال بعض**
 المتأخرين من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقوق يخالف القياس والقياس انها زوجة القادم بكل حال الا ان نقول الفرقة تنبذ ظاهراً
 وباطناً فتكون زوجة الثاني بكل حال وظل قول بعض المتأخرين لعمر في ذلك فقالوا الوجه كما هو قول عمر في ذلك لفرض حكمه لبعده
 القياس **وطائفة شالفة** اخذت ببعض قول عمر تركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني في زوجته ولا تخرج الى
 الاول وان لم يدخل بها رقت الى الاول **قال شيخنا** من خالف عمر لم يجد الى ما اهدى اليه عمر ولم يكن له من الحديث والقياس
 الصحيح مثل خبر عمر عن ابن عباسين باصل وهو وقت العقود اذا تصرف الرجل في حق الغير بخلافه هل يقع تصرفه من وراءه او موقوفاً
 على اجازته على قولين مشهورين روايتان عن احمد **احملهم** انها تلفت على الاجازة وهو لهيب الحنفية ومالك والشافعية هو الله
 قول الشافعية وهذا في النكح والبيع الاجارة وظاهر مذهب احمد التقصيل وهو المقتضى اذا كان معذوراً العمل فكله من الاستيناد وكان بحاجة الى التصرف وقت
 العقد على الجواز بالانزعاع عنه وان كان الاستيناد لم يكن حاجة الى التصرف فيها لانها لا تدور على اموال الغير وانما هي كالنقص والفوت ونحوها فاذا تم
 عليه معرفة ارباب الأموال ويشر منها فان مذهب ابي حنيفة ومالك واصل يتصرف في ما عنيهم فان ظهر له بعد ذلك كانه اخبر بين بين
 الامضاء وبين المتضمنين وهذا ما جاءت به السنة في اللفظة فان الملتصقاً حزنه بعد التعريف ويتصرف فيها ثم ان جاء صاحبها كان مخيراً
 بين امضاءه وتصرفه وبين المطالبة بما فهو تصرف موقوف لما تعذر الاستيناد ودعت الحاجة الى التصرف وكذلك اللوصى بما زاد
 على الثلث وصبيته موقوفة على الاجازة عند الاكثرين انما يخبرون بعد الموت فالفقهاء المتطعن خبره ان قيل امرأة تقول ان يعمل خادمة
 بقيت لا ايماً ولا ذات تزوج الى ان تبقى من القواعد او تموت والشرعية لا تأتي مثل هذا فاما ايجلت اربع سنين ولم يكشف خبره حكمه
 ظاهراً فان **قيل** يسوغ للامام ان يفرق بينهما للحاجة فاما ذلك بعد اعتقاد من تروا ولا فلو علمت حياً لم يكن مفقود وهذا

يقين

ج

ب

يحيون

ثبت
لأمام

كما سماع التصرف في الاموال التي قد من معرفة اصحابها فاذا قدم الرجل ثبوتاً انه كان حينئذ اظهر صاحب المال والامام قد تصرف في زوجته بالتفريق فيبقى هذا التفريق موقراً على اجازته فان شاء اجاز ما فعله الامام وان شاء رده واذا اجازته صار كاللتفريق للماذون فيه ولو اذلا ان يفرق بينهما ففرقته بالترتيب وحيدتين فيكون نكاح الثاني صحيحاً وان لم يجزها ففعله الامام كان التفريق باطلاً فكانت باقية على نكاحه فتكون زوجته فكان القادم غير آيين اجازة ما فعله الامام ووجهه واذا اجاز فقد اخرج البضع عن ملكه وخروج البضع عن ملك الزوج متقوم عند اكثرين كمالك والشافعي واحن في النص الروايتين والشافعي يقول هو مضمون بمهر المثل ولا نزاع بينهم فيها اذا شهد شاهدان انه طلق امرأته ثم رجعا عن الشهادة ففيل لا شق عليهم بقاءه على ان يخرج البضع من ملك الزوج ليس بمتقوم وهذا قول ابي حنيفة وجمهور في الروايتين اختارها متأخروا واصلها بقاؤه ابي يعلى واتباعه **وقيل** عليهم ما هو المثل وهو قول الشافعي وهو وجه في مذهب احمد **وقيل** عليه ما للسمعي وهو مذهب مالك وهو اشهر في نص احمد وقد رخص على ذلك فيما اذا فصل نكاح امرأته برضاها انه يرجع بالسمعي الكتاب والسنة يكون على هذا القول فان الله تعالى قال واسألوا ما انفقتم وليسألوا ما انفقوا ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله حليم حكيم وان فأنكرتم شيئاً من احوالكم الى الكفار فعاقبتم فالاول الذين ذهبوا الى انهم مثل ما انفقوا وهذا هو السعي دون مهر المثل وكذلك امر النبي صلى الله عليه واله وسلم في نزع المختلعة ان يأخذ ما اعطاها دون مهر المثل وهو سعيه انما يأمر في المعاد وضات المطلقة بالعدل فحكم امير المؤمنين في المفقود يثبت على هذا الاصل والقول بوقف العقب عند الحاجة متفق عليه بين الصحابة ثبت ذلك عندهم في قضايا متعددة ولم يعلموا احد منهم انكر ذلك مثل قضية ابن مسعود في نقد قته عن سيد الجارية التي ابتاعها بالثمن الذي كان عليه في الزهدة لما تعذرت عليه ففرق وكصدق الغال لمال المغلول من الغنمية لما تعذر رقبته بين الجيش واقرباءه واثرة له على كوتة وصوبية له وخير ذلك من القضايا ما علمنا القول بوقف العقب مطلقاً هو الاظهر في الحجة وهو قول الجمهور وليس في ذلك ضرر لاصلها بل هو اصلاح بلا افساد فان الرجل قد يترك ان يشتر لغيره او يبيع له او يستأجر له ثم يشاوره فان رضى والام يحصل له ما يشاءه وكذلك في تزويج وليته ونحو ذلك وامام مع الحاجة فانفق به لا بد منه فمسألة المفقود هي مما يوقف فيها التفريق الامام على اذن الزوج اذا جاز كما يقف تصرف الملتقط على اذن المالك اذا جاز والقول بحد اظهر الى الزوج بخروج بضع امرأته عن ملكه ولكن تنازعوا في المهر الذي يرجع به هل هو ما اعطاها هو وما اعطى الثاني وفيه روايتان عن احمد **احد** هما يرجع بما مهرها الثاني لا نهافي التي اخذته **والصواب** انما يرجع بما مهرها هو فانه الذي يستحقه وامام المهر الثاني اصلهما الثاني فلا حق له فيه واذا ضمن الثاني للاول المهر فضل يرجع به عليها فيه روايتان عن احمد **احد** هما يرجع لهما هي التي اخذته والثاني قد اعطاها المهر الذي عليه فلا يضمن مهرين بخلاف المرأة فانها لما اختارت فراق الزوج الاول ونكاح الثاني فضيلها ان ترق للمهر لان الفرق جازات من جهةها **والثانية** لا يرجع لان المرأة تسحق المهر بما استحل من فرجها والاول يستحق المهر بخروج البضع عن ملكه فكان على الثاني وهذا لما تفرع عن عمر في مسألة المفقود وهو عند طائفة من الفقهاء من ابعد الاقوال عن القياس حتى قال بعض الاثمة لم يكن به حاكم نقض حكمه وهو مع هذا الصلح الاقوال واجراها في القياس وكل قول قيل سواه فهو خطأ فمن قال انها تعاد الى الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال فكل القولين خطأ اذ كيف تعاد الى الاول وهو لا يختارها ولا يريد لها وقد فرق بينه وبينها بتفريقاً سائغاً في الشرع واجاز ذلك التفريق فانه وان تبين للامام ان الاصل بخلاف ما اعتقده فالتحق في ذلك للزوج فاذا اجاز ما فعله الامام زال الحذور واما كونها زوجة الثاني بكل حال مع ظهور زوجها وتبين ان الاصل بخلاف ما فعل الامام فهو خطأ ايضاً فانه مسلم لم يبارق امرأته وانما فرق بينهما بسبب ظهر انهم يكن كذلك وهو يطلب امرأته فكيف يحال بينه وبينها وهو لو طلب ماله او بدل له رده اليه فكيف لا تروا ليه امرأته واهله اعز عليه من ماله **وان قيل** حتى الثاني تعلق برها **وقيل** حقه سابق على الثاني وقد ظهر انتقاض السبب الذي استحق الثاني ان تكون زوجته له واما اللوجب لمراة حتى الثاني دون الاول **والصواب** ما قضى به امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا تعجب احمد من خالفه فاذا ظهر جهة

تصرفه

الح

يثبت
من

من

ما قال الصبي به رضي الله عنهم اوصوا به في هذه المشكلات التي خالفهم فيها مثل ابي حنيفة ومالك والشافعي فلان يكون الصواب معهم
 فيها وافاتهم هؤلاء بطريق الاولى قال **بشيئين** وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصواب به افقه الامة واعلمها واعتبر
 هذا بمسائل اليمان والندور والعق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق بالشروط والمنقول فيها عن الصبي ابرهوا حرم الاقوال عليه
 يدل الكتاب والسنة والقياس والحجى وكل قول سوى ذلك فيجاء بالنصوص مناقض للقياس وكذلك في مسائل غير هذه مثل مسئلة
 ابن الملا عن مسئلة ميراث المرأة وما شاء الله من المسائل لم اجزأ احوال الاقوال فيها الاقوال الصحاوية والى ساعتي هذه ما علمت قولاً قاله
 الصحاوية ولم يحتفلوا فيه الا كان القياس مع ما يمكن العلم به من القياس وفاسده من اجل العلوم وانما يعرف ذلك من كان خبيراً باسرار الشرع
 ومقاصده وما اشتملت عليه شريعة الاسلام من الحاسن التي تفوق التعداد وما تضمنته من مصلح العباد في المعاش والمعاد وما فيها
 من الحكمة البالغة والنعمة السابغة والعدل التام والله اعلم انتهى **فصل** وما اشكل على كثير من الفقهاء من قضايا الصحاوية وجملوه
 من البعد الاشياء عن القياس التزاحم وسقوط المتزامن في البراءة ومسئلة الرؤية واصحابها ان قوما من اهل اليمن حضرة انبية
 للاسد واجتمع الناس على راسها فربى فيها واحد فجزب ثانياً فجزب الثاني ثالثاً فجزب الثالث رابعاً فقتلهم الاسد فرفع ذلك الى امير المؤمنين
 على كرم وجهه في الجنة وهو على اليمن فحضى الاول برهم الدية والثاني بثلها والثالث بتصفها والرابع بكالها وقال اجل الدين على من حضر رأس
 البئر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هو كما قال روى سعيد بن مسروق في سننه ثاب وعوانة وابو الاخص عن سماك حرب
 عن حش الصنعلى عن علي فقال ابو الخطاب وبقوه ذهب احمد الى هذا وقيل في غلظة الآية **والصواب** ان مقتضى القياس في العول
 وهذا يتبين باصل وهو ان المجنونة اذا حصلت من فعل مضمون وهو سقط ما يقابل للموت واعتبر ما يقابل للموت في كماله قتل عبداً مشتركاً
 بينه وبين غيره او ائلف مالا مشتركاً او حيواناً سقط ما يقابل فخره ووجب عليه ما يقابل حق شريكه وكذلك لو اشترك الشان في ائلاف مال
 احدهما او قتل عبداً او حيواناً سقط عن المشارك ما يقابل فعله ووجب على الاخر من الضمان بقسطه وكذلك لو اشترك هو واجنبى في قتل
 نفسه كان على الاجنبى نصف الضمان وكذلك لو ربي ثلاثاً فبعضهم فاصاب اخصهم فقتله فالصحيح ان ما قابل فعل المقتول ساقط بحجبه
 ثلث الدية على عاقلة الاخرين هذا مذهب الشافعي واختيار صاحب المغنى والقاضى ابى يعلى في الجرد وهو الذي قضى به على عليهما السلام في
 مسئلة القاهرة والواقصة قال الشيخ وذلك ان ثلاث جوار اجتمعن فركبت احدهن على عنق الاخرى فقرعت بالثالثة المركوبة فقتلت
 فسقطت المركبة فوقضت او كسر عنقها فماتت فرفع ذلك الى علي عليه السلام فقضى بالدية اثلاً فاعلوا فلمن والغى الثلث الذي قابل
 فعل الواقصة لانها اعانت على قتل نفسها واذا ثبت هذا فلو ماتوا بسقوط بعضهم فرق بعض كان الاول قد هلك بسبب مركب من اربعة
 اشياء سقطت وسقوط الثاني والثالث والرابع وسقوط الثلاثة فوقع من فعله وجانيته على نفسه فسقط ما يقابل له وهو ثلاث ارباع الدية
 وبقي الربع الاخر لم يتول من فعله وانما فرق من التزام فلو جردوا ما الثاني فلان هلاكه كان من ثلاثة اشياء جذب من قبله له وجن
 هو الثلث ولم يارب فسقط ما يقابل جن به وهو ثلث الدية واعتبر ما لا يصنع له فيه وهو الثلث الباقي واما الثالث فخصم تلفه بشيئين
 جذب من قبله له وجن به هو الرابع فسقط فعله دون السبب الاخر فكان لورثته النصف واما الرابع فليس منه فعل البتة وانما هو جرد
 محض فكان لورثته كمال الدية وقضى به على عواقل الذين حضروا البئر فادعهم وتزاحمهم فان قيل على هذا سوالان احدهما
 انكم لم توجبوا على عاقلة الجاذب شيئاً مع انهما شر ووجبتم على عاقلة من حضر البئر ولم يباشروا هذا خلاف القياس الثاني ان هذا
 هب انه يتأني لكم فيما اذا ماتوا بسقوط بعضهم على بعض فكيف يتأني لكم في مسئلة الزبية وانما ما تواقبل الاسد فهو كالحجاء ابو اذخر في
 في البئر قيل هذان سوالان قريان **وجواب الاول** ان الجاذب لم يباشر الزبية وانما تسبب اليه والحاضر وقتلوا
 بالزبية فكان تسببهم اقوى من تسبب الجاذب لا يوجب الى الجذب فيه كالحال التي انسان انساناً على اشر فقتله عنه لثلاثاً يقتله فمات فلما قال

لا يربى بالضم
الاسد ناقص

ج
ن

انما نفس العبد في
الاسد ناقص وهو ان يرفع
بهم ويظهرهما معاً
بمن يربيهما

هو الملقى واما السؤال الثاني فجاوبه ان للبشر للثلاث كالاسد والذئب والتمسك بالحق عليه النفي فله

وصار الحكم للسبب ففي مسألة الزبية ليس للرابع فضل البتة وانما هو مفعول به محض فله كمال الدية والثالث فاعل ومفعول في نفسه

ما يقابل فعله واعتبر فضل الغير في مكان قسطه نصف الدية والثاني كذلك الا انه جاذب لواحد وللجذب جاذب لاخر فكذا في القسط

عليه من تأثير الغير فيه ثلث السبب وهو جاذب الاول له فله ثلث الدية واما الاول

الثلاثة الذين سقطوا بعد به مباشرة وسببا ورهبا من وقوعه بترام الحاضرين فكان حظه ربع الدية وهذا على من تحيل عاقلة القتل

الثلثة الذين سقطوا بعد به مباشرة وسببا ورهبا من وقوعه بترام الحاضرين فكان حظه ربع الدية وهذا على من تحيل عاقلة القتل

ما يقابل فعله وتكون لورثته وهذا هو خلاف القياس لان الدية شرعت مواساة وجبنا فاذا كان للرجل هو القاتل بنفسه او مشاء في قوله

لم يكن فعله بنفسه مضمونا كالمقطع طرف نفسه او انكف مال نفسه فقصى على عليه السلام اقرب الى القياس من هذا بكنية وهو اولى ايضا

من ان يحيل فعل المقتول على عواقب الاخرين كما قاله ابو الخطاب في مسئلة التجنيق انه يلحق فعل المقتول في نفسه وجب دية الجاني

على عاقلة الاخرين بضمير وهذا البعد عن القياس ما قبل اذ كيف يحيل القاتل والجاوب جناية الانسان على نفسه لو علمها العاقلة كانت عاقلة ولو لم يعلمها ولا القاتل

يعاقب القياس فاصواب ما نصه بل الموقنين رضي الله وهو ايضا احسن من تحيل به الرابع لعاقلة الثالث تحيل به الثالث لعاقلة الثاني وتحيل به الثاني لعاقلة الاول فله

الاول بالكلية فان هذا القول وان كان له حظ من القياس فان الاول لم يحل اصل وهو الجاني على الثاني فدبته على عاقلة

والثاني على الثالث والثالث على الرابع والرابع لم يحل على اجد والاشي عليه فهذا اقد يوهم انه في ظاهر القياس احسن من قضاء امر المؤمنين

ولهذا اذهب اليه كثير من الفقهاء من اصحاب اجماع وغيرهم الا ان ما نصه على لغة القاتل والحاضر والحيا والواقدين من اجزائهم لهم فواقيهم الى

يحيل الدية من عواقب الهاكمن واقرب الى العدل من ان يحجم عليهم بين هلاك اولياهم وحمل دياتهم قسما عفت عليهم المصيبة

ويكبر من حيث ينفع جرحهم ومخاسن الشريعة تأتي ذلك وقد جعل الله سبحانه لكل مصاب حظا من الجرح وهذا اصل شرع على العاقلة للدية

جبر المصائب واعالة له وايضا فالثاني والثالث كما هي عليه فاما جانيان على انفسهما وعلى من جرباه فحصل هلاكهم كلهم بفعل بعضهم

ببعض فالغني ما يقابل فعل كل واحد بنفسه واعتبر جناية الغير عليه وهو ايضا احسن من تحيل دية الرابع لعواقب الثلاثة ودية الثالث

لعاقلة الثاني والاول ودية الثاني لعاقلة الاول خاصة وان كان له ايضا حظ من قياس تزييل سبب السبب من لذة السبب قد اشرك

في هذا الرابع الثلاثة الذين قبله وفي هلاك الثالث الاثنان وانفرد بجلائه الثاني الاول ولكن قول على عليه السلام ادى وافقه فضل

وما يظن انه يخالف القياس ما رواه على بن رباح النخعي رجلا كان يقول اعمى فوق عاقا في بئر فخر البصير وقهر الاعى فوقه فقتله فقطع عمر النخعي

يرضى الله عنه بعقل البصير على الاعى فكان الاعى يدور في الموسم وينشد يا قاتل الناس لقيت منكرا به هل يعقل الاعى الجرح البصير

خرامعا كلاما تكسرا به وقد اختلف الناس في هذه المسئلة فذهب الى قضاء عمر هذا عبد الله بن الزبير وشريح وبراهيم النخعي اثنان

عقل

ولقد

تضاعف

ج

نيل

فصل وما اشكل على جمهور الفقهاء وظنوه في غاية البعد عن القياس المحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب

كرم الله وجهه في الجنة في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازعوا الولد فاقترح بينهم فيه وعين نذكر هذه الحكومة و
 نبين مطابقتها للقياس فذكر ابو اذود والنسائي من حديث عبد الله بن الحنبل عن ابن ارقم قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فجاء رجل من اهل اليمن فقال ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا علياً يفتصمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال
 لاثنين طبيباً بالولد لهذا فغلبا ثم قال لاثنين طبيباً بالولد لهذا فغلبا فقال انتم شركاء متشاكسون
 الى مقعر بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبه ثلثا الدية فاقترح بينهم فجعل له قرعاً لم يقرع له فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
 حتى بدت اضرار له او نواجذه وفي اسناده يحيى بن عبد الله الكندي الاصح ولا يخرج حديثه لكن رواه ابو اذود والنسائي باسناد كلهم
 ثقات الى عبد خير عن زيد بن ارقم قال اتى علي بن ابي طالب وهو باليمن وقعا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين انقرنا هذا قال لا يجزيك
 جميعاً فجعل كل واحد اسأل اثنين فألا فاقترح بينهم فالتحق الولد بالذي صارت له القرعة وجعل عليه ثلثا الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد اعل هذا الحديث بالذرية روى عن عبد خير باسناد طريدين ارقم فيكون مرسل قال النسائي
 وهذا اصواب قلت وهذا ليس بجلة ولا يوجب ادسألاً للحديث فان عبد خير سمع من علي وهو صاحب القصة فهب ان زيد بن ارقم لا
 ذكر له في المتن فمن اين ينجي الارسال وبعد فقد **اختلف** الفقهاء في حكم هذا الحديث فذهب الى القول به الشيخ بن داود وقال
 هو السنة في دعوى الولد وكان الشافعي يقول به في القديم وأما الامام **احمد** فمثل عنه فخرج عليه حديث القافة وقال حديث
 القافة احب الي **وهي** امران **احدهما** دخول الولد في النسب **والثاني** فخرجهم من خروجه له القرعة ثلثي دية ولده
 لصاحبه وكل منهما بعيد عن القياس فلذلك قالوا هذا من بعد شي عن القياس فيقال القرعة قد تستعمل عند فقدان مرجح سواها
 من مينة او اقرار او قافة وليس يبعد تعيين السبق بالقرعة في هذا الحال اذ هي غاية المقدور وعليه من اسباب ترجيح الدعوى
 ولها دخول في دعوى الاملاك المرسل التي لا تثبت بقرينة ولا امانة فدخلها في النسب الذي يثبت بمجرد الشبهة المحضة المستند الى
 قول القافة اولى واحرى وأما امر الدية فشكك جداً فان هذا ليس بقتيل يوجب الدية وانما هي تقويت نسبته بخروج القرعة له
 فيمكن ان يقال وعلى كل واحد صاحب الولد له فقد فوته كل واحد منهم على صاحبه بوطيه ولكن لا يتحقق من كان له الولد منهم فلما اختلف
 القرعة لاحد منهم صار مفسقاً لنسبه عن صاحبه فاجرى ذلك مجرى اطلاق الولد ونزل الثلاثة منزلة اب واحد مخصصة للثلاثة
 ثلث الدية اذ قد عاد الولد فيغير لكل من صاحبه ما يخصه وهو ثلث الدية **وجه** **اخر** احسن من هذا انما اختلفوا عليه
 بوطيه وبحقوق الولد به وجب عليه ضمان قيمته وقيمة اولاد شرعاً وهي دية ثلثا الدية وصار هذا كمن
 ائلف عبداً بينه وبين شريك له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشركيه فان اطلاق الولد اخرجها عما يحكم القرعة كائلا في الرقيق الذي
 بينهم ولظن هذا التضمن الصواب المعزوم بحرية الامه لما فات رقيم على السيد بحريتهم وكانوا يصدون ان يكونوا ارقاء له وهذا من الظن
 ما يكون من القياس وادقه لا يفتدى اليه الا انهم ادراسين في العلم وقدر ظن طائفة ان هذا ايضا على خلاف القياس ليس كما ظن اهل هو
 محض الثقة فان الولد تابع للام في الحرية والرق وطول اولادهم من امة الغير رقيق وقد البعد من الحوة **قال الامام احمد**
 اذا تزوج الحر الامه رقيق نصفه واذا تزوج العبد بالحره عتق نفسه فولد الامه المزوجة به كانوا يصدون ان يكونوا ارقاء
 لسيدها ولكن لما دخل الزوج على حرية المرأة دخل على ان يكون اولاده احراراً والولد يتبع اعتقاد الوطى فاعفد ولده احراراً وقد فوته
 على السيد وليس مراعاة احد هاباً الى من مراعاة الاخر ولا تقويت حق احد هاباً الى من حق صاحبه فحفظ الصواب التحقيق ومراعاة
 الجانبيين فحكموا بحرية الاولاد وان كانت امهم رقيقة لان الزوج انما دخل على حرية اولاده ولو توهم رقيم لم يدخل على ذلك ولم

زيد بن

الجليل

في الحديث

ج

قتل تقريب

صنم

الحق

وقول الزناحي وفقهاء الشراعية واسلمهم للقناقض فان السأى قد صار احق به وقد انقطعت تبعيته لا بوق ولم يبق لها عليه حكم
فلا فرق بين كونها في دار الحرب وبين كونها اسيرين في ايدي المسلمين بل انقطع تبعيته لها في حال اسيرهم بقرهمها واذا لا بها واستحقاق
قتلها اولى من انقطاعها حال قوة شوكتها وخوف معرفتها فذا الذي يسوغ له الكفر بالله والشك به وابواه اسيران في ايدي المسلمين
ومنعه من ذلك وابواه في دار الحرب وهل هذا الا تناقض محض وايضا فيقال لم انا سيرة الابوان ثم قتلنا فدل يسمي الطفل على كفره عنده
او تحكيمون باسلامه فمن قولكم انه يسمي على كفره كما لو ما نافي قال واي كتاب او سنة او قياس صحيح او معتبر او فخر مؤثرين ان
يقتل في حال الحرب او بعد الاسر السليم وهل يكون الغنى الذي حكم باسلامه لاجله اذا سيرة وحده ان لا يسبها ثم قتلها بعد ذلك هل
هذا الا تقرب بين المتماثلين وايضا فدل تقارب وجود الطفل والابوين في ملك سابع واحد او يكون معها في جملة العسكر فان اعتبر
الاول طول بقاءه بالدليل على ذلك وان اعتبرتم الثاني فمن العلوم انقطاع تبعيته لها واستيلاءها عليه واخضاعها بعبودية وجودها
حيث لا يمكن ان منه ومن تربيته وحضانتها واختصاصها به لا اثر له وهو كوجودها في دار الحرب سواء وايضا فان الطفل مالم
يستقل بنفسه ولم يكن بد من جعله تابعا لغيره وقد دار الامر بين ان يجعل تابعا لما له وسأيه ومن هو ليق الناس به وبين ان
يجعل تابعا لابيويه ولا حتى لها فيه بوجه ولا ريب ان الاول اولى وايضا فان ولاية الابوين قد زالت بالكلية وقد انقطع الميراث
وولاية النكاح وسائر الولايات فما بال ولاية الدين الباطل باقية وحدها **وقد نص الامام احمد** على منع اهل الذمة
ان يشترقوا رقيقا من سبي المسلمين وكتب بذلك عمر بن الخطاب الى الامصار واشتهر ولم ينكره منكر فوجاه من الصحابة وان اذاع
فيه بعض الائمة وماذا لك الا ان في تملكه للكافر ولقلعه عن يد المسلم قطع لما كان يصدره من مشاهدة معاملة الاسلام وسما علة الفرقان
فرما دعاه ذلك الى اختياره فلو كان تابعا لابيويه على دينه لم ينعم من شرا وبالله التوفيق **فان قيل** فيلزمكم على هذا انه لو مات
الابوان ان تحكوا باسلام الطفل لا نقطح تبعيته للابوين وكسما **وهو مسلم** باصل الفطرة وقد زال معارض الاسلام
وهو عقود الابوين وتنصيرها **قيل قد نص** على ذلك الامام احمد في رواية جماعة من اصحابه واسمهم بقوله صلى الله عليه
وله وسلم ما من مولود الا يولد على الفطرة فابواه يهودونه وينصرونه ويمجسانه فاذا لم يكن له ابوان فهو على اصل الفطرة فيكون مسلما **فان قيل**
فهل نظرون هذا فيما لو انقطع نسبه عن الاب مثل كونه ولد زنا او صغيا بلعان **قيل** نعم لوجود المفتحة لا سلامه بالفطرة
وعدم المانع وهو وجود الابوين ولكن الراجح في الدليل قول الجمهور وانه لا يحكم باسلامه بن لك وهو الرواية الثانية عنه **اختارها**
شيخ الاسلام وعلى هذا فالفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المسبي ان المسبي قد انقطعت تبعيته لمن هو على
دينه وصار تابعا لسايبه المسلم بخلاف من مات ابواه واحدها فانه تابع لا قاربه او وصي ابيه فان انقطعت تبعيته لا بويه
فالمر تقطع لمن يقوم مقامهما من اقاربه او اوصيائه والنبى صلى الله عليه وآله وسلم اخبر ان عقود الابوين وتنصيرها ببناء على
الغالب وهذا المفهوم له الوجهين **احدهما** انه مفهوما لقب **الثاني** انه خرج عن الغالب وما يدل على ذلك العمل المستمر
من عهود الصحابة والى اليوم بمقتضى اهل الذمة وتركهم الاطفال ولم يتعرض احد من الائمة ولا لاهل الاصل لاطفالهم ولم يقرولوا هرة
مسلمون ومثل هذا لاجل الصحابة والتابعين وائمة المسلمين **فان قيل** فهل تطردون هذا الاصل في جملة تبع المالك فتقولون
اذا اشترى المسلم طفلا كافرا يكون مسلما تبعا له او تتناقصون ففرقون بينه وبين السأى وصورة المسئلة فيما اذا زوج الذي حمله
الكافر من امته فجاءت بولد او تزوج المحرمه بامة فاولدها ثم باع السيد هذا الولد لمسلم **قيل** نعم نظره وحكمه باسلامه
قال شيخنا قدس الله روحه ولكن جادة المذهب انه باق على كفره كما لو سبي مع ابويه واولى والتصحيح
فقول شيخنا لان تبعيته للابوين قد زالت وانقطعت المولاة والميراث والحضانة بين الطفل والابوين وصار المالك

مرائلا

لشرا

ج

احسن به وهو تابع له فلا يفرد عنه بحكم فكيف يفرد عنه في دينه وهذا طمح الحكم بسلامته في مسئلة السبا وبالله التوفيق **فصل**
 فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذين لا يعلم لهم فيه
 مخالف وان القياس الصحيح دأب مع اوامرها ونواهيها وجودا وعدما كان العقول الصحيح دأب مع اخبارها وجودا وعدما فلم يجز بله ولا
 رسوله بما يناقض صريح العقل ولم يشترع ما يناقض للدين والعدل **ولنفاء الحكم والتعليل والقياس ههنا سوال منكم**
 وهوان الشريعة قد فرقت بين المتماثلين وجمعت بين المختلفين فان الشارع فرض الغسل من اللبى وابطل الصوم بانزاله عمدا وهو طاهر
 دون البول والمذي وهو نجس واوجب غسل الثوب من بول الصبية والنخع من بول الصبي مع تساويهما ونقض الشطرنج من صلوة المسلم
 الرباعية وابقى الثالثة والثانية على حالهما واوجب قضاء الصوم على الحائض دون الصلوة مع ان الصلوة اولى بالمحافظة عليها وحي
 النظر الى العجز الشوهاء القبيحة المنظر اذا كانت حرة وجوزها الى الامة الشابة البائرة الجال وقطع سارق ثلاثة دراهم دون مختلس الف
 دينارا ومنهم بها او اصابها شتم جعل دية ما حنس ما تدينار فقطعها في ربه دينارا وجعل دية هذا القدر الكبير واوجب حد الفرية على
 من قن فغين بالزنا دون من قن فله بالكفر وهو شرك منه واكتفى في القتل بشاهدين دون الزنا والقتل اكبر من الزنا وجعله فاذا فالحكم
 الفاسق دون العبد العفيف الصالح وفرق في العدة بين الموت والطلاق مع استواء حال الزوج فيها وجعل مدة الحرة ثلاث حيضات مستبارة
 الامة بجحضة والمقصود العلم بركة الرحم وحرمة المطلقة ثلاثا على الزوج المطلق ثم اباح ماله اذا تزوجت بغيره وحالها في الموضع
 واحدة واوجب غسل غير الموضع الذي خرجت منه الرجم ولم يوجب غسله ولم يعتبر بقربة القاتل ونذمه قبل القدر عليه واعتبر
 قربة المحارب قبل القدر عليه وقبل شهادة العبد والمملوك عليه بانزله الى الله عليه وآله وسلم قال كذا وكذا ولم يقبل شهادة على احد
 الناس انه قال كذا وكذا واوجب الصدقة في السواثم واسقطها عن العوامل وجعل الحرة البقيحة الشوهاة مختصم الرجل والامة البائرة
 الجال لاخصه ونقض الوضوء من سائر الاعضاء ودون من العذرة والدم واوجب الحد في القطر الواحدة من الخمر ولم
 يوجبها بالارطال الكثيرة من الدم والبول وقصر عدد المنكوحات على اربع واطلق ملك اليمين من غير حصر وابطح للرجل ان يتزوج اربع
 ولم يجز للمرأة الا ارجل واحدة وجمع وجود الشهوة وقرة الداعي من الحائض وجوز الرجل الاستمتاع بالوطي غيرة ولم يحل له ان يستمتع بغيره ولا يوطي غيره دون
 للمطلقة الثالثة والثانية في تحريمها على المطلق بالثالثة دون الثانية وفرق بين لحم الابل ولحم البقر والغنم والجواميس غنما فافا والوضوء
 من لحم الابل وحده وفرق بين الحلب الاسوي والابيض في قطع الصلوة بمرو الاسوي وحده وفرق بين الرجم الحارجه من الدرر فاوجب بها
 الوضوء وبين الجشوة الحارجه من الحلق فلم يوجب الوضوء واوجب الزكوة في خمس من الابل واسقطها عن عدة الاراف من الخيل واوجب في
 الذهب والتجارة ربع العشر وفي الزروع والثمار العشر او نصفه وفي المعدن الخمس واوجب في ابل نصاب من الابل من غير جنسها وفي ابل
 نصاب من البقر والغنم من جنسه وقطع يد السارق لكونها آلة المعصية فاذهب العضو الذي تعدى به على الناس ولم يقطع للسان الذي
 يقتضيه المحصنات الغافلات ولا الفرج الذي يرتكب به المحرم واوجب على الرقيق نصف حد الحر من ان حاجته الى الزجر عن المحارم كحاجة الحر وجعل
 للقاذف اسقاط الحد بالعان في الزوجة دون الاجنبية وكلاهما قد الحق به العار وجوز للمسافر المتروكة في سفره رخصة العقر والقطر
 دون المقيم المجهو الذي هو في اية المشقة في سببه واوجب على كل من نذر به طاعة او نفاها ما يجوز لمن حلف على فعلها ان يتركها ويكفر بعينه
 وكلاهما قد الزوا الله وحرر الذئب والقرع وماله ناب من السباع وابطح الضبع على قولها ناب تكسر به وجعل شهادة خزيمة بن
 ثابت وحده بتهمة تدن وغيره من الصحابة افضل منه وشهادته بشاهد وحده لا يبرء بن نيار في التضيعة بالعناق وقال ابن جرير
 عن احد بعدت وقرع بين صلوة الليل والنهار في السر والجهر ثم شرع الجهر في بعض صلوة النهار كالجمعة والعيدين وورث ابن ابن العم
 وان بعدت مرجته دون الخالة التي هي شقيقة الامر وحرما من مال الغير لا بطيبة من نفسه وسلطه على اخذ عقاره واضم بالشفعة

الكثير

ج

عقار

بشاهدين
بشهادة

شهر الشفعة فيما يمكن التنازل من خسر الشركة بقسمته دون ما لا يمكن قسمته كالبحرمة والحجون وهو ابل بشفعة وخم من
 اول يوم من شوال وفرض صوم آخر يوم من رمضان مع تساوى اليومين وتحرر على الانسان تكاح بنت اخيه واخته واباح له تكاح بنت شقيق
 واخت امه وحمل العاقلة ضمان جنايتها الخطأ على النفس دون الجناية على الاموال وتحرر وطى المحاض لاذى الدم واباح وطى المستحاضة مع
 وجوه الاذى ومنع بيع من حنطة مد وحنطة وجوز بيع من حنطة بصرهم فاكثرت من الشيعر فخر بها الفضل في الجنس الواحد من الحسنين
 ومنع المرأة من الاصل ادعى ايها وابنها فارق ثلاثة ايام وادى عليها ان تحل على الزوج وهو اجنبى اربعة اشهر وعشرا وسوى بين الرجل
 والمرأة في العبادات البدنية والمالية كالوضوء والغسل والصلوة والصوم والزكوة والحج وفي العقوبات كالحدود ثم جعلها على النصف من
 الجبل في الدية والشهادة والميراث والعقوبة وحقق بعض الانزمنة على بعض وبعض الامكنة على بعض محض انفس مع تساوىها فجعل ليلة
 القدر خيرا من الف شهر وجعل رمضان سيد الشهور ويوم الجمعة سيد الايام ويوم العرفة ويوم النحر واياهم منى افضل الايام وجعل
 بيت الله افضل بقاع الارض قالوا واذا كانت الشريعة تدجأت بالتحريق بين التماثلات والحجم بين المختلفات كما جمعت بين
 الخطأ والعهد في ضمان الاموال وفي قتل الصيد جمعت بين العاقل والمجنون والطفل البالغ في وجوب الزكوة وجمعت بين الهرة والغافر
 في طهارة كل منهما وجمعت بين الميتة ذبيحة البحرى في التحريم وبين ما مات من الصيد اذ وجه الحرم في ذلك وبين الماء والارباب في
 التطهير بطى القياس فان مبداه على هذين الحرفين وهما اصل قياس الطرد وقياس العكس **والاجواب** ان يقال لان جمى الوطن
 وحيت انوف الصار الله ورسوله لنصر دينه وما بعث به رسوله وان يحرب الحق ان لا تأخذهم في الله لومة لائم وان لا يتخير الى الفتنة
 معينة وان ينصر والله ورسوله بكل قول حتى قاله من قاله ولا يكونوا من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم وفريقهم كأنما كان من
 ما قاله منازعهم وغير طائفتهم كأنما كان فلهذه طريقة اهل العصبية وحية اهل الجاهلية ولعمري انه ان صاحب هذه الطريقة لمضو
 له الذم ان اخطأ وغير عروج ان اصاب وهذه حال لا يرضى بها من نعم نفسه وهوى يرشده والله الموفق **جواب هذا السؤال**
 من طريقين بجمل ومفصل **اما الجمل** فهو ان اذكرتهم من الصور واضعافها واضعاف اضعافها فهو من ابي الدلالة اعظم هذه
 الشريعة وجلالاتها واجمها على وفق العقول السليمة والفظر المستقيمة حيث فرقت بين الاحكام هذه الصور المذكورة لا فراقها في الصفات
 التي اقتضت افتراقها في الاحكام ولو ساءت بينهما في الاحكام لتوجب السؤال وصعب الافضال وقال القائل قد سادت بين المختلفات و
 قرنت الشئ الى غير شبيهه في الحكم وما امتازت صورة من تلك الصور بحكمها دون الصلوة الاخرى الا ليعنى قاربها واجب اختصاها بذلك
 الحكم ولا اشارك صورتيان في حكم الا لا شتر كما في المعنى المقتضى لذلك الحكم ولا يضر افتراقها في غيره كالا ينعف اشارك المختلفين في
 معنى لا يوجب الحكم فالاعتبار في الحجم والفرق انما هو بالمعاني التي لا حيلها شرعت تلك الاحكام وجودا وعدما وقد **اختلف** اجوبة
 الاصولييين عن هذا السؤال بحسب افهامهم ومعرفةهم بأسرار الشريعة **فاجاب** ابن الخطيب عنه بان قال غالب احكام الشرع
 معللة برعاية المصالح المعلومه والمخضمانا بقرن خلاف ذلك في صور قليلة جد او ورود الصورة النادرة على خلاف الغالب لا يقدم في
 حصول الظن كان الغنيم الربط اذ لا يطر نادرا لا يقدم في نزول المطر منه **وهذا**
جواب ابى الحسن البصرى بعينه **واجاب** عنه ابو الحسن الامدى بان التقرب بين الصور المذكورة في الاحكام امكلمه مصادره
 ما وقع جامعها او لمعاضد له في الاصل او في الفرع واما الحجم بين المختلفات فانما كان لا شتر كما في معنى جامع ماله للتعليل الاختصاص
 كل صورة بعلية ماله للتعليل فانه لا مانع عند اختلاف الصور وان اختلف نوع الحكم ان يعلل بجمل مختلفه **واجاب** عنه ابو بكر
 الرازى الخنفي بان قال لا معنى لهذا السؤال فانالم نقل بموجب القياس من حيث اشتبهت المسائل في صورها واعيانها واسماؤها واوجنا
 الفة بينهما من حيث اختلفت في الصور والاعيان والاحكام والمناجيب القياس بالمعاني التي جعلت امارات الحكم وباعساب الموجبة

الرقم

تساويها

وبالله

ج

بينهما

في المسائل

هو

فقد عارض في مواضعها ثم لا يقال باختلافها لانها اقربا من وجه اخر غيرهما مثال ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم النقائص
في البر للبر من جهة التكيل وفي الذهب بالذهب من جهة الوزن استدل للناية على ان الزيادة المحظورة معتبرة من جهة التكيل
او الوزن مع الجنس فثبت وجوب اوجها فزهرهم النقائص وان اختلفت للميتقاص وجوب اخر كالحص وهو مكيل فحكمه حكم البر من حيث كونه
مكيلا وان خالفه من وجوب اخر كالرصاص وهو مولى فحكمه حكم الذهب في خريم النقائص وان خالفه في اوصاف اخر فمضى عقل المتخصص
الذي به تعلق الحكم وجعل علامة له وجب اعتباره حيث وجد كالحرم ما عدا الزناه وحكم بالغاء الفارة وما حولها لما ماتت في السمن فغسلنا عموم
المعنى لكل زان وعموم المعنى لكل مانع جوار الحاسة الا ان المعنى نارة يكون جلبا ظاهرا ونارة يكون خفيا فامضا فيستدل عليه بالادلة التي
نصبها الله عليه **واجاب** عنه القاضي ابو يعلى بان قال العقل هنا يمتنع ان يجمع بين الشيئين المختلفين من حيث اختلاف في الصفات
النفسية كالسواد والبياض وان يفرق بين المثليين فيما اتسا فلا فيه من صفات النفس كالسوادين والبياضين وما يجري مجرى ذلك
اما ما عدا ذلك فانه لا يمتنع ان يجمع بين المختلفين في الحكم الواحد الا ترى ان السواد والبياض قد اجتمعا في مناة الفاتحة وما يجري مجراها
من الالوان فان القعود في الموضع قد يكون حسنا اذا كان فيه نفع كضره فيه وقد يكون قبيحا اذا كان فيه ضرر من غير نفع بل في عليه وان
كان القعود في ذلك الموضع متيقنا وقد يكون القعود في مكانين مجتمعين في الحسن بان يكون في كل منهما نفع كضره فيه ولكننا نختلف
على ان ذلك في كد صحة القياس ذلك ان للثلاث في العقلات انا وجب تساوي حكمها لان كل واحد منها قد يساوي للآخر فيما اجمعه وقد
له الحكم اما لان السوادين او لعلته اوجبت ذلك كالسودين وهكذا القول في المختلفين وعلى هذه الطريقة بعينه ما يجري القياس كما
انما حكم الفرع بحكم الاصل اذا اشار في علة الحكم كما ان الله تعالى انما نص على حكم واحد في الشيئين اذا استدركا فيها وجب الحكم فنهما
فقد بان بن لك صحة ما ذكرناه **واجاب** عنه القاضي عبد الوهاب لما ذكر بان قال دعواكم بان هذه الصور التي اختلفت احكامها
مما تاله في نفسها ادعى والامثلة لا تشهد بها الا ترى ان لا يمتنع ان يتفق الصوم والصلوة في امتناع اداءهما من المحاض ويقترقا في وجوب
القضاء والمتأمل في العقلات لا يوجب التساوي في الاحكام الشرعية **وايضاً** هذا يوجب منع القياس في العقلات **وايضاً** فان القياس
جائر على العلة المنصوص عليها مع وجه المعنى الذي ذكره هذه واجوبة المظار **وخبر** عن الله وتوفيقه فقد كل مسألة منها اجواب مفصل
هو للسلك الثاني الذي وعدنا به **اما المسئلة الاولى** وهي اجاب الشارح صلى الله عليه وآله وسلم الغسل من المني دون
السؤل فهذا من اعظم محاسن الشريعة وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والصليحة فان المني يخرج من جميع البدن وطهر اسماء الله سبحانه
سلالة لا تدبيل من جميع البدن واما البول فانهما في فضلة الطعام والشراب المستحيلة في للعدو والمثانة فتأثر البدن بخروج اعظم تأثر
جوز البول وايضاً فان الاغتسال من خروج المني من الفرج شئ للبدن والقلب والروح بل جميع الارباع القائمة بالبدن فانها تتقوا بالاغتسال
والغسل يختلف عليه ما خلل منه بخروج المني وهذا امر يعرف بالحس ايضاً فان الجنابة توجب تتلا وكسلاً والغسل يحدث له نشاطاً
ورخنة ولهذا قال ابو داود لما اغتسل من الجنابة كانها القيت عن جبل وبالحكمة فهذا امر يرد ذكر كل ذي جبر سائر وفطرة حيوية ويعولز الاغتسال
من الجنابة يجري مجرى للمصالح التي تلحق بالضروريات للبدن والقلب والروح مع ما خدرته الجنابة من بعد القلب والروح عن الارواح الطيبة
فاذا اغتسل زال ذلك البعد ولهذا قال غير واحد من الصحابة ان العبد اذا نام عرجت روحه فان كان طاهراً اذن لها بالسيح وان كان
جنباً الرقيق لها وطهر امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجناب اذا نام ان يتوضأ وقد صرح افاضل الاطباء بان الاغتسال بعد الجماع يبيح
الى البدن قوته ويختلف عليه ما خلل منه وانه من انفع شئ للبدن والروح وكرهه مضر ويكفي شهادة العقل والفطرة بحسنه وبالله التوفيق
على ان الشارح لو شرع الاغتسال من البول لكان في ذلك اعظم حرج ومشقة على الامة تمنع حكمة الله ورحمته واحسانه الى خلقه **فصل**
واما غسل النوب من بول الصبية ونضجه من بول الصبي اذا لم يطعما فهذا للفقهاء فيه ثلاثة اقوال **احدها** انهما يغسلان جميعاً

ما غرر لوزنة

ج

والثاني بنفحان والثالث التفرقة وهو الذي جاءت به السنة وهذا من محاسن الشريعة وتماز حكمة ومصالحها والفرق بين الصبي والصبيبة من ثلاثة اوجه **احدها** كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فتم التلويح ببوله فينقى عليه غسله **والثاني** ان بوله لا ينزل في مكان واحد بل ينزل متفرقا ههنا وههنا فينقى غسل ما صابه كله بخلاف بول الانثى **الثالث** ان بول الانثى اجث وانق من بول الذكر وسببه حرارة الذكر وطوبى الانثى فالحجارة تخفف من نقي البول وتذيب منها ما يحصل مع الرطوبة وهذا معان مؤثره بحسن اعتبارها في الفرق **فصل** واما لفصله الشطر من صلوة المسافر الرباعية دون الثلاثية والثلاثية فمخفية المناسبة فان الرباعية تحتل الحزف لطولها بخلاف الثلاثية فلو حذفت شطرها لا يحذف باطلت حكمة الوتر الذي شرع خاتمة العمل واما الثلاثية فلا يمكن شطرها وحذف ثلثيها فحذف ثلثيها غير صحيح عن حكمة شرعها وتزاولها شرعت ثلاثا لتكون تر التمام كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للغريب وتر النهار وتر الصلوة الليل **فصل** واما ايجاب الصوم على الخاضع ون الصلوات فمن تمام محاسن الشريعة وحكمتها وادراكها لمصالح المكلفين فان الحيض لما كان منافية للعبادة لم يشرع فيه فعلها وكان في صلاحها ايام الطهر ما يعينها عن صلوة ايام الحيض فيحصل لها مصلحة الصلوة في زمن الطهر لتكررها كل يوم بخلاف الصوم فانه لا يتكرر هو شهر واحد في العام فلو سقط عنها فغله لا يحض لم يكن لها سبيل الى تدارك نظيره وفاتت عليه مصلحةه ويجب عليه ان يصوم شهرا في طهرها لتحصل مصلحة الصوم التي هي من تمام رحمة الله بعبده واحسانه اليه بشرعه وبالله التوفيق **فصل** واما الحريم النظر الى العجز المحرم الشوهاء القيحة واباحتها الى الامة المباركة الجمال فكذب على الشارع فاين حرم الله هذا واين حرم الله سبحانه انما قال قل للمؤمنين وبغضوا من ابصارهم ولم يطلع الله ورسوله الا عين النظر الى الامة البارعات الجمال واذا اختل الفتنة بالنظر الى الامة حرم عليه بلزيب وانما انشأت الشبهة ان الشارع شرع الحواثر ان يستقرن وجوههن عن الاجانب واما الامة فلم يجب عليهن ذلك لكن هذا في اماء الاستحذاء والابتذال واما اماء الشرى اللاتي جرت العادة بصوغهن وحجبهن فلا ين ابر الله ورسوله هن ان يكشفن وجوههن في الاسواق والطرقات ويجامع الناس اذن الرجال في التمتع بالنظر اليهن فهذا غلط محض على الشريعة واكد هذا الغلط ان بعض الفقهاء سمع قدامه ان الحق كاهل عورة الاوجه ما وكفها عورة الامة ما لا يظهر غالبها كالطن والظهر والساق فظن ان ما ظهر غالبها حكمه وجه الرجل وهذا انها في الصلوة لا في النظر فان العورة عورتان عورة في الصلوة وعورة في النظر فالعورة طان فصل فكشفت الوجه والكفين وليس لها ان تخرج في الاسواق ويجامع الناس كذلك والله اعلم **فصل** واما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع المختلس والمنتهب والغاصب فمن تمام حكمة الشارع ايضا فان السارق لا يمكن الاحتراز منه فانه يقيم الدرك ويحتك الحرف ويكر القفل ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكث من ذلك فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضا وعظم الضرر واشدت المحنة بالسارق بخلاف المنتهب والمختلس فان المنتهب هو الذي يأخذ المال جهره بمشأى من الناس فيمكنهم ان يأخذوا وعلى يد به ويخلصوا حتى لا يلزموا ويشهد الله عند الحاكم واما المختلس فانه انما يأخذ المال على حين غفلة من ماله وعينه فلا يخلو من نوع تفرط يمكن به المختلس من احترازه والا فمهم كمال الحفظ والتيقظ لا يمكنه الاحتراز فليس كالسارق بل هو بالخاص اشبه وايضا فالمختلس انما يأخذ المال من غير حر مثله غالباً فانه الذي يغافل ويختلس متاعك في حال غفلة عن حفظه وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً فهو كالمنتهب واما الغاصب فالامر فيه ظاهر وهو اولى بعدم القطع من المنتهب ولكن يسوغ كف عن ذلك بالضرر بالنسبة والشك واللين الطويل والعقوبة باخذ المال كما سمي فان قيل فقد وردت السنة بقطع جاحل العارية وغايبته اذ خائن والمعيير سلطه على قبض ماله والاحتراز منه يمكن بان لا يدفع اليه المال فبطل ما ذكرتم من الفرق **قيل** نعم والله لقد صح الخبر بان امرأة كانت تستعير المتاع ويقتحها فامر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقطعت يديها فاختلف الفقهاء في سبب القطع هل كان

لا يحصل

ايام الحيض

ج

سرقتهما

الحقيقة وعرفها الراوى بصفتها بان الذكور سبب القطع كما يقول الشافعي والجمهور في ذلك او كان السبب المذكور هو سبب القطع كما يقول احمد ومن وافقه **وخن في هذا** المقام لا يقتصر على سبب معين البتة فان كان الصغير قول المجنون انفع السؤال وان كان الصغير هو القول الآخر فوافقته للقيام بالحكمة والمصلحة ظاهر جدا فان العاريتين من مصالحهما اذ لم يكن لهما ولا غنى لهما عنهما وهي واجبة عند حاجة المستعير وضرورة اليها اما بالبرة او بما لا يمكن المعيد كل وقت ان يثمد على العارية ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعا وعادة وعرفا ولا فرق في المعنى بين من توصل الى الخدع متاع غيره بالسرقة وبين من توصل اليه بالعارية ومجدها وهذا الجدل جاهد الردية فان صاحب اللئام في طريقت انكسره **فصل** واما قطع اليد في ربيع دينار وجعل ديتها خسر مائة دينار فمن اعظم المصالح والحكمة فانه احتياط في الموضعين للاموال والا طراف فقطع ما في ربيع دينار وحفظا للاموال وجعل ديتها خسر مائة دينار وحفظا لها وصيانة وقد اورد بعض الزنادقة هذا السؤال وضمنه بيتين فقال هـ

يد بخمس مئتي من عتق وديت	ما بالها قطعت في ربيع دينار
تناقض مالنا الا السكوت لله	ولست جدير بهم الا نأمن العثار

مثنى

النار

مثنى

فاجاب بعض الفقهاء بانها كانت ثمينة لما كانت امانة فلما خانت هانت وضمنه الناظم قوله هـ

يد بخمس مئتي من عتق وديت	لكنها قطعت في ربيع دينار
حماية الدم اغلاها وارخصها	صيانة المال فانظر حكمة الباطل

وهو ان الشافعي رحمه الله اجاب بقوله هـ

هناك مظلومة غالت بقيمتها	وههنا ظلمت هانت على البارئ
--------------------------	----------------------------

واجاب شمس الدين الكردى بقوله هـ:

قتل للمعري عارايتما عكار	جمل الفضة وهو من ثوب التثع عارى
لا تقدر حن بر ناد الشعر عن حكم	شعائر الشرع لم تقدر ما شعارى
نفية اليد نصف الالف من ذهب	فان قيديت فلا تسوى بيد دينار

فصل واما تخصيص القطع بجن القدر فلا بد من مقدار يجعل ضابطا لوجوب القطع اذ لا يمكن ان يقال يقطع بسرقة فلس او حبة حنطة او قرعة ولا تاتي الشريعة بهذا وتنازه حكمة الله ورحمته واحسانه عن ذلك فلا بد من ضابط وكان ثلث الاثلاث درهم اول مراتب الجرم وهي مقدار ربع دينار وقال ابراهيم الغضن وغيره من التابعين كانوا لا يقطعون في الشيء النافذ فان عادة الناس للتشاع في الشيء الخفيف اموالهم اذ لا يلحقهم ضرر بفقدته وفي التقدير ثلثة دراهم حكمة ظاهرة فانهما كفاية المقتصد في يومه له ولين عن نه غالبا وقت اليوم للرجل واهله له خطر عند غالب الناس وفي الاثر المعروف من اصبح مئاني سر به معاقب بدنه عنده قوت يومه فكانما حوزت له الدنيا جزا فيها **فصل** واما ايجاب حد الفرية على من قذف غيره بالزنا دون الكفر ففي غاية المناسبة فان القاذف غيره بالزنا لا سبيل للناس الى العلم بكنهه فبجعل حد الفرية تكذيبا له وتزويها للعرض المقدس وقطيعة لاشان هذه الفاحشة فالتزجيه من رويها مسلما واما من روي غيره بالكفر فان شاهد حال المسلم واطلاع المسلمين عليها كاف في تكذيبه ولا يلحقه من العار كذبة عليه في ذلك ما يلحقه بكنهه عليه في الرمي بالفاحشة ولا سيما ان كان المقدوف امرأة فان العار والمعرفة التي تلحقها بقذف ابن اهلها وتشعب ظنون الناس كونهم بين مصدق وكذب لا يلحقه مثله بالرمي بالكفر **فصل** واما اكتفاؤه في القتل بشاهد دون ثلثا فغاية الحكمة والمصلحة فان الشارع احتاط للعصاة والدماء واحتاط لمح الزنا فلو لم يقبل في القتل الا ربع لضاعف الضرر

لصحة ما لم يتكفى
ج
كذا في القاصدين

قوله

في كذبه

وتواشبه العاقل ونحوه على القتل ولما الزنا فإنه بالغ في ستره كما قدر الله ستره فأجتمعت على ستره شرع الله وقد ردد فلم يقبل فيه
 الا اربعة يصغون الفعل وصفت مشاهدته ينتفي معها الاحتمال وكذلك في الاقرار لم يكف بأقل من اربع مرات حرصاً على سترها
 قدر الله ستره وذكر اظهاره ونكحها به وقواعد من يجب اشاعتها في المؤمنين بالعذاب لا يبعد في الدنيا والآخرة **فصل** واما
 جلد فاذن المحرور العبد فقربى شرعه بين ما فرق الله بينهما بتدبره فاجل الله سبحانه العبد كالحرم من كل وجه لا قدر ولا
 شرفاً وقد ضرب الله سبحانه لعباده الامثال التي اخبر فيها بالتفاوت بين الحر والعبد وانهم لا يهرضون ان تساويهم عبيد هم في الدنيا
 فان الله سبحانه فضل بعض خلقه على بعض وفضل الاحرار على العبيد في الملك والسبأ به والقدرة على التصرف وجعل العبد مملوكاً والحر
 مالكاً لا يستوى الملك والمملوك واما التسوية بينهما في احكام الثواب والعقاب فذلك بموجب العدل والاحسان فانه يوم الجزاء
 لا يبقى هناك عبد وحر ولا مالك ومملوك **فصل** واما تفرقة في العدة بين الموت والطلاق وعدة الحرة وعدة الامة وبين
 الاستبراء والعدة مع ان المقصود العلم بفترة الرحم في ذلك كله فهذا انما يتبين وجهه اذا عرفت الحكمة التي لاجلها شرعت العدة
 وعرفت اجناس العدة وانواعها **فاما المقام الاول** ففي شرع العدة عدة حكم منها العلم بفترة الرحم وان لا ينجس
 ماء الوطئين فاكثرت في رحم واحد فتخلط الانساب وتفسد في ذلك من الفساد ما تنفعه الشريعة والحكمة **ومنها** تعظيم خطر
 هذه العدة ورفع قدره واظهار شرفه **ومنها** تطويل زمان الرجعة للمطلق اذ العلة ان يندبر ويقتضي فيصايف زماناً يتمكن فيه
 من الرجعة **ومنها** قضاء حق الزوج واظهار تأثير فقهه في النع من التزين والتجمل ولذلك شرع الاحداد عليه اكثر من الاحدا
 على الولد والولد **ومنها** الاحتياط لحق الزوج ومصحة الزوجة وحق الولد والقباض بحق الله الذي اوجبه في العدة اربعة حقوق
 وقد اقام الشارع الموت مقام الدخول في استيفاء المعقود عليه فان النكاح مدة العسر ولهذا القيم مقام الدخول في تكميل الصداق
 وفي تحرير الرتبة عند جماعة من الصحابة ومن بعدهم كما هو مذهب زيد بن ثابت واحمد في احدى الروايتين عنه فليس المقصود
 من العدة مجرد براءة الرحم بل ذلك من بعض مقاصدها وحكمها **المقام الثاني** في اجناسها وهي اربعة في كتاب الله وخامس
 بنسبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الجنس الاول** ام باب العدة واولات الاحل اجلهن ان يرضعن حملهن **الثاني**
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يرضعن بانفسهن اربعة اشهر عشر **الثالث** والمطلقات يترضعن بانفسهن
 ثلاثة قروء **الرابع** واللاذي يئس من الحيض من نسائها ان اربتم فعد هن ثلثة اشهر **الخامس** قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة **ومقدم** هذه الاجناس المحاكم عليها كلها وضع الحمل فاذا وجب الحكم
 له ولا التفات الى خبره وقد كان بين السلف نزاع في المتى في عنها انها ترضع بعد الاجل ثم حصل الاتفاق على انقضاءها بوضع الحمل
 واما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق امرئنا فان الموت لما كان
 انتهاء العقد وانقضاءه استقرت به الاحكام من التوارث واستحقاق المهر وليس المقصود بالعدة ههنا مجرد استبراء الرحم كما ظنه بعض الفقهاء
 لوجوبها قبل الدخول والحصول الاستبراء حيضة واحدة ولا استواء الصغيرة والافيسة وذوات القربى فلما كان الامر كذلك
قالت طائفة هي تعبر بحض لا بعقل معناه وهذا باطل لوجوه **منها** انه ليس في الشريعة حكم واحد الاوله معناه وحكمة
 يعقله من عقله ويحكي على من خفي عليه **ومنها** ان العدة ليست من باب العبادات المحضة فانها تجب في حق الصغيرة والكبيرة
 والعاقلة والمجنونة والمسلمة والذمية ولا تفتقر الى نية **ومنها** ان رعاية حق الزوجين والولد والزوج الثاني ظاهر في بانها ضرورة
 ان يقال هي تحريم لانقضاء النكاح لما اكمل ولهذا جعل في رعاية حق الزوج وحرمة له الا ترى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من
 احرامه وحرمة حقوقه تحريم نسائه بعد ولما كانت نسائه في الدنيا من نسائه في الآخرة قطعاً لم يحل لاحد ان يتزوج بين بعده

حد

العدة

ج

جد

بخلاف ظهرو فان هن اليس معلوما في حقها فلو حرمت المرأة على غيره لتضررت ضررا عظيما بغير نفع معلوم ولكن لو تأملت على احوالها
كانت عمدة على ذلك وقد كانوا في الجاهلية يبالغون في احترام حق الزوج وتعظيم حريم هذا العقد غاية المبالغة من ترخيص مسرة
في شربايبا وحش بيتها تخفف الله عنهم ذلك بشريعتهم التي جعلها رحمة وحكمة ومصيرية ونعمة بل هي من اجل نعمه عليهم على الاطلاق
فله الحمد كما هو اهله وكانت اربعة اشهر وعشرا على وفق الحكمة والمصلحة اذ لا بد من مدة مضروبة لها واولى المدرك لذلك المدرك التي يعلم
فيها وجود الولد وعدمه فانه يكون اربعين يوما لنطفة ثم اربعين علقة ثم اربعين مضغة فده اربعة اشهر ثم ينتج فيه الروح في الطور
الرابع فقد ربعه ايام لتظهر حياته بالحركة ان كان ثم حل **فصل** واماعة الطلاق فلا يمكن تعليلها بذلك لانها انما تجب بعد المسيس
بالاتفاق ولا بدولة الرجم لا يحصل جبيضة كالاستبراء وان كان برأه الرحم بعض مقاصدها فلا يقال هي تعبد لما تقدم وانما بتبين حكمها
اذ اعرف ما فيها من الحق فغيرها حق الله وهو امتثال امره وطلب مرضاته وحق الزوج المطلق وهو اتساع من الرجعة له بحق الزوجية و
هو استحقاقها للنفقة والسكنى ما دامت في العدة وحق الولد هو الاحتياط في ثبوت نسبه وان لا يختلط بغيره وحق للزوج الثاني
وهو ان لا يسه مائة رزم غيره ورهب الشارع على كل واحد من هذه الحقوق ما يناسبه من الاحكام فرتب على رعايتها حق الزوج المطلق
واما الاخرى ولا يخرج من اصول الفرائض ومنصوص امام اهل الحديث وامام اهل الرأي ورهب على حق المطلق فكيف من الرجعة ما دامت
في العدة وعلى حرمها استحقاق النفقة والسكنى وعلى حق الولد ثبوت نسبه المحاقلة بآبيه دون غيره وعلى حق الزوج الثاني دخول على
بصيرة ورجم برئ غير مشغول بولد لغيره فكان في جعلها ثلاثة قروء رعايتها هذه الحقوق وتكليفها وقد دل القرآن على ان العدة حق للزوج
عليها بقوله يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المؤمنات ثم ظلمتموهن من قبل ان قسوهن فالتكليف عليهن من قبل ان قسوهن فالتكليف عليهن من قبل ان قسوهن
للرجل على المرأة بعد المسيس وقال تعالى ويعولتهن حتى يبرهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا جعل للزوج حتى يبرهن في العدة فاذا كانت العدة
ثلاثة قروء او ثلاثة اشهر طالت مدة التبرص لينظر في امرها هل يسكنها بمعروف او يسرحها باحسان كما جعل الله سبحانه للولي تبرص اربعة
اشهر لينظر في امره هل يبقى او يطلق وكما جعل مدة تسير الكفار اربعة اشهر لينظر في امرهم ويختاروا لانفسهم فان قيل هذه العدة
باطلة فان المختلف والمفسوخ نكاحا بسبب من الاسباب والمطلقة فلا فاعا الموطوءة بشبهة والمزني بها تقتد بثلاثة افرار ولا رجعة هذا
فقد وجد الحكم بدون علته وهن ايضلا كونهما علة **قيل** شرط النقض ان يكون الحكم في صورة قابلا لتبرص او اجماعا وما كونه قولا لبعض
العلماء فلا يكفي في النقض به وقد اختلف الناس في عدة المختلفه ذهاب الشيخ واجه في اعم الروايتين عنه دليل انهما تقتد بجيضة واحدة
وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى اجماع الصحابة ولا يعلم لما عتلف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الصحيحة دلالة صريحة وعنده من خالفها انها لم تبلغه اذ لم يصح عنده اجماع الا على خلاف صحيحها فهذا القول هو
الراجح في الاثر والنظر اما رجحانه اثر فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر المختلعة قطان تقتد بثلاث حيض بل قد روى
اهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ ان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسر يديها وهي حبيطة بنت عبد الله بن ابي فاته
اخوها يشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فادرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ثابت فقال خذ الذي لها عليه
وخل سبيلها قال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تبرص جيضة واحدة وتلحق باهلها وذكر ابو اود والنسائي من
حديث ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تقرن جيضة واحدة وتلحق باهلها
الصحيح انها تقتد بجيضة وهذه الاحاديث لها طرق يصدق بعضها ببعض واعل الحديث بعنتين **احل** امره ارساله **والثاني** ان الصحيح
فيه امرت بجدف الفاعل والعلتان غير مؤثرتين فان قد روى من وجوه متصلة ولا تعارض بين امرت وامرها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذ من الحال ان يكون الامر لها بذلك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته واذا كان الحديث قد روى بلفظ

المحل ولفظ صريح يقصر المحتمل ويبينه فكيف يجعل المحتمل معاصراً للفسر بل مقدماً عليه ثم يمكن في ذلك قاضي ابي اسود رسول الله
الله عليه وآله وسلم قال ابو جعفر النخاس في كتاب التائيم والمنسوخ هو اجماع من الصحابة واما اقتضاء النظر له فان المصلحة لم يبق
لزوجها عليها عدة وقد ملكت نفسها وصارت احدى بعض ما قلنا ان تزويج بعد برائة زوجها فاضارت العدة في حتمها بمجرد براءة الزوج وقول ائمة الشريعة
جاءت في هذا النوع جريضة واحدة كما جاءت في ذلك في المسبية والموكة بعقد معاودة او تارجم والمهاجرة من دار الحرب ولا ريب انما
جاءت بثلاثة اقراء في الرجعية والمصلحة فرع من زوجين هذين الاصلين فينبغي الحاقها بأشبهها بها فلفظنا فاذا هي بذوات الحيضة
اشبه ومما يبين حكمة الشريعة في ذلك ان الشارع قسم النساء الى ثلاثة اقسام **أحدها** المفارقة قبل الدخول فلا عدة عليها ولا
رجعة لزوجها فيها **الثاني** المفارقة بعد الدخول اذا كان الزوجان عليها رجعة فجل عدتها ثلاثة قروء ولم يذكر سبحانه العدة بثلاثة
قروء الا في هذا القسم كما هو مصرح به في القرآن في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمنن بما خلق
الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولن احق بردهن في ذلك وكذا في صورة الطلاق لما ذكرنا الاعتداد بالاشهر الثلاثة
في حق من اذا بلغت اجلها خذ زوجها بآيين امساك بمعرف او غفارة قطعا كما يذكر الا في ما ورد لها في حق بائن
البته القسم الثالث من بان عن زوجها والفظم حقه عنها بسبب او هجرة او دخله فجل عدتها حيضة بالاعتداد ولم يجعلها
ثلاثة اذ اذ رجعة للزوج وهذا في غاية الظهور بالنكسية واما الزانية والموطوءة بشبهة فهو جيب الدليل بها تستبرأ بحيضة فقط ونقض
عليه احمد في الزانية واختاره **شبهان** في الموطوءة بشبهة وهو الراجح وقاسمها على المطلقة الرجعية من ابعاد القياس افسد
فان قيل فذهب ان هذا اقرسوا كذا فيهم من الصبي فانه لا يسلم معكم في المطلقة ثلاثة اذ ان الاجماع منع على اعتدادها بثلاثة
قروء مع القطع عن زوجها من الرجعة والقصد بجود استبراء زوجها **قيل** نعم هذا سؤال وارد وجوابه من وجهين احدهما انه قد اختلف
في عدتها هل هي بثلاثة قروء او بقروء واحد فالجمهور بل الذي لا يعرف الناس سواها انها ثلاثة قروء وعلى هذا فيكون وجهه ان المطلقة
الثالثة لما كانت من جنس الاوليين اعطيت حكمها ليكون باب الطلاق كله بائنا واحدا فلا يختلف حكمه والشارع اذا علق الحكم
بوجهف لمصلحة عامة لم يكن مخالف تلك للمصلحة والحكمة في بعض الصور ما نفعنا من ترتيب الحكم بل هذه قاعدة الشريعة وقصرها في
مصادرها ومواردها **الوجه الثاني** ان الشارع حرمها عليه حتى تنكح زوجها غيره عقوبة له ولعن المحلل والمحلل لعلنا قضيتها ما
قصده الله سبحانه من عقوبته وكان من قام هذه العقوبة ان طول مدة تحريمها عليه فكان ذلك ابلغ فيما قصده الشارع من العقوبة
فانه اذا علم انها لا تحل له حتى تغتسل بثلاثة قروء ثم يتزوجها اخرجها عن رغبة مقصود لا تحليل موجب للعدنة وبفارقها وقعت من
فراقه ثلاثة قروء اخر طال عليه الانتظار وعيل صبره فامساك عن الطلاق الثلاث وهذا واقم على وفق الحكمة والمصلحة والرجح
فكان للتربص بثلاثة قروء في الرجعة نظر للزيم ومراعاة للمصلحة لما روي في الثالثة المحومة لها عليه وهما كان تربصها بعقوبة له
ونزج لما وقع الطلاق المحرم لما احل الله له واكدت هذه العقوبة تحريمها عليه الا بعد زوج واصابة وتربص ثلث **وقيل** بل عدتها
حيضة واحدة وهي اختيار ابي الحسين بن اللبان فان كان مسبوقة بالاجماع **فالصواب** اتباع الاجماع وان لا يلتفت الى قوله و
ان لم يكن في المسئلة اجماع فقوله في ظاهر والله اعلم فان قيل فقد جاءت السنة بان الخيرة تغتسل ثلاث حيض كما رواه ابن ماجه
من حديث عائشة قالت امرت بريرة ان تغتسل ثلاث حيض قيل ما اصرح من حديث لو ثبت ولكنه حديث منكرا باسناد مشهور وكيفية
عند ام المؤمنين هذه الحديث وهي تقول الا قرأ الاطهار فان علم الحديث وجب القول به ولم يسم في الحديث ويكون حكمه حكم المطلقة
ثلاثة اذ اعتداه بثلاثة قروء ولا رجعة لزوجها عليها فان الشارع يختص بعض الاعيان والافعال والازمان والاماكن
ببعض الاحكام وان لم يظهر لنا موجب التخصيص فكيف وهو ظاهر في مسئلة الخيرة **فاذا جعلت عدتها حيضة واحدة لم يرد**

الى التزويج بعدها وليس منها تزويجها فاذا اجعلت ثلاث حيض طال زمن انتظارها وحسبها عن الازواج ونعلما تنكر زوجها فيها و
ترغب في رجته ويزول ما عند هام من الوحشة ولوقيل ان اعتداد المختلعة بثلاث حيض لهذا المعنى بعينه لكان حسنا على وفق حكمة
الشرايع ولكن هذا مفقود في المسبية والمهاجرة والزانية والموطوءة بشبهة **فان قيل** فبأن هذا كله قد سلم كوكيف نسلم
لكم في الأيسة والصغيرة التي لا يوطأ مثلها **قيل** هذا انما يرد على من جعل حلة العدة مجردا لمجرد الحرام فقط ولهذا الجواب عن هذا
السؤال بان العدة هي ما شرعت تعيدا محضاً غير معقول للمعنى واما من جعل هذا بعض مقاصد العدة وانها مقاصد اخر من تكميل
شان هذا العقد واحترامه واطمار خطره وشره فجعل لهم حريم بعد انقطاعه يموت او فرقة فلا فرق في ذلك بين الأيسة وغيرها
ولا بين الصغيرة والكبيرة مع ان المعنى الذي طولت له العدة في الحائض في الرجعية والمطلقة ثلاثا موجود بعينه في حق الأيسة
والصغيرة وكان مقتضى الحكمة التي قصصت النظر في مصالحة الزوج في الطلاق الرجعي وعقوبة زجره في الطلاق المحرم التسوية بين
النساء في ذلك وهذا ظاهر جرحا وبالله التوفيق **فصل** واما تعريم المرأة على الزوج بعد الطلاق الثلاث وابطاحها له بعد نكاحها الثاني
فلا يعرف حكمته الا من له معرفة بأسرار الشريعة وما اشتملت عليه من الحكم والمصالح الكلية فتقول وبالله التوفيق لما كان ابا حنيفة
المرأة للرجل بعد تزويجه عليه ومنعه منه من اعظم نعم الله عليه واحسانه اليه كان جديرا بشكر هذه النعمة وصراعتها والقيام
بحقوقها وعدم تعريضها للزوال وتنوعت الشرائع في ذلك بحسب المصالح التي علمها الله في كل زمان ولكل امر فشاءت شريعة التوا
بابطاحها له بعد الطلاق ما لم تزوج فاذا تزوجت حرمت عليه ولم يبق له سبيل اليها وفي ذلك من الحكمة والمصلحة ما لا يخفى فان الزوج
اذا علم انه اذا طلق المرأة وصار امرها بيد ها وانها ان تزوج غيره وانها اذا نكحت غيره حرمت عليه ابدا كان تمسكه بها اشتداد
من مفارقتها اعظم وشريعة التوا جاءت بحسب الامم للموسوية فيها من الشدة والاحكام بما يناسب حالها ثم جاءت شريعة
الاجيل بالمنع من الطلاق بعد التزوج البتة فاذا تزوج امرأة فليس له ان يطلقها ثم جاءت الشريعة الكاملة الفاضلة المحيية التي
من اكل شريعة نزلت من السماء على الاطلاق واجلها وافضلها واعلاها واقومها بمصالح العباد في المعاش والمعاد باحسن من ذلك
كله واجملها ووفقا للعقل والمصلحة فان الله سبحانه اكل لهذه الاممة دينها واتم عليها نعمته وابعث لها من الطيبات ما لم يجده
لاما غيرها فاباح للرجل ان ينكح من اطاب النساء اربعا وان يسرى من الامم ما شاء وليس للسرى في شريعة اخرى غيرها ثم
اكمل لعبه شرعه واتم عليه نعمته بان ملكه ان يفارق امراته ويأخذ غيرها اذ لم يلق الا لا تنكح له ولا تقا فله في جعلها غافيا عنه
وقيدا في رجله وامر على ظهرك وشره له فراقها على اكل الوجه لها وله بان يفارقها واحدة ثم تترجس ثلاثة قروء والغالب انها في ثلاثة
اشهر فلن تأقت نفسها اليها وكان له فيها رغبة وضرب مقلب القلوب قلبه الى حبهما ووجد السبيل الى ردها ممكنا والباب مفتوحا
فراحم حبيبته واستقبل امره وعاد الى دبر ما خرجته يد الغضب ونزع الشيطان منها ثم يقيم من غلبات الطهارة ونزعات الشيطان
من المعادة فحكم من ذلك ايضا مرة ثانية ولعلها ان تنزع من مرارة الطلاق وخراب البيت ما يمنعها من معاودة ما يفضبه وينزوي
هو من الم فراقها ما يمنع من الشرع الى الطلاق فاذا جاءت الثالثة جاء ما لا مرد له من امر الله فبأن له قد اندفعت حاجتك بالمرة الاولى
والثانية ولم يبق لك عليها بعد الثالثة سبيل فاذا علم ان الثالثة فراق بينه وبينها وانها الفاضلية امسكت عن ايقاعها فانه اذا علم
انها بعد الثالثة لا تحل له الا بعد ثلاثة قروء وتزوج راحتي نكاحها وامسأكلها وان الاول لا سبيل له اليها حتى يدخل بها الله
دخولا كاملا يذوق فيه كل واحد منها عسيلة صالحة بحيث يمنعها ذلك من تعجيل الفراق ثم يفارقها يموت او طلاق او خلع ثم
تعتد من ذلك عدة كاملة تبين له حينئذ باسه هذا الطلاق الذي هو من الغرض الحلال الى الله وعلم كل واحد منهما انه لا
سبيل له الى العنى بعد الثالثة لا باختياره ولا باختيارها واكد هذا المقصود بان لعن الزوج الثاني اذ لم ينكح نكاح رغبة يقصد فيه

المساك بل تكثر نكاح قليل ولعن الزوج الاول اذا ردها بهذا النكاح بل ينكحها الثاني كما نكحها الاول ويطلقها كما طلقها الاول وجنبت فتيان
للأول كما تباح لغيره من الأزواج وانت اذا وافقت بين هذا وبين الشريعتين المنسوختين ووافقت بينه وبين الشرع بعبارة المبدل للبيعة
ما لعن الله ورسله فاعلمه تبين لك عظمة هذه الشريعة وجلالها وهي منتهى ما على سائر الشرائع وانها جاءت على أكمل الوجوه واتمها و
احسنها وانفعها الخلق ولن الشريعتين المنسوختين خير من الشريعة المبدلة فان الله سبحانه شرعها في وقت ولم يشرع المبدل الا اصلاً
وهذه الدقائق وشوقها مما يختص الله سبحانه به من يشاء فمن وصل اليها فليحس الله ومن لم يصل اليها فليست له الحجة المحكية
واعلم العالمين وليعلم ان شريعته فوق عقول العقلاء وفوق اولياءه

وقل للعبدون الزور لا تقعدوا	الى الشمس واستغفر ظلام الدنيا
وسلم ولا تنكر عليها وخلصها	وان انكرت حقاً فقل خذوا

غيب

عاب التفقه قوم لا عقول لهم	وما عليه اذا ما به من خسر
ما ضر شمس الضحى والشمس طالعة	ان لا يرى ضوءها من بين ابصار

فصل واما انما به لغسل الوضوء التي لم تخرج منها الريح واسقاطه غسل للوضع الذي خرجت منه فبما اوقفه للحكمة و
ما اشده مطابقة للفطرة فان حاصل السؤال لم كان الوضوء في هذه الظاهرة دون باطن المقعدة مع ان باطن المقعدة اولى بالوضوء
من الوجه واليدين والرجلين وهذا سؤال معكوس من قلب منكوس فان من محاسن الشريعة ان كان الوضوء في الاعضاء الظاهرة
المكتشفة وكان احتسابها امامها ومقدورها في الذكر للفعل وهو الوجه الذي نظافته ووضوئته عنوان على نظافة القلب بعد البذر
وجهاً آتية البطش والتناول والاخذ فيها حق الاعضاء بالنظافة والازالة بعد الوجه ولما كان الرأس محمى الحواس واعلى البدن الشرف
كان حق بالنظافة لكن لو شرع غسله في الوضوء لظلمت المشقة واشتدت البلية فخرج جميعه واقامة مقام غسله تخفيفاً وحراً
كما اقامه الله على الخفين مقام غسل الرجلين ولعل قائل يقول وما يجزئ من الرأس والرجلين من الغسل والنظافة ولم يعلم هذا القائل
ان اساس العنصر بالماء امتثالاً لأمر الله وطاعة له وتعبيراً عن شرف نظافته وطهارته ملائمة لفرع غسله بالماء والسدر دون هذه
النية والخبر في هذا الذي هو السليم الطبع المستقيم كان معك الوجه بالتراب امتثالاً للأمر وطاعة وعبودية تكسبه وضاعة
ونظافة ويحجته تنبذ وعلى صفاته للنظرين ولما كانت الرجلان منس الأرض غالباً وتباشر من الاذناس كما تباشره بقية الاعضاء
كانت احق بالغسل ويؤلف للفرع عن الله وسوله من اجزاء جسمها من غير حائل فربما وجه اختصاص هذه الاعضاء بالوضوء من
بين سائرهما من حيث المحسوس واما من حيث المعنى فهذه الاعضاء هي آلات الافعال التي يباشر بها العبد ما يريد فعله وبها يعبر الله
سبحانه ويطالع فاليد تبطش والرجل تمشي والعين تنظر الاذن تسمع واللسان يتكلم فكان في غسل هذه الاعضاء امتثالاً لأمر الله
واقامة لعبوديته ما يقتضيه ازالة ما شتمها من دون العصبية ووضوحها وقد اشار صاحب الشرح صلوات الله وسلامته على اله الى هذا المعنى
بعينه حيث قال في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن عمر بن عيسى قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما مسك
من رجل يقرب وضوءه فيمتضمض ويستنشق فينثره الاخرت خطايا وجهه من اطراف سميت من الماء ثم يفضل يديه الى المرفقين
الاخرت خطايا يديه من انامله مع الماء ثم يمس رأسه الاخرت خطايا رأسه من اطراف شعره مع الماء ثم يفضل قدميه الى الكعبين
الاخرت خطايا رجليه من انامله مع الماء فان هو قام فضلى فخر الله واشى عليه وحجته بالذي هو اهل له اهل وفرغ قلبه لله الا
انصرف من خطيئته كهيئة يوم ولدته امه وفي صحيح مسلم ايضا عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قوض العبد المسلم

المؤمن فغسل وجهه خريم من وجهه كل خطيئة نظرت اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يده فخرج من يده كل خطيئة كان
 بطشتها يداياه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها برجليه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من
 الذنوب وفي مسند الامام احمد عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رجلان من امتي يقوم أحدهما من
 الليل يعالج نفسه للظهور وعليه عقدة فيتوضأ فاذا وضأ يديه اغتسل عقدة واذا وضأ وجهه اغتسل عقدة واذا مسح رأسه اغتسل
 عقدة واذا وضأ رجليه اغتسل عقدة فيقول الرب عز وجل الذي وراء الحجاب انظر الى عبدي هذا يعالج نفسه ما سألني عنك هذا اخبر
 وفيه البصر عن ابي امامة يرفعه ايما رجل قام الى وضوءه يريد الصلوة ثم غسل كفيه نزلت خطيئته من كفيه مع اول قطرة فاذا انقضى وضوءه
 واستنشق واستنزلت خطيئته من لسانه وشفتيه مع اول قطرة فاذا غسل وجهه نزلت خطيئته من سمعه وبصره ومع اول
 قطرة فاذا غسل يديه الى المرفقين ورجليه الى الكعبين سلم من كل ذنب هو له ومن كل خطيئة كفيئته يوم ولدته أمه فاذا قام الى
 الصلوة رفع الله يدها بوجهه وان قد قد سألنا وفيه ان مقصود المضمضة كمقصود غسل الوجه واليدين سواء وان حاجته السائل
 الشفتين الى الغسل كحاجة بقية الاعضاء فمن انكس قلباً او فسد فطره وابطل قياساً من يقول ان غسل باطن المقعدة اولى من
 غسل هذه الاعضاء وان الشارح فرق بين المتماثلين ههنا الى ما في غسل هذه الاعضاء المقارن لنية التعبد لله من الشرح القلب
 وقوته والشيخ الصدر وفرج النفس نشاط الاعضاء فتميزت عن سائر الاعضاء بما اوجب عليها دون غيرها وبالله التوفيق
فصل واما اعتبار بقية الحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال اين في خصوص الشارح هذا التفرقة بل نصه على اعتبار قوله
 قبل القدرة عليه اما من باب التنبيه على اعتبار قوة غير بطريق الأولى فلما نادفت توبته عنه حروبه مع شدة ضررها وتعدية فلان قدره التوبة فادون حارب
 بطريق الأولى والآخر وقال الله تعالى الذين كفروا ان بينهم وبينهم كفركم ما قد سلف وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له والله
 تعالى جل المحرود وعقوبته لا ريب ابجرا ثم ورفيع العقوبة عن التائب شرعاً وقدره فليس في شرع الله ولا في قدره عقوبة تائب التوبة
 وفي الصحيحين من حديث انس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فمات رجل فقال يا رسول الله اني اصبحت حراً فاقه على قال
 ولم يسأله عنه فخرت الصلوة فضلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلبيا ففعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة فامر اليه بالرجوع
 فاذا قرأه قال اليس قد صليت معنا قال نعم قال فان الله عز وجل قد غفر لك ذنبك فها المأجأة تائباً بنفسه من خير ان يطالب غفر
 الله له ولم يقيم عليه الحد الذي اعترف به وهو احد القولين في المسئلة وهو احد الروايتين عن احمد وهو الصواب فان قيل
 فاعجزها تائباً والغافل يتعبد تائباً واقام عليها الحد قيل لا ريب انما جاء التائبين ولا ريب ان الحد اقيم عليه ما بينهما استجرا
 القول الآخر وسألت شيخنا عن ذلك **فاجاب** بما مضى بان الحد مطهر وان التوبة مطهرة وهما اختار التطهير بالحد
 عن التطهير بغير التوبة وايضا لان التطهير بالحد فاجابها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك وارشده الى اختيار التطهير بالتوبة على
 التطهير بالحد فقال في حق ما عجزه لا تكرر يتوب فيتوب الله عليه ولو تعين الحد بعد التوبة لما جاز تركه بل لا ما عجزه دين ان يتركه
 كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به اذهب فقد غفر الله لك وبين ان يقيم كما اذنه على ما عجزه والغافل يدا المأجأة تائباً لا لا التطهير
 به ولان ذلك مردود على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواهما يابيان الاقامته عليها وهذا السلك وسط بين مسلمة من يقول لا يجوز اقامته
 بعد التوبة البتة وبين مسلمة من يقول لا اثر للتوبة في اسقاطه البتة واذا تأملت السنة ما يتبادر الى الاصل هذا القول الوسط
 والله اعلم **فصل** واما قوله قبل شهادة العبد عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالذوق لم يأنه قال كذا وكذا ولم يقبل شهادته على واحد
 من الناس يأنه قال كذا وكذا فافهم السؤال ان روايت العبد مقبولة دون شهادته **والجواب** انه لا يلزم الشارح قول فقيه معين
 ولا من ذهب معين وهذا المقام لا يتصور فيه الا الله ورسوله فقط وهذا السؤال كذب على الشارح فان لم يأت عنه حرف واحداً

هذا

نحو

عنه

قال لا تقبوا شهادة العبد بل ردوها ولو كان عالماً متقياً فقبها من اولياء الله ومن اصدق الناس لهجة بل الذي دل عليه كتاب الله
وسنة رسوله واجماع الصحابة والميزان العادل قبول شهادة العبد فيما يقبل فيه شهادة الحر فانه من رجال المؤمنين فيدخل في
قوله تعالى واستشهدوا بجهنم من رجالكم كما دخل في قوله ما كان محمداً ابا احد من رجالكم وهو عدل بالنص والاجماع ويدخل
في قوله تعالى واستشهدوا بجهنم من رجالكم كما دخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ويدخل في قوله
واقبلوا الشهادة لله وفي قوله ولا تكلموا بالشهادة وفي قوله يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهدوا لله الا انكم تداخل في جميع ما
فيها من الاوامر ويدخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان شهدوا عدل فصدوا واظفروا وقال انس بن مالك ما علمت احداً رد شهادة
العبد رواه الامام احمد عنه وهذا اصح من غالب الاجماع التي يدعيها المتأخرون فالشهادة على المشارك بانها باطل شهادة العبد ورد حاشاها
بلا علم ولم يأمر الله بحج شهادة صادق ابداً وانما امر بالتثبت في شهادة الفاسق **فصل** واما ايجاب الشارح للصدقة في السائمة
واسقاطها عن العوامل فقد اختلف في هذه المسئلة للاختلاف في الحديث الوارد فيها وفي الباب حديثان **احدهما** حديث عمرو بن
شعب عن ابيه عن جده يرفع له ليس في الابل العوامل صدقة رواه الدارقطني من حديث غالب بن عبد الله عن عمر بن الخطاب
صلى بن ابي طالب مرفوعاً ليس في البقر العوامل شيء رواه ابو داود ثنا النخعي ثنا زهير بن ابي اسحق عن عاصم بن ضمره وعن الحارث عن علي
قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على العوامل شيء قال ابو داود وروى حديث النخعي شعبة وسفيان وغيرهما عن
ابن اسحق عن عاصم عن علي لم يرفعوه ورواه نعيم بن حماد ثنا ابو بكر بن عياش عن ابى اسحق عن عاصم بن ضمره عن علي موقوفاً ليس في
الابل العوامل ولا في البقر العوامل صدقة ورواه الدارقطني من حديث صقر بن حبيب سمعت ابا رجاء عن ابن عباس عن علي موقفاً
قال ابن حبان ليس هو من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما يعرف باسناد منقطع نقله الصقر عن ابى رجاء وهو يأتى
بالمقولات وروى من حديث جابر وابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف اشبه **وبعد** فللعلماء في المسئلة قولان فقال مالك
في الموطأ النواضح والبقر السواني وبقر الحريث انى ان يؤخذ من ذلك كله الزكوة اذا جبت فيه الصدقة قال ابن عبد البر وهذا قول
الليث بن سعد ولا اعلم احداً قال به من فقهاء الامصار غيرهما وقال الثوري وابو حنيفة واحكامهم الشافعي واحكامهم ابو داود والاوزاعي وابو ثور
واحكامهم ابو عبيد والشافعي ودادوا لا زكوة في البقر العوامل ولا الابل العوامل وانما الزكوة في السائمة منها وروى قولهم ذلك عن جابر بن
الصحابية منهم على وجابر ومعاذ بن جبل وكتب عمر بن عبد العزيز انه ليس في البقر العوامل صدقة ووجه هؤلاء مع الاثر للنظر فان ما كان
لدال معن النفع صاحب به ككتاب بن لته وعبيد خدمته وداره التي يسكنها وابنته التي يركبها وكتبه التي ينفع بها وينفع غيره فليس
فيها زكوة وهذا لم يكن في حلي المرأة التي تلبسه وتغيره زكوة فطر هذا انه لا زكوة في بقر حريث وابله التي تعمل فيها بالدراب وغيره فهذا بعض
القياس كانه موجب النصوص والفرق بينهما وبين السائمة ظاهر فان هذه مصروفة عن جهة التما الى العمل في كاشيات والعبيد والدار
والله تعالى اعلم **فصل** واما قول وجعل الحرة القبيصة الشوهاء فخص الرجل والامة المارة بحال الخصية فتعبر سوش عن معنى
صحيح فان حكمة الشارح اقتضت وجوب حر الزنا على من حكمت عليه بجمعة الله بالحلال فيخطأه الى الحرار ولهذا الموجب كمال الحر على من لم
يحصن واعتبر للاحصان اكمل احواله وهوان يزوج بالحرة التي يوجب الناس في مثلها دون الامة التي لم يجم الله بها كاحكامها الا عند الضرورة فالتعذر
بها ليست كاملة ودون الشكر الذي هو في الرتبة دون النكاح فان الامة ولو كانت ما عسى ان تكون لا تبلغ رتبة الزوجة لاشرفاً ولا عرقاً
ولا عادة بل قد جعل الله لكل منها رتبة والامة لا تترادف الزوجة ولهذا كان له ان يملك من لا يزوج له نكاح ولا تقم عليه في ملكة
فانتهى بحري في الابدال والامتهان والاستحرام جرى دأبه غلامه بخلاف الحر وكان من عاين الشريعة ان اعتبرت في حال التمتع
على من يجب عليه الحضانة يكون قد عقد على حرة ودخل بها اذ بذلك يقضى كمال وطره ويعطى شهورته حتى ويضمها مواضعها هذا هو الاصل

له وفي نسخة عبد الله
والله اعلم بحقيقة الحال

ج

في نسخة
فقطه

الشرعة الحلية

ومنشأ الحكمة ولا يعتبر ذلك في كل فرد فرد من افراد المحسنين ولا يضر تخلفه في كثير من المواضع اذ شأن الشرع الحكمة ان تراعى الامور العامة المنتظمة ولا ينقصها تخلف الحكم في افراد الصور كما هذا شأن الخلق فهو موجب حكمه الله في خلقه وامره في فضائه وشرعه بآياته التوفيق **فصل** واما قوله ونقص الوضوء بمس الذكر دون سائر الاجزاء ودون مس العذرة والبول والبول فلا ريب ان قد صحح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الامر بالوضوء من مس الذكر وروى عنه خلافه وانما سئل عنه فقال المسائل هل هو الا بصنعة منك وقد قيل ان هذا الحديث لم يعم وقيل بل هو منسوخ وقيل بل هو محكم دال على عدم الوجوب وحديث الامردال على الاستنجاب فلهذا تارة تلتفت للناس في ذلك وسؤال السائل يبتني على صحة حديث الامر بالوضوء وانما للوجوب **ومس** يجيب له على هذا التقدير **فقول** هذا من كمال الشريعة وتام محاسنها فان مس الذكر مذكور بالوطي وهي في مظنة الانتشار غالباً والانتشار الصارح عن المس مظنة خروج الممسك ولا يشعر به فاقمت هذه المظنة مقام الحقيقة لخفاها وكثرة وجودها كما اقيم النعم مقام الحرث وكما اقيم لمس المرأة بشهوة مقام الحرث ولبعضا فان مس الذكر يوجب انتشار حرارة الشهوة وتغريها في البدن والوضوء يطفي تلك الحرارة وهذا مشاهد بالحواس لم يكن الوضوء من منه لكونه نجساً ولا كونه مجرى الجزاسة حتى يورد السؤال من العذرة والبول ودعواه بمساواة مس الذكر للاف من كذب الذكوات وابطل القياس وبالله التوفيق **فصل** واما قوله اوجب الحرج في القطرة الواحدة من الحمر دون الحرجال الكثيرة من البول فقولنا ايضاً من كمال الشريعة ومطابقاً للعقول والقطر وقيل ما بالصرح فاما جعل الله سبحانه في طباع الخلق النفرة عنه ومجانبة الكثر من البول عن الارتفاع عنه بالحواس لان الارتفاع الطبيعي كالحرج في اللغم منه واما ما يشتد نقاض الطباع له فانه غلط العقوبة عليه بحسب شدة نقاض الطبع ومساوئ الذريعة اليه من قرب وبعد وجعل ما حوله حتى وضع من قربا يذوق عاقب في الزنا با تشنيع الفتنة وفي السرقة بآبائه اليد وفي الخمر بوسم الجلد ضرراً بالسوط ومنع قليل الخمر وان كان لا يسكر اذ قليله دافع الى كثيره ولهذا كان من اهلهم من يمسح لغير المسكر القدر الذي لا يشكر خارجاً عن محض القياس والحكمة وموجب الضوص وايضاً في المفسدة التي في شرب الحمر والضرر المحقق وللتعدي اضعاف الضرر والمفسدة التي في شرب البول واكل القاذورات فان ضررها محقق بمنأى عنها **فصل** واما قوله ونقص

السائل والمسئول

قائمة هيئات والوزراء
الكلية والراجل والراجل
ج
جسم وزير ومعه
المانع من عاقل
تداعي من قاصص

والرجوع الى الواحد بغير ضم

خاتمه

كسر

ولم يجد حنذا

ج
فقدت

مناجاة

وقامت سوق الحرب على ساق وكيف يستقيم حال امرأة فيها شرارة متشاكسون وكيف يستقيم حال الشرارة فيها فبقي الشريعة بما كانت به من خلاف هذا من اعظم الأدلة على حكمة الشارع ورحمته وعنايته خلقه فان قيل فكيف روى جانب الرجل واطلق له انيسيم طرفه ويقضى وطه وينقل من واحد الى واحد بحسب شهوة وحاجته ودعاى المرأة داعية وشهواتها شهوة قيل لما كانت المرأة من عاداتها ان تكون غشاة من وراء الخدر وعجوبة في كثر بينهما وكان مزاجها ابر من مزاج الرجل وحركتها الظاهرة والباطنة اقل من حركته وكان الرجل قد اعطى من القوة والحركة التي هي سلطان الشهوة اكثر مما اعطيت المرأة وبلى بالمرء قيل به اطلق له من عدد المنكحات فلم يظن للمرأة وهذا ما خص الله به الرجال وفضلهم به على النساء كما فضلهم عليهم بالرسالة والنبوة والخلافة والملك والامارة ولا يتركوا للحكماء وغير ذلك وجعل الرجال قوامين على النساء ساعين في مصالحهن من ابون في اسباب معيشتهم ويركبن الاخطار ويجوبون القفار ويعرضون انفسهم لكل بلية وعجبة في مصالح الزوجات والرب تعالى شكروا جليل فذكر لهم ذلك وخبرهم بان مكلمهم ولو لم يكن به الزوجات وانما اذا قابلت بين نعب الرجال وشقاوتهم وكبرهم ونصبهم في مصالح النساء وبين ما ابتلى به النساء من الغيرة وجدت حظ الرجال من شغل ذلك التعب والنصب والدأب اكثر من حظ النساء من شغل الغيرة فهذا من كمال عدل الله وحكمته ورحمته فله الحمد كما هو اهله واما قول القائل ان شهوة المرأة تزيد على شهوة الرجل فليس كما قال والشهوة منبعا للحركة واين حرارة الانثى من حرارة الذكر ولكن المرأة لغرا غها وبطلانها وعدم معاناتها لما يشتهيها عن امر يشتهيها وقضاء وطهرها يعجزها سلطان الشهوة ويستولى عليها ولا يجبر عنها ما يعارضه بل يصار دون قلبها فاراد ونفسا خالية فيتمكن منها كل التمكن فيظن النظار ان شهواتها اضعاف شهوة الرجل وليس كذلك ومساير لعل على هذا ان الرجل اذا جامع امرأته امكنه ان يجامع غيره في الحال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وطاف سليمان على تسعين امرأة في ليلة ومعلوم ان له عند كل امرأة شهوة وحرارة باعثة على الوطئ والمرأة اذا قضى الرجل وطرو فارت شهوة نفسها وانكسرت نفسها ولم تغلب قضاءها من غيره في ذلك الحين فطابت حكمة القلب والشرع والحاني والامر لله الحمد **فصل** واما قوله انه لم يزل للرجل ان يستقيم من امته بملك اليمين بالوطئ وغيره ولم يزل للمرأة ان تستمتع من عبها لا بوطئ ولا غيره فهذا ايضا من كمال هذه الشريعة وحكمتها فان السيد قاهر لمسلوكه حاكم عليه ماله له والزوج قاهر لزوجه حاكم عليها وهي تحت سلطانه وحكمته تشبه الاسيد هذا انهم العبد من نكاح سيدته للتنافي بين كونه مملوكا وبعلها وبين كونه سيدته وموطوءة له هذا امر مشهور بالفطرة والعقول فحجه وشريعة احكام الحاكمين منزهة عن ان تأخذ به **فصل** واما قوله وفرق بين الطلقات فجل بعضها محرما للرجوع وبعضها غير محرر فقد تقدم من بيان حكمة ذلك ومصلحته ما فيه كفاية **فصل** واما قوله وفرق بين النكاح الايل وغيره من النكاح في الوضوء فقد تقدم في الفصل الذي قبل هذا جواب هذا السؤال وانه على وفق الحكمة وربما يراى المصلحة **فصل** واما قوله فرق بين الكلب الاسود وغيره في قطع الصلوة فهذا سؤال اورده عبد الله بن الصامت على ابي ذر واورده ابو هريرة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجاب عنه بالفرق البين فقال الكلب الاسود شيطان وهذا ان اراد به ان الشيطان يظهر في صورة الكلب كثر كثيرا كما هو الواقع فظاهر وليس بمستنكر ان يكون مرور الله بين يدي المصلي قطع الصلوة ويكون مرور ذلك الصلوة بغضته الى الله مكروهته له فيوتر المصلي بان يستأنفها وان كان المراد به ان الكلب الاسود شيطان الكلاب فان كل جنس من اجناس الحيوانات فيها شياطين وهي ما حاتمها وقدره كان شياطين الانس عتاتهم ومتمردهم والابل شياطين الانعام وعلى ذروة كل بعير شيطان فيكون مرورهم بالنوع من الكلاب وهم من اخذها وشراهم بغضا لتلك الصلوة الى الله تعالى فيجب على المصلي ان يستأنفها وكيف يسبغ رداءه يقطع مرور العروق بين الانسان وبين وليه حكمه ما جاء به الله قطعها كما قطعها كلمة من كلامه لا دهميين او قهقهة او ريم او القى على الغير جاسسة او نومة الشيطان فيها وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان شيطانا كان ينفذ على البارحة ليقطع على

فرقت

ان

ج

نعم

صلاحي وبأجملة فللشارع في احكام العبادات اسرار لا تهتدى العقول الى ادراكها على وجه التفصيل وان ادركتها جملة **فصل** ولما
 قوله وفرق بين الربح الخارج من الدبر وبين الجشوة فادرج الموضوع من هذه دون هذه فهذا ايضا من محاسن هذه الشريعة وكلها
 كما فرقت بين البلغم الخارج من الفم وبين العذرة في ذلك ومن سقى بين الربح والجشوة فهو كمن سوى بين البلغم والعذرة والجشوة من
 جنس العطاس الذي هو ربح مختبس في الدماغ ثم يطلب لها منفعا فتخرج من الحياشيو فحدث العطاس وكذلك الجشوة ربح مختبس
 فوق المعدة فتطلب المصبع بخلاف الربح الذي يختبس تحت المعدة ومن سوى بين الجشوة والضربة في الوصف والحكم فهو فاسد العقل
 والحس **فصل** واما قوله اوجب الزكوة في خمس من الابل واسقطها عن الالف من الخيل فلم ير الله انه اوجب الزكوة في هذا الجنس
 دون هذا الا في سنن ابى داود من حديث عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت
 عن الخيل والريق فها تواد صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين فحينئذ خمسة دراهم
 وثلاثة اشقيان عن ابى اسحق عن الحارث عن علي وقال بقية حديثي ابو معاذ الانصاري عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى
 هريرة عن حفصه عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والخسة قال بقية الجملة الخيل والكسعة البغال والحمير والخسة للربيات
 في البيوت وفي كتاب عمر بن حزم لا صدقة في الجبهة والكسعة والحمير والجبهة الخيل وفي الصحيحين من حديث
 ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة والفرق بين الخيل والابل بان الخيل
 تزداد فيما تزداد الابل فان الابل تزداد للولد والنسل والاكل وحمل الاثقال والمتاجر ولا تنقل عليها من بلد الى بلد واما الخيل فانها خلقت
 للكر والف والطلب والهرب واقامة الدين وجماد اعدائه وللشارع فصدرك اكد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها وترغب النفس
 في ذلك بكل طريق ولهذا عفى عن اخذ الصدقة منها ليكون ذلك اربح فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورأى باطما وقد قال تعالى
 واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فرباط الخيل من جنس آلات السلام والحرب فلو كان عند الرجل منها ما عساه ان يكون
 ولم يكن للتجارة لم يكن عليه فيه زكوة بخلاف ما اعد للنفقة فان الرجل اذا ملك منه نصيبا ففيه الزكوة وقد اشار النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الى هذا بعينه في قوله قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق فها تواد صدقة الرقة افلا تراه كيف فرق بين ما اعد للاعتناء
 وما اعد لاعلاء كلمة الله ونصرو دينه وجماد اعدائه فهو من جنس السيوف والرماح والسهام واسقاط الزكوة في هذا الجنس من محاسن الشريعة
 وكلها **فصل** واما قوله اوجب في الذهب والفضة والتجارة ربع العشر وفي الزرع والثمر نصف العشر والعشر في المعدن الخمس فهذا
 ايضا من كمال الشريعة ومراعاتها للمصالح فان الشارع اوجب الزكوة مواساة للفقراء وطهرة للمال وعبودية للرب وتقربا اليه بخراجه محبوب العبد
 له وايضا مرضاة ثم فرضها على اهل الجود وانفعها للمساكين وارفقها بالارباب الاموال ولم يفرضها في كل مال بل فرضها في الاموال التي تختل
 المواساة ويكثر فيه الربح والدر والنسل ولم يفرضها فيما يحتاج العبد اليه من ماله ولا غنله عنه كعبده واما دونه ومكوبه واداره و
 ثيابه وسلاحه بل فرضها في اربعة اجناس من المال المواشي والزرع والثمر والذهب والفضة وعروض التجارة فان هذه اكثر اموال الناس
 للثروة بينهم وعامة تصرفهم فيها وهي التي تختل للمواساة دون ما اسقط الزكوة فيه ثم قسم كل جنس من هذا الاجناس بحسب حاله واعداد
 الثمنا الى ما فيه الزكوة والى ما لا زكوة فيه فقسم المواشي الى قسمين سائمة تربي بغير كلفة ولا مشقة ولا خسارة فالنعم فيها كاملة والمنة بها
 وافرعة والكلفة فيها يسيرة والثمنا فيها كثير فخص هذا النوع بالزكوة والى معلوفة بالثمن او معاملتها في مصالحها بما في دواليبهم وحروفهم و
 حمل امتعتهم فلم يجعل في ذلك زكوة ككلفة المعلوفة وحاجة للمساكين الى العواصم فهي كشيء بهم وعبيد لهم واما ثمنهم وامتعتهم وقسم الزرع
 والثمر الى قسمين قسم يحرق ويسقى السائمة من بحيرة الانعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشقة فوجب فيه العشر وقسم بقى
 بكلفة ومشقة ولكن كلفته دون كلفة المعلوفة بكثير اذ ذلك يحتاج الى العلف كل يوم فكان مرتبة السائمة والمعلوفة فلم يوجب فيه

تركوه ما شرب بنفسه ولم يسقط تركوه جملة واحدة فوجب فيه نصف العشر ثم قسم للذهب والفضة الى قسمين **احل** ما هو معد
 للشمسية والتجارة به والتكسب ففيه الزكوة كالنقدين والسبائك ونحوها والى ما هو معد للاقتناء دون الربح والتجارة كحلية للمرأة والا
 السلاح التي يجوز استعمال مثلها فلا زكوة فيه ثم قسم العروض الى قسمين قسم من التجارة ففيه الزكوة وقسم من المقتنية والاستعمال
 فهو مصرف عن جهة التملك فلا زكوة فيه ثم لما كان حصول التملك والربح بالتجارة من اشق الاشياء واكثرها معاناة وعملها خفيا بان جعل فيها
 ربع العشر وما كان الربح والتملك بالزرع والتجارة التي تسقى بالكلفة اقل كلفة والعمل اليسر ولا يكون في كل السنة جعله ضعفه وهو نصف
 العشر وما كان التعب والعمل فيما يشرب بنفسه اقل والمزنة اليسر جعله ضعف ذلك وهو العشر واكتفى فيه بزكوة عامة خاصة فلو اقام
 بعد ذلك عدة احوال غير التجارة لم يكن فيه زكوة لانه قد انقطع غاؤه وزيادة تغير اختلاف الماشية وبخلاف ما لو اورد للتجارة فانه غرضه التملك
 ثم لما كان الركا زما لا يجوز عصفه ولا وكلفه تخصيصه اقل من غيره ولم يتجه الى اكثر من استخراج ما كان الواجب فيه ضعف ذلك هو الخمس
 فانظر الى تناسب هذه الشريعة الكاملة التي يثمر العقل حسناتها وكما لها وشهدت الفطر بحكمتها وان لم يطرق العالم شريعة افضل منها
 ولو اجتمعت عقول العقلاء وفطر الانبياء واقرحت شيئا يكون احسن مقدر لم يصل اقتراحها الى ما جاءت به وما لم يكن كل حال يحتمل
 الموازنة قد والشارع لما يحتمل الموازنة نصبا مقدرة لاجب الزكوة في اقل منها ثم لما كانت تلك النصب تنقسم الى ما لا يحجب الموازنة ببعضه
 اوجب الزكوة منها والى ما يحجب الموازنة ببعضه فجعل الواجب من غيره كما دون الخمس والعشرين من الاقل ثم لما كانت الموازنة لا تحل
 كل يوم ولا كل شهر لا فيها ان يحاف بأرباب الاموال جعلها كل عام مرة كما جعل الصيام كذلك ولما كانت الصلوة لا يشق فعلها كل يوم ففطر
 كل يوم وليلة ولما كان الحج يشق تكرره وجوبه كل عام جعله وظيفه الغنم واذا تأمل العاقل مقدار ما اوجبه الشارع في الزكوة مما لا يصح
 ضيقه وينفع الفقير اخذ به رآه قد راعى فيه حال صاحب المال وجانبه حتى الرعايته ونفع الاخذ به وقصده الى كل جنس من اجناس الاموال
 فوجب الزكوة في اعلاها واشرفه فوجب زكوة العين في الذهب والورق دون الحديد والبراص والخاس ونحوها ووجب زكوة السائمة
 في الابل والبقر والغنم دون الخيل والبعال والحبر دون ما يهل اقتناؤه كالصبيوع على اختلاف انواعها ودون الطير كله ووجب زكوة الخراج
 من الارض في اشرفه وهو الحبوب والثمار دون البقول والواكاه والمقاني واللباطخ والاوراق وغيره يخاف تملكها ما اوجب فيه الزكوة عن مال
 فيه في جنسه ووصفه ونفعه وشدة الحاجة اليه وكثرة وجوبه وانه جارى مجرى الاموال لما عداه من اجناس الاموال بحيث لو فقه
 لاضرر فقله بالناس وقطع عليهم كثير من مصارحهم بخلاف ما لم يوجب فيه الزكوة فانه جارى مجرى الفضلات والتبذلات التي لو فقدت
 لم يعظم الضرر بفقدها وكذلك راعى في المستحقين لها امرين مهمين **احدهما** حاجة الاخذ **والثاني** نفعه فجعل المستحقين لها
 نوعين نوعا يأخذ لحاجته ونوعا يأخذ لنفعه وحرره على من عداها **فصل** واما قوله وقطع يد السارق التي باشر بها الجناية
 ولم يقطع فرج الزاني وقد باشر به الجناية ولا لسان القاذف وقد باشر به القذف **فجوابه** ان هذا من ادل الدلائل على ان هذه الشريعة
 منزلة من عند احكم الحاكمين وراحم الراحمين ونحن نذكر فضلا نافعاً في الحدود ومقاديرها وكما لفتها على اسبابها واقتضاء كل جنسية
 لما رتب عليها دون غيرها لانه ليس وراء ذلك للعقول اقتراح ونزاع اسئلة لم يوردها هذا السائل وتقتضيه عن اجل الله وقد نراحت الفضائل
 والله المستعان وعليه التكرار ان الله جل ثناؤه ونقل ست اسماء ما خلق العباد وخلق الموت والحياة وجعل ما على الارض زينة لها ليلبسوا
 عبادهم ويختبرهم ايهم احسن عملاً لم يكن في حكمته بل من تخشية اسباب الابتلاء في انفسهم وخارجاً عنها فجعل في انفسهم العقول الصالحة
 ولا سماء والابصار والارادات والشهوات والقوى والطبائع والحجب والبغض والبيل والنفور والاخلاق المتضادة المتقضية لانه اقتضاء
 السبب مسببه والتي في الخواص الاسباب التي تطلب النفوس جعلها فتناً فيه وتكون حصوها فتدفع عنها ثم اكد اسباب هذا الابتلاء
 بان وكل بها قراء من الارواح الشريرة الظالمة الخبيثة وقرناء من الارواح الخيرة العادلة الطيبة وجعل دواعي القلب وميوله مازدة

يُشْرِكُ أَكْثَرَ

لِلْاِخْتِ

تَرْكُهَا

بِأَنَّ

كفارات لاهلها وطهر تزيل عنهم طواغيت الجنايات اذا قدموا عليه لاسيما اذا كان منهم عيها التوبة النصوح والالتابة في رحمتهم
بهذه العقوبات انواعا من الرحمة في الدنيا والاخرة وجعل هذه العقوبات دائمة على ستة اصول قتل وقطع وجلد ونفي وتغريم مال
وتعزير فاما القتل فجعله اعظم الجنايات كالجناية على النفس فكانت عقوبته من جنسها كالجناية على الرب بالظن في الزنا
عنه وهذه الجناية الاولى بالقتل وكف عذر ان الجاني عليه من كل عقوبة اذ يقاؤه بين اظهر عبادة مفسدة لهم لا خير يرجى في بقاءه
ولا مصلحة فاذا احسب شره وامسك لسانه وكف اذا به والتمز للذل والصغار وجريان احكام الله وسو له اداء الجزية لم يكره في
بقائه بين اظهر المسلمين ضرر عليهم الدنيا بلاغ ومتاع الى حين وجعله ايضا عقوبة الجناية على الفروج المحرمة لما فيها من المضاسد العظيمة
واختلاط الانساب والفساد العام واما القطع فجعله عقوبة مثله عدا وعقوبة السارق فكانت عقوبته ابلغ وادع من
عقوبته بالجلد ولم تبلغ جنايته حد العقوبة بالقتل فكانت اليق العقوبات بآبانه العضو الذي جعله وسيلة الى اذى الناس
واخذ اموالهم لما كان ضررا للحارب اشد من ضرر السارق وعدوانه اعظم ضل على قطع يده قطع رجله ليكف عداؤه وشربه الخمر
بها ورجله التي سعى بها وشعر ان يكون ذلك من خلاف ذلك لثلايقوت عليه منفعة الشئ يكمل فكف ضرره وعدوانه ورحمه بالقطع
له بدل من شق ورجلا من شق فاما الجلد فجعله عقوبة الجناية على الاعراض وعلى العقول وعلى الابضاع ولم تبلغ هذه الجنايات
مبلغا يوجب القتل ولا ابانة طرف الا الجناية على الابضاع فان مفسدة مما قد انتهت سببا لاشتم القتل ولكن عارضها في اليكر
شد الداعي وعدم المعوض فانتفض ذلك المعارض سببا لاسقاط القتل لم يكن الجلد حدا كافي في الزجر فحافظ بالنفي والتعزير ليلذوق
من الم الغربة ومفارقة الوطن ومجانبة الاهل والخطا ما ينجزه عن المعادة واما الجناية على العقول بالسكرك فكانت مفسدة
الاعتدائى السكران غالبا وهذا المجرم السكرك في اول الاسلام كاحرمت الفواحش الظاهرة العدا ان في كل ملة وعلى لسلك نبي كانت
عقوبة هذه الجناية غير مقدرة من الشارع بل ضرب فيها بالايدي الغال والظرف الثياب الجريد وضرب في اربعين فلما استخف الناس
بامرها وتتابعوا في ارتكابها غلظها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذي امرنا باتباع سنته وسنته من سنة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعله ثمانين بالسوط ونفى فيها وحق الرأس وهذا كله من افقه السنة فان النبي صلى الله عليه
واله وسلم امر بقتل الشارب في المرة الرابعة ولم ينس ذلك ولم يجعله حدا ليد منه فهو عقوبة ترجع الى اجتهاد الامام في المصلحة
في زيادة اربعين الحق اسهل من القتل **فصل** واما تعزير المأل وهو العقوبة المالية فشرعها في مواضع منها تحريق
متاع الغال من الغنمة ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف الغرم على سارق الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كاتم الفضالة
الملتقطة ومنها اخذ شطر مال مانع الزكوة ومنها غرمه صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق دور من لا يصل في الجماعة
لو كانا منه من انفاذه مانع علي بن كون الذرية والنساء فيها فيعتك العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الحامل
ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغزو ويحرم ان سلب القتل لمن قتله حيث شقم فيه هذا المسئ واما الامير باعطائه فخر المشفوع
له عقوبة للشاظر الامر وهذا الجنس من العقوبات نوعان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فالمضبوط ما قابل المتلف
اما الحق الله سبحانه كاتلاف الصيد في الاحرام او الحق الادبي كاتلاف مال الله وقد نبه الله سبحانه على ان تقمين الصيد متضمن
للعقوبة بقوله ليد وق وبال امره ومنه مقابلة الجاني بنقيض قصده من الحرمان لعقوبة القاتل لمورثه جرمه من ميراثه وعقوبة الذبح
اذا قتل سيدا بطلان تدبيره وعقوبة الموصل به بطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشرة يسقوط نفقتها
وكسوتها واما النوع الثاني غير المقدر فهذا الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح ولذلك لم يأت فيه الشريعة بامر عام
وقد لا يرا فيه ولا ينقص كالحمد وهذا اختلف الفقهاء فيه هل حكمه منسوخ او ثابت والصواب انه يختلف باختلاف المصالح

فهم

الدين

العظيم

يبطش

ج

شفعة

يقابل

الشهاب

قوله كفارة

تدافع

فيها

افظع

يجوزوا

نزول

ويرجع فيه الى اجتماع الامة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اذا دلت على المنفعة وقد ضل الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الامة **واما التعزير** ففي كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان المعاصي ثلاثة انواع نوع فيها الحد ولا كفارة فيه ونوع فيه الكفارة ولا حد فيه ونوع لاحد فيه ولا كفارة **فالاول** كالسرقة والشرب والزنا والقذف **والثاني** كالوطي في غار مضان والوطي في الاحرام **والثالث** كوطي الامة المشتركة بينه وبين غيره وقبلة الاجنبية والمخلوقة بها ودخول الحمام بغير ميزان واكل الميتة والدم ولحم الخنزير ونحو ذلك **فاما النوع الاول** فالحد فيه مغن عن التعزير **واما الثاني** فدل يجب مع الكفارة فيه تعزير لا على قولين وهذا في مذهب احمد **واما الثالث** ففيه التعزير قولاً واحداً لكن هل هو كالحد لا يجوز بالاماء تركه او هو راجع الى اجتماع الامة في اقامته وتركه كما يرجع الى اجتماعه في قدره على قولين للعلماء **الثاني قول الشافعي الاول** قول الجمهور وما كان من المعاصي محرماً بالجسد كالظلم والفواحش فان الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف الحصانات والفسخ وطرد هذا الاله لا كفارة في قتل العمد ولا في اليمين الغنم كما يقول له احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس ذلك تخفيفاً عن تركها بل لان الكفا لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وانما عملها فيما كان مباحاً في الاصل وحرم لعارض كالوطي في الصيام والاحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطى الحائض وهو موجب القياس لولم تأت الشريعة به فكيف وقد جاءت به صرحة وموقوفة وعكس هذا الوطى في الداء ولا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطى في الحيض لان هذا الجنس لم يجر قط ولا يعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا والوطى بطريق الاولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة والمصلحة **فصل** وكان من تمام حكمته ورحمته ان لم يأخذ الجناة بغير حجة كالمريد فيهم في الذخيرة الابد فامانة الحجة عليهم وجعل الحجة التي يأخذهم بها امانة منهم وهي الاقرار او ما يقوم مقامه من اقرار الحال وهو بالغ واصدق من اقرار اللسان فان من قامت عليه شواهد الحال بالجنائية كرائحة الخمر وقبحها وجعل من لا يدرى لها ولا سيد ووجود المسروق في دار السارق وتحت ثيابها الى بالعقوبة من قامت عليه شهادة اخباره عن نفسه التي تحتل الصدق والكذب وهذا امتنع عليه بين الصحابة وان نازع فيه بعض الفقهاء **واما** ان تكون الحجة من خارج عنهم وهي البيينة واشترط فيها بالعدالة وعدم التهمة فلا احسن في العقول والفطن من ذلك ولو طلب منها الاقرار لم تقدر احسن من ذلك الا اذ وقع منه المصلحة **فان قيل** كيف تدعون ان هذه العقوبات لاصقة بالعقول وموافقة للمصالح وانتم تقولون ان لا شيء بعد لكفر بالله اظلم ولا اقبح من سفك الدماء فكيف تدعون عن سفك الدم بسفكه وهل مثال ذلك الا ان الزنا جاسة بنجاسة ثم لو كان ذلك مستحسناً لكان اولى ان يجزى قلوب من خرق ثوب غيره ولا يذبح حيوان من ذبح حيوان غيره وان خرب دابة من خرب دابة وان يجزى من شتران يشتر شأمة وما الفرق في صريح العقل بين هذا وبين قتل من قتل غيره او قطع من قطعه اذا كان اراقة الدم الاقل مفسدة وقطع الطرق كذا لك فكيف زالت تلك المفسدة بالزنا الثاني وقطع الطرف الثاني وهل هذا الا مضاعفة المفسدة وتكثيرها ولو كانت المفسدة الاولى تزول بهذه المفسدة الثانية كان فيه ما فيه اذ كيف تزال مفسدة بمفسدة نظيرها من كل وجه فكيف والاولى لا سبيل الى ازالتهما وتقرر بذلك بما ذكرناه من عدم ازالة مفسدة تخريق الثياب وذبح المواشي وخراب الدور وقطع الاشجار بمثلها ثم كيف حسن ان يعاقب السارق بقطع يده التي اكتسب بها السرقة ولم تحسن عقوبة الزاني بقطع فرجه الذي اكتسب به الزنا ولا القاذف بقطع لسانه الذي اكتسب به القذف ولا المزور على الامام والمسلمين بقطع اناصله التي اكتسب بها التزوير ولا النافق على ما لا يحل له بقلع عينه التي اكتسب بها الحرام فاعلم ان الامر في هذه العقوبات جنساً وقد رآوسبباً ليس بقياس وانما هو محض المشية والله التصرف في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد **فاجواب** وبالله التوفيق والتأييد من طريقتين مجمل ومفصل **اما** **المجمل** فهو ان من شرع هذه العقوبات ورثها على اسبابها جنساً وقد رآفهموعالم الغيب الشهادة واحكم الحاكمين واعلم العالمين

ومن احاط بكل شئ علماً وعلومه مكان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون واحاط عليه بجميع المصالح فقيها وحليماً وخفيها وظهرها
ما يمكن اطلاع البشر عليه ولا يمكنهم وليست هذه التصديقات والمقدرات خارجة عن وجوه الحكمة والغايات المحمودة كان التخصيصاً
والتقديرات الواقعة في خلقه كذلك فهذا في خلقه وذلك في امره ومصدرها جميعاً عن كمال علمه وحكمته ووضع كل شئ في موضعه
الذي لا يليق به سواه ولا يتقاضى الاياه كما وضع قرة البصر والنور للباصر في العين وقرة السمع في الاذن وقرة الشم في الانف وقرة
النطق في اللسان والشفقتين وقرة البطش في اليد وقرة اللش في الرجل وخص كل حيوان وغیره بما يليق به ويمس به من اعطائه من
اعضائه وحياته وصفااته وقدره وشمل اتقانه واحكامه بكل ما شمله خلقه كما قال تعالى صنع الله الذي اتقن كل شئ واذا كان بيننا
قد اتقن خلقه غاية الاتقان واحكمه غاية الاحكام فلان يكون امره في غاية الاتقان والاحكام والى وارى ومن لم يعرف ذلك مفقداً
لم يسعه ان ينكره محجراً ولا يكون جهله بحكمة الله في خلقه وامره واتقانه كذلك وصدورهم عن محض العلم والحكمة مسوغاً له الكثرة
في نفس الامر سبحانه الله ما اعظم ظلم الانسان وجهله فانه لو اعتض على اى صاحب صناعة كانت من تقصير عنه ما عرفته وادركه
على ذلك وسأله عما اختصت به صناعته من الاسباب والالات والافعال والمقادير وكيف كان كل شئ من ذلك على الوجه الذي
هو عليه لا اكبر ولا اصغر ولا على شكل غير ذلك يستعجز عنه ويهزؤه وعجب من يخفى عقله وقلة معرفته هذا ما هيئته بمشاركته له
في صناعته ووصوله فيها الى ما وصل اليه والزيادة عليه والاستدراك عليه فيها هذا امر ان صاحب تلك الصناعة غير مدفع عن
الجز والقصص وعدم الاحاطة والمجمل بل ذلك عند اعتياد حاضرتهم لا يسهل الا التسليم له والاعتراف بحكمته واقراره بحججه وعجز
عما وصل اليه من ذلك فهلا وسع ذلك جميع احكام الحكاميين والعلوم العالمين ومن اتقن كل شئ فاحكمه واقعه على وفق الحكمة والعظم
وقد كان هذا الوجه وحده كافياً في دفع كل شبهة وجواب كل سؤال وهذا غير الطريق التي سلمكم انفاة الحكم والتعليل ولكنهم هذا
فلتصمدى للجواب المفصل بحسب الاستعداد وما يناسب علومنا الناقصة وافيا من الجأمة وعفوينا الضعيفة وعبارتنا
القاصرة فنقول وبالله التوفيق اما قولهم كيف تردون عن شفاك الدم بسفكه وان ذلك كان لئلا نجاسة بالنجاسة
سؤال في غاية الوهن والفساد واول ما يقال لسائله هل ترى دم المفسدين والنجاة عن فسادهم وجنايتهم وكيف عن انهم مستحقون
في العقول موافقاً لمصالح العباد ولا تراه كذلك فان قال لا اراه كذلك كفانا من جوابه باقراره على نفسه بخالفه طوائف جميع بني
ادم على اختلاف ملاتهم ودياناتهم ولولا عقوبة الجناة والمفسدين لاهلك الناس بعضهم بعضاً وفسد نظام العالم
وصارت حال الدواب والانعام والوحوش احسن من حال بني ادم وان قال بل لا تتم المصلحة الا بذلك قيل الله من المعلقين من عقوبة
الجناة والمفسدين لا تتم الا بهم وبدمهم ويجعل الجاني نكالا وعظة لمن يريد ان يفعل مثل فعله وعند هذا فلا بد من افساد شئ منه
بحسب جريمته في الكبر والصغر والقلّة والكثرة ومن المعلوم بين آية العقول ان التسوية في العقوبات مع تفاوت الجرائم غير مستحسن
بل منافع الحكمة والمصلحة فانه ان ساقى بينهم في ادنى العقوبات لم يحصل مصلحة الزجر وان ساقى بينها في اعظمها كان خلاف
الرحمة والحكمة اذ لا يليق ان يقتل بالنظر والقبلة ويقطع بשר الحية والدينار وكذلك التفاوت بين العقوبات مع استواء الجرائم
فيهم في النظر والعقول وكلاهما تاهاه حكمة الرب تعالى وعدله واحسانه الى خلقه فاقوم العقوبة تارة بآلآف النفس اذا انتهت الجناية
في عظمها الى غاية القبح كالجناية على النفس والدين والجناية التي ظهرها عام الفساد التي في هذه العقوبة خاصة والمصلحة الخاصة
بها اضعاف اضعاف تلك المفسدة كما قال تعالى ولكم في القصاص حيوة يا ولى الالباب لعنكم تتقون فلو لا القصاص لفسد العالم وهذا
الناس بعضهم بعضاً ابتداء واستيفاء فكان في القصاص فساد المفسدة الشرى على الدماء بالجناية وبالاستيفاء وقد قالت العرب جاهليتياً
القتل انقى للقتل وبسفك الدماء تحقيق الدماء فلم تغسل النجاسة بالنجاسة بل الجناية بنجاسة والقصاص طهرة واذ لم يكن بين من عوتى

الحكم

لذلك اظلم

لشعر هذه

ج

علاقتهم

بعد هذه

بسرقة

البرى

أيلانه

من

لعلقت ومضد القليل فوجي الشغل
بعض التفتت فصدت
التي جري فينا
سجل الدواجن
ج
غلامه الجليل
ياك الذي فوجي
اشد المومنين
عليه اشد الخرس
سبنا الى الدنيا
فلو ان اهلها
منها ما مضى على
ودعوب ١٨

و

ومن استحق القتل فموت به بالسيف انفع له في عاجلته واجلته والموت به اسرع الموت وانجاها واقلاها لما فموت به مصلية له
ولا ولياء القليل ولعموم الناس جرى ذلك مجرى اتلاف الحيوان بنحو المصلحة الا وهي فان حسن وان كان في ذميمة ضار بالحيوان
فالمصالح المرتبة على ربحه اضعاف مضاعفة اتلافه ثم هذا السؤال الفاسد يظهر فسادا وبطلانه بالموت الذي ختم الله
على عباده وسأوى فيه بين جميعهم ولو لاهلها العيش ولا وسعتهم الارزاق ولضائق عليهم المساكين والاسواق والطرقات
وفي مفارقة البغيض من اللذة والراحة ما في مواصلة الحبيب والموت مختص للحي والموت مريح لكل مسلم من ضاحجه يخرج
من دار الابتلاء والامتحان باب للدخول في دار الحيوان هـ

جزى الله عنا الموت خيرا فانه	ابريمان كل بر واعطف
يجعل تخليص النفوس من الآفة	ويد في الى الدار التي هي اشرف

فكرم الله سبحانه على عباده العبياء والاموات في الموت من نعمة لا تحصى فكيف اذا كان فيه طهرة للمقتول وحياة للنوع الانساني وتشف
للمظلوم وعدل بين القاتل والمقتول فسيبان من تنزهت شريعته عن خلاف ما شرعها عليه من اقتراح العقول الفاسدة والارباب الظالمين
الحائرة واما قوله لو كان ذلك مستحسنا في العقول لاستحسن في تخريق ثوبه وتخريب داره وذبح حيوانه مقابلته ببشله
فالجواب عن هذا ان مفسدة تلك الجنايات تتدفع بتغيرها نظير ما اتلفه عليه فان المثل يسد مسد المثل من كل وجه فقصد
المقابلة مفسدة متحصنة كما ليس له ان يقتل ابنه او غلامه مقابلة لقتله هو ابنه او غلامه فان هذا شرع الظالمين المعتدين
الذي تنزه عنه شريعة احكم الحاكمين على ان للمقابلة في اتلاف المال بمثل فعله مساغ في الاجتهاد وقد ذهب اليه بعض
اهل العلم كما تقدم الاشارة اليه في عقوبة الكفار في افساد اموالهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا او كان يغظمهم هذا بخلاف قتل
عبدا اذا قتل عبدا او قتل فرسه او عقير فرسه فان ذلك ظلم لغير مستحق ولكن السنة اقتضت التعيين بالمثل لا اتلاف النظير كما عزم
النبي صلى الله عليه واله وسلم احدى زوجتيه التي كثر اناء صاحبته انا بدله وقال انا ربنا تاء ولا ربنا بين هذا اقل فسادا واصلم
للمجتدين لان المتلف ماله اذا اخذ نظيره صار كمن لم يفت عليه شيء وانتقم بما اخذه عوض ماله فاذا فكنا من اتلافه كان زيادة
في اضعاف المال وما يرد من التشفي واذا اذقة الجاني الم الاتلاف فحاصل بالغرم غالبا ولا التفات الى الصور النادرة التي لا يتضرر
الجاني فيها بالغرم ولا شك ان هذا البق بالعقل والبلغ في الصلاح ووافق الحكمة وايضا فانه لو شرع القصاص في الاموال جازما
لجاني لم يبق جانب المجنى عليه غير مراعى بل يبقى متالفا غير مجبور والشرعية انما جاءت بغير هذا وجرم هذا فان قيل
فخير والمجنى عليه بين ان يغرم الجاني او يتلف عليه ما اتلفه هو كما خيرة تنوع في الجنائية على طرفه وخيرة ثم اولياء القليل بنز اتلاف
الجاني النظير وبين اخذ الدية قيل لا مصلحة في ذلك للجاني ولا للمجنى عليه لاساثر الناس انما هو زيادة فساد لا مصلحة
فيه بمجر التشفي ويكفي تعزيره وتغزيره في التشفي والفرق بين الاموال والدماء في ذلك ظاهر فان الجنائية على النفوس
والاعضاء تدخل من الغيظ والحق والعداوة على المجنى عليه اوليائه ما لا تدخله جنائية المال ويدخل عليهم من الغضاضة
والعار واحقاد الضيم والحمية والتحق لخذ الثأر ما لا يجبره المال ابد الحق ان اولاده ورعا عقابهم ليعتروا بذلك ولا ولياء
القتيل من القصد في القصاص واذا اذقة الجاني واوليائه ما اذا اذقة المجنى عليه واوليائه ما ليس من حرق ثوبه او عقير فرسه المجنى
عليه هو واوليائه فان لم يثر الجاني واوليائه ويحرمون من الالم والغيظ ما يحرمه الاول لم يكن عدلا وقد كانت العزم
في جاهلية لتعيب على من يلخذ الدية ويرضى بها من درك تارة وشفي غيظه كقول قائلهم يحج من اخذ الدية من الابل هـ

وان الذي اصبحتموا تحلبونه	دمر غير ان اللون ليس بانشر
---------------------------	----------------------------

وقال جرير يعير من اخذ الدية فاشترى بها خلاصه

	الا بئله في حجر ابن وهيب	بان القمحل في الشنينة	
وقال اخره			
	اذا صاب ما في الوطب فاعلم يانه	دم الشين فاشترى به م الشين ادوكا	
وقال اخره			
	حليان مختلف شكلنا	اريد العلاء ويبغي السمن	
	اريد دما بني مالك	ورأي للعليل بياض اللان	

وهذا وان كانت الشريعة قد ابطلته وجاءت بما هو خير منه واصح في المعاش والمعاد ومن تخيير الاولياء بين ادراك الثأر وليل
التشفي وبين اخذ الدية فان القصد بان العرب لم تكن فقيرة من اخذ بدل ماله ولم تعد ضيعا ولا حرجا البسطة بخلاف من اخذ بدل
دم وليه فما سوى الله بين الامرين في طبعه ولا عقل ولا شرع ولا انسان قد يخرق ثوبه عند الغنظ ويذهب ما شيبته ويتلف ماله
فلا يحقه في ذلك من المشقة والغنظ والازدراء به ما يلحق من قتل نفسه او جرح الله او قلم عينه **فصل** واما معاوية السأري
بقطع يده وترك معاوية الزاني بقطع فرجه ففي غاية الحكمة والمصلحة وليس في حكمة الله ومصلحته خلقه وعنايته ورحمته بهم ان يتلف
على كل جان كل عضو عساه به فيشرع قلم عين من نظر الى المحرم وقطع اذن من استقم اليه ولسان من تكلم به ويد من لطم غيره على انا
واخفاها في هذا من الاسراف والتجاوز في العقوبة وقلة مرايتها واسماء الرب المحسنى وصفاته للعليا وافعاله الحميدة تأتى ذلك وليس
معتق الشأر بحق الامن من المعادودة ليس الا ولواريد هذا كان قتل صاحب الجريمة فقط ولما للقصص النجر والكال والعقوبة على
الجريمة وان يكون الى كف عدو انه اقرب وان يعتبر به غيره وان يحدث له ما يروقه من الام نوبة نضوحا وان يذكر ذلك بقتل
الآخر الى غير ذلك من الحكم والمصالح ثم ان في حد السرقة معنى اخر وهو ان السرقة انما تقع من فاعلها سارقا يقتضيه اسمها وطنا ليقول
فلان ينظر الى فلان مسارقة اذا كان ينظر اليه نظرا خفيا لا يريد ان يفطن له ولعازر على السرقة تخفف كاتم خائف ان يشعر بمكانه
فيؤخذ به ثم هو مستعد للعرب والمخارص بنفسه اذا اخذ الشئ واليدان للانسان كالجنأحين للطائر في اعانته على الطيران لهذا
يقال وصلت جناح فلان اذا رايته يسيرا منفردا فانضممت اليه لتصغره فتوقب السارق بقطع اليد قصبا بخاحه ولتم يدا لاخذ
ان عاود السرقة فاذا فعل به هذا في اقل مرة بقي مقصود من احد الجنأحين ضعيف العد ولتم يقطع في الثانية رجله فيزداد ضعفا في
عدوه فلا يكاد يفوت الطالب ثم تقطع يده الاخرى في الثالثة ورجله الاخرى في الرابعة فيبقى كحما على وضه فيستريح ويريم واما الزاني
فانه يزنى بجميع بدنه والكل لا بدقضا شهوة يعم البدن والغالب من فعله وقوعه برضى المرنى بها فهو غير خائف مما ينافذ السارق من الطلب
فتوقب ما يعم بدنه من الجمل مرة والقتل بالحجارة مرة ولما كان الزنا من امهات الجرائم وكبائر المعاصي لما فيه من اخلاط الانساب الذي
يبطل معه التعارف واللتصا على احياء الدين وفي هذا هلاك الحرث والنسل فتشاكل في معانيه او في اكثرها القتل الذي فيه هلاك ذلك
فرج عنه بالقصاص ليرتدع عن مثل فعله من يعم به فيخرج ذلك لبراءة الدنيا وصلاح العالم الموصل الى اقامة العبادات الموصلة الى
نعيم الاخرة ثم ان للزاني حالتين **احل هما** ان يكون محصنا قد تزوج فعلم ما يقع به من العفاف عن الفروج المحرمة و
استغفر به عنها وحررت نفسه عن التعرض لحد الزنا فزال عنه من جميع الوجوه في غنظ ذلك الى مواقة المحرم **والثانية** ان يكون
بكر لم يعلم ما علم المحصن ولا عمل ما علمه فحصل له من العذر بعض ما وجب له التخفيف فحقن دمه ورجز باياه ورجع بدنه باعلى انواع الجلاء
مردعا عن المعاودة للاستمتاع بلجرام وبعثاله على القتم بما رزقه الله من الحلال وهذا في غاية الحكمة والمصلحة جامع للتخفيف في موضع

لبي يدي

فيلان

الحمد

من

الاشوال

ج

والتعليظ في موضعها وإن هذا من قطع لسان الشاكر والفاقد وصافيته من الاسراف والعدوان ثم ان قطع فم الزاني فيه من
تعتيل للنيل وقطعه عكس مقصود الرب تعالى من تكثير الذميمة وضررهم فيها جعل لهم من اذواجهم وفيه من المفاسد اضعاف ما
يتجرم فيه من مصلحة النجس وفيه اخلاص جميع البدن من العقوبة وقل حصلت جرعة الزنا بجميع اجزائه فكان من العدل ان تنعم العقوبة
ثم انه غير مخصوص في غير حق المرأة وكلاهما ان فلا بد ان يستويا في العقوبة فكان شرع الله سبحانه اكل من اقترح المقتريين وتأمل
كيف جاء اطلاق النفس في مقابلة اكبر الكبائر واعظمها ضرراً واشدها فساداً للعالم وهي الكفر والصلة والطاهر والقتل وزنا المحصن
اذا تأمل العاقل ضاد الوجوه رآه من هذه الجهات الثلاث وهذه هي الثلاث التي احبب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله
ابن مسعود بها حيث قال له يا رسول الله اى الذنب اعظم قل ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال قلت ثم اى قال ان تقتل ولدك خشية
ان يطعم معك قال قلت ثم اى قال ان تزاني بجليلة جارك فانزل الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله الهاً الاخر ولا يقتلون النفس التي
حرم الله الا بالحق ولا يزنون الآية ثم لما كان سرقة الاموال تلي ذلك في الضرر وهو دون جعل عقوبته قطع الطرف ثم لما كان القذف ون
سرقة المال في المفسدة جعل عقوبته دون ذلك وهو الجمل ثم لما كان شرب المسكر اقل مفسدة من ذلك جعل حده دون حد هذه
الجنایات كلها ثم لما كانت مفاسد الجرائم بعد متفاوتة غير منضبطة في الشدة والضعف والقلة والكثرة وهي ما بين النظر الى
الخلق والمعاينة جعلت عقوبتها عتاراً جلة الى اجتهد الامة وولاة الامم بحسب المصلحة في كل زمان ومكان وبحسب ارباب
الجرائم في انفسهم فمن سقى بين الناس في ذلك وبين الزمينة والامكنة والاحوال لم يفقه حكم الشرع واختلف عليه اقول الحق
وسيرة الخلفاء الراشدين وتكثير من النصوص ورأى عمر بن الخطاب في حد الخمر على اربعين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جلد
اربعين وعز به بمؤمر لم يعز به بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وانفذ على الناس اشياء عفا عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآن نظن ذلك
تعارضاً وتناقضاً وانما اتى من قصود عليه وفهمه وبالله التوفيق **فصل** واما قوله وجعل حد الدقيق على النصف من حد
الحكم وحاجته الى الزجر واحدة فالرب ان الشارع فرق بين الحكم والعبد في احكام وسوى بينهما في احكام فسوى بينهما في الايمان والاسلام
وجوب العبادات البدنية كالطهارة والصلاة والصوم لاستحقاقهما في سببهما وفرق بينهما في العبادات المالية كالزكاة والتكفير
بالمال لا فترقا في سببهما واما الحدود فاما كان وقوع المعصية من الحر او من وقعها من العبد من جهة كمال الله تعالى عليه في الحرية وان
جعله ما كمالا له ولو لم يجعله تحت قدر غير وتصرف فيه ومن جهة تملكه باسباب القدرة من الاستغناء عن المعصية بما عوفى الله عنها
من المباحات فقابل النعمة التامة بضدها واستعمل القدرة في المعصية فاستحق من العقوبة اكثر مما يستحقه من هو اخفض منه
رتبة وانقص منزلة فان الرجل كلما كانت نعمة الله عليه اتم كانت عقوبته اذا ارتكب الجرائم اتم ولهذا قال تعالى في حق من اتم نعمته
عليهم من النساء يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين فكان ذلك على الله يسيراً ومن يفتن منكن
الله وسروله وتعمل صالحا فليوثرها مرتين واعتدنا لها رزقا كريماً وهذا على وفق قضاي العقل ومستحسناتها فان العبد كلما كانت
نعمة الله عليه يبين له ان تكون طاعته اكل وشكره له اتم ومعصيته له اقبح وهذه العقوبة تابعة لنعم المعصية ولهذا كان اشتر الناس
على ابايهم القيمة عالم لا يفع الله بعهاء فان نعمة الله عليه بالعلم اعظم من نعمته على الجاهل وصدور المعصية منه اقبح من صدور
من الجاهل ولا يشق عند الملوك والرؤساء من عصاهم من خواصهم وحشهم ومن هو قريب منهم ومن عصاهم من الاطراف و
البعد فجعل حد العبد اخف من حد الحر جعلا بين حكمة الرجوع وحكمة نقصه ولهذا كان على النصف منه في النكاح والطلاق والعدة
لاظهار الشرف الحرمة وخطرها واعطاء اكل مرتبة حقها من الامور اعطاها حقها من القدر ولا تنقص هذه الحكمة باعطاء العبد
الاخرة اجرين بل هذا اعطى الحكمة فان العبد عليه في الدنيا حقان حق لله وحق لسيد فاعطى بازاء قيامه بكل حق اجرا فافقت

حكمة الشرع والقدر والجزاء والحمد لله رب العالمين **فصل** واما قوله وجعل المقاذف اسقاط الحمل اللعان في الزوجة دون
 الاجنبية وكلاهما قد ائتمن بهما العاد فهذه من اعظم محاسن الشريعة فان قاذف الاجنبية مستغن عن قذفها لاحاجته اليه البتة
 فان زناها لا يضره شيئا لا يفسد عليه فراسه ولا يعلق عليه اولاداً من غير وقذفها عدوان محض واذا لمحصنة غافلة موثمة
 فترتب عليه المحذور كله وعقوبة واما الزوجة فانه يلحقه بزناها من العار والمسبة والهناد القراش والحاق ولد غير له بد وانصرف قلبها
 عنه الى غير فهو محتاج الى قذفها ونفي النسب الفاسد عنه وتخليصه من المسبة والعار لكونه مزوج بنى فآخرة ولا يمكن اقامته البينة
 على زناها في الغالب وهي لا تقر به وقول الزوج عليها غير مقبول فلم يبق سقوتها لافانها باعظا الايمان وتأكيد هابيد عائد على نفسه باللعن
 دعائها على نفسها باللعن فان كان كاذبين ثم يثبت بينهما اذ لا يمكن احدهما ان يصفى الاخر اذ كان هذا احسن حكمه يفصل بينهما في الدنيا
 وليس بعدل اعدله ولا احكم ولا اصبر ولوجعت عقول العالمين لم يفتدوا اليه فتبارك من آيات ربوبيته ووحدايته وحكمته
 وعلمه في شرعه وخلقه **فصل** واما قوله وجوز للمسافر للترفة في سفره رخصة الفطر والقصر ودون المقيم المحرم الذي هو غاية
 المشقة فلا ريب ان الفطر والقصر يختص بالمسافر ولا يفطر المقيم المريض وهذا من كمال حكمة الشارع فان السفر في نفسه قطعة
 من العذاب وهو في نفسه مشقة وجهد ولو كان المسافر من ارض الناس فاف في مشقة وجهد بحسبه فكان من رحمة الله بعباده
 وبره بهم ان خفف عنهم شطر الصلوة واكتفى منهم بالشرط وخفف عنهم اداء فرض الصوم في السفر واكتفى منهم باداءه في الحضر وكما شرع
 مثل ذلك في حق المريض والحائض فلم يفتقر عنهم مصالحة العبادة باسقاطها في السفر جملة ولم يلزمهم بها في السفر كالأزامهم في
 الحضر فاما الاقامة فالواجب لا سقاط بعض الواجب فيها ولا تأخيرها وما يعرض فيها من المشقة والشغل فامر لا يضبط ولا يفطر
 جوزه لكل مشغول وكل مشغوق عليه الترضض فاما الواجب والاضطرر بالكيفية وان جاز للبعض دون البعض لم يضبط فانه لا وصف يضبط
 ما يجوز معه الرخصة وما لا يجوز بخلاف السفر على ان المشقة قد علق بها من التخفيف ما يناسبها فان كانت مشقة مرض والمريض
 جاز معها الفطر والصلوة فاعد او على جنب وذلك نظير قصر العود وان كانت مشقة تعب فخص الحرج والدين والافرة منوطة بالتعب
 راحة لمن لا تعب له بل على قدر التعب تكون الراحة فتناسبت الشريعة في احكامها ومصالحها بحمد الله وميثمه **فصل** واما قوله
 ووجب على من نذر لله طاعة الوفاء بها وجوز لمن حلف عليها ان يتركها ويكفر بميثمه وكلاهما قد ائتمن فعلهما الله **فهذه السوال**
 يوم روى عن وجهين **احدهما** ان يحلف ليفعلها ان يحلف بالله يقول والله لا صوم من الاثنين والخميس ولا تصدق كما يقول الله عز وجل ان فعل
 ذلك **والثاني** ان يحلف بها كما يقول ان كلمت فلانا فله على صوم سنة وصدقة الف فان اورد على الوجوب **والاول**
جوابه ان الملتزم الطاعة لله لا يخرج من التزامه الله عن اربعة اقسام **احدها** التزامه بيمين مجردة **الثاني** التزامه بنذر مجرد
الثالث التزامه بيمين مؤكدة بنذر **الرابع** التزامه بيمين مؤكدة **فالاول** هو قوله والله لا تصدق **والثاني**
 هو قوله على ان تصدق **والثالث** هو قوله ان شفى الله مريضى فله صدقة كذا **والرابع** هو قوله ان شفى الله مريضى
 فوالله لا تصدق وهذا اقول تعالى ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فهذا النذر هو المذكور
 وان لم يقل فيه والله اذ ليس ذلك من شرط النذر بل اذا قال ان سلمني الله تصدقت او لا تصدق فهو وعد وعد الله عليه ان يفي
 والا دخل في قوله فاعتقهم نفقا في قلوبهم ان يوم يلقونه بما اخلفوا الله ما وعدوه وما كانوا يبنون فوعده العبد رب نذر يجب عليه
 ان يفي له به فانه جعله جزاء وشكر الله على نعمته عليه فجزى عقوق المعاصيات لا عقود التبرعات وهو اولى بالزوم من ان يقول
 ابتداء لله على كذا فان هذا التزام منه لنفسه ان يفعل ذلك والاول للعاقب بشرط وقد وجب فعل المشرط وطعن في التزامه له
 بوعده فان الالتزام تارة يكون بصريح اليجاب وتارة يكون بالوعده تارة يكون بالشكر وعد في الجملة والجموع والتمرد والالتزام بالوعده

ينفصل

عليهم

ج

أكثر من الالتزام بالشروط وأكد من الالتزام بصريح الإيجاب فان الله سبحانه وضمن خالف ما التزمه له بالوعد وعاقبه بالتفاني في قلبه ومدح من وفاء بما نذر له وامتد ما شرع فيه له من الحج والعمرة فجاء الالتزام بالوعد أكد الأقسام الثلاثة وأخلافه يعقب المتناق في القلب واما اذا حلفت بمينا محنة ليفعلن كذا فهذا خص منه لنفسه وحث على فعله باليمين وليس إيجاباً عليها فان اليمين لا تجب شيئاً ولا تضره ولكن الحالف عقد اليمين بالله ليفعله فإباح الله سبحانه حل ما عقده بالكفارة ولهذا سماها الله حيلة فانها تحل عقد اليمين وليست رافعة لاثم الحنث كما يتوجه بعض الفقهاء فان الحنث قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً فيجوز به امر إيجاب أو استحباب وإن كان مباحاً فالشارع لم يجز سبب الإثم وإنما شرع الله حلاً لعقد اليمين كما شرع الله الاستثناء مانعاً من عقدها فظهر الفرق بين ما التزمه وبين ما التزم بالله **فالأول** ليس فيه إلا الوفاء **والثاني** يخير فيه بين الوفاء وبين الكفارة حيث يسوغ ذلك وسر هذا ان ما التزمه أكد ما التزم به فان الأول متعلق بأهيمته والثاني برؤيته **فالأول** من احكام اياك تعبد **والثاني** من احكام اياك نستعين وياك تعبد قسم الله في هاتين الكلمتين وياك نستعين قسم العبد كما في الحديث الصحيح الاثني هذين بين يدين عبدى نصفيين وبجزل يجزئ الجواب عن ايراد هذا السؤال على الوجه الثاني وان ما نذر لله من هذه الطاعات يجب الوفاء به وما أحرم محرر اليمين بخير بين الوفاء به وبين التكفير لان الأول متعلق بأهيمته والثاني برؤيته فوجب الوفاء بالقسم الأول وخير الحالف في القسم الثاني وحذر من اسرار الشريعة وكألفا وعظمها وبزهد ذلك وضوحاً ان الحالف بالالتزام هذه الواجبات قصده ان لا تكون ولكراهته للزوم حاله حلف بها فقصده ان لا يكون الشرط فيها كراهية الجزاء ولذا لا يصح نذر الجحيم والغضب فلم يلزمه الشارع به اذا كان غير مريد ولا متقرب به الى الله فلم يعقده الله وانما عقده به فتويعين عصية فالخاتمة بنذر القربة له بغير شبهة وقطعه عن الاحتاق بنظيره وعذره من الحنث بنذر القربة بشبهة به في اللفظ والصورة ولكن المحققون له باليمين افقه وادعى لجانب المعاني وقد اتفق الناس على انه لو قال ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني فحنثت انه لا يكفر بذلك ان قصد الجحيم ففصل بين منع من الكفر وبهذا وغيره **اجته شيخ الاسلام ابن تيمية** على ان الحلف بالطلاق والعقاق كندر الجحيم والغضب وكالحلف بقوله ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني وكما اجمع الصحابة في العتق وحكاه غيره اجماعاً لهم في الحلف بالطلاق على انه لا يلزم قال لانه قد جمع عن علي بن ابي طالب كره الله وجهه في الجنة ولا يعرف له في الصحابة مخالف ذكر ابن بريدة في شرح احكام عبد الحق الاشيلي فاجتهد خصومه في الزعم عليه بكل ممكن وكان حاصل ما رده وابه قوله اربعة اشياء **احدها** وهو عورة القوم انه خلاف مرسوم السلطان **الثاني** انه خلاف الاثر الاربعة **الثالث** انه خلاف القياس على الشرط والجزاء المقصودين كقوله ان ابرأيتني فانت طالق ففعلت **الرابع** ان العمل قد استمر على خلاف هذا القول فلا يلتفت اليه فقص حججه واقام مخي من ثلاثين دليلاً على صحة هذا القول وصنف في المسئلة قريباً من الف ورقة ثم مضى لسبيله راجعاً من الله اجراً او اجرين وهو ومنار عود يوم القيمة عند ربهم فيخصمون **فضل** واما قولهم وحرر كل ذي ناب من السباع واباح الضبيع ولها ناب فلا ريب انه حرر كل ذي ناب من السباع وان كان بعض العلماء خفي عليه مخروجه فقال بمبلغ علمه واما الضبيع فرؤى عنه فيما حديث صححه كثير من اهل العلم بالحديث فثبت اليه وجعلوه خصماً لعموم احاديث التحريم كما خصت العرايا لاحاديث المزاينة وطائفة لم تصحح وحرروا الضبيع لانها من جملة ذات الانياب وقالوا وقد تواترت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنبى عن اكل كل ذي ناب من السباع وصحت صحته لا مطمئن فيها من حديث علي وابن عباس ابى هريرة وابى ثعلبة **الحقنة** قالوا واما حديث الضبيع فتقدم به عبد الرحمن ابن ابي عمارة واحاديث تحريم ذوات الانياب كلها فالحقنة قالوا ولفظ الحارث يحتل معنيين **احدها** ان يكون جابر

الجنة

ج

رفع الاكل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يكون انما رفع اليه كوفها صيدا فقط ولا يلزم من كوفها صيدا جوارا كلها
 فظن جابر ان كوفها صيدا يدل على كلها فافتي به من قوله ورفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سمعه من كوفها
 صيدا ونحن نذكر لفظ الحديث النبئين ما ذكرناه فزوى الترمذي في جامعه من حديث عبد بن عمر الليثي عن
 عبد الرحمن بن ابي عمار قال قلت لجابر بن عبد الله اكل الضبع قال نعم قلت اصيد هي قال نعم قلت اسمعتك
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم قال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو
 صحيح وهذا يحتل ان المرفوع منه هو كوفها صيدا ويدل على ذلك ان جبرين حازم قال عن عبد بن عمر عن ابن
 ابي عمار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن الضبع فقال هي صيد وفيها كبش قالوا وكذلك
 حديث ابراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر برفعه الضبع صيدا فاذا اصابه المحرم فذبحه جزءا كبش من ويؤكل قال الحاكم
 حديث صحيح وقوله ويؤكل يحتمل الوقت والرفع واذا احتل ذلك لم يارض به الاحاديث الصحيحة الصحيحة التي
 تبلى مبلغ التواتر في التحريم قالوا ولو كان حديث جابر صحيحا في الاباحة لكان فزا واحاديث تحريم ذوات الانياب
 مستفيضة متعددة ادعى الخطا في وغيره فواتر هذا ليقدم حديث جابر عليها قالوا والضبع من اخبث الحيوان واشهر
 وهو مغري باكل لحوم الناس ونهش قبور الاموات واخراجهم كلهم وياكل كل الجيف وكيس بنابه قالوا والله سبى قد حرم
 علينا الجبابرة وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذوات الانياب والضبع لا يخرج عن هذا او هذا قالوا
 غاية حديث جابر يدل على انها صيد يقضى في الاحرام ولا يلزم من ذلك اكلها وقد قال بكر بن محمد سئل ابو عبد الله
 يعني الامام احمد عن محرم قتل ثعلبا فقال عليه الجزاء هي صيد ولكن لا يؤكل وقال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله سئل
 عن الثعلب فقال الثعلب سبع فقد نص على انه سبع وانه يقضى في الاحرام ولما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الضبع كبشا ظنا جابرا انه يؤكل فافتي به **والذين صححوا الحديث** جعلوه مختصا لمؤخر يردى الناب من غير فرق
 بينهما حتى قالوا ويجزى لكل ذي ناب من السباع الا الضبع وهذا لا يقع مثله في الشريعة ان يخص من مثله على مثل من
 كل وجه من غير فرقان بينهما **وبالحمد لله الى** ساقى هذه ما رايت في الشريعة مسألة واحدة كذلك اعنى شريعة التذليل
 شريعة التأويل ومن تأمل الفاظه صلى الله عليه وآله وسلم انكرية تبين له اندفاع هذه السؤال فانه انما حرم ما اشتمل على اثنين
 ان يكون له ناب ان يكون من السباع العادية بطبعها كالاسد والذئب والفر والفهد واما الضبع فانما فيها احد لوصفين وهو كونها
 ذات ناب وليست من السباع العادية ولا ريب ان السباع اخض من ذوات الانياب والسبع انما حرم لما فيه من القوة السبعية التي
 تورث المغننى بها شبهها فان الغاذى شبيه بالمغتذى ولا ريب ان القوة السبعية التي في الذئب والاسد والفر والفهد ليست
 في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ولا هذا الضبع من السباع لغة ولا عرفا والله اعلم **فصل** واما قوله وجعل شهادة
 خزيمة بن ثابت بشهادتين دون غيره من هو افضل منه فلا ريب ان هذا من خصائصه ولو شهد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند غيره
 كان بمنزلة شهادتين ثنتين وهذا التخصيص لما كان لمخصص قضاؤه وهو ما دبره دون من حضر من الصحابة الى الشهادة لرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولما قد ايم الاخرابي وكان فرض على كل من سمع هذه القصة ان يشهد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بايع الاخرابي
 ذلك من لوازم الايمان والشهادة بتصديقه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا مستقر عند كل مسلم ولكن خزيمة فقطن لا دخل
 هذه القضية المعنية تحت عموم الشهادة لصدقه في كل ما يخبر به فلا فرق بين ما يخبر به عن الله وبين ما يخبر به
 عن غيره في صدقه في هذا وهذا ولا يتم الايمان الا بتصديقه في هذا وهذا فلما فقطن خزيمة دون من حضر

الكل

ج

فيه

سقا هذين اثنين

القصة

لثقة في

لثقة في

القرآن
ج

بقوله

فصل

لذلك استحق ان يجعل شهاده بشهادتين **فصل** واما تخصيصه بابخره بن نيار باخره التضيعة بالعناق دون من بعده فلم يجب ايضا وهو انه ذبح قبل الصلوة متاولا غير عالم بعدم الاخره فلما اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذلك ليست بالتضيعة وانما هي شاة لحم اذ اعادة الاضحية فلم يكن عنده الاحتناق هي احب اليه من شاة لحم فرض الله التضيعة بها لكونه معذورا وقد تقدم منه ذبح متاول فيه وكان معذورا ابتداء وبذلك كله قبل استقرار الحكم فلما استقر الحكم لم يكن بعد ذلك بخير الا ما وافق الشرع المستقر وبالله التوفيق **فصل** واما التفريق بين صلوة الليل وصلوة النهار في الجهر والسر في غايته المناسبة والحكمة فان الليل مظنة هدو والاصوات وسكون الحركات وفرغ القلوب واجتماع الهمة للشيء بالانهاؤا في محل التبيين الطويل بالقلب والبدن والليل محل مواطاة القلب للسان ومواطاة اللسان للاذن ولهذا كانت السنة تطويل قراءة الجهر على سائر الصلوات وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بالسنتين الى المائة وكان الصديق يقرأ فيها بالبقرة وغيره بالمثل وهو ونبي اسرائيل ويونس وخضرهم من السور لان القلب افرغ مما يكون من الشواغل حين انتباهه من النوم فاذا كان وعمره بالمثل ما يفرح سمعه كلام الله الذي فيه الخير كله جعل اذنه صادقة خالصة من الشواغل فيمكن فيه من غير مزاج واما الله بما كان اقباض اول ما يفرح سمعه كلام الله الذي فيه الخير كله جعل اذنه صادقة خالصة من الشواغل فيمكن فيه من غير مزاج واما الله بما كان اقباض ذلك كانت قراءة صلوة سرية الا اذا عارض في ذلك معارض اجمع منه كالجماع العظام في العبد بين والجمعة والاستسقاء والكسوف فان البحر حينئذ احسن والبلغ في تخصيص المقصود والنفع للجمع وفيه من قراءة كلام الله عليهم وتبليغه في الجماع العظام وهو من اعظم مقاصد الرسالة والله اعلم **فصل** ولما قوله وورث ابن ابن العم وان بعدت درجته دون الحالة التي هي شقيقة لانهم فنعم وهذا من كمال الشريعة وجلالها فان ابن العم من عصبته القاتمين بنصرة وصوالته والذب عنه وحمل العقل عنه فلو ابيه هم اولياؤه وعصبته والمحامون وورثه فاما قرابة الام فانهم بمنزلة الاجانب وانما ينسبون اليها بانهم فنعم بمنزلة اقارب البنات كما قال القائل

بنونا بنونا بنائنا وبنائنا
بنوهن ابناؤ الرجال الاباء

فمن كمال حكمة الشارع ان جعل الميراث لا قارب الاب وقد مهم على اقارب الام وابناء اميرت معهم من اقارب الام من ركض الميراث في بطن الام وهم اخوتهم اقرب من قرابتهم قرابة جد وهن جد ان لقوة ايد الدهن وقرب اولادهن منه اذا عدت قرابة الاب انتقل الميراث الى قرابة الام وكانوا اولي من الاجانب فهذا الذي جاء به الشريعة هو اكل ثمن واحد له واحسنه **فصل** واما قوله لغير مال الغير الا يطيب نفس منه ثم سلطه على اخن عقاره وارصنه بالشفعة ثم شرع بالشفعة فيما يمكن التخلص من شركته فيه بالشفعة دون ما لا يمكن قيمته كالجوهر والحجوان فهذا السؤال قد اورد على وجهين **احدهما** على اصل الشفقة وان الاستحقاق بهما منافع للتخريم اخذ مال الغير الا يطيب نفس منه **والثاني** انه اخذ بعض المبيع بالشفعة دون بعض مع قيام السبب الموجب للشفعة وهو ضرر الشراكة ونحن نحلل الله وعونه فيجب عن الامرين **فقول** من محاسن الشريعة وعدلها وقيامها بمصالح العباد وروها بالشفعية ولا يلدق بها غير ذلك فان حكمة الشارع اقتضت رفع الضرر عن المكلفين ما امكن فان لم يمكن رفعه الا بضر اعظم منه بقائه على حاله وان امكن رفعه بالضرر وورثه رفعه به وما كانت الشراكة منشأ الضرر في الغالب فان الخطأ يكثر فيهم بغير بعضهم على بعض شرع الله سبحانه رفع هذا الضرر بالشفعة تارة والفراد كل من الشريكين بنصيبه وبالشفعة تارة والفراد كل الشريكين بالجملة اذا لم يكن على الاخر ضرر في ذلك فاذا اراد بيع نصيبه واخذ عوضه كان شريكه احق بدمن الاجنب وهو يصل الى عرضه من العوض من ايها كان فكان الشريك احق بدفع العوض من الاجنب ويوزل عنه ضرر الشراكة ولا يتضرر بالباقي لانه يصل الى حق من الثمن وكان هذا من اعظم العدل واحسن الاحكام

للطائفة للعقول والفطر ومصالح العباد ومن هنا يعلم ان التحليل لا سقاط الشفعة مناقض لهذا المعنى الذى قصده الشارع ومفاد له
ثم اختلف افهام العلماء في الضرر الذى قصد الشارع رفعه بالشفعة فقالت طائفة هو الضرر اللاحق
 بالقسمة لان كل واحد من الشريكين اذا طالب شريكه بالقسمة كان عليه في ذلك من المؤنة والكلفة والغرامة والضيق في مراعى
 المنزل ما هو معلوم فانه قبل القسمة ربما ارتفق بالدار والارض كلها وبأى موضع شاء منها فاذا وقت الحد وصارت به الدار وقصر طوع
 منها وفى ذلك من الضرر عليه ما لا يخفى به فمكده الشارع بحكمته ورجحته من رفع هذه المضرة عن نفسه بان يكون احدى بالمبيع من
 الاجنبى الذى يريد الدخول عليه وحرم الشارع على الشريك ان يبيع نصيبه حتى يؤذن شريكه فان باع ولم يؤذن فهو اذى فانه اذن
 في البيع وقال لا غرض لى فيه لم يكن له الطلب بعد البيع هذا مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا معارض له بوجه
 وهو الصواب المقطوع به وهذه طريقة من يرى انه لا شفعة الا فيما يقبل القسمة **وقالت طائفة اخرى** انما اشترعت الشفعة
 لدفع الضرر الى الحق بالشركة فاذا كان الشريكين في عين من الاعيان باهت اوهبة او وصية او ابتياع وتحوذ ذلك لم يكن رفع ضرر واحد
 باولى من رفع ضرر الاخر فاذا باع نصيبه كان شريكه اذى به من الاجنبى اذ في ذلك انزاله ضرر مع عدم ضرر لصاحبه فانه يصل الى
 من الثمن ويصل هذا الى استبدال اده بالمبيع فيزول الضرر عنهما اجمعا وهذا مذهب من يرى الشفعة في الحيوان والنبات والشجر
 الجواهر والدرر الصغار التى لا يمكن قسمتها وهذا قول اهل مكة واهل الظاهر ونص عليه الامام احمد في رواية حنبل قال قيل لاحد
 فالحيطان دابة تكون بين رحلين واحوار وما كان من خفى لك قال هذا اكلمه او كذا لان خليط الشريك اذى به بالثمن وهذا لا يمكن
 قسمته فاذا عرضه على شريكه والا باعه بعد ذلك وقال اسمعيل بن سعد سالت احمد عن الرجل يعرض على شريكه عقارا بدينه وبينه
 او خلا فقال الشريك لا اريد فباعه ثم طلب الشفعة بعد قال له الشفعة في ذلك واجتبه هذا القول جابر الصيرفي ففى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل ماله يقسم وهذا يقتضى المنقول والعقار وفي كتاب التجرى عن يحيى بن ادم عن زهير عن
 ابن الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له شرك في مخل او ربيعة فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه
 فان رضى اخذ وان كرم ترك وهذا الاسناد على شرط مسلم وفي الترمذى من حديث عبد العزيز بن رفيع عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشريك شقيق والشفعة في كل شئ تفرد به ابو حمزة السكرى عن عبد العزيز بن عبد الله السدوسي
 ورواه ابو القعوص سلام بن سليمان عن عبد العزيز بن مكرم بن عباس ولفظه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة
 في كل شئ الارض والدار والحجارة والخاد وكذا روافه ابو بكر بن عياش واسرائيل بن يونس عن عبد العزيز بن مسعود في قوله اصلة هذا
 الحديث على ان ابا حمزة السكرى ثقة اجتبه به صاحب الطيبر وان قلنا الزيادة من الثقة مقبولة فرفع الحديث اذا صححتم والافقائية ان يكون
 مرسل او قد عضد له الاثار المرفوعة والقياس المحلى وقد روى ابو جعفر الطائفي عن محمد بن خزيمة عن يوسف بن عدي عن عبيد الله بن
 ادريس عن ابن جبريم عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ ورواه هذا الحديث
 ثقات وهذا غريب بهذا الاسناد قالوا لان الضرر بالشركة فيما لم يقسموا به من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمة فاذا كان الشارع
 مراد دفع الضرر الى الاذى فالاعلى اولى بالرفع قالوا ولو كانت الاحاديث محتصة بالعقار والعروض المنقصة فالثبات الشفعة فيها
 تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمة **قال الاخرون** الاصل عدم انتزاع الانسان مال غيره الا برضاه ولكن ترك ذلك في الارض
 والعقار لثبوت هذا النص فيه واما الاثار المنقصة لثبوتها في المنقول فضعيفة معلولة وقوله في الحديث الصحيح فاذا وقت الحد
 وصرفت الطرق فلا شفعة يدل على اختصاصها بذلك وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ في ارض
 او ريع او حائط يقتضيه احصاءه في ذلك قالوا وقد قال عثمان بن عفان لا شفعة في بئر ولا مغل والارض تقطم كل شفعة والمخل النخل

في ذلك الثمن

ج

عن ابن جبريم عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ ورواه هذا الحديث
 ثقات وهذا غريب بهذا الاسناد قالوا لان الضرر بالشركة فيما لم يقسموا به من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمة فاذا كان الشارع
 مراد دفع الضرر الى الاذى فالاعلى اولى بالرفع قالوا ولو كانت الاحاديث محتصة بالعقار والعروض المنقصة فالثبات الشفعة فيها
 تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمة **قال الاخرون** الاصل عدم انتزاع الانسان مال غيره الا برضاه ولكن ترك ذلك في الارض
 والعقار لثبوت هذا النص فيه واما الاثار المنقصة لثبوتها في المنقول فضعيفة معلولة وقوله في الحديث الصحيح فاذا وقت الحد
 وصرفت الطرق فلا شفعة يدل على اختصاصها بذلك وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شئ في ارض
 او ريع او حائط يقتضيه احصاءه في ذلك قالوا وقد قال عثمان بن عفان لا شفعة في بئر ولا مغل والارض تقطم كل شفعة والمخل النخل

صلوات الله
على سيدنا محمد
وآله الطاهرين
الطيبين الطاهرين
الزاهدين
الغياثين

ج

بوزن الغرم المعالم والمحدود وقال احمد ما اصح من حديث قالوا والفرق بين المتقول وغيره ان الضرر في خبر المتقول يحتاج
بتأبده وفي المتقول لا يتأبد فهو ضرر عارض فهو كالكييل والموزون قالوا والضرر في العقار يكثر جدا فانه يحتاج الشريك الى احداث
المرافق وتغيير الابنية وتضييق الواسع وتخريب العام وسوء الجوار وغير ذلك مما يختص بالعقار فإين ضرر الشريك في العبد الجوار
والسيف من هذه الضرر قال **المتبتون** للشفعة انما كان الاصل عدم انتزاع ملك الانسان منه لا برضاة لما فيه من الظلم
له ولا ضرره فاما ما لم يتضمن ظلم ولا اضرا فلا يل مصلحة له باعطائه الثمن لشريكه دفع ضرر الشريك عنه فليس الاصل عدم
بل هو مقتضى اصول الشريعة فان اصول الشريعة توجب المعاوضة للحاجة والمصلحة الواجبة وان لم يرض صاحب المال و
ترك معاوضته فهذه الشريكه مع كونه قاصدا للبيع ظلم منه واضرار بشريكه فلا يمكنه الشارع منه بل من **تأمل** مصادر
الشريعة وموارد هاتين له ان الشارع لا يمكن هذه الشريك من نقل نصيبه الى غير شريكه وان يلحق به الضرر مثل ما كان عليه
او ازيد منه مع انه لا مصلحة له في ذلك واما الاثار فقد جاءت بهذه او هذه او لو قدر عدم صفحتها بالشفعة في المتقول فيى لم تنفع
ذلك بل ثبتت عليه كما ذكرنا واما تأبده الضرر وعدمه ففرق فاسد فان من المتقول ما يكون تأبده ككتاب العقار كجوهرة والسيف
والكتاب والبئر وان لم يتأبد ضرره صلى الله عليه فقد يطول ضرره كالعبد والحجارة ولولوى ضرره صدقة فان الشارع صريح في دفع
الضرر بكل طريق ولو قصرت مدته واما تقريركم بكثرة الضرر في العقار وقلته في المتقول فلعمرو الله ان الضرر في العقار يكثر من تلك
الجيئات ولكن يمكن رفعه بالقسمة واما الضرر في المتقول فانه يمكن رفعه بقسمته على ان هذا امنتقض بالارض الواسعة التي
ليس فيها شيء ما ذكرته **فصل** وقالت طائفة ثالثة بالضرر الذي قصد الشارع رفعه هو ضرر سوء الجوار والشريك في العقار
فلا رضى فان الجار قد يسيى الجوار غالبا وكثيرا فيعطل الجار ويقيم العشار وينعم الضوء ويشرب على البوابة ويطلع على العثرة ويؤذى
جاره بانواع الاذى ولا يأمن جاره بوائقه وهذه امثلة هذا الواقع وايضا فالجار له من الحرم والحى والن دام ما جعله الله في كتابه وصي
به جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غاية الوصية وعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الايمان بالله واليوم الآخر اكرامه وقال الامام احمد
الجيران ثلاثة جاره حق وهو الدنى الاجنبى له حق الجوار وجاره حقان وهو المسلم الاجنبى له حق الجوار وحق الاسلام وجاره
ثلاثة حقوق وهو المسلم القريب له حق الجوار وحق الاسلام وحق القرابة ومثل هذا اولو يرد في الشريك فادنى المراتب مساواة به فيما يقع
به الضرر لا سيما وان الحكم بالشفعة ثبت في الشريك لا نضائها الى ضرر الجوار فالحق اذا اقتسمنا الجوار قالوا ولقد اختلفت بالعقار دون
المتقولات اذ المتقولات لا تنافي فيها الجاورة فاذا ثبتت في الشريك في العقار لا نضائها الى الجاورة فحققة الجاورة اولى بالثبوت فيها قالوا
وهذا معقول النصوص لولم يرد بالثبوت فيها فكيف وقد صرح بالثبوت فيها اعظم من نصيحتها بالثبوت للشريك ففي صحيح البخارى
من حديث عمر بن الشريك قال جاء السورين مخزومة فوضع يده على منكبي فأنظفت معه الى سعد بن ابى وقاص فقال يوراني
الا تأمره ان يشترى منى بيتى الذى فى داره فقال لا ازيد على اربع مائة مئة فقال قد اعطيت خمس مائة فقد اذنته ولو لا انى
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار حق بصبه ما بعثت وروى عمر بن الشريك ايضا عن ابيه الشريك بن سويله الثقفى قال
قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد فيها قسم ولا شراك الا الجوار قال الجار حق بسبقه اخبره الترمذى والنسائى وابن ماجه اسناداه صحيح و
قال البخارى هو اصح من رواية عمرو بن ابى رافع يعنى المتقدم وقال ايضا كلا محمد بن بشير عنده صحيح وعن الحسن بن سمرق قال قال رسول الله صلى
عليه وآله وسلم جار الدار راحى بالدار رواه ابو داود والنسائى والترمذى وقال حديث حسن صحيح انتهى وقد صح سماع الحسن
من سمرق وعائده هذه الامم كتاب ولم تنزل الامم لتعمل بالكتب قد يما وحدها واجمع النصابة على العمل بالكتب ولكن لا تخلفاء
بعدهم ولا يمتنع الناس في العلم لا يلى الكتب فان لم يعمل بما فيها تعطلت الشريعة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يكتب كتبه الى الاخوات والنواحي فيعمل بها من تقبل اليه ولا يقول هذا كتاب وكذا ذلك خلفاء بعدد الناس الى اليوم فخر السنن
 بهذا الخيال الباهر الفاسد من البطل الباطل والمخبط يخون والكتاب لا يخون وروى قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال جالد اراحق بالدار رواه ابن ماجه من طريق عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة وكلهم ائمة ثقات وروى اهل
 السنن الادبعة من حديث ميراث الكوفة عبد الملك بن ابى سليمان الغزرى عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الجار اراحق بشفعة جارك ينتظرها وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً واهل الحديث صحيح فلا يرد فان
قيل قد قال الترمذى تكلم شعبة في عبد الملك من اجل هذا الحديث وقال وكيع عنده لوان عبد الملك روى حديث الخرمش
 حديث الشفعة لطرح حديثه وكذلك قال يحيى القطان وقال احمد هو حديث منكر وقال يحيى بن معين هو حديث لم يحدث
 الا عبد الملك فانكر الناس عليه ولكنه ثقة صدوق **الجواب** ان عبد الملك حافظ ثقة صدوق ولم يعرض له احد يصرح بالنبه
 واشى عليه ائمة زمانه ومن بعدهم وانما انكر عليه من انكره هذا الحديث ظناً منهم انه مخالف لرواية الزهري عن ابى سلمة عن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولا يجوز احتمال مخالفة الزهري
 لمثل الزهري وقد صح هذا عن جابر من رواية الزهري عن ابى سلمة عنده ومن رواه ابن جرير عن ابى الزبير عنده ومن حديث يحيى
 ابن ابي كثير عن ابى سلمة عنه مخالفة الغزرى وهذا شاهد ائمة باكثر حديثه ولم يقدّم على هؤلاء قال هذان يحيى الشافعى
 سألت احمد بن حنبل عن حديث عبد الملك هذا فقال قد انكره شعبة فقلت لاي شئ انكره فقال حديث الزهري عن ابى سلمة
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قال عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسئل ان شاء الله ان حديث عبد الملك عن جابر لا ينافى حديث ابى سلمة عنه بل مفهومه يوافق منطوقه وسأله أيضاً
 جابر يصدر بعضهم ببعض ما يروى جابر بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بالشفعة للجوار وهذا وان كان منقطعاً فان الثوري رواه عن منصور عن الحكم عن من سمع علياً وعبد الله فهو يصح
 للاسناد به وان لم يكن عليه وحده الاعتماد وفي سنن ابن ماجه من حديث شريك القاضي عن سالم عن عكرمة عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ارض واراد بيعها فليعرضها على جاره ورجال هذا الاسناد صحيحهم في الصحيحين
 في سنن الشافعى من حديث ابى الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة للجوار رواه عن الفضل بن
 موسى الشيبانى عن الحسين بن واقد عن ابى الزبير وهو على شرط مسلم وقال شعيب بن ايوب الصيرفي عن ثابطة بنت ابي
 سعيد بن ابى عمرو ثقات قتادة عن سليمان البشير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له جوار
 حائط او شريك فلا يبيعه حتى يعرضه عليه وهؤلاء ثقات كلهم وصلة هذا الحديث ما ذكره الترمذى قال سمعت عمر بن الخطاب
 يقول سليمان البشير فقال انه في حياة جابر بن عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا ابو بشر قال ويقال اننا جدت قتادة عن
 صحيفة سليمان البشير وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله **قلت** وظاية هذا ان يكون كتاباً والاخذ عن الكتب
 حجة وقال محمد بن عمران بن ابى ليلى عن ابيه عن ثنى بن ابى ليلى عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم قال الجار اراحق بسبقه ما كان وقال ابن ابى شيبه ثنا وكيع عن هشام بن المغيرة الثقفي قال سمعت الشعبي يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الشفيع اولى من الجار والجوار اولى من الجنب وامسأله الى الشعبي صحيح قالوا لان حق الصبيلى وهو الجار
 اسبق من حق الدخيل وكل معز اقضى ثبوت الشفعة للشريك فمثله في حق الجار فان الناس يتفاوتون في الجوار تفاوتاً فاحشاً
 ويتأذى بعضهم ببعض ويقع بينهم من العداوة ما هو معروف والشفع ريب لك واثم متأيد ولا يندفع ذلك الا برضاء الجار ان شاء

بالتردد

ج

اسامة

من بعض

أقر الدخيل على جملته له وإن شاء انتزع الملك بثمنه واستقر من مؤنة الجاورة ومفسدتها وإذا كان الجار يخاف الناذي بالجوار أو على وجه اللزوم كان كالشريك يخاف الناذي بشرطه على وجه اللزوم قالوا لا يرد علينا الاستأجر مع الملك فإن منفعة الجارية لا تنأى عادة وأيضاً فالملك بالثبات ملك منفعة ولا لزوم بين ملك الجار وبين منفعة الجار بخلاف مسئلتنا فإن الضرر بسبب اتصال الملك بالملك كما أنه في الشركة حاصل بسبب اتصال الملك بالملك فوجب بحكمه عناية الشارع ورعايته لمصلحة العباد وإزالة الضرر كما جسيما على وجه لا يغير للبائع وقد اتفقنا في هذا القول به فهذا تقرير قولهم لا يرد علينا ريباً **قال للبطون** شفعة الجوار لا تضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببعضها بعض قد ثبت في صحيح البخاري من حديث الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة في صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعاً أو حاشطاً ولا يخل إلا ببيع حتى يرد من شركته فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإن باع ولم يؤذنه فهو الحق قال الشافعي ثنا سعيد بن منصور ثنا ابن جبر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقت الحدود فلا شفعة وفي سنن أبي داود بأسناد صحيح من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شتمت الأرض وحلت فلا شفعة فيها وفي الموطأ من حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فإذا صرفت الطرق ووقعت الحدود فلا شفعة وقال سعيد بن منصور ثنا اسمعيل بن زكريا عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عوف بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال إذا صرفت الحدود وعرفت الناسخ وروى في شفعة بينهم وقال أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عثمان بن عفان إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها وهذا قول ابن عباس قالوا ولا ريب أن الضرر اللاحق بالشركة هو ما ترجبه من التراخي في المرافق والسقوف والأحداث والتغيير ولا قضاء إلا بالشفعة الموجب لنقص قيمة ملكه عليه قالوا وقد فرق الله بين الشريك والجار شرطاً وقد رافى الشرع حتى لا توجد في الجوار فإن الملك في الشربة مختلط وفي الجوار صريح وكل من الشريكين على صاحبه مطالبة شرعية ومنع شرعي أما المطالبة في القسمة وأما المنع فمن التصرف فلما كانت الشركة محللاً للطلب ومحلاً للمنع كانت محللاً للاستحقاق بخلاف الجوار فلم يجز لحاق الجار بالشريك بينهما من الاختلاف والمصلحة الذي وجبت به الشفعة رافع مؤنة المقاسمة وهي مؤنة كثير من الشريك لما باع حصته من غير شريك فهذا الدخيل قد تعرضه مؤنة عظيمة فملكه الشارع من التخليص منها بأن انتزع الشفص على وجه لا يضرب بالباء ولا بالمشتري ولم يتركه الشارع من الانتزاع قبل البيع لأن شريكه مثله ومساو له في الدرجة فلا يستحق عليه شيئاً إلا ولصاحبه مثل ذلك الحق عليه فإذا باع صار المشتري خيراً والشريك أصيلاً فخرج جانبه ونبت له الاستحقاق قالوا وكان الشارع يقصد رفع الضرر عن الجار وهو أيضاً يقصد رفع الضرر عن المشتري ولا يزيل ضرر الجار بأدخال الضرر على المشتري فإنه يحتاج إلى دار يسكنها هو وعياله فإذا سلب الجار حلى لغيره وانتزع دار منه اضربه اضرباً بيتاً أو بيتاً وارثاً وارثاً أو له جار في حاله معه هكذا أو نطلبه داراً لا جارة لها كما لمعنه عليه أو كما لمعنه فكان من قام حكمه الشارع أن اسقط الشفعة بتوقيع الحدود وتصرف الطرق لئلا يضرب للناس بعضهم بعضاً ويتعين على من أراد شراء دارها جار أن يقيم له مقصوده وهذا بخلاف الشريك وإن المشتري لا يمكنه الانتفاع بالحصصة التي اشتراها والشريك يمكنه ذلك بأن يبيع ما يملكه فليس على المشتري ضرر في انتزاعها منه وإعطائه ما اشتراها به وقالوا حينئذ فتعين حمل الحديث شفعة الجوار على ما ذكرنا من تحليله أحاديث شفعة الشركة فيكون لفظ الجار فيها مراداً به الشريك ووجه هذا الإطلاق **المعنى** والاستعمال **لما المعنى** فإن كل جزء من ملك الشريك تجاور ملك صاحبها جاراً حقيقة وأما الاستعمال

فانما اخلطان متجاوران واذا سميت الزوجة جارية كما قال الاعنصر اجارتنا يعني فانك طالفة في فتسمية الشريك جازاً والاولى
 اخرى وقال احمد بن مالك كنت بين جارين لي مثل هذا لم يحتمل الا اثبات الشفعة فاما ان كان المراد بالحق فيها حق الجار على جاره
 فلا حجة فيها على اثبات الشفعة وايضاً فانه انما اثبت له على البائع حق العرض عليه اذ اراد البيع فابن ثبوت حق الانتزاع من
 المشتري ولا يلزم من ثبوت هذا الحق ثبوت حق الانتزاع فهذا مستقيم اقدار الطائفتين في هذه المسئلة **والصواب**
 القول الوسط الجامع بين الادلة الذي لا يحتل سواء وهو قول البصريين وغيرهم من فقهاء الحديث ان كان بين الجارين حق مشترك
 من حقوق الاملاك من طريق او مائة او نحو ذلك ثبتت الشفعة وان لم يكن بينهما حق مشترك البتة بل كان كل واحد منهما متميزاً
 ملكه وحقوق ملكه فلا شفعة وهذا الذي نص عليه احمد في رواية ابى طالب فانه سأل عن الشفعة لمن هي فقال اذا كانا جارين
 واحداً فاذا صرفت الطرق وعرفت الحدود فلا شفعة وهو قول عبد العزيز بن قنول القاضي بين سوار بن عبد الله بن عبد الله
 ابن الحسن العنبري وقال احمد في رواية ابن مشيش اهل البصرة يقولون اذا كان الطريق واحداً كان بينهما الشفعة مثل ان اربا
 هذه على معنى حديث جابر الذي جردته عبد الملك انتهى **فاهل الكوفة** يشبهون شفعة الجوار مع تميز الطرق والحق
واهل المدينة يسقطونها مالم الاشتراك في الطريق والحق **واهل البصرة** يوافقون اهل المدينة اذا صرفت الطرق
 ولم يكن هناك اشتراك في حق من حقوق الاملاك ويوافقون اهل الكوفة اذا اشتراك الجاران في حق من حقوق الاملاك كالطريق وغيرها
وهذه اهل الصواب وهو اعدل الالقول وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وحديث جابر الذي انكره من انكره على
 عبد الملك صريح فانه قال الجار حق شفعته يلتزم به وان كان غائباً اذا كان طريقاً واحداً فاثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطرق
 ونفاها به مع اختلاف الطريق بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث عبد الملك هو بعبارة منطق
 حديث ابى سلمة فاحدهما يصدق الآخر ويوافقه لا يعارضه ويناقضه وجابر بن زوى اللفظين فالذي دل عليه حديث ابى سلمة
 عنه من اسقاط الشفعة عند تصرف الطريق وتميز الحدود وهو بعبارة الحديث الذي دل عليه حديث عبد الملك عن عطاة عنه
 بمفهومه الذي دل عليه حديث عبد الملك بمنطوقه هو الذي دل عليه سائر احاديث جابر بمفهومها فتوافقت السنن بحمد الله
 واتلفت ونزل عنها ما يظن بها من التعارض وحديث ابى رافع الذي رواه البخاري يدل على مثل ما دل عليه حديث عبد الملك
 فانه دل على الاخذ بالجار حاله الشراكة في الطريق فان البعيتين كان في نفس داسعد والطريق واحد بل ادري **القياس**
الصحيح يقتضي هذا القول فان الاشتراك في حقوق الملك شقيق الاشتراك في الملك والضمير المحاصل به كالضمير المحاصل بالشراكة
 في الملك اذا قرب اليه ورفع مصلحة الشريك من غير مضرة على البائع ولا على المشتري فالعنه الذي وجبت له شفعة الخلطة
 في الملك موجود في الخلطة في حققة فهذا المذهب اوسط المذاهب واجمعها للادلة واقر بها الى العدل عليه يحمل الاختلاف عن
 عمر بن الخطاب الله سبحانه قال لا شفعة فيما اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق وحيث انتمت اذ لم تصرف الطرق فانه قد روي عنه
 هذا وهذا وكذلك ما روي عن علي كرم الله وجهه فانه قال اذا حرت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ومن تأمل احاديث
 شفعة الجار راها صريحة في ذلك وتبين له بطلان حملها على الشريك وعلى حق الجار غير الشفعة وبالله التوفيق **فان قيل**
 بقي عليك ان في حديث جابر وبلى هريق فاذا وقعت الحدود فلا شفعة فاسقط الشفعة بمجرد وقوع الحدود وعند ارباب هذا
 القول فاحصل الاشتراك في الطريق فالشفعة ثابتة وان وقعت الحدود وهذا خلاف الحديث **فالجواب** من وجهين
احدهما ان من الرواة من اختصر احد اللفظين ومنهم من جرد الحديث فذكرهما ولا يكون اسقاط من اسقط احد اللفظين
 سلباً للحكم اللفظ الآخر **الثاني** ان تصرف الطريق داخل في وقوع الحدود فان الطريق اذا كانت مشتركة لم تكن الحدود وكلها

واقعة بل بعضها حاصل وبعضها منتف فوقع الحذف ومن كل وجه يستلزم او يتضمن تصرف الطريق والله اعلم **فصل** اما قوله وحرم صوم اول يوم من شوال وفرض صوم اخر يوم من رمضان يعني ما في المقدمة الاولى صحيحة والثانية كاذبة فليس اليومان متساويين وان اشتركا في طلوع الشمس وغروبها فهذا يوم من شهر الصيام الذي فرضه الله على عباده وهذا يوم من عبادهم وسرورهم الذي جعله الله تعالى شكران صومهم واتصافه بهم فيه اضيا فله سبحانه والجداد الكريم يحب من ضيفه ان يقبل قراه ويكره ان يمتنع من قبول ضيافته بصوم او غير ويكره للضيف ان يصوم الا باذن صاحب المنزل فمن اعظم محاسن الشريعة فرض صوم اخر يوم من رمضان فانه اتمام لما امر الله به وخاتم العمل وفرض صوم اول يوم من شوال فانه يوم يكون المسلمون اضيا فربهم تبارك وتعالى وهم في شكران نعمته عليهم فاي شئ ابلغ واحسن من هذا الايجاب المحرم

فصل واما قوله وحرم عليه نكاح بنت اخيه واخته واباح له نكاح بنت اخي اميه واخت امه وهما سواء في المقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة فليس سواء في نفس الامر ولا في العرف ولا في العقول ولا في الشريعة وقد فرق الله سبحانه بين القريب والبعيد شرعا وقدرا وعقلا وفطرة ولوساوت القرابة لم يكن فرق بين البنت وبنت الخالة وبنت العمه وهذا من افضل الامور والقرابة البعيدة بمنزلة الاجانب فليس من الحكمة والمصلحة ان تعطى حكم القرابة القريبة وهذا ما فطر الله عليه العقلاء واختلف شرعه في ذلك فهو ما يجوز سية تتضمن التسوية بين البنت والامه وبنيات العظام والحالات في نكاح الجميع واما حرم عظيم على العباد في تحريم نكاح بنات اعمامهم وعماتهم واخوالهم وخالاتهم فان الناس ولا سيما العرب اكثرهم ينوع بعضهم لبعض اما بنو عم ابيه او قاصيه فلو منعوا من ذلك لكان عليهم فيه حرج عظيم وضيق فكان ما جاء به الشريعة احسن الهمم والصواب بالاعتقالات السليمة والفطر المستقيمة والحمد لله رب العالمين **فصل** واما قوله وحمل العاقلة جناية الخطأ في النفوس والافعال

قد تقدم ان هذا من محاسن الشريعة وذكرنا الفرق بين الاموال والنفوس ما اغنى عن اعادته **فصل** واما قوله وحرم على الجاني الاستحاضة مسا ولا ذي الحيض كذبت المقدمة ولما اريد انه نوع اخر من الذي لم يكن التفريق بينهما تقريبا بين المتساويين وبطل سؤاله على كلا التقديرين ومن حكمة الشارع تفريقه بينهما فان اذى الحيض اعظم وادوم واضر من اذى الاستحاضة ودوم الاستحاضة عرق وهو في الفرج بمنزلة الرعاف في الانف وخروجه مضر وانقطاعه دليل على الصحة ودوم الحيض عكس ذلك ولا يستوى للدمان حقيقة ولا عرفا ولا حكما ولا سببا فمن كمال الشريعة تفريقها بين الدمين في الحكم كما افرقنا في الحقيقة وبالله التوفيق **فصل** واما قوله وحرم بيع من خطئة بعد حنونة وجوز بيعه بغيره بغير شعير فهذا من محاسن الشريعة التي لا يعتدي اليها

الا لو العقول الوافرة ونحن نشير الى حكمة ذلك اشارة بحسب عقولنا الضعيفة وعبارتنا القاصرة وشرح الرب تعالى وحكمته فوق عقولنا وعبارتنا فنقول الربان نعمان جلي ونخي فالحل حرم ما فيه من الضرر العظيم والنهي حرم لا نه ذريعة الى الجلب فحرم الاول قصدا وقهريما الثاني وسيلة فاما الجلب فربا النسبة وهو الذي كانوا يفعلون في الجاهلية مثل ان يؤخر دينه ويزيده في المال وكلما اخذه زاد في المال حتى تصير لما تتعده الا قام لفة وفي الغالب لا يفعل ذلك الا لعدم محتاج فاذا راي المستحق يواخر مطالبته ويصبر عليه بزيادة بهن لئلا تكلف بذلها ليفتدي من اسر المطالبة والحبس ويدافع من وقت الى وقت فيشتت ضرره وتعظم مصيبته ويعلم الدين حتى يستغرق جميع موجوده فيدعو المال على المحتاج من غير نفع يحصل له ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لانيه فياكل مال اخيه بالباطل ويحصل اخوه على غاية الضرر فمن رحمة الله الرحيم وحكمته واحسانه الى خلقه ان حرم الربا ولعن اكله ومؤكله وكاتبه وشاهديه واذا من لم يجد محرما وحرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحج مثل هذا الوعيد في كبره غير

وله ان كان من اكبر الكبار وسئل الامام احمد عن الربا الذي لا يشك فيه فقال هو ان يكون له دين فيقول له تقضي امرتي فان لم يقضه
 زاده في المال وزاده هذا في الاجل وقد جعل الله سبحانه الرضا الصدقة فالمرابي صدق المصدق قال الله تعالى يحق الله الربا
 ويربي الصدقات وقال وما اتيكم من ربا فليروا في اموال الناس فلا يروا عند الله وما اتيكم من زكوة تريدون وجه الله فاولئك هم
 المضعفون وقال يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا الربوا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا النار التي اعدت للكافرين ثم
 ذكر الجنة التي اعدت للذين آمنوا ويصدقون في السراء والضراء وهو لا يصدق المرابين فهي سبحانه عن الربا الذي هو ظالم الناس
 امر بالصدقة التي هي احسان اليهم وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما
 الربا في النسبة ومثل هذا يريد به حصر المال وان الربا الكامل انما هو في النسبة كما قال تعالى فما المؤمنين الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم رجوعا وكان الى قوله اولئك هم المؤمنون حقا وكقول بن مسعود انما العالم الذي يخشى الله

فصل

واما بالفضل فتعريفه من باب سئل ان رآه كاصحبه به في حديث ابن سبيلا الخدرى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وانه وسلم لا يبيعوا الدارهم بالرهين فاني اخاف عليكم الرأ والراء هو الربا فمنعهم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسبة وذلك
 انهم اذا باعوا درهما بالرهين فلا يفعل هذا الا للنفاء والنفاء الذي بين النوعين اما في الجودة واما في السكة واما في الثقل والخفة وغير
 ذلك تدرجوا بالرجح المجل فيها الى الرجح المؤخر وهو عين ربا النسبة وهذه ذريعة جبرية جدا فمن حكمه الشافعي ان سئل عليم هذه الدار
 ومنهم من يبيع درهم بدرهمين نقدا ونسبة فمنه حكمة معقولة مطابقة للحقول وهي تسد عليهم باب الفساد فاذا بين هذا القول
 الشارح نص على تحريم ربا الفضل في ستة اعيان وهي الذهب والفضة والبر والتمر والقمح والبقول فاتفق الناس على تحريم النفاضل ونهاهم
 اتحاد الجنس وتنازعوا فيما علاها فطائفة قصرت التحريم عليها واقدم من يروي هذا ائمة فائدة وهو من ذهب الى ان ربا الفضل هو اختيار
 بين عقيل في اخر مصنفاته مع قوله بالقياس قال لان حل القياسين في مسألة الربا على ضعيفة واذا لم تظهر فيه علما منهم القيا
 وطائفة حرمتها في كل مكمل وموزون بحسنه وهن امن ذهب عاروا وحل في ظاهر من هبه وان حنيفة وطائفة خصم
 بالطعام اذا كان مكبلا او موزونا وهو قول سعيد بن المسيب ومرواية عن احمد وقول الشافعي وطائفة خصته بالثوب وما
 يصلحه وهو قول مالك وهو اوسع هذه الاقوال كما ستره واما الدارهم والدارهم فقال طائفة العلة فيها كونها موزونا
 موزونين وهذا من ذهب احمد في حديث الرواية عن عنه ومن ذهب الى حنيفة وطائفة قالت العلة فيها الثمنية وهذا قول الشافعي
 ومالك واحد في الرواية الاخرى وهذا هو الصحيح بل لصواب فانهم اجمعوا على جواز اسلام ما في الموزونات من
 الناس والحد يد وغيرهما لو كان الناس والحد يد ربويين لم يجز بيعهم الى اجل بل درهم نقدا فانما يجري فيه الربا اذا اختلفت
 جلسه جاز النفاضل فيه دون النساء والعلة اذا انتقضت من غير فرق مؤثر دل على بطلانها وايضا قاله التعليل بالوزن
 ليس فيه مناسبة فهو طرح محض بخلاف التعليل بالثمنية فان الدرهم والدارهم والدارهم ثمنان المبيعات والتمن هو المعيار الذي
 به يعرف تقويم الاموال فيجب ان يكون محل ودامضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض اذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسنة لم يكن
 لها ثمن تعتبر به المبيعات بل الجميع سلم وحاجة الناس الى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية غاية وذلك لا يمكن
 الا بغير يعرف به القيمة وذلك لا يكون الا بغير تقوم به الاشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره اذ يصدر سلعة
 يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلل ويشد الضرر كما رأيت من فساد معاملة يفسد والضرر لا يخفى
 بهم حين اتخذت الفلوس سلعة بعد الرجح ففسد الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمنًا واحدًا لا يزيد او
 لا ينقص بل يقوم به الاشياء ولا تقوم هي بغيرها الصالح امر الناس فلما يبيع ربا الفضل في الدرهم

تحريم ربا

تدريجوا

وان كان مكبلا او موزونا

الج

الحد

لا يقوم هذا

والدنا نريد مثل ان يعطى صحاحاً ويأخذ مكسرة او خفاً ويأخذ اكثر منها بالصارت مجزاً او جرداً الى الرب النسبية فيها ولا بد من الاثنان
 لا يقصد لا عينا لها بل يقصد التوصل بها الى السالم فاذا صار في انفسها سلعاً لتقصد لا عينا لها فتشأ من الناس وهذا معنى معقول مختص
 بالنقد لا يتعدى الى سائر اللوزونات **فصل** واما الاصناف الاربعة المطبوعة في حاجة الناس اليها اعظم من حاجتهم الى غيرها
 لانها اقوات العالم وما يصلح لمن رعاية مصالح العبادان منوعا من بيع بعضها ببعض الى اجل سواء احتل الجنس او اختلف وضعا
 من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً وان اختلفت صفاتها وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف اجناسها **وسر ذلك** والله اعلم
 انه لو جوز بيع بعضها ببعض سألوا يفعل ذلك احد الا اذا بيع وحيداً لشم نفسه ببيعها حالة لطبعة في الربح فيعز الطعام على الخبز
 ويشتر ضرره وعامة اهل الارض ليس عندهم درهم ولا دينار لاسيما اهل القود والبادي وانما يتناقلون الطعام بالطعام فكانت
 رحمة الشارع بهم وحكمته ان منعه من ربا النساء في ما صنعهم من ربا النساء في الاثمان اذ لو جوز لهم النساء فيها لرخاها امان تقضي
 اما ان تربي فيصير الصالح لو اخذ قفراً فأكثرت فقطعوا عن النساء ثم ظهروا عن بيعها متفاضلاً لا بد ايبي اذ تجرهم حلاوة الربح فقطعوا
 الكسب الى التجارة فيها نساء وهو عجز المفسدة وهذا بخلاف الجناس المتباينين فان حاتمهما وصفاتهما ومقاصدهما مختلفة ففي
 الزامهم المساواة في بيعها اضربهم ولا يفعلونه وفي تجزئ النساء بينهن اذ ربيعة الى امان نقضى واما ان تربي فكان من تمام رعاية
 مصالحهم ان قصرهم على بيعها يداً ايبي كيف شأوا فاضلحت لهم مصلحة المبادلة واندرعت عنهم مفسدة امان نقضى واما ان تربي
 وهذا بخلاف ما اذا بيعت بالدرهم وغيرها من الموزونات نساء فان الحاجة داعية الى ذلك فلو منعوا منه لاضربهم لامتنع
 السلم الذي هو من مصالحهم فيهم محتاجون اليه اكثر من غيره والشرعية لا تأني بهذا وليس بهم حاجة في بيع هذه الاصناف بعضها
 ببعض نساء وفي ربيعة قريية الى مفسدة الربا فايهم لم في جميع ذلك ما تدعو اليه حاجتهم وليس بذريعة الى مفسدة راحة ومنعوا
 مما لا تدعو الحاجة اليه ويتنعم به غالباً الى مفسدة راحة **يوضح ذلك** ان من عنده صنف من هذه الاصناف وهو
 محتاج الى الصنف الاخر فانه يحتاج الى بيعه بالدرهم ليشترى الصنف الاخر كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الحمار بالدرهم
 ثم اشترى بالدرهم جنيناً او تبعه بذلك الصنف نفسه بما يساوي وعلى كالا التقديرين يحتاج الى بيعه حالاً بخلاف ما اذا ماكن من
 النساء فانه حينئذ يبيعه بفضل ويحتاج ان يشتري الصنف الاخر بفصيل لان صاحب ذلك الصنف يربي عليه كما ابي هو على غيره
 فينشأ من النساء تضرر بكل واحد منهما والنساء اهلها في صنفين وفي النوع الاول في صنف واحد وكلها منشأ الضرر والفساد واذا
 تأملت ما حرم فيه النساء رأيت اهما صنفين مقصودهما واحد او متقارب كالدرهم والذنان والبر والشعير والتمر
 والزبيب واذا تأملت المقاصد لم يجرم النساء كالبز والنياب والسكيد والزيت **يوضح ذلك** انه لو مكن من بيع هذه خطية بين
 كان ذلك تجارة حاضرة فطلب النفوس التجارة للثخرة للذة الكسب وحلاوة منعوا من ذلك حتى منعو من التفرق قبل القبض
 اتقاء هذه الحكمة ورعاية هذه المصلحة فان المتعاقدين قد تعاقدوا على التحول والعادة جارية بصبر احدهما على الاخر وكما يفعل الربا
 المحيل بطلون العقد وقد توافقوا على امر اخر كما يطلقون عقد النكاح وقد تقووا على التقليل ويطلقون بيع الساعه الى اجل وقد اتفقوا
 على ان يبيعها اليه بدون ذلك الثمن فلو جرح لهم المتفرق قبل القبض لاطلقوا البيع حالاً واخر الطالب لاجل الربح فيقعوا في نفس
 الخدور وسر المسئلة انهم منعوا من التجارة في الاثمان بجسمها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاثمان ومنعوا من التجارة في النقود
 بجسمها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاقوات وهذا المعنى بعينه موجود في بيع التبر والعين لان التبر ليس فيه صنعة يقصده
 لاجلها فهو بمنزلة الدرهم التي قصده الشارع ان لا يتفاضل بينها وهذا قال تبرها وصينها سواء فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في
 الجنس الجنسين وربا الفضل في الجنس الواحد وان تحريم هذا تحريم المقاصد وتحريم الاخر تحريم الوسائل وسد الذرائع وهذا

يظهر اهل القود والبادي
 لا يجنبون اذ الطاليم والارواح
 ما كان

ج

لم يخرج شي من ربانية **فضل** وامار بالفضل فايهم منه ما تدعو اليه الحاجة كالعرايا فانما حرم سد الذريعة اختصارا
 تحريم المقاصد وعلى هذا فالمصنوع والحلية ان كانت صياغتها محرمة كالآنية حرم بيعه بجنسه وغير جنسه وبيع هذا هو
 الذي انكروا عبادة على مغوية فانه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالاثمان **وهذا** لا يجوز كالاتي المداخي واما ان كانت
 الصياغة مباحة كخاتم الفضة وحلية النساء وما يخرج من حلية السلام وغيرها فالعاقلة لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فانه
 سفسه واضاعة للصيغة والشائع احكام من ان يلزم الاقامة بذلك فالشرعية لا تأتي به ولا تأتي بالمنع من بيعه وذلك وشراءه حاجة
 الناس اليه فلم يبق الا ان يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة بل يبيعها بجنس اخر وفي هذا من الحرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشرعية
 فان اكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون به ما يحتاجون اليه من ذلك والباءة لا يبيع بيعة بذر وشعير وثياب وتكليف
 الاستصناع لكل من احتاج اليه اما متعذرا ومتعسر المحيل باطلا في الشرع وقدر جوز الشارع بيع الرطب بالتمر لشموع الرطب
 واين هذا من الحاجة الى بيع المصنوع الذي تدعو الحاجة الى بيعه وشراءه فلم يبق الا جاز بيعه كاتباع السلع فلم يخرج بيعه
 بالدراهم فسدت مصالحة الناس والنصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ما هو صريح في المنع وغايتها
 ان تكون عامة او مطلقة ولا تذكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس المحلي وهي بمنزلة نصوص وجوب الزكاة في الذهب
 والفضة والجمهر يقولون لم تدخل في ذلك الحلية ولا سيما فان لفظ النصوص في الموضوعين قد ذكرنا في لفظ الدرهم و
 الدرناذير كقوله الدرهم بالدرهم والنذائير بالدرناذير وفي الزكاة قوله في الرقة ربع العشر والرقة هي الورق وهي الدرهم المضمونة
 ونارة بلفظ الذهب والفضة فان حمل المطلق على المقيد كان غريبا عن الربا في التقيد وليجا بالزكاة فيما ولا يقتضي ذلك نفى
 الحكم عن جملة ما عداها بل فيه تفضيل فجب الزكاة ويحرم الربا في بعض صوره لا في كلها وفي هذا توفيق الدلة حتمها وليس فيه
 مخالفة للدليل بشئ منها **يوضحه** ان الحلية المباحة صارت في الصنعة المباحة من جنس الثياب والسلامة من جنس
 الاثمان ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يخرج الربا بينها وبين الاثمان كما لا يخرج بين الاثمان وبين سائر السلام وان كانت من غير جنسها
 فان هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الاثمان واعدت للتجارة فلا تحوز وفي بيعها بجنسها ولا يدخلها امان ان نقضى واما
 ان تربي الاكاما يدخل في سائر السلام اذ بيعت بالثمن المؤجل ولا يرب ان هذا قد يقع فيها لكن لو سئل الناس ذلك لسألهم
 باب الدين وتضمنوا ان ذلك غايته الضرر **يوضحه** ان الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يخذون الحلية
 وكان النساء يلبسها وكن يتصدقن بهما في الاعياد وغيرها ومن المعلوم بالضرورة ان كان يعطيها الخاويج ويعلمونهم ببيعها
 ومعلوم قطعها لئلا يتابع بوزنها فاندسفه ومعلوم ان مثل الحلقة والخاتم والفتحة لا تساق دينارا ولم يكن عندهم فلو سئلوا
 بها وهم كانوا اتقى الله وافقه في دينه واعلم بمقاصد رسوله من ان يرتكبو التحيل ويعلمها الناس **يوضحه** انه لا يعرف عن
 احد من الصحابة انه دعى ان تباع الحلية لا بغير جنسه او بوزنه والمنقول عنهم انها هي في الصرف **يوضحه** ان حرم بيع الفضل
 انما كان سدا للذريعة كما تقدم بيانها وما حرم سد الذريعة اليه للصحة الواجبة كما ابيحت العرايا من ربا الفضل كما ابيحت ذوات
 الاسباب من الصلوة بعد الجف والعصر وكما ابيح النظر للمخاطب والمشاهد والطبيب والعامل من جملة النظر المحرم وكذلك تحريم
 الذهب والحديد على الرجال حرم لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاعله وايهم منه ما تدعو اليه الحاجة وكذلك ينبغي
 ان يبالح بيع الحلية المصنوعة صياغة مباحة باكثر من وزنها لان الحاجة تدعو الى ذلك وتحريم التفاضل انما كان سدا
 للذريعة **فهذا** محض القياس ومقتضى اصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس الا باو التحيل والتحيل باطلا في الشرع
 وغايتها في ذلك فضل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالاثمان في العصور وغيرها واذا كان ارباب التحيل

انما ثبت بغير ادعاء او تكون الصورة الحرة بالقياس مساوية من كل وجه للنصوص على تحريمها والتلافة منقضية في فردم الاجزاء
مع اصولها وقد تقدم ان غير الاصناف الاربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في الحاقها بها واما الاصناف الاربعة فغيرها ان خرج عن كون
قوتلم يكن من الربى يات وان كانت قوتها كان جنسا قائما بنفسه وحروريه بجنسه الذي هو مثله متفاضلا كالذي ياتي بالذي ياتي
والجنس بالخبر ولم يحرر مريعه بجنس اخر وان كان جنسها واحدا فلا يجوز المصمم بالشيوخ ولا المربية بالخبر فان هذه الصناعة
لها قيمة فلا تنضم على صاحبها ولم يحرر مريعه باصولها كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا حرام الا ما حرم الله كما انه لا عبادة الا
ما شرعها الله وتحرير الحلال كتحليل الحرام فان قيل فهذا ينتقض عليكم بيع اللحم بالحيوان فانكم ان منعتموه نقضتم قولكم
وان جوزه تموه خالفتم النص وان كان النص قد منع من بيع اللحم بالحيوان فهو دليل على المنع من بيع اللحم بالذرة والزيت بالزيتون و
كل ربوي باصوله **قيل** الكلام في هذا الحديث في مقامين احدهما في صحته **والثاني** في معناه اما الاول فهو حديث
لا يعم موصولا واما هو صحيح مرسل فليس لم يحتج بالمرسل لم يرد عليه ومن روى قول المرسل مطلقا او مراسيل سعيد بن المسيب فهو
حجة عنده قال ابو عمر لا علم حديث النبي عن بيع اللحم بالحيوان متصلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه ثابتة واحسن
اسانيد مرسل سعيد بن المسيب كما ذكره مالك في موطأه وقد اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به والمراد منه وكان
مالك يقول معنى الحديث تحريم التفاضل في الجنس الواحد جواز له بلحجه وهو عنده من باب المزاينة والفرق القائل لا يبيح
هل في الحيوان مثل اللحم الذي اعطى واقل او اكثر وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلا فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم الغيب في جلد
لحم اذا كان من جنس واحد قال واذا اختلف الجنسان فلا خلاف عن مالك واصحابه انه جاز حينئذ يبيع اللحم بالحيوان **واما**
اهل الكوفة كابي حنيفة واصحابه فلا يخلون بهذا الحديث ويجوزون بيع اللحم بالحيوان **واما احمد** فيمنع بيعه بغير
من جنسه ولا يمنع بيعه بغير جنسه وان منع بعض اصحابه **واما الشافعي** فيمنع بيعه بجنسه وبغير جنسه وروى الشافعي
عن ابن عباس ان جزوا اخبرت على عهد ابي بكر الصديق فسمعت على عشرة اجزاء فقال رجل اعطوني جزء منها بشاة فقال ابو بكر
لا يصلم هذا **قال الشافعي** ولست اعلم الا بي بكر في ذلك مخالفا من الصحابة **والصواب** في هذا الحديث ان ثبت ان
المراد به اذا كان الحيوان مقصود اللحم كشاة يقصد لحمها فتيان بلحم فكيف قد باع لحم كذا من جنس واحد واللحم قوت موزون
فيه خلل ربا الفضل **واما اذا كان** الحيوان غيرة مقصودة اللحم كما اذا كان خنزير مأكول او مأكولا لا يقصد لحمه كالفارس تبايع بلحم
فهذا لا يجوز مريعه به بقي اذا كان الحيوان مأكولا لا يقصد لحمه وهو من غير جنس اللحم فهذا يشبه المزاينة بين الجنسين كبيع صبرة بغير صبرة
زبيب واكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك اذ غاية التفاضل بين الجنسين والتفاضل المحقق جائز فيما كلف بالمظنون **واحد**
في احدى الروايتين عنه بمنع ذلك لا لاجل التفاضل ولكن لاجل المزاينة وشبهه القارو على هذا فيمنع بيع اللحم بغير جنسه
والله اعلم **فضل** واما قوله ومنع المرأة من الاضداد على انها وابيها فوق ثلاث ووجبه على زوجها اربعة اشهر وعشر ادهو اجنب
فقال هذا من تمام محاسن هذه الشريعة وحكمته اورعها بانه لم يملك العباد على اكمل الوجوه فان الاضداد على الميت من تعظيم مصيبة
الموت التي كان اهل الجاهلية يبالغون فيها اعظم مبالغة ويضيقون الى ذلك شتى الجيوب ولطم الحود وحلق الشهور والاعاء بالوا
والشهور وتملك المرأة سنة في اضيق بيت وادوحته لا تمت طيبا ولا ندهن ولا تغتسل الى غير ذلك مما هو مخطو على الرب تعالى واقر
فانطلق الله سبحانه برحمته وراحمه شبه الجاهلية وابل لنا بها الصبر والحمل والاسترجاع الذي هو انقم المصائب في عاجلته واجلت
ولما كانت مصيبة الموت لا بد ان تخلل للصاب من الجرح والالام والحزن ما يتقاضاه الطباء سمح لها الحكيم الخبير في اليسير من
ذلك وهو ثلاثة ايام مخطو بها نوح راحة وتقضى بها وطرا من الحزن كما مرض المهاجران بغير ملة بعد قضاء نسكه ثلاثا وما زاد

ج

فيكون

على الثلاث ففسدته راحة فمنع منه خلاف مفسدة الثلاث فانها مرجوحة مغنوة بمصلحتها فان نظام النفوس عن ملوحتها
بالكلية من اشق الامور عليها فاعطيت بعض الشيء ليسهل عليها ترك الباقي فان النفس اذا احزنت بعض مرادها قنعت به فاذا
سئلت ترك الباقي كانت اجابتهما اليه اقرب من اجابتهما لو حرمتها بالكلية **ومن تأمل** اسرار الشريعة وتدبر حكمها وادرك عظمها
على صفاتها وامرها ونواهيها باذنا لمن نظروا ثاقبة فاذا حرم عليهم شيئا عوضهم عنه بما هو خير لهم منه والنفق واباس لهم منه فالتزوا
حاجتهم اليه ليسهل عليهم تركه كما حرم عليهم بيع الرطب بالتمر واباس لهم منه العرايا وحرّم عليهم النظر الى الاجنبية واباس لهم منه
نظر الخاطب والمعاصل والطبيب وحرّم عليهم اكل المال بالمعاليات الباطلة كالزود والشطرنج وغيرها واباس لهم اكله بالمعاليات النافعة
كالمسابقة والنضال وحرّم عليهم لباس الحرير واباس لهم منه اليسير الذي تدعو الحاجة اليه وحرّم عليهم كسب المال بربا النسيئة و
اباس لهم كسبه بالسلب وحرّم عليهم في الصيام وطى نسائهم وعوضهم عن ذلك بان اباح لهم ليلا شهيل عليهم تركه بالنها وحرّم عليهم
الزنا وعوضهم باخذ ثائية وثلاثة ورابعة ومن الامثلة ما شاء وسهل عليهم تركه فاذا التهميل وحرّم عليهم الاستقسام بالارواح
وعوضهم عنه بالاستخارة ودعائها **ويأبى** ما بينهما وحرّم عليهم كل ما اقر بهما واباس لهم منه بنات العم والعمة والخال والحالة
وحرّم عليهم وطى الحائض وسخّم لهم في مباشرتها وان يصنعوا بها كل شيء الا الوحي شهيل عليهم تركه غاية السهولة وحرّم عليهم الكذب
واباس لهم المعاريض التي لا يختار من عرفها الى الكذب معها البتة واشاد الى هذا صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ان في المعاريض مثقال
عن الكذب وحرّم عليهم الخيلاء بالقول والفعل واباس لهم في الحرب لما فيها من المصلحة الرجحية الموافقة لمقتضى الجهاد وحرّم
عليهم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وعوضهم عن ذلك ساتر انواع الجوش والطير على اختلاف اجناسها والواحد والجماع
فما حرم عليهم خبيثا ولا ضارا الا اباس لهم طيبا باذنه انفع لهم منه ولا امرهم بما رآوا عاينهم عليه فوسعتهم رحمته ووسعهم تكليفه
والمقصود انه اباح للنساء لضعف عقولهن وقلة صدرهن الاحداد على موتاهن ثلاثة ايام ولما الاحداد على الزوج فانه تابع للمعارة
وهو من مقتضاها ومكملاتها فان المرأة اذا اختار الى التزين والتجمل والتعطر التحجب الى زوجها وقدر لها نفسه ويحسن ما بينهما من
العشرة فاذا مات الزوج واعتدت منه وهي لم تنصل الى زوج اخر فاقضى تمام حق الاول وتأكيد المنع من الثاني قبل بلوغ الكتاب
اجله ان تمنع عما تصنعه النساء لانزواجهن مع ما في ذلك من سبل الذريعة الى طمها في الرجال وطعمهم فيها بالزينة والمضناج القليل
فاذا بلغ الكتاب اجله صارت محتاجة الى ما يرغب في طمها فافتح لها من ذلك ما يباح لذات الزوج فلا شيء ابغى في الحسن من هذا
المنع والاباحة ولو اقرحت عقول العالمين لم تقترح شيئا احسن منه **فضل** واما قوله وسوى بين الرجل والمرأة في العبادات
البدنية والمحل ودوجها على النصف منه في الريبة والشهادة والميراث والعقيقة فحق ايضا من كمال عظمة وحكمته واطمها فان
مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات الرجال والنساء مشتركون فيها وصاحبة احد الصنفين اليها كحاجة الصنف الاخر فاليق
الفرق بينهما **فهم** فرقت بينهما في البق للمواضع بالنفريق وهي الجمعة والجماعة مخض جوبها بالرجال دون النساء لانهن ليس من
اهل البروز ومخاطبة الرجال وكذلك فرق بينهما في عبادة الجماعات التي ليس الاناث من اهلها وسوى بينهما في وجوب الحج لاحتياج
النوعين الى مصلحته وفي وجوب الزكاة والصيام والطهارة واما الشهادة فانها جعلت للمرأة فيها على النصف من الرجل بحكمة اشار
اليها العزيز الحكيم في كتابه وهي ان المرأة ضعيفة العقل قليلة الضبط لما حفظه وقد فضل الله الرجال على النساء في العقول والعلم
والحفظ والتميز فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل وفي منع قبول شهادتها بالكلية اضافة لكتابتها من الحقوق وفضيلتها فكان
من احسن الامور والصقها بالعقول ان ضم اليها في قبول الشهادة نظيرها لتذكرها اذا نسيت فتقوم شهادة المرأتين مقام شهادة الرجل
ويقع من العلم والنظر الغالب بشهادتهما ما يقع بشهادة الرجل الواحد **واما الدية** فلما كانت المرأة انقص من الرجل والرجل

ج

في

انفع منها وسد الاستدلال للمرأة من المناصب الدينية والولايات وحفظ الثغور والجهاد وعمار الأرض وعمل الصنائع التي لا تضر مصالح
العالم إلا وبالذنب عن الدنيا والدين لم يكن قيمتها مع ذلك متساوية وهي الدية فان دية الحر جارية بحري قيمة العبد وغبر من الأموال
فأقيمت حكمة الشارع ان جعل قيمتها على النصف من قيمته لتفاوت بينهما **فان قيل** لكنكم نقضتم هذا الجعل بدياتها سواء فيما
دون الثلث **قيل** لا ريب ان السنة وردت بذلك كأرواه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغه الثالث من ديتها وقال سعيد بن المسيب ان ذلك السنة وان خالف فيه
ابو حنيفة والثاقي والليث الثوري وجماعة وقالوا هي النصف في القليل والكثير ولكن السنة والفرق فيما دون الثلث وما زاد عليه
بان ما دونه قليل فخرت مصيبة المرأة فيه مساواتها للرجل ولهذا استوى الجنين الذكر والانثى في الدية لقلة ديتها وهي الفرة
فانزل ما دون الثلث منزلة الجنين **واما الميراث** فحكمة التفضيل فيه ظاهرة فان الذكر احوى الى المال من الانثى لان الرجل
قوامون على النساء والذكر انفع للميت في حياته من الانثى وقد اشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله بعد ان فرض الفرائض وفات بين
مقاديرها اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفقا واذا كان الذكر انفع من الانثى واحسن كان احق بالتفضيل **فان قيل**
فهذا ينقض بولد الذكر **قيل** بل طرحة هذه النسوة بين ولد الام ذكر هو وانما هو فانهم انما يرون بالرحم الجرم فالقرابة التي يرون
بها قرابة انثى فقط وهم فيها سواء فلا معنى لتفضيل ذكرهم على انثاهم بخلاف قرابة الاب **واما الحقيقة** فامر التفضيل فيها
تابع لشرف الذكر وما ميزه الله به على الانثى ولما كانت النعمة به على الوالد اتم والسهرور والفرجة به اكمل كان الشكران عليه اكثر فانه كلما
كثر النعمة كان شكرها اكثر والله **فصل** واما قوله وحض بعض الاممته والامكنة وفضل بعضا على بعض مع مساويتها الخ
فالمقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة وما فضل بعضا على بعض الاممات فقامت بها اقتضت التخصيص وما خص سبحانه
شيئا بالاختصاص ولكنه قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا واشتراك الاممته والامكنة في معنى الزمان والمكان كاشتراك الحيوان
في معنى الحيوانية والانسان في معنى الانسانية بل وسائر الاجناس في المعنى الذي يعمها وذلك لا يوجب استواءها في نفسها والاختلاف
تشارك في امور كثيرة والمتفقات تتباين في امور كثيرة والله سبحانه احكم واعلم من ان يفضل مثلا على مثل من كل وجه بلاصفة
تقتضي ترجيح هذا مستحيل وخلفه وامرهما انه سبحانه لا يفرق بين المماثلين من كل وجه فحكمته وعدله تأتى هذا وهما اقررت
سبحانه نفسه عن يظن بذلك وانكر عليه زعمه الباطل وجعله حكما منكرا ولو جاز عليه ما يقول هؤلاء لبطلت حججه وادلته فان
مبناها على ان حكم الشيء حكم مثله وعلى ان لا يتوفاى بين المختلفين فلا يجعل الا براكا للجار ولا المؤمنين كالكفار ولا من اطاعه
كمن عصاه ولا العالم كالجاهل وعلى هذا مبني الاجزاء فهو حكمه الكرمي والدنيوي وجزاؤه الذي هو ثوابه وعقابه وبن لك حصل القضاة
والاجل ضربت الامثال وقصبت علينا اخبار الانبياء وامهم ويكفي في بطلان هذا المذهب المتروك الذي هو من افرد هذا
العالم ان يضمن مساواة ذات جبريل لذات ادم وذات الانبياء لذات اعدائهم ومكان الميت العتيق بمكان المشوش وبموت
الشياطين والله لا فرق بين هذه الذات في الحقيقة وانما خصت به هذه الذات بما خصت به بخلاف المشية المرحمة مثلا على مثل بلا
موجب بل قالوا ذلك في جميع الاجسام وانما استأثرت ثلثة فحسم المساك عندهم مساويهم والبول والعزرة وانما استأثرت به بصفته
عرضية وجسم النظيم عندهم مساويهم النظيم في الحقيقة وهذا ما خروا به عن صريح المعقول وكابر واقع المحس مخالفهم فيه جهول
المغفلة من اهل الملل والخل وما سوى الله دين جسم السماء وجسم الأرض ولا بين جسم النار وجسم الماء ولا بين جسم الهواء وجسم
الحجر وليس مع المنازعين في ذلك الا الاشتراك في امر عام وهو قبول الانقسام وقيام الاعاء الثلاثة والاشارة المحسنة ونحو ذلك
فلا يوجب التشابه فضلا عن التماثل وبالله التوفيق **فصل** واما قوله ان الشريعة جمعت بين المختلفات كما جمعت بين الخطأ

لبيها

لج

في قوله

متقنين

والعمل في ضمان الاموال فخير من كفي العقول والفطر والشرائع والمعادات اشراك المصالحات في حكم واحد باعتبار ان اشراكها في سبب ذلك الحكم فانه لا مانع من اشراكها في امر يكون علة لحكم من الاحكام بل هذا هو الواقع على الخطأ والهم ان اشراكها في الاثر لا ينافي الذي هو علة للضمان وان اختلفا في علة الاثم وربط الضمان بالاثم من باب ربط الحكم باسبابها وهو يقتضيه العمل الذي لا يتم المصلحة الا به كما اوجب على القاتل خطاوية القتل ولذا لا يعتمد التكليف فيضمن الصبي والجنون والمجانم اتفق من الاموال وهذا من الشرائع العامة التي لا تتدر مصالمة الامة الا بها فلو لم يضمن اجنات ايديم لا تلت بعضهم اموال بعضهم وادعى الخطأ وعدم القصد وهذا بخلاف احكام الاثم والعقوبات فانها تابعة للمخالف وكسب العبد ومعصيته ففرقت الشريعة فيها بين العاقد والمخطئ وكذلك الدبر والبحث في الايمان فانه نظير الطاعة والعصيان في الامر والنهي فيقدر في الحال فيه دين العامر والمخطئ واما جمع ما بين المكلف وغيره في الزكاة فهذه مسئلة نزاع واجتهاد وليس عن صاحب الشرح نص بالتسوية والاعتدال والذين سوف يدينها راو ذلك من حقوق الاموال التي جعلها الله سبحانه للاموال سببا في شئونها وحق الفقراء في فسخ هذا المال سواء كان ماله مكلفا او غير مكلف كما جعل في ماله حق الانفاق على ماله ورفيقه واقربيه فكذلك جعل في ماله حق الفقراء والمساكين **فصل** واما جمع ما بين الهرم والغارة في الطهارة فهل احدى واى تفاوت في ذلك وكان السائل راي ان العداوة التي بينهما توجب اختلافهما في الحكم كالعداوة التي بين الشاة والذئب وهذا جهل منه فان هذا امر لا يتعلق له بطهارة ولا نجاسة ولا حل ولا حرمه والذي جاء به الشريعة من ذلك في غاية الحكمة والمصلحة فانها لو جاءت بنجاستها لكان في اعظم حرج ومشقة على الامة لكثرة طوائفها على الناس لئلا يذبحوا على غير شئهم وثيابهم واطعمتهم كما اشار اليه صلى الله عليه وآله في بقوله في الهرم انها ليست بخبر انهم الطوافين عليكم والطوافات **فصل** واما جمع ما بين الميتة وذبيحة غير الكتابي في التحريم بين ميتة الصيد وذبيحة التحريم فاي تفاوت في ذلك وكان السائل راي ان الدرهما احقن في الميتة كان سببا للتحريم باو اما ذبيحة الحرم او الكافر غير الكتابي لم يحنن دمه فلا وجه لتحريمه وهذا غلط وجعل فان علة التحريم لو اختلفت في احتقان الدم لكان للسؤال وجه فاما اذا تعددت علل التحريم لم يلزم من انتفاء بعضها انتفاء الحكم اذا خلفه علة اخرى وهذا امر مطرد في الاسباب والعلل العقلية فما الذي تنكر منه في الشرع **فان قيل** ليس قد سوت الشريعة بينهما في كونها ميتة وقول اختلاف في سبب الموت فضمنت جمع ما بين مختلفين وتفرقها بين متماثلين فان الذئب واحد بصورة وحشا وحقيقة فجعلت بعض صورته محرما للحيوان عن كونه ميتة وبعض صورته موجبا لكونه ميتة من غير فرق **قيل** الشريعة لم تسوي بينهما في اسم الميتة لغة وانما سوت بينهما في الاسم الشرعي فصا اسم الميتة في الشرع اعم منه في اللغة والشائع يقتضي في الاسماء اللغوية بالنقل تارة وبالنسبة تارة وبالنسبة تارة وهكذا يفعل اهل العلم فهذا ليس بمنكر شرعا ولا عرفا واما الجمع بينهما في التحريم فلان الله سبحانه حرر علينا الجنائز والجنث الوجوب للتحريم قد يظهر لنا وقد يخفى فما كان ظاهرا لم ينصب عليه الشارع علا غير وصفه وما كان خفيا نصب عليه علامة تدل على خبثه فاحقق الله في الميتة سبب ظاهرا واما ذبيحة الجحشي والمردق وتارك التسمية ومن اهل بدعيته نعيم الله ففسق في حجة هؤلاء اكسبت المذبح خبثا اوجب تحريمه ولا ينكر ان يكون ذكر اسم الله والذكر الكلب والخنزير على الذبيحة يكسبها خبثا وذكر اسم الله وحده يكسبها طيبا الا من قل نصيبه من حقائق العلم والارحام وذوق الشهادة وقد جعل الله سبحانه ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح فسقا وهو الخبيث ولا ريب ان ذكر اسم الله على الذبيحة يطيبها ويطرد الشيطان عن الذابح والمذبح فاذا اخل بذكر اسمه لا بس الشيطان الذابح والمذبح فاثر ذلك خبثا في الحيوان والشيطان يجري في عروق الدم من الحيوان والدم مركبة وخاطلة وهو اخف الخبائث فاذا اذكر الذابح اسم الله خرج الشيطان مع الدم وطابت الذبيحة فلا دم يذكر

ج

نفسه
ذبحه
بليتها
انكرت

اسم الله لم يخرج الخبز ولما اذا ذكر اسم حده من الشياطين والارواح فان ذلك يكسب الرخصة منبثاً اخرى **فصل** في النسخة
بحري حصى التباد وخذل ابقن الله سبحانه بينهما كقوله فضل لربك واخر وقوله قل ان صلاتي ومنيتي وجهادي وعاقبي لله رب
العالمين وقال تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا مما اطعموا
القائم والمعركة ذلك سخرها لكم بعدكم تشكرون لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم فاحذر انه انما يفرها من يذكر
اسمه عليها والله انما يناله التقوى وهو التقرب اليه بها وذكر اسمه عليها فاذا لم يذكر اسمه عليها كان عنونها من اكلاها وكانت مكرهه لله
فاكسبتها كراهيته لها خبثا لم يذكر عليها اسمه او ذكر عليها اسم غيره وصف الخبث فكانت بمنزلة الميئة واذا كان هذا في متروك التسمية
وما ذكر عليه اسم غير الله فذاذبحه حده المشرية الذي هو من اخبث البرية اولى بالتحريم فان فعل الذابح وقصد وجبته لا يمكن
يؤثر في الذبوح كما ان خبث الذابح وصفه وقصد يؤثر في المرأة المنكحة وهذا هو انما يصديق بها من اشرق فيه نور الشريعة و
ضياؤها وبأشرف قلبه بشأسته حكمها وما اشتملت عليه من المصالح في القلوب والابدان وتلقاها صافية من مشقة النبوة واحكم
العقد بينها وبين الاسماء والصفات التي لم يطس نوحاقتها ظلمة التأويل والتحريف **فصل** واما جمعها بين الملة والذاب في
النظر فله ما احسنه من جمع والطفه والصقه بالقول السليمة والفطر المستقيمة وقد عقد الله سبحانه الاخاء بين الماء والذاب
قدرا واشرفا فجمعها الله عز وجل وخلق منها آدم وذرئته فكان ابي بن اثنين لابوين او لادها وجعل منها حيوة كل حيوان ونجم منها
افرات الدواب والناس والانعام وكانا هم الاشياء وجودا واسما لها تباولا وكان تعفيرا الوجه في القرباب لله من احب الاشياء اليه
ولما كان عقد هذه الخوة بينهما قدرا احكم عقدا واقره كان عقد الاخوة بينهما شرعا احسن عقدا واصحه فله الجمع رب السموات ورب
الارض رب العالمين وله الكبرياء في السموات والارض وهو العزيز الحكيم **فصل** فهذا ما يتعلق بقول امير المؤمنين رضي الله
عنه واعرف الاشياء والنظام وفي لفظ اعرف الامثال ثم اعرف في تروى الى اجمالى الله واشهرها بالحق **فصل** في جمعها الى شرحها في كتابه
ثم قال واياك والغضب والقلق والفجر والتأذي بالناس المتكر عن الخصومة او الخصوم وشك ابو عبيد فان القضية في موطن الحق
مما يوجب الله به الاجر يحسن به الذخر **هذا الكلام** يتضمن امرين **احدهما** التحذير مما يحول بين الحاكم وبين حال معرفته بالحق
وغيره قصده فانه لا يكون خيرا لافسدة الثلاثة الا باجتماع هذين الامرين فيه والغضب والقلق والفجر مضادها فان الغضب غول
العقل يغتاله كما يغتاله الخبز ولهذا اخي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان والغضب نوع من
القلق والافلاق الذي يغلق على صاحبه باب حسن التصور والقصد وقد نص احمد على ذلك في رواية حنبل وترجم عليه ابو بكر
في كتابه الشافي وراى المسافر وعقد له باقا فقال في كتاب الذاب باب النية في الطلاق والافلاق قال ابو عبد الله في رواية حنبل
عن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في افلاق فهذا الغضب واوصى بعض العلماء لوى
امير فقال اياك والقلق والفجر فان صاحب القلق لا يقدم عليه حق وصاحب الفجر لا يصبر على حق **والامر الثاني** التحريض على
تنفيذ الحق والصبر عليه وجعل الرضى بتنفيذه في موضع الغضب والصبر في موضع القلق والفجر والتخلي به واحتساب ثوابه في
موضع التأذي فان هذا وذلك الداء الذي هو من لوازم الطبيعة البشرية وضعها فاعلم بصادق هذا الداء فلا يسيل الى زواله غلا
مع ما في التنكر للخصوم من اضعاف نفوسهم وكسر قلوبهم واخراس السنتهم عن التكلم **فصل** في حشيدة معرة التنكر ولا سيما ان يمكن
لا حرج الخصمين دون الاخر فان ذلك الداء العضال **وهو** انه فان القضاء في موطن الحق مما يوجب الله به الاجر ويحسن به الذخر
هذا عبودية الحكماء وولاية الامر التي تراهم من الله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي سوى
بين عبادة فيها فضل العالم من عبوديته نشر السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصبر

مفوضا اليه برأيه من الجول والبقوة الابية فله من الخذلان وضعف النمرة بحسب ما قام به من ذلك وتكثرت المسئلة ان يخرج يد الحق
 في امر الله لا يقوم له شيء البتة وصاحبه مؤيد منصور فلو توالت عليه زمر الاعداء **قال الامام احمد** شئنا ان اذنا لشعبة عن
 واقد بن محمد بن زيد عن ابن ابي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت من استخط الناس به رضا الله عز وجل كفاه الله الناس
 من ارضى الناس بحفظ الله وحاله للناس والعبد اذا عزم على فعل امر فعليه ان يعلم ان لا اهل هرطاعة لله الا فان لم يكن طاعة
 فلا يفعله الا ان يكون مباحا يستعين به على الطاعة وحينئذ يصدر طاعة فاذا بان له انه طاعة فلا يقدر عليه حتى ينظر هل هناك
 عليه ام لا فان لم يكن معاك عليه فلا يقدر عليه فيذل نفسه وان كان معاك عليه بقي عليه نظر اخر وهو ان يأتيه من بابه فان
 اتاه من غير بابه اضاعه او فرط فيه او افسد منه شيئا فهذه الامور الثلاثة اصل سعادة العبد وفلاحه وهي معنى قول العبد
 اياك نعبد واياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم فاسعد الخلق اهل العباداة والاستعانة والهداية الى المطلوب واشتاقهم
 من عدم الامور الثلاثة ومنهم من يكون له نصيب من اياك نعبد ونصيبه من اياك نستعين معد وما وضعيف فخذ الخذل
 حين محزون ومنهم من يكون نصيبه من اياك نستعين قويا ونصيبه من اياك نعبد ضعيفا او موقوفا فخذ له نفوذ وسلطان
 وقوة ولكن لا عاقبة له بل عاقبة اسوأ عاقبة ومنهم من يكون نصيب من اياك نعبد واياك نستعين ولكن نصيبه من الهداية
 الى المقصود ضعيفا جدا كحال كثير من الصناد والزهاد الذين قل علمهم بحقائق ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فخرجوا
 ودين الحق وقول عمر رضي الله عنه فمن خلعت نيته في الحق ولو على نفسه اشارة الى انه لا يكتفي قيامه في الحق اذ كان
 على غيره حتى يكون اول قائم به على نفسه فيستعين يقبل قيامه به على غيره والا فكيف يقبل الحق من اهل القيام به على نفسه **وخطب**
 عمر بن الخطاب يوما وعليه ثوبان فقال ايها الناس لا تستمعون فقال سلمان لا تسمع فقال عمر لم يا ابا عبد الله قال انك قمت علينا
 ثوبا ثوبا وعليك ثوبان فقال لا تجل يا عبد الله فلم يجبه احد فقال يا عبد الله بن عمر فقال لبيك يا امير المؤمنين فقال نشدك
 الله التوب الذي اتررت به اهو ثوبك قال اللهم نعم فقال سلمان اما الان فقل لسمعهم **فصل** واما قوله ومن تزين بالكيس
 فيه شأنه الله لما كان المزين بالكيس فيه ضد المخلص فانه يظهم للناس امرا وهو في الباطن بخلافه حامله الله بنقيض قصده
 فان للمعاقبة بنقيض القصود ثابتة شرعا وقدرة او لما كان المخلص يعجل له من ثواب اخلاصه الخلاوة والمحبة والمهابة في قلوب
 الناس عجل للمزين بالكيس فيه من عقوبته ان شأنه الله بين الناس لانه نشان باطنه عند الله وهذا موجب اسماء الرب المحسنة
 وصفاته العليا وحكمته في قضائه وشرعه هذا ولما كان من تزين للناس بالكيس فيه من الخشوع والدين والنسك والعلم وغير ذلك
 قد نصب نفسه لوارث هذه الاشياء ومقتضياتها فلا بد ان تطلب منه فاذا لم توجد عنده افتقر فيشبهه ذلك من حيث ظن انك
 من بينه وايضا فانه اخفى عن الناس ما اظهره خلافة فاطمها الله من عيب به للناس ما اخفاه عنهم جزاء له من جنس محله وكان بعض
 الصوابية يقول اعوذ بالله من خشوع النفاق قالوا وما خشوع النفاق قال ان ترى الجسد خاشعا والغلب غير خاشع واساس النفاق
 واصله هو التزين للناس بالكيس في الباطن من الايمان فعلم ان هاتين الكلمتين من كلام امير المؤمنين مستفظة من كلام
 النبوة وهما من النعم الكرام واشفاه للسقام **فصل** وقوله فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان خالصا ولا عمل اربعة واحدا
 مقبول وثلاثة مردودة **فاما المقبول** ما كان خالصا ولا سنة موافقا **والمرجود** ما فسد منه الوصفان او احدهما
 وذلك ان العمل المقبول هو ما احبه الله ورضيه وهو سعيه انما يجب ما امر به وما عمل لوجهه وما عدا ذلك من الاعمال فانه لا يجزئها
 بل قيمتها ومقتا اهلها قال تعالى الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا قال الفضيل بن عياض هو اخلاص العمل لوجهه
 فستعمل عن صفة ذلك فقال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا

صواباً فالخاص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة ثم قرأ قوله فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً فان قيل فدل بان بهذا ان العمل لغير الله مردود غير مقبول والعمل لله وحده مقبول فحق قسمه احر وهو ان يعمل العمل لله ولغيره فلا يكون لله محضاً ولا للناس محضاً فما حكم هذا القسم هل يبطل العمل كله ام يبطل ما كان لغير الله ويعم ما كان لله **قيل** هذا القسم تحت النوع ثلاثة احدها ان يكون الباعث الاول على العمل هو الاخلاص ثم يعرض له الدنيا او ارادة غير الله في انما فيه المعول فيه على الباعث الاول مالم ينشأه بأرادة جازمة لغير الله فيكون حكمه حكم قطع النية في انشاء العبادة وتكثيرها حتى قطع ترك استعجاب حكمها **الثاني** فكس هذا وهو ان يكون الباعث الاول لغير الله ثم يعرض له قلب النية لله فهذا لا يستحب له بما مضى من العمل بحسب ما كان قلب نية ثم ان كانت العبادة لا يعمر اخيراً الا بصحة اولها وجهت الاعادة كالصلاة والالتجاء كمن احر لغير الله ثم قلب نية لله عند الوقوف والطواف **الثالث** ان يبتدئ بما يريد بالله والناس فيريد اداء فريضة او الجزاء والشكوى من الناس وهذا كمن يصلي بالاجرة فهو لو لم يأخذ الاجرة صلى ولكنه يصلي لله والاجرة ولكن يحسب ليقطع الفرض عنه يقال فلان حج او يعطي الزكوة كذلك فهذا لا يقبل منه العمل وان كانت النية شرطاً في سقوط الفرض وجهت عليه الاعادة فان حقيقة الخلاص التي هي شرط في صحة العمل والثواب عليه لم توجد والحكم المعاقب بالشرط عدمه فان الاخلاص هو شرط في القصد طاعة للصديق ولم يقر الا بهذا واذا كان هذا هو المأمور به فلم يأت به بقي في عهد الامر وقد تمت السنة الصريحة على ذلك كما في قوله صلى الله عليه وآله واسلم يقول الله عز وجل يوم القيمة انا اغني الشراكا عن الشرك فمن عمل عملاً اشرك فيه غيري فهو كره للذي اشرك به وهذا هو معنى قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً **فصل** وقوله فما ظنك بشواب عند الله في عاجل رزقه وخراتين رحمته يريد به تعظيم جزاء الخاص انه رزق عاجل اما القلب او اللبدن اولهما ورحمة من خرق في خزانته فان الله سبحانه يجزى العبد على ما عمل من خير الدنيا ولا بد ثم في الآخرة بوجهه اجره كما قال تعالى وما بالقون اجوركم يوم القيمة فما يحصل في الدنيا من الجزاء على الاعمال الصالحة ليس جزاء قوية وان كان نوع آخر كما قال تعالى عن ابراهيم والنباه اجر في الدنيا وان في الآخرة من الصالحين وهذا نظير قوله تعالى وايتناه في الدنيا حسنة وان في الآخرة لمن الصالحين فاخبر سبحانه انه في خيلته اجره في الدنيا من النعم التي انعم بها عليه في نفسه وقلبه وولده وماله وحياته الطيبة ولكن ليس ذلك اجره في الآخرة وقد دل القرآن في غير موضع على ان لكل من عمل خيراً اجران عمله في الدنيا ويكمل اجره في الآخرة كقوله تعالى للذين احسنوا في الدنيا حسنة ولداً والآخرة خير ولنعم دار للمتقين وفي الآية اخرى والذين هاجر وا في الله من بعد ما ظلموا لنعمونهم في الدنيا حسنة ولا اجر الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون وقال في هذه السورة من عمل صالحاً من ذكراً وانثى وهو مؤمن فلنجيبه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون وقال فيها عن خيلته وايتناه في الدنيا حسنة وان في الآخرة لمن الصالحين فقد تكبر هذا المعنى في هذه السورة دون غيرها في اربعة مواضع لسر بهيم فانها سورة النعم التي عده الله سبحانه فيها اصول النعم وقرنها فعرف عباده ان لهم عنده في الآخرة من النعم اضعاف هذه ما لا يدرك تقاوته وان هذه من بعض نعمه العاجلة عليهم والهمان الطاهر زادهم الى هذه النعم نعم اخرى ثم في الآخرة بوجههم اجرهم اجمعهم تمام التوبة وقال تعالى وان استغفروا ربكم فقد توبوا اليه مبتكراً متتابعاً حسناً الى اجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله فهذا قال امير المؤمنين فما ظنك بشواب عند الله في عاجل رزقه وخراتين رحمته والسلام فضل بعض ما يتعلق بكتاب امير المؤمنين رضي الله عنه من الحكمة والقوائد والحسن بالله رب العالمين

ذكر تحريم الافتاء في دين الله بغير علم

وذكر الاجماع على ذلك قد تقدم قوله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وان ذلك ينشأ من القول على الله بغير علم في الله اشهدوا

فتبين

لله

ج

صفاته وشرعه ودينه وتقدم حديث ابى هريرة الرضوي عن ابي جعفر
ابن شبيب عن ابيه عن جده قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوماً يقولون في الفرائض انما هلك من كان قبلكم بهذا
ضرباً من كتاب الله بعضه ببعض وانما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً ولا يكذب بعضه بعضاً فما علمتم منه فتقولوا وما جعلكم
فكوه الى عالمه فامر من جعل شيئاً من كتاب الله ان يحكه الى عالمه ولا يتكلف القول بما لا يعلمه وروى مالك بن مغول عن ابى جعفر
عن مجاهد عن عائشة انه لما نزل عن رها قبل ابو بكر راسها قالت فقلت لاعدن رأتني عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اي
سماء تظنني واي ارض تظنني اذ قلت ما لا اعلم وروى ابو بصير عن ابن ابي مليكة قال سئل ابو بكر الصديق رضي الله عنه عن آية
فقال اي ارض تظنني واي سماء تظنني واين اذهب وكيف اصنم اذا انا قلت في كتاب الله بغير ما اراد الله بها وذكر البيهقي عن جعفر
مسلم البطين عن حمزة التميمي قال قال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة ابراهيم علي الكبد ثلاث مرات قالوا يا امير المؤمنين
وماذا قال ان يسأل الرجل عما لا يعلم فيقول الله اعلم وذكر ايضا عن علي رضي الله عنه قال خمس اذا سأل فردد رجل الى اليمن كن في حق
من سقم لا يخشى عبد الامرية ولا يخاف الذنب ولا يستحي من لا يعلم ان يتعلم ولا يستحي من يعلم اذا سئل عما لا يعلم ان يقول
الله اعلم والصبر من الدين بمنزلة الدار من الجسد وقال الزهري عن خالد بن اسلم وهو اخو زيد بن اسلم خرجنا مع ابن عمر
مشى فخطنا اعرابي فقال انت عبد الله بن عمر قال نعم قال سألت عنك فقلت عليك فاحببني انزلت العمة قال لا ادري قال انت لا تدري
قال نعم اذهب الى العلاء بالمدينة فاسالهم فلما ادرى بك يديه وقال نعم قال ابو عبد الرحمن سئل عما لا يدري فقال لا ادري وقال ابن
مسعود من كان عنده علم فليقل به ومن لم يكن عنده علم فليقل الله اعلم فان الله قال لمنبته قل ما اسألكم عليه من امر وما انا من
المتكلمين ويحرم عن ابن مسعود وابن عباس من افق الناس في كل ما يسألونه عنه فيخرجون وقال ابن شبرمة سمعت الشعبي اذا
سئل عن مسألة شديدة قال لا يدري ولا تنساق ولو سئل عنها الصحابة لعصبت بهم وقال ابو حصين الاسدي ان
احدهم ليفق في المسئلة ولوددت على عمر لجمع لها اهل بدر وقال ابن سيرين لان يموت الرجل جاهلاً خير له من ان يقول ما لا يعلم
وقال القاسم من اكرام الرجل نفسه ان لا يقول الا ما احاط به علمه وقال يا اهل العراق والله لا نعلم كثير مما تسالون عنه ولا نعيش
الرجل جاهلاً الا ان يعلم ما فرض الله عليه خير له من ان يقول على الله ورسوله ما لا يعلم قال مالك من فقه العالم ان يقول لا اعلم
فانه عسى ان يتبين له الخبر وقال سمعت ابن هريرة يقول ينبغي للعالم ان يورث جلساءه من بعده لا ادري حتى يكون ذلك اصلاً في اي يوم
يفرض اليه وقال الشعبي لا ادري نصف العلم وقال ابن جبير وبل من يقول لما لا يعلم اني اعلم وقال الشافعي سمعت مالكا يقول سمعت
ابن جابر يقول ان الغفل العالم لا ادري اصببت مقالته وفيه عن ابن عباس وقال عبد الرحمن بن مهدي جاء رجل الى مالك فسأله
عن شيء فنهك يا مالكا ما يجب به فقال يا ابا عبد الله اني اريد الخروج فاطرق طويل وورفهم رأسه فقال ما شاء الله يا هائل اني انكلم فيما
احتسب فيه بالخبر ولست احسن مسائلتك هذه وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول الجلالة في الفتوى نوع من الجهل والخرق قال مالك
يقال للتاني من الله والجلالة من الشيطان وهن الكلام في رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن سعد بن سنان عن
ابن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التاني من الله والجلالة من الشيطان واسناده جيد وقال ابن المنكر العالم بين
الله وبين خلقه فليكن نظركم يدرخل بينهم فقال ابن وهب قال لي مالك وهو يكثر كثرة الجواب في المسائل يا عبد الله فاعلمت
فتل يا مالكا تغفل الناس قلادة سورة وقال مالك حديثي ربيعة قال قال لي ابو خزيمة وكان نعم القاضي ربيعة انك تفتي الناس فاذا
جاءك الرجل يسالك فلا تكن هناك ان تتخلص فاسالك عنه وكان ابن المسيب لا يكاد يفتي الا قال اللهم سلمني وسلمني وقال مالك
ما اجبت في الفتوى حتى سألت من هو اعلم مني هل تزلني موضعاً كان لك سألت ربيعة وسألت يحيى بن سعيد فامراني بذلك فقيل له

حسن

كبت

ج

له ابنه من ايامنا قل من خلق الخلق الموفق والقاسم

ج

ضاد التقليد والباطال وبيان نزلة العالم لميتي واذن ان هذا التقليد وان العالم قنبرل ولا بدا الذين بمصوم والشيخ يقول
كل ما يقوله ويأخذ قوله منزلة قول المصوم فهذا الذي دمه كل عالم على وجه الارض حرمه ودعوا اهله وهو اصل بلاد القائل
وفتدبهم فانه يقلدون العالم فيما يزل فيه وفيما لم يزل وليس له صميم بين ذلك فيأخذون الذين بالخطا ولا ينجون من
الله ويحرمون ما احل الله ويشرعون ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك اذ كانت العصمة مستغنية عن قدره والخطا واقم منه وكانه
وقل ذكر البيهقي وغيره من حديث كثير هذا عن ابيه عن جده مرفوعا نقول ان العالم وانظر افيئته **وذكر** من حديث
مسعود بن سعد عن يزيد بن ابي زياد عن جده عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اشد ما الخوف على من
ثلاث نزلة عالم وجدال منافق بالقران ودنيا تقطع اعناقكم ومن المعلوم ان الخوف في نزلة العالم تقليد فيه اذ لو لا التقليد لم ينج
من نزلة العالم على غيره **فاذا** اعرف انها نزلة لم يجز له ان يتبعه فيها باتفاق المسلمين فانه التباكم الخطا على من لم يجر فيهم بالقران
فهي اعذر منه وكلاهما مفرط في الامر به وقال الشيخ قال عمر بن الخطاب ثلاث ائمة مضلون وجدال المنافق بالقران والقران
حق ونزلة العالم وقد نذر من معاذ اذ كان لا يجلس مجلسا الا قال حين يجلس الله حكيم فلهذا امر تايون الحديث وفيه
واحد كثر بغية الحكيم فان الشيطان قد يقول الضلالة هي لسان الحكيم وقد يقول المنافق كلمة الحق قلت لمعاذ ما يري
مرحك الله ان الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وان المنافق قد يقول كلمة الحق قال في اجتناب من كلام الحكيم المشبهات التي يقال
ما هذه ولا يتبينك ذلك عنه فانه لعله يراجع وتلق الحق اذا سمعته فان على الحق نورا **وذكر** البيهقي من حديث حماد بن
زيد عن المشي بن سعيد عن ابي العالية قال قال ابن عباس ويل لاتبكم من عثرات العالم قليل وكيف ذلك يا ابا عباس قال
يقول العالم من قبل رايه ثم يسمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيدع ما كان عليه وفي لفظ فيلعل من هو اعذر
الله صلى الله عليه وآله وسلم منه فيجده فيرجع ويقضي الاتباكم بما حكم **وقال** تميم الداري انقوا نزلة العالم فسأله عمر بن الخطاب
العالم قال يزل بالناس فيؤخذ به فعنه ان يتوب العالم والناس يأخذون به وقال شعبة عن عمر بن مرة عن عبد الله بن
سليمة قال قال معاذ بن جبل يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع اعناقكم ونزلة عالم وجدال منافق بالقران
فسكتوا فقال اما العالم فان اهتدي فلا تقلدوه دينكم وان افتنق فلا تقطعوا منه ليا سكم فان المؤمن يفتن ثم يتوب ولما
القران فله منار كنسار الطريق فلا يخفى على احد فما عرفتم منه فلا تسألوا عنه وما شكنكم فكلوا الى عالمه واما الدنيا فمن جعل
الله الغنى في قلبه فقد افلم ومن لا فليس بنا فوته دنياه **وذكر** ابو عمر من حديث حسين الجعفي عن زائدة عن عطاء بن رباح
عن ابي الجحدي قال قال سلمان كيف انتم عند ثلاث زلة عالم وجدال منافق بالقران ودنيا تقطع اعناقكم فاما نزلة العالم
فان اهتدي فلا تقلدوه دينكم واما مجادلة منافق بالقران فان للقران منار كنسار الطريق فما عرفتم منه فجنوه وما لم
تعرفوه فكلوه الى الله واما دنيا تقطع اعناقكم فانظر والى من هو ونكم ولا تنظروا الى من هو فذكر قال ابو عمر وتشيب نزلة
العالم بانكسار السفينة لانها اذا غرقت غرق معها خلق كثير قال واذا حضر وثبت ان العالم يزل ويخطئ لم يجز لاحد ان يفتي ويدين
بقول لا يعرف وجهه وقال غير ابي عمر ان القضاء ثلاث فاضبان في النار وواحد في الجنة فالمتقون ثلاث ولا خرف فيهما
الا في كون القاض يزرع ما افقه به والمفتي لا يزرع به وقال ابن وهب سمعت سفيان بن عيينة يحدث عن عاصم بن عمن عن ابن
ابن حبيش عن ابن مسعود ان كان يقول اخل عالما او متعلما ولا تغدا معة فيما بين ذلك قال ابن وهب فالت سفيان عن
الامعة فحدثني عن ابي الزناد عن ابي الاحوص عن ابن مسعود قال كما ندعو الامعة في الجاهلية الذي يدعى الى الطعام
فيأتي معه بغيره وهو فيكم المحضب دينه الرجال وقال ابو زرعة عبد الرحمن بن عمر البصري ثنا ابو مسهر ثنا سعيد بن جبير

عن عبيد الله عن السائب بن يزيد بن اخت فزاره سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان حد يذكركم شر الحديث ان كراهكم شر الحديث
 فانكم قد حدثتم الناس حتى قيل قال فلان وقال فلان ويزك كتاب الله من كان منكم قائماً فليقيم بكتاب الله والا فليجلس فهدأ قوله
 عمر لا فضل قرن على وجه الارض فكيف لو ادمرك ما اصبحنا فيه من ترك كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة لقول فلان و
 فلان فانه المستعان قال ابو عمر وقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة لكييل بن زبادة الغنوي وهو حديث مشهور عند اهل
 العلم يستغنى عن الاسناد لشهرته عندهم لا لكييل ان هذه القلوب اوعية بخبرها واما الخبر والناس ثلاثة فاعلم رائي وتعلم
 على سبيل نجاة وهجر غلغلكم كل ناعق يميلون مع كل صائح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجوا الى مكنون الحق ثم قال اه انتم
 علماء واشابكم الى صدره لو اصبحت له حيلة بلى قد اصبحت لتناغيهم مامون يستعمل الالة الدين للدين لا يدري ان يستظهر بحج الله على كتابه
 وبنهم على معاصيه او حاصل حتى لا يصير له في احيائه ينقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة لا يدرك ابن النخعي ان قال
 اخطا وان اخطا لم يدبر مشغوف بما لا يدري حقيقته فهو فتنة لمن فتن به وان من الخير كله من عرفه الله دينه وكفى بالمرء جحلاً
 ان لا يعرف دينه **وذكر** ابو عمر عن ابى الجحترى عن علي قال يا كرم ولا استنكنا بالرجال وان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة ثم
 يتقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل النار فيعمل بعمل اهل النار فيقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل الجنة فيفوت وهو من
 اهل الجنة فيفوت وهو من اهل الجنة فان كنت لا يد فاعلمين فما لاموات بالاحياء وقال ابن مسعود لا يقلدن احكم دينه رجلاً ان
 امن امن وان كفر كفر فانه لا اسوة في الشر **قال** ابو عمر وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يذهب العلماء ثم يخل
 الناس رؤساً جحلاً يسألون فيفتون بخير علي فيضلون ويضلون قال ابو عمر وهذا كله في التقليد وابطال له من فهمه وهدي
 لرشده ثم ذكر من طريق يونس بن عبد الاعلى ثنا سفيان بن عيينة قال اضبط بربيعة مقنعاً رأسه وبكى فقبل له ما يبكيك فقال
 ربنا ظاهر وشهوة خفية والناس عند علماءهم كالصبيان في امامهم ما يابوهم عنه انتم وما امرهم به انتم وقال عبد الله بن
 المعتز كما فرق بين هيمة تنقاد واسنان يقلد ثم ساق من حديث جامع بن وهب اخبرني سعيد بن ابى ايوب عن بكر بن عبد الله
 عن عمر وابن ابى نعيم عن مسلم بن يسار عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال على ما اقل فليتبوا
 مقعده من النار ومن استشار احاه فاشار عليه بخير شدة فقد خانه ومن افترى بفتياً بخير ثبت قائماً اثمها على من افتاه وقد تقدم
 هذا الحديث من رواية ابى داود **وفيه دليل** على تحريم الافتاء بالتقليد فانه افتاء بخير ثبت فان الشبهة التي ثبتت
 بها الحكم بالنفاق الناس كما قال ابو عمر وقد اخرج جماعة من الفقهاء واهل النظر على من اجاز التقليد في نظرية عقلية بعد ان تقدم
 فاحسن ما رايت قول المشرك وانا اوردته قال يقال لمن حكم بالتقليد هل لك من حجة فيما حكمت به فان قال نعم بطل التقليد لان
 الحجة اوجبت ذلك عند لا التقليد وان قال حكمت به بخير حجة قيل له فلم ارقط الدماء واجبت الفروج واتلفت الاموال قد
 حرم الله ذلك الا حجة قال الله عز وجل هل عندكم من سلطان بهذا انى من حجة هذا فان قال انا اعلم انى قد اصبحت وان لم اعرف
 الحجة لا فى قدرت كثيراً من العلماء وهرا يقولون لا حجة خفيت على قيل له اذا جاز التقليد معلمك لا فلا يقول الا حجة خفيت عليك
 فتقليد معلمك اولى لا فلا يقول الا حجة خفيت على معلمك كما لم يقل الا حجة خفيت عليك فان قال نعم ترك تقليد معلمك الى تقليد
 معلم غيره وكذا لك من هو اعلى حتى ينهى الامر الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ابى ذلك نقض قوله وقيل له
 كيف يجوز تقليد من هو اصغر واقل علماً ولا يجوز تقليد من هو اكبر واكثر علماً وهذا تناقض فان قال لان معلمه وان كان اصغر فقد
 جمع علمه من هو فوقه الى علمه فهو ابصر ما اخذ واعلم ما قيل له وكذا لك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه
 الى علمه فيلزمك تقليد من ترك تقليد معلمك وكذا لك انت اولى ان تقلد نفسك من معلمك لانك جمعت علم معلمك وعلم من

الدين والفتنة والفتنة
 ولا تفتنه من الغفلة
 من خلو قلبه من الغفلة

قال عبد الله بن
 بن كريمة من خادوم

المنزل

فرقة الى طاعتك فان قلده جعل الاصغر ومن يحدث من صفار العلماء اولى بالتقليد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك صاحب عنده يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله ولا يعلى الا في ابد وكفى بقول يوق الى هذا انقضاً وفساداً قال ابو عمر قال اهل العلوم والنظر في العلم النبويين وادراك العلوم على ما هو به فمن بان له الضم فقلده قالوا والمقلد لا علم له لم يختلفوا في ذلك ومن هم بها والله اعلم قال البخاري

عرف العالمون فضلك بالعلم واري الناس جميعاً على فضل	وقال الجبال بالتقليد لومن بين سبيد ومسود
---	---

وقال ابو عبد الله بن خوارزمنداد البصري المالكي التقليد معناه في الشرع الرجوع الى قول لاجحة لثأله وذلك ممنوع منه في الشريعة والاتباع ما ثبت عليه **وقال** في موضع اخر من كتابه كل من اتبع قوله من غير ان يجب عليك قبوله لم يضر بل يوجب ذلك فانت مقلده والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من اوجب الدليل عليك اتباعه قوله فانت متبوعه والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع **قال** وذكرهم بن حارث في اخباره يحيى بن سعيد عنه قال كان مالك وعبد العزيز بن ابى سلمة وعبد بن ابراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون الى ابن هرم بن تكان اذا سأل مالك وعبد العزيز اجابهما واذا سأل ابن دينار ودونهم لم يجيبهم فتمرض له ابن دينار يوماً فقال له يا ابا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك فقال له يا ابن اخي وماذا لك قال يسألك مالك وعبد العزيز فجيبيهما واسألك انا ودونى فارجعنا فقال اوقف ذلك يا ابن اخي في قلبك قال نعم قال ان قد كبرت سننى وق عظمى وانا خافت ان يكون خالطنى في عقل مثل الذى خالطنى في بدنى ومالك وعبد العزيز عالمان فقيم بان اذا سمعنا منى حقاً قبله وان سمعنا خطأ تركناه وانت ودونك ما اجبتكم به قبلتموه قال ابن حارث هذا والله الدين الكامل والعقل الراجح لا كمن يأتى بالحد بان يتردد ان يتردد قوله من القلوب ماثلة القرآن **قال** ابو عمر **يقال** لمن قال بالتقليد لم قلت به وخلفت السلف في ذلك فانه لم يقلده وان قال قلدت لان كتاب الله لا علم لي بتاويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن ما الذي قلده قد علم ذلك فقلدت من هو اعلم مني **قال** اما السامعة اذا اجمعوا على شئ من تاويل الكتاب او حكاية عن سنة رسول صلى الله عليه وآله وسلم واجتمع رأيهم على شئ فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض فليست في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم عالم ولعل الذى رغب عن قوله اعلم من الذى ذهب الى من هبه **فان قال** قلده لاني اعلم انه صواب **قال** له علمت ذلك بدليل من كتاب الله او سنة او اجماع **فان قال** نعم ابطال التقليد وطول بما رواه من الدليل **وان قال** قلده لانه اعلم مني **قال** قلده كل من هو اعلم منك فانك تقول من ذلك خلقاً كثيراً ولا يخص من قلده اذ عليك فيه انه اعلم منك **فان قال** قلده لانه اعلم الناس **قال** له فانه اذا اعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا **فان قال** انا قلده بعض الصحابة **قال** له فاجتهد في ترك من لم تقلدهم ولعل من ترك قوله منهم افضل من احزب بقوله على ان القول لا يصح لفضل قائله وانما يصح بدلالة الدليل عليه وقد ذكر ابن مزيين عن عيسى بن دينار قال عن النبي عن مالك قال ليس كل ما قاله رجل قولاً وان كان له فضل بغيره عليه لقول الله عز وجل الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه **فان قال** قصر وقلة على علمي على التقليد **قال** اما من قلده فيما ينزل به من احكام شرعية عالماً يتفق له على علمه فيصدر من ذلك عما يجزوه فمعذرة ولا لانه قد ادى ما عليه وادى ما لزمه فيما نزل به مجله ولا بد له من تقليد عالمه فيما جملة كلام المسلمين ان المكلف يقلد من يتوخى في القبلة لانه لا يقدر على اكثر من ذلك ولكن من كانت هن حاله هل يجزى له الفتيا في شرايع دين الله فيعمل غيره على اربعة الفروع وارقة الائمة واسترقاق الرقاب وازالة الاملاك وبصيرها الى غير من كانت في يد غيره

ج

ابن القسم

ب

صحته فلا قام له الدليل عليه وهو مقرر ان قائله يخطئ ويصيب وان مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه فان له انما يقتضيه
 لمن جعل الأصل والمعنى لمخضة الفروغ لزمه ان يخرج للعامة وكفى بهذا جهلا وصرح القرآن قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال
 اتقون على الله مالا تعلمون **وقال** اجمع العلماء على ان ماله يتبين ولم يتبين فليس يعلم وانما هو ظن والظن لا يغني عن الحق شيئا
متذكري حديث ابن عباس من اخفى يفتيا وهو يعي عنها كان انما عليه موقفا وموقفا قال وهب عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يا كرمه والظن فان الظن اكذب الحديث **قال** واخلاف بين ائمة الامصار في فساد التقليد **متذكري** من طريق ابن
 وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو عثمان ابن مسنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان العلم يد اغربيا
 وسبعو غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء ومن طريق كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الاسلام
 بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء قيل له يا رسول الله وما الغرباء قال الذين يحمون سنتي ويعلمون ما عباد الله وكان يقال العلماء
 غرباء **متذكري** اكثر الجهال **متذكري** عن مالك عن زيد بن اسلم في قوله نرفع درجات من نشاء قال بالعلم وقال ابن عباس في قول الله تعالى
 يرفع الله الذين امنوا وامنوا منكم والذين امنوا وامنوا منكم والذين امنوا وامنوا منكم الذين ادقوا العلم من المؤمنين على الذين لم يوثقوا العلم درجات
 وتروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم في قوله ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض قال بالعلم واذا كان المقلد ليس من العلماء
 بالفاق العلماء لم يدخل في شيء من هذه النصوص وبالله التوفيق **فصل** وقرئ في الائمة الاربعة عن تقليد هم ودفنوا من اخذوا من
 بعضهم قتال الشافعي مثل الذي يطلب العلم بالاجرة كمثل صاحب ليل يحمل حزمة حطب وفيه افعى تلذغه وهو لا يذكر ذكره البيهقي
 وقال اسمعيل بن عيسى الزني في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله لا قرابه على من اراده مع اعلاميه غيه
 عن تقليد وتقليد غير لينظر فيه ليدنه ويحاط لنفسه وقال ابو داود قلت لاحد الاوزاعي هو ائمة من مالكا قال لا تقلد بينك احدا
 من هؤلاء ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فزبه ثم التابعين بعد الرجل فيه **وقال** فرق احمد بين التقليد
 والاتباع فقال ابو داود سمعته يقول الاتباع ان ينتم الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه ثم هو من بعد في
 التابعين مخير وقال ايضا لا تقلد في ولا الاوزاعي وخذ من حيث اخذوا وقال من قلة فتة الرجل ان يقلد
 دينه الرجل وقال بشر بن الوليد قال ابو يوسف لا يعمل لاحد ان يقول مقالنا حتى يعلم من اين قلنا وقد صرح مالك بان من ترك
 قول عمر بن الخطاب لعن الله ابراهيم النخعي انه يستتاب فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من هو دون ابراهيم او مثله وقال جعفر
 العرماني حدثني احمد بن ابراهيم الدورقي حدثني الهيثم بن جميل قال قلت لما لك بن ابي ابا عبد الله ان عندنا قوما وضعوا كتبنا
 يقول احدهم ثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم بكذا ويأخذ بقول ابراهيم قال مالك وجع عندهم
 قول عمر قلت انما هي رواية كاحم عندهم قول ابراهيم فقال مالك هؤلاء يستتابون **فصل** في عقد مجلس مناظرة بين المقلد و
 بين صاحب حجة منقاد الحق **قال** له **مقلد** من معاشر المقلدين همثلون قول الله تعالى فاسألوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون فامرو سحابة من علم له ان يسأل من هو اعلم منه وهذا نص قولنا **وقال** امرش النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم من لا يعلم الى سوال من يعلم فقال في حديث صاحب الشجوة الاسالوا اذ لم يعلموا انما شفاء الحق السؤال **وقال**
 ابو العسيف الذي نزل في امرأة مستنجد وفي سالت اهل العلم فاخبروني انما على نبي جلد مائة وفقر يب عام وان على امرأة هذا
 الرحيم فلم ينكر تقليد من هو اعلم منه وهذا عام الامرض عمر قد قل ابا بكر فروى شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي
 ان ابا بكر قال في الكلالة افضى فيها فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمنه ومن الشيطان والله منه بر هو ما
 دون الولد والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استحي من الله ان اخالف ابا بكر **وقال** عنه انه قال له رأيتنا لرايتك تبع

فذا كان الملة
بالفق العلماء

ج

أمر أنك فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرائضها وتقليدها في آخرته به من ذلك **وقد** صرح الاجتهاد بجواز التقليد فقال
 حصص بن غياث سمعت سفيان يقول اذا رايت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وانت ترى تحريمه فلا تنهه وقال محمد بن الحسن
 بجواز العمل بتقليد من هو اعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو مثله وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال في الضميمة بعين قلته تقليد العجمي
 في مسئلة بيع الحيوان بالبركة من العيوب قلته تقليد العثمان وقال في مسئلة الجور مع الاخوة انه يقاسمهم ثم قال وانما قلت بقول
 مزبد وعنه قلنا اكثر الفرائض وقد قال في موضع اخر من كتابه الجريد قلته تقليد العطاء وهذا الوجيفة رحمه الله قال في مسائل
 الا باطليس معه فيها الا تقليد من تقدمه من التابعين فيها وهذا ما لك لا يخرج عن عمل اهل المدينة ويصرح في مؤطا به بان ادرك العمل
 على هذا وهو الذي عليه اهل العلم ببلدان يقول في غير موضع ما رايت احدا اقتدى به بفعله ولا وجعنا ذلك من كلامه لطال وقد
 قال الشافعي في الصحابة رايتهم لناخيه من رأينا لا نفسنا ونحن نقول ونصدق ان رأى الشافعي والا ثمة معه لناخيه من راينا
 لانفسنا وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للاستاذين والمعلمين ولا تقوم مصالحة الحق الا بهذا وذلك عام
 في كل علم وصناعة وقد فاءت الله سبحانه بين قوى الاذهان كما فارت بين قوى الابصار فلا يحسن في حكمته وعدله
 رحمة ان يفرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله والجواب عن معارضة في جميع مسائل الدين دقيقتها وجليها ولو كان
 كذلك لساءت اقدام الخلائق في كونهم علماء بل جعل سبحانه هذا عالما وهذا متعلما وهذا امتعا للعالم وقا به منزلة
 المأمور مع الامام والتابع مع المتبوع واين حرم الله تعالى على الجاهل ان يكون متبعاً للعالم ومقتداً به مقلداً له يسير بسيره
 وينزل بنزوله وقد علم الله سبحانه ان الحوادث والنوازل كل وقت نازلة بالخلق فهل فرض على كل منهم فرض عين
 ياخذ حكمه نازلة من الدلالة الشرعية بشر وطها ولو اوزمها وهل في ذلك في امكان احد فضلا عن كونه مشروعا وهو كذا اصحا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتح البلاد وكان الحديث العهد بالاسلام يسألهم فيفتونه ولا يقولون له عليك ان
 نطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل ولا يعرف ذلك عن احد منهم البتة وهل التقليد الا من لوازم التكليف في لوازم
 العوج فهو من لوازم الشرع والقدر والمذكور له مضطرون اليه ولا بد من ذلك فيما تقدم بيانه من الشكام وغيرها ونقول لمن
 احجم على بطلان كل حجة اثرية ذكرتها فانت مقلد لمقلتها ورواها اذ لم يقدم دليل قطعي على صدقهم فليس بيدك الا تقليد
 الراوي وليس بيد الحاكم التقليد المشاهد ولكن لك ليس بيد العاصي التقليد العالم فما الذي سوغ لك تقليد الراوي الشاهد
 ومنعنا من تقليد العالم وهذا اسمع باذنه ما رواه وهل اعقل بقلبه ما سمعه فادى هذا اسمع وادى هذا معقول وفرض على
 هذا تادية ما سمعه وعلى هذا تادية ما عقله وعلى من لم يبلغ منزلة القبول منها اثر يقال للمتابعين من التقليد انتم منفعتم
 جشية وقوع المقلد في الخطا بان يكون من قلة محض في فتواه ثم اوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق ولا ريب
 ان صوابه في تقليد العالم اقرب من صوابه في اجتهاده هو نفسه وهذا كمن اراد شري سلعة لا خيرة له بها فانه اذا قلنا عالما
 بتلك السلعة خيرا بها امينا ناصحا كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء
قال اصحاب الحجة عجل الله فرجهما معاشر المقلدين الشاهدين على انفسهم مع شهادتهم اهل العلم بانهم ليسوا من اهل العلم ولا معززة
 في معرفة اهل العلم كيف ابطالتم من هبكم بنفسكم ليلكم في المقلد وما للاستدلال واين منصب المقلد من منصب المستدل
 وهل ما ذكرتم من الادلة الا ثياب استعتموها من اصحاب الحجة فيجملتم بها بين الناس وكنتم في ذلك متشبهين بالمر
 نطقين من العلم بما شهدتم على انفسكم انكم لم تفتوه وذلك ثوب من رتبتموه ومنصب لمنصب من اهل العلم عصبتموه
 فآخرونا هل صرتم الى التقليد لدليل فادكم اليه وبرهان دكم عليه فزلفتم من الاستدلال اقرب منزل وكنتم بمن التقليد

فنه

قلنا

بمعزل أم سلكتم سبيله اتفاقاً ونحوه من غير دليل وليس إلى خروجكم عن أحد هذين القسمين سبيل وإنما كان
فيه بفساد مذهب التقليد حاكم والرجوع إلى مذهب الحق منه لازم ويضرب أن خاطبناكم بلسان الحق قلتم لنا من أهل حق السبل
وأن خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما أقدمتم من الدليل والعجب أن كل طائفة من الطوائف وكل أمة من الأمم تدعي أنها
على حق حاشي فرقة التقليد فانهم لا يدعون ذلك ولو ادعوه لكانوا مبطلين فانهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا ذلك
الاقوال لدليل قادم اليه وبرهان دلهم عليه وأما سبيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا المحلى من العاطل
و**العجب** من هذا أن ائمتهم منوهم عن تقليد هم قطعهم وقالوا نحن على مذاهمهم وقد كانوا بخلافهم في أصل المذاهب
الذي يتبعوا عليه فانهم يتبعوا على الحق وعن التقليد وأوصوهم إذا ظهر الدليل أن يتركوا أقوالهم ويتبعوا في الحقهم وذلك كله
وقالوا نحن من اتباعهم ثلاث أمانتهم وما نتابعهم إلا من سلك سبيلهم واقتفى آثارهم في أصولهم وفروعهم **والعجب** من
ائمتهم مصرحون في كتبهم ببطلان التقليد ونحوه وأنه لا يحل القول به في دين الله ولو اشتراط الامام على الحاكم أن يحكم قولهم
لم يعم شرطه ولا نقل لبعثه ومنهم من يحرم التولية وأبطل الشرط وكذلك المفتي يحرم عليه الاقتداء بما لا يعلم صحته باتفاق الناس المقلد
لا علم له بصحة القول وفساده أو طريق ذلك مسدودة عليه ثم كل منهم يعرف من نفسه أنه مقلد متبوع لا يشارك قوله وبذلك
له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره وهذا من عجب العجب **وأيضاً** فإنما
نعلم بالضرورة أنه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلاً منهم يقلده في جميع أقواله فلم يسقط منها شيئاً واستقطا قول غيره
فلم يأخذ منها شيئاً **ومعلوم** بالضرورة أن هذا لم يكن في التابعين ولا تابعي التابعين فليكن بنا المقلدون من رجل واحد سلك
سبيلهم الوجهية في القرون الفضيلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وأما حدثت هذه البردة**
في القرن الرابع المذموم على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم فالمقلدون متبوعهم في جميع ما قالوا يبحون به الفروع
والدماء والأهوال ويحرمونها ولا يدرون أن ذلك صواب أم خطأ على خطر عظيم ولهم بين يدي الله موقف شديد يعلم فيه من قال
على الله ما لا يعلم أنه لم يكن على شيء **وأيضاً فنقول** لكل من قلد واحداً من الناس دون غيره ما الذي يخص صاحبك
أن يكون أولى بالتقليد من غيره **فإن** قال لأنه أعلم أهل عصره وبرهان فضله على من قبله مع جرمه الباطل أنه لم يحج بعبه أعلمنا
فيقال له وما يدريك لست من أهل العلم بشهادتك على نفسك أنه أعلم الأمة في وقته فان هذا إنما يعرف من عرف المذاهب
وأدلتها وزاجها ومرجعها فما لا علمه وقد الدراهم وهذا أيضاً باب آخر من القول على الله بلا علم **ويقال له ثانياً** فاعلم
الصدوق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أعلم
من صاحبك بلا شك فهلا قلتم تصدقتم بكتبه بل سعيد بن المسيب والشعبي وعطاء وطاوس وأمثالهم أعلموا وأفضل بلا شك فلم
تركت تقليد الأصغر الأفضل الأجمع لأدوات الخير والعلم والدين درغبت عن أقواله ومذاهبه إلى من هو دونه **فإن قال** إن
صاحبي ومن قلده أعلم به مني فتقليدي له أوجب على مخالفة قوله لقول من قلده لأن وفور صفة دينه بمنعه من مخالفة من
هو فوقه وأعلم منه إلا أن دليل صواب إليه هو أدنى من قول كل واحد من هؤلاء **فيقال** ومن أين علمت أن الدليل الذي صار إليه
صاحبك الذي زعمت أنت أنه صاحبك أدنى من الدليل الذي صار إليه من هو أعلم منه وخير منه وأهو بظهوره وقولاً معاً ما
لا يكونان صواباً بل أحدهما هو الصواب ومعلوم أن ظفر الأصغر الأفضل بالصواب أقرب من ظفر من هو دونه **فإن قلت**
علمت ذلك بالدليل فبهذا إذا فقدنا نقلت عن منصب التقليد إلى منصب الاستدلال وبطلت التقليد **ثم يقال لك ثالثاً**
هذا لا يفعل شيئاً البتة فيما اختلف فيه فإن من قلده ومن قلده عارك فما اختلفا وصار من قلده عارك إلى مخالفة إلى بحر

وعمره اوعلى وابن عباس اوعائشة وغيرهم دون من قلده فلما نعت نفسك وهذيت لربك لانا وقلت هذا ان كانا كبرنا
ومع احدنا من ذكر من الصحابة فهو اولى بتقليدي اياه **ويقال لمرابعا** امام بامام ويسلم قول الصحابي فيكون ادلى
بالتقليد **ويقال خامسا** اذا جاز ان يظفر من قلده يعلم حتى على عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود
ودونهم فاق واحد فاجوز ان يظفر نظيره ومن بعده يعلم حتى عليه هو فان النسبة بين من قلده وبين نظيره ومن بعده
اقرب بكثير من النسبة بين من قلده وبين الصحابة والخفاء على من قلده اقرب من الخفاء على الصحابة **ويقال سادسا**
اذا سوغت لنفسك مخالفة الافضل لا العلم لقول المفضل فلما سوغت لها مخالفة المفضل لمن هو اعلم منه وهل كان ذلك
ينبغي ويجب الا عكس ما اردت **ويقال سادسا** هل انت في تقليد امامك واباحة الفروج والدماء والاموال ونقله عنهم
هي بيده الى غيره موافق لامر الله او رسوله او اجام امته او قول احد من الصحابة **فان قال** نعم قال ما يعلم الله ورسوله
وجميع العلماء بطلانه وان قال لا فقد كذا ما موثته وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله واهل العلم عليه **ويقال ثامنا**
تقليدك لمتبوعك محرم عليك تقليده فانه هناك عن ذلك وقال لا يحل لك ان تقول بقوله حتى تعلم من اين قاله ونحو ذلك بتقليد
وتقليد غيره من العلماء فان كنت مقلدا لله في جميع مذهبه فهذا من مذهبه فلما اتبعته فيه **ويقال تاسعا** هل انت على
بصيرة في ان من قلده اولى بالصواب من سائر من رغب عن قوله من الاولين والآخرين ام لست على بصيرة فان قال انا على بصيرة
قال ما يعلم بطلانه وان قال لست على بصيرة وهو الحق فيلزم فيه انه لم يدرك دين الله حين لا ينفعك من قلده بحسنة
واحدة ولا يحل عندك سيئة واحدة اذا حكمت وافتيبت بين خلقه بما لست على بصيرة منه هل هو صواب ام خطأ **ويقال**
عاشرا هل تدعي عصمة متبوعك او تجزئه عليه الخطأ والاول لا سبيل اليه بل يقر بطلانه فتعين الثاني واذا جازت عليه
فكيف ظلل وطمع وتزوج وترى الدماء وتبخر الدماء وتبيح الفروج وتنقل الاموال وتضرب الاشرار يقول من انت مقر بحول كونه
خطئا **ويقال حادي عشر** هل تقول اذا فتيبت وحكمت بقول من قلده ان هذا هو دين الله الذي ارسل به رسوله
وانزل به كتابه وشرعه لعباده ولادين له سواه او تقول ان دين الله الذي شرعه لعباده محلا فله او تقول لا ادري ولا بد لك من قول
هذه الاقوال ولا سبيل لك الى الاول قطعاً فان دين الله الذي لا دين له سواه ولا تسوغ مخالفته واقل درجات مخالفة ان يكون
من الاثمين والثاني لا تدعيه فليس لك مجال الا الثالث **فيما لله العجب** كيف تستبكم الفروج والدماء والاموال والحقوق
وتخلل وطمعتم بامر احسن احواله وافضلها لا ادري

فان كنت لا تدري فذلك مصيبة	وان كنت تدري فذلك مصيبة اعظم
----------------------------	------------------------------

ويقال ثاني عشر على اي شيء كان الناس قبل ان يولد فلان وفلان الذين قلدهم وجعلتم احوالهم بمثابة نصوص
لشأنهم وليست لهم اقصى ثم على ذلك بل جعلتموها اولى بالاتباع من نصوص الشريعة فكان الناس قبل وجودها على هدى او على ضلالة
فلا بد من ان تقر بابائهم كانوا على هدى فيقال لهم فما الذي كانوا عليه غير اتباع القرآن والسنة والافعال وتقدم قول الله ورسوله
انما الصحابة على ما بينا لهم والحق اليهم ادون قول فلان او رأي فلان واذا كان هذا هو الهدى فماذا وجد الحق الا الضلال فاني توكلون
فان قالت كل فرقة من المقلدين وكذا ذلك يقولون صاحبنا هو الذي ثبت على ما مضى عليه السلف واقفي منهم اجمع وسلك سبيلهم
قيل لهم فمن سواه من الامة هل شارك صاحبكم في ذلك او انفرد صاحبكم بالاتباع وحده من عدا فلا بد من واحد من الاثنين
فان قالوا بل الثاني فم اهل سبيلنا من الانعام وان قالوا بالاول فيقال فكيف وقضوا لقبول قول صاحبكم كله ورد قول من هو مثله او
اعلم منه كله فلا بد له ان يقول ولا يقبل لهذا قول حتى كان الصواب وقف على صاحبكم والخطأ وقف على من خالفه ولهذا اقم موكلون

ج

بصيرته في كل ما قاله وبأمره على من خالفه في كل ما قاله وهذه حال الفرقة الاخرى معكم **ويقال ثالث عشر** فمن قد مضى
 من الائمة قد تموا عن تقليدكم فانتم اول مخالف لهم **قال** الشافعي مثل الذي يطالب العلم بلا حجة كمثل خاطب ابل محل حرة خطب
 وفيه اضحى قلده وهو لا يدري **وقال** البخريفة وابويوسف الاجيل اصدان يقول بقولنا حتى يعلم من اين قلناه **وقال** احمد
 تقلد دينك احدا **ويقال رابع عشر** هل انتم موقوفون بانكم غدا موقوفون بين يدي الله وفساكون عما قضيتكم به في دنياكم
 وفروجهم وابشارهم واموالهم وعما اقيمت به في دينه محرمين ومحللين وموجبين فمن قولهم نحن موقوفون بذلك فيقال لهم فاذا
 سألكم من اين قللتم ذلك فماذا جوابكم فان قلتم جوابنا انا حملنا وحمونا وقفيننا بما في كتاب الاصل لمحمد بن الحسن ما رواه عن ابي بصير
 وابي يوسف عن رأي واختيار وبما في المدونة من رواية مصححون عن ابن القاسم من رأي واختيار وبما في الامر من رواية الربيع من رأي
 واختيار وبما في جوابات غير هؤلاء من رأي واختيار وليستكم اقتصرت على ذلك او صعدتم اليه او سمعت همسكم بغير بل نزلكم عن ذلك
 طبقات فاذا سئلتهم هل فعلتم ذلك عن امرى او امر رسولى فماذا ايكون جوابكم اذا فان امكنكم حينئذ ان تقولوا فعلنا ما امرنا به
 به رسولك فترجم وضلصيتهم وان لم يمكنكم ذلك فلا بد ان تقولوا لم تأمرنا بذلك ولا رسولك ولا ائمتنا ولا بد من احد الجوابين وكان قد
ويقال خامس عشر اذا نزل عيسى بن مريم اما ما عدلوا وحكما مقسطا فمذهب من يحكم ويرأى من يقضي ومعلوم انما الحكم
 ولا يقضى الا بشيعة فيينا صلى الله عليه وسلم التي شرعها الله لعباده فذلك الذي يقضي به الحق والى الناس عيسى بن مريم هذا الذي اوجب عليكم ان
 تقضوا به وتقتوا به لعل لا يقضى الا بشيعة سواء الهمة فان قلتم نحن وانتم في هذا السؤال سواء قيل احل ولكن نقتر في الجواب فنقول
 سريانا انك لتعلم انكم محض احل من الناس احرار على كلامك وكلام رسولك فزودما تترافعنا في الله فتناكر في قوله انتم اقول على كلامك وكلام رسولك
 وكلام اصحاب رسولك وكان الخلق عندنا احرار ان تقدم كلامهم واداءهم على وحيك بل اقيمتنا بما وجدناه في كتابك وبما وصل اليينا
 من سنة رسولك وبما افقه به اصحاب نبينا وان عد لنا عن ذلك خطأ منا لا عد ولم نخلف من دونك ولا دين رسولك ولا المؤمنين ولجئ
 ولم نقروا بغيرنا ونكون شبيها ولم نقطع امرنا بغيرنا نذبرا وجعلنا ائمتنا قدوة لنا ووسائط بيننا وبين رسولك في نقلهم ما بلغوا اليينا
 عن رسولك فاتبناهم في ذلك وقلنا نعم فيه اذا امرتنا انت وامرنا رسولك بان نسمع منهم ونقبل ما بلغوا عنك وعن رسولك فسمعنا
 لك ولم رسولك وطاعة ولم نخلفهم ادبا بالتحاكم الى احوالهم ومخاصمهم واولى وفاضى عليهم بل عرضنا احوالهم على كتابك وسنة رسولك
 فما وافقنا قبلناه وما خالفنا اعرضنا وتركناه وان كانوا اعلو منا بك وبمرسولك فمن وافق قوله قل رسولك كان اعلم منهم في تلك المسئلة
 فهذا اجوابنا ونحن نناشدكم الله هل انتم كذلك حتى يمكنكم هذا الجواب بين يدي من لا يبدل القول لديه ولا امر وجه الباطل عليه
ويقال سادس عشر كل طائفة منكم معاشر المقلدين قد اخذت جميع الصحابة من اولهم الى اخرهم وجميع التابعين من
 اولهم الى اخرهم وجميع علماء الامة من اولهم الى اخرهم الا من قلدهم في مكان من لا يستد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا
 يعتدل بها ولا وجه للنظر فيها الا للتحلل واعمال الفكر وكذا في الرع عليهم او خالف قولهم قول متبع عد هذا هو السوء المراد عليهم عندهم
 فاذا خالف قول متبعهم نصها من الله ورسوله فالواجب التحلل والتكليف في اخراج ذلك النص عن دلالته والتحليل لرفعه بكل طريق حتى
 يبعث قول متبعهم في الله لربيه وكتابه وسنة رسوله ولبيدة كادت تملأ عرش الايمان وتهدد ركبه لو ان الله ضمن لهدا الذين ان لا يزال
 فيه من يتكلم باعلامه ويؤيد عنه فمن اسواتنا على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد استخفا فأتجفونهم واقل غاية
 لواجبنا واعظم استهانة بهم من لا يلتفت الى قول رجل واحد منهم ولا الى فتواه غير صاحب الدين الحق والحق من دلالته ورسوله
ويقال سابع عشر من اعجب امركم بما المقلدون انكم اعترفتم بغيرهم على انفسكم بالخروج عن معرفة الحق بدليله من
 كلام الله وكلام رسوله مع سهولته وقرب مآخذه واستيلائه على القضي فابايت البيهات واستخالة التناقض والاختلاف عليه ثم قل

ج

له في كتابه ذكر بيده وكم من احل جوابه كمثل والدار هجره ۱۲ قسوى

فما لا يك

[illegible]

واحتجوا على ان الامام يكره ان يقرأ في الصلوة بخبر بلال انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تسبقني بأمين ويقول في هرة لموان ان اتسبت بأمين **ثم خالفوا** الخبر اذا تلاوا من كلام الله صلى الله عليه وآله وسلم
 على وجوب محرم الراس بحديث المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بآصبعه وعامة ثم خالفوا
 فيما دل عليه فقالوا لا يجوز المسح على العامة ولا اثر للمسح عليها البتة فان الفرض سقط بالآصبع والمسح على العامة غير واجب ولا
 مستحب عندهم **واحتجوا** على اهم في استحباب مساوفة الامام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه اجلس الامام لمؤتم به قالوا اذا
 الا يتم به يقتضى ان يفضل مثل فعله سواء **ثم خالفوا** الحديث فيما دل عليه فان فيه فاذا كبر وكبروا واذا ركع وركعوا واذا
 قال سمع الله لمن هجره فتقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالساً فجلسوا جالساً **واحتجوا** على ان الفاحشة لا تنعير في الصلوة
 بحديث الحسن في صلواته حيث قال له اقرأ آمينهم معك من القرآن **وخالفوا** فيما دل عليه صريحاً في قوله ثم اركع حتى تطمئن
 الركعات ارض حتى تعتدل قاشاً ثم ارجع حتى تطمئن ساجداً وقوله ارجع فصل فانك لم تقبل فقالوا من ترك الطمأنينة فقد رخص
 وليس الامر بها فمما لا يمتنع ان الرخصة وبالقراءة سواء في الحديث **واحتجوا** على اسقاط جلسة الاستراحة بحديث ابن حميد
 حيث لم يذكرها فيه **وخالفوا** في نفس مادل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه **واحتجوا** على اسقاط فرض
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسلام في الصلوة بحديث ابن مسعود فاذا قلت ذلك فقد ثبت صلاتك **ثم خالفوا**
 في نفس مادل عليه فقالوا صلواته تامة قال ذلك اولم يقوله **واحتجوا** على جواز الكلام والعام على المنابر يوم الجمعة بقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم للداخل اصدليت يا فلان قبل ان تجلس قال لا قال فتم فاركع ركعتين **وخالفوا** في نفس مادل عليه فقالوا
 من دخل والامام يخطب جلس ولم يصلي **واحتجوا** على كراهية رفع اليدين في الصلوة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا ايها
 الذين آمنوا اذ نادى منكم اذ نادى خيل شمس **ثم خالفوا** في نفس مادل عليه فان فيه اذ نادى كيف احرركم ان يسلموا على اخيه من عن يمينه شماله
 السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله فقالوا لا يجتنب الى ذلك وبكيفية غيره من كل مناف للصلوة **واحتجوا** على
 استحلاف الامام اذا احدث بالحجر الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وابو بكر يصلي بالناس فآخروا ابو بكر وتقدم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضلى بالناس **ثم خالفوا** في نفس مادل عليه فقالوا من فعل مثل ذلك بطلت صلاته وبطلوا صلاته
 من فعل مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابو بكر ومن حضر الصلاة فاحتجوا بالحديث فيما دل عليه وبطلوا العمل به في نفس مادل
 عليه **واحتجوا** بقولهم ان الامام اذا صلى جماعاً لم يصلي خلفه قياماً بالحجر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالخبر فوجد ابا بكر يصلي بالناس قائماً فتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس وصلى بالناس آخراً وابو بكر **ثم خالفوا** الحديث
 في نفس مادل عليه وقالوا ان آخراً الامام لا يصلي وتقدم الاخر بطلت صلوة الامامين وصلوة جمع المأمومين **واحتجوا** على بطلان
 صوم من اكل يظنه لبلاً فبان انها لا تقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يؤذن لبيل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن امر مكنون **ثم**
خالفوا الحديث في نفس مادل عليه فقالوا لا يجوز الاذان للغير بالليل الا في رمضان ولا في غير **ثم خالفوا** من وجب الاذان في
 نفس الحديث وكان ابن امر مكنون رجلاً اعى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت وعنهم من اكل في ذلك الوقت بطل صومه
واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغا لاط يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول
 ولا تستدبروها **وخالفوا** الحديث نفسه وجوزوا الاستقبال لها واستدبارها بالبول **واحتجوا** على شرط الصوم في الاعتكاف
 بالحديث الصحيح عن عمر بن الخطاب ان يعتكف ليلة في المسجد احرام فامره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يجتنب
وهم لا يقولون بالحديث فان عندهم ان نذر الكافر لا يعتكف ولا يلزم الوفاء به بعد الاسلام **واحتجوا** على الروج بحديث نحو الزكاة

ج

قتل جعفر ثم **خالفوا** الحديث نفسه فقالوا لا يهتم تعليل الولاية بالشرط ونحن نشهد بالله ان هذه الولاية من اصح ولاية على وجه الارض وانها اصح من كل ولاياتهم من اولها الى آخرها **واحتجوا** على تضمن المتلف ما اتلفه ويمالك هو ما اتلفه من القصة التي كسرها احدى امهات المؤمنين فهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صاحبه القصة نظيرها **ثم خالفوا** جعلاً فقالوا انما يضمن بالدرهم والدرناير ولا يضمن بالمثل **واحتجوا** على ذلك ايضاً بخبر الشاة التي ذبحت بغير ذن صاحبها وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها **ثم خالفوا** صريحاً فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها بل مريباً طامعاً **واحتجوا** في سقوط القطع بسرة الفواكه وما يسهل اليه الفساد بخبر لا قطع في شهر ولا اكثر **ثم خالفوا** الحديث نفسه في عدة مواضع اخرها ان فيه فاذا اوداه الى الجرح فيه القطع وعندهم لا قطع فيه اوداه الى الجرح اولى بوجه الثاني انه قال اذا بلغ ثمن الجرح وفي الصبح ان ثمن الجرح كان ثلاثة دراهم وعندهم لا يقطع في هذا القدر الثالث انه قد قال ليس الجرح حرراً فلو سرق منه ثيراً يائساً ولم يكن هناك حافظ لم يوطم **واحتجوا** في مسئلة الابن باق به الرجل ان له اربعين درهماً خبر فيه ان من جاء بالبق من خاسره كحمر فله عشرة دراهم ادينار **وخالفوا** جعلاً فادجروا اربعين **واحتجوا** على خيأس الشفعة على الفوق بحد ثابن البياض في الشفعة كحل العقال ولا شفعة لصغير ولا لغائب ومن مثل به فحرف **فخالفوا** جميع ذلك الا قوله الشفعة كحل العقال **واحتجوا** على امتناع الفوق بين الاب والابن والسيد والعبد الحديث لا يقاء والد بولده ولا سيد بعبد **وخالفوا** الحديث نفسه فان قامه من مثل جعده فهو حر **واحتجوا** على ان الولد يلحق بصاحب الفرائش دون الزاني حديث ابن وليلة زمعة وفيه الولد للفراش **ثم خالفوا** الحديث نفسه صريحاً فقالوا الامة لا تكون فراشاً وانما كان هذا الفضاء في امية ومن العجب انهم قالوا اذا عقد على امه وابنته واخته ووطمها لم يجر للشبهة وصارت فراشاً بهذا العقد الباطل المحرم ولده وسريته التي يطأها ليلاً ونهاراً ليست فراشاً له ومن الجائز انهم **احتجوا** على جواز صوم رمضان بنية يلبسها من الثمار قبل الزوال حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل عليها فيقول هل من غدا فيقول لا فيقول فاني صائم **ثم خالفوا** الوصل في ذلك في صوم المتطوع لم يصح صومه والحديث انما هو في التطوع نفسه **واحتجوا** على المنع من بيع المديونية بقوله فقد فيه سلب الحرية وفي بيعه ابطال لذلك واجابوا عن بيع النسيء صلى الله عليه وآله وسلم المديونية قد باع خدامه **ثم قالوا** لا يجوز بيع خدمة المديونية **واحتجوا** على ايجاب الشفعة في الاراضي والا يوجبها التابعية لها بقوله قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شرك في ربيعة او حائط **ثم خالفوا** الحديث نفسه فان فيه ولا يجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع ولم يؤذن فهو باع **ثم خالفوا** لانه ان يبيع قبل ذنه وجعل له ان يتجمل لا سقاط الشفعة وان باع بعد اذن شريكه فهو باع ايضاً بالشفعة ولا اثر للاستينان ولا لعدمه **واحتجوا** على المنع من بيع الزيت بالزيتون الا بعد العلم بان ما في الزيتون من الزيت اقل من الزيت المنزى بالزيت الذي فيه النبي عن بيع اللحم بالحيوان **ثم خالفوا** نفسه فقالوا يجوز بيع اللحم بالحيوان من نوعه وغير نوعه **واحتجوا** على ان عطية المريض الخنزير كالوصية لا تنفذ الا في الثلث لحديث عمران بن حصين ان رجلاً اعتق ستة عبيد كان عند كل واحد منهن مال به سواهم فخرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وثلثه اجزاء واقربهم بينهم فاعتق اثنين واربع اربعة **ثم خالفوا** في موضعين فقالوا لا يقرع بينهم البينة ويعتق من كل واحد سدسه **وهذه** اكثر حجراً **والمقصود** ان التقليد حكم عليه من ذلك وقادحهم اليه فمروا وحكمته الدليل على التقليد لم يفتوا في مثل هذا فان هذه الاحاديث ان كانت حقا وجب الاتياد لها والاحتياط فيها وان لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشي مما فيها فاما ان تصح ويؤخذ بها فيما وافق قول المتأخر

ج

وتضعها ورد اذا خالفت قوله او قول فهذا من اعظم الخطا والتناقض **فان قلتم** عارضنا خالفنا منها ما هو اقوى منه ولم يعارضها
ما وافقنا منها ما يوجب العدول عنه واطراحه **قيل** لا تخلو هذه الاحاديث وامثالها ان تكون منسوخة او حكيمة فان كانت منسوخة لم
يجز عسخ البتة وان كانت حكيمة لم يجز مخالفة شيء منها البتة **فان قيل** هي منسوخة فيما خالفنا فيها وحكيمة فيما وافقنا فيها
هذا امر انه ظاهر البطلان يتضمن ملا لا ملول عليه به قائل ما لا دليل عليه فاقبل ما جئنا به معارضاً لوقلب عليه هذه الدخول منها
سواء كانت دعواه من جنس دعواه ولم يكن بينهما فرق ولا فرق وكلاهما مدعى ما لا يمكنه اثباته **فالواجب** اتباع ما سئل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وحكمكم بها والمخاكو اليها حتى يقر الدليل القاطع على نفي المنسوخ منها او يحجم الامة على العمل بخلاف شيء منها
وحل الثاني محال قطعاً فان الامة والله المحمدي يحجم على ترك العمل بسنة واحدة الاسنة ظاهرة النسخ معلومة للامة باسرها وبخبرها وبغير
العمل بالناسخ دون المنسوخ واما ان يترك السنن لقول احد من الناس فلا كما تنام من كان وبالله التوفيق **الوجه العشرون**
ان فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله وامر رسوله وهدي اصحابه واحوال ائمتهم وسلكوا ضد طريق اهل العلم اما امر الله
فانه امر برب ما تنازع فيه المسلمون اليه والى رسوله والمقدون قالوا انما نزعنا الى من قلناه **واما** امر رسوله فانه صلى الله عليه
آله وسلم امر عند الاختلاف بالخذ بسنة وسنة خلفائه الراشدين المهديين وامر ان يتسك بها ويعض عليها بالوفاة وقال
للمقدون بل عند الاختلاف تتسك بقول من قلناه ونفذه على كل معاده **واما** هدى الصواب فمن العلوم ما يظن ان
لم يكن فيهم شخص واحد يقدر رجلا واحد في جميع اقواله ومخالف من عداه من الصواب بحيث لا يرد من اقواله شيئا ولا يقبل من اقواله
شيئا **وهذا** من اعظم البدع وافقر الحوادث **واما** مخالفتهم لائمتهم فان الائمة نفوا عن تقليد غيرهم وحذر روافدهم كما تقدم ذكر
بعض ذلك عنهم **واما** سلوكهم ضد طريق اهل العلم فان طريقهم طلب اقوال العلماء وضبطها والنظر فيها وعرضها على القرآن السنن
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقوال خلفائه الراشدين فذا وافق ذلك منهم قبلوه وذا نقضوا به وقضوا به وافقوا به
وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه ومردوه وعالم ببين لهم كان عند هم من مسائل الاجتهاد التي غايبها ان تكون سائغة الاتباع لا اوجه
الاتباع من غير ان يلزموا بها احداً ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم سلفاً وخلفاً واما هؤلاء المخالف فعكسوا الطريق
وقبلوا وضماهم الدين فربما كتب الله وسنة رسوله واقوال خلفائه وائمتهم فخرضوا على اقوال من قلدها وافقها بها قالوا النافق
انقادوا له من عشرين وما خالف اقوال متبوعهم منها قالوا اجتهدوا فيهم بكذا وكذا ولم يقبلوه ولم يدنووا به واحمال فضائلهم في رد حاجكل
يمكن ونظروا لها وجوه الخيل التي ترد حتى اذا كانت موافقة لمذاهبيهم وكانت تلك الوجوه بعيدة بما فائدت فيها شئنا على منازعهم
وانكروا عليه ردوا بتلك الوجوه بعيدة ما قالوا لا ترد الموضوع بمثل هذا ومن له هذه التهم الى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به
رسوله اين كان ومنهم من كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوجه الحادي والعشرون

ان الله سبحانه نذر الدين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون وهذه هم اهل التقليد باعيانهم بخلاف اهل العلم فانهم
وان اختلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعا بل شيعا على طائفة واحدة متفقة على طلب الحق واينما رجع عند ظمورة وتقدمه على كل ما سواه فهم
طائفة واحدة قد اتفقت مقاصدهم وطريقهم والقصد واحد والمقدون واحد وبالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلف
فليسوا مع الامة في القصد ولا في الطريق **الوجه الثاني والعشرون** ان الله سبحانه نذر الدين قطعوا امرهم بدينهم نذرا
كل حزب بما لديهم فرحون والذين الكتب المصنفة التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث الله به رسوله فقال تعالى يا ايها الرسل كلوا من
الطيبات واعلموا انما اتى بالتعلمون عليهم وان هذه امتهم امة واحدة وانما تركوها فانفقت فقطعوا امرهم بدينهم تركوا كل حزب بما لديهم فرحون
فانما قالوا الرسل بما امرهم الله ان يأكلوا من الطيبات وان يعلموا الصالحات وان يعبدوه وحده وارادوا ان يعبدوا وحده وان لا يعبدوا غير الله

فمنعت الرسل واتباعهم على ذلك فثبت ثلثين لا مرار الله قابلين لرحمته حتى نشأت خلوف قطعوا امرهم بينهم نهباً لكل حزب بما لديهم فرحوا
 فمن تدر هذه الآيات ونزلها على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من اى الحزبين هو والله المستعان **الوجه الثالث والعشرون**
 ان الله سبحانه قال ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر واوئلتك هم المفلحون فحق هؤلاء بالخلافة
 دون من عداهم والادعون الى الخير هم الداعون الى كتاب الله وسنة رسوله لا الدعيون الى راي فلان ولان **الوجه الرابع**
والعشرون ان الله سبحانه ضمن اذا دعى الى الله ورسوله اعرض ورضى بالحق الى غيرة وهذا اشارة اهل التقليد قال تعالى
 واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول مرايت المنافقين يصعدون عنك صدوداً فكل من اعرض عن الداعي الى الله ما انزل الله
 ورسوله الى غيرة فله نصيب من هذا الذم فمستكثر ومستقل **الوجه الخامس والعشرون** ان يقال لفرقة التقليد دين
 الله عندكم واحداً وهو في القول وضد فمن بين هذا القول المتضادة التي يناقض بعضها بعضاً ويطلب بعضها بعضاً كلها دين الله
فان قالوا بل هذه الاقوال المتضادة المتعارضة التي يناقض بعضها بعضاً كلها دين الله **خروج** عن نصوص ائمتهم فان جميعهم
 ان الحق في واحد من الاقوال كما ان القبلة في جهة من الجهات وخروج عن نصوص القرآن والسنة والمعقول الصريح وجعلوا دين الله
 تابعاً لاراء الرجال **وان قالوا** الصواب الذي لا صواب غيره ان دين الله واحد وهو ما انزل الله به كتابه وارسل به رسوله انما
 لعبادة كما ان نبيه واحد وقلوبه واحدة فمن وافقه فهو المصيب وله اجران ومن اخطاه فله اجر واحد على اجتهاده لا على خطاه
قيل لهم فالواجب اذا طلب الحق وبين الاجتهاد في الوصول اليه بحسب الامكان لان الله سبحانه اوجب على الخلق تقواً واحداً يستطاع
 وتقواه نفل مما امر به وترك ما حث عنه فلا بد ان يعرف العبد ما امر به ليفعله وما حث عنه ليجتنبه وما يحث له لياتيه ومعرفة هذا لا تكون
 الا بوجع اجتهاد وطلب وتحرر للحق فاذا لم يأت بذلك فهو في عهدة الامر ويلقى الله ولما يقض امره **الوجه السادس والعشرون**
 ان دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عامة لمن كان في عصره ومن ياتي بعده الى يوم القيمة والواجب على من بعد الصلي ان يدعو
 الواجب عليهم بعينه وان تنوعت صفاته وكيفية بانه باختلاف الاحوال ومن المعلوم بالاضطرار ان الصحابة لم يكونوا يعرضون ليعلموا
 منه صلى الله عليه وآله وسلم على اقوال علماءهم بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولو يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على
 موافقة موافق او راي ذي راي اصلاً وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الا به وهو بعينه الواجب علينا وعلى سائر المكلفين
 الى يوم القيمة ومعلوم ان هذا الواجب لم يسن بعد موته ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نص الله ورسوله
الوجه السابع والعشرون ان اقوال العلماء وارايتهم لا تنضبط ولا تقتصر ولم تضمن لها العصمة الا اذا التقوا ولم
 يختلفوا فلا يكون اتفاقهم الاختلاف في الحال ان يجيئنا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر ولم يضمن لنا عصمته من الخطأ ولم يضمن لنا
 دليلاً على ان احد القائلين رسولاً والاخر كاذباً على الله فالفرض حينئذ لا يعتمد هؤلاء المقلدون مع متبعوهم ومخالفهم **الوجه**
الثامن والعشرون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بل لا اسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأوا خبر ان العلم
 يقل فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق وصلى الله عليه وسلم ان كتب المقلدين قد طبقت شرقاً وغرباً ولم تكن في وقت قط اكثر منها في
 هذا الوقت ونحن نراها كل عام في اديار وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بجزء وشهرتها في الناس خلافاً للغير بل هي
 المعروفة الذي لا يعرفون غيره فلو كانت هي العلم لكانت بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور زبادة والعلم في شهرة و
 ظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **الوجه التاسع والعشرون** ان الاختلاف كثير في كتب المقلدين واقوالهم وما
 كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصديق بعضه بعضاً ويشهد بعضه لبعض قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدنا فيه

اختلاف كثير الوجوه الثلاثون

ان لا يجب على العبد ان يقلد غيره دون علمه بل يجب له الانتقال من تقليد هذا التقليد
 الاخر عند التقليد فان كان قول من قلده اولا هو الحق الاسواء فقد جوزتم له الانتقال عن الحق الى خلافه وهذا حال وان كان
 الثاني هو الحق وقد جوزتم الإقامة على خلاف الحق وان قلتم القولان المتضادان المتناقضان حتى هو احد حالته لا بد لكم من
 قديم هذه الاقسام الثلاثة **الوجه الحادي والثلاثون** ان يقلد المقلد باق شئ عرفت ان الصواب مع من
 قلده دون من لا تقلده فان قال عرفته بالدليل فليس بمقلد وان قال عرفته بتقليد له فانه افق بهذا القول ودون من علمه
 ودينه وحسن ثناء الامه عليه يمنعه ان يقول غير الحق **قيل** له افنعصوم هو عندك امر يحوز عليه الخطأ فان قال بعصمه
 البطل وان جوز عليه الخطأ قيل له فبأيؤمنك ان يكون قد اخطأ فيما قلده فيه وخالف فيه غيره فان قال وان اخطأ هو لم
قيل اجل هو ما جوز لا جهة مائة وانت خير ما جوز لانك لم تات بموجب الاجر بل قد فرطت في الاتباع الواجب فانت اذا ما ادرى فان قال
 كيف يا حرم الله على ما افتر به ويرجى عليه ويدفع المستغنى على قبوله منه وهل يعقل هذا قيل المستغنى ان قصور وفرط في معرفة الحق
 صغر قدره عليه شدة الذم والوعيد وان بذل جهده ولم يقصر فيما امر به والتقى الله ما استطاع فهو ما جور ايضاً وأما المنتصب الذي
 جعل قول متبعوه عياناً على الكتاب والسنة والاقوال الصحيحة من فها بما فها وافق قول متبعوه منها قبله وما خالفه رده فهذا الى
 الذم والعقاب اقرب منه الى الاجر والصواب وان قال وهو الواقع اتبعته وقلده ولا ادرى اعلى صواب هو ام لا فالعبرة على
 القائل وان انا حاله لا قوله قيل له فهل تختص بهذا امر الله عند السؤال لك عما حكمت به بدين عبد الله وافقتم به بقوله ان الحكماء
 والمفتين ملوقاً للسؤال لا يختص فيه الا من عرف الحق وحكم به وعرفه وافق به وامر من عداها فسيحلو عند اكتشاف الحال له
 لم يكن على شئ **الوجه الثاني والثلاثون** ان تقول اخذتم بقول فلان فلا تأقاله الا ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قاله فان قلتم لا فلا تأقاله جملته قول فلان حجة وهذا عين الباطل وان قلتم لان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قاله كان هذا اعظم واقبح فانه مع تضمنه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقض بكم عليه ما لم
 يقله وهو ايضاً كذب على المتبوع فانه لم يقل هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد ارقوكم بين امرين لا ثالث
 لهما اما جعل قول غير المعصوم حجة واما نقول المعصوم ما لم يقله ولا بد من واحد من الامرين فان قلتم بل ما بد وبقي فم ثا
 وهو ان قلنا كذا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرنا ان نتبع من هو اعلم منا ونسال اهل الذكر ان كنا لا نقدر ونرد عليهم
 نعلمه الى استنباط اهل العلم فحق في ذلك متبعون ما امرنا به بديننا قيل وهل ندن الا قول اتباع امره صلى الله عليه وآله وسلم
 فحيلاً بالموافقة على هذا الاحصل الذي لا يتم الايمان والاسلام الا به فمنا شكم بالذي ارسله اذا جاء امره وجاء قول من قلده
 هل تتركون قوله لا امره صلى الله عليه وآله وسلم ونضربون به الحائط ونضرمون الاخذ به والحكمة هذه حتى تتحقق المناجعة كما عظم
 امرنا خرون بقوله ونقضون امر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الى الله ونقولون هو اعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 منا ولم يخالف هذا الحديث الا هو عند منسوخ او معارض بما هو اقوى منه او غير صحيح عنده فيجوز قول المتبوع حجة وقول الرسول
 متشابهاً فلو كنتم قائلين بقوله يكون الرسول امركم يا اخذ بقوله لقد صدق قول الرسول بن كان ثم تقول في **الوجه الثالث**
والثلاثون وابن امركم الرسول باخذ قول واحد من الامه بعينه وترك قول نظيره ومن هو اعلم منه واقرب اليه
 وهل هذا الانسبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى امره بما لم يأمر به قط يوضح **الوجه الرابع والثلاثون**
 ان ما ذكرتم بعينه حجة عليكم فان سجدوا لاهل الذكر والذكر هو القرآن والحديث الذي امر الله تعالى باتباعه ان يتركه
 بقى له واذا كنتم ما يتبطل في بيبئكن من آيات الله والحكمة فهذا هو الذكر الذي امرنا باتباعه وامر من لا علم عنده ان يسأل اهل

وهذا هو الواجب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذكر الذي ازاله على رسولنا محمد به فاذا اخبروه به لم يصح غير اتباعه هذا
كان شأن ائمة اهل العلم لو يكن لهم مقلد معين يتبعون في كل ما قال فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم او فعله او سنده لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون امهات المؤمنين خصوصاً
عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن نبينهم فقط
وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لاحد ابائنا عبد الله انت اعلم بالحديث حتى فاذا احسن الحديث فاعلم حتى اذهب اليه شامياً
كان او كذا او بصريحاً ولو يكن احد من اهل العلم فقط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فياخذ به وحرره ويخالفه ما سواه **الوجه الثالثون**
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا ارشد المستفتين كما يحب الشيعة بالسؤال عن حكمه وسنته
فقال قتلوله قتلهم الله فداهم عليه حين افتوا بغير علم وفي هذا تحريم الافتاء بالتقليد فانه ليس علماً بانفاق الناس فان ما دعا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله فهو حرام وذلك احد ادلة التحريم كما اوجب المقلدان هون اكبر الحج عليهم والله
الموفق وكذلك سوال ابي الصديق الذي نهى اباً امرأة مستحجراً لاهل العلم فانهم لما اخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في البكر الزاني اقره على ذلك ولو ينكره فلو يكن ثم سواهم عن رأيهم وهذا هو **الوجه السادس والثلاثون**
قولهم ان عمر قال في الكلالة ان لا يستحي من الله ان اخالف ابا بكر وهذا تقليد منه له في ابيه من خمسة اوجه **احدها**
انهم اختصروا الحديث وحذفوا منه ما يبطل السند لا يمتنع من ذكره تمامه قال شعبة عن عاصم الا حول عن الشعبي ان ابا بكر
قال في الكلالة ان لا يستحي من الله ان اخالف ابا بكر وهذا تقليد منه له في ابيه من خمسة اوجه **احدها**
والوالد فقال عمر بن الخطاب ان لا يستحي من الله ان اخالف ابا بكر فاستحي عمر من مخالفة ابي بكر في اعترافه بخلافه فخطب عليه انه
ليس كلامه كله صواباً ما صواباً عليه الخطأ ويدل على ذلك ان عمر بن الخطاب اقر عدولاً انه لم يقض في الكلالة بشئ وقد
اعترف انه لم يفهمها **الوجه الثاني** ان خلاف عمر في بكر اشهر من ان يذكر كما خالفه في نسيه اهل الردة فسيبهم ابو بكر
خالفه عمر وبلغ خلافه الى ان رخص حرث ابي اهل من الامن ولدت لسيدها منهن ونقض حكمه في رجلتهن غيلة الخنفية ام حجة
على فابن هذا امن فعل المقلدين بمذنبهم وخالفه في ارض العنقة فقيمها ابو بكر وقهرها عمر خالفه في المفاضلة في العطاء فركب
ابو بكر للسوية وراى عمر المفاضلة ومن ذلك مخالفة له في الاستخلاف وحصر بذلك فقال ان استخلف فقد استخلف ابو بكر وان لم
استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف قال ابن عمر فوالله ما هو الا ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فعلت انه لا يعدل بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا واز غير مستخلف فكذا يفعل اهل العلم حين تتعارض عنهم سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول غيره لا يعدلون بالسنة شيئاً سواها لا كما يصريحه المقلدون صراحاً وخلافه في الجح
والاخوة معلوم ايضاً **الثالث** انه لو قد تقليد عمر في بكر في كل ما قاله لم يكن في ذلك مستراح لمقلد من هو بعد الصحابة
والتابعين ممن لا يدان في الصحابة ولا يقاس بهم فان كان كما زعمتم لكم اسوة بعمر فقلوا ابا بكر واتركوا تقليد غيره والله ورسوله
وجميع عباده يهدونكم على هذا التقليد ما لا يصح ونكم على تقليد غير ابي بكر **الرابع** ان المقلدين لا يمتصم لم يستحيوا الاستحي
من عمر انهم يخالفون ابا بكر وعمر ولا يستحيون من ذلك لقول من قاروه من الامم بل قد صرح بعض غلاتهم في بعض كتبه الصلي
انه لا يوجب تقليد ابي بكر وعمر ويوجب تقليد الشافعي فبالله العج الذي اوجب تقليد الشافعي ثم يمتصم تقليد ابي بكر وعمر ومن شهد الله شهادة
نسأل عنها يوم تلقاه انه اذا حرم عن الخلفيتين الراشدين اللذين راى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتباعهما والاقتداء بهما
قول واطبق اهل الارض على خلافه لم تلفت الى احد منهم وخجل الله ان عاقباً فاما البتة من حرم تقليدهما واوجب تقليد منبوعه

من الائمة وبالحجة فلو صح تقليد عمر الى بكر لم يكن في ذلك راحة لمنهله من لواهر الله ولا رسوله بتقليد ولا جعله عيانا على كتابه سنة النبي
 ولا هو جعل نفسه كذلك **الحا فمس** ان غاية هذا ان يكون عمر قد قلنا بابكر في مسئلة واحدة فصل في هذا دليل على جواز اتخاذ رجل لعينيه
 بمذلة مخصوص الشارع لا يلتفت الى قول من سواه بل لا الى خصوص الشارع الا اذا وافقت قوله فيها والله هو الذي اجعت الامة على انه
 محرم في دين الله ولم يظفر في الامة الا بعد الفراض القرون الفاضلة **الوجه السابع والثلاثون** قولهم ان عمر قال
 لا يكره رأينا الرأي تبع فالظاهر ان الخبر بهذا اسم الناس يقولون كلمة يحكى العاقل فاقصر من الحديث على هذه الكلمة واكتفى بها
 الحديث من اعظم الاشياء ابطا لقوله **ففي صحيح** البخاري عن طارق بن شهاب قال جاء وفد من اسد وعظفان الى ابن بكر
 يسألون الصلح فخيرهم بين الحرب الجليية والصلح الخيرية فقالوا هذه الجليية قد عرفناها فها نحن بالخيرية قال نزع منكم الحلفة والكرايم ونغفر
 ما اصبنا الكور ونردون لما اصابكم منا وندون لنا قتلا لنا وتكون قتلاكم في النار وتكون اقواما تتبعون اذ ناب الابل حتى يرى الله خليفة
 رسول الله والمهاجرين امر ايعزرونكم به فغرض ابو بكر ما قال على القوم فقام عمر بن الخطاب فقال قد رايت سرايا سنشرك عليك اما ما ذكرت
 من الحرب الجليية والصلح الخيرية فنعم ما ذكرت وما ذكرت من ان نغفر ما اصبنا منكم وتردون ما اصبناكم منا فنعم ما ذكرت واما ما ذكرت
 من ان ندون من قتلانا وتكون قتلاكم في النار فان قتلانا قاتلت قتلنا على امر الله اجور ما على الله ليس لها ديات فتابع القوم على ما
 قال عمر فهذا هو الحديث الثاني في بعض النفاذه قد رايت رأينا ورأينا الرأي تبع فأي مسأله في هذا الطريقة التقليد **الوجه الثامن**
والثلاثون قولهم ان ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر خلاف ابن مسعود لعمر اشهر من ان يتكلم في الزادة وانما كان يوافق
 كما يوافق العالم العالم وحتى لو اخذ بقول تقليد العصر فانهما ذلك في خيارهم مسائل فخرها وكان من حاله وكان عمر له المؤمنين والاعمال
 حتى خمراته مسئلة **هنا** ان ابن مسعود عمر عنده ان امر الولد يتفق من نصيب ولدها **وهنا** انه كان يطبق في الصلوة الى زوات
 وعمر كان يضع يديه على ركبتيه **وهنا** ان ابن مسعود كان يقول في الحرام في عين وعمر يقول طلقه واحدة **وهنا** ان ابن
 مسعود كان يهرس كسار الزانية على الزاني ابدا وعمر كان يتقربها ويكنح احدها **والاخر** **وهنا** ان ابن مسعود كان يرى بيع الامة طلاقها
 وعمر يقول لا تطلق بل انك الى قضيا كثيرة **والحج** ان للحججيين بهذا الامرون تقليد ابن مسعود ولا تقليد عمر وتقليد مالك والابي
 حنيفة والشافعي احب اليهم واتر عندهم تركيب ينسب الى ابن مسعود تقليد الرجال وهو يقول لقد علم صاحب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اني اعلمهم بكتاب الله ولو اعلموا ان احدا اعلم مني لرحلت اليه قال شقيق فجلس في حلقة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فها سمعت احدا يقول ذلك وكان يقول والله الا الله ما من كتاب الله سورة الا انا اعلم حيث نزلت وما من آية الا انا اعلم فيما
 انزلت ولو اعلم احدا اعلم بكتاب الله مني شبلغا الابل لركبت اليه وقال ابو موسى الاشعري كنا حينما اوامر ابن مسعود وامة الامن اهل بيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم له وقال ابو موسى البجلي وقد قام عبد الله بن مسعود دنا **اعلم** رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ترك بعده اعلموا انزل الله من هذا القامه فقال يومئذ لقد كان فيهم اذا ما غلبنا ونوفرنه اذا جئنا وكتب عمر الى
 اهل الكوفة اني بعثت اليكم عمارا اميرا وعبد الله معلما ووزيرا وها من النجباء من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من اهل بدر
 غنر واعنه واقتل ابراهيم فاني اترككم بعبد الله على نفسه وقيل عمر عن ابن عمر انه استفتى ابن مسعود في البسة واخذ يقول ولم يكن ذلك تقليدا له
 بل لما سمع قوله فيها تبين له انه الصواب فهذا هو الذي كان يأخذ به الصحابة من اقوال بعضهم بعضا وقد صح عن ابن مسعود انه قال اخذ عالمنا او
 متعلما ولا تكون من امعة فاحرم الامعة وهو المقلد من زمرة العلماء والمتعلمين وهو كما قال رضي الله عنه فانه لا مع العلم ولا مع المتعلمين
 للعلم والحجة كما هو معروف ظاهر لمن تأمله **الوجه التاسع والثلاثون قولهم** ان عبد الله كان يدع قوله لقول
 عمر يا موسى كان يدع قوله لقول علي بن ابي طالب قوله لا يكونوا يابون ما يعرفون من السنة تقليدا

ج

قوله ابو موسى

لهذه الثلاثة كما يفعله فرقة التقليد بل من تأمل سير القوم رأى انهم كانوا اذا ظهرت لهم السنة لم يكونوا يرون القول بل كانوا يرون قولهم وكان ابن عمر يدين قول عمر اذا ظهرت له السنة وابن عباس ينكر على من يعارض ما بلغه من السنة بقوله قال ابو بكر وعمر ويقولون ان نزل عليك سجادة من السماء اقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقولون قال ابو بكر وعمر فرحم الله ابن عباس ورضي عنده الله لو شاء هذا خلفنا هؤلاء الذين اذا قيل لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا قال فلان فلان لمن لا يداني الصحابة ولا فرق بينا من قريب وانما كانوا يدينون قولهم لا يقولون القول ويقولون هؤلاء فيكون الدليل معهم فمجمعون اليهم ويدعون قولهم كما يفعل اهل العالم الذين هم اوجب اليهم مما سواه وهذا عكس طريقة فرقة التقليد من كل وجه وهذا هو الجواب عن قول مسروق ما كنت ارجو ان يقول ابن مسروق لقول احد من الناس **الوجه الرابع** قولهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قد سن لكم معاد فالتبعوه فالتبعوه بهذا على تقليد الرجال في دين الله وهل صاروا سنة معاذ سنة الا يقول صلى الله عليه وآله وسلم فالتبعوه كما صار الا اذا سن سنة يقول صلى الله عليه وآله وسلم واقرروا وشرعوا لا يخرج المناصر **فان قيل** فما معنى الحديث **قيل** معناه ان معاذ افضل فلا يجعله الله كسنة وانما صار سنة لنا حين امره النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا نزال معاذ افضل فلهذا وقد صرح عن معاذ انه قال كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطعون اعناقكم وتزلزلت عالم وجبال صافى بالقر ان قاما العالم فان اهدى فلا تقلدوا ودينكم وان افتتن فلا تقطعوا منه ايا سكره فان المؤمن يفتن ثم يتوب واما القران فان لنا من اكلنا الطريق لا ينفخ على احد فما علمته منه ولا نساؤه احدًا وما لم تعلموه فكلوه الى عالمه واما الدنيا فمن جبل الله غناه في قلبه فقد افهم من لا فليست بنا فضة دنياه فصرح عن رضى الله عنه بالحق وفي عز التقليد في كل شئ وامر بالتباعد ظاهر القران وان لا يبالى من خالف فيه وامر بالتوقف فيما اشكل وهذا كله خلاف طريقة المقلدين وبالله التوفيق **الوجه الخامس** **الرابعون** قولهم ان الله سبحانه امر بطاعة اولى الامر وهم العلماء وطاعتهم تقليد هو فيما يفتنون به **فجوابه** ان اول الامر قد قيل هم الامراء وقيل هم العلماء وهما روايتان عن الائمة واجمعهما التحقيق ان الآية تتناول الطائفتين وطاعتهم من طاعة الرسول كتحقق على المقلدين انهم يطاعون في طاعة الله اذا امروا بامر الله ورسوله فكان العلماء مهلبين لامر الرسول والامراء منفذين له فحينئذ يجب طاعتهم تبعًا لطاعة الله ورسوله فابن في الآية تقديم اراء الرجال على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وايقار التقليد عليها **الوجه الثاني والرابعون** ان هذه الآية من اكرامهم واعظمها ابطالًا للتقليد وذلك من مجموع **احدها** الامر بطاعة الله التي هي امتثال امره واجتناب نهيهِ **الثاني** طاعة رسوله ولا يكون العبد مطيعًا لله ورسوله حتى يكون عالمًا بأمر الله ورسوله ومن اقر على نفسه بأنه ليس من اهل العلم باوامر الله ورسوله وانما هو مقلد فيها لاهل العلم لم يمكنه تحقيق طاعة الله ورسوله البتة **الثالث** ان اولى الامر قد نفوا عن تقليدهم كما حكم ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة وذكرناه نضاعن الائمة الاربعة وغيرهم حينئذ فطاعتهم في ذلك ان كانت واجبة بطل التقليد وان لم تكن واجبة بطل الاستدلال **الرابع** انه سبحانه قال في الآية انفسهم با فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وهذا صريح في ابطال التقليد والمنع من رد المتنازع فيه الى رأى اوفى من تقليده **فان قيل** فما طاعتهم المختصة بهم اذ لو كانوا انما يطاعون في ما يجزئون به عن الله ورسوله كانت الطاعة لله ورسوله لا لهم **قيل** وهذا هو الحق وطاعتهم انما هي تبعًا لغير استقلال ولهذا فرها بطاعة الرسول وليرجع العامل وافرط طاعة الرسول واعدال عامل لا يتوهم ان انما يطاع تبعًا كما يطاع اولوا الامر تبعًا وليس كذلك بل طاعته واجبة استقلالًا كان ما امر به في عنه في القران ولو يكن **الوجه الثالث والرابعون** قولهم ان الله سبحانه وتعالى اثنى على السابقين الاولين

من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وتقليد لهم هو اتباعهم باحسان فما اصدق المقدمه الاولى وما اكذب الثانية
بل الاية من اعظم الادلة مراد على فرقة التقليد فان اتباعهم هو سلوك سبيلهم وصناعتهم وقد خضعوا للتقليد وكون الرجل
امعة واخذوا بالذي ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم الله المحرر بل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين وقد اعادهم الله وعادهم
بما يتبعون من مذهب النصوص لاراء الرجال وتقليد ما هذا ضد متابعتهم وهو نفس عنان فتعلم فلما تبعوا لهم باحسان حقا هم اولو العلم
والبصائر الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله رأيا ولا قياسا ولا معقولا ولا قول احد من العالمين ولا يجعلون مذهب احد عيانا
على القرآن والسنة فتكلموا باتباعهم حقا جعلنا الله منهم بفضلهم ورحمته يوحى **الوجه الرابع والاربعون** ان اتباعهم
لو كانوا هم المقلدين الذين هم مقرون على انفسهم وجميع اهل العلم انهم ليسوا من اولو العلم كان سادات العلماء الدارون مع الحق تليسا
من اتباعهم والجمال سعد باتباعهم منهم وهذا عين الحال بل من خالف احدا منهم للحجة وهو المتبع له دون من اخذ قوله بخلاف
حجة وهكذا القول في اتباع الائمة رضى الله عنهم معاذ الله ان يكونوا هم المقلدين لهم الذين يزلون اراهم ملائكة المخصوص بل يركبوا
لها المخصوص فيكونوا ليسوا من اتباعهم وانما اتباعهم من كان على طريقتهم واقنع منها بهم **القول** انكر بعض المقلدين على شيخ
الاسلام في تدرسيه بل سة ابن الحنبل وهي وقف على الحنابلة والمجتهد ليس منهم فقال انما اتناوله ما اتناوله منها على معرفتي به
احمل على تقليدك له ومن الحال ان يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الائمة دون اصحابهم الذين لم يكنوا يقدونهم فاتبعت الناس
لما كان بين وهب وطبقة من يحكم الحجة ويقاد للدليل ان كان وكذلك ابو يوسف فحجرت ابيه لا في حليفة من المقلدين له مع كثرة
مخالفتة له وكذلك الجعفي ومسلم وابو اذود والاثريم وهذه الطبقة من اصحاب اجرامهم له من المقلدين الخس المنسبين اليه على
هذا فالوقف على اتباع الائمة اهل الحجة والعلم احق بمن المقلدين في نفس الامر **الوجه الخامس والاربعون**
قوله كيف في حجة التقليد الحديث المشهور اصحابنا والخير بايم اقدتير اهدتير جمل بل من جهة احد ها ان هذا الحديث قد
روى عن طريق الاعمش عن ابي سفيان عن جابر ومن حديث سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن طريق حمزة الجعفي عن نافع عن ابن
عمر بنبت شئ منها قال ابن عبد البر ثنايحين ابراهيم بن سعيد ان ابا عبد الله بن مفرح حدثهم ثنايحين بن ابوب الصموت قال
قال لنا ابا عبد الله بن مفرح حدثهم ثنايحين بن سعيد ان ابا عبد الله بن مفرح حدثهم ثنايحين بن ابوب الصموت قال
عليه السلام **الثاني** ان يقال لهؤلاء المقلدين فكيف استجرت ترك تقليد الخوارج التي يفتدي بها وقدلتهم من هو ومنهم من اطلب
كثيره فكان تقليد ما لك والشافعي وابي حنيفة واخر عندكم من تقليد ابي بكر بن عمر وعثمان وعلى فنادل عيدا الحديث مخالفة في
صريحنا واستدل الله على تقليد من لم يتعرض له بوجه **الثالث** ان هذا يوجب عليكم تقليد من ورث الجرح مع الاخرة منهم ومن اسقط
الاخرة بهم وتقليد من قال التحريم ومن قال هو طلاق وتقليد من حرم الجمع بين الاثنين والاك يمين ومن اباحه وتقليد
من جوز للصائم اكل البرد ومن منهم منه وتقليد من قال تعدد المتوفى عنها باقصر الاجلين ومن قال يرضع الحمل وتقليد من قال يحرم
الحرم استدانة الطيب وتقليد من اباحه وتقليد من جنى بيع الدرم بالدرهمين وتقليد من حرمه وتقليد من اوجب الغسل من الاستسقاء
وتقليد من اسقطه وتقليد من ورث ذوى الارحام ومن اسقطهم وتقليد من راي التحريم برضاع الكبير ومن لم يره وتقليد من منع
تيمم الجنب ومن اوجبه وتقليد من راي الطلاق الثلاث واحدا ومن رآه ثلاثا وتقليد من اوجب ضمير الجنب الى العمة ومن منهم منه وتقليد
من اباح نحو التحريم اهلية ومن منهم منه وتقليد من راي النكض هس الذكر ومن لم يره وتقليد من راي بيع الامة طلاقها ومن لم يره
وتقليد من وقف المولى عند الرجل ومن لم يوقفه واضعاف اضعاف ذلك ما اختلف فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
فان سوغت هذا فلا تجتنب القول على قول ومن ذهب على مذهب بل جعلوا الرجل مخيرا في الاخذ بأي قول شاء من اقوالهم لا تتركوا

على من خالف مذاهبكم واتبع قول احدكم وان لم تسوغوه فانتم اول مبطل لهذا الحديث وخالف له وقائل يضد مقتضاه وهذا امسالا
 انكناك لكم منه **الرابع** ان الاقتداء بهم هو اتباع القرآن والسنة والقول من كل من دعا اليها منهم فالأقتداء بهم يجوز وعليهم
 التقليد ويوجب الاستدلال وحكيمة الدليل كما كان عليه القوم رضي الله عنهم وحينئذ فالحديث من اقوى الحجج عليكم وبالله التوفيق
الوجه السادس والاربعون قوله قال عبد الله بن مسعود من كان مستمنا منكم فليستن بمن قد مات اولئك
 اصحاب محمد فهذا من اكبر الحجج عليكم من وجوه فانه نفي عن الاستئناس بالاحياء وانتم تغفلون والاموات الثاني انه عين الستة
 بهم فانهم خير الخلق وابراة واعلمهم وهم الصحابة رضي الله عنهم وانتم معاشر المقلدين لا ترون تقليدكم ولا الاستئناس بهم وانما
 ترون تقليد فلان وفلان من هودونهم بكثير الثالث ان الاستئناس بهم هو الاقتداء بهم وهويان يأتي للمقلد بمن مثله ما اتوا به ويفعل
 كما فعلوا وهذا يبطل قبول قول احد بغير حجة كما كان الصواب عليه الرابع ان ابن مسعود قد صح عنه النهي عن التقليد وان لا يكون
 الرجل معه لا بصيرة له فلو ان الاستئناس عنده غير التقليد **الوجه السابع والاربعون** قوله قد صح عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقال اقتدوا بالذين من بعدي فهذا من
 اكبر حججنا عليكم في بطلان ما انتم عليه من التقليد فانه خلاف سنتهم ومن المعلوم بالضرورة ان احدا منهم لم يكن يدع السنة
 اذا ظهرت لقول غيره كائنا من كان ولم يكن له معها قول البتة وطريقة فرقة التقليد خلاف ذلك يوضحه **الوجه الثامن و**
الاربعون انه صلى الله عليه وآله وسلم قرن سنتهم بسنته في وجوب الاتباع والاخذ بسنتهم ليس تقليدا لهم بل اتباعا
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان الاخذ بالاذان لو يكن تقليدا لمن رآه في المنام والاخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته
 بعد سلام الامام لو يكن تقليدا المعاد بل اتباعا لمن امرنا بالاخذ بذلك فاين التقليد الذي انتم عليه من هذا يوضحه **الوجه**
التاسع والاربعون انكم اول مخالف لهذهين الحديثين فانكم لا ترون الاخذ بسنتهم ولا الاقتداء بهم واجبا وليس
 قولهم عندكم حجة وقد صح بعض علمائكم بانه لا يجوز تقليدكم ويجب تقليد الشافعي فمن العجائب احتجاجكم بشئ انتم اشد الناس
 خلافا له وبالله التوفيق يوضحه **الوجه الخمسون** ان الحديث بجملة حجة عليكم من كل وجه فانه امر عند كثير
 الاختلاف بسنته وسنة خلفائه وامرتهم انتم بآي فلان ومذهب فلان الثاني انه حذر من محدثات الامور واخبار كل عني
 بدعة وكل بدعة ضلالة ومن المعلوم بالاضطرار ان ما انتم عليه من التقليد الذي تركه له كتاب الله وسنة رسوله ويعرض القرآن
 والسنة عليه ويجعل معيارا حليها من اعظم المحذورات له والبدع التي برأها الله سبحانه القرون التي فضلتها وخيرها على غيرها والجملة
 فها سنة الخلفاء الراشدين او احدهم للامة فهو حجة لا يجوز العدول عنها فاين هذا من قول فرقة التقليد ليست سنتهم حجة
 ولا يجوز تقليدكم فيها يوضحه **الوجه الحادي والخمسون** انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في نفس هذا الحديث
 فانه من بعث منكم بعدي فسير اختلاف كثيرا وهذا ذم للمخالفين ونحو من سلوك سبيلهم وانما اكثر الاختلاف وتفاقم
 امر بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين وصيروا اهله شيعة كل فرقة تنصرت متبوعا وتعدو اليها وقد مر من خالفها والامر
 العمل بقولهم حتى كانوا صالة اخرى سواهم يابون ويكيدون في الرد عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمنا ومن تبعهم
 ومن تبعنا هذا والنيب واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان ينفادوا الى كلمة سواء بينهم كلهم ان
 لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله كمنصوبه ولا يخفى بعضهم بعضا اربابا فلو انفقتم كل منكم على ذلك وانقاد كل
 واحد منهم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كلهم الى السنة واثار الصحابة لقل الاختلاف وان لم يعد من الارض لهذا
 خلق اقل الناس اختلافا اهل السنة والحديث فليس على وجه الاضطرارة اكثر اتفاقا وقل اختلافا منهم لما بنوا على هذا الاصل وكلما

كانت الفرقة عن الحديث البعد كان اختلافهم في انفسهم اشتد واكثر فان من راجع حرج عليه امر واختلط عليه والنسب عليه وجه الصواب فلم يدرك اين يذهب كما قال تعالى بل كنوا بالحق لما جاءهم فممن في امرهم الوجه الثاني في التحسين فكم كان عمر كتب الى شريح ان اقتض ما في كتابك فان لم يكن في كتاب الله فيما في سنة رسول الله فان لم يكن في سنة رسول الله فيما اقتض به الصحاحون فهدا من اظهر الحق عليكم على بطلان التقليد فانه امره ان يقدم الحكم بالكتاب على كل ما سواه فان لم يجد في الكتاب وجدة في السنة لم يلتفت الى غيرها فان لم يجد في السنة فقتض به الصحابة ونحن نناشد الله من قوة التقليد هل هم كذلك او قريبا من ذلك وهل اذا نزلت بهم نازلته حدث احد منهم نفسه ان ياخذ حكمها من كتابك ثم يفتي في السنة او اقول الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا اليه ولم ياخذوا بشئ منه الا بقول من قلده فكتاب عمر من ابطال الاشياء واكثر نقولهم وهذا كان سير السلف المستقيم وهذا هم القويم فلما انتهت الثوبة الى المتأخرين ساءوا عكس هذا السير وقالوا اذا نزلت النازل بالملفقي او الحاكم فعليه ان ينظر او لا هل فيها اختلاف ام لا فان لم يكن فيها اختلاف لم ينظر في كتاب ولا في سنة بل يفتي ويقضى فيها بالاجماع وان كان فيها اختلاف اجتهد في اقرب الاقوال الى الدليل فافتى به وحكم به وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر واقرال الصحابة والذي دل عليه الكتاب والسنة واقرال الصحابة اولى فانه مقدور ما دل عليه المجتهد بما دل عليه القران والسنة اسهل عليه بكثير من علمه باقتناع الناس في شرف المرض وغربها على الحكم وهذا ان لم يكن متعذرا فهو اصعب شئ واشقاه الا فيهم هو من لوازم الاسلام فكيف يصح لنا الله ورسوله على ما لا وصول لنا اليه وبقره الحوائج على كتابه وسنة رسوله اللذين هذان ابهما ويترها لنا وجعل لنا الى معرفتها طريقا سهلة التناول من قرب ثم ما يدبره ففعل الناس اختلافوا وهو لا يعلم وليس عدم العلم بالزام عالم فجلده فكيف يقدم عدم العلم على اصل العلم كله ثم كيف يسوغ له ترك الحق المعلوم الى امر لا علم له به وغايته ان يكون موهوما واحسن ام الله ان يكون مشكوكا فيه ثم كمالا او ارجح ان كيف يستقيم هذا على رأي من يقول القراض عصر المجيعين شرط في حصة الاجماع فماله ان يقرض عصرهم فلمن شاء في زمينهم ان يحل لهم قضا هذا السلوك لا يمكنه ان يحججه بالاجماع حتى يعلم ان العصر انقرض ولم ينشأ فيه مخالف لاهله وهل حال الله الامه والافعال بكتابه وسنة رسوله على ما لا سبيل لهم اليه ولا اطلاع لافرادهم عليه وترك احالته على ما هو بين اظهرهم حجة عليهم باقية الى اخر الامر مما يكون من الاهتراء به ومعرفة الحق منه وهذا من اجل الحال وحسن نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة الضيق بالاجماع المجهول والفتنة باب دعواه وصار من لم يعرف المخالف من المقلدين اذا اخرج عليه بالقران والسنة قال هذا خلاف الاجماع وهذا هو الذي انكره ائمة الاسلام وعلموا من كل ناحية على من ارتكبه وكذبوا من ادعاه **وقال** الامام احمد في رواية ابنه عبد الله من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا هذه دعوى بشر المريسي والاصم ولكن لا يقول لعل الناس اختلفوا ولا لم يبلغه وقال في رواية المروزي كيف يجوز للرجل ان يقول اجمعوا اذا سمعهم يقولون اجمعوا فانهم لم يقولوا اني لم اعلم مخالفا كان وقال في رواية ابي طالب هذا كذب ما علمه ان الناس مجمعون ولكن يقول ما علمه فيه اختلافا فهو احسن من قول اجماع الناس وقال في رواية ابي الحارث لا يبيح لاحد ان يدعي الاجماع لعل الناس اختلفوا ولم يضر ائمة الاسلام على تقديم الكتاب على السنة والسنة على الاجماع وجعل الاجماع في المرتبة الثالثة **قال** الشافعي رحمه الله كتاب الله سنة رسول الله واتفاق الامة وقال في كتاب اختلافه مع مالك والعلوم طبعات الاولى الكتاب والسنة الثانية ثم الاجماع فبالسنة كتابا ولا سنة الثالثة ان يقول الصحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة

ج

الاربعة اختلاف الصحابة الخامسة القياس فقد مر النظر في الكتاب السنة على اجماع ثم اخبرنا انها يصير الى التجماع فيما لم
يعلم فيه كتابا ولا سنة وهذا هو الحق **وقال** ابو جعفر الرازي العلم عندنا ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق ناطق غير
منسوخ وما صحت به الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاصحاح من العلم عن الاولياء من الصحابة ما اتفقوا
عليه فاذا اختلفوا لم يخرجهم من اختلافهم فاذا اختلفوا لم يخرجهم من اختلافهم فاذا اختلفوا لم يخرجهم من اختلافهم فاذا اختلفوا لم يخرجهم من اختلافهم
من اتباعهم مثل ايوب السخيتي وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسفيان ومالك والازاعي والحسن بن صالح ثم ما لم يوجد عن
امثالهم فمن مثل عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس ويحيى بن آدم وابن عيينة ووكيع بن الجراح
ومن بعدهم محمد بن ادريس الشافعي ويزيد بن هرون والحميدي واسم بن حنبل والسخي بن ابراهيم **المختلطة** واني عبيد القاسم انتهى
فهذا طريقة اهل العلم وائمة الذين جعل قولهم هو لا بد من الكتاب والسنة واقول الصحابة بمنزلة النبيهم اذ ايصار اليه
عند عدم الملة فعدل هؤلاء المتأخرون المقلدون الى التبع والاتباع لم يظهرهم اسهل من التبع بكثير ثم حدثت بعد هؤلاء
فرقة هم اعداء العلم واهله فقالوا اذا انزلت بالحكمة نازلة لم يخرج ان ينظر فيها في كتاب الله ولا سنة ترسوله ولا اقول الصحابة
بل الى ما قاله مقلده ومتبعي ومن جعله عيانا على القرآن والسنة هذا وافق قوله اقر به وحكم به وما خالفه لم يخرج له ان يفتي به ولا
يقضي به وان فعل ذلك تعرض لعزل عن منصب الفتوى والحكم واستغفر له ما نقل السادة والفقهاء فيمن ينسب الى مذهب
امام معين بقلعة دون غيره ثم يفتي او يحكم بخلاف مذهبه هل يجوز له ذلك ام لا وهل يقدر ذلك فيه ام لا فينقض المقلدون
سرا وسهرا ويقولون لا يجوز ذلك ويقدر فيه ولعل القول الذي عدل اليه هو قول ابى بكر ورواه مسعود بن ابي بن كعب ومعاذ
ابن جبل وامثالهم فيجب هذا الذي انتصب التوقيع عن الله ورسوله بأنه لا يجوز له مخالفة قول منبوعه لا قول من هو اعلم
بالله ورسوله منه وان كان مع اقوالهم كتاب الله وسنة رسوله وهذا من اعظم جنايات فرقة التقليد على الدين وكو
امهم لمواصلة هم ومرتبة هم واخبروا اخبارهم الجور اعماء وجه من السواد في البياض من اقوال لا علم لهم بصحيحها من باطلها
لكان لهم عدرا ما عند الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد انهم لا هالة وللقائمين لله بحجة وبالله التوفيق **الوجه**
الثالث والخمسون قولكم منكم عمر بن بيعة امهات الاولاد وتبعض الصحابة والاولاد والطلاق الثلاث وتبعض ايضا جرح ابي
من وجوه اصلها انهم لم يتبعوا تقليد له بل اقاموا اجتهادهم في ذلك الى ما اذاه اليه اجتهاده ولم يقل احد منهم قط ان
رايت ذلك تقليد العر **الثاني** انهم لم يتبعوا كلهم فهذا ابن مسعود يخالفه في امهات الاولاد وهذا ابن عباس يخالفه في
الاولاد بالطلاق الثلاث واذا اختلفت الصحابة وغيرهم في الحكم هو الحجة **الثالث** ان ليس في اتهم قول عمر رضي الله عنه في ابي
المستلثين وتقليد الصحابة لو فرض له في ذلك ما سوغ تقليد من هو دونه بكثير في كل ما يقوله وقول قول من هو مثله ومن هو
فوقه واعلم منه فهذا من ابطال الاستدلال وهو يتعلق ببيت العنكبوت فقد واعر واتركوا تقليد فلان وفلان فاما وانتم تخرجون
بان عمر لا يقلد وابو حنيفة والشافعي ومالك يقلدون فلا يمكنكم الاستدلال بانتم مخالفون له فكيف يجوز للرجل ان يخرج بما لا
يقول به **الوجه الرابع والخمسون** قولكم ان عمر بن العاص قال لعمر لما احتلم خن ثوبا غير ثوبك فقال لو
فعلت صارت سنة فابن هذا من الاذن من عمر في تقليد الاخر ارض عن كتاب الله وسنة رسوله وغاية هذا ان تركوا لثابتا
به من يراه ويفعل ذلك ويقول لو ان هذا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعله عمر فهذا هو الذي خشيته عن
والناس مقتدون بعلمهم شأوا اذ ابوا فهذا هو الواقع وان كان الواجب فيه تفصيل **الوجه الخامس والستون**
قولكم قد قال لي ما انتبهت عليه فكله الى عالمه فهذا الحق وهو الواجب على من سبقه الرسول فان كل احد بعد الرسول

لا بد ان يشته عليه بعض فاجاء به وكل من اشتبه عليه شئ وجب عليه ان يحكمه الى من هو اعلم منه فان اثنين له صارعان مثل
والا وكله اليه ولم يتكلم بالاعلم له به فهذا هو الواجب علينا في كتابنا وسنة نبينا واقرار اصحابه وقد جعل الله سبحانه
في كل ذي علم عليم فمن خجله بعض الحق فوكله الى من هو اعلم منه فقد اصابت في شئ في هذا من الاعراض عن القرآن
المسنون وانما الصحابة واتخاذ رجل بعينه معيا على ذلك وترك النصوص لقوله وعرضها عليه وقبول كل ما افقه به ورد كل ما
خالفه وهذا لا ترفسه من اكابرنا على بطلان التقليد ان اوله ما استبان لك فاعمل به وما اشتبه عليك فوكله الى عالمه ونحن
نناشدكم الله اذا استبان لك السنة هل تكون قول من قلد قومه لها وتعملون بها وتفوتون او تقضون بموجبها ام تركوها
وتقدرون عنها الى قوله وتقولون هو اعلم بها منا فاني رضى الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوصية وهي مبطله للتقليد قطعا
وبالله التوفيق ثم يقول هذا وكلتم ما اشتبه عليكم من المسائل الى عالمها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ هم
اعلم الامة وافضلها ثم تركتموا الله وعدلتم عنها فان كان من قلدهم من يוכל ذلك اليه فالصوابه ان يוכל ذلك اليهم
الوجه السادس والخمسون قولكم كان الصحابة يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بين اظهرهم وهذا
تقليد للمستفتين لهم **في جوابه** ان قوام انما كانت تبليغا عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم يكن قوام
تقليد للرأي فلان وفلان خالف النصوص فم لم يكونوا يقدرون في فتواهم ولا يفتون بغير النصوص ولم تكن المستفتين
لم تعتمد الا على ما يبلغونهم اياه عن نبيهم فيقولون امر بكذا او فعل كذا ونحو عن كذا اهكذا كانت قوام هي حجة على المستفتين
كما هي حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك الا في الواسطة بينهم وبين الرسول وعندها والله ورسوله وسائر
اهل العلم يعلمون انهم وان مستفتيهم لم يعلموا الا بما علموا عن نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه هو لا بواسطة وهو لا بغير واسطة
ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الامة يحلل ما حله ويحرم ما حرمه ويستبيح ما اباحه وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على من افق بغير السنة منهم كما انكر على ابي السنايل وكذبه وانكر على من افق بغيرهم الذي انكر على من افق باعسال الجحيم
حتى مات وانكر على من افق بغير علمهم يفتي بما لا يعلم صحته واخذ انتم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته نوعان
احدهما كان يبلغه ويقدم عليه فهو حجة باقران لا يجرد افتاءهم الثاني ما كانوا يفتون به مبلغين له عن نبيهم فم فيه مرواة
لا مقلد ون لا مقلد ون **الوجه السابع والخمسون** قولكم وقد قال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم
طائفة لمتفقوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم فاجب قبول نذارتهم وذلك تقليد لهم **جوابه** من جاز
احصها ان الله سبحانه انما اوجب عليهم قبول ما انذروهم به من الوحي الذي ينزل في غيباتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم في الجهاد فابن في هذا حجة لفرقة التقليد على تقديم اراء الرجال على الوحي **الثاني** ان الآية حجة عليهم ظاهرة
فانه سبحانه نوع عبوديتهم وقيامهم بأمره الى نوعين احدهما تقليد الجهاد والثاني التقيد في الدين وجعل قيام الدين بحرين
الفرقيين وهم الامراء والعلماء اهل الجهاد واهل العلم فالنافون يجاهدون عن القاعدين والقاعدين يحفظون العلم والناظر
فاذا رجوا من تغيرهم استدركوا ما فاتهم من العلم ياخبرهم سمعهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الناس
في الآية قولان احدهما ان المعنى في كل فرقة طائفة تتفق وتندبر القاعدة فيكون المعنى في طلب العلم وقد اقول الشافعي
وجاء من المفسرين واحتمل به على قول خبر الواحد لان الطائفة لا يجب ان يكون عند التواتر والثاني ان المعنى فلو لا نفر من كل
فرقة طائفة يجاهد لتتفق القاعدة وتندبر النافرة للجهاد اذا رجوا اليهم ويخبروهم بما نزل بعدهم من الوحي وهذا قول اكثر
وهو الصحيح لان النفي انما هو الخروج للجهاد كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا استنفرتم فانفرزوا وايضا فان المؤمنين

في الجهاد

ج

عام في المقيمين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغائبين عنه والمقيمين مرادون ولا بد فانهم سادات المؤمنين فكيف لا يتناولهم اللفظ وعلى قول اولئك يكون المؤمنون خاصاً بالغائبين عنه فقط والمعنى وما كان المؤمنون لينفروا اليه كلهم فلو انفروا اليه من كل فرقة منهم طائفة وهذا خلاف ظاهر لفظ المؤمنين واخراج اللفظ المتغير عن مفهومه في القرآن والسنة وعلى كلا القولين فليس الآية ما يقتضي صحة القول بالتقليد المذموم بل هي حجة على فسادة وبطلانه فان الزناد انما يقوم بالحجة فمن لم تقم عليه الحجة لم يكن قد انذر كما ان النذر من اقام الحجة فمن لم يأت بالحجة فليس بنذر فانما سميت ذلك تقليداً فليس الشأن في الاسماء ونحن لا ننكر التقليد بل المعضن فمضموع ما شئتم وانما ننكر نصب رجل معين بحمل قوله عياً على القرآن والسنة فما وافق قوله منها قبل وما خالفه لم يقبل ويقبل قوله بغير حجة وبهم قول نظيره او اعلم منه في الحجة معه فهذه الذي انكرناه وكل عالم على وجه الارض يعلن بانكاره وذمه وذهاب له **الوجه الثامن والخمسون** قوله ان ابن الزبير سئل عن الجحد والحق فقال اما الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت متخذاً من اهل الارض خليلاً لا تخنن ته خلباً ليريد ابا بكر رضي الله عنه فانه انزله ابا فائس في هذا ما يدل على التقليد بوجه من الوجوه وقد تقدم من الأدلة الشافية التي لا مطمع في رفعها ما يدل على ان قول الصديق في الجحد اصح الاقوال على الاطلاق وابن الزبير لم يخبر بذلك تقليداً بل اضاف المذهب الى الصدوق لينبه على جلاله قائله وانما لا يقاس غيره به لا يشبه قوله بغير حجة ويترك الحجة من القرآن والسنة لقوله فابن الزبير وغيره من الصحابة كانوا اتفقوا لله وحججه وبيناته احب اليهم من ان يتركوا حال اراء الرجال ولقول حد كائنا من كان وقول ابن الزبير ان الصديق انزله ابا متضمن للحكم والادلة معاً **الوجه التاسع والستون** قوله وقد امر الله بقبول شهادة الشاهد وذلك تقليد له فلم يكن في ذلك تقليد طر هذا الاستدلال كفى به بطلاناً وهل قبلنا قول الشاهد الا بنص كتاب ربنا سنة نبينا واجماع الامة على قبول قوله فان الله سبحانه نصب حجة يحكم بها كما يحكم بالافراد وكذلك قول المقر ايضا حجة شرعية وقبوله تقليد له كما سميتم قبول شهادة الشاهد تقليداً فسمو ما شئتم فان الله سبحانه امرنا بالحكم بين ذلك وجعله دليلاً على الحكم بالحكم بالشهادة والافراد منفصل الامر الله ورسوله ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكماً وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بالشاهد وبالأفراد وكذلك حكم بنفسه ما انزل الله الا بالتقليد والاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للاعراض عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وتقدير اراء الرجال عليهم والتقديم قول الرجل على من هو اعلم منه واطراح قول من عداه جملة من باب قلب الحقائق وانتكاس العقول والافهام وبالجمل فحين اذا قبلنا قول الشاهد لم يقبله لمجرد كونه شهد به بل لان الله سبحانه امرنا بقبول قوله فانتم معاشرون التقليد اذا قبلتم قول من قد قدمه قبلتموه لمجرد كونه قاله اولان الله امركم بقبول قوله وطرح قول من سواه **الوجه الستون** قوله وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائل والخامس والقاسم المقوم والحكامين بالمثل في جزاء الصديق وذلك لتقليد بعض القائلين به انه تقليد لبعض الحكماء في قبول اقرانهم او تقليد لهم فيما يخبرون به فان عنيتهم الاول فرفعوا باطل وان عنيتهم الثاني فليس فيه ما تستر وحوث اليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها بل لمجرد احسان الظن بقائلها مع تنقيح الخطأ عليه فابن قول الاخبار والشهادات والا قاسم برالى التقليد في الفتوى والخبر بهذه الامور يخبر عن امر حتى طريق العلم به ادراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبول خبر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان قال او فعل او قول خبر الخبر عن اخبر عنه بن ذلك هو حجر لا يثابره فيه احد انا تقليد الرجل

فيما يخبر بعن ظنه فليس فيه أكثر من العلم بأن ذلك ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن
 رؤيته وسماكة وادراكه فإين في هذا ما يوجب علينا أو يسوغ لنا أن نتلقى بذلك أو نحكم به وندين الله ونقول هذا هو الحق وما
 خالفه باطل ونتركه لنصوص القرآن والسنة وأثار الصحابة وأقوال من عداة من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد
 الاصح في القبلة ودخول الوقت لغيره وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقدر غيره في طلوع الفجر ويقال له أصبحت أصبحت
 وكذلك تقليد الناس للمبؤذن في دخول الوقت وتقليد من في المطبوعة لمن يصله بأوقات الصلوة والفطر والصوم ومماثال
 ذلك ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديله والمخرج كل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول
 المخبر بها اذا كان عدلا صادقا وقد اجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية وادخال الزوجة على زوجها وقبول خبر المرأة دمية
 كانت او مسلمة في انقطاع دمه حبسها بوقتة وجواز وطها وانكاحها بذلك وليس هذا التقليد في الفتيا والحكم واذا كان تقليد
 لها فالله سبحانه يشهد لنا ان نقبل قولها ونقلدها فيه ولم يشترع لنا ان نتلقى احكامه عن غير رسول فضلا عن ان نترك سنة
 رسوله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداة من الامة **الوجه الحادي والستون** قوله
 واجمعوا على جواز شراء الخمر والطعمة والشياب وغيرها من غير سوال حلتها اكتفاء بتقليد اربابها جوابه ان هذا ليس
 بتقليد افي حكم من احكام الله ورسوله من غير دليل بل هو اكتفاء بقبول قول الذابح والبائح وهو اقتداء واتباع لاهل الله و
 رسوله حتى لو كان الذابح والبائح يبيعان او نصرا نيا او فاجرا اكتفينا بقوله في ذلك ولم نسأله عن اسباب الحل كما قالت عائشة
 رضي الله عنها يا رسول الله انفسا يا قومنا باليمن لاندرى اذكره والسم الله عليها ام لا فقال سموا انتم وكلوا فحل يسوع لكره تقليد
 الكفار والغساق في الدين كانتقلدوهم في الذبائح والاطعمة فذعوا هذه الاحتجاجات الباهرة وادخلوا معنا في الادلة القاطنة
 بين الحق والباطل لنعتقد معكم عقد الصلح للامم على تخليم كتاب الله وسنة رسوله والخاكم اليها وترك اقوال الرجال لهما و
 ان نذرهم الحق حيث كان ولا تخير الى شخص معين غير الرسول نقبل قوله كله ونرد قول من خالفه كله والا فاشهد وان انا اول
 منكر لهذه الطريقة وراغب عنها دام الى خلائفنا والله المستعان **الوجه الثاني والستون** قوله لو كلف الناس كلهم
 الاجتهاد وان يكونوا علماء ضاع مصالح العباد وتغطت الصنائع ولتناجر وهذا لا سبيل اليه شرعا وقد راجع **الوجه**
 من وجه احصلها ان من حرم الله سبحانه بناء ما رآفته انه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا به لضاعت امورنا وفسدت مصالحنا
 لم تكن ندرى من نقبل من المفتين والفقهاء وهم عدد فوق المثين ولا يدري حد في الحقيقة الا الله فان المسلمين قد
 ملأوا الارض شرقا وغربا وجنوبا وشمالا وانتشر الاسلام بحمد الله وفضله وبلغ مبلغه الدليل فلو كلفنا بالتقليد لوقضت اعظم
 الصنت والفساد وكلفنا بتحليل الشئ وعشره واجباب الشئ واسقاطه معان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلم
 فالاعلم فمعرفة ما دل عليه القرآن والسنة من الاحكام اسهل بكثير كثير من معرفة الاعلم الذي اجتمعت فيه شروط
 التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراجح فضلا عن المقلد الذي هو كالاصح وان كلفنا بتقليد البعض وكان جعل
 ذلك الى تشهيدنا واختيارنا صايردين الله تبعنا لارادتنا واختيارنا وشهواتنا وهو غير المحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله وامينه على وجهه ويحتج على خلقه
 ولم يجعل الله هذا المنصب لسواه بعده ابد **الثاني** ان بالنظر والاستدلال صلاح الامور لا ضياعها وبأهاله وتقليد من يخفى
 ويصيب اضاعتها وضادها كما الواقع شاهد به **الثالث** ان كل واحد منا مأمور بان يصد والرسول فيما اخبر به وبطبيع فيما
 امر بذلك لا يكون الا بعد معرفة امره وخبره ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الامة الا ما فيه حفظ دينها وديانها وصلاحها

عن اسناد صحيح

ج
الأنهر
له مجمع فاس

صافيه

مشقة

في معاشها ومعادها وباهال ذلك تضيق مصالحتها وتفسد امورها فخراب العالم الا بالجميل ولا تجارة الا بالعلم واذا اظهر العلم في بلد او حلة قل الشر في اهلها واذا اخفي العلم هناك ظهر الشر والفساد ومن لم يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له نورا قال الامام احمد لولا العلم كان الناس كالهياكل وقال الناس اوجب الى العلم منهم الى الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين او ثلاثا والعلم يحتاج اليه في كل وقت الرابع ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام ولا يتجسس في ما لا تدعو الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاعة مصالح الخلق ولا تعطيل لمعاشهم فقد كان الصحابة رضي الله عنهم قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعارة حروثهم والقيام على مواشيهم والضرب في الارض لمتاجريهم والصفق بالاسواق وهم اهل العلماء الذين لا يشق في العلم عندهم الخافس ان العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدمات الاذهان مسائل الخرس والالغام وذلك بحمد الله تعالى ايسر شئ على النفوس تحصيله وحفظه وفهمه فانه كتاب الله الذي يسر للذكر كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر قال البخاري في صحيحه قال مطر البوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل تضيق عليه مصالحة وتتعطل عليه معاشه وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة بحقيقة اصول الاحكام التي تدبر عليها نحو خمس مائة حديث وقرنها ونفاصيلها نحو اربعة آلاف وانما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدمات الاذهان واغلوها المسائل والفروع والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل ما لها في نمو وزيادة وتقليد والدين كل ماله في عزه ونقصه والله المستعان الوجه الثالث والستون قولكم قد اجمع الناس على تقليد الرسول من عدى اليه زوجته ليلة الدخول وعلى تقليد الاعشى في القبلة والوقت وتقليد الثغنين وتقليد الائمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وتقليد الروضة في نظام دما وطبها وتزويجها حتى ابله ما تقدم ان استدلنا بذكر هذا من باب المتخيلط وليس هذا من التقليد المذموم بل هو على لسان السلف والخلف في شئ ونحن لم نرجع الى اقوال هؤلاء لكونهم اخبروا بما بل لان الله ورسوله امر يقبل قولهم وجعله دليلا على قرب الاحكام فاخبارهم بمنزلة الشهادة والاقراء فين في هذا اما يسوغ التقليد في احكام الدين والاعراض عن القرآن والسنن ونصب رجل بعينه ميزانا على كتاب الله ويسنة رسوله الوجه الرابع والستون قولكم امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن الحرث ان يقلد المرأة التي اخبرته بانها ارضعته وزوجته فيما للده التجسس فانتم لا تقلدونها في ذلك ولو كانت احدى امهات المؤمنين ولا تأخذون بهذا الحديث وتكونون تقليد المن قد تموه دينكم واتى شئ في هذا اما يدل على التقليد في دين الله وهل هذا الا بمنزلة قبول خبر الخبير عن امر حى بخبره وبمنزلة قبول المشاهد وهل كان مفارقة عقبة لها تقليدا لتلك الامة او اتباع الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث امر بفرقتها فبن بركة التقليد انكم لا تأمرونه بفرقتها وتقولون هي زوجه حلال وطيبا وامسح فمحق الدليل عينا ان امر من وقت له هذه الواقعة بمثل ما امر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعقبة بن عامر سواء ولا نترك الحديث تقليدا لاحد الوجه الخامس والستون قولكم قد صرح الائمة بجواز التقليد كما قال سفيان اذا رايت الرجل يعمل العمل وانت ترى غيره فلا تنهه وقال محمد بن الحسن يحيى للعالم تقليد من هو احلم منه ولا يجوز له تقليد مثله وقال الشافعي في غير موضع قلته تقليد العمري قلته تقليد العثمان وقلته تقليدا لعطاء جدي ابله من وجوه احملها انكم ان ادعيتم ان جميع العلماء صرحوا بجواز التقليد فنحى باطلا فقد ذكرنا من كلام الصحابة والتابعين وائمة الاسلام في ذم التقليد واهله والنهي عنه ما فيه كفاية وكانوا يسمون المقلد الامعة ومحبب دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحقب دينه الرجل وكانوا يسمونه الاعشى الذي لا بصيرة له ويسمى المقلد بن اتباع كل ناسق يميلون معه كل صانع لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجأوا الى ذكر وثيق كما قال فيهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وخلفائه

وكما سماه الشافعي حاطب ليل ونحو عن تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خيرا لقد نسخ الله ورسوله والمسلمين ودعا الكتاب
الله وسنة رسوله وامر باتباعها دون قوله وامر بان تعرض اقواله عليها فيقبل منها ما وافقها ويرفع ما خالفها فحق لنا مثل المقدار
هل حفظ في ذلك وصديقه واطاع امره وعصوه وخالفه وان اذعيتهم ان من العلماء من جزم التقليد فكان ما رأى الثاني ان هو
الذين حكيت عنهم انهم جزموا التقليد لمن هو اعلم منهم هو من اعظم الناس رغبة عن التقليد واتباعا للحجة ومخالفة لمن هو
اعلم منهم فانهم مقررون ان ابا حنيفة اعلم من حماد بن الحسن ومن ابي يوسف وخلافه له معروف وقد صرح عن ابي يوسف انه قال
لا يحل لاحد ان يقول مقالتي احدى يعلم من اين قلنا **الثاني** انكم منكرين ان يكون من قلدهم من الائمة مقلدا لغيره اشد
الانكار وقهتهم وتقدمتهم في قول الشافعي قلته تقليدا العشر وقلته تقليدا العثمان وقلته تقليدا لغيره واضطر بغيره في كل امره
على موافقة الاجتهاد اشد الاضطراب وادعيتهم انه لم يقلد زيدا في الفرائض وانما اجتهد فوافق اجتهاده اجتهاده وقم الخطأ على الخط
حتى وافق اجتهاده في مسائل المعادة حتى في الاكدرية وجاء الاجتهاد وحذ والقارة بالقدة فكيف نصبته مقلدا لها ولكن هذا
التناقض جاء من بركة التقليد ولو اتبعكم العلم من حيث هو واقتديتم بالليل وجعلتم الحجة اما لما اتا فضيحتهم هذا التناقض
واعطيتهم كل ذي حق حقه **الثالث** ان هذا من اكبر الحجج عليكم فان الشافعي قد صرح بتقليد عمر وعثمان وعطاء مع كونه من
ائمة المجتهدين وانتم مع اقراركم بانكم من المقلدين لا ترون تقليد واحد من هؤلاء بل اذا قال الشافعي وقال عمر وعثمان وابن
مسعود فضلا عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن تركتم تقليد هؤلاء وقدمتم الشافعي وهذا عين التناقض مخالفة لغيره من
حيث زعمتم انكم قلدهم فانه قد قدمتم الشافعي فقلدهم وامن قلده الشافعي فان قلدهم بل قلدهم فاما قلدهم فيه الشافعي قيل له
يكن ذلك تقليدا منكم بل تقليدا له والا فلو جاء عنهم خلاف قوله لم تلتفتوا الى احد منهم **الرابع** ان من ذكرتم من
الائمة لم يقلدوا والتقليد كره ولا سوغوه البتة بل غاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة لم يظفروا فيها بنص عن الله و
رسوله ولم يجدوا فيه بأسا سوى قول من هو اعلم منهم فقلدهم وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب فان التقليد انما يباح للمضطر
لما من عدل عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالليل مع تمكنه منه الى التقليد فهو كمن عدل الى الميتة
مع قدرته على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل الا عند الضرورة فجعلتم انتم حال الضرورة راس اموالكم
الوجه السادس الستون قولكم قال الشافعي راى الصحابة لنا خير لنا من راىنا لانفسنا ونحن نقول ونفصد وراى
الشافعي والائمة لنا خير من راىنا لانفسنا **جوابه** من وجوه **احدها** انكم اول مخالف لقوله ولا ترون رأيهم لكم خير من
راى الائمة لانفسهم بل تقولون راى الائمة لانفسهم خير لنا من راى الصحابة لنا فاذا جاءت الغتيا عن ابي وعمر وعثمان وعلى
وسادات الصحابة وجاءت الغتيا عن الشافعي وابى حنيفة ومالك تركتم ما جاء عن الصحابة واخذتم بما افق به الائمة فهذا كان
راى الصحابة لكم خيرا من راى الائمة لكم لو نصحتهم انفسكم **الثاني** ان هذا الوجب صحة تقليد من سوى الصحابة لما خصهم الله به
من العلم والظهور والفضل والفقه عن الله ورسوله وشاهد والوحي والتلقي عن الرسول بلا واسطة ونزول الوحي ببلغتهم
وهي غضة محضة لم تشب ومراجعتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما اشكل عليهم من القرآن والسنة حتى يجليهم لهم
فمن له هذه المزية بعدهم ومن شاركهم في هذه المنزلة حتى يقلد كما يقلدون فضلا عن وجوب تقليد وسقوط تقليد ثم اوشرك
كما صرح به خلافتهم وقال الله ان بين علم الصحابة وعلوم قلدهم من الفضل كما بينتم فيهم في ذلك **قال الشافعي** في الرسالة القدرية
بعد ان ذكرهم وذكرهم من تعظيمهم وفضيلتهم وهو فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر استدرت به علمه واراؤهم لنا احمد
داوى بنا من رأينا قال الشافعي وقد اتى الله على الصحابة في القرآن والتوراة والانجيل وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم

ما ليس لاحد بعد هم قفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم خير الناس قفي
ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى قومه تشيخ شهادة اهلهم وميمنة شهادة آفة وفي الصحيحين من حديث
ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا اصحابي فلوان احدهم انفق مثل احدى هذه ما بلغ
مد احدهم ولا نصيفه وقال ابن مسعود ان الله نظر في قلوب عباده فوجد قلب محمد خير قلوب العباد ثم نظر في قلوب
الناس بعده فراهي قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لصحبته وجعلهم انصار دينه ووزراء نبيه فمأسرة
المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وما ساروه قبيحا فهو عند الله قبيح وقد امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
باتباع سنة خلفائه الراشدين وبالاقتداء بالخلفيتين وقال ابو سعيد كان ابو بكر وعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعلم والدين وعباس بن عباس بان يفقهه الله في الدين و
يعلمه التأويل وضمه اليه حرة وقال اللهم علمه الحكمة وتاول عمر في المنام القدر الذي شرب منه حتى راي الوحي يخرج
من تحت اظفاره واوله بالعلم واخبر ان القوم ان اطاعوا ابا بكر وعمر يرشدوا واخبر انه لو كان بعد نبى لكان عمر واخبر
ان الله جعل الحق على لسانه وقلبه وقال رضيبت لكم ما رضى لكم ابن ام عبد يعني عبد الله بن مسعود وفضائلهم و
صنايعهم وما خصهم الله بهن العلم والفضل اكثر من ان يدكر فهل يستوفى تقليد هؤلاء وتقليد من بعدهم من كليل ايم
ولا يقار بهم الثالث انه لم يختلف المسلمون انه ليس قول من قلد تنوع حجة واكثر العلماء بل الذي نص عليه من قلد
ان اقوال الصحابة حجة يجب اتباعها ويخرج منها كما سياتى حكاية الفاظ الاثمة في ذلك وابلغهم فيه الشافعي ونبين انه
لم يختلف مذهبه ان قول الصحابي حجة وذلك ان شاء الله وان من حكي عنه قولين في ذلك
فاما حكي ذلك بلازم قوله لا بصرجه واذا كان قول الصحابي حجة فقبول قوله حجة واجب متعين وقول من سواه احسن
احواله ان يكون سائفا فقياس احد القائلين على الآخر من اشد القياس ابطله الوجه السابع والستون
قولكم وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والعلوم الى اخره
فحقا به ان هذا حق لا ينكره عاقل ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبع بغير
حجة توجب قبول قوله وتقديم قوله على قول من هو اعلم منه وترك الحججة لقوله وتروا اقوال اهل العلم جميعا من السلف و
المتخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطر احد من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحججة والدليل
الثبت لقول المدعى فدكر سبحانه في فطر الناس انهم لا يقبلون قول من لم يقدم الدليل على صحة قوله ولا جلد لك اقام
الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والادلة الظاهرة والايات الباهرة على صدق رسوله اقامة الحججة و
الاعتدال هذا وهم اصدق خلقه واعلمهم واهمهم واكملهم فاقوا بالايات والحجج والبراهين مع اعتراف اممهم لهم
اصدق الناس فكيف يقبل قول من ادعاهم بغير حجة توجب قبول قوله والله تعالى انما اوجب قبول قولهم بعد قيام الحججة
وظهور الايات المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطر عباده من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر مشترك
بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم ومبرهم وفاجرهم الانقياد للحجة وتعظيم صاحبها وان خالفوه عنادا وبغيا فلفوا
اغراضهم بالاقتياد ولقد احسن القائل

وجهه فهو الحق ليسمى ويشرف
كما نسي التوثيق من هو مطلق

ابن وجه قول الحق في قلبه
سبون منه مرشد وينسى نفارة

فقطرة الله وشرعه من اكبر على فرقة التقليد الوجه الثامن والستون قولكم ان الله سبحانه
فاوت بين ذوي الازهار كما فاوت بين قري الا بد ان فلا يطبق بحكمته وعدله ان يعرض على كل احد معرفة الحق
بدليله في كل مسألة الى اخره **فتح** لا تنكر ذلك ولا تدعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل
مسألة من مسائل الدين دونه وجملة قائما انكرنا ما انكره الاثمة ومن تقدمهم من الصحابة والتابعين وما حدث
في الاسلام بعد القضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
نصب رجل واحد وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشاكر بل يقدمها عليه ويقدم قوله على افعال من بعد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من جميع علماء ائمة وأكثفاء بتقليده عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله واقتوال الصحابة
وان يضم الى ذلك انه لا يقبل ان لا ينافي كتاب الله وسنة رسوله وهذا مع تضمنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بل
علم الاخبار عن خلفه وان كل من اتبع منه انه غير مصيب للكتاب السنة ومتبوع هو المصيب او يقول كلاهما مصيب
للكتاب والسنة وقد نفاها عن افعالها فيجعل اداة الكتاب السنة متعارضة متناقضة والله ورسوله يحكم بالشريعة
وضعه في وقت واحد وبذلك تبين لاراء الرجال وليس له في نفس الامر حكم معين فهو اما ان يسلك هذا المسلك او يخالفه
خالف متبوعه ولا بد له من واحد من الامرين وهذا من البركة التقليد عليه اذا عرف هذا **فتح** انما قلنا ونقول ان الله تعالى
اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل المتقوى معرفة من يتقوا ثم العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل
جهده في معرفة ما يتقيه فاما امره الله به وذا عنه ثم يلزم طاعة الله ورسوله وما يخفى عليه فهو فيه اسوة امثاله من عباد
الرسول فكل احد سواه قد يخفى بعض ما جاز به ولم يخبره ذلك عن كونه من اهل العلم لم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق
والتباعد قال بوجهه وليس احد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وقد خفى عليه بعض امره فاذا اوجب الله سبحانه
على كل احد ما استطاعه وبلغته قراءة من معرفة الحق وعذره فيما خفى عليه منه فاحطاه او قل فيه غيره كان ذلك
مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا ينصبه
معبداً على وجهه ويعرض عن اخذ الاحكام واقتباسها من مشكاة النور فان هذا اينا في حكمته ورحمته واحسانه ويؤيد
الى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة رسوله كما وقع فيه من وقع وبالله التوفيق **الوجه التاسع والستون** قولكم
انكم في تقليدكم بمنزلة المأموم مع الامام والمتبوع مع التابع فالركب خلف الدليل جوابه انا والله حولنا ذلك
وليكن الشأن في الامام والدليل والمتبوع الذي فرض الله على الخلق ان تاتوا به وتبعوه وتسير خلفه واقتسم سبحانه
بجزائه ان العباد لو اتقوا من كل طريق او استغنى عن كل باب لم يفتح لهم حتى يدخلوا خلفه فهذا العلم الله هو امام الخلق
ودليلهم وقال لهم حقاً ولم يجعل الله منصب الامامة بعد الا لمن دعا اليه ودل عليه وامر الناس ان يقتدوا به ويأتوا به
ويسبوا وخلفه وان لا ينصبوا انفسهم متبوعاً ولا اماماً ولا دليلاً غيره بل يكون العلماء مع الناس منزلة ائمة الصلوة مع
المصلين كل واحد يصلي طاعة لله وامتناعاً لأمرة وهم في الجماعة متعاونون متساعدون بمنزلة الوالد مع الدليل كلهم يحج
طاعة لله وامتناعاً لأمرة لا ان المأموم يصلي لاجل كون الامام يصلي بل هو يصلي صلى امامه او لا بخلاف المقلد فانه انما
ذهب الى قول متبوعه لانه قاله لا ان الرسول قاله ولو كان كذلك لدارق الرسول بين كان ولو يكن مقلداً فاحتجاجهم بما
الصلوة ودليل الحجة من اظهر الحج عليهم يوضحه **الوجه السابعون** ان الامام قد علم ان هذه الصلوة التي
فرضها الله سبحانه على عباده واداء امامه في وجوبها سواء وان هذا البيت هو الذي فرض الله حجه على كل من استطاع

اليه سبيلا وانه هو والدليل في هذا الفرض سواء فهو لم يحج تقليد الدليل ولم يصح تقليد الامام وقد استأجر النبي صلى الله عليه واله وسلم دليلا ليدله على طريق المدينة لما هاجر الهجرة التي فرضها الله عليه وصلى خلف عبد الرحمن بن عوف مأمورا والعالم يصلي خلف مثله ومن هو وانه بل خلف من ليس بعالم وليس من تقليده في شئ يؤرخه **الوجه الحادي** **السبعون** ان المأمور يأتي بمثل ما يأتي به الامام سواء والركب يأتون بمثل ما يأتي به الدليل ولو لم يفعلوا ذلك لما كان هذا امتثالا فالتبع للامة هو الذي يأتي بمثل ما اتوا به سواء من معرفة الدليل وتقدير الحجج وتحكيمها حيث كانت مع من كانت فهذا ان يكون متبع لهم واما مع اعراض عن الاصل الذي قامت عليه امامتهم ويسلك غير سبيلهم ثم يدعي انه موافق لهم فذلك اما ان يهمل ويقال لهم ها توابها نكرم ان كنتم ضد قين **الوجه الثاني والسبعون** قولكم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فتحوا البلاد وكان الناس حينئذ عهده بالاسلام وكان يفتيهم ولم يقولوا لاحد منهم عليك ان تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل **حي اياه** انهم لم يفتوهم بأرائهم وانما بلغوهم ما قاله نبيهم وفعله وامر به فكان ما افتوهم به هو الحكم وهو الحجج وقالوا لهم هذا امر من نبينا اليينا وهو عهدنا اليكم فكان ما يخبر به هو نفس الدليل وهو الحكم فان كلام رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو الحكم وهو دليل الحكم وكذا ذلك القرآن كانا الناس اذ ذلك انما يحرمون على معرفة ما قاله نبيهم وفعله وامر به وانما تبليغهم الصحابة ذلك قايين هذا من امرنا انما يحرم الناس فيه على ما قاله الآخر فالآخر وكلما تاخر الرجل اخذ واكلامه وهجره او كادوا يهجرون كلام من فرقه حتى تجد اتباع الامة اشد الناس هجرا لكلامهم واهل كل عصر انما يقضون ويفتون بقول الاقدمين فالا دني اليهم وكلما بعد العهد ازداد كلام المتقدم هجرا ورغبة عنه حتى ان كتبه لا تكاد تجز عنهم منها شيئا بحسب تقدم زمانه ولكن اين قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم للتابعين لينصب كل منكم لنفسه رجلا يعتازه ويقدره دينه ولا يلتفت الى غيره ولا يلتقي الاحكام من الكتاب والسنة بل من تقليد الرجال فاذا جاءكم عن الله ورسوله شيء وعن من نصبتموه اماما تقلدوا منه فخذوا بقبوله ودعوا ما بلغكم عن الله ورسوله فوابه لو كنتم الغطاء لكم وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول

نزولوا به في قبائل هاشم

ونزلت بالبصرة ابا عبد منزل

وكما قال الثاني

سأرت مشرقة وسرت مغربا

أشتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث

ايها المنكر الثريا سهيلا

عمر لك الله كيف يلتقيان

هي شامية اذا ما استقلت

وسهيل اذا استقل يمانا

الوجه الثالث والسبعون قولكم ان التقليد من لوازم الشرع والقدر والمذكرون له مضطرون اليه ولا بد كما تقدم ببيان من الاحكام **جوابه** ان التقليد المنكر المذموم ليس من لوازم الشرع وان كان من لوازم القدر بل بطلانه فسادا من لوازم الشرع كما عرف بهذه الوجوه التي ذكرناها واضحا فها وانما الذي من لوازم الشرع المتابعة وهذه المسائل التي ذكرتم انها من لوازم الشرع ليست تقليدا وانما هي متابعة وامثال للاهم فان ابيهم الاتميتها تقليدا فالتقليد بهذا الاعتبار حق وهو من الشرع ولا يلزم من ذلك ان يكون التقليد الذي وقع النزاع فيه من الشرع ولا من لوازمه وانما بطلانه من لوازمه يؤرخه **الوجه الرابع والستون** ان ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع فلو كان التقليد الذي وقع فيه النزاع

من لوازم الشرع لكان بطلان الاستدلال وانباء الحججة في موضع التقليد من لوازم الشرع فان ثبوت احد النقيضين يقتضي
انتفاء الآخر وصحة احد الضدين يوجب بطلان الآخر **وشعر** دليلًا فقول لو كان التقليد من الدين لم يخبر العدول عنه
الى الاجتهاد والاستدلال لانه يتضمن بطلانه **فان قيل** كلاهما من الدين واحدهما اكمل من الآخر فيجوز العدول عن المقتضى
الى الفاضل **قيل** اذا كان قد انسد باب الاجتهاد عندكم وقطعت طريقه وصار الفرض هو التقليد فالعدول عنه الى تأمل
سد بابه وقطعت طريقه يكون عندكم معصية وفاعله الله وفي هذا من قطع طريق العلم ابطال حجج الله وبيداته وخلق الارض
من قائم لله بحججه ما يبطل هذا القول ويدحضه وقد ضمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا تزال طائفة من امتي على الحق
لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهؤلاء هم اولو العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله فانهم على بصيرة
وبينة بخلاف الاعشى الذي قد شهد على نفسه بانه ليس من اولي العلم والمصداق والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع فالتأمل
والاقتداء بقدر يسمي النصوح على اراء الرجال وتكليم الكتاب والسنة في كل ما تنازع فيه العلماء واما الزهد في النصوص والاستغناء
عنها باراء الرجال وتقليدها عليها والاكتفاء على من جعل كتاب الله وسنة رسوله واقرار الصحابة نصب عينيه وعرض اقوال العلماء
عليها ولم يخرج من دون الله ولا من رسول ولا المؤمنين وليجة فبطلانه من لوازم الشرع ولا يتم الدين الا بالانكاره وابطاله فهذا لون
والاتباع لون والله الموفق **الوجه الخامس في السبعون** قركم كل حجة اثرية ارجحتها بهاء بطلان التقليد فانهم
مقلدون لحجة ما ورواها وليس بيد العالم الاتقليد الرأى ولا بيد الحاكم الاتقليد للشاهد ولا بيد العاقل الاتقليد للعالم والاخر
جوابه ما تقدم مراد من ان هذا الذي سمي تقوية تقليدًا هو اتباع امر الله ورسوله ولو كان هذا تقليدًا لكان كل عالم على
وجه الارض بعد الصحابة مقلدًا بل كان الصحابة الذين اخذوا عن نظرهم مقلدين ومثل هذا الاستدلال لا يصدر راجع
من مشايخ او ملبس يقصد لبس الحق بالباطل والمقلد يجهله اخذ نوعًا صحيحًا من انواع التقليد واستدل به على النوع الباطل
منه لوجه القدر المشترك وغفل عن القدر الفارق وهذا هو القياس الباطل المتفق على دمه وهو اخوهذا التقليد الباطل
كلاهما في البطلان سواء واذ جعل الله سبحانه خبر الصادق حجة وشهادة العدل حجة لم يكن متبعا للحجة مقلدًا اذا قيل انه
مقلد للحجة فغيره لا بهذا التقليد واهله وهل ندندن الاحوال والله المستعان **الوجه السادس في السبعون**
قولكم انتم منعت من التقليد خشية وقوع المقلد في الخطأ بان يكون من قلده خطأ في فحواه ثم اوجبت عليه النظر الاستدلال
في طلب الحق ولا ريب ان صوابه في تقليد ما لم هو اعلم منه اقرب من اجتهاده هول نفسه كمن اداد شري سلعة لا خير له بها فانه
اذا قلدها لم يأتك السلعة خيرا ايها اميرنا انا نحن كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه **جوابه** من جوهه **احسن**
انما منعت التقليد طاعة لله ورسوله والله ورسوله منع منه وذم اهله في كتابه وامر بتكليمه وتكليمه رسول الله وما تنازعت فيه
الامة اليه والى رسوله واخبر ان الحكم له وحده وفي ان يتخذ من دونه ودون رسوله وليجة وامر ان يعتصم بكتابه
ثم ان يتخذ من دونه اولياءه واربابا يجمل من اخذهم ما حلوه ويحرم ما حرموه وجعل من لا علم له بما انزله على رسوله بمنزلة
الانعام وامر بطاعة اولي الامر اذا كانت طاعتهم طاعة لرسوله بان يكونوا متبعين لامرهم بخبرين به واقسم بنفسه سبحانه ان لا
نؤمن حتى نحكم الرسول خاصة فيما اخبر بيننا لا نحكم غيره ثم لا نجوز في انفسنا خراجا مما حكم به كما يجيزه المقلدون اذا اجاز حكمه
خلاف قول من قلده وان سلم حكمه تسليما كما يسلم للمقلدين لا نقول من قلده بل تسليما اعظم من تسليمهم واكمل الله المستعان
وذم من حاكم الى غير الرسول وهذا كما انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد مماته فلو كان حجة بين اظهرنا وحكمنا الى غيره فكما ان اهل
الذم والوعيد فسنته وما جاء به من الهدى ودين الحق لم يمت وان فقد من بين الامة شخصه الكريم فلم يفقد من بيننا سنته

ودعوته وهدية العلم والايمان بحمد الله مكانهما من ابتناها وجدنا وقد ضمن الله سبحانه حفظ الذكر الذي انزل على رسوله
 فلا يزال محفوظا بحفظ الله محميا بحمايته لتقوم حجة الله على عباده قرنا بعد قرن اذ كان نبيهم اخر الانبياء ولا نبي بعده فكان حفظه
 لدينه وما انزل على رسوله مغنيا عن رسول اخر بعد خاتم الرسل والذي اوجبه الله سبحانه وفرضه على الصحابة من تلقى العلم
 والهدى من القرآن والسنة دون غيرهما هو بعينه واجب على من بعدهم وهو محكم لم ينسخ ولا يتطرق اليه النسخ حتى ينسخ الله
 العالم ويطوى الدنيا وقد ذكر الله تعالى من اذ ادعى الى ما انزله والى رسوله صدى واعرض وحرارة ان تصيبه مصيبة باعراسه
 عن ذلك في قلبه ودينه ودنياه وخبر من خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فالفتنة وقيل
 والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعراسه عما جاء به وحاشا لفتنة له الى غيره اصيب بالعدا
 اليم ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى امر على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا
 خيرة بعد قضائه لمؤمن البتة **وشن نسال المقلدين** هل يمكن ان يخفى قضاء الله ورسوله على من قد تقوى دينكم
 في كثير من المواضع **املا فان قالوا** لا يمكن ان يخفى عليه ذلك انزل لوم فوق منزلة ابي بكر وعمر وعثمان وعلى والصحابة كلهم
 فليس احد منهم الا وقد خفى عليه بعض ما قضاه الله ورسوله به **فهذه الصديق** اعلم الامامة به **وخفي عليه** ميدان الجدة
 حتى اعلمه به محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة **وخفي عليه** ان الشهاد لا دية له حتى اعلمه به عمر فرجع الى قوله **وخفي على**
 بهم المحب فقال لو بقى شهر لم يصل حتى يغتسل **وخفي عليه** دية الاصابع ففضى في الابهام والتي تليها بخمس وعشرين حتى اخبرنا
 في كتاب عمر بن خنوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بعشر عشر فترك قوله ورجع اليه **وخفي عليه** شاة الاستيلاء
 حتى اخبره به ابي موسى وابو سعيد الخدري **وخفي عليه** قهرت المرأة من دية نروجا حتى كتب اليه الضحاک بن سفيان الكلابي
 وهو اعرا في من اهل البادية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يورث امرأة اشيم الضبابي من دية نروجا **وخفي عليه**
 حكر امراض المرأة حتى سأل عنه فوجد عند المغيرة بن شعبة **وخفي عليه** امر المجوس في الجزية حتى اخبره عبد الرحمن بن
 عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذها من عجوس هجر **وخفي عليه** سقوط طواف الداع عن الحائض فكان
 مردن حتى يطهرن ثم يطفن حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك فرجع عن قوله **وخفي عليه** التسوية
 بين دية الاصابع وكان يفاضل بينها حتى بلغته السنة في التسوية فرجع اليها **وخفي عليه** شأن متعة الحج وكان ينهى عنها حتى قضى
 على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بها فترك قوله وامر بها **وخفي عليه** جواز التسمية باسماء الانبياء فنهى عن حجة اخبره به
 طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كناه ابا محمد فامسك ولم يمتد على النهي هذا وابو موسى وعمر بن مسلمة وابو ايوب من شهر
 الصحابة ولكن لم يبرأ له رضي الله عنه امره يدين يديه حتى عنه **وخفي عليه** قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقوله
 وما حمل الا رسوله قد خلدت من قبله الرسل **اقرا** مات او قتل انقلب **على اعقابكم** حتى قال والله كاذبي ما سمعتها قط قبل
 وقتي هذا **وخفي عليه** حكم الزيادة في المهمل على مهور اذ اوجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبناته حتى ذكر تلك المرأة بقوله
 تعالى واتيتهم احداهن قطرا فلا تاخذن وامنه شيئا فقال كل احد افقه من عمر حتى النساء **وخفي عليه** امر الجحد والكلالة و
 بعض ابواب الربا فمضى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عهد اليهم فيها عهدا **وخفي عليه** يوم الحديبية ان وعد
 الله لنبيه واصحابه بدخول مكة مطلقا لا يتعين لذلك العام حتى بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى **وخفي عليه** جواز
 استدانة الطيب اللحم ونظيبه بعد النحر وقبل طواف الافاضة وقد صححت السنة بذلك **وخفي عليه** امر القدر وم على محل
 الطاعون والفرار منه حتى اخبر بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم به ياربض فلا تدخلوها واذا وقع واتم

بأمرهم فلا يخرجوا منها فإذ آمنه هذا هو العلم الأمامي بعد الصديق على الإطلاق وهو كما قال ابن مسعود لو وضع علمي عن يميني
كفة ميزان وجعل علم أهل الأبرص في كفة لرجح علمي قال الأعمش فذكرت ذلك لأبي راهيم النخعي فقال والله اني لا احسب علمي
يتسعة اعشار العلم **وخفي على عثمان بن عفان** اقل مدة الحمل حتى ذكره ابن عباس بقوله تعالى وحمله وفضاله
ثلاثون شهرا مع قوله والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين فرجع الى ذلك **وخفي على ابي موسى** الاشعرى يدرأ
بنت ابي بن ميم البنت السدس حتى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رر لها ذلك **وخفي على ابن عباس** تختم
لحم الحمر الا هلية حتى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرما يوم خيبر **وخفي على ابن مسعود** حكم المفوضة
وتروى اليه فيها شهر افانها هم يرايهم بلغه النص بمثل ما افق به **وهذا باب** لو تتبعناه بحجة سفر كبير فسنال حينئذ فرة
التقليد هل يجوز ان يخفى على من قلد قوة بعض شان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما خفي ذلك على سادات الاممة اولا فان
قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصواب مع قرب عهدهم بل غوا في الغلو مبلغ مدعى العصمة في الاممة وان قالوا بل يجوز ان يخفى
عليهم وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة قلنا فحينئذ نناشدكم الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه اذ انضمت
الله ورسوله امر اخفى على من قلد تم هل تبقى لكم التحيرة بين قبول قوله وخبره ام تنقطع خبركم وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله
عينا لا يميز سواه قاعد والهدى السؤال جوابا والجواب صوابا فان السؤال واقع والجواب كثره والمقصود ان هذا هو الذي منعنا من
التقليد فابن معكم حجة واحدة تقطع العذر وتسوق لكم ما الرضيتموه لا تنفسكم من التقليد **الوجه الثاني** ان قولكم صواب
المقلد في تقليده لمن هو اعلم منه اقرب من صوابه في اجتهاده دعوى باطلة فانه اذا قلد من قد خالفه غيره من هو نظيره واعلم
منه لم يد على صواب هو من تقليده او على خطأ بل هو كما قال الشافعي حاطب ليل امان يقرع بيد عودا وافى قد غره واما
اذا بدل اجتهاده في معرفة الحق فانه بين امرين امان يظفر به فله اجران واما ان يخطئه فله اجر فهو مصيب للاجر ولا بد
بخلاف المقلد المتعصب فانه ان اصاب لم يوجب وان اخطأ لم يسلم من الاثم فابن صواب الاعمى من صواب البصير الباذل جهل
الوجه الثالث انه انما يكون اقرب الى الصواب اذا عرف ان الصواب ميم من قلده دون غيره وحينئذ فلا يكون مقلدا
له بل متبعا للحجة واما اذ لم يعرف ذلك البتة فمن اين لكم انه اقرب الى الصواب من باذل جهمه ومستفهم وسعه في طلب الحق
الوجه الرابع ان اقرب الى الصواب عند تنازع العلماء من امثال امر الله فله ما تنازعوا فيه الى القران والسنة واما من
ما تنازعوا فيه قول متبوعه دون غيره فكيف يكون اقرب الى الصواب **الوجه الخامس** ان المثال الذي مثلتموه من كبار
العلماء عليكم فان من اراد شري سعة او سلوك طريقة حين اختلف عليه الثمان او اكثر وكل منهم يامر بخلاف ما يامر به الآخر
فانه لا يقدر على تقليد واحد منهم بل يبقى مترددا طالبا للصواب من اقوالهم فلو اقدم على قبول قول احد هم مع مساواة الآخر له في
المعرفة والنصيحة والديانة او كونه فوقه في ذلك على خاطرا من موافا ولو كان اصاب قد جعل الله في فطره العقلاء في مثل هذا
ان يتوقف احد هم ويطلب ترجيح قول المختلفين عليه من خارج حتى يستبين له الصواب ولم يجعل في فطرهم الجهم على قبول قول
واحد واطراح قول من عدا **الوجه السابع والسبعون** ان نقول لطائفة المقلدين هل يشقون تقليد كل عالم من
السلف والخلف او تقليد بعضهم دون بعض فان سوغتم تقليد الجميع كان سؤيخكم لتقليد من انتميتهم الى مذهبه كسؤيخكم
لتقليد غيره سواء فكيف صارت اقوال هذا العالم من هبا لكم تقتون وتقتضون بها وقد سوغتم من تقليد هذا اما سوغتم من تقليد
الآخر فكيف صارت هذا صاحب مذهبه كونه هذا وكيف استجرتهم ان تروا اقوال هذا او تقلدوا اقوال هذا وكلاهما عالم يستوعب التبعه فان
كانت اقواله من الدين فكيف سألتم وضع الدين وان لم تكن اقواله من الدين فكيف سوغتم تقليده وهذا الاجواب لكم عنده

يقضه الوجه الثامن والسبعون ان من قلد تبعه اذا روى عنه قولان ورأى ان سوشتم العلم بها وقلتم
 بغيره له قولان فيسوغ لنا الاخذ بحد او هذا او كان القولان جميعاً من حيث انهما جعلتم قول نظيره من المجتهد بن بمثابة قوله
 الآخر وجعلتم القولين جميعاً من حيث انهما كان قول نظيره ومن هو اعلم منه ارجح من قوله الآخر واقرب الى الكتاب
 والسنة يقضه الوجه التاسع والسبعون انكم معاشر المقلدين اذا قال بعض اصحابكم من قلد تبعه قولاً خلاف
 قول المتبوع او خرج على قوله جعلتموه حجاً وقضيتهم وافتيتم به والنص بمقتضاه فاذا قال الامام الذي هو نظيره متبوعكم
 او فوزه قولاً يخالفه لم تلتفتوا اليه ولم تعدوا شيئاً ومعلوم ان واحداً من الائمة الذين هم نظير متبوعكم اجل من جميع اصحابه
 من اولهم الى اخرهم فقد راسوا التقادير ان يكون قوله بمثابة وجه في مذنبكم فيا لله العجب صار من ائقي واحكم يقول
 واحد من مشايخ المذهب ائقي بالقبول من ائقي بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وابي بن كعب وابي الدرداء
 ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليكم وتعلم ذلك الوجه الثمانون انكم ان رستم الفخلص من هذه الخلطة وقلتم
 بل يسوغ تقليد بعضهم دون بعض وقال كل فرقة منكم يسوغ واجب تقليد من قلدناه دون غيره من الائمة الذين هم
 مثله او اعلم منه كان اقل ما في ذلك معارضة قولكم يقول الفرقة الاخرى في ضرب هذه الاقوال بعضها ببعض ثم يقال
 ما الذي جعل متبوعكم اولى بالتقليد من متبوع الفرقة الاخرى فياي كتاب او بآية سنة وهل تقطعت الامة امرها بيننا وبيننا
 وصار كل حزب بما لديهم فرحون الابهذ السبب فكل طائفة تدعو الى متبوعها وتتأى عن خيرة وتنتهي عنه وذلك مفضى الى
 التفرق بين الامة وجعل دين الله تابعاً للشعبي والاعراض وعرضة للاضطراب في الاختلاف وهذا كله يدل على ان التقليد
 ليس من عند الله للاختلاف الكثير الذي فيه ويكفي في فساد هذا المذهب تناقض اصحابه ومعارضة اقوالهم بعضها
 ببعض ولو لم يكن فيه من الشناعة الا انها بهم تقليد صاحبهم وتخريبهم تقليد الواحد من اكابر الصحابة كما صرحوا به في كتبهم
 الوجه الحادي والثمانون ان المقلدين حكموا على الله قدرًا وشراً بالحكم الباطل جهاراً الخالف لما اخبره رسوله
 فاخلوا الارض من القائمين لله بحجة وقالوا لم يبق في الارض عالم من الاعصار المتقدمة فقالت طائفة ليس لاحد ان يختار
 بعد ابي حنيفة وابي يوسف وشر بن الهذيل وعبد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الحنفية وقال
 بكر بن العلاء القشيري المالكى ليس لاحد ان يختار بعد الماتنين من الحجة وقال اخرون ليس لاحد ان يختار بعد الامويين
 وصفيين الثوريين وكريم بن الجراح وعبد الله بن المبارك وقالت طائفة ليس لاحد ان يختار بعد الشافعي واختلف المقلدين
 من اتباعه فيمن يؤخذ بقوله من للتبشير اليه ويكون له وجريفتي ويحكم به من ليس كذلك وجعلوهم ثلاث مراتب طائفة
 اصحاب جوه كابن شريح والفقهاء وابي حامد وطائفة اصحاب احتمالات لا اصحاب جوه كابن المعالي وطائفة ليسوا اصحاب
 وجوه ولا احتمالات كابن حامد وغيره واختلفوا متى انسرب باب الاجتهاد على اقوال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان وعند
 هؤلاء ان الارض قد خلت من قائم لله بحجة ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم ولم يحل لاحد بعد ان ينظر في كتاب الله لاستئنة
 رسوله لاخذ الاحكام منها ولا يقضى ويقتى بها فيما حجة يعرضه على قول مقلده ومتبوعه فان وافقه حكمه وافقي به ولا
 رده ولم يقبله وهذه اقوال كما ترى قد بلغت من الفساد والبطلان والتناقض والقول على الله بلا علم وباطال حجة والرهبة
 في كتابه وسنة رسوله وتبلى الاحكام منها ما مبلغها وياي الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله انه لا تخلوا الارض من
 قائم لله بحجة ولكن تزال طائفة من ائمة على محض الحق الذي بعثه به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لئذ
 الامة من يجد دليلاً دينها ويكفي في فساد هذه الاقوال ان يقال لا رباها فاذا لم يكن لاحد ان يختار بعد من ذكرتم فمن ابن

وقم تكبر اختيار تقليد همدون غيرهم وكيف حرمتهم على الرجل ان يختار ما يوقيه اليه اجتهاده من القول الموافق
 لكتاب الله وسنة رسوله واجتهد لا نفسه اختيار قول من قلده وواجبه على الامة تقليده وحرمتهم تقليد من
 سواه ورجعتهم على تقليد من سواه فذا الذي سوغ لكم هذا الاختيار الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا
 قياس ولا قول صاحب وحرمتهم اختيارها عليه الدليل من الكتاب والسنة والاقوال الصالحة ويقال لكم فاذا كان يجوز الاختيار
 بعد المائتين عندك ولا عند غيرك فمن اين يسان لك وانت لم تقولوا لا بعد المائتين بخوستين سنة ان يختار قول مالك في
 من هو افضل منه من الصحابة والتابعين او من هو مثله من فقهاء الاصحاب او من ثبته بعد وصوب هذا القول ان اشبه
 ابن الماجشون ومطرف بن عبد الله واصبغ بن الفرج ومخضوب بن سعيد واحمد بن المعدل ومن في طبقتهم من الفقهاء كان
 لهم ان يختاروا الى اسلافهم في الحج من سنة مائتين فالما استعمل هلال الحزم من سنة احدى ومائتين وغابت الشمس من
 تلك الليلة حرم عليهم في الوقت بلا مهلة ما كان مطلقا لهم من الاختيار فيقال للآخرين ليس من المصداق وعجائب الدنيا
 يتصور لكم الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرائي والقياس لمن ذكره من ائمة لا يجوزون الاختيار والاجتهاد في
 الاسلام واعلم الامة بكتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة وفنا واهم كاحمد بن حنبل والشافعي واسحق بن راهوية
 محمد بن اسمعيل البخاري وداود بن علي ونظر الله على سعة عليهم بالسنة ووقفهم على الصحيح منها والسقيم وفتحهم في معرفة
 اقوال الصحابة وللتابعين ودقة نظرهم ولطف استبحارهم للذلال ومن قال منهم بالقياس فقياسه من اقرب القياس الى
 الصواب وابعد عن الفساد واقربه الى الضموم مع شدة ورعهم وما نعمهم الله من حجة المؤمنين لهم وتعظيم المسلمين
 علماءهم وعامة لهم فان اجماع كل فريق منهم بترجيح متبوعة بوجوه التراجيح في نقد زمان او زهد او ورع او لقاء
 شيوخ وائمة لم يلزمهم من بعده او كثرة اتباع لم يكونوا الغيرة امكن الفريق الاخر ان يبدوا المتبوعين من الترجيح بذلك او
 غيره ما هو مثل هذا او فوقه وامن غير هؤلاء كلهم ان يقولوا الامم جميعا نفوذ قولكم هذا ان لم يأنفوا من التناقض يوجب
 عليكم ان تتركوا قول متبوعكم لقول من هو اقدم منه من الصحابة والتابعين واعلموا واورعوا زهدوا وكثرا اتباعا واجل فآين
 التمام ابن عباس ابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل بل ابناء عمر وعلى من اتباع الائمة المتأخرين في الكثرة والجلالة
 وهذا ابوهريرة قال البخاري حمل العلم عنه ثمان مائة رجل ما بين صاحب تابع وهذا زيد بن ثابت من جملة اصحاب عبد الله
 ابن عباس آين في اتباع الائمة مثل عطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وجابر بن زيد وآين
 في اتباعهم مثل السعيد بن الشخير ومسروق وعلقمة والاسود وشريك وآين في اتباعهم مثل نافع وسالم والشمس وعروة ونجاشي
 ابن زيد وسليمان بن يسار والي بكر بن عبد الرحمن فذا الذي جعل الائمة بالتابعين اسعد من هؤلاء يا تابعهم ولكن اولئك
 واتباعهم على قدر عصرهم فظفهم وجلالتهم وكرمهم منع المتأخرين من الاقتداء بهم وقالوا بلسان قالهم وحالهم هؤلاء كيا
 علينا السنان من زعمهم كاصحوا وشهدوا على انفسهم فان اقدارهم تتفاضل عن تلقى العالم من القرآن والسنة وقالوا السنا
 اهكذا لن لك لا لقصص الكتاب السنة ولكن لبحرنا نحن وقصصنا فاقنعنا بمن هو اعلم بما منا فقال لهم فام تذكرون على
 اقتدى بهما وحكمهما وتحاكم اليهما وعرض اقوال العلماء عليهم فذا وافقها قبله وما خالفها رده فذهب لكم لم تصطلوا والها
 العنقود فلم تذكروا على من وصل اليه وذاق حلاوته وكيف تنجزتم الواسع من فضل الله الذي ليس قياسه قول العالمين ولا
 اقتراحاتهم وهم وان كانوا في عصرهم ونشأوا معكم بينكم وبينهم نسب قريب فالله يبين على من يشاء من عباده وقد انكر الله
 على من رد النبوة بان الله صرفها عن عظماء القرى من رؤسائهم واعطاهم لمن ليس كذلك بقولهم يشتمون رحمة ربك

نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيرة الدنيا ورضنا بعضهم فوق بعض درجات ليختل بعضهم ببعض من أمرنا ورحمة ربك خير مما يجمعون وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل امتي كالقطر لا يرى أوله خير أم آخره وقد أخبر الله سبحانه عن السابقين بأنهم ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين فأخبر سبحانه أنه بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين قال واخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم ثم أخبر أن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **وقد اطلعنا الكلام في القياس التقليد وذكرنا** من ما حدثنا ما وجرأ أصحابنا وما لهم وعليهم من المنقول والمعقول ما لا يجده الناظر في كتاب من كتب القوم من أولها إلى آخرها ولا يظفر به في غير هذا الكتاب ابن أوزك بجول لله وقوته ومعونته وفخه فله الحس والمنة وما كان فيه من صواب فمن الله هو المات به وما كان فيه من خطأ فمنى ومن الشيطان وليس الله ورسوله ودينه في شيء منه وبالله التوفيق **فصل** في تحريم الأفتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر إجماع العلماء على ذلك **قال** الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل لأمره **وقال** تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدروا بدى الله ورسوله وانفقا الله أن الله سميع عليم **وقال** تعالى إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون **وقال** تعالى أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما **وقال** اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون **وقال** تعالى وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاياكم به لعلكم تتقون **وقال** تعالى إن الحكم إلا لله يقض الحق وهو خير الفاصلين **وقال** تعالى له غيب السموات والأرض أبصر به واسمعه ما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحدا **وقال** تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون فأكرهنا التأكيد وكبر هذا التقرير في موضع واحد اعظم مفسدة الحكم بغير ما أنزله وعموم مضرة وبليدة الأمة به **وقال** قل أفأمر سبى الفواخش ما ظهر منها وما بطن ولا أشم والبغي بغير الحق وإن شئكم بأب الله ما لم ينزل به سلطانا وإن تقولوا على الله ما لا تقولون وإنك تعلمون ما لا تعلمون **وقال** تعالى على من حابه في دينه ما ليس له به علم فقال ها أنتم هؤلاء تهاجمتم فيما لكم به علم فلم تحاجن في ما ليس لكم به علم والله يعلم وإنكم لا تعلمون **وقال** تعالى إن يقول أحد هذا حلال وهذا حرام لما لم يجرمه الله ورسوله نصا وأخبرنا فاعل ذلك مقتر على الله الكذب فقال ولا تقولوا لما نصف السننكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتوا على الله الكذب الذي يفترون على الله الكذب لا يفلمون متناه قليل ولهم عذاب اليم والآيات في هذا المعنى كثيرة وأما السنة ففي الصحيحين من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سماعة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث العائش في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبصرها فان جاءت به على النعت المكره فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو لم يولد لها ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن يريد بالله ورسوله أعلم بكتاب الله قوله وتريد روعنا العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله وتريد بالشان والله أعلم أنه كان يحسها المشاهدة ولها للرجل الذي رميت به ولكن كتاب الله فصل الحكومة واسقط كل قول ورأه ولم يبق للاجتهاد بعدة موقر **وقال** الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن يزيد عن أبيه قال أرسل عمر بن الخطاب إلى شيبان بن زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلى عمر هذا له عن ولاد من ولاد الجاهلية فقال أما الفرائض ففلان أما النطق

ففلان فقال عمر هددت وكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالفراس قال الشافعي اخبرني من لا اهتم
عن ابن ابي ذئب قال اخبرني محمد بن خفاف قال ابتعت غلاماً فاستعملته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عمر
عبد العزيز فقضى لي بردة وقضى علي برد عليه فأتيت عروة فاخبرته فقال اروح اليه العشي فاخبره ان عائشة
اخبرتني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في مثل هذا ان الخراج بالضمان فجعلت الى عمر فاخبرني بما اخبرني
به عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر فما ايسر هذا على من قضى قضية اللهم انك تعلم اني
لم ارد فيه الا الحق فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارد فضله ثم انفذ سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فراح اليه عروة فقضى ان اخذ الخراج من الذي قضى به علي له قال الشافعي واخبرني من لا اهتم من اهل
المدينة عن ابن ابي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن فاخبرني عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة هذا ابن ابي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد واخبرني ان سعد بن ام سعد
وارد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل رد قضاء سعد بن ام سعد وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فدعاه سعد بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضى عليه فيو حشنا المقدون ثم اوحش الله منهم وقال ابو النضر هاشم
ابن القاسم حدثنا محمد بن اسد عن عبدة بن ابي لبابة عن هشام بن زياد عن الخزرجي ان رجلاً من ثقيف اتى عمر بن الخطاب
فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر الهان تنفر فقال عمر لا فقال له الثقفاني رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم افئني في مثل هذه المرأة بغير ما افئيت به فقام اليه عمر يضرب بالدرية ويقول لم تستفتني في شيء قد افئيت فيه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابو داود بنحوه وقال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا صالح بن عبد الله ثنا سفيان
ابن عاصم عن حناب بن منصور قال قال عمر بن عبد العزيز لا رأي لاحد مع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقال الشافعي اجمع الناس على ان من استبان له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له ان يدعها لقول
احد من الناس ثم قال انما اصر الحديث فاضربوا بقولي الحائط **وصح عنه** انه قال لا قول لاحد مع سنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم **وقال** اسرائيل عن ابي اسحق عن سعد بن اياس عن ابن مسعود ان رجلاً سأل عن رجل
تزوج امرأة فرأى امها فاعجبته فطلق امرأته ليتزوج امها فقال لا بأس فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال
فكان يبيع تجارة بيت المال يعطي الكندي ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل اصحابي عن رجل صلى الله عليه وآله وسلم فقال
لا يحل لهذا الرجل هذه المرأة ولا تصلي الفضة الا وزنا بون فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجد له وجداً فمضى فقال
ان الذي افئيت به صابحكم لا يحل واتى الصيارفة فقال يا معشر الصيارفة ان الذي كنت ابا بكم لا يحل لا يحل الفضة
الا وزنا بون **وفي صحيح مسلم** من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان ابا هريرة و ابن عباس و
ابا سبرة بن اكراد في المتوفى عنها الحامل تضجع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس تعذر اخرجك جليل فقال ابو سلمة بن حزين
تضجع فقال ابو هريرة وانا مع ابن اخي فارسلوا الى أم سلمة فقالت قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها ليسير فامرهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تزوج وقد تقدم من ذكره جوع عمر رضي الله عنه وابي موسى بن عباس عن اجتهادهم الى
السنة ما فيه كفاية وقال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل انما نأخذ بالرأي ما لم نأخذ الاثر فلا جاء الاثر تركنا الرأي اخذنا

بالاثرو قال محمد بن اسحق بن خزيمة الملقب بامام الاثمة لا يقل لاحد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صح الخبر عنه وقد كان
امام الاثمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى له اصحاب ينقلون مذهبه ولم يكن مقلدا بل اماما مستقلا كما ذكر البيهقي في مدخله عن بعض
ابن محمد العنبري قال طبقات اصحاب الحديث حسنة المالكية والشافعية والحنبلية والرهوية والخزيمية اصحاب ابن خزيمة
وقال الشافعي اذا حدث الثقة عن الثقة الى ان ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حديث ابرأ الاحديث وجن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخر بخالفه وقال في كتاب اختلافه
مع مالك ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعزم على من سمعها مقطوع الا بالتأنيها وقال الشافعي قال فائل دلي على ان عمر
عمل شيئا ثم صار الى غيره سخر بنو قنطلة حدثنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر كان يقول لدية للعاقلة ولا تترث
المرأة من دية زوجها حتى اخبره الضحاك بن سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب اليه ان يورث امرأة الضحائي
من دية زوجها عمر واخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاووس ان عمر قال اذكر الله امرأته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الجنين شيئا فله حل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارتين لي فضربت احدهما الاخرى بمسطح فالت جنينا ميتا فقتل في
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع فيه هذا فكذبنا فيه بغير هذا القول ان كذنا لنقتل فيه برأينا فترك
اجتهاده رضى الله عنه للنقض وهذا اهلوا الى اجب على كل مسلم اذا اجتهد الرأي انما يباح للمضطر كما تباح له الميتة والدم
عند الضرورة ومن اضطر بغير ياء ولا عا فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم وكذلك القياس انما يصار اليه عند الضرورة
قال الامام احمد سألت الشافعي عن القياس فقال عند الضرورة ذكره البيهقي في مدخله وكان زيد بن ثابت لا يرضى لغيره ان
ان تنفخ حتى تطوف طواف الوداع وتناظر في ذلك هو عبد الله بن عباس فقال له ابن عباس انما فصل فلانة الانصارية هل اهل
بن لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجع زيد يضحك ويقول ما اراك الا قد صدقت ذكره البخاري في صحيحه بخبره وقال ابن
عمر كنا نأخبر بولا نرى بذلك باسا حتى نزع عمر رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتح عنها فتركناها من اجل ذلك وقال عمر
ابن دينار عن سالم بن عبد الله ان عمر بن الخطاب غي عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الجمرة فقالت عائشة طيب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ويدي الحرامه قبل ان يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احي
قال الشافعي فتروك سالم قول جده لروايتها قلت لا كما يصنع فرقة التقليد وقال الاصم انا الربيع بن سليمان لنعطيتك حلة تغنيك
ان شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ابرأ الا ان يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فتعمل
بما قلت لك في الاحاديث اذا اختلفت قال الاصم سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ما قلت وقال ابو محمد الجارودي
سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف قولي بخذوا بالسنة ودعوا
قولي فاني اقول بها وقال احمد بن حنبل بن عيسى بن ما هان الرازي سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول كل مسألة تكلمت
فيها صح الخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اهل النقل بخلاف ما قلت فان ادا رجح عنها في حياتي وبعد موتي وقال
حرملة بن يحيى قال الشافعي ما قلت وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قول مما يصح في حديث النبي صلى الله عليه
آله وسلم اولي لا تقلدني وقال الحاكم سمعت الاصم يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول وروى حديثا فقال له رجل تأخذ
بهذا يا ابا عبد الله فقال حتى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا صحيحا فلم اخذ به فاشهدكم ان عقلي قد ذهب
واشار بيده الى رؤسهم وقال المحمدي سأل رجل الشافعي عن مسألة فافناه وقال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن فقال الرجل

يقول بهذا اقول ارأيت في وسطى فزارنا الزاني خرجت من الكنيسة اقول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقول بل نقول بخذا
 يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا اقول به **وقال** الحاكم انبأني ابو عمرو السالك مشافهة ان اباسعيد اخبرنا عن حماد
 قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول وسأله رجل عن مسألة فقال روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال كذا وكذا فقال له السائل يا ابا عبد الله انقول بهذا فارعد الشافعي واصغر وحال لونه وقال ويحك اي ارض تقبله واي سماء
 تظلمني اذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فلم اقل به نعم على الرأس العيينين نعم على الرأس والعينين **قال** سمعت
 الشافعي يقول ما من احد الا تزهد عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتغرب عنه فها قلت من قول اذا ضلعت من اجل
 فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافا ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قولي جعل
 يردد هذا الكلام **وقال** الربيع قال الشافعي لم اسمع احدا نسبته عامة او نسب نفسه الى علم يخالف في ان فرض الله اتباع امر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم لحكمه فان الله لم يجعل لاحد بعد الا اتباعه وانه لا يلزم قول رجل قال لا بكتاب الله
 او سنة رسوله وان ما سواه ما تبع لهما وان فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واجبا لا يختلف فيه الفرض وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرقة ساصف قولها ان شاء الله
 قال الشافعي ثم تفرق اهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقر فامتبأنا وتقر عن بعضهم
 نسبته العامة الى الفقه تفرقنا في بعضهم فيه اكثر من التقليد او التحقيق من النظر والغفلة والا استعجال بالرياسة **وقال**
 عبد الله بن احمد قال ابى قال لنا الشافعي اذا سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا الى حتى اذهب اليه **وقال**
 الامام احمد كان احسن امر الشافعي عندي انه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وتركه **وقال** الربيع قال الشافعي لا
 نترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان لا يدخله القياس من لا موضع للقياس لموقع السنة **وقال** الربيع **قد**
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باي هو وامي انه قضى في بروج بنت واشق ونكحت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها
 بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها الى الامور بنا ولا حجة في قول احمد والنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولا في قياس لا في شيء الا طاعة الله بالتسليم له وان كانت لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله وسلم لو يكن لاحد ان يثبت عنه ما لم يثبت ولم احفظه من وجه ثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشجعكم لا يثبت **وقال** الربيع سألت الشافعي عن رفع الايدي في الصلوة فقال يرفع المصلي يديه اذا
 افتتح الصلوة حن ومنكبويه واذا اراد ان يركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجدة **قلت** لهما الحج
 في ذلك فقال انبأنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل قولنا قال الربيع فقلت فانا نقول
 يرفع في الابتداء ثم لا يعود قال الشافعي انا ما لك عن نافع ان ابن عمر كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حن ومنكبويه واذا رفع رأسه
 من الركوع رفعهما كذلك قال الشافعي وهو يعنى ما تكايرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه
 حن ومنكبويه واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه
 الا في ابتداء الصلوة وقد روينا عنهما انها رفعها في الابتداء وعند الرفع من الركوع ايضا لعلم ان يترك فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وابن عمر لرأى نفسه او فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا رأى ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم ياتي موضع اخر يصيب
 فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لم ينفه بعض هذا عن بعض رايت اذا جاز لان روى عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يرفع يديه في مرتين او ثلاث وعن ابن عمر فيه اثنتين انا خذوا واحدة وتركوا لغيره تركه ان

اخذ به واخذ الذي ترك اويحيى لغيره ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له فلن صاحبنا قال فاصنع
 الرض قال معناه قطيع لله واتباع لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعنى الرض في الأولى معنى الرض الذي خالفتم فيه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وابن عمر معا **ويروى** ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة عشر رجلا اربعة عشر رجلا وروى عن اصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه ومن تركه فقد ترك السنة **قلت** وهذا التصريح من الشافعي بان تركه رفع اليدين
 عند الركوع والرض منه تارك السنة وتص احسن على ذلك ايضا في إحدى الروايتين عنه **وقال** الربيع سألت الشافعي عن الطبيب
 قبل الاحرام بما يبقى رجه بعد الاحرام وبعد رجلي الجمره والحلاق وقبل الافاضة فقال جائز واجبة ولا اكرهه للثبوت السنة
 فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاختار عن غير واحد من الصحابة فقلت وما جئت فيه فذكر الاخبار فيه والا فاسأله
 ثم قال انا ابن عيينة عن عمر بن دينار عن سالم قال قال عمر بن رضى الجمره فدخل له ما حرم عليه الا النساء والطبيب قال سالم
 وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق ان نتبع
قال الشافعي وهكذا ينبغي ان يكون الصالحون واهل العلم فاما ما يذهبون اليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك غير
 شئ بل لرأى انفسكم فالعلم اذ اليكم تاتون منه ما شئتم وتدعون ما شئتم وقال في الكتاب القديم روايت عن عكرمة
 سيع المدبر في جواب من قال له ان بعض اصحابك قد قال خلاف هذا **قال** الشافعي فقلت له من تبع سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وافقته ومن خلط فكرها خالفته ما جى الذي لا افارق الاثره الثابت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وان بعد والذي افارق من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان قرب **وقال** في خطبة كتابه ابطال
 الاستحسان الحمد لله على جميع نعمه بما هو اهله وكما ينبغي له والشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
 بعثه بكتاب عز بزايا ثبته الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى بكتابه ثم على لسان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم انعم عليه واقام الحجة على خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل قال وزيدنا عليك الكتاب
 نبيا قال لكل شئ وهدي رحمة وقال وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وفرض عليهم اتباع ما نزل اليهم من رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم فقال وما كان طعن ولا مؤمنة اذ افضى الله ورسوله امر ان تكون لهم اخيرة فمن امر
 ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا عظيما فاعلم ان معصيتي في ترك امره وامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعجل
 لهم الا اتباعه وكذا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن جعلناه نورا هدى به من نشاء من عباده وان ترك
 لهدى الى صراط مستقيم صراط الله مع ما علم الله نبيه ثم فرض اتباع كتابه فقال فاستمسك بالذي اوحى اليك وقال و
 ان احكم بينكم بما انزل الله لا تتبع اهواءهم واعلمهم انه اكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم اكملت لكم دينكم واتممت
 نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا الى ان قال ثم من علمهم ما اتاهم من العلم فامرهم بالاقتضا وعليه وان لا يقولوا غير
 الا ما علمهم فقال لنبيته وكذلك اوحينا اليك ثم حاسن امرنا ما كنت تدرك ما الكتاب ولا الايمان وقال لنبيته قل
 ما كنت بدع من الرسل وما ادرى ما يفعل بي ولا بكم وقال لنبيته ولا تقولن شئى انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله
 ثم انزل على نبيته ان اغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر يعنى والله اعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحى وما تأخر قبل ان يعصمه
 فلا يذنب فعلم ما يفعل بمن رضى عنه وانه اول شافهم ومشفع يوم القيامة وسيد الخلق وقال لنبيته ولا تنفق فاليوم
 لك بدعهم وبجاءه صلى الله عليه وآله وسلم رجل في امرأة رجل مرها بالزنا فقال له يرجع فادعى الله اليه آية اللعان

فلا عن بينهما وقال قل لا يعلم من في السموات الأرض الغيب إلا الله وقال إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيب ويعلم ما في
الرحام كآية وقال لنبيه بسأولك عن الساعة أيا ن مهساها فيم انت من ذكرها فحجب عن نبيه علم الساعة وكان من عدا
ملائكة الله المقربين وأنبياءه المصطفين من عباد الله أقصر علما من ملائكته وأنبيائه والله عز وجل فرض على خلق طاعة
نبيه ولم يجعل لهم من الأمر شيئا **وقل صنف** الامام احمد رضى الله عنه كتابا في طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
رد فيه على من استخبر بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك الاحتجج بهم باقوال في أثناء خطبة
إن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه بعث محمدا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وانزل عليه كتابه
الهدى والنور لمن اتبعه وجعل رسوله الدال على ما اراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما قضيه
له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه شاهده في ذلك اصحابه الذين
ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم اعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما اراد الله
كتاباه بمشا عدايتهم ما قصد له الكتاب فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر بن رسول
صلى الله عليه وآله وسلم بين اظمها عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء علمنا به ثم ساق الايات للالام
على طاعة الرسول فقال قال جل ثناؤه في اول آل عمران وانفقوا النار التي اعدت للكافرين واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحموا
وقال قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين وقال في النساء فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجب بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم
من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا وقال وارسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا
من يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فانا رسلناك عليهم حفيظا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا
وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله
يدخله جنة من ادخلها فيها له فيها ما يشاء من غنى وقال انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا
تكن لثلاثين خصيما وقال في المائدة واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على رسونا البلاغ
المبين وقال بسأولك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم
مؤمنين وقال يا ايها الذين امنوا اسجدوا لله والرسول اذ دعاكم لما يحرمكم واعلموا ان الله يحول بين المعز وقلبه وأنه اليه تحشرون
وقال واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفلسوا وتذهب بهيجكم واصبروا وان الله مع الصابرين وقال لنا كان قول المؤمنين اذا
دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويستقله
فاولئك هم الغائثون وقال واقبلوا الصلوة واتوا الزكوة واطيعوا الله واطيعوا الرسول لعلكم ترحموا وقال قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول
فان تولوا فاعنا عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وان تطيعوا فقدوا وما على الرسول الا البلاغ المبين وقال لا تجادلوا دعاء الرسول بينكم
كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذ فليخزل الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
البلي وقال انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذ اكلوا من امره على امره جاع لم يذهبوا حتى يستاذنوا ان الذين يستاذنوا واولئك
الذين يقيمون سنون بالله ورسوله فاذا استاذنوا نزل بعضهم بشانهم فاذا من شئت منهم واستغفر لهم الله ان الله غفور رحيم وقال يا ايها
الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديا يصلحكم لكم اعداءكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما وقال وما كان

بالمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل منه الا مبيها
 وقال لقد كان لكرم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
 واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم وقال يا ايها الذين امنوا لا تقدر موايد يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم
 فكان الحسن يقول لا تنجوا قبل ذبحه يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النجى ولا تجهر به بالقول كجهر بعضكم
 لبعض ان تحبط اعمالكم وانتم لا تعلمون ان الذين يخشون الله هم عند رسول الله اولئك الذين اصطفى الله قلوبهم للتقوى
 لهم مغفرة واجر عظيم ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم
 الله غفور رحيم وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنت جبري من ختمها الا نهار ومن يتول بعذبه عن ابا الياسم وقال والنجم
 اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى صله شديد القوى وقال وما انا الا رسول قد خلت
 من قبله الانبياء فانه من اتقى الله ان الله شديد العقاب وقال واطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولى منكم فاما على رسولنا الباطل المبين
 وقال فاتقوا الله يا اولي الابواب الذين امنوا قل ان الله اليكم ذكر رسولنا يتلو عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين امنوا و
 عملوا الصالحات من الظلمات الى النور وقال انا ارسلناك شاهدا ونبيا واولى من التوفيق والبر والعدل والوفاء وتيسير
 بكرة واصبلا وقال افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه قال بن عباس هو جبريل وقاله مجاهد ومن قبله كتاب موسى
 اما ما ورجية اولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الاخراب قال سعيد بن جبير الاخراب الملل فالملل اربعة فالاخراب في من يمتنع من الحق
 من ربك ثم ذكر حديث يعلى بن امية طفت مع عمر فلما بلغنا الركن الغربي الذي يلي الاسود جرت بهيمة ليستسلم فقال ما شانك فقلت
 الاستسلم فقال الرظف مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت بلى قال افرأيت يستلمون من الركنين الغربيين قال لا قال اليهم
 لك فيه اسوة حسنة قلت بلى قال فانفردت عنك قال وجعل مغوية يستلمون لكانها فقال له ابن عباس لم تستلمون من الركنين
 ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمها فقال مغوية ليس شئ من البيت صحيح فقال ابن عباس لقد كان لكرم في رسول
 الله اسوة حسنة فقال مغوية صدقت ثم ذكر احمد الاحتجيج على ابطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن ورد هابن لك هذا
 فعل الذين يستمسكون بالمشابهة في رد الحكم فان لم يجد والفظا متشابهة غير الحكم بدونه استخرجوا من الحكم وصفا متشابهة ورد في
 به فالحكم طريقان في رد السنن احدهما رد هابن بالمشابهة من القرآن او من السنن الثاني جعلهم الحكم متشابهة ما يعطون ادلة واما
 طريقة الصحابة والتابعين وائمة الحديث كالشافعي والامام احمد ومالك والابن حنيفة والابن يوسف والبخاري والشافعي فحسبهم
 الطريق وهي النهج بدون المتشابهة الى الحكم وبإخذون من الحكم ما يفسرهم بالمشابهة ويبينه لهم فتتفق دلالة مع ذلك الحكم
 وتوافق النصوص بعضها بعضا ويصدق بعضها بعضا فانما كلها من عند الله وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض
 وانما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره **ولذلك** لهذا الاصل مثلة لشدة حاجة كل مسلم اليه اعظم من
 حاجته الى الطعام والشراب **المثال الاول** رد الجمعية النصوص المحكمة غاية الاحكام المبينة بأقصى غاية البيان ان الله
 سميع بصير صفات الكمال من العلم والقدرة والارادة والحيوة والكلام والسمع والبصر والوجه واليد والرجل والعضد والارض
 والفرج والضحك والرجمة والحكمة وبكالة فعال كالجني والانيان والذلول الى سماء الدنيا واخذ ذلك والعلم بجي الرسول بن لك اخبر
 به عن ربك ان لم يكن فوق العلم بوجوب الصلوة والصيام والجهاد والزكاة وتحريم الظلم والفواحش والكذب فليس يقصر عنه فالعلم
 الصوري حاصل بان الرسول خبر عن الله بذلك وفرض على الامة تصديقه فيه فرضا لا يتم اصل الايمان الا به فلهذا الجمعية ذلك
 بالمشابهة من قول ليس مثله شئ ومن قوله هل تعلم له سميا ومن قوله قل هو الله احد ثم استخرجوا من هذه النصوص المحكمة المبينة

احتمالات وشكوكات جعلوها بمن قسم التشابه **المثال الثاني** ردهم الحكم المعلوم بالضرورة ان الرسل جاؤا به من اثبات على الله على خلقه واستوائه على عرشه بتشابه قول الله تعالى وهو معكم ايما كنتم وقوله ونحن اقرب اليه من جبل الورد وقوله ما يكون من بغي ثلاثة الا هو ابراهيم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا ادق من ذلك ولا اكثرا الا هو معهم ايما كانوا ونحو ذلك ثم غفلوا حتى ردوا النصوص العلو والفرقية بتشابه **المثال الثالث** رد القدسية النصوص الصريحة بالحكمة في قدرة الله على خلقه وانما شاء كان وما لم يشأ لم يكن بالتشابه من قوله ولا يظلم ربك احدا وما ربك بظالم للعبيد وانما يخفون ما كنتم تعملون ثم استخرجوا تلك النصوص بالحكمة وجوها اخرخرجوها به من قسم الحكم وادخلوها في التشابه **المثال الرابع** رد الجبرية النصوص بالحكمة في اثبات كونه العبد قادرا مختارا فاعلا لمشيئته بتشابه قوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله وما تنكرون الا ان يشاء الله وقوله من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم وامثال ذلك ثم استخرجوا تلك النصوص من الاحتمالات التي يقطع السامعون للتكليم يرد ما اصلوه وهاهنا تشابه **المثال الخامس** رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة بالحكمة غاية الاحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم من النار بالتشابه من قوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته وقوله من يعص الله ورسوله وينفعل من دونه يدخله نارا خالدا فيها ونحو ذلك وضلوا فيها فقل من ذكرنا سواء **المثال السادس** رد الجبرية النصوص بالحكمة التي قد بلغت في صراحها وصحتها الى اعلى الدرجات في رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى في عرشات القيمة وفي الجنة بالتشابه من قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وقوله لموسى ان ترائي وقوله ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي باذن مما يشاء ونحوها ثم حاولوا المحكم فتنشأها ورددوا الجبرية **المثال السابع** رد النصوص الصريحة الصحيحة التي تفوت العود على ثبوت الافعال الاختيارية للرب سبحانه وقياها بكقول كل يوم هو في شأن وقوله فسيرى الله عملكم ورسوله اما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وقوله فلما جاءها نودي وقوله فلما تجلجلا للجبل جعله دكا وقوله اذا اردنا ان نهلك قرية امرنا من فيها فنفسقوا فيها وقوله قد سمع الله قول الذين تجادلون في زواجها وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير نحن اغنياء وقوله ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا وقوله هل ينظرون الا ان تأتيهم الملائكة او ياتي ربك وقوله ان ربك قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولم يغضب بعده مثله وقوله اذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي الحمد لله واصغاف اضغاف ذلك من النصوص التي تزيد على الالف فردها هذا كله مع احكامه بتشابه قول الاحب الاقلين **المثال الثامن** رد النصوص بالحكمة الصريحة التي في غاية الصحة والكثرة على ان الرب سبحانه انما يفعل ما بفعله بالحكمة وغاية محمودة وجوها خيرة من عدوها ودخل لام التعليل في شعره وقد رده اكثر من ان يعد فردها بالتشابه من قوله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ثم جعلوها كلها بتشابه **المثال التاسع** رد النصوص الصريحة الصحيحة الكثيرة الدالة على ثبوت الاسباب شرعا وقدرها كقولي بما كنتم تعملون بما كنتم تكسبون بما قدمت ايديكم بما قدمت يدايكم بما كنتم تقولون على الله غيورا الحق وكنتم عن آياته تستكبرون ذلك بانهم استحبوا الحيوة الدنيا على الآخرة ذلك بانهم كرهوا ما ازل الله فاحبط اعمالهم ذلك بانكم اتخذتم آيات الله هزوا وقوله يجرى به الله من انتم رضوا بسبل السلام يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وقوله ونزلنا من السماء ماء صبرا ريكا فابتدأ به جنات وحبا حصيدا وقوله فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات وقوله فابتدأ لكم به جنات من نخيل واعناب وقوله فانزلنا به يعذبهم الله بايديكم وقوله في العسل فيه شفاء للناس وقوله في القرآن ونزل من القرآن ما هي شفاء ورحمة للمؤمنين

وأضاف ذلك من النصوص المثبتة للسببية فـ «وذلك كله بالمشابهة من قوله هل من خالق غير الله وقوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما انا جلتكم ولكن الله جلتكم ونحو ذلك وقوله اني لا اعطي احدا ولا امنعه وقوله للذي سأله عن الغزل عن امته اعزل عنها فسيأتيها ما قل لها وقوله لا عدوى ولا طيرة وقوله فمن اعدى الاول وقوله ارايت ان منع الله التمرة ولم يقلل عنهما البرد والافاق التي تصيب الثمار ونحو ذلك من المتشابهة الذي انما يدل على ان ما لك السبب خالقه يتصرف فيه بان يسلبه سببته ان شاء ويقيها عليه ان شاء كما سلب النار قوة الاحراق عن الخليل ويا لله العجب اتروا من اثبت الاسباب قال ان الله خالقها اثبت خالقها غير الله وأما قوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى خطاب عنهم فقط الآية فغيرها الآية من أكبر معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخطاب خاص بالهل بل وكذلك القبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأوصلها الله سبحانه الى جميع وجع المشركين وذلك خارج عن قدرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو الرمي الذي نفاه عنه واثبت له الرمي الذي هو في محل قدرته وهو الخذف وكذلك القتل الذي نفاه عنهم هو قتل لهم تباً شرع ايديهم وانما بشارته ايدى الملا تكة فكان احدهم يشدد في اثر الفارس اذا برأسه قد وقع امامه من ضربة الملك وتوكان المراد ما فهمه هو لا الذين لا فقه لهم في فهم النصوص لم يكن فرق بين ذلك وبين كل قتل وكل فعل من شرب او زنا او سرقة او ظلم فان الله خالق الجميع وكلام الله ينزه عن هذا وكذا قوله ما انا جلتكم ولكن الله جلتكم لم يرد ان الله جلتهم بل قد مر انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم متصرفا بما الله منفذ له فالله سبحانه امره بحملهم فقتلوا وادركه فكان الله هو الذي حملهم وهذا معنى قوله والله اني لا اعطي احدا شيئا ولا امنعه ولهذا قال وانما انا فاسم فالله سبحانه هو المعطى على لسانه وهو يقسم ما قسمه بامرته وكذلك قوله في الغزل فسيأتيها ما قدر لها ليس فيه اسقاط الاسباب فان الله سبحانه اذ اقل رطل من الماء ما يخلق منه الولد ولو كان اقل شيء فليس من كل الماء يكون الولد لكن ان في السنة ان الوحي لا تاثير له في الولد البتة وليس سببا له وان الزوج والسيدان وطئ او لم يطأ فكل الا امرين بالنسبة الى حصول الولد من كل واحد سواء كما يقوله من ذكر الاسباب كذلك قوله لا عدوى ولا طيرة ولو كان المراد بنفي السبب كما نزعتموه يدل على نفي كل سبب وانما غايته ان هذين الامرين ليسا من اسباب الشريك والحديث لا يدل على ذلك وانما يبقى ما كان المشركون يثبتونه من سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن ابطالها ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها بما هو اقرب منها كما يقول من قصر علمه انهم كانوا يرون ذلك فاعلا مستقلا بنفسه فالتاسع الاسباب لهم ثلاث طرق ابطالها بالكلية واثباتها على وجه لا يتغير لا يقبل سلب سببية ولا معارضتها بمثلها او اقرب منها كما يقول الطبائعية والمشيون والهرية والثالث ما جاءت به الرسل ودل عليه المحسوس العقل والفطرة اثباتها اسبابا وجوازيل وقوم سلب سببيتها عنها اذ شاء الله ودفعها بامور اخرى نظيرها او اقرب منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تصرف كثير من اسباب الشرب والتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعق والصلوة وتصرف كثير من اسباب الخير بعد انعقادها بضد ذلك فقله كم من خير انعقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب احدها ثم منع حصوله وهو يشاهد السبب حتى كان داخل باليد وكم من شر انعقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب احدها ثم منع حصوله ومن لا فقه له في هذه المسئلة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعمله والله المستعان وعليه التكلان **المثال العاشر** في المحسوسة النصوص المحكمة الصريحة التي تضمنت العدة على ان الله سبحانه تكلم ويتكلم ويكلم وقال ويقول واخبر ويخبر وتبأ وامر ويا موعظ

ويهيى ويرضى ويعطى ويبشر وينذر ويجوز ويوصل لعبادة القول وبينهم اهل ما يتقون وناذى وناذى
وناذى وناذى ووعده وواعده وبيان القيمة ويحاط بهم ويكمل كلامهم ليس بينه وبينه ترجان ولا حاجب
براجعه عبده من راجعه وهذه كلها انواع الكلام والتكليم وثبوتها بدون ثبوت صفة التكلم له محتتم فدها الجهمية
مع احكامها وصورها وتعيينها بالمراد منها بحيث لا تخفى غير بالمتشابه من قوله ليس كمثل شئ **المثال الحادى عشر**
مرادوا بحكم قوله كماله الخلق ولا مرو قوله ولكن حق القول منى وقوله قل نزل روح القدس من ربك بالحق وقوله وكله الله
موسى تكليما وقوله انى اصطفتك على الناس برسالاتى وبكلامي وغيرها من النصوص المحكية بالمتشابه من قوله خالق كل
شئ وقوله انه لقول رسول كريم ولايتان حجة عليهم فان صفات الله جل جلاله داخله في معنى اسمه فليس الله اسما
لذات لا سمع لها ولا بصيرة لها ولا حجة لها ولا كلام لها ولا علم وليس هذا رب العالمين وكلامه تعالى وعلمه وحياته وقدرته
ومشيئته ورحمته داخله في معنى اسمه فهو سبحانه بصفاته وكلامه الخالق وما سواه مخلوق واما اضافة القرآن الى
الرسول فاضافة تبليغ محض لا انتشاء والرسالة تستلزم تبليغ كلام المرسل ولو لم يكن المرسل كلاما يبلغه الرسول لم يكن
رسولا ولهذا قال غير واحد من السلف من انكر ان يكون الله متكلماً فقد انكر رسالة رسوله فان حقيقة رسالته تبليغ
كلام من ارسلهم فالجهمية واخوانهم ردوا تلك النصوص المحكية بالمتشابه صديرا والكل متشابهاً ثم ردوا الجهميين فلهذا يقولون
لله فلا يقوم به يكون فاعلام كماله ثبتت له كلاماً يقوم به يكون به متكلماً فلا كلام له عندهم ولا افعال بل كلامه وفعاله
مخالف منفصل عنه وذلك لا يكون صفة له لا نسبحانه انما يوصف بما قام به لا بما له **المثال الثانى عشر**
وقد تقدم ذكره عموماً فذكره ههنا مفصلاً في الجهمية النصوص المتنوعة المحكية على علوق الله على خلقه وكونه فوق عباده
من ثمانية عشر نوعاً احدىها التصريح بالفوقية مقرونة باداة من المعينة لفوقية الذات كخرى فان ربهم من فوقهم الثانى
ذكرها مجردة عن الاداة كقوله وهو القاهر فوق عباده الثالث التصريح بالمرجى اليه كقوله الملائكة والروح اليه وقول
النبي صلى الله عليه واله وسلم فيخرج الذين بانوا فيكم فيسألهم الرابع التصريح بالصعود اليه كقوله اليه يصعد الكلم الطيب
الخامس التصريح برفع بعض المخلوقات اليه كقوله بل رفع الله اليه وقوله انى متوفيك ورافك الى السادس التصريح بالعلو
المطلق الدال على جميع مراتب العلوق ائفاً وقدرماً وشرقاً كقوله وهو العلى العظيم وهو الخلى الكبير انه على كبر السابعة التصريح
بتنزيل الكتاب منه كقوله تنزيل الكتاب من الله تنزيل من حكيم حميد قل نزل روح القدس من ربك وهذا ايدى على شيتين
على ان القرآن ظهر منه لا من غيره وان الله لا يلقى غيره الثانى على علوقه على خلقه وان كلامه نزل به الروح الامين من عنده من
اعلى مكان الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاختصاص بعض المخلوقات بانها عنده وان بعضها اقرب اليه من بعض كقوله ان الذين عند
ربك وقوله له من فى السموات ومن فى الارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستخفون ففرق بين من له عموماً ومن
عنده من عالميكه وعبيده خصوصاً وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم فى الكتاب الذى كتبه الرب تعالى على نفسه انه عنده على
العرش التاسع التصريح بانه سبحانه فى السماء وههنا اهل السنة على احدى وجهين اما ان يكون فى معنى على واما ان يراد بالسماء
العلو لا يختلفون فى ذلك ولا يجوز حمل النص على غيره العاشر التصريح بالاستواء مقروناً باداة على مختصراً بالعرش الذى هو اعلى
المخلوقات مصباحاً فى الاكثر اداة ثم الدالة على الترتيب والمصلحة وهو هذا السياق صريح فى معناه الذى لا يفهم الخاطبون غيره
من العلوق والارقاء ولا يعجز عن غيره البتة الحادى عشر التصريح برفع الايدى الى الله سبحانه كقوله صلى الله عليه واله وسلم ان الله
يسمع من عبده اذ رفع اليه يديه ان يردىها صفراً الثانى عشر التصريح بنزول كل ليلة الى السماء الدنيا والنزول المعقول عند جميع الامم

انما يكون من علو الى سفل الثالث عشر الاشارة اليه حسنا الى العلوكا اشار اليه من هو اعلم به وما يجب له ويمتنع عليه من
افراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في اعظم حججهم على وجه الارض يرفع اصبعه الى السماء ويقول اللهم اشهد لي بشهد الجميع
ان الرب الذي ارسله ودعا اليه واستشهد به هو الذي فوق سلوانه على عرشه الرابع عشر التصريح بلفظ الاين الذي هو عند
الجمهمية بمنزلة متى في الاستحالة ولا فرق بين اللفظين عندهم البتة فالقاتل اين الله ومتى كان الله عندهم سواء كقولنا اعلم
الخالق به والظهور لامته واعظمهم بياناً عن المعنى الصحيح بلفظ لا يؤهم باطلاً بوجه اين الله في غير موضع آخر عشر شهادته
التي هي اصدق شهادته عند الله وصلا تكذبه وجميع المؤمنين لمن قال ان رب في السماء بالاعتقاد وشهد عليه افراخهم بالكفر
وتصريح الشافعي بان هذا الذي وصفته من ان ربها في السماء ايماناً فقال في كتابه باب عتق الرقبة المؤمنة وذكر حديث الامة
السوداء التي سودت وجوه الجهمية ويبيض وجوه المحقة فلما وصفت الايمان قال اعتقها فانها مؤمنة وهي انما وصفت كون ربها
في السماء وان حتماً عبده ورسوله فقرنت بينهما في الذكر فجل الصادق المصدر ويصير معاً هو الايمان السادس عشر اخبار تسبحة
عن فرعون انه رام الصبح الى السماء ليظلم الى الله موئى فيكذب به فيما اخبر به من ان تسبحة الله فوق السموات فقال يا هامان ابن
لي صرخاً لعلى ابلمن اسباب اسباب السموات فاطلم الى الله موئى وانى لا ظنه كاذباً فكذب فرعون موسى في اخباره اياته بان
ربه فوق السموات وعند الجهمية لا فرق بين الاخبار بين لك وبين الاخبار بانها كل ويشرب وعجز عنهم ان يكون فرعون قنطرة الرب
عالم لا يلبق به وكذب موسى في اخباره بذلك اذ من قال عندهم ان رب فوق السموات فهو كاذب فم في هذا التكذيب موافق
لفرعون مخالفون لموسى وجميع الانبياء ولذلك سماهم ائمة السنة فرعونية قالوا وهم شتم من الجهمية فان الجهمية يقولون انه
الله في كل مكان بناته وهؤلاء عطلوه بالكليّة وادفعوا عليه الوصف للطابق للعدم المحض فالى طائفة من طوائف بني ادم ثبتت
الصالح على اى وجه كان قولهم خيراً من قولهم السابعة عشر اخبار صلى الله عليه وآله وسلم انه تزود بين موسى وبين الله ويقول له
موسى اسجد الى ربك فسله التخفيف فيرجع اليه ثم ينزل الى موسى فيأمره بالرجوع اليه سبحانه فيصعد اليه سبحانه ثم ينزل من عند
الى موسى عدة مرات الثامن عشر اخباراً تعالى عن نفسه واخبار رسوله عنه ان المؤمنين يرون عياناً جبراً كروية الشمس في
الظهيرو والقمر ليلة البدر والذي تهمه الاصل على اختلاف لغاتها واواها منها من هذه الرؤية رؤية للمقابلة والمواجهة التي
تكون بين الراى والمرئى فيها مساحة تحن ودة غير مفرطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا يمكن الرؤية كما تعقل الاصل بغير
هذا فاما ان يرولده سبحانه من تخلفهم تعالى الله او من خلفهم او من امامهم او عن ايمانهم او عن شهادتهم او من فوقهم ولا بد من
شتم من هذه الاقسام ان كانت الرؤية حقاً وكلها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم كما في حديث جابر الذي في المسند وغيره وبيناهل
الجنة في نعيمهم اذ سطع لهم نور فرفعوا رؤسهم فاذا الجبار قد اشرق عليهم من فوقهم وقال يا اهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ قوله
سلاماً قولاً من رب رحيم ثم ينادي عنهم وتبقى رحمتهم وبركتهم عليهم في ديارهم ولا يتم انكار الفوقية الا بانكار الرؤية ولهدا اطر
الجمهمية اصلهم وصروا بان لك وركبو النفيين معاً وصدق اهل السنة بالامر من معاً وافرأهم ما وصار من اثبت الرؤية ونفى علو
الرب على خلقه واستواءه على عرشه مذهبنا بلين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فمنه انواع من الادلة السمعية الحكمة اذ بسطت
افرادها كانت الدليل على علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالمشابهة من قوله وهو معكم
ايما كنتم وردة نعيمهم المتأخر بقوله قل هو الله احد ويقول له ليس كمثله شئ ثم ردوا تلك الانواع كلها مثلما شابهة فسلطوا المشابهة
على الحكم وردة نعيمهم المتأخر بقوله قل هو الله احد ويقول له ليس كمثله شئ ثم ردوا تلك الانواع كلها مثلما شابهة فسلطوا المشابهة
المضبوط اظهر ولا بد من مضمون هذه النصوص فاذا كانت متشابهة فالشريعة كلها متشابهة وليس فيها شئ يحكم البتة

ولا نمر هذا القول لزوماً لا يجيد عنه ان ترك الناس بدونها خيراً لهم فانها اوسمتهم ففهمتهم غير المراد
واوقعتهم في استنفاد الباطل ولم يثبت لهم ما هو الحق في نفسه بل اقبلوا فيه على ما يستحقونه بعضو لهم والمكارهم و
مقاييسهم فقال الله مثبت القلوب تبارك وتعالى ان يثبت قلوبنا على دينه وما بعث برسوله من الهدى ودين الحق وان
يزيغ قلوبنا بعد اذ هدانا له قريب محيب **المثال الثالث عشر** رد الراضية النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة
المعلومة عند خاص الامم وعامة بها بالضرورة في صرح الصحابة والثناء عليهم ورضاه الله عنهم ومعرفته لهم وتجاوزة عن سائر
وجوب حجة الامم واتباعهم لهم واستغفارهم لهم واقتدائهم لهم بالمتشابه من قوله لا ترجعوا بعدي كفراً يضرب بعضهم
رقاب بعض وغرة تكارر الحكم الصريح من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمتشابه من افعالهم كفعل اخوانهم من الخوارج حين
ردوا النصوص الصحيحة المحكمة في موالاة المؤمنين ومحبةهم وان ارتكبوا بعض الذنوب التي تقع مكفرة بالتوبة النصوح
والاستغفار والمحسنة للماحية والمصائب المكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبالاختلاف في البرزخ وفي
موقف القيمة وشفاعته من ياذن الله له في الشفاعة ويصدق للتوحيد وبرحمته ارحم الراحمين ثم هذه عشرة اسباب تخرج
الذنوب فان عجزت هذه الاسباب عنها فلا بد من دخول النار ثم يخرجون منها فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد وروا
الحكم من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمتشابه من افعالهم الذي يحتمل ان يكونوا قصدوا بطاعة الله فاجتهدوا واداءهم اجتهادهم
الى ذلك فحصلوا فيه على الاجر المفرد وكان حظ اعدائهم منه تكفيرهم واستحلال دماءهم واموالهم وان لم يكونوا قصدوا ذلك كان
غايته ان يكونوا قد اذنبوا ولهم من الحسنات والتوبة وغيرهما ما يرفع موجب الذنب فاستدركواهم والراضية في رد الحكم من النصوص
وافعال المؤمنين بالمتشابه منها فكفرهم وخروج اعليهم بالسيف يقتلون اهل الايمان ويعتدون اهل الاوفان ففساد الدنيا والدين
من تقديم المتشابه على الحكم وتقديم الذي على الشرع والهوى على الهدى وبالله التوفيق **المثال الرابع عشر** رد الحكم
الصريح الذي لا يحتمل الا وجهاً واحداً من وجوب الطهارة وتوقف اجزاء الصلوة وصحة اعليلها كقولها لا تجزئ صلوة لا يقيم
الرجل فيها صلته في ركوعه وسجدة وقوله لمن تركها صل فانك لم تصل وقوله ثم اركع حتى تضمت رايك فافترجها حينها والظانية
ونفي مسماها الشرعي بدونها وامر بالايتان بها فردد هذا الحكم الصريح بالمتشابه من قوله اركعوا واسجدوا **المثال الخامس عشر**
رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول في الصلوة بقوله اذا اقيمت الصلوة فكبر وقوله تحريم التكبير وقوله لا يقبل الله
صلاة احدكم حتى يضع موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمتشابه من قوله
وذكرهم به ففصل **المثال السادس عشر** رد النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة في تعيين قراءة فاتحة الكتاب فرضاً
بالمتشابه من قوله فاقرأوا ما تيسر منه وتيسر لك في الصلوة وانما هو يدل عن قيام الليل ويقول للاعرابي ثم اقرأ ما تيسر معك من
القران وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة وان يكون الاعرابي لا يحسنها وان يكون لم يسي في قراءتها فاحذر ان يقرأ
معها ما تيسر من القران وان يكون امره بالاكتفاء بما تيسر عنها فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك له الحكم الصريح **المثال**
السابع عشر رد الحكم الصريح من توقف اخروج من الصلوة على التسليم كما في قوله تحليلها التسليم وقوله انما يكفي احدكم ان
يسلم الى اثنين من عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله فاحذر ان لا يكفي غير ذلك فردد المتشابه من قول
ابن مسعود فاذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك بالمتشابه من عدم امره للاعرابي بالسلام **المثال الثامن عشر** رد الحكم الصريح
في اشتراط النية لتبادة الوضوء والغسل كما في قوله وما امره الا بسجد والله مخلصين له الدين وقوله وانما لا تقرأ فاتحاً وهذا لم ينو دفع
الحديث فلا يكون له بالنص فرددوا هذا بالمتشابه من قوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولم يامر بالنية قالوا فلو اوجبناها

بالسنة لكان زيادة على نص القرآن فيكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن فهذه ثلاث مقدمات أخذها أن القرآن لم يوجب النية
 الثانية أن إيجاب السنة لها نسخ للقرآن الثالثة أن نسخ القرآن بالسنة لا يجوز وتبوا على هذه المقدمات اسقاط كثير مما صرح به
 السنة بأيجاب كراهة الفاحشة والطهارة والنجاسة والتكبير للدخول في الصلوة والتسليم للخروج منها ولا يتصور صدق المقدمات
 الثلاث في موضع واحد أصلاً بل إما أن يكون كلها كاذبة أو بعضها فإما أن يكون القرآن قد نبه على أنه لم يكف من طاعات
 عباده إلا بما أخلصوا له فيه الدين فمن لم ينو التقرب إليه جملة لم يكن مآل في طاعة البتة فلا يكون محتدماً به مع أن قولاً إذا قم
 إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اغتافهم الخطاب منه غسل الوجه وما بعده لأجل الصلوة كما يفهم من قوله إذا واجهت الأمير فترجل
 وإذا دخل الشتاء فاشتر الفرو وغزوات فإن لم يكن القرآن قد دل على النية ودلت عليها السنة لم يكن وجوبها ناسخاً للقرآن وإن كان
 ناسخاً عليه ولو كان كل ما أوجبه السنة ولم يوجبه القرآن نسخاً له لبطلت أكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ودفع في صدره وأعمالها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها وهذا البعير هو الذي أخبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سيقم وحده منكم في السن من حديث المقدام بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال لا تأتي أئمة القرآن وصلاة معه إلا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم عهد القرآن فما وجدتم فيه من حلال فحذروا
 وما وجدتم فيه من حرام فحرموه إلا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع ولا فطة مال المعاهد وفي لفظ يوشك أن
 يقصد الرجل على أريكته فجعل يمشي فيقول يميني ويديكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال فحذروا وما وجدنا فيه من حرام فحرمناه
 وإن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كاحرام الله قال الترمذي حديث حسن وقال البيهقي اسناد صحيح وقال صالح بن
 موسى عن عبد العزيز بن ربيعة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن قد خلفت فيكم
 شيئاً من أن تصلوا بعد هذا كتاب الله وسنتي ولن يفترقوا حتى يردوا على الحوض فلا يجوز التفريق بين ما حرم الله وبين ما أحله
 بالآخر بل سكونه عما ينطق به ولا يمكن أصل بطرد ذلك ولا الذين أصولوا هذا الأصل بل قد قصوه في أكثر من ثلاث مائة موضع منها
 ما هو محرم عليه ومما هو مختلف فيه والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن
 والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة ونظايرها الثاني أن تكون يائراً لا ما يريد بالقرآن وتفسيره الثالث أن تكون متخلفة
 بحكم سكت القرآن عن إيجابه وأحرمه لما سكت عن تحريمه ولا يخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجوه ما كان منها
 ناسخاً للقرآن فهو بشرع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب طاعته فيه ولا تخلف طاعته فيه وليس هذا التقدير الثاني
 على كتاب الله بل أمثال ما أمر الله به من طاعة رسوله ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن
 طاعته معية وسقطت طاعته المختصة به وإنه إذا لم يجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه يمكن طاعة خاصة تختص به
 وقد قال الله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً أثماً على كتاب الله فلا يقبل أحد
 تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب ولا حديث خيار الشرط ولا أحاديث الشفاعة
 ولا حديث الرهن في المحضر مع أنه زائد على ما في القرآن ولا حديث ميراث الجدة ولا حديث تخيير الأمة إذا اعتقت تحت زوجها
 ولا حديث منع الخائض من الصوم والصلوة ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان ولا أحاديث أجد الموتى فيها
 زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة فهذا قد تم إنها نسخ للقرآن وهو لا ينسخ بالسنة وكيف أصحبه الوتر مع أنه زيادة محض
 على القرآن بخبر مختلف فيه وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنسب التبرع بضعيف وكيف زدتم على كتاب الله فشرطتم في
 الصلوات أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصح البتة وهو زيادة محض على القرآن وقد أخذ الناس بحديث ليرث المسلم الكافر

بالدخول

ج

بين

استغاثوا

ولا الكافر المسلم وهو زائد على القرآن واخذوا كلهم حديث توقيفه صلى الله عليه وآله وسلم بنت الأبن السليم من قبل
وهو زائد على القرآن واخذ للناس كلهم حديث استبراء المسببة بحبسه وهو زائد على ما في كتاب الله واخذوا حديث من قبل
قتيل الله سلبه وهو زائد على ما في القرآن من قيمة الغنائم واخذوا كلهم بقضائه صلى الله عليه وآله وسلم الزائد على ما
في القرآن من ان اعيان بنى الامر يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث اخاه لا بيه وامه دون اخيه لا بيه ولو تبعما
هذا الطال جراً فسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل في صده وراثا واعظم واخضع علينا ان لا نقبلها اذا كانت
زائدة على ما في القرآن بل على الراس والعينين ثم على الراس والعينين وكذلك فرض على الامّة الاخذ بحديث القضاء
بالشاهد واليمين وان كان زائداً على ما في القرآن وقد اخذ به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه والنابيعين
والائمة والعجب من يروى لانه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضى بالنكول ومعاقد القمط وجوه الشجر في الحائط وليست
في كتاب الله ولا سنة رسوله واخذتم انتم وجهه الامّة يجد يث لا يقاد الولد بالولد مع ضعفه وهو زائد على ما في القرآن
واخذتم انتم والناس يجد يث اخذ الجنية من الجوس وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق
في المرة الثانية مع زيادته على ما في القرآن واخذتم انتم والناس يجد يث النهي عن الاقتصاص من الجرم قبل الادمال
وهو زائد على ما في القرآن واخذت الامّة باحاديث الحضانة وليست في القرآن واخذتم انتم وجهه وبعثوا بعتلاد المتوفى عنها
في منزلها وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع الناس باحاديث البلوغ بالسنة والانيات وهي زائدة على ما في القرآن اذ ليس
الا الاحتلام واخذتم مع الناس يجد يث الخراب بالضمان مع ضعفه وهو زائد على القرآن ويجد يث النهي عن بيع الكالي بالكالي
وهو زائد على ما في القرآن واضعاف اضعاف ما ذكرنا بل احكام السنة التي ليست في القرآن ان لم تكن اكثر منها لم تنقص عنها
فلو ساء لما ردد كل سنة زائدة على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها الا سنة دل عليها
القرآن وهذا هو الذي اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يانه سيقم ولا بد من وقوع خبره فان قيل السنن الزائدة
على ما دل عليه القرآن تارة تكون بياكالة وقادة تكون منشئة تحكم لم تعرض القرآن له وتارة تكون مغيرة لحكمه وليس
نزاعنا في القسمين الاولين فانهما حجة باتفاق ولكن النزاع في القسم الثالث وهو الذي ترجته بمسئلة الزيادة على النص
وقد ذهب الشيخ ابو الحسن الكرخي وجماحة كثيرة من اصحاب ابي حنيفة الى انها نسخ ومن فهمنا جعلوا ايجاب التعريب مع الجدل
شيئاً كالوزاد عشرين سوطا على الثمانين في جد القذف فذهب ابو بكر الرازي الى ان الزيادة ان وردت بعد استقرار حكم النص
منع من عنك كانت ناسخة وان وردت متصلة بالنص قبل استقرار حكمه لم تكن ناسخة وان وردت ولا يعلم تاريخها فان وردت
من جهة يثبت النص بهئله فان شهدت الاصول من عمل السلف او النظر على شوقها معاً اثبتناها وان شهدت بالنص
منفردة اعترفتا اثبتناها وان لم يكن في الاصول دلالة على احداهما فالواجب ان يحكم بوردتها معاً ويكونان بمنزلة الخاص العام
اذ لم يعلم تاريخهما ولم يكن في الاصول دلالة على وجوب القضاء باحداهما على الاخر فانهما يستعملان معاً وان كان وجود النص من
جهة ترجب العلم كالكتاب الخبر للاستيفض وورد الزيادة من جهة اخبار الاحاد لم يجر الحاقها بالنص لا العمل بها وذهب بعض
اصحابنا الى ان الزيادة ان غيرت حكم المزية عليه تقييداً شرعياً بحيث انه لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها لم يكن معتكاً به بل
يجب استينافه كان شيئاً لضمهم ركعة الى ركعتي الفجر وان لم يغير حكم المزية عليه بحيث لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها كان
معتكاً به ولا يجب استينافه لم يكن شيئاً لم يجعلوا ايجاب التعريب مع الجدل واجاب عشرين جلد مع الثمانين شيئاً وكذلك
اجاب شرط منفصل عن العبادة لا يكون شيئاً كاجاب الوضوء بعد فرض الصلوة ولم يحتفلوا وان اجاب زيادة عبادة على عبادة

كاجاب الزكاة بعد اجاب الصلوة لا يكون شيئاً ولو يختلفوا ايضا ان اجاب صلوة سادسة على الصلوات الستة لا يكون شيئاً
فانكلامهم معكم في الزيادة المغيرة في ثلاث مواضع في المعنى والاسم والحكم اتقا المعنى فافهمها فتفيد معنى الشيخ لانه الازالة والزيادة
تزيل حكم الاعتداد بالمرزيد عليه وتوجب استينافه بينهما وتشرح عن كون جميع الواجب وبجمله بعضه وتوجب التاميم على
المقتصر عليه بعد ان لم يكن اثماً وهذا معنى الشيخ وعليه ترتب الا ثم فانه تابع للمعنى فان الحكم في زيادة شرعية مغيرة
لحكم الشرعي بدليل شرعي من اخرج عن المرزيد عليه فان اختلف وصف من هذه الاوصاف لم يكن شيئاً فان لم يغير حكم شرعياً
بل رفضت البداءة الاصلية لم يكن شيئاً كاجاب عبادة بعد اخبر وان كانت الزيادة مقارنة للمرزيد عليه لم تكن شيئاً واذا غيرة
بل تكون تقييداً او تخصيصاً واما الحكم فان كان النص المرزيد عليه ثابتاً بالكتاب والسنة المتواترة لم يقبل خبر الواحد بالزيادة
عليه وان كان ثابتاً بخبر الواحد قبلت الزيادة فان اتفقت الاصة على قبول خبر الواحد في القسم الاول علمنا انه ورد مقارناً
للمزيد عليه فيكون تخصيصاً لا شيئاً قالوا وانما لم يقبل خبر الواحد بالزيادة على النص لان الزيادة لو كانت جودة معه لنقلها
اليسان من نقل النص اذ خبرنا ان يكون المراد اثبات النص معقوداً بالزيادة فيقتصر النبي صلى الله عليه واله وسلم على ابرار
النص منفرداً عنها فواجب اذا ان يذكرها معه ولو ذكرها لنقلها اليسان من نقل النص فان كان النص مذكوراً في القرآن الزيادة
واردة من جهة السنة فخير جائر ان يقتصر النبي صلى الله عليه واله وسلم على تلاوة الحكم المنزل في القرآن دون اذيعبها
بدكر الزيادة لان حصول الفراغ من النص الذي يمكن استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاها من حكمه كقوله الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان كان الحد هو الجلد والتعريب فخير جائر ان يتولى النبي صلى الله عليه واله وسلم
الاية على الناس عاريتهم من ذكر النفي عقيمها لان سكوته عن ذكر الزيادة معها يلزمنا اعتقاد موجبه وان الجلد هو كمال الحد فلو كان
تعريب لكان بعض الحد كماله فاذا اختلف التلاوة من ذكر النفي عقيمها فقلنا اذامنا اعتقاد ان الجلد المذكور في الآية هو تمام الحد
وكماله فخير جائر الحق الزيادة مع الاعلى وجه الشيخ وظل كان قوله واخذوا بالنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجهما شيئاً
محدث عبادة بن الصامت الثيب بالثيب جلد مائة والوجه وكذلك لما رجم ما عثر او لم جلده كذلك يجب ان يكون قوله الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ناسخاً للحكم التعريب في قوله المبكر بالبكر جلد ما نذكره وتعريب عام والمقصود ان هذه
الزيادة لو كانت ثابتة مع النص لذكرها النبي صلى الله عليه واله وسلم عقيب التلاوة ونقلها اليسان من نقل المرزيد عليه اذ
غيرها تصليهم ان يعلموا ان الحد مجموع الاثرين ويقولوا بعضه دون بعض قد سمعوا الرسول صلى الله عليه واله وسلم يركم
الاثرين فامتنع حينئذ العمل بالزيادة الا من الجهة التي وردها الاصل فاذا ورثت من جهة الاحاد فان كانت قبل النص فقد
لنسخ النص المطلق عارياً من ذكرها وان كانت بعده فهذا يوجب نسخ الآية بخبر الواحد وهو منتهى فان كان المرزيد عليه ثابتاً
بخبر الواحد جاز الحق الزيادة بخبر الواحد على الوجه الذي يجوز شيئاً به فان كانت واردة مع النص في خطاب واحد لم تكن نسخاً
وكانت بياناً في الجواب **من وجوه احملها انكم اول من نقض هذا الاصل الذي اصلتوه فانكم قبلتم خبر**
الوضوء بنبيذ التمر وهو من التمر على ما في كتاب الله مغيرة حكمه فان الله سبحانه جعل حكمه عالم الماء التيمم والخبر يقتضي ان
يكون حكمه الوضوء بالنبيذ فهذه الزيادة هذا الخبر الذي لا يثبت رافعة لحكم شرعي غير مقابلة له ولا مقاومة بوجه وقبلتم
خبر الامر بالوتر مع رافعة لحكم شرعي وهو اعتقاد كون الصلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التاميم بالاقتضا عليها واجزاء
الاميان في التعبد بفريضة الصلوة والذي قال هذه الزيادة هو الذي قال سائر الاحاديث الزائدة على ما في القرآن والذي نقلها
البناء هو الذي نقل تلك بعينه او اوثق منه اول نظره والذي فرض عليه طاعة رسوله وقبول قوله في تلك الزيادة هو الذي فرض

ج

الاحاديث

صليتنا طاعت. وقبول قوله هذه والذي قال لنا وما انا اكرم الرسول فخذوه هو الذي شرع لنا هذه الزيادة على لسانه الله تعالى
 ولا منصب النشر يعنده ابتداء كما ولاه منصب البيان لما اراده بكلامه بل بكلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لا
 تخرج عن البيان بوجه من الوجوه بل كان السلف الصالح الطيب اذا سمعوا الحديث عنه وجدوا اتصدا بقوله في القرآن ولم يقل
 احد منهم قط في حديث واحد ابدان هذا زيادة على القرآن فلا يقبله ولا يسمعه ولا يقل به ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اجل في صدورهم وسنته اعظم عندهم من ذلك والكبر ولا فرق اصلا بين حجى السنة بعد الطواف وعد ركعات الصلوة
 وحجتها بغير الطمانينة وتعيين الفاتحة والنية فان الجميع بيان لما اراده الله اوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه
 فلهذا الوجه هو المراد فجاءت السنة بيانا للمراد في جميع وجوهها حتى في النشر يعر المبتدأ فاما ما بيان لما اراده الله من عموم الامر
 بطاعته وطاعة رسوله فلا فرق بين تبين هذا المراد وبين بيان المراد من الصلوة والزكاة والحج والطواف وغيرها بل هذا
 بيان المراد من شئ وذلك لبيان المراد من اعم منه فالتغريب بيان محض للمراد من قوله او يجعل الله لمن سبيلا وقد صرح النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بان التغريب بيان لهذا السبيل المذكور في القرآن فكيف يجوز رده بأنه مخالف للقرآن معارض له
 ويقال لو قبلناه لا بطلنا به حكم القرآن وهل هذا الا قلب للحقائق فان حكم القرآن العام والمخاص يوجب علينا قبوله فرضا
 لا يستغنى مخالفته فلو اخالفناه لمخالفة القرآن ونخرجنا عن حكمه ولا بد ولكان في ذلك مخالفة للقرآن والحديث معا يوجب
الوجه الثاني ان الله سبحانه نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصب المبلغ المبين عنه فكل ما شرع الله
 فهو بيان منه عن الله ان هذا شرعه ودينه ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المتكلمين وحبه الذي هو نظير كلامه في
 وجوب الاتباء ومخالفة هذا مخالفة هذا ايقضه **الوجه الثالث** ان الله سبحانه امرنا باقامة الصلوة وايتاء الزكاة
 وحج البيت وصوم رمضان وجاء البيان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمقادير ذلك وصفاته وشروطه فوجب على الامة
 قبوله اذ هو تفصيل لما امر الله به كما يجب علينا قبول الاصل المفضل وهكذا امر الله سبحانه بطاعته وطاعة رسوله فاذا احسن
 الرسول بامرنا كان تفصيلا وبيانا للطاعة المأمور بها وكان فرض قبوله كفرض قبول الاصل المفضل ولا فرق بينهما بوجه
الوجه الرابع ان البيان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتساما لحدها بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد
 ان كان خفيا الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين ان الظاهر المذكور في قوله ولم يلبسوا ايمانهم بظلم هو الشرع
 وان الحساب اليسير هو العرض وان الخيط الابيض الاسود ابيض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزل اخرى عند سد
 المستمى هو جبريل كما فسر قوله او ياتي بعض آيات ربك انه طلوع الشمس من مغربها وكما فسر قوله ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة
 بانها النخلة وكما فسر قوله ثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر حين يسأل من ربك
 وما دينك وكما فسر الرعد بأنه ملك من الملائكة مؤكل بالسحاب كما فسر لقاد اهل الكتاب احبارهم ورجالهم اربابا من دور الله
 وذلك باستحلال ما احلوا لهم من الحرام وتحريم ما حرموا عليهم من الحلال وكما فسر القوة التي امر الله ان تعبدوا الا الله بالقرآن
 وكما فسر قوله من يعمل سوءا يجز به بأنه ما يجزى به العبد في الدنيا من النصب والهم والحزن والآراء وكما فسر الزيادة بانها النظر
 الى وجهه الكريم وكما فسر الدعاء في قوله فقال ربكم ادعوني استجب لكم بان العباد وكما فسر ادعوا بالخوف بان الركعتين قبل الفجر وادعوا
 السجود بالركعتين بعد المغرب ونظا لذلك الثالث بيانه بالفعل كما بين اوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل
 عنه من الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن فزف الزوجة فجاء القرآن بالعنان ونظامها الخامس
 بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل احرم فحبة بعدما انضمم بالخلق فجاء الوحي بان يذبح عنه الحبة

على اطلاقه وعمومه مقيداً بعدم ورود ما يرفع ظاهره كما يعتقده المنسوخ مؤيداً باعتقاد امقيداً بعدم ورود ما يبطله و
 هذا هو الواجب عليه الذي لا يمكنه سواه **الوجه التاسع** ان ايجاب الشرع الملحق بالعبادة بعد ما لا يكون نسخاً وان
 تضمن رفع الاجزاء بدونه كما صرح بذلك بعض اصحابكم وهو الحق فذلك ايجاب كل زيادة بل اولى ان لا تكون نسخاً فاذ
 ايجاب الشرط برفع اجزاء المشروط عن نفسه وعن غيره وايجاب الزيادة انما برفع اجزاء المريد عن نفسه خاصة **الوجه**
العاشر ان الناس متفقون على ان ايجاب عبادة مستقلة بعد الثانية لا يكون نسخاً وذلك ان الاحكام لم تشرع جملة
 واحدة وانما شرعها احكام الحكمين شيئاً بعد شيء وكل منها زاد على ما قبله وكان ما قبله جميع الواجب الا انهم محطوط عن من
 اقتصر عليه وبالزيادة تغير هذا الحكم فلم يبق الاول جميع الواجب ولم يحط الاشم عن اقتصر عليه ومع ذلك فليس
 ناسخاً للمريد عليه اذ حكمه من الوجوب وغيره بان هذه الزيادة المتعلقة بالمزيد لا تكون نسخاً له حيث لم ترفع حكمه بل
 هو باق على حكمه وقد ختم اليه غيره برفع **الوجه الحادي عشر** ان الزيادة وان رفعت حكمها خطياً كانت نسخاً و
 زيادة التعريب بشرط الحكم وموانعه وخراج لا ترفع حكم الخطاب وان رفع حكم الاستصحاب برفع **الوجه الثاني**
عشر ان ما ذكرناه من كون الاول جميع الواجب وكونه مجزئاً وحده وكون الاثر محطوطاً عن اقتصر عليه انما هو من احكام الرفع
 الاصلية فهو حكم استصحابي لم يستفد من لفظ الامر الاول ولا يريد به فان معنى كون العبادة مجزئية ان الزمة بنبذة
 بعد الاتيان بها وحط الزم عن فاعلها معناه انه قد خرج من عمدة الامر فلا يلحقه ضم الزيادة وان رفعت هذه الاحكام لم
 ترفع حكمها دل عليه لفظ المزيد بوضوح **الوجه الثالث عشر** ان تخصيص القرآن بالسنة جائز كما جمعت الاثمة
 على تخصيص قوله واحل لكم ما وراء ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وعموم قوله تعالى
 يوحىكم الله في اولادكم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وعموم قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تظلم في شيء ولا تكسر ولا تظلم في شيء ولا تكسر ولا تظلم في شيء فاذ اجاز التخصيص وهو رفع بعض
 ما تناوله اللفظ وهو نقصان من معناه فلان تجوز الزيادة التي لا تتضمن رفع شيء من مدلوله ولا نقصانه بطريق الاولى و
 الاخرى **الوجه الرابع عشر** ان الزيادة لا تجب برفع المزيد لخصه ولا بشرطاً ولا عرفاً ولا عقلاً ولا نقول للعلاء
 لمن اذا دخره او ماله او جاهه او علمه او ولده انه قد ارتفع شيء مما في الكيس بل نقول في **الوجه الخامس عشر**
 ان الزيادة قدرت حكم المريد وزادته بياناً وتأكيداً فهي كزيادة العلم والهدى والايمان قال تعالى وقل رب زدني علماً وقال
 ما زادهم الا ايماناً وتسليماً وقال وزادهم هدى وقال ويزيد الله الذين اهتدوا هدى فذلك زيادة الواجب على الواجب
 انما يزيد قوة وتأكيداً وثبوتاً فان كانت متصلة به اتصال الاجزاء والشرط كان ذلك اقوى له واثبت واكد ولا ريب ان هذا اقرب
 الى المقول والمنقول والفطرة من جعل الزيادة مبطله للمريد عليه ناسخاً له **الوجه السادس عشر** ان الزيادة
 لم تتضمن النفي عن المزيد ولا المنع منه وذلك حقيقة النسخ واذ انتفت حقيقة النسخ استحالة ثبوته **الوجه السابع عشر**
عشر انه لا بد في النسخ من تنافي النسخ والمنسوخ وامتناع اجتماعهما والزيادة غير منافية للمريد عليه ولا اجتماعهما
 مستتبع **الوجه الثامن عشر** ان الزيادة لو كانت نسخاً لكانت اما نسخاً بانفرادها عن المريد او بانضمامها اليه و
 القسمان محال فلا يكون نسخاً اما الاول فظاهر فلا يلا محكم لها بمفردها البتة فانها تابعة للمريد في حكمه واما الثاني فكذلك
 ايضاً لانها اذا كانت ناسخاً بانضمامها الى المريد كان الشيء ناسخاً لنفسه ومبطل للحقيقة وهذا غير معقول واجاب عن
 عن هذا بان النسخ يقع على حكم الفعل دون نفسه وصورته وهذا الجواب لا يجدي عليهم شيئاً والا لزم اقامه عيبه فانه

ان يكون المزيدي عليه قد نيزح حكمه نفسه وجعل نفسه اذ انفرد عن الزيادة غير مجزئ بعد ان كان مجزئاً **الوجه**
العاشر ان النقصان من العبادة لا يكون شيئاً لما بقي منها فكذا الزيادة عليها لا تكون شيئاً لها بل اولى ما تنقص
الوجه الحادي عشر ان شئ الزيادة للمزيدي عليه اما ان يكون نيزحاً واجباً او لا يجزئه او لعدم وجوب غيره او لا يجزئ
 رابع وهذا كزيادة التعريب مثلاً على المائة جلدة لا يجوز ان تكون ناسخة لوجوبها فان الوجوب بحاله كذا لا يجزئها لانها
 مجزئة عن نفسها وكذا لعدم وجوب الزائد لا نرفعه لحكم عقلي وهو البراءة الاصلية فلو كان رفعها شيئاً كان كما اوجب الله
 شيئاً بعد الشهادتين قد نيزح به ما قبله والامر الرابع غير متصو ولا معقول فلا يحكم عليه فان قيل بل هذا امر رابع
 محقول وهو الاقتصار على الاول فانه شئ بالزيادة وهذا غير الاقسام الثلاثة فأجاب انه لا معنى للاقتصار غير عدم
 وجوب غيره وكوله جميع الواجب وهذا هو القسم الثالث بعينه غير تم التعبد عنه وكسومة عبادة اخرى **الوجه**
الحادي والعشرون ان الناسخ والمنسوخ لا بد ان يتواردا على محل واحد يقتضي المنسوخ شؤنه والناسخ رفعه
 او بالعكس هذا غير متحقق في الزيادة على النص **الوجه الثاني والعشرون** ان كل واحد من الزائد والمزيدي
 عليه دليل قائم بنفسه مستقل بافادة حكمه وقد امكن العمل بالذي يلين فلا يجب الغاء احدهما وبطلاله والقاء الحرف
 بينه وبين شقيقه وصاحبه فان كل ما جاء من عند الله فهو حق يجب اتباعه والعمل به ولا يجب الغاؤه وبطلاله الا حيث
 بطلاله الله ورسوله بنص آخر ناسخ له لا يمكن الجمع بينه وبين المنسوخ وهذا الجمع الله منتف في مسئلتنا فان العمل بالذي يلين
 يمكن ولا يتعارض بينهما ولا تناقض بوجوه فلا يسخر لنا الغاء ما اعتبره الله ورسوله كما لا يسخر لنا اعتبار ما الغاه وبالله التوفيق
الوجه الثالث والعشرون انه ان كان القضاء بالشاهد واليمين ناسخاً للقران وثابت التعريب ناسخاً للقران
 فالوضوح بالبين ايضاً ناسخاً للقران ولا فرق بينهما البتة بل القضاء بالنكول ومعاقب القطع يكون ناسخاً للقران فحينئذ
 فني كتاب الله بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها اولى من نسخها بالرأي والقياس الحديث الذي يثبت وان
 لم يكن ناسخاً للقران لم يكن هذا نسخاً له واما ان يكون هذا نسخاً وذالك ليس بنسخ فحكمه باطل وتفرق بين متاخرين **الوجه**
الرابع والعشرون ان ما خالفتموه من الاحاديث التي زعمتم انها زيادة على نص القران ان كانت تستلزم نسخها
 فقطع رجل السارق في المرة الثانية نسخاً لزيادة على القران وان لم يكن هذا نسخاً فلا يثبت ذلك نسخاً **الوجه الخامس**
والعشرون انكم قلتم لا يكون المهر اق من عشرة دراهم وذلك زيادة على ما في القران فان الله سبحانه اياه استحال
 البضع بكل ما يستمر ما لا وذلك يتناول القليل والكثير فزعم على القران بقية من غاية الضعف ونحوه في غاية البطالان فان جازم
 نسخ القران بن لك فلم لا يجوز نسخها بالسنة الصحيحة الصريحة وان كان هذا ليس بنسخ لم يكن الاخر نسخاً **الوجه**
السادس والعشرون انكم اوجبتم الطهارة للطواف بقوله الطواف بالبيت صلوة وذلك زيادة على القران
 فان الله تعالى امر بالطواف ولم يامر بالطهارة فكيف لم يجهل ذلك نسخاً للقران وجعلتم القضاء بالشاهد واليمين والتعريب في
 حد الزنا نسخاً للقران **الوجه السابع والعشرون** انكم مع الناس اوجبتم الاستبراء في جوارح المسبية
 بحديث ورد في كتاب الله ولم يجهل ذلك نسخاً له وهو الصواب بلا شك فهذا خلقكم ذلك في سائر الاحاديث الزائدة
 على القران **الوجه الثامن والعشرون** انكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بخبر
 الواحد وهو زائد على كتاب الله تعالى قطعاً ولم يكن ذلك نسخاً فهذا خلقكم ذلك في خبر القضاء بالشاهد واليمين والتعريب ولم
 تدروه شيئاً وكل ما تقولونه في محمل الوفاق يقول لكم منا نعوكم في محمل الزام عرفا جوف **الوجه التاسع والعشرون**

فانها

ج

انكم اخذتم خبر ضعيف لا يثبت في ايجاب للضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة ولم تزوه زائد على القرآن
ورددتم السنة الصحيحة الصريحة في امر المتوضى بالاستنشاق وقلتم هو زائد على القرآن فما توانا الفرق بين ما يقبل
من السنن الصحيحة وما يرد منها فاما ان تقبلوها كلها وان زادت على القرآن واما ان تردوها كلها اذا كانت زائدة على
القرآن واما المتحكم في قبول ما شئتم منها وردد ما شئتم فالمراد ان ياذن به الله ولا رسوله ونحن نشهد الله شهادة بساننا
عنها يوم نلقاه انا لا نرد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة واحدة صحيحة ابدأ الا بسنة صحيحة مثلها نعلم انها
ناجحة لها **الوجه التاسع والثلاثون** انكم رددتم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
في القسم للبكر سبعا يفضلها بها على من عنده من النساء وللثيب ثلاثا اذا عرس بهما وقلتم هذا زائد على العدل لما
به في القرآن ومخالف له فلو قبلناه كنا قد نسخنا به القرآن ثم اخذتم بقياس فاسد ولو لا يصح في جواز نكاح الامة
لواجب الطول غير خائف العنت اذ لم تكن تحت حرة وهو خلاف ظاهر القرآن وزائد عليه قطعاً **الوجه الرابعون**
ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسقاط نفقة المبتوتة وسكنائها وقلتم هو مخالف
للقرآن فلو قبلناه كان نسخاً للقرآن به ثم اخذتم خبر ضعيف لا يصح ان عدة الامة قرآن وطلاقها طلقان مع
كونه زائد على ما في القرآن قطعاً **الوجه الحادي والربعون** ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في تخيير ولي الدم بين الدية والقود او العفو بقولكم انها زائدة على ما في القرآن ثم اخذتم بقياس
من افسد القياس انه لو ضره باعظم دبروس يوجب حتى يئثر دماغه على الارض فلا قود عليه ولم تروا ذلك مخالفاً
لظاهر القرآن والله تعالى يقول النفس بالنفس ويقول فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
الوجه الثاني والاربعون انكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا يقتل مسلم بكافر وقوله المؤمنون تنكحوا ذمهم وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن لان الله تعالى يقول النفس
بالنفس واخذتم خبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان لا قود الا بالسيف وهو مخالف لظاهر القرآن
فانه سبحانه قال وجزاء سيئة سيئة مثلها وقال فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
الوجه الثالث والاربعون انكم اخذتم خبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انه لا
جمعة الا في مصر جامع وهو مخالف لظاهر القرآن قطعاً وزائد عليه ورددتم الخبر الصحيح الذي لا شك في صحته عند
احد من اهل العلم في ان كل يتعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن من وجوب الوفاء بالعقد
الوجه الرابع والاربعون انكم اخذتم خبر ضعيف لا تقطع الايدي في الغزو وهو زائد على القرآن عز وجل
الى سقوط الحد ودعى من فعل سبها في دار الحرب وتركتم الخبر الصحيح الذي لا ريب في صحته في البصرة وقلتم هو
خلاف ظاهر القرآن من عدة اوجه **الوجه الخامس والاربعون** انكم اخذتم خبر ضعيف بل باطل في ان لا يترك
الطافي من السمات وهو خلاف ظاهر القرآن اذ يقول تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه مصيد منه حيا وطعام
قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما مات فيه حذ ذلك عن الصديق وابن عباس وغيرهما ثم تركتم الخبر
الصحيح المصرح بان ميته حلال مع موافقته لظاهر القرآن **الوجه السادس والاربعون** انكم اخذتم واصبتم
بحديث شريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وهو زائد على ما في القرآن ولم تزوه ناسخاً ثم تركتم حديث محل
سوء الخيل الصحيح الصحيح وقلتم هو مخالف لما في القرآن زائد عليه وليس كذلك **الوجه السابع والاربعون**

انكم اخذتم بحديث المنع من قريش القاتل مع انه زائد على القرآن وحديث عدم القوف على قاتل ولده وهوزائد على ما
 في القرآن مع ان الحديثين ليسا في الصحة بذاتهما وتركتم الاخذ بحديث اعتنا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفيّة
 وجعل عتقها صداقها فصارت بذلك زوجة وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن والحديث في غاية الصحة **الوجه**
الثامن والاربعون انكم اخذتم بالحديث الضعيف الزائد على ما في القرآن وهو كل طلاق جائز الاطلاق المعتنع
 فقلتم هذا يدل على وقوع طلاق المكره والسكران وتركتم السنة الصحيحة التي لا ريب في صحتها فمن وجد متاعه بعينه عند
 رجل قد افلس فهو احق به وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن بقوله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل **والعجب** ان ظاهر
 القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان فان منه البائم من الوصول الى الثمن والى عين ماله اطعم له بالباطل الغراء
 في القلم ظاهر القرآن مع السنة الصحيحة الصريحة **الوجه التاسع والاربعون** انكم اخذتم بالحديث الضعيف
 وهو من كان له امام ففراءة الامام قراءة له ولم تقولوا هو زائد على القرآن في قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وتركتم
 الحديث الصحيح في بقاء الاحرام بعد الموت وانه لا ينقطع به وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن في قوله هل يجزؤون الا ما كنتم
 تعملون وخلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عنه عمله **الوجه الخمسون والسنة**
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب المولاة حيث امر الذي ترك لمعة من قد منه بان يعيد
 الوضوء والصلوة وقالوا هو زائد على كتاب الله ثم اخذوا بالحديث الضعيف المراد على كتاب الله في ان اقل الحيض
 ثلاثة ايام واكثره عشرة **الوجه الحادي والخمسون** رد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في انه لا نكاح الا بعلى وان من نكحت نفسها فنكاحها باطل وقالوا هو زائد على كتاب الله فان الله تعالى يقول فلا
 تعضلوهن ان يكنن ازاوجهن وقال فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف ثم اخذوا بالحديث
 الضعيف الزائد على القرآن قطعاً في اشتراط الشهادة في صحة النكاح والعجب انهم استدلوا على ذلك بقوله لا نكاح الا بولي
 مرشد وشاهد عدل ثم قالوا لا يفتقر الى حضور الولي ولا عدالة الشاهدين فهذا طرف من بيان تناقض من رد السنن
 بكونها زائدة على القرآن فتكون ناسخة فلا تقبل **الوجه الثاني والخمسون** انكم يجوزون الزيادة على القرآن
 بالقياس الذي احسن احواله ان يكون للامة فيه قولان احدهما انه باطل مناف للدين والثاني انه صحيح مؤخر عن الكتاب
 والسنة في المرتبة الاخيرة ولا تحتلفون في جواز اثبات حكم زائد على القرآن به فهلا قلتم ان ذلك يتضمن نسخ الكتاب
 بالقياس فان قيل قد دل القرآن على صحة القياس واعتباره واثبات الاحكام به فما خرجنا عن موجب القرآن ولا زدنا
 على ما في القرآن الا بما دلنا عليه القرآن قيل فهلا قلتم مثل هذا سواء في السنة الزائدة على القرآن وكان قولكم ذلك
 في السنة اسعد اصلح من القياس الذي هو محل الرأى المختهدين وعرضه الخطأ بخلاف قول من ضمنتم لنا الصحة في قوله
 وفرض الله علينا اتباعه وطاعته فان قيل لقياس بيان المراد الله وسوله من النصوص وانما زيد بها اثبات الحكم في المذلة
 في نظيره وليس لك زائد على القرآن بل تفسير له وتعيين قيل فهلا قلتم ان السنة بيان المراد الله من القرآن تفصيلاً
 لما اجله وتبييناً لما سكنت عنه وتفسيراً لما ابهمة فان الله سبحانه امر بالعدل والاحسان والبر والتقوى وحفي عن الظلم
 والفواحش والعدوان والاثم وابع لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فكل ما جاء به السنة فاعنا تفصيل لهذا المأمور
 به والمنهى عنه والذي احل لنا وحرم علينا وهذا يتبين **بالمثال التاسع عشر** وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم امر في حديث النعمان بن بشير ان يعدل بين الاولاد في العطية فقال اتقوا الله واعدوا بين اولادكم وفي الحديث

ان لا اشهد على جوفهما جوراً وقال ان هذا لا يصح وقال اشهد على هذا اغنيك قد يداله والا فمن الذي يطيب قلبه من
المسلمين ان يشهد على ما حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه جوراً انه لا يصح وانه على خلاف تقوى الله وانه خلاف
العدل وهذا الحديث هو من تقاصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض واثبتت عليه الشريعة
فهي اشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم الدلالة غاية الاحكام فهد بالمتشابه من قوله كل احد احق
بما له من ولادة والدار والناس اجمعين فكونه احق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقيا س متشابه على اعطاء الاجانب
ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان **المثال العشرون**
رد الحكم الصحيح الصريح في مسئلة المصراة بالمتشابه من القياس زعمهم ان هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال لا اصول
كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال
الاصل يخالف نفسه هذا من ابطال الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداهما
فهدود اليهما فالسنة اصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع قال الامام احمد انما القياس ان نقبس على
اصل فاما ان نحكي الى الاصل فتهدمه ثم نقبس فعلى اى شئ نقبس قد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس و
ابطال قول من زعم انه خلاف القياس وانه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح واما القياس الباطل فالشريعة
كلها مخالفة له ويا لله العجب كيف وافق الوضع بالنسبة المشتد للاصول حتى قيل وخالف خبر المصراة للاصول
حتى رد **المثال الحادي والعشرون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في العرايا بالمتشابه من قوله التمر
بالتمر مثلاً به مثل سواء لبسوا فان هذا لا يتناول الرطب بالتمر فان قيل فانه رد عنهم خبر النهي عن بيع الرطب بالتمر
مع انه حكم صريح صحيح حديث العرايا وهو متشابه قيل فاذا كان عندكم حكماً صحيحاً فكيف ردتموه بالمتشابه من اشارة
المساواة بين التمر والتمر فلا حديث النهي اخذتم ولا حديث العرايا بل خالفتم الحديثين معاً واما نحن فاخذنا بالسنة
الثلاثة وتركنا كل سنة على وجهها ومقتضاها ولم نضرب بعضها ببعض ولم نخالف شيئاً منها فاخذنا بحديث النهي
عن بيع الرطب بالتمر مطلقاً واخذنا بحديث العرايا وخصصنا به عموم حديث النهي عن بيع الرطب بالتمر اتباعاً لسنة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها واعمال الادلة الشرعية جميعها فانما كما نحن ولا يجوز ضرب الحق ببعضه وبعضه وابطال
بعضه ببعض والله الموفق **المثال الثاني والعشرون** رد حديث القسامة الصحيح الصريح المحكم بالمتشابه من
قوله لو يعطى الناس بدعواهم ادعى رجال دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه والذى شرع الحكم بالقسامة
هو لان شرع ان لا يعطى احد بدعواه الجحمة وكلا الامرين حق من عند الله لا اختلاف فيه ولم يعط في القسامة بحجة الدعوى
وكيف يليق بمن هزمت حكمة شرع العقول ان لا يعطى المدعى بحجة دعواه عوداً من اذ لك ثم يعطيه بدعوى بحجة دم اخيه المسلم
وانما اعطاه ذلك بالدليل الظاهر الذي يذهب على الظن صدقه فوق تغليب الشاهدين وهو اللوث والعداوة والقرينة
الظاهرة من وجع العد ومقتضى لاقى بيت عدوة فتقوى الشارح الحكيم هذا السبب باستحلاف خمسين من اولياء القتيل
الذين يبعدوا ويستحيل تفاقم كلهم على رضى الدعى بدم ليس منه بسبيل ولا يكون رجل فيهم رشيد يراقب الله ولو عرض
على جميع العقلاء هذا الحكم والحكم بتجفيف العد والقتل وجعل القتل في دارة بانه ما قتله لراوان ما بينهما من العدل كما بين
السما والارض ولو سئل كل سليم الحاسة عن قاتل هذا القاتل من وجد في دارة والذي يقضيه منه العجب ان يرى قتيل يتخطط
في دمه وحناءا رب يسكين ملحة بالدم ويقال القول قوله فستحلفه بالله ما قتله وحنى سبيله وتقدم ذلك على احكام

واحد لها والصحة بما بالعقول والفطر الذي لو انقضت العقلاء لم يهتد ولا احسن منه بل ولا مثله وابن ما نظمته الحكم
 بالقسامة من خطل الدماء الى ما نظمته تخليف من لا شك مع القرائن التي تقيد القطع انه الحائي ونظير هذا اذا راينا
 رجلا من اشرف الناس حاسر الرأس بغير عمامة واخراما مه يشهد عدلًا وفي يده عمامة وعلى لاسه آخر فان ادفع
 العمامة التي بيده الى حاسر الرأس فقبل قوله ولا نقول لصاحب اليد القول قولك مع يمينك وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لو يطعن الناس بدعوى هم لا يعارض القسامة بوجه فانه انما نفى الاعطاء بدعوى مجردة وقوله ولكن اليمين على المدعى
 عليه هي في مثل هذه الصورة حيث لا تكون مع المدعى الا مجرد الدعوى وقد دل القرآن على رجم المرأة بلعان الزوج اذا انكحت
 وليس ذلك اقامة للحديجة ايمان الزوج بل بها وبكولها وهكذا في القسامة انما يقبل فيها باللوث الظاهر والايمان للتعد في
 المغلظة وهاتان بينتا هذين الموضوعين والبيئات تختلف بحسب احوال المشهور كما تقدم باربعة شهور وثلاثة بالنص
 وان خالفه من خالفه في بيعة الاعسار واثنان وواحد وبعين ورجل وامرأتان ورجل واحد وامرأة واحدة واربعة ايمان
 وحسنون ميمًا وبكول شهادة الحال وصف للمالك اللقطة وقيام القرائن والشبهة التي يخبر به القائف وصفا قد القبط
 ووجه الاجر في الحائط وكونه معقودًا ببناء احدها عند من يقول بذلك والقسامة مع اللوث اقوى البيئات **المثال**
الثالث والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة في النوى عن بيع الرطب بالتمر بالمتشابه من قوله واحل الله البيع
 بالمتشابه من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما ان يكونا جنسين واما ان يكونا اجنسًا واحداً واعلم
 المتقدمين فلا يمنع بيع احدهما بالآخر وانت اذا نظرت الى هذا القياس رايت مصداقاً للسنة اعظم مصادمة ومع انه
 فاسد في نفسه بل هاجس واحد احدهما ازيد من الآخر قطعاً بليسه فهو ازيد اجزاء من الآخر بزيادة لا يمكن فصلها و
 تمييزها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزاء من الرطب ما يتساوى ان به عند الكمال اذ هو وطن وحسبان فكان المنع
 بيع احدهما بالآخر محض القياس لو لم تات به سنة وحتى لو لم يكن رطباً ولا القياس يقتضيه لكان اصلاً قائماً بنفسه يجب
 التسليم والا نقياد له كما يجب التسليم لسائر نصوصه للحكمة **ومن العجب** رد هذه السنة بدعوى انها خالفة للقياس
 والاصول وتخريم بيع الكسئت بالسهمم دعوى ان ذلك موافق للاصول فكلم احد يعلم ان جريان الرأيتين التمر والرطب
 اقرب الى الرأيناً وقياساً ومعقوداً من جريانه بين الكسئت والسهمم **المثال الرابع والعشرون** والحاكم
 الصريح الصحيح من السنة بالاقرار بين الاعبد الستة الموصى بعقدهم وقالوا هو خلاف الاصول بالمتشابه من رؤس
 فاسد وقياس باطل بانهم اما ان يكون كل واحد منهم قد استحق العتق فلا يجوز نقله عنه الى غيره او لم يستحقه فلا يجوز
 ان يعتق منهم احد وهذا الرأي الباطل كما انه في مصداق السنة فهو فاسد في نفسه فان العتق انما استحق في ثلث
 ماله ليس الا والقياس ارجح الاصول تقتضي جمع الثلث في محل واحد كما اذا وصى بثلاث دراهم وهي كل ماله فلم يجز الوترية
 فان ادفع الى الموصى له درهما ولا يجعله شريكاً بثلث كل دراهم ونظائر ذلك فهذه العتق لعبيد كانه وصى بعق ثلثهم اذ
 هذا هو الذي يملكه وفيه صحت الوصية فالحكم بجميع الثلث في اثنين منهم احسن عقلاً وشرعاً وفطرة من جعل الثلث
 شائعاً في كل واحد منهم فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المسئلة خير من حكم غيره بالرأي **المثال**
الخامس والعشرون رد السنة الصريحة للحكمة في تخريم الرجوع في الهبة لكل احد الا الولد اولادى رحم محرم
 اولاد زوجة او زوجة او يكون الواهب قد اتيب منها ففي هذه المواضع الاربعة يمتنع الرجوع وفرقوا بين الاجنب والرحم بان هبة
 القريب صالحة ولا يجوز قطعها وهبة الاجنب تدع ولان يمضي به وان لا يمضي به وهذا مع كونه مصداقاً للسنة مصداقاً

محضه فهو فاسد لان الموهوب له حين قبض العين للموهوبه دخلت في ملكه وجاز له التصرف فيها فرجع الواهب فيها انزاع
 ملكه منه بخير مرضاه وهذا باطل شرعا وعقلا واما الوالد فله جرة منه وهو وماله لا يبه وبينهما من البعضية ما يوجب
 شدة الاتصال بخلاف الاجنبي فان قيل لم يغالغه الابن بحكم صهره صحيح وهو حديث سالم عن ابيه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم من وهب هبة فهو باق بها ما لم يثب منها قال البيهقي قال ابو عبد الله يعني الحاكم هذا حديث صحيح
 الا ان يكون الحمل فيه على شيخنا يزيد احمد بن اسحق بن محمد بن خالد الهاشمي ورواه الحاكم من حديث عمرو بن دينار عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله عليه وآله وسلم الواهب احق بهبته ما لم يثب وفي كتاب الدارقطني من حديث حماد بن سلمة عن قتادة
 عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وفي الخيلانيات ثنا
 محمد بن ابراهيم بن ابي يحيى عن محمد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وهب هبة
 فارتحم بها فهو باق بها ما لم يثب منها ولكنه كالكلب يعود في فئه **فالجواب** ان هذه الاحاديث لا تثبت ولوثبتت لم تخل عنها
 ووجب العمل بها وجدديث الاجل لو اهب ان يرجع في هبته ولا يبطل احداهما بالآخر ويكون الواهب الذي لا اجل له الرجوع من
 وهب تبرعا محضاً لا لاجل العوض والواهب الذي له الرجوع من وهب لينعوض من هبته ويثاب منها فلم يفعل المتهاوب و
 شتمل سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها ولا يضرب بعضها ببعض اما حديث ابن عمر فقال الدارقطني لا يثبت
 مرفوعاً والصواب عن ابن عمر عن عمر قوله وقال البيهقي ورواه علي بن سهل بن المغيرة عن عبيد الله بن موسى ثنا حنظل بن
 ابي سفيان قال سمعت سالم بن عبد الله فذكره وهو غير محفوظ بهذا الاسناد وانما يروى عن ابراهيم بن اسمعيل بن جهم
 وابراهيم ضعيف انتهى وقال الدارقطني غلط فيه علي بن سهل انتهى وابراهيم بن اسمعيل هذا قال ابو نعيم لا يسمع
 فلسين وقال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وقال يحيى بن معين ابراهيم بن اسمعيل المكي ليس بشئ قال البيهقي والمحمود عن عمر
 ابن دينار عن سالم عن ابيه عن عمر من وهب هبة فلم يثب منها فهو باق بها الا الذي رجم محمور قال البخاري هذا الصرح فاما حديث
 عبيد الله بن موسى عن حنظلة فلا اراده الاوهما واما حديث حماد بن سلمة فمن رواية عبد الله بن جعفر الرقي عن ابن المبارك
 وعبد الله هذا ضعيف عندهم واما حديث ابن عباس فحمد بن عبد الله فيه هو العزري ولا تقوم به حجة قال الفلاس و
 النسائي هو ماتوك الحديث وفيه ابراهيم بن يحيى قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين هو كذاب وقال الدارقطني يروي
 الحديث فان لم تصح هذه الاحاديث لم يثبتت اليها وان صحت وجب حملها على من وهب للعوض وبالله التوفيق **المثال**
السادس والعشرون رد السنة للحكمة في القضاء باللقافة وقالوا هو خلاف الاصول ثم قالوا وادعاه اثنان
 احقنانه هما هذا مقتضى الاصول ونظير هذا **المثال السابع والعشرون** رد السنة للحكمة الثابتة في جعل
 الامة فراشا والحق الولد بالسيد وان لم يكن له وقالوا هو خلاف الاصول والامة لا تكون فراشا ثم قالوا وتزوجها وهو باق
 بقعة من المشرق وهي باقى بقعة من المغرب وانت بولد لسنة اشهر تحقه وان علمنا بانها لم يتلاقيا قط وهي فراشا بالحق
 فامته التي يطأها ليلاً ونهاراً ليست بفراش وهذه فراش وهذا مقتضى الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 خلاف الاصول على لازم قولهم ونظير هذا قياس الحديث والاسلام وترك قياس نبيذ التمر المسكر على عصير العنب المسكر في تحريم قليل
 كل منهما مع شدة الفوة بينهما ودعوى ان ذلك خلاف الاصول ونظيره ان الذبح لو صنع ديناراً واحداً من الخمرية انتقض
 عنه وحل ماله ودمه ولو حرق الكعبة البيت الحرام ومجى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجا هرهب الله ورسوله

عبد الله

ج

بقوله لا يخرج صلوقه الا بغير الرجل فيها صلوقه في ركوعه وسجوده ودعوى ان ذلك مقتضى الاصول **ونظيره** اي ابطال الصلوق بلاشارة لرد السلام او غيره وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته بحد السلام وأشار الصحابة بمرؤسهم تارة وبأكثرهم تارة وتصحیحهم مع ترك الطمأنينة وقد أمر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصلوق بدونها واخبر ان صلوق المقر صلوة المنافقين واخبر حذيفة ان من صلى كذلك لقي الله على غير الفطرة التي فطر الله عليها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من لا يتم ركوعه ولا يسجد اسوأ الناس سرقة وهذا يدل على انه اسوأ حالاً عند الله من سارق الاموال **ونظيره** هذا اقول لهم لو ان رجلاً مسلماً طاهر البدن عليه جناحة غمس يده في بئر بيتية رفرغ الحوت صارت البير كلها نجسة يحرم شرب ما فيها والوضوء منه والطبخ به فلو اغتسل فيها ما تضرر في قلبه عابده الصليب او ما تضرر يهودي فمأواه باقى على حاله طاهر مطهر يجوز الوضوء منه وشربه والطبخ به **ونظيره** لو ماتت فارة في ماء فصب ذلك الماء في بئر من البير فلابد ان تلزم كلها **ونظيره** هذا قولهم لو عقد على امه او اخته او ابنته ووطئها وهو يعلم ان الله حرم ذلك فلا حد عليه لان صورة العقد شبهة ولو رأت امرأة في الظلمة ظمناً امرأتها فوطئها فغلبه الحد ولم يكن ذلك شبهة **ونظيره** قولهم لو انه رهشاً شاهد بين فنهش ابانزور الخض ان فلاناً طلق امرأتها ففرق الحاكم بينهم ما جاز لان يتزوجها ويطلقها لا بل ويجوز لاحد الشاهدين ذلك فلو حكم حاكم بصحة هذا العقد لم يجز نقض حكمه ولو حكم حاكم بالشأهد واليمين لنقض حكمه وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** ذلك قولهم لو تزوج امرأة فخرجت فمحققة برصاة من قرنها الى قدمها حزمة عمامة مقطوعة الاطراف فلا خيار له وكذلك اذا وجدت هي الزوج كذلك فلا خيار لها وان خرج الزوج من خيار عباد الله واغنام واجلهم واعلمهم وليس له ان في الاسلام للزوج ان في الاسلام فلها الفسخ بذلك **ونظيره** قولهم يصح نكاح الشغار ويجب فيه مهر المثل وقد صح في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه وشريمه اياه ولا يصح نكاح من اعتق امته وجعل عتقها صدقاً لها وقد رغبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نكاح التليل وقد حرمت سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية عبد الله بن مسعود وابي هريرة وعلى بن ابى طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يصح نكاح الامه لمضطر طائف الفقه عاقبة الطول اذا كانت حرة ولو كانت عبيداً لشوها لاتفقه **ونظيره** قولهم يصح بيع الكلب وقد منع منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخريم بيع المذبول وقد باعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم **ونظيره** قولهم الجار ان منع جاره ان يغرس خشبة هو غنائه الى غرسها في حائطه وقد فاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عن منعه وتسلطه اياه على ان يترام داره كلها منه بالسفحة بعد وقوع الحد وتصریف الطرق وقد ابطالها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم **ونظيره** قولهم لا يحكم بالنسامة لانها خلاف الاصول ثم قالوا يحلف الذين وجدوا القتل في محلهم ودارهم خمسين مائة ثم يقضى عليهم بالدية **فيما لا** كيف كان هذا اوفق الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم خلاف الاصول **ونظيره** قولهم لو تزوج امرأة فقالت له امرأة اخرى انا ارضعتك وزوجتك اوقال له رجل هذه اخذك من الرضا عتقك له فكذلك ينهاى وطى الزوجة مع ان هذه هي الواقعة التي امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عقبه بن الحزرت بفراق امرأته لاجل قول الامه السوداء انا ارضعتها وكوشتري طعاماً او ماء فقال له رجل هذا ذبيحة نجسي او شمس لم يسعه ان يتناول مع ان الاصل في الطعام والماء المحل والا صل في الابضاع التحريم ثم قالوا

ولا يمنعون استدامتها ولو حلف لا يزوجه ولا يتطيب او لا ينظرهم فاستدام ذلك لم يثبت وان ابتدأ وحنت وامنعوا انضما
 ذلك من الاحكام التي يفرق فيها بين الابتداء والدوام فتحتمل في ابتداءها الى ما لا يتصلح اليه في دوامها وذلك لقول الله عز وجل
 واستقر حكمه وايضا فهو مستحب بالاصل وايضا فالدفع اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت في
 المتبوعات والمستدام ما تبع لاصله الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضي حجة ما ورد به النص فكيف
 وقد توارى عليه النص والقياس فقد تبين انه لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص لا نرى قياس بل النص فيها و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مورد الخاص لا هو اخل تحت لفظه ولو قدر صلاحية لفظه له فالخاص ببيان
 لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل حكمه وبطلاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعضها ببعض وهذه القاعدة الاولى من القاعدة التي تتضمن ابطال احاديث السننين والغاء احاديث الدليلين والله الموفق
 نقول الصورة التي ابطنت فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصورة التي وافقتم فيها السنة فانه اذا ابتدأ
 العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهي وهو وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم
 والله وسلم وقت صلاة المنافقين حين تغيير الشمس بين قرني شيطان وجنن يسجد لها الكفار وانما كان الذي عز الصلوة
 قبل ذلك الوقت حرمة كاله وسد الذريعة وهذا بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ لا يسجدون لها
 بل ينظرون يسجدون لها طلوعها فكيف يقال بتطل صلوته من ابتداءها في وقت تام لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصح صلوته من
 ابتداءها وقت يسجد الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرني شيطان فانه حينئذ يقارنها ليقع السجدة له
 كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجدة له فاذا كان ابتداءها وقت مقارفة الشيطان لها غير ما فهم من محبتها وان تكون استدامتها
 وقت مقارفة الشيطان غير ما فهم من الصحة بطريق الاولى والاخرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فهذا من الصحة فقد تميز
 ان الصورة التي خالفتم فيها النص اولى بالجواز قياسا من الصحة التي وافقتم فيها وهذا ما حصلته عن شيخ الاسلام
 قيس الله روحه وقت القراءة عليه وهذه كانت طريقتي وانما انقر بان القياس الصحيح هو ما دل عليه النص وان من خالف
 النص للقياس فقد وقع في مخالفة القياس والنص معا وبالله التوفيق **الحج** انهم قالوا الوصل ركعة من العصر ثم
 غربت الشمس حجت صلاته وكان مدركا لها ليقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر وهذا شرط الحديث وشرطه الثاني ومن ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر
المثال التاسع والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في دفع النقطة الى من وصف عفاها ووعاها
 ووكاها وقالوا هو مخالف للاصول فكيف يعطى المدعى بدعواه من غير بينة ثم لم يشبهوا ان قالوا من ادعى لقطعة عند غيره
 ثم وصف علامات في بدنة فانه يقضى له به بغير بينة ولم يرو ذلك خلاف الاصول وقالوا من ادعى حصتا معا قد قطعت من
 جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول ومن ادعى حائطا وجوه الاجر من جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول
 ومن ادعى ما لا على غيره فانكره وكل عن اليمين قضى له بدعواه ولم يكن ذلك خلاف الاصول واذا ادعى الزوجان ما في البيت
 قضى لكل واحد منهما بما يناسبه ولم يكن ذلك خلاف الاصول **ومش** نقول ليس في الاصول ما يبطل الحكم بدفع النقطة
 الى واحد من البتة بل هو مقتضى الاصول فان الظن المستفاد بوجهه اعظم من الظن المستفاد بغيره التكلول بل بالشهادة
 فرصف بينة ظاهرة على صحة دعواه لاسيما ولم يعارضه معارض فلا يجوز الغاء دليل صدقه مع عدم معارضه اقول منه فهذا خلاف
 الاصول حقا بموجب السنة **المثال الثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في حجة صلاة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا

لا يجوز من اجل ان الخشب
 وقطع من بعض اصناف
 من الخشب لا يجوز
 وفي الغرض والاقاب

ج
 في الشك في الشيء
 يشك في نفسه
 في نفسه
 في نفسه

بأنها خلاف الأصول ثم قالوا من أكل في رمضان أو شرب شيئاً حرم صومه مع اعتدائهم بأن ذلك على خلاف الأصول البينة
لكن تبعنا فيه السنة فيما الذي منعكم بتقدير السنة الأخرى على القياس الأصول كما قدمتم خبر القهقهة في الصلوة و
الرضع بنبيذ التمر وأثار الأبا على القياس الأصول **المثال الحادي والثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة
في اشتراط البائتم منفعة للمبيع مدة معلومة بأنها خلاف الأصول ثم قالوا يجوز بيع التمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع
في الحال مع العلم بأنها لو قطعت لم تكن ما لا ينفع به ولا يساوي شيئاً البتة ثم لما ان يتفقا على بقاءها إلى حين الكمال ودعوا أن
ذلك موافق للأصول وهو عين ما عني عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم **المثال الثاني والثلاثون** رد السنة
الصحيحة الصريحة للحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولد بين أبيه وقالوا هو خلاف الأصول ثم قالوا
إذا تزوج الولي غير الأب الصغيرة حرم وكان النكاح لازماً فإذا بلغت انقلب جائزاً وثبت لها الخيار بين الفسخ والامتناع و
هذا وفق الأصول **فيما لله العجب** أين في الأصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله واجماع الأمة للمستند إلى الكتاب
والسنة موافقة هذا الحكم للأصول ومخالفة حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخيير بين الأبوين للأصول
المثال الثالث والثلاثون رد السنة الثابتة للصحة الصحيحة للحكمة في رجم الزانيين الكتابيين بأنها
خلاف الأصول وسقوط الحد عن عقد على أمه ووطئها وإن هذا هو مقتضى الأصول **فيما عجباً** لهذه الأصول التي
منعت الحد على من أقامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسقطته عن من يسقطه عنه فإنه ثبت عنه أنه أرسل
البراء بن عازب إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يضرب عنقه ويأخذ ماله فوالله ما رضى له رجل الزاني حتى حكم عليه بضرب
الصنق وأخذ المال وهذا هو الحق المحض فإن جرئته أعظم من جريمة من زنى امرأة أبيه من غير عقد فإن هذا ارتكب
محظوراً واحكاً والعاقبة عليها ضم إلى جريمة الوطئ جريمة العقد الذي حرمه الله فانتهاك حرمة شرعه بالعقد وحرمة أمه
بالوطئ ثم يقال الأصول تقتضي سقوط الحد عنه وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم اليهوديين هو
من أعظم الأصول فكيف رد هذا الأصل العظيم بالرأى الفاسد ويقال أنه مقتضى الأصول **فإن قيل** إنما حكم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بالرجم بما في النقرة الزاماً لها بما اعتقدوا صحته **قيل** هب أن الأمر كذلك الحكم بحق يجب
اتباعه وموافقته وتحريم مخالفته أمر بغير ذلك فأختاروا أحد المجيبين ثم أذهبوا إلى ما شئتم **المثال الرابع والثلاثون**
رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في وجوب الوفاء بالشرط في النكاح وإنها أحق الشروط بالوفاء على الإطلاق بأنها
خلاف الأصول والأخذ بنحو حديث النري عن بيع وشرط الذي لا يعلم له اسناد يصح مع مخالفته للسنة الصحيحة والقياس و
لا انتقاد الإجماع على خلافه ودعوا أنه موافق للأصول ما مخالفته للسنة الصحيحة فإن جازاً بأبى ببيع وشرط ركن به
إلى المدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فجعل المشتري
بالشرط الزائد على عقد البيع وقول من باع ثمرة قد ابرت فهي للبائع إلا أن يشترطها المبتاع فمن أبى ببيع وشرط ثابت بالسنة
الصحيحة الصريحة وأما مخالفته للإجماع فالأمة مجمعة على جواز اشتراط الرهن والكفيل والضمين والناجيل والخيار ثلاثاً
أياماً ونقد غير نقد البلد فهذا بيع وشرط متفق عليه فكيف يجعل النبي عن بيع وشرط موافقاً للأصول وشرط النكاح التي
هي أحق الشروط بالوفاء مخالفة للأصول **المثال الخامس والثلاثون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة
في دفع الأمراض بالثلث والربع مزارة بأنها خلاف الأصول والأخذ بالحديث الذي لا يثبت بوجوه أنه عني عن فقير النحان
وهو أن يدفع حنظله إلى من يطعمها بفقير منها أو غزله إلى من يشبهه ثوباً بجزء منه أو من يتونه إلى من يصبره بجزء منه وهو

ذلك مما لا غر فيه ولا خطر ولا قمار ولا جهالة ولا اكل مال بالباطل بل هو نظير دفع مال الى من يتجر فيه بخبر من الروح
بل اولى فانه قد لا يجر المال فيذهب عمله مجاؤا وهذا لا يذهب عمله مجاؤا فانه يطمح الحب ويعصر الزينون ويحصل على
جزء منه يكون به شريكا لما لكه فهو اولى بالجواز من المضاربة فكيف يكون المنع منه موافقا للاصول والمراعاة التي
فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه الراشدون خلاف الاصول **المثال السادس والثلاثون**
رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في ان المدينة حرم صيدها ودعوا ان
ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمشأ به من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله فعل الغير وبالله العجب
اي الاصول التي خالفها هذه السنن وهي من اعظم الاصول فهذا الحديث ابي عبد الله في الفتنة لهذه الاصول ونحن نقول
معاذ الله ان نرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ ابا وصديقه ابي عبد الله في
اربعة اوجه قد ذهب الى كل منها طائفة اصحابا ان يكون متفردا على احاديث خريم المدينة فيكون منسوخا الثاني
ان يكون متاخر اعمها معارضتها لها فيكون ناسخا الثالث ان يكون النشر مما صيد خارج المدينة ثم ادخل المدينة كما
هو الغالب من الصحيح الرابع ان يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص لابي بردة في التضحية بالعناق دون
غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل صلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة لا تحتل الا وجه واحد
المثال السابع والثلاثون رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة اوسق
بالمشأ به من قوله فيما سقت السماء العشر وما سبقه بنصر او عرب فنصف العشر ولو اوهذا اعم القليل والكثير وقد عارضه
الخاص دلالة العام قطعية كالحاقه اذا تناقضا قدم الا حوط وهو الوجه فيقال يجب العمل بكلام الحريتين ولا يجوز
معارضته احدهما بالآخر والغاء احدهما بالكلية فان طاعة الرسول في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمل الله بوجه من الوجهين
فان قوله فيما سقت السماء العشر انما يريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقا
بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب فشكك عنه في هذا الحديث وبينه نصا في الحديث الآخر فكيف يجوز العمل
عن النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يحتل غير ما دل عليه البتة الى الحمل المتشابه الذي غايته ان يتعلق فيه بصوم
لم يقصد وببانه بالخاص المحكم للمدين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص وبالله العجب كيف يخوضون
القران والسنة بالقياس الحسن احواله ان يكون مختلفا في الاحتياط به وهو محل اشتباه واضطراب اذا من قياسي الا وان
معارضته بقياس مثله او وند او اقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصريحة المحكمة فانه لا يعارضها الا سنة ناسخة معلومة
التاخر والمخالفة ثم يقال اذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والحشيش ولا ذكر له في النص فهلا
خصصتموه بقوله لا زكوة في حب ولا تخرج حتى يبلغ خمسة اوسق واذا كنتم تخصصون العموم بالقياس فهلا خصصتم هذا
العام بالقياس الجلي الذي هو من اجلة القياس واصح على سائر انواع المال التي تجب فيه الزكوة فان الزكوة الخاصة
لم يشرعها الله ورسوله في مال الا وجعل له نصابا كالمواشي والذهب والفضة ويقال ايضا هلا اوجبتم الزكوة في قليل
كل مال وكثيره علا يقول تعالى من اموالهم صدقة وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا بؤنة
زكاتها الا يطر له بق القيمة بقا قرقره وبقوله ما من صاحب ذهب ولا فضة الا يؤدي زكاتها الا صحت له يوم القيمة صدقة
من نازوها كان هذا العموم عندكم مقدما على احاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هناك تعارض مسقط وموجب
فقد منا الموجب احتياطا وهذا في غاية الوضوح وبالله التوفيق **المثال الثامن والثلاثون** رد السنة الصحيحة

الغدير

ج

الصريحة للحكمة في جواز النكاح بما قل من المهر ولو خاتما من حد يدهم موافقتها لعموم القرآن في قوله ان تستنوا
بأموالكم وللقياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثر لا يثبت وقياس من افسد القياس على فطم يد
المنارق واين النكاح من اللبوسية واين استباحة الفرج به الى فطم اليد في السرقة وقد تقدم ميراثان اصح الناس قياسا
اهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث اقرب كان قياسه اصح وكلما كان عن الحديث ابعد كان قياسه افسد **المثال**
التاسع والثلاثون مرد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة فيمن اسلم وحققه اختان انه يخير في امساك من شاء
منها وترك الأخرى بانه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول يقتضي انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو للرد
والنكاح الاول هو الصحيح من غير تخيير وان نكحهما معا فنكاحهما باطل ولا تخيير وكذلك حديث من اسلم على عشرة نسوة وزينها
اولو الخبير بخبيره في ابتداء العقد على من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يأبى هذا التأويل شد الأبناء فانه لا يسد
اربعا وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان غيلان اسلم فزكركم قال مسلم هكذا روى معمر هذا
الحديث بالبصرة فان رواه عنه ثلثة خارج البصريين حكاه بالهجة او قال صارا الحديث حديثا والا فالارسل او قال
البهقي فوجدنا سفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن محمد الحارثي وعيسى بن يونس وثلاثتهم كوفيون حديثا رواه
عن معمر متصلا وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير وهو يابى وعن الفضل بن موسى وهو خراساني عن معمر متصلا عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصح الحديث بذلك وقد روى عن ابوب السخيتاني عن نافع وسالم عن ابن عمر متصلا قال
ابو علي الحافظ تفرد به سوار بن محشر عن ابوب وسوار بصري ثقة قال حاكم رواه هذا الحديث كلهم ثقات تقوم الحجة
بروايتهم وقد روى ابو اودع عن فيروز الدبلي قال قلت يا رسول الله اني اسلمت وحقي اختان قال طلق ايتهما شئت
فهذه ان الحديثان هما الاصول التي مرد ما خالفها من القياس اما ان يقصد قاعدة ويقول هذا هو الاصل ثم مرد السنة
لاجل مخالفة تلك القاعدة فلحم والله له من الف قاعدة لم يوجبها الله ورسوله افرض علينا من رحدث واحد هذه
القاعدة معلومة البطال من الدين فان النكحة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقعت هل
صادت الشرط المعبرة في الاسلام فتحم امر لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن
يجوز له المقام مع امراته افرهما ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهيق وغير ذلك وان لم يكن الا من
يجوز له الاستمرار لم يفر عليه كالمسلم ومحقته ذات رحم محرم واختان او اكثر من اربع فذل هو الاصل الذي اصلته سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه والله الوافي **المثال الاربعون** مرد السنة
الصريحة للحكمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من اسلم وبين امراته اذا لم يسلم معه
بل متى اسلم الاخر فالنكاح بحاله ما لم يتزوج هن ومنته المعلومه قال الشافعي اسلم ابو سفيان بن حرب بم الظهران وه
دار خراة وخراة مسلمين قبل الفتح وفي دار الاسلام ورجع الى مكة وهن بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام فاضن بن الحجة
وقالت اقول الشيخ الضال ثم اسلمت هند بعد اسلام ابى سفيان بايام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بل لم يسلمت بدار
الاسلام و ابو سفيان بها مسلم وهند كافرة ثم اسلمت قبل انقضاء العدة واستنقاع النكاح لان عدتها لم تنقض حتى اسلمت
وكان كذلك حكيم بن خزام واسلامه واسلمت امرأة صفوان بن امية وامرأة عكرمة بن ابي جهل بمكة وصارت دارها دار
الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان بن ابي اليمن
دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد حنيناً وهو كافر ثم اسلم فاستقرت عنده امراته بالنكاح الاول

وذلك انه لم تنقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بالغاي ان امرأة من الانصار كانت عند رجل بمكة فاسلمت وهاجرت
الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح قال الزهري لم يبلغني ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله فزوجها
كافر مقيم بدرا الكفر الا فرقت بغير ثيابها وبين زوجها الا ان يقدر زوجها هاجرا قبل ان تنقض عدتها وان لم يبلغنا ذلك
امرأة فرقت بغير ثيابها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على ما نزلت من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم واهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان اذا هاجرت امرأة
من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتظهر فاذا ظهرت حل لها النكاح فان هاجر قبل ان تنكح ردت اليه وفي سنن
ابن داود عن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب ابنته على ابي العاص بن الربيع بالنكاح
الاول ولم يحدث شيئا بعد ست سنين وفي لفظ لاحد ولم يحدث شهادة ولا صداقا وعند الترمذي ولم يحدث
نكاحا قال الترمذي هذا حديث حسن ليس باسناده بأس وقرئ بأسنا وضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها على ابي العاص بنكاح جديد قال الترمذي في اسناده مقال
وقال الامام احمد هذا حديث ضعيف والصحيح انه اقرها على النكاح الاول وقال الدرر اطلق هذا حديث لا يثبت و
الصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها بالنكاح الاول وقال الترمذي في كتاب العلق
له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب احقر من حديث عمرو بن شعيب
فكيف يجعل هذا الحديث الضعيف اصلا في السنة الصحيحة المعلومة وتدخل خلاف الاصول **فان قيل**
انما جعلنا ما خلاف الاصول لقوله تعالى ههنا حل لهم ولا هم يحلون لهن وفرد لا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا
مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو قوله ولا تنكحوا
بعض الكوافر لان اختلاف الدين مانع من ابتداء النكاح فكان ما نكح من دوامه كالرضاء **فيل** لا تخالف السنة
شيئا من هذه الاصول اهل القياس الفاسد فان هذه الاصول انما دلت على تحريم نكاح الكافر ابتداء والكافة غير
الكتابيين وهذا حتى لا خلاف فيه بين الامم ولكن اين في هذه الاصول ما يوجب تعجيل الفقرة بالاسلام وان اتي
على القضاء العدة ومعلوم ان افتراقهما في الدين سبب لافتراقهما في النكاح ولكن توقف السبب على وجوب شرطه وانتفاء
مانعه لا يخرج عن السببية فاذا وجد الشرط وانتفى المانع عمل به واقتضى اثره والقرآن انما دل على السببية والسنة
دلت على شرط السبب وما نفع كسائر الاسباب التي فصلت السنة شروطها وموانعها كقوله واصل الكرماء ذكركم وقوله
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقوله والسارق والسارقة فاطعوا ايديهما
ونظائر ذلك فلا يجوز ان يجعل بيان الشروط والموانع معارضة لبيان الاسباب والموجبات فتعني السنة كلها او اكثرها
معارضة للقرآن وهذا حال المثال **الحادي والاربعون** من السنة الصحيحة الصريحة للحكمة بان ذكاة
الجنين ذكاة امه بانها خلاف الاصول وهو تحريم الميتة فيقال الذي جاء على لسانه تحريم الميتة هذا الذي اياه
الاجنة المذكورة فلو قدر انها ميتة لكان استثناءها بمنزلة استثناء السمك والجماد من الميتة فكيف وليست بميتة
فانما جزء من اجزاء الامم والذكاة قد اتت على جميع اجزائها فلا يحتاج ان يفرد كل جزء منها بذكاة والجنين تابع للامم
جزء منها فلهذا هو مقتضى الاصول الصحيحة ولو لم تر السنة بالاباحة فكيف وردت بالاباحة للموافقة للقياس
الاصول **فان قيل** فان حديث حجة عليكم فانه قال ذكاة الجنين ذكاة امه والمراد التشبيه اي ذكاة ذكاة امه

وهذا يدل على انه لا يباح الا بدكاة تشبه ذكاة الامر **قيل** هذا السؤال شقيق قول القائل كلمة تكفي العاقل فلو تأملتم
 الحديث لم تستحسنوا البراد هذا السؤال فان لفظ الحديث هكذا **عن** ابن سعيد قال قلنا يا رسول الله نخر الناقة ونذبح البقرة
 والشاة وفي بطنها الجنين انلقه امرناكله قال كاذب ان شئتم فان ذكاة ذكاة امه فابا لهم اكله معللا بان ذكاة الام ذكاة له
 فقد اتفق للنص والاصل والقياس والله **الحكم المثلث الثاني والرابعون** رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة في
 اشعار الهدى بانها خلاف الاصول اذ لا شعاً ومثلاً ولعمري والله ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك
 شيئاً والمثالة المحرمة هي العدوان الذي لا يكون عقوبة ولا تعظيماً لشعاً ترا الله فاما شق صحيفة سنن البعير المستحب ان
 الواجب وجهه ليسيل دمه قليلاً فيظهر شعراً الا سلام واقامة هذه السنة التي هي من احب الاشياء الى الله ضلني وفق
 الاصول واي كتاب او سنة حرم ذلك حتى يكون خلافاً للاصول وقياس الاشعار على المثلة المحرمة من افسد قياس على وجه
 الارض فانه قياس ما يحبه الله ويرضاه على ما يبغضه ويسخطه وينهى عنه ولو لم يكن في حكمة الاشعار الا تعظيم شعائر
 الله واظهارها وعلم الناس بان هذه قرايين الله عز وجل تنساق الى بيته تدبر له ويتقرب بها اليه عند بيته كما يقرب
 اليه بالصلوة الى بيته عكس ما عليه اعداؤه المشركون الذين يذبحون لادبارهم ويصلون لها فشرع لاوليائه واحل
 تقويمه ان يكون نسكهم وصلاتهم لله وحده وان يظهم واشعائهم قبيحة غايبة الاظهار وليعلم دينه على كل من فيه
 هي الاصول الصحيحة التي جاءت السنة بالاشعار على وفقها والله **الحكم المثلث الثالث والرابعون**
 رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان امراً اطلع عليك بغير اذن فخرقه
 بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح متفق عليه وفي افراد مسلم من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم
 ان يبقوا واعينهم وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد اطلع رجل من حجر في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ومعه من الحجج بها راسه فقال لو اعلواك تنظر لطعنت به في عينك انما اجل الاستين ان من اجل النظر في صحيح
 مسلم عن النبي ان رجلاً اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام اليه بمشقص وبمشقص قال و
 كاني انظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطبه لي طعنه وفي سنن البيهقي باسناد صحيح من حديث ابى هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اطلع على قوم بغير اذنهم فمروهم فاصابوا عينه فلا دية له ولا قصاص فرددت
 هذه السنن بانها خلاف الاصول فان الله انما ابصر قلع العين بالعين بالعين لا بجناية النظر لهذا الوجه عليه بلسانهم يقطع
 ولو استمع عليه باذنه لم يجز له ان يقطع اذنه فيقال بل هذه السنن من اعظم الاصول فما خالفها فهو خلاف الاصول
 وقولكم انما شرع الله سبحانه اخذ العين بالعين فهذا حق في القصاص واما العضو الجاني المعتدى الذي لا يمكن دفع
 ضربه وعروانه الابرويه فان الآية لا تنالونه نفياً ولا اثباتاً والسنة جاءت ببيان حكمه ببيان انما استكت عنه القتل
 لا الخالق في القرآن وهذا قسم اخر غير فقاً العين قصاصاً وغير دفع الصائل الذي يدفع بالاسهل فالاسهل لا يفتقر
 دفع ضربه صياله فاذا اندفع بالعصا لم يدفع بالسيف واما هذا المعتدى بالنظر المحرم الذي لا يمكن الاحتراز منه فانه انما
 يقتر على وجه الاختفاء والحقد فهو قسم اخر غير الجاني وغير الصائل الذي لم يتحقق عروانه ولا يقع هذا غالباً الا على وجه
 الاختفاء وعدم مشاهدة عين الناظر اليه فلو كلف المنظر اليه اقامة البينة على جانيته لتعدت عليه ولو امر بدفع
 بالاسهل فالاسهل ذهبت جنايته عدوانه بالنظر اليه والى حريمه هذا والشرية الكاملة تاتي هذا وهذا فيكون احسن ما يمكن
 واصحها واكفها لنا الجاني ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ولا دافع لصحة ما من خفف ما هنالك وان لم يكن هنالك

ببص عاد لم يضر خنفت الحصة وان كان هنالك بص عاد لا يلو من الانفسه فهو الذي عرضته صاحبه للتلف فادناه الى الهلاك والمخاذه ليس بظالم ولا ناظر خاش ظالم والشرعية اكمل واجل من ان تضيق حق هذا الذي قد هتك حرمة و تخيله في الانتصار على التعزير بعد قامة البيعة فحكم الله فيه بما شرع على لسان رسوله ومن احسن من الله حكما القوم بوقنون **المثال الرابع والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في وضع الجنازة بما خلاف الاصول كما في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله لو بعث من اخيك ثوبا فابا بته جاشة فلاجل لك ان تاخذ منه شيئا لم تاخذ مال اخيك بغير حق وروى سفيان بن عيينة عن حميد عن سليمان عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يمت عن بيع السنين وامر بوضع الجنازة **فحق القول** ان هذا خلاف الاصول فان الشقوى قد ملك الثمرة وملك التصرف فيها ولم نقل الملك اليه ولو لم يمت فيها كان الرجوع له فكيف تكون من ضمان البائت وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد قال صيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكد ردينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصد قوا عليه فتصد قوا عليه فلم يلم ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ واما وجدته وليس لكم الا ذلك وروى مالك عن ابي الرجال عن امه عمرة انه سمعها تقول ابتاع رجل ثمر حائط في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذهب عليه وآله وسلم فابا بته واقام عليه حتى تبين له النقصان فقال رب الحائط ان يضع عنه خلف لا يفعل فذهبت ام المشتري الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنكرت له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثاقي ان لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فاتي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله هول **والجواب** ان وضع الجنازة لا يخالف شيئا من الاصول الصحيحة بل هو مقتضى اصول الشريعة وحق بحمد الله نبين هذا بقا من اما الاول فحق بيث وضع الجنازة لا يخالف كتابا ولا سنة ولا اجماعا وهو اصل بنفسه فيجب قبوله واما ما ذكرتم من القياس فيكفي في مصاد شهادة النص له بالا ههنا وكيف وهو فاسد في نفسه وهذا يبين بالمقام الثاني وهو ان وضع الجنازة كما هو موافق للسنة الصحيحة الصريحة فهو مقتضى القياس الصحيح فان المشتري لم يتسلم الثمرة ولم يقبضها القبض التام الذي يوجب نقل الضمان اليه فان قبض كل شيء بحسبه وقبض الثمار انما يكون عند كمال ادراكها شيئا فشيئا فهو قبض المناضع في الاجارة وتسليم الشجرة اليه كتسليم العين المؤجرة من الارض والعقار والحيوان وعلق البائت لم ينقطع عن المبيع فان له سقي الاصل وتعاونه كالم ينقطع علق المؤجر عن العين المستأجرة والمشتري لم يتسلم التسليم التام كما لم يتسلم المستأجر التسليم التام فاذا اجاز امر غالب احتاج الثمرة من غير تفریط من المشتري لم يحل للبائع الزامه بشئ ما تلفه الله سبحانه منها قبل تمكنه من قبضها القبض المعتاد وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اريت ان منع الله الثمرة فبم يراخذ احدكم مال اخيه بغير حق فذكر الحكم وهو قوله فلاجل له ان ياخذ منه شيئا وعلته الحكم وهو حق له اريت ان منع الله الثمرة الى اخره وهذا الحكم نص لا يحتمل التأويل والتعليل وصف مناسب لا يقبل الالغاء ولا المعارضة وقياس الاصول لا يقتضي غير ذلك ولهذا لو تمكن من القبض المعتاد في وقته ثم اخره لتفريط منه او انتظار غلة السعر كان التلف من ضمانه ولم توضع عنه الجاشة واما معارضة هذه السنة بصيها الذي اصيب في ثمار ابتاعها فمن باب رد الحكم بالمشابه فانه ليس فيه انه اصيب فيها بجاشة فليس في الحديث انها كانت جاشة عامة بل لعلمها جاشة خاصة كسرقه اللصوص التي يمكن الاحتفاظ بها ومثل هذا لا يمكن جاشة تسقط الثمن عن المشتري بخلاف غب الجيوش والتلف بأفتر سماء وية وان قدر ان الجاشة عامة فليس في الحديث ما يبين ان التلف لم يكن بتفريطه

في التأخير ولو قد مر ان التلف لم يكن يتعريض فليس فيه انه طلب الفسخ وان توضع عنه الحاجة بل لعلة رضى بالمسلم
ولم يطلب الوضع والحق في ذلك له ان شاء طلبه وان شاء تركه فاين في الحديث انه طلب ذلك وان النبي صلى الله عليه
والله وسلم منع منه ولا يلزم الدليل الا بثبوت المقدمتين فكيف يعارض نص قوله الصحيح الصحيح للحكم الذي لا يتحمل
غير معنى واحد وهو نص فيه بهذا الحديث المتشابه ثم قوله فيه ليس لكره فيه الا ذلك دليل على انه لم يبق لمباثني التمايز
في ذمة المشتري غير ما اخذاه وعندكم المال كله في ذمته فالحديث حجة عليكم واما المعارضة بخبر مالك فمن ابطال
المعارضات وافسد ما فاين فيه انه اصابته حاجة بوجدها وانما فيه عالجها واقام عليه حتى يبين له النقصان ومغل
هذا الا يكون سبباً لوضع الثمن وبالله التوفيق **المثال الخامس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة
الحكمة في وجوب الاعادة على من صلى خلف الصف وحده كما في المسند باسناد صحيح وصحيح ابن حبان ابن خزيمة
عن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل
فقال له استقبل صلاتك فلا صلوة لفرخ خلف الصف وفي السنن وصحيح ابن حبان وابن خزيمة عن وابصة بن معبد
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فامر ان يعيد صلاته وفي مسند الامام
احمد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى وحده خلف الصف قال يعيد صلاته فمرت هذه السنة
الحكمة بانها خلاف الاصول ولعمري الله انها هي محض الاصول وما خالفها فهو خلاف الاصول وتردت بالمشابهة من حديث
ابن عباس حيث احرم عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادار الى يمينه ولم يامر بما يستقبل الصلوة وهذا من اشد
الرح فانه لا يشترط ان تكون تكبير الاحرام من المأمومين في حال واحد بل لو كبر احدهم وحده ثم كبر الاخر بعده صحته القدر
ولم يكن السابق فزلاً وان احرم وحده فالا اعتبار بالمصافحة فيما تترك به الركعة وهو الركن ووافد من هذا الحديث بان
الامام يقف فلذا اوسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل واعظم في صدور اهلها ان تعارض بهن او اماله واقبح
من هذه المعارضة معارضتها بان المرأة تقف خلف الصف وحدها فان هذا هو موقفها المشروع بل الواجب كما ان موقف
الامام المشروع ان يكون وحده امام الصف واما موقف الفرد خلف الصف فلم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
البتة بل شرع الامر باعادة الصلوة لمن وقف فيه واخبرانه لا صلوة له **فان قيل** فرب ان هذه المعارضات لم يسلم
منها شيء فما تصنعون بحديث ابى بكر حين ركبهم دون الصف ثم مشى ركناً حتى دخل في الصف فقال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم زادك الله حرصاً ولا تعد ولم يامر باعادة الصلوة وقد وقت منه تلك الركعة فلذا قيل نقبله على الرغم
والعينين ونفسك قول صلى الله عليه وآله وسلم لا تعد فلو فعل احد ذلك غير عالم بالنهي لقلنا له كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سواء فان عاد بعد علمه بالنهي فاما ان يجتمع مع الامام في الركوع وهو في الصف او لا فان جامع
في الركوع وهو في الصف صحته صلاته لانه ادرك الركعة وهو غير في كما لو ادركها قائماً وان رفع الامام رأسه قبل ان يدخل
في الصف فقد قيل تقص صلاته وقيل لا تقص له تلك الركعة ويكون قد اتمها والطائفتان اجمعتا بحديث ابى بكر والتحقق انه
قضية عين يحتل دخول في الصف قبل رفع الامام ويحتل انه لم يدخل فيه حتى رفع الامام وحكاية الفعل لا معنى لها فلا
يمكن ان يحجز بها على الصوتين فري اذا جملة متشابهة فلا يترك لها النص الحكم الصحيح فهذا مقتضى الاصول نظراً وقياساً
وبالله التوفيق **المثال السادس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة الحكمة في جواز الاذان للمفسر
قبل دخول وقتها كما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان بلالاً يؤذن

بليل فكلوا واشربوا حتى تشبعوا اذان ابن امرتكلم وفي صحيح مسلم عن ائمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغرنكم
 نداء بلال ولا هذا البيضاء حتى ينفر الفجر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود وكلفه لا يمنع احدكم اذان بلال من
 سحره فانه يؤذن او ينادي بالبرج قائمكم ويؤنثه نائمكم قال مالك لم تزل الصبح ينادي لها قبل الفجر قوت هذه السنة تلخا لفتها
 الاصول والقياس على سائر الصلوات وتحدث حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجمه فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجمه فنادى الا ان العبد نام ولا ترد
 السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها اصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الا مصادمته للسنة
 لكن في رده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون
 في غير الفجر واذا اختلف وقتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحتجاج واما حديث حماد عن ايوب فحديث معلول عنه
 ائمة الحديث لا تقوم به حجة قال ابو داود لم يروه عن ايوب الاحاد بن سلمة وقال سنن بن ابراهيم بن حبيب سألت عليا وهو
 ابن المديني عن حديث ايوب بن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن بليل فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارجع فناد
 العبد نام فقال هو عندي خطا لم يتابع حماد بن سلمة على هذا لما روى ان بلالا كان ينادي بليل قال البيهقي قد تابعه
 سعيد بن زين وهو ضعيف واما حماد بن سلمة فانه احد ائمة المسلمين حتى قال الامام احمد اذا رايت الرجل يغمر حماد بن
 سلمة فاقهه فانه كان شديدا على اهل البدع قال البيهقي الا انما طعن في السن سنة حفظه فلذلك ترك البخاري
 الاحتجاج بحديثه واما مسلم فاجتهد في امره واخرجه من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغير وما سبق حديثه عن
 ثابت لا يبلغ اكثر من اثني عشر حديثا آخرها في الشواهد دون الاحتجاج به واذا كان الامر كذلك فالا احتياط لمن راقب
 الله عز وجل ان لا يحتج بما يجد من حديثه مخالفا للاحاديث الثقات الاثبات وهذا الحديث من جملة ما ثم ذكر من طريق الدارقطني
 عن حماد بن ايوب قال اذن بلال مرة بليل قال الدارقطني هذا امر سهل ثم ذكر من طريق ابراهيم وعبد العزيز بن عبد الملك
 ابن ابي محرز عن عبد العزيز بن ابي رواد عن ابن عمر ان بلالا قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حملك على ذلك
 قال استيقظت وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينادي في المدينة ان العبد
 قد نام واقعد الى جانبه حتى طلع الفجر ثم قال هكذا رواه ابراهيم عن عبد العزيز وخالفه شعيب بن حرب فقال عن
 عبد العزيز بن نافع عن مؤذن لعمر فقال له مسروق انه اذن قبل الصبح فامر عمر ان ينادي الا ان العبد قد نام قال ابو داود
 ورواه حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع او غيره ان مؤذنا لعمر يقال له مسروق او غيره ورواه الدارقطني عن عبيد
 الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان لعمر مؤذن يقال له مسعود فذكر نحوه قال ابو داود وهذا الصحيح من ذلك يعني حديث عمر
 قال البيهقي وروى من وجه اخر عن عبد العزيز موصولا ولا يجهز رواه عامر بن مالك عنه عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن
 قبل الفجر فنضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامره ان ينادي ان العبد نام فوجبل بلال وجدا شديدا قال الدارقطني
 وهم فيه عامر بن مذكاة والصواب عن شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن نافع عن مؤذن عن عمر بن عمر عن قوله وروى انس
 ابن مالك ولا يصح وروى عن ابى يوسف القاضي عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يصعد فينادي الا ان العبد نام ففعل وقال ليت بلالا لم تلده امه وابتل من نفيح جبينه قال
 الدارقطني فترده ابو يوسف عن سعيد يعني موصولا وغيره يرسله عن سعيد عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم والمرسل الصحيح ورواه الدارقطني من طريق حماد بن القاسم الاسدي ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس ثم قال حماد بن

ج

نه الوسان التام الفجر
 المستقر والامن اذن
 النوم من اوله
 فهو من اوله
 حجم

ابن القاسم الاسدي ضعيف جداً وقال البخاري كذب الامام احمد وروى عن حميد بن هلال ان بلالاً اذن ليلة لسواد
 قامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع الى مقامه فينادي ان العبد نام ورواه اسمعيل بن مسلم عن حميد بن اعين
 وحيد لم يلق ابا قتادة فهو مرسل بكل حال وروى عن شداد مولى عياض قال جاء بلال الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 يتوضأ فقال لا تؤذن حتى يطلم الفجر وهذا مرسل قال ابو داود شداد مولى عياض لم يدر بلالاً وروى الحسن بن عمار عن
 طلحة بن مصرف عن سويد بن غفلة عن بلال قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تؤذن حتى يطلم الفجر
 وعن الحكم بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلال مثله لم يروه هكذا اخبر الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الحجازي بن اربعة
 عن طلحة بن سويد بن غفلة ان بلالاً لم يثب حتى ينشق الفجر هكذا رواه لم يذكر فيه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وكلامه ضعيفان وروى عن سفيان عن سليمان التيمي عن ابي عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بلالاً
 لا تؤذن وجمع سفيان اصابعه الثلاث لا تؤذن حتى يقول الفجر هكذا وصفت سفيان بين السبايتين ثم فرق بينهما قال
 وروينا عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن ابن مسعود ما دل على ان بلالاً لبيل وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ذكره معاني تاذينه بالليل وذلك اولى بالقبول لانه موصول وهذا مرسل وروى عن اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق
 عن الاسود قال قالت لي عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اوتر من الليل رجع الى فراشه فاذا اذن
 بلال قام فكان بلال يؤذن اذا طلم الفجر فان كان جنباً اغتسل وان لم يكن قوضاً ثم صلى ركعتين وروى الثوري عن
 ابي اسحق في هذا الحديث قال ما كان المؤمن يؤذن حتى يطلم الفجر وروى شعبة عن ابي اسحق عن الاسود سالت عائشة
 عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قالت كان ينام اول الليل فاذا كان الصبح اوى ثم ياتي فراشه فان
 كانت له حاجة الى اهله التوبهم ثم ينام فاذا سمع النداء وما قالت الاذان وثب وما قالت قام فاذا كان جنباً افاض عليه
 الماء وما قالت اغتسل وان لم يكن جنباً قوضاً ثم خرج للصلوة وقال زهير بن معاوية عن ابي اسحق في هذا الحديث فاذا
 كان عند الفل وثب قال البيهقي وفي روايته ورواية شعبة كالدليل على ان هذا النداء كان قبل طلوع الفجر وهي مقبولة
 لرواية القاسم عن عائشة وذلك اولى من رواية من خالفها وروى عن عبد الكريم عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اذن المؤذن صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد وحرم الطعام وكان لا يؤذن الا
 بعد الفجر قال البيهقي هكذا في هذه الرواية وهو محمول ان صح على الاذان الثاني والصحيح عن نافع بن خنيس هذا اللفظ رواه مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 سكت للمؤذن من الاذان لصلوة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل ان تقام للصلوة والحديث في الصحيحين فان قيل
 عند تكرار هذا المأثور على حديث بلال ولا يمكن الاحتجاج به فانه قد اضطرب الرواية فيه هل كان المؤذن بلالاً او ابن مسعود
 وليست احدي الروايتين اولى من الاخرى فتساقتان فروى شعبة عن جبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عمتي انيسة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابن ام مكتوم ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال رواه البيهقي
 وابن حبان في صحيحه **فالجواب** ان هذا الحديث قد رواه ابن عمر وعائشة وابن مسعود وسمرق بن جندب عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ان بلالاً يؤذن بليل وهذا الذي رواه صاحب الصحيح ولم يختلف عليهم في ذلك واما حديث انيسة
 فاختلف عليها في ثلاثة اوجه احدها كذا لرواه محمد بن ايوب عن ابي الوليد وابن عمر عن شعبة الثاني كحديث عائشة
 وابن عمر ان بلالاً يؤذن بليل هكذا رواه محمد بن ايوب عن ابي التوابع عن شعبة وكذا لرواه ابو داود الطيالسي

وعمر بن مزيق عن شعبة الثقات روى على الشك ان بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وقال ابن ام مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال كذلك رواه سليمان بن حرب وسامعتو الصواب رواية ابى حازم الطيالسي وعمر بن مزيق لمواافتها حديث ابن عمر وعائشة وآما روايت ابى الوليد وابى عمر فنها القلب فيها اللفظ الحديث وقد عارضهما رواية الشك ورأيت الحزم بان المؤذن بليل هو بلال وهو الصواب بلا شك فان ابن ام مكتوم كان خبير البص ولم يكن له علم بالجفر فكان اذا قيل له طلع الفجر اذن وامام اذعاه بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الاذان نوباً بين بلال وابن ام مكتوم وكان كل منهما في نوبته يؤذن بليل فاحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يأكلوا ويشربوا حتى يؤذن الاخر فهذا الكلام باطل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحج في ذلك اثر قط الا باسناد صحيح ولا ضعيف ولا مهمل ولا متصل ولكن هذه طريقة من يجعل غلط الرواة شرعية ويحكيها على السنة وخبر ابن مسعود وابن عمر وعائشة وبمعة الذي لم يختلف عليهم فيه اولى بالصحة والله اعلم **المثال لسابع والرابعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة على القبر كما في الصحيحين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر منبوغ فضمهم وتقدم فكبر عليهما اربعاً وقيهما من حديث ابى هريرة انه صلى على قبر امرأة سقاء كانت تقم المسجد وفي صحيح مسلم من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر امرأة بعد ما دفنت وفي سنن البيهقي والدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهر وقيهما عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث وفي جامع الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امر سعد بعد شهر فردت هذه السنن للحكمة بالمشابهة من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وهل حديث صحيح والذي قاله هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فضله ولا ينافض احدهما الاخر فان الصلوة المنهي عنها الى القبر غير الصلوة التي على القبر فهذه صلوة الجنازة على الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد افضل من فعلها فيه فالصلوة عليه على قبره من جلس الصلوة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلوة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فانها لم تشرع في القبر ولا اليها لانها ذريعة الى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فعل ذلك فاين ما لعن فاعله وحذر منه واخبر ان اهله شراد الخلق كما قال من شرار الناس من تدرى بهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد الى ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم عزاً امتكررة وبالله التوفيق **المثال الثامن والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في النهي عن الجلوس على فراش الحريس كما في صحيح البخاري من حديث حذيفة بن اسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم ان شرب في اينة الذهب والفضة وان ناكل فيها وعن الحريش الديلمي وان تجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة ولو لم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولاً لا فتراشه كما هو متناول الا لتخاف به وذلك لئلا يشرب لغيره وشراً كما قال انس قتلت الحصباء نفاقاً من طول ما لبس ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لا فتراشه بالنهي لكان القياس المحض موجباً التحريم اما فيما سئلنا من القياس الاول فقد دل على تحريم الافتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بالمشابهة من قوله خلق لكم ما في الارض جميعاً ومن القياس على ما اذا كان الحريش بطانة الفراش دون ظهره فان الحكم في ذلك التحريم على اصح الفرقين والفرق على القول الاخر بما شره الحريش وعدمها كخشو الفراش به فان صح الفرقين القياس

وان بطل الفرق منكم الحكم وقد تمسك بعموم النهي عن افتراش الخبز طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال النساء
وهذه طريقة الخراسانيين من اصحاب الشافعي وقابلهم من ابا حنيفة والنوعين والصواب التفصيل وان من ابيهم له
البس ابيهم له افتراشه ومن حرمه عليه حرمه عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية **المثال التاسع**
والاسربعون رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في خرص التمار في الزكوة والعرايا وغيرها اذا بدلت اصلاهما كما
رواه الشافعي عن عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسيد ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في زكوة الكرم فخرص كما يخرص النخل فتؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكوة النخل ثم اوبهذه
الاسناد يعينه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كرومهم ثم ابرهم وقال ابق اذ الطيار
تناشعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول اتانا سهل بن ابي حنيفة العجلي
فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا خرصتم فزرعوا الثلث فان لم تزرعوا الثلث فزرعوا الربع قال الحكم
هذا حديث صحيح الاسناد ورواه ابو داود في السنن وروى فيها ايضا عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث
عبد الله بن رواحة الى يربوع فيخرص النخل حين يطيب قبل ان يוכל منه ثم يخرص يربوع فيأخذ من ذلك النخس امر يربوع
اليهم بذلك النخس لكي يخصى الزكوة قبل ان توكل التمار وتفرق وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليهو خبز افركم على ما افركم الله على ان التمر يميننا وبينكم قال وكان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فليكنوا
ياخذون وقى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرس حديقة المرأة وهذاهب الى تبوك وقال لا صحابة
اخرصوها فخرصوها بعشرة اوسق وفي الصحيحين من حديث زيد بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لصاحب العريضة ان يبيعها بخرصها ثم اتوا بخرص عمر بن الخطاب ان يبعث سهل بن ابي حنيفة على خرس التمر وقال اذا نيت
ارضا فاخرصها ودم لم يقدرها ما يكون فرددت هذه السنن كلها بقوله تعالى انما الخمر والميسر الانصاب والازلام رجس
من عمل الشيطان فاجتنبوه قالوا واخرص من باب القمار والميسر فيكون تحريمه ناسيا لهذه الاثار وهذا امر باطل فان
الفرق بين القمار والميسر واخرص المشروع كالفرق بين البيع والبا والميسرة والمذكي وقد نزه الله رسوله واصحابه عن
تعاطي القمار وعن شرعه وادخاله في الدين **وبالله العجب** اكان المسلمون يقامرون الى زمن خبير ثم اسلموا على
ذلك الى عهد الخلفاء الراشدين ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون ان النخس فما رخص بيده
بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل خطأ والله الموفق **المثال الخمسون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة
في صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وابي بن كعب عبد الله بن عمر
ابن العاص وابي موسى الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرر الركوع في الركعة الواحدة فرددت
هذه السنن المحكمة بالتشابه من حديث عبد الرحمن بن سمرق قال كنت يومئذ معي باسهم وانا بالمدينة فانكسفت الشمس
فجمعت اسمي وقلت لا نظن ما اذا حدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس فكنت خلف ظهره
فجعل يسلم ويكبر ويدعو حتى حصر عنها فضلى ركعتين وقرأ بسورتين رواه مسلم في صحيحه وفي صحيح البخاري عن ابي بكر
قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين وهذا لا يناقض رواية من روى انه ركع
في كل ركعة ركوعين فهي ركعتان وقعد ركوعهما كما يسمىان بسجدةين مع تعدد سجودهما كما قال ابن عمر حفظت عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدتين قبل المظهر وسجدتين بعد ها وكثيرا ما سجد في السنن اطلاق السجدة
على الركعتين فسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصدق بعضها بعضا لا سيما والذين رواوا تكرار الركوع اكثر
واجل واخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الذين لم يكن ركوعه **فان قيل** ففي حديث ابى بكرة فضلى كعتين
فحقصا فصولون وهذا صريح في اخرا الركوع **قيل** هذا الحديث رواه شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمار
دون الزيادة المذكورة وهذا الذي رواه البخاري في صحيحه وزاد اسمعيل بن عتبة هذه الزيادة فان رجحنا بالحفظ و
الاتقان فشعبة مشعبة وان قبلنا الزيادة فزاد في كل ركعة ركوعا اخر زاد على رواية من ركع ركوعا واحدا
فتكون اولى **فان قيل** فما تصنعون بالسنة المحكية الصريحة من رواية سمرق بن جندب والنعمان بن بشير وعبد
ابن عمر انه صلاها ركعتين كل ركعة بركوع واحد وبحديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وآله وسلم اذا رايتهم
ذلك فصلوا كاحدى صلوة صليتموها من المكتوبة وهذه الاحاديث في المسند وسنن النسائي وغيرهما **قيل** الجواب
من ثلاثة اوجه احدها ان احاديث تكرار الركوع اصح اسنادا واسلم من العلة والاضطراب لا سيما حديث عبد الله
ابن عمر وفان الذي في الصحيحين عنه انه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنودي
ان الصلوة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلس حتى
جلى عن الشمس فهذا اصح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الحديث سمرق بن جندب والنعمان بن بشير
وليس منهما شئ في الصحيح الثاني ان روايتهم من الصحابة اكبر واكثر واحفظ واجل من سمرق والنعمان بن بشير فلا ترد
روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة فيجب الاخذ بها وبالله التوفيق **المثال الحادى والخمسون** والسنة
الصحيحة المحكية في الجهر في صلوة الكسوف كما في صحيح البخاري من حديث الاوزاعي عن الزهري اخبرني عروة بن الزبير
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ قلعة طويلة يجهر بها في صلوة الكسوف قال البخاري تابعه
سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري قلت اما حديث سليمان بن كثير ففي مسند ابى داود الطيالسي ثنا
سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلوة الكسوف وقد
تابعه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري وهو الصحيحين انه سمع ابن شهاب يحدث عن عروة عن عائشة كسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ان الصلوة جامعة
فاجتمع الناس فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر واقتح القرآن وقرأ قلعة طويلة يجهر بها فذكر الحديث
قال البخاري حديث عائشة في الجهر اصح من حديث سمرق قلت يريد قول سمرق صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في كسوف لم نسمع له صوتا وهو صرح منه بلا شك ونحن نضمن زيادة الجهر فهذه ثلاث ترجيحات والله اعلم به هذه
السنة المحكية هو المتشابه من قول ابن عباس انه صلى لكسوف فقرأ نحو من سورة البقرة قالوا فلو سمع ما قرأ لم يقد
بسورة البقرة وهذا يحتمل وجوها احدها انه لم يجهر الثاني انه جهر ولم يسمعه ابن عباس الثالث انه سمع ولم يحفظ
ما قرأه فقد قرأ سورة البقرة فابن عباس لم يجهر القرآن في حيوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما جمعه بعده
الرايع ان يكون نسي ما قرأه وحفظ قدر فراءته فقد رها بالبقرة ونحن نرى الرجل ينسى ما قرأه الامام في صلوة
يومه فكيف يقدم هذا اللفظ الجليل على الصريح المحكم الذي لا يحتمل الاوجها واحدا ومن الجب ان انساك وترك
جهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ببسم الله الرحمن الرحيم ولم يصح عن صحابي خلافة فقد لم كان صغيرا يصلي

خلف الصفوف فلم يجمع البسمة وابن عباس اصغر سنا منه بلا شك وقد تم علمه بما عهد له من سمعه صريحا فلهذا كان صغيرا فلهذا صلى خلف الصف فلم يجمع جهرا وأعجب من هذا ان كان صغيرا لم يجمع تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتبتيك تجا وعمره وقد تم قول ابن عمر عليه انه افرم الحج وانس اذ ذاك له عشر من سنة وابن عمر لم يستكبرا وهو بن انس وقوله افرم الحج يحمل وقول بن سمعته يقول بتبتيك عمره وحج أحكمه مبين صريح لا يخفى غير ما يدل عليه وقد قال ابن عمر بنتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعصرة الى الحج وبدأ فاهل بالعصرة ثم اهل بالحج فقدم على حديث انس الصحيح الصحيح الحكم الذي لم يختلف عليه فيه حديثا ليس مثله في الصراحة والبيان ولم يذكر رواية لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف عليه فيه المثل الثاني والخمسون رد السنة الصحيحة الصحيحة المحكمة في الاكتفاء في بول الغلام الذي لم يطعم بالنضج دون الفضل كما في الصحيحين عن أم قيس انها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره فقال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهاء فغسله ولم يغسله وفي الصحيحين ايضا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتي بالصبيان فيبرك عليهم ويحجهم فاتي بصبي فقال عليه فدعا بهاء فاتبه ولم يغسله وفي سنن أبي داود عن أمية بنت الحارث قالت كان الحسين بن علي عليها السلام في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه فقالت البس ثوبا واعطني اذ ارادته حتى اغسله فقال انما يغسل من بول الاثني ويغسل من بول الذكر وفي المسند غيره عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بول الغلام الرضيع يغسل وبول الجارية يغسل قال قتادة هذا ما لم يطعم فاذا طعم اغسل جميعا قال الحاكم ابو عبد الله هذا حديث صحيح الاسناد فان ابان السوء الذي صح ما عهد عن علي عليه السلام وقال الترمذي حديث حسن وفي سنن أبي داود من حديث أبي السهم خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية وبرش من بول الغلام وفي المسند من حديث ام كرز الخنزية قالت اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلام فقال عليه فامر به فغسله واتى بجارية فبالت عليه فامر به فغسل وعنه ابن ماجه عن ام كرز الخنزية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بول الغلام ينضج وبول الجارية يغسل ويحمى الافناء بذلك عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة وامر سامة ولم يأت عن صحابي خلافا فتردت هذه السنن بقياس متشابه على بول الشيخ وبعموم ما يرويه هذا الخاص وهو قوله انما يغسل النبي من اربع من البول والغائط والمني والدم والقيء والحديث لا يثبت فانه من رواية علي بن زيد بن جدعان عن ثابت بن حماد قال ابن علي لا اعلم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد واحاديثه من اكبر ومعلومة ولو صح وجب العمل بالحديثين ولا يضرب احدهما بالآخر ويكون البول فيه مخصوصا ببول الصبي كما خص منه بول ما يوكى كجه بأحاديث دون هذه في الصحة والشهرة المثل الثالث والخمسون رد السنة الثابتة الصحيحة المحكمة في الوتر بواحدة مفصلة كما في الصحيحين عن ابن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلوة الليل فقال شئني فاني اذا خشيت احدكم الصبي صلى ركعة واحدة فترتله ما قد صلى وفي الصحيحين ايضا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها بين ان يفرغ من صلوة العشاء الى الفجر احد عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وفي صحيح مسلم عن ابي حنيفة قال سألت ابن عباس عن الوتر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ركعة من آخر الليل وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم فاذا صلى القاعد ركعتين وجب بهذا النص ان تعدل صلوة القائم ركعة فلو لم تكن صلوة القاعد اتم من صلوة القائم والاعتماد على الاحاديث المتقدمة وصحح الوتر بواحدة مفصلة عن عثمان بن

ج
له كذا
في الاصل
ونعني بالصواب
عكس اي
عن ثابت بن
حماد عن
علي بن زيد
وامر اعلم

عفان وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وأبي أيوب ومغوية بن أبي سفيان وقال الحاكم أبو عبد الله ثنا عبد الله بن سليمان ثنا الحسن بن صالح ثنا عبد الله بن وهب عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن الأعمش عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تروا ثلاث تشبهوا بالمغرب أو تروا الخمس أو سبع رواد ابن حبان والحاكم في صحيحهم أو قال الحاكم رواة كلهم ثقات وله شاهد آخر بأسناد صحيح ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا طاهر بن عمر وابن الربيع بن طارق ثنا أبي ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمارك بن مالك عن أبي هريرة عن كرملة سواء وزاد ابن الخمس أو سبع أو تسع أو بأحد عشر ركعة وأكثر من ذلك فمن هذه السنن يجدون بطلان وقياس فأسند أحدها عن أبي الثناء وهذا لا يعرف له أسناد لا صحيح ولا ضعيف وليس في شيء من كتب الحديث المحدث عليها ولو صح فالبتة رداء صفة للصلاة التي قد يتركها عنها ويحذفها فلم يضمن فيها الثاني حديث يروى عن ابن مسعود مرفوعاً وتر الليل ثلاث كونها رصولة المغرب وهذا الحديث وإن كان صحيحاً من الأول فإنه في سنن الدارقطني فهو من رواية يحيى بن زكريا قال الدارقطني يقال له ابن أبي الحجاج ضعيف ولم يروه عن الأعمش مرفوعاً غيره ورواه الثوري في الجامع وغيره عن الأعمش مرفوعاً على ابن مسعود وهو الصواب وأما القياس الفاسد فهو أن قالوا رأينا المغرب وتر النهار وصلوة الوتر وتر الليل وقد شرع الله سبحانه وتر النهار موصولة فيكون وتر الليل في صحة السنة بالفرق بين الوترين من وجوه كثيرة أحدها الجمع بين الجهر والسحر وتر النهار دون وتر الليل الثاني وجوب الجماعة أو مشورتها فيه دون الليل الثالث أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل وتر الليل على الرحلة دون وتر النهار الرابع أنه قال وتر الليل أنه ركعة واحدة ودون وتر النهار الخامس أنه أو تر يسع وسبع وخمس موصولة ودون وتر النهار السادس أنه في تشبيه وتر الليل بوتر النهار كما تقدم السابعة أن وتر الليل سمى للركعة وحدها ووتر النهار اسم لمجموع صلاة المغرب في صحيح مسلم من حديث ابن عمر بن الخطاب أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الوتر ركعة من آخر الليل أثنان أو وتر النهار فرض وتر الليل ليس بفرض باتفاق الناس أئمة السابعة أن وتر النهار يقضى بأكثر اتفاق وأما وتر الليل فلم يقم على قضائه دليل فإن المقصود منه قد فات فهو كخية المسحور ورفع اليدين في محل السجدة والقنوت إذا فات وقد وثق الإمام أحمد في قضاء الوتر وقال شيخنا لا تقضى لفوات المقصود منه بفوات وقته قال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا منعه من قيام الليل نوم أو وجه صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ولم يذكر الوتر أثاراً المقصود من وتر الليل فقل ما تقدمه من الإشفاق كلها وتر وليس المقصود منه إيتاء الشفع الذي يليه خاصة وكان الأقيس ما جاءت به السنة أن يكون ركعة مفردة ثم ترجيع ما قبلها وبالله التوفيق **المثال الرابع والخمسون** رد السنة الصحيحة الصريحة أنه لا يجوز التنفل إذا أقيمت صلاة الفرض كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وقال الإمام أحمد في روايته إلا التي أقيمت وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال ابن جينة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً قد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بد للناس قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبر يا بني الصبر أربعاً وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح فصلى ركعتين قبل أن يصل إلى الصف فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا فلان بأى صلاتك اعتدت بالتي صليت وحده أو بالتي صليت معنا وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الشيخ يروى
فالبتة يروى

ج

من رجل فكلّمه بشئ لا ندرى ما هو فلما انصرف احطابه فنقل ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال قال لي يوشك ان يصلى احدكم الصبح اربعاً وعند مسلم اقيمت صلوة الصبح فرأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رجلاً يصلى والمؤمن يقيم الصلوة فقال تصلى الصبح اربعاً وقال بئ اؤد الطيبالى فى مسنده ثنا ابن حاتم عن ابن
ابى مليكة عن ابن عباس قال كنت اصلى اخذ المؤمن فى الاقامة فحذبنى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال القطع
الصبح اربعاً وكان عمر بن الخطاب اذا رأى رجلاً يصلى وهو يسمع الاقامة ضربه وقال حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع
عن ابن عمر انه ابصر رجلاً يصلى الركعتين والمؤمن يقيم فخصبه وقال تصلى الصبح اربعاً فردت هذه السنن كلها ما رواه
حجّاج بن نصير عن عباد بن كثير الهالك عن ليث عن عطاء عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وزاد الاربعتى الصبح فهذه الزيادة كامها بن زيادة فى الحديث لا اصل لها فان
قيل فقد كان ابو الدرداء يدخل المسجد والناس صفوف فى صلوة الفجر فيصلى الركعتين فى ناحية المسجد ثم يدخل القوم
فى الصلوة وكان ابن مسعود يخرجهم من داره لصلوات الفجر ثم يأتى الصلوة فيصلى ركعتين فى ناحية المسجد ثم يدخل معهم
فى الصلوة قيل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله فى مقابلة ابى الدرداء وابن مسعود والسنة سائلة لا معارض لها ومما
اصح قياس يكون فان وقتها يضيق بالاقامة فلم يقبل غير حاجب لا يجزى لمن حضرا يؤخرها ويصليها بعده لك والله
الموقف **المثال الخامس والخمسون** روى السنة الصحيحة المحكمة فى استحباب صلوة النساء جماعة لا منفردة
كما فى المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يزورها فى بيتها وجعل لها مؤذناً كان يؤذن لها وامرها ان تقوم اهل دارها قال عبد الرحمن فاناريت مؤذنها شيئاً
كبيراً وقال الوليد بن جميع حدثني جدتي عن ام ورقة ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم امرها اودن لها ان تقوم اهل
دارها وكانت قد قرأت القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال الامام احمد ثنا وكيع بن سفيان عن
مسيرة ابى حازم عن رابطة الحنفية ان عائشة امت سورة فى المكتوبة قامت بينهما وسطاً تابعها ليث عن عطاء عن
عائشة وروى الشافعى عن ام سلمة انها امت سورة فقامت وسطاً ولم يكن فى المسئلة الا عزم قوله صلى الله عليه
والله وسلم تفضل صلوة الحائض على صلوة الفذ بسبع وعشرين درجة لكفى وروى البيهقى من حديث يحيى بن يحيى نا ابن
لهيعة عن الوليد بن ابى الوليد عن القاسم بن محمد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خير فى جماعة
النساء الا فى صلوة او جنازة والاعتماد على ما تقدم فردت هذه السنن بالمشابهة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون
قوم ولولا امرهم امرأة وهذا التماهى فى الولاية والامامة العظمى القضاء وما للراية والشهادة والفتيا والامامة فلا يدخل
فى هذا **من العجب** ان من خالف هذه السنة جزئاً للمرأة ان تكون قاضية تلى امور المسلمين فكيف افلحى وهى حاكمة
عليهم ولم يفكر اخواتها من النساء اذا امتهن **المثال السادس والخمسون** روى السنة الصحيحة المحكمة
عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم التى رواها عنه خمسة عشر نفساً من الصحابة ان كان يسلم فى الصلوة عن يمينه
وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن ابى وقاص جابر بن سمرة
وابو موسى الاشعرى وعمار بن ياسر عبد الله بن عمر والبراء بن عازب وائل بن حجر وابو مالك الاشعرى وعدي بن عمر القمي
ورطلق بن على واوس بن اوس وابى مثنة والاحاديث بن ذلك ما بين صحيح وحسن فرد ذلك خمسة احاديث مختلفة فى صحتها
احد ما حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة

رواه الترمذي والثاني حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بن محمد عن عامر
ابن سعد عن سعد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم في آخر الصلوة تسليمة واحدة والسلام عليكم والسلام
حديث عبد المهيمن بن عباس عن ابيه عن جده الله سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم تسليمة واحدة لا يزيد
عليها رواه الدارقطني الرابع حديث عطاء بن ابي ميمون عن ابيه عن الحسن بن سمرق بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يسلم مرة واحدة في الصلوة قبل وجهه فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره رواه الدارقطني الخامس حديث يحيى
ابن راشد عن يزيد بن مولى سلمة بن الاكوع قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم مرة واحدة وهذه الاحاديث
لا تقاوم تلك ولا تقاربها حتى تقاضها بما احدثت عائشة فحدثت معلول باتفاق اهل الحديث قال البخاري زهير بن محمد
من اهل الشام يروي مناكير وقال يحيى ضعيف والحديث من رواية عمرو بن ابي سلمة عنه قال الطحاوي وهو وان كان ثقة
فان روايته عمرو بن ابي سلمة عنه تضعف جدا هكذا قال يحيى بن معين فيما حكى الى عنه غير واحد من اصحابنا منهم علي
ابن عبد الرحمن بن المغيرة وزعم ان فيها تخليطا اكثر من اقل والحديث اصله هو وقوف على عائشة هكذا رواه الحافظ فان
قيل فاذا ثبت ذلك عن عائشة فمن يعارضها في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له بابي بكر
وعمر وعلى بن ابي طالب عليهم السلام وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسهل بن سعد الساعدي وذكر الاسانيد
بذلك ثم قال فمقرع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابو بكر وعمر وعلى وابن مسعود وعمار ومن ذكر
معهم يسلمون عن ايمانهم وعن شهادتهم ولا ينكروا ذلك عليهم غيرهم على قرب عهدهم برواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الله وسلم وحفظهم لا فحاله فبما ينبغي لاحد خلافة لم يكن روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف قد
روى عنه ما يوافق فعلهم واما حديث سعد بن ابي وقاص فحدث معلول بل باطل والدليل على بطلانه ان الذي رواه
هكذا الدراوردي خاصة وقد خالف في ذلك جميع من رواه عن مصعب بن ثابت كعبد الله بن المبارك ومحمد بن عمرو
ثم قد رواه اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن سعد كما رواه الناس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم
يمينه حتى يرى بياض خده وعن يساره حتى يرى بياض خده رواه مسلم في صحيحه فقد حرم رواية سعد بن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يسلم تسليمتين ومعه من ذكرنا من الصحابة وبان ذلك بطلان رواية الدراوردي واما حديث
عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن ابيه عن جده فقال الدارقطني عبد المهيمن ليس بالقوي وقال ابن حبان بطل
الاحتجاج به واما حديث عطاء بن ابي ميمون عن ابيه عن الحسن بن سمرق بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وذكر يحيى واما حديث يحيى بن راشد عن يزيد بن مولى سلمة فقال يحيى يحيى بن راشد ليس بشيء وقال النسائي ضعيف
وقال ابن عمر بن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسليمة واحدة كان يسلم تسليمة واحدة من حديث سعد بن
ابي وقاص من حديث عائشة ومن حديث انس الا انها محمولة لا يصححها اهل العلم بالحديث لان حديث سعد خطأ
فيه الدراوردي فرواه على غير ما رواه النسائي بتسليمة واحدة وغيره يروى فيه بتسليمتين ثم ذكر حديثه عن مصعب
ابن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم في الصلوة تسليمة واحدة ثم قال وهذا وهم عندهم وغلط
واما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد بن
عن ابيه كان يسلم عن يمينه وعن يساره وقد روى هذا الحديث بالتسليمتين من طريق مصعب ثم ساق طريقه
بالتسليمتين عن سعد ثم ساق من طريق ابن المبارك عن مصعب عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن ابيه

يروي عنه

شكرا

قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن شماله كافي النظر الى صفحة خده فقال الزهري ما سمعنا
 هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له اسمعيل بن محمد اكل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 سمعت قال لا قال فنهضه قال لا قال فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع قال واما حديث عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمه واحدة فلم يرفعه احد الا مزهري بن محمد وحده عن هشام بن عروة رواه عنه عمرو بن ابي
 سلمة ومزهر بن محمد ضعيف عند الجميع كثيرا لا يحتج به وذكر يحيى بن معين هذا الحديث فقال حماد بن ابي سلمة
 وزهري ضعيفان لا حجة فيهما واما حديث انس فلم يات الا من طريق ايوب السخيتي عن انس ولم يسمعه ايوب من انس
 عندهم شيئا قال وقد روى عن الحسن بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمه واحدة
 ذكرهم وكيع عن الربيع عنه قال والعمل المشهور بالمدينة التسليمه الواحدة وهو عمل قد توارثه اهل المدينة كابرا عن كابر
 ومثله يصح فيه الاحتجاج بالعمل في كل بلد لانه لا يخفى لوقوعه في كل يوم مرارا قلت هذا اصل قد نازعهم فيه الجمهور
 قالوا عمل اهل المدينة كعمل غيرهم من اهل الامصار لا فرق بين عملهم وعمل اهل الحجاز والعراق والشام فمن كانت السنة
 معهم فعمل اهل العمل المتبع واذ اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض انما الحجة اتباع السنة ولا
 تترك السنة تكون عمل بعض المسلمين على خلافها او عمل بها غيرهم ولو ساءت تركت السنة لعمل بعض الامة على خلافها
 لتزكت السنن وصارت تتبع الغير فان عمل بها ذلك الغير عمل بها والا فلا والسنة هي العباد على العمل وليس العمل عبادا
 على السنة ولم تضمن لنا العصمة قط في عمل مصر من الامصار دون سائرهما والحجج ران والمساكن والبقاع لا تأثير لها في
 ترجيح الاقوال وانما التأثير لاهلها وسكانها ومعلوم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدين بالتزويل
 وعمر في التاويل وظفر وامن العلم بالمر يظفر به من بعدهم فهم المتقدمون في العلم على من سواهم كما هم المتقدمون
 في الفضل والذين وعلمهم هو العمل الذي لا يخالف وقد انتقل كثرة عن المدينة ونفروا في الامصار بل اكثر
 علماءهم صاروا الى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن ابي طالب كره الله وجهه وابي موسى وعبد الله بن مسعود وعبد
 ابن الصرامت وابي الدرداء وعمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان ومعاذ بن جبل وانتقل الى الكوفة والبصرة
 نحو ثلثمائة صحابي ونيب والى الشام ومصر نحوهم فكيف يكون عمل هؤلاء معتبرا ماداموا في المدينة فاذا اختلفوا غيرهم
 لم يكن عمل من خالفهم معتبرا فاذا اختلفوا فارقا حذر ان المدينة كان عمل من بقي فيها هو المعتبر ولم يكن خلاف من انتقل عنها
 معتبرا اهذامن الممتنع وليس جعل عمل الباقيين معتبرا اولى من جعل عمل المفاشرين معتبرا فان الوجهي القاطع بعد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبق الا كتاب الله وسنة رسوله فمن كانت السنة معه فعمله هو العمل
 المستبرحقا ثم كيف يترك السنة المعصومة لعمل غير معصوم ثم يقال اذا انتقلوا ستم عمل اهل مصر من الامصار التي
 انتقل اليها الصحابة على ما اذاه اليهم من بها من الصحابة ما الفرق بينه وبين عمل اهل المدينة المستقر على ما اذاه اليهم
 من بها من الصحابة والعمل انما استند الى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله فكيف يكون قوله وفعله
 الذي اذاه من بالمدينة موجبا للعمل دون قوله وفعله الذي اذاه غيرهم هذا اذا كان النص مع عمل اهل المدينة فكيف اذا
 كان مع غيرهم النص وليس معهم بعض يعارضه وليس معهم الا حجة العمل ومن العلوم ان العمل يقابل النص بل يقابل
 العمل بالعمل ويسلم النص عن المعارض وايضا فنقول هل يجزئ ان يخفى على اهل المدينة بعد مفارقة جمهور الصحابة
 لها سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون علمها عند من فارقها ام لا فان قلت لا يجزئ ابطلت

أكثر السنن التي لم يروها أهل المدينة وإن كانت من رواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ومن رواية أهل بيت
علي عنه ومن رواية أصحاب معاذ عنه ومن رواية أصحاب أبي موسى عنه ومن رواية أصحاب عمر بن الخطاب عن الناصر ابنه
عبد الله وأبي الدرداء ومعاوية وأنس بن مالك وعمر بن ياسر واضعاف هؤلاء وهذا أصح ما سبيل إليه ونحن قلنا
يجوز أن يخفى على من بقي في المدينة بعض السنن ويكون علمنا عند غيرهم فكيف يترك السنن لعل من قد عثرهم
بأن السنة قد تخفى عليهم وأيضا فإن عمر بن الخطاب كان إذا كتب إليه بعض الأعراب بسنة عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عمل بها ولو لم يكن مجموعا بالمدينة كما كتب إليه النخعي الكلابي أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ورث امرأة النبي الضبابي من دية زوجها فقتل به عمر وأيضا فإن هذه السنة التي لم يعمل بها أهل
المدينة لو جاء من رواها إلى المدينة وعمل بها لو لم يكن عمل من خلفه حجة عليه فكيف يكون حجة عليه إذا خرج من المدينة
وأيضا فإن هذا لا يجب أن يكون جميع أهل الأمصار يتبعوا المدينة فيما يعملون به وأنه لا يجزئهم مخالفتهم في شيء فإن
علمهم إذا قدم على السنة فلا ن يقدم على غيرهم أولى وأن قيل إن عملهم نفس سنة لم يعمل لأحد مخالفتهم
ولكن عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء لم يأمر أحد منهم أهل الأمصار أن لا يعملوا إلا بما عرفوا من السنة وعليهم إياه فحكمة
إذا خالف عمل أهل المدينة وأنهم لا يعملون إلا بعمل أهل المدينة بل مالك نفسه منع الرشيد من ذلك وقد عزم عليه وقال
له قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله وآله وسلم في البلاد وصار عند كل طائفة علم ليس عند غيرهم وهذا يدل على أن عمل
أهل المدينة ليس عند حجة لازمة بجميع الأمة وإنما هي اختيار منه لما عليه العمل ولو يقل قط في موطنه ولا يخرج ولا يجزئ
العمل بغيره بل يخبر أخبارا أخرى أن هذا عمل أهل بلده فإنه رضي الله عنه وجزاه عن الأسلاف خير وأجمع أهل المدينة
في نيف وأربعين مسألة ثم هي ثلاثة أنواع أحدها لا يعملون أهل المدينة مخالفتهم فيه غيرهم والثاني ما خالف فيه أهل
المدينة غيرهم وإن لم يعلم اختلافهم فيه والثالث ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ومن وراءه رضي الله عنه
لم يقل أن هذا إجماع الأمة الذي لا يعمل خلافة وعند هذا أفققل ما عليه العمل ما إن يراد به القسم الأول أو هو والثاني
أو هو والثالث فإن أريد الأول فلا ريب أنه حجة يجب اتباعه وإن أريد الثاني والثالث فإين دليله وأيضا فالحق عمل أهل المدينة
أن يكون حجة العمل القديم التي كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ورز من خلفائه الراشدين وهذا
كما لهم الذي كانه مشاهداً بالحسن رأي عين في أعطائهم أموالهم التي قسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مشركيه
معد خير فأعطوا لليهود على أن يعملوا بأنفسهم وأموا لهم والتمرة بينهم وبين المسلمين يقرؤهم ما أمرهم الله ويخرجهم منهم
متى شاءوا واستمر هذا العمل كذلك بالمرتب إلى أن استأثر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مرة أربعة أعوام استمر
مرة خلافة الصديق وكلهم على ذلك ثم استمر مرة خلافة عمر إلى أن اجتمعوا قبل أن يستشهدوا بعامة فحدثوا العمل كما كيف
سأله خلافة وتركه لعل حدوث ومن ذلك عمل الصحابة مع نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم على أن لا يشارك في الهدى الهدنة عن عشرة
والهجرة عن سبعة فبالله من عمل ما أحسنه وأكاد بالاتباع فكيف يخالف في عمل حدث بعد مخالفت له ومن ذلك عمل أهل المدينة
التي كانه رأي عين في مجيئهم في إذا استأثر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ونبيههم ابن هزيمة وأما صاحب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وثلاثة أعوام وبعض الزمان وقد أخبر عن عمل الصحابة مع نبيهم في الأخرام وقد فعلوا والله هو العمل فكيف يقدم عليهم
عمل من بعدهم بما أشاء الله للمسلمين ويقال العمل على ترك المجرد ومن ذلك عمل الصحابة مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقد
قرأ الجهر على النبي في خطبته يوم الجمعة ثم نزل عن المنبر فخير ويجوز مع أهل المدينة المجردة مع أهل العمل حتى

ج

سبعة

فكيف يقال العمل على خلافه ويقدم العمل لذى يخالف ذلك عليه ومن ذلك عمل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اقتلائهم به وهو جالس وهذا كانه رأى حين سوا كانت صلاتهم خلفه فقاموا ففعلوا في غاية الظهور والصحة فمن الجواب ان يقدم عليه رواية جابر الجعفي عن الشعبي وهما كوفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن من احد بعدى جالساً وهذه من اسقط روايات اهل الكوفة ومن ذلك ان سليمان بن عبد الملك عام حج جمع ناساً من اهل العلم فيهم عمر بن عبد العزيز وخارجة بن يزيد بن ثابت والقاسم بن محمد وسالم وعبيد الله ابن عبد الله بن عمر وعبد بن شهاب الزهري وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام فسالهم عن الطيب قبل الافاضة فكلهم امره بالطيب وقال القاسم اخبرني عائشة انها طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كحرمين احمر وحله قبل ان يطوف بالبيت ولم يختلف عليه احد منهم الا ان عبد الله بن عبد الله قال كان عبد الله رجلاً جاداً اجيئاً كان يرمى بالحجارة ثم يدين ثم يمشي فليقتل ان يأتى منزله قال ساله صدق ذكره النسائي فهذا عمل اهل المدينة وفتيا هرقي على بعد ذلك يخالف يستحق التقديم عليه ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن قاسم بن مسلم عن ابي جعفر قال ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا يزعمون على الثلث الريع وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير والابن بكر بن عمر والابن سيرين وعامل عمر بن الخطاب الناس على ان جاءه عمر بالبدن من عنده فله الشطر وان جاءه بالبدن فله الشطر فلم يكدوا كل اهل المدينة هو العمل الذي يستحق تقديمه على كل عمل خالفه والذي من جعله بينه وبين الله فقد استوفى في الله الجواب اي عمل بعد هذا يقدم عليه وهل يكون عمل يمكن ان يقال له اجماع اظهر من هذا واصح منه وايضاً فالعمل نوعان نوع لم يجر فيه رض لا عمل قبله ولا عمل مصرخر فيه وعمل عارض واحد من هذه الثلاثة فان سويهم اقسام هذا العمل كلها في تسوية بين المختلفات التي فرقت النص العقل بينها وان فرقته بينها فلا بد من دليل فارق بين ما هو معتبر منها وما هو غير معتبر ولا تذكر في ليل فقط الا كان دليل من قرره النص اقول وكان به اسعد وايضاً فان انقسم عليهم هذا العمل من وجه اخر لستين به المقبول من المردود فقول عمل اهل المدينة واجماعهم نوعان احدهما ما كان من طريق النقل والحكاية والثاني ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال فالاول على ثلاثة اضرب احدها نقل المشرع مبني على جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اربعة انواع احدها نقل قوله والثاني نقل فعله والثالث نقل تقريره لهم على امر شاهدهم عليه او اخبرهم به الرابع نقل لزمه شيء قام بسبب وجوه ولم يفعله الثاني نقل العمل المنعزل نهماً بعد من منعه صلى الله عليه وآله وسلم والثالث نقل لا ما كن واعيان ومقادير لم تتغير عن حالها وشخص ذلك امثله هذه الانواع فاما نقل قوله فظاهر وهو الحديث المدني التي اقر الاحاديث النبوية وهي اشرف احاديث اهل الامصار ومن تأمل ابواب البخاري وجوه اولها يبدأ في الباب بما وجدها ثم يتبعها باحاديث اهل الامصار وهذه كالك عن نافع عن ابن عمر وابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ومالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة و ابن شهاب عن سالم عن ابيه وابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ويحيى بن سعيد عن ابي سلمة عن ابي هريرة وابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس مالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن اسامة بن زيد والزهرى عن عطاء بن يزيد الليثي عن ايوب وامثال ذلك واما نقل فعله فكيف لهم انه ترضاً من بغير ضاعة وان كان يخرج كل عبد الى المصلى فيصلي به العبد هو والناس وانه كان يحيطهم قائماً على منبره وظهر الى القبلة ووجه اليهم انك ان لم يقبل كل سبب ما شئنا وراكباً وانه كان يروى في دورهم ويعود مرصاهم ويشهد جنازتهم ونحو ذلك واما نقل التقرير

فكذلك لهم اقرارهم لم على تسليم الخلل وعلى تجاراتهم التي كانوا يتجر منها وهي على ثلاثة انواع تجارة الضرب في الارض وتجارة الاداء
وتجارة السلم فلم ينكر عليهم منها تجارة واحدة وانما حرم عليهم فيها الربا الصريح ووسائله المفضية اليه او التوسل بتلك المتاجر
الى الجرام كبيع السلاح لمن يقاتل به المسلم وبيع العصا لمن يعصم حرم وبيع الحر لمن يلبسه من الرجال وخفى ذلك مما هو
معانته على الاثم والعاد وان وكما قرارهم على صنائعهم المختلفة من تجارة وخياطة وصباغة وفلاحة وانما حرم عليهم فيها الضم
او التوسل بها الى الحرامات وكما قرارهم على انشاء الاشعار والمباحة وذكر ايام الجاهلية والمسابقة على الاقدام وكما قرارهم
الهاء دنة في السفر وكما قرارهم على الخيلاء في الحرب ولبس الحرير فيه واعلام الشجاعة منهم بعينه بعلامته من ريشة افيخها
وكما قرارهم على لبس ما ينجمه الكفار من الثياب وعلى انفاق ما يضرهم من الدراهم وربما كان عليها صور ملوكهم ولم يضر ب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا خلفائه مدة حتى تم دينارا ولا درهما وانما كانوا يتعاملون بضرب الكفار وكما قرار
لهم بحضوره على المزاح المباح وعلى الشبغ في الاكل وعلى النوم في المسجد وعلى شركة الابدان وهذا كثير من انواع السنن
اجتهد به العصاة وائمة الاسلام كلهم وقد انجز به جابر في تقرير الرب في رضى الوحي كقولنا كنا نغزل والقرا نيل فلوكا
شئ ينهى عنه لئلا يعمد القرا ن وهذا من كمال فقه الصحابة وعلمهم واستبلاغهم على معرفة طرق الاحكام ومدايرها
هو يدل على امرين احدهما ان اصل الافعال الاباحة ولا يحرم منها الا ما حرمه الله على لسان رسوله الثاني ان علم الرب تعالى
بما يفعلون في زمن شرع الشرائع ونزول الوحي واقراره لهم عليه دليل على عفو عنه والفرق بين هذا الوجه والوجه
الذي قبله انه في الوجه الاول يكون معفوفا عنه استصباها وفي الثاني يكون العفو عنه تقرير الحكم الاستصباها من
هذا النوع تقريره لهم على اكل المزرع التي تداوس بالبحر من غير امرهم بغسلها وقر علم صلى الله عليه وآله وسلم انما الابدان
يتولى وقت الديار ومن ذلك تقريره لهم على الوقوف في بيوتهم وعلى اطعمتهم باروات الابل اخلاء البقر وابعاد الغنم وقد
علم ان دخالها وما دها يصيب ثيابهم واوانيهم ولم يامرهم باجتناب ذلك وهو دليل على اعتبار امرين ولا بد طهارة ذلك اوان
دخان الخباسة وما دها ليس نجس ومن ذلك تقريرهم على سجود احداهم على ثوبه اذا اشتد الحر ولا يقال في ذلك انه ربما
لم يعلمه لان الله قد علمه واقرهم عليه ولم يامر رسوله بانكاره عليهم فقامل هذا الوجه ومن ذلك تقريرهم على الانكحة التي
عقدوها في حال الشرك ولم يتعرض لكيفية وقوعها وانما انكر منها ما لا مساس في الاسلام حين الدخول فيه ومن ذلك تقريرهم
على ما يابى بهم من الاموال التي اكتسبوها قبل الاسلام بربا او غيره ولم يامرهم بها بل جعل لهم بالتوبة ما سلف من ذلك
ومنه تقريرهم بالحبشة في المسجد بالحرايب وتقرير عائشة على النظر اليهم وهو كقراءة النساء على الخروج والشمس في الطريق
وحطب المساجد وسبح المخطب التي كان ينادى بالاجتماع لها وتقريره الرجال على استخدامهم في الطحن والنخل والطحن
العجين وعلف الفرس والقيام بمصالح البيت ولم يقل للرجال قط لا يحل لكم ذلك الامعاء وضمتهم او استرضائهم حتى يتركوا
الاجرة وتقريره لهم على الانفاق عليهم بالمعروف من غير تقدير فرض والحب ولا خبز ولم يقل لهم لا تلبسوا ذمكم من الانفاق
الواجب الامعاء وضمت الزوجات من ذلك على الحب الواجب لهن مع فساد المعاشرة من وجوه عديدة او باسقاط الزوجات
حقن من الحب بل اقرهم على ما كانوا يعتادون نفقته قبل الاسلام وجعلوا وقر وجوبه بالمعروف وجعله نظير نفقة الرقيق
في ذلك ومنته تقريرهم على التطوع بين اذان المغرب والصلاة وهي ايامهم ولا ينهاهم ومنه تقريرهم على بقاء الزوجين وقد
خفت رؤسهم من النور في انتظار الصلاة ولم يامرهم باعادة ونظري احتمال كونه لم يعلم ذلك مردود بعلم الله به و
بان القوم اجل واعرف بالله ورسوله ان لا يخبروه بذلك وبان خفاء مثل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

انكر

ج